



حاشية العالم العلامة الحبر الفهامة
 الشيخ ابراهيم الباجوري على شرح
 السنشوري على متن الرحبية
 في علم الفرائض نفعا
 الله تعالى بهم
 آمين
 ٢



(مزينة الهوامش بالشرح المذكور)

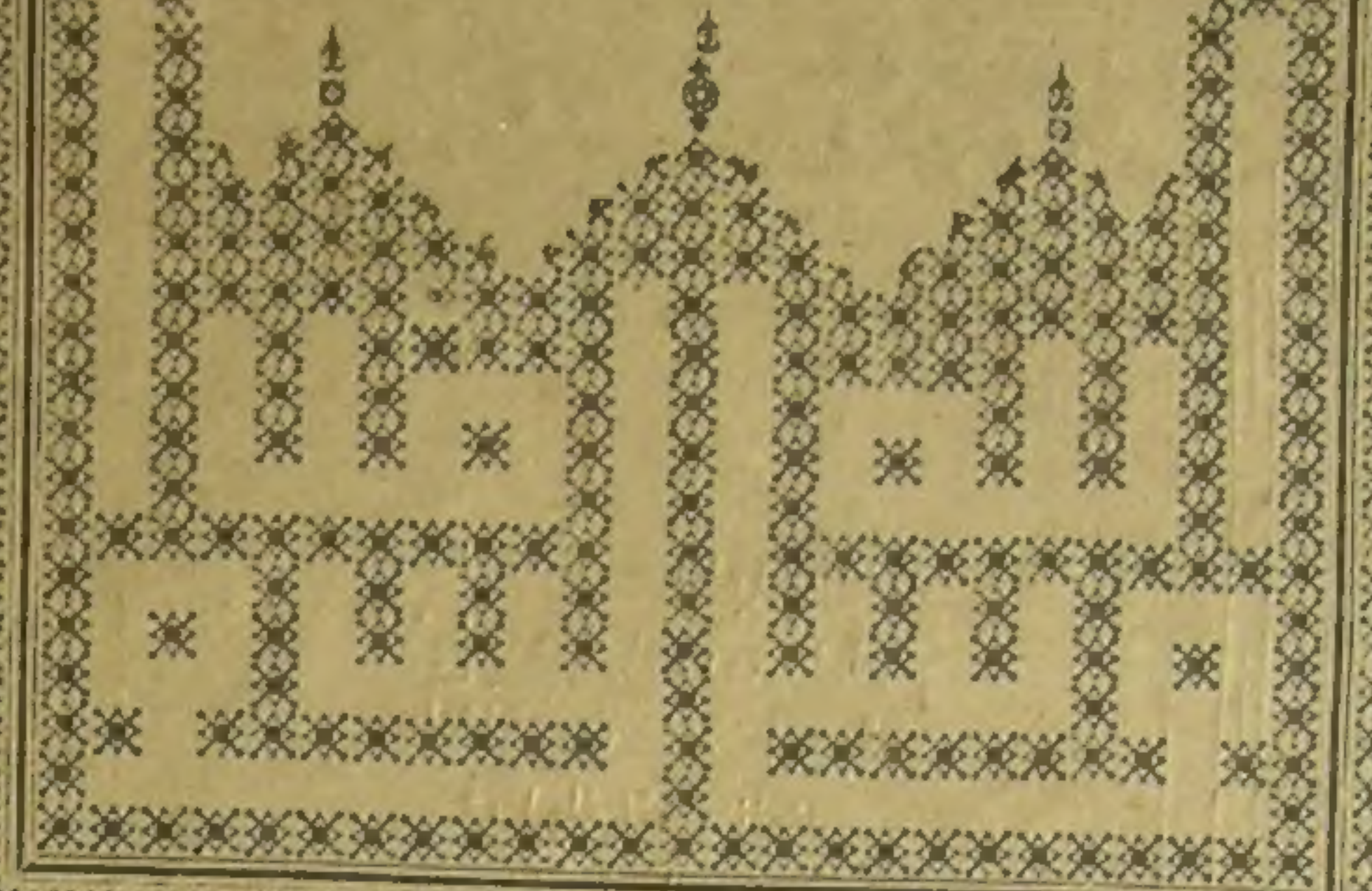
(طبع بالمطبعة الميمنية)
 على نفقة اصحابها (مصطفى البابي الحلبي وأخويه)
 (بمصر)



5535

Kitap No.	5535
Yazar	Şirazi
Tarih	953/1-2

ما شاء الله



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي ربنا الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين وأشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له في يوم
السموات والأرضين وأشهد أن سيدنا محمد عبده ورسوله أفضل الخلق أجمعين صلى الله وسلم عليه وعلى آله
وصحبه الذين شادوا الدين (أما بعد) فيقول العبد الفقير الى مولاه القديم ابراهيم الباجوري وذو التقدير
قد طلبت من بعض الاحباب الاذ كناية الانجذاب أن أكتب كشيء على الفوائد الشنورية في شرح
المنظومة الرحبية تبرز ما فيها قد استمر وتجمع ما في حواشها قد انتشر فأجبت لما طلب متوسلا بسيد
الحجم والعرب وسميتها التحفة الخيرية على الفوائد الشنورية وهما أنا قد شرعت في المقصود بعون الله
المالك المعبود فقلت وبالله التوفيق لأهتدي سبيل وأقوم طريق (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) ابتداء
الشارح بالبسملة ثم بالجدلة اقتداء بالكتاب العزيز ولا يخبر كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن
الرحيم فهو أئبر أو أقطع أو أجندم أي ناقص وقليلا البركة وخبر كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله الخ
واستشكل العلماء هاتين الروايتين بأن بينهما تعارضا لأنه ان ابتداء الشخص بالبسملة فانه البداء بالجدلة
وبالعكس وأجيب بجوابية أشهرها أن الابتداء نوعان حقيقي وإضافي فالاول هو الابتداء بما تقدم أمام
المقصود ولم يسبقه شيء وعليه حل حديث البسملة والثاني هو الابتداء بما تقدم أمام المقصود سبقه شيء أم لا
وعليه حل حديث الجدلة ولم يعكس مع اندفاع التعارض به أيضا الكتاب والاحكام ثم ان بعضهم قال يناسب
البسملة من فن الفرائض كذا ككون الباء باثنين عدد أصحاب الربع مثلا وناقشه المحقق الامير بان هذا
لا يليق لان فيه انحراجا لأشرف الجلسل من المعاني الجليلة الى المعاني المبتذلة الركيكة وأجاب بعضهم بان هذا
ما خوذ بطريق الرمز والاشارة لا بطريق التصريح والعبارة فان البسملة مشيرة ومضممة لجميع معاني
القرآن كجهومته ورومن جملة معاني القرآن معاني آيات الموازيت تتدبر (قوله الحمد لله) انما اختار
التهجير بالجملة الاسمية تأسيا بالكتاب ولدا لتعالى الدوام والاستمرار لكن لا بد من الوضع بل بالقرينة فلا ينفى
ما صرحوا به من أن نحو قولك زيد منطلق لا يدل على أكثر من نبوت الانطلاق لا يرد هذه الجملة خبرية لفظا

النشائية

النشائية معنى واستشكل بان الجدات لله أزلا فلا يمكن العبد انشاؤه وأجيب بأن انشاء النشائية بمعنى النشأة
الذي هو نبوت الحمد لله لا لانشاء نفس المضمون حتى يرد ما ذكره يصح أن تكون خبرية لانه فاعلى معنى واستشكل
بان المطلوب من الشخص أن يكون حامدا للامانة بما لا يحد فلا يخرج الشخص من عهدة الطلب بالانخبار بالحمد
وأجيب بان الانخبار بالحمد جدلان معناه التناء بالجميل ولا شك أن الانخبار بأن الجدات لله فيه ثناء بجميل
وحينئذ فالخبر بالحمد حامد فيخرج من عهدة الطلب بالانخبار لكن الاظهر الاول (قوله رب) يطلق على معان
نظمها بعضهم في قوله

قريب محيط مالك ومدير * مرب كثير الخير والمولى للنعم
وخالقنا المعبود جابر كسرنا * ومصلحنا والصاحب الثابت القدم
وجامعنا والسيد احفظ فهد * معان أنت للسرب فادع لمن نظم

وأصله امارا ب فيكون اسم فاعل حذف ألفه تخفيفا ثم سكنت الباء الاولى وأدغمت في الثانية واما رب
فيكون صفة مشبهة ثم سكنت الباء الاولى وأدغمت في الثانية وعلى الاول فهو من رب كشد بمعنى جمع وأصله
فيكون متعديا لامن ربى بألف بعد الباء المضعفة والا كان قياسه مربيا وعلى الثاني فهو من وب كشد أيضا لكن
بمعنى لزم أو أقام فيكون لازمالان الصفة المشبهة لا تبنى من المتعدي أو يحصل مما خرج عن القياس واضافته
للعالمين من حيث افتقارهم له افتقار مطلقا (قوله العالمين) التحقيق أنه جمع العالم لان العالم وان كان يطلق
على ما سوى الله تعالى يطلق أيضا على كل جنس وعلى كل صنف فيقال عالم الحيوان عالم الانسان وهكذا فيصح
جمعه على عالمين بالاطلاق الثاني ويكون خاصا بالعقلاء لانه لا يجمع بالواو والنون الا للعقلاء وقيل يشمل غيرهم
أيضا كما صرح به الراغب ولكن غلب العقلاء على غيرهم في جمعه بالواو والنون لشرفهم نعم هو جمع لم يستوف
الشروط لان العالم ليس بعلم ولا صفة ولا يجمع هذا الجمع الا ما كان علما وصفة على أنه قد جرى في الكشف
على أنه جمع استوفى الشروط لان العالم في حكم الصفة فانه علامة على وجود خالقه فيجوز عليه الاستناد للحق
من انه اسم جمع وتبعه عليه بعض الحواشي بخلاف التحقيق وقد علوا كونه اسم جمع لاجتماع عالم ليس
بعلم ولا صفة وبان شأن الجمع أن يكون أعم من مفردة وهذا بالعكس فان العالم اسم لجميع ما سوى الله تعالى
والعالمين خاص بالعقلاء ولو خص العالم بالعقلاء فقط لم يبدل ان غاية ما يفسد بذلك مساواة المفرد لجمعه وشأن
الجمع أن يكون أعم كما علمت وناقشه المحقق الامير في ذلك بان التعليل الاول لا ينجح أنه اسم جمع وانما ينجح أنه
جمع لم يستوف الشروط فلا ينقاس جمعه هذا الجمع وبان التعليل الثاني كما يبطل الجمعية يبطل كونه اسم
جمع فان كلاما من الجمع واسم الجمع لا بد أن يكون أعم من مفردة أي أكثر منه والافعال معنى كونه اسم جمع
حيث لم يساوا الجمع في ذلك نعم اسم الجمع من باب السكل والجمع من باب السكيلة وذلك قالوا الفرق بين اسم الجمع
وبين الجمع ان الاول ما دل على الاتحاد المجتمعة دلالة المركب على آخره فاذا قلت جاء القوم فقد حكمت على
الهيئة المجتمعة حكما واحدا والثاني ما دل على الاتحاد المجتمعة دلالة تكرار الواحد بحرف العطف فاذا قلت جاء
الزيدون فقد حكمت على كل فرد فردا كما نك قلت جاء زيد وزيدوه هكذا (قوله وأشهد الخ) هذه الجملة
مستأنفة وليست معطوفة على جملة الجدلة لعدم التناسب بين الجملةين فان جملة الحمد لله اسمية وهذه فعلية وان
نظرت لقولهم الجملة الاسمية أصلها الجملة الفعلية والاصل أحمد حمد الله حصلت المناسبة بهذا الاعتبار فبحسن
العطف حينئذ ومعنى أشهد أعترف بالسانى مع الاذعان بالقلب الذي هو حديث النفس التابع للمعرفة ولا يكفي
الاعتراف باللسان فقط كما كان يفعله المنافقون ولا يعرفون غير اذعان لان بعض الكفار يعرفون الحق
لكنههم غير مؤمنين لعدم الاذعان مع أن عندهم معرفة قال تعالى يعرفونه كما يعرفون أبناءهم وقوله أن لا إله الا
الله أي انه أى الحال والشان لا إله الا الله فان محقة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن ولا نافية الجنس والهاء اسمها
مبنى على الفتح في محل نصب الاداة حصر ولفظ الجلالة بالرفع بدل من الضمير المستتر في الخبر أو بالنصب على
الاستثناء لا على البدلية من صل اسم لا لانها تعمل الا في النكرة واسم الله معرفة وهل يقدر الخبر من مادة

رب العالمين وأشهد أن
لا إله الا الله

الوجود أو من مادة الامكان اختار بعضهم الاول لانه لو قدر من مادة الامكان لم يقدر وجوده تعالى والراجح الثاني
لانه لو قدر من مادة الوجود لم يقدري امكان غيره تعالى من الاله تعالى مع انه المقصود من الحكمة المشرفة وأما
وجوده تعالى فتفق عليه بين ارباب الملل كلها فلا ضرر في عدم افادته على هذا التقدير والمعنى عليه لانه يمكن
الاله فانه يمكن أي غير متمتع فيصدق بالواجب والواجز والواقع أنه واجب فهو كقولك الله موجود بالامكان
العام بمعنى أن عدم وجوده ليس بواجب بل مستحيل فيكون وجوده واجبا فضايا بالامكان العام سلب
الضرورة بمعنى الوجوب عن الطرف المخالف لما نطق به بخلاف الامكان الخاص فضايا بسلب الضرورة
بالمعنى المذكور عن كل من الطرفين الموافق لما نطق به وبالمخالف له فاذا قلنا زيد موجود بالامكان الخاص
كان المعنى وجوده ليس بواجب وعدم وجوده ليس بواجب فيكون وجوده جائزا والحق أن المنفي في الحكمة
المشرفة المعبود بحق غير الله باعتبار الواقع كما انحط عليه كلام الشيخ الامير والمعنى لا معبود بحق في الواقع الا الله
وفي الحكمة الشريفة أبحاث أخرى من أرادها فليراجعها (قوله وحده) أي حال كونه منفردا فهو حال من لفظ
الجلالة يتأويله بنكرة وقوله لا شريك له حال بعد حال فان عمنافي كل منهما كانت الثانية للتأكيدي وان
خصصنا الاول بكونه وحده في ذاته والثاني بكونه لا شريك له في صفاته ولا في أفعاله كانت الثانية للتأسيس وهو
خير من التأكيدي (قوله الملك) بكسر الهمزة من الملك بضم الميم أي المتصرف بالامر والنهي سواء كان له
أعيان مملوكة أم لا وأما الملك بالان فهو من الملك بكسر الميم أي التصرف في الاعيان المملوكة سواء كان
متصرفا أيضا بالامر والنهي أم لا وعلى هذا فبينهما العموم والخصوص الوجهي والله تعالى متصرف بالامر
والنهي ومتصرف في الاعيان المملوكة له فهو الملك والملك كذلك قرئ في قوله تعالى مالك يوم الدين والفرقة
بين الملك بضم الميم والملك بكسر هاء صرف طارئ والافهم العتات في مصدرك كما قاله البيضاوي في تفسيره
(قوله الحق) أي الثابت من حق الشيء ثبت فهو تعالى ثابت أزلا وأبدان لم يسبقه ولا يلحقه عدم بخلاف
ما عده فانه مسبوق بعدم ولحقه ولو بالقابلية كالجنة والنار وهو المراد بالجلال في قوله

وحده لا شريك له
الملك الحق المبين
(وأشهد أن سيدنا
محمد عبده ورسوله
خاتم النبيين والمرسلين
صلى الله عليه

* ألا كل شيء ما خلا الله باطل * ويصح أن يكون المعنى الحق ملكه أي أن ملكه بطريق الحق لا بطريق
التقلب فيكون قوله الحق احتراسا (قوله المبين) أصله مبين بسكون الباء وكسر الياء نقلت حركة الياء
للساكن قبلها ومعناه المظهر للحق فينبع والباطل فيجانب أو المظهر للامور المحجبة الله تعالى ملكه وحقيقته
وهذا كله ان أخذ من أبان بمعنى أظهر فان أخذ من أبان بمعنى بان أي ظهر كان معناه البين الظاهر الذي لا يخفاء
فيه (قوله وأشهد أن الخ) انما كرر لفظ الشهادة مع الاستعانة عنه بأشهاد الاول فانه سلط على ذلك بواسطة
العطف لترديد الاعتناء بالشهادة المتعلقة بتبيننا صلى الله عليه وسلم وقوله سيدنا أي جميع المخلوقات انسا وجنا
وملائكة والسيد يطلق على الخليم الذي لا يستغنى عنه وعلى من كثر سواده أي جيشه وعلى غير ذلك (قوله
محمد) بدل من سيدنا وهذا الاسم أشرف أسماءه صلى الله عليه وسلم وأشهرها بين العالمين ولذا خصته بالحكمة
المشرفة وقوله عبده ورسوله خبران لان وانما قدم الوصف بالعبودية على الوصف بالرسالة امتثالا لقوله صلى
الله عليه وسلم ولكن قولوا عبدا لله ورسوله ومعنى العبودية هنا التذلل والخضوع وأما العبادة فمعناها غاية
التذلل والخضوع فالعبادة أبلغ من العبودية ولكنها وصف شريف جليل ولذلك وصف بهما في أسنى المقامات
كمقام الاسراء ومقام انزال الكتاب وغير ذلك وما يعزى للقاضي عياض

ومما زادني شرفا وتبها * وكذب بأخفى أطا الثريا
دخولي تحت قولك يا عبدي * وأن صبرت أجدني نبيا

وفي جمعه بين العبد والسيد من المحسنات البديعة جناس الطباق وهو الجمع بين صدين في الكلام (قوله خاتم
النبيين والمرسلين) بحث فيه بأنه يلزم من ختم الامم ختم المرسلين مستدركا وأجيب بأنه
ذكرهم لشرفهم (قوله صلى الله عليه وسلم الخ) انما اختار التعبير بالسبب اشارة الى تحققهما كما قاله في
أتم امر الله وقوله عليه أي على سيدنا محمد وفي التعبير بعلی اشارة الى أن الصلاة والسلام تحكما منه صلى الله عليه

وسلم

وسلم كتمكن المستعلى من المستعلى عليه في الكلام استعارة تبعية في الحرف وتقر برهانا يقال شبه بطلان
ارتباط دعاء بدعوه بطلان ارتباط مستعلى بمستعلى عليه فسرى التشبيه من الكليات الجزئيات واستعبرت
على من ارتباط مستعلى بمستعلى عليه خاصين لارتباط دعاء بدعوه خاصين والتحقيق أن صلي يتعدى بعلى فلا
حاجة للاستعارة (قوله وعلى آله) عطف على الضمير في عليه باعادة الخافض لانه لا يجوز العطف على الضمير
المجرور ومن غير اعادة الجار عند الجمهور وأجزاء ابن مالك ولا اشارة الى أن العطية الواصلة لا لا والاصيب
دون العطية الواصلة له صلى الله عليه وسلم وانما قدم الال على الضمير لان الصلاة على الال نابتة بالنص
كقوله صلى الله عليه وسلم قولوا اللهم صل على محمد وعلى آله وأما الصلاة على الضمير فهي نابتة بالقياس
والمراد بالال في مقام الدعاء كل مؤمن ولو عاصيا وفي مقام المدح الاتقياء وفي مقام الزكاة بنو هاشم وبنو المطلب
عندنا معاصر الشافعية وأما عند المالكية فبنو هاشم فقط (قوله وصحبه) عطف على الال وهو من عطف
الخاص على العام ومما عطفنا علمت من أن المراد بالال في مقام الدعاء كل مؤمن ولو عاصيا وأما بالنظر
لاطلاق الال على بني هاشم وبني المطلب فيكون من عطف الخاص من وجهه على العام من وجهه فانه مجتمع
الال والضمير في سيدنا على وينفرد الضمير في سيدنا أي بكر وينفرد الال في الاشراف الا أن (قوله
أجمعين) تأكيد لكل من الال والضمير (قوله صلاة وسلاما) هما اسمان صمدان على وسلم منصوبان على
المفعولية المطابقة لمبينان لنوع عاملهما وهو الصلاة والسلام الدائمات (قوله دائمين) استشكل بالان الصلاة
والسلام لفظان يتقضيان بمجرد النطق به فكيف بوصفات بالدوام وأجيب بان المراد دائمين من حيث ثوابهما
وهذا امتنع للدعاء بقبول صلاة المصلي وسلامه وباستمرار ايمانه وموته على الايمان والحق أن الصلاة والسلام
هنا مطلوبان من الله تعالى والدوام وصف لهما حقيقة ولا يصح أن يكون قوله دائمين معناه موصولا لاختلاف
العاملين معنى ولا مقطوعا لعل شرط تعيين المتبوع بدون النعت وهنالك يتعين هل هما دائمان أو لا وحيد
فهو حال من التكررة وان كان ليلا على حد صلي رسول الله في مرضه جالسا وراه درجا قايما كذا قاله
الشمس الحفي ونوقش بتوجيه كونه موصولا بان العاملين في حكم المتحددين معنى اذ معنى الصلاة الرحمة
والتعظيم ومعنى السلام التحية وهي رحمة وتعظيم ونوقش أيضا بتوجيه كونه مقطوعا بان المتبوع في هذا المقام
متعين فان اللائق به صلى الله عليه وسلم الصلاة والسلام الدائمات على أنه يمكن التخصيص من القلة يجعله حالامن
محذوف مع العامل فيها والتقدير أطلم همدائين (قوله الى يوم الدين) أي الى يوم الجزاء الذي هو يوم
القيامة وأوله النفخة الثانية ولا انتهاءه وقيل انتهاءه باستقرار أهل الجنة في الجنة وأهل النار في النار
والغرض من ذلك التأييد كالموعظة العرب فان عادتهم أنهم ياتون بمثل ذلك ويريدون منه التأييد كما في قوله

إذا غاب عنكم أسود العين كنتم * كراما وأنتم ما أقام الائم

أي اذا غاب عنكم أسود العين وهو جبل معروف كنتم كراما وأنتم ألا تم مدة أقامته أي دائما وأبدا فتكون
الغاية دالة على خلاف الغالب في الغياب الى والمناسب للتأييد أن يراد بيوم الدين ما لا انتهاء له كما هو القول
الاول (قوله وبعد) قد اشترأت الواو نابتة عن أما وهي نابتة عن مهمما والاصم الاصيل مهمما يكن من منى
فيقول بعد الخ فحذف مهمما وكن من منى وأقيمت أمام مقام ذلك فصار أما بعد وبعض العلماء يعبر بذلك
فيقول أما بعد وهو السنة لانه صلى الله عليه وسلم خطب فقال أما بعد وبعضهم يحذف أما ويعوض عنها الواو
فيقول وبعد كما هنا فالواو نابتة عن التائب ويصح أن تكون للاسناناف أو لعطف قصة على قصة والظرف مبنى
على الضم لحذف المضاف اليه ونية معناه أي النسبة التقييدية التي بين المضاف والمضاف اليه وهذه كلمة
يؤتى بها الانتقال من أسلوب الى أسلوب آخر أي من نوع من الكلام الى نوع آخر وبين النوعين نوع مناسبة
كما هنا فان بين ما قبلها وما بعد هانوع مناسبة لان كلاهما للتأييد فهي من قبيل الاقتضاب المشوب
بالخفاص أي الاقتضاب المخلوط بالخفاص وأما الاقتضاب المحض أي الاقتضاب الخالص فهو الانتقال من كلام
الى آخر لا مناسبة بينهما كما في قوله

وعلى آله وصحبه أجمعين
صلاة وسلاما دائمين
متلازمين الى يوم الدين
وبعد

لو رأى الله أن في الشيب خيرا * جازوته الوادان في الخلد شيئا
كل يوم يسدي صروف الليالي * خدقا من أبي سعيد غريبا
فلا مناسبة بين البيت الاول والثاني فيسمى الانتقال في ذلك الاقتضاب المحض وأما القناع المحض فهو الانتقال
من كلام الى آخر مع المناسبة الظاهرة كقوله
أطلع الشمس تبقي أن تومينا * فقلت كلا ولكن معطالع الجود
فبين معطالع الشمس ومعطالع الجود مناسبة ظاهرة فيسمى الانتقال في ذلك القناع المحض والحاصل ان أقسام
الانتقال ثلاثة اقتضاب محض وتخلص محض واقتضاب شوب وتخلص وبقيت أبحاث في هذه الكلمة
مشهورة لا تطيل بذكرها (قوله فيقول) القام واقعة في جواب أما التي نابت عنها الواو أوفى جواب الواو
الثانية عن أما وهذا على جعله نائب عن أما أو أما على جعله للاستئناف أو العطف فتكون الفاء زائدة أو
واقعة في جواب أما التوهمة وكان مقتضى الظاهر ان يقول فاقول بمزة الشك فعدوله الى اياه الغيبة فيه
التفات على مذهب السكاكي وحده القائل بأنه لا يشترط في تسميته التفتان أن يتقدم عليه ما يوافق الظاهر هذا
ان لم ينظر لقوله أشهد فيما تقدم ولا يتعلق بالسمعة كالألفان نظر لذلك كان التفتان أيضا على مذهب
الجمهور القائلين بأنه يشترط في تسميته التفتان أن يتقدم ما ذكر ولا بد للالتفات من نكتة ونكتته هنا
التوصل الى وصف نفسه بالاقتضار لوجهه على وجه كونه عدة فانه اذا قال فاقول حال كوني فقير امثلا
كان فضلة (قوله الفقير) أي كبر الاقتضار ان جعل صيغة بالغة أو دأته ان جعل صيغة مشبهة وهو
ماخوذ من قوله تعالى يا أيها الناس أنتم الفقراء الى الله وقوله لوجهه أي احسانه فهي صفة فعل بخلاف
ما لو فسرت بارادة الاحسان فانها صفة ذات لكن المناسب هنا الاول وقد تقدم الكلام على الرب (قوله
القريب) أي قربا معنويا لا حسيلا لا يحتاجه عليه تعالى وقوله المحيب أي لن دعاه ولا يخفى ما في هذين
الوصفين من التلميح لقوله تعالى واذا سألك عبادي عني فاني قريب أجيب دعوة الداع اذا دعان (قوله عبد
ان) بدل أو عطف بيان وهو اسم المؤلف وقوله الشنودري ضبطة بدر الدين القرافي بشينين مجتمعين
الاولى مفتوحة والثانية مضمومة وهذا هو المشهور على الاستعانة بضمه البولي بكسر الشين الاول وفتح
الثانية وهو نسبة لشنودري بالدة بالنونية وقوله الشافعي أي المتبعيد على مذهب الامام الشافعي رضي الله
تعالى عنه فهو نسبة للشافعي والقاعدة أنه اذا حوى المنسوب اليه بالنسب تحذف ويؤتى بانحوى كقوله
ابن مالك * ومثله ما حواه احدث وقوله الفرضي نسبة للفرائض العلماء وسماي الكلام على ذلك عند قول
المصنف عن مذهب الامام زيد الفرضي (قوله الخليل) أي الجامع الازهر ولد سنة خمس وأست وثلاثين
وتسعمائة وتوفي سنة تسع وتسعين وتسعمائة وتوفي في الجوارين بالصراع رحمه الله تعالى رجة واسعة (قوله
قد سألني الخ) هذه الجملة في محل نصب قول القول وقد التحققت وسأل بمعنى طلب وقوله ولدي عبد الوهاب
كان شائنا في عبادة الله تعالى مواظبا على الاشتغال بالعلم الشريف وتوفي وله من العمر نحو ست وعشرين
سنة (قوله وفقه الله) هذه جملة معترضة بين مفعولي سأل قصد بها انشاء الدعاء لولده بالتوفيق وهو خلق قدرة
الطاعة في العبد ولا حاجة لقول بعضهم وتسهيل سبيل الخير اليه ليخرج الكافر لان الراجح أن المراد بالقدرة
عرض يقارن الفعل بخلة الله تعالى في العبد ولم يوجد من الكافر فعل الطاعة حتى تقارنه تلك القدرة فهو
خارج من أول الامر فان فسرت بسلامة الآلات أي الاعضاء كاليد والرجل وان كان هذا التفسير
مرجوحا احتج لزيادة ما ذكر ليخرج الكافر فانه ليس بموفق مع سلامة الآلة فانه عدم كان توفيقا عما أي
متعلقا بجميع الناعات وان خص كان توفيقا خاصا أي متعلقا ببعض الناعات ولم يذكر في القرآن الا
مرة واحدة ولذلك يقولون التوفيق عزيز (قوله للصواب) أي الامر الموافق للواقع كانه ارتكب التجريد
حتى احتاج لقوله للصواب فاراد من التوفيق خلق القدرة فقط فكذا قال خلق فيه قدرة للصواب أي موافقة
الواقع أو انه رأى ان المقام يقتضي الاطناب (قوله أن أشرح) في تأويل مصدوم مفعول ثان لال والمفعول

فيقول العبد الفقير
الى رحمة ربه القريب
المحيب عبد الله
الشنودري الشافعي
الفرضي الخليل
بالجامع الازهر قد
سألني ولدي عبد
الوهاب وفقه الله
لصواب أن أشرح
المنظومة لرحمة

الاول هو الياء في سألني أي سألني شرح والشرح لغة الكشف والبيان ومنه قولهم اشرح لي ما في ضميرك
واصطلاحا الفاظ مخصوصة دالة على معان مخصوصة على وجه مخصوص كبيان الفاعل والمفعول وتفسير
الضمير وغير ذلك وقوله المنظومة صفة لموصوف محذوف أي المقدمة المنظومة من النظم وهو لغة الجمع
واصطلاحا الكلام الموزون المقفى قصدا بخلاف ما اذا كان لا قصدا كما يقع في القرآن فانه لم يقصد كونه نظما
وفي كلام الشارح اشارة الى أن ما كان من بحر الرجز يسمى نظما خذلا فلن قال بعد نثرا وقوله الرحبة أي
المسوبة لمؤلفها الامام أبي عبد الله محمد بن علي بن الحسين الرجي المعروف بابن التفتنة كذا في اللؤلؤة
وغيرها وفي البرمادي على السبيل بدل الحسين الحسن وفيه أنه عرف بابن موفق الدين اه ويمكن الجمع وفي
شرح النبتيني وغيره ابن علي بن محمد بن أحمد اه والرحي نسبة للرحبة وفي القاموس اهامعان منها قرية
بدمشق أو البمامة وموضع ببغداد قال وبنو رحبة بطن من حمير وبنو رحبة بطن من همدان ولم يعلم
ما ينسب المؤلف له من ذلك (قوله أكن الله مؤلفها) جملة خبرية لفظا انشائية معني قصد بها الشارح
انشاء الدعاء للمؤلف وقوله الغرف جمع غرفة بضم الاو وفتح الناني في الجمع وسكونه في المفرد وهو المستزلة
العالية وتجمع أيضا على غرفات بضم الراء وفتحها وسكونه أو قوله العالية صفة كشفة ان كانت بمعنى العالية
لان من شأن الغرف أن تكون عالية فان كانت بمعنى الزائدة في العلو لكونها صيغة مبالغة كانت صفة
مخصصة فكأنه قال أسكنه الله الامكنة العالية الزائدة في العلو على غيرها (قوله فاجبت) معطوف على سألني
والفاء مشبهة بالتعقيب وهو ظاهر ان كانت الاجابة بالوعيد وكذا ان كانت بالشروع لان التعقيب في كل
شيء بحسبه ولم يوفق لاختارة أو اشارة لبار أي في الاجابة من الخير وقوله لذلك أي للشرح المطلوب للسائل
المستفاد من أشرح (قوله سالكا) حال من التفت في أجبت وقوله من الاختصار بيان لاحسن المسالك مقدم
على المبين لاجل الجمع والاصل سالكا أحسن المسالك من الاختصار أي وذلك الاحسن هو الاختصار وهو
تقليل اللفظ وتكثير المعنى كما ذكره شيخ الاسلام وغيره وبعضهم قال تقليل اللفظ حواء كثر المعنى أو نقص
أوساوي والمسالك جمع مسلك وهو طريق السلوك (قوله وعلمته) بكسر الهم في الماضي والضم بعائد
للشرح المفهوم مما تقدم وعبر بالماضي لقوة زجائه حصول ما ذكره وكذا يقال فيما بعد فلا ينافي ان الخطبة
سابقة على التأليف كما يقتضيه سابق الكلام حيث عبر فيما تقدم بالفعل المضارع بقوله فيقول ولا حقه
حيث قال هذا أو ان الشرع في المقصود وقوله عمل الطيب للعيب أي عملا كعمل الطيب للمحبوب
ففعيل الاول بمعنى اسم الفاعل والثاني بمعنى مفعول والغرض من هذا التشبيه بيان كمال الاجتهاد في تحصيل
المراد لكن اعترض هذا بقول الاطباء المحب لا يطب محبوبه والعاشق لا يطب معشوقه والوالد لا يطب ولده
وأجيب بان معنى قولهم المحب لا يطب محبوبه لا يعالج فيه في جسده لئلا يتألم فلا ينافي أن المحب يصنع نحو
محبون ويجمع فيه الادوية النافعة لمحبوبه ويبالغ في المنفعة فالمعنى أن الشيخ بالغ في الاجتهاد في هذا
الشرح وجمع فيه ما ينفع الطلبة كما يبالغ الطيب في صنع المحبون لمحبوبه ويجمع فيه الادوية النافعة
وأخذ الشارح ذلك من قول ابن هشام في قواعد علمته عمل من طب ان حب (قوله وقربت فيه العبارات
أي تقربت) أي قربت في الشرح المذكور العبارات لاذهان الطلبة تقريبا كما سلا فقوله أي تقربت
منصوب على المفعولية المطلقة وهو موضوع لفائدة الكمال فان قلت في كلامه طريقة الشيء في نفسه لان
العبارات هي نفس الشرح قلت يلاحظ في العبارات التفصيل وفي الشرح الاجمال فهو من طريقة المفصل
في الجمل أو طريقة الاجزاء في الكل (قوله وتعرضت فيه للخلاف بين الأئمة) أي في الجملة والافتقار لا يتعرض
للخلاف في كثير من مسائله والافتقار بتفصيل الهمز تين وتسهيل الثانية وجماع في السبع وباديها ياء
وهم اقترى من طريق الطيبة لامن طريق الشافعية والمراد بالافتقار الافتقار الى الأئمة الاربعة المجتهدين
(قوله وبينت فيه ما اجتمعت عليه الامم) أي في الجملة كما مر في الذي قبله والمراد بالامم المجتهدون منهم الاربعة
المشهورون وغيرهم لا غير المجتهدين اذ لا يدخل لهم في الاجماع (قوله وسميته الخ) أي وضعت عليه هذا

أكن الله مؤلفها
الغرف العالية فاجبت
لذلك سالكا من
الاختصار أحسن
المسالك وعلمته على
الطيب للعيب وقربت
فيه العبارات أي
تقربت وتعرضت فيه
للخلاف بين الأئمة
وبينت فيه ما اجتمعت
عليه الامم وسميته

الاسم والتحقيق أن أسماء الكتب من غير علم الشخص كاسماء العلوم يضاف على أنه لا ينظر لتعدد الشيء بتعدد محله لأنه تدقيق فلسفي لا يعتبره أرباب العربية فاسم الكتاب موضوعه للإلفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة وهي إذا كانت مستحضرة في ذهن المصنف هي بعينها إذا كانت مستحضرة في ذهن غيره غاية الأمر أنه شيء واحد تعدد محله وهكذا أسماء العلوم فهي موضوعه للوقوع عند المصنف وهي إذا كانت مستحضرة في ذهن غيره غاية الأمر أنه شيء واحد تعدد محله فانظر لتعدد الشيء بتعدد محله كما عليه الحكماء فكل من أسماء الكتب وأسماء العلوم من قبيل علم الجنس فاسماء الكتب موضوعه لأنواع الشامل لمافي ذهن المصنف وغيره وأسماء العلوم كذلك فالتفرقة بينهما يجعل أسماء الكتب من غير علم الجنس وأسماء العلوم من قبيل علم الشخص تحكم (قوله الفوائد الخ) هذا كله هو المفعول الثاني في كل كلمة من هذا التركيب بمنزلة الزايم من زيد فلا معنى له بعد العملية وأما الأصل فالقواعد جميع فائدة وهي أمة ما استفدته من علم أو مال أو غيرهما بكنهاه واصطلاحاً المصلحة المترتبة على الفعل من حيث إنها غيرة ونتيجته وأما من حيث أن في طرف الفعل فتسمى غاية فهمه متقدماً ذاتاً مختلفان اعتباراً كإمكان العلة والغرض كذلك فالعلة هي المصلحة المترتبة على الفعل من حيث أنها باعثة للفاعل على الفعل وأما من حيث إنها مقصودة للفاعل من الفعل فتسمى غرضاً والفائدة والغاية أعظم من العلة والغرض عوماً طلقاً فتجتمع الأربعة في ما لو حشر بقصد المأمو بعد تمام الحفر ظهر المأمو بوجد الأولان ولا يوجد الأخيران كل واحد بقصد الماء فيعد تمام الحفر ظهر كثر فيقال له فائدة وغاية ولا يقال له علة ولا غرض وقال بعضهم قد تنفرد الفائدة عن الغاية فيما لو حفر بقصد الماء فعلى نصف الحفر ظهر كثر ولم يقطع الحفر بل أتمه فيقال لهذا أكثر فائدة ولا يقال له غاية لأنه ليس في طرف الفعل وردة بعضهم بأنه في طرف الفعل الذي قبله وأما الذي بعده ففعل جديد كما علم من شرح رسالة الوضع مع حواشيه أو الشنشورية نسبة للشنشوري على الضبطين السابقين وقوله في شرح الخ أي الكائنة في شرح الخ وهو من ظرفية المدلول في الدال وقد علمت أن هذا كله قبل العملية والافتقار إلى التركيب كاه علماء (قوله وأنا أسأل الله المنان) هكذا في نسخة وفي نسخة المنان ومعناها المنعم الآن الثاني يقيد الكثرة من المن وهو الانعام ويطبق المن أيضاً على تعداد النعم وهو مذموم الأمنسة تعالى ومن الرسول والشيخ والوالد وقوله بفضلته متعلق بالمنان أو المنان على ما تقدم ويحتمل تعلقه بأسأل وتكون الباء للقسم وقوله أن ينفع به في تأويل مصدره مفعول ثانٍ لأسأل والأول لفظ الجلالة لكن الأدب أن يقال منصوب على التعظيم (قوله كأنفع بأصله) أي كمنفعه بأصله فمصدرية أي آله في تأويل ما بعدها بمصدر وأما قول العلماء تؤرل مع ما بعدها بمصدر ففيه تسميع والمراد ما قلناه والمتبادر أن المراد بأصله الكتب التي ألف منها هذا الشرح ويحتمل أن المراد به المتن لأن الشرح تابع للمتن فهو أصله (قوله وأن يعصمني) معطوف على أن ينفع فقد سأل المؤلف شين النفع والعصمة والمراد بها العصمة الجائز فوهي الحفظ من الذنب مع جواز وقوعه بالعصمة الواجبة وهي الحفظ من الذنب مع استعانة وقوعه فالأول يجوز سؤالها دون الثانية لاختصاصها بالأنبياء والملائكة وقوله وقارنه أي على وجه التدريس أو المطالعة أو نحو ذلك (قوله من الشيطان) يحتمل أن المراد به إبليس ويحتمل أن المراد به كل مبردات وهذا هو الأول وقوله الرجيم أي الراجم الناس بالوسوسة أو المرجوم بالشهيد لأن الشياطين كانوا يسترقون السمع من السموات فجواباً بالشهيد منعاهم من استراق السمع فرجيم فعيل بمعنى فاعل أو مفعول (قوله فانه الخ) علة لقوله وأنا أسأل الله الخ وقوله روف أي كثير الرافة وهي شدة الرحمة وقوله ورجيم أي كثير الرحمة وهو معلوم من قوله روف لكن مقام الثناء مقام الطيب وقوله جواد أي كثير الجود وهو بتحقيق الواو في الأكثر وروي بالتشديد لكنه نادر كما يعلم من قول الشيخ الدنشري ومرسل بسند معتضد * جاء الجواد في صفات السند مخفف الواد واه الاكثر * وشبه بروي ولكن يسندر فعلى هذا يجوز عيب الجواد بالتخفيف والتشديد وان اشتمل منع المشدد وقوله كرم أي كثير الكرم وهو

الفوائد الشنشورية في شرح المنظومة الرجبية وأنا أسأل الله المنان بفضلته أن ينفع به كأنفع بأصله وان يعصمني وقارنه من الشيطان الرجيم فانه روف رحيم جواد كريم

معلوم

معلوم من قوله جواد لكن مقام الثناء مقام الطيب كما علمت والمبالغة هنا بمعنى الكثرة التي هي المبالغة النحوية لا بمعنى إعطاء الشيء فوق ما يستحق التي هي المبالغة البيانية لانهم بهذا المعنى مستحيلة على الله تعالى (قوله وهذا أو أن السروع في المقصود) أي وهذا الزمن الحاضر وقت لاخذ في المقصود الذي هو شرح الكتاب من أوله إلى آخره وأيس المراد به المقصود بالذات لأن أوله باب أسباب الميراث الخ وقوله بعون الملك المعبود أي متلبساً باعانة الملك المعبود أي المستحق للعبادة وتقدم الكلام على الملك (قوله قال المؤلف الخ) صريح في أن البسملة من كلام المصنف وهو الذي أطبق عليه الشارحون ويدل له كتابها بقلم الجمة كغيرها من بقية نقوش المن وكما لمقام المصنف فانه يقتضي أنه يتدبى بالبسملة وفي اللؤلؤة يحتمل أن لا تكون البسملة من كلام الناظم فيكون ابتدائه بالحمد حقيقة أم هو بعيد وكان شبهته أن المن نظم والبسملة ليست نظاماً ورد ذلك بأن الأولى أن لا يدخل البسملة في النظم فافعله الشاطبي حيث قال * بدأت ببسم الله في النظم أولاً * خلاف الأولى (قوله رحمه الله تعالى) جملة دعائية (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) اشتملت البسملة على خمسة ألفاظ الباء والاسم ولفظ الجلالة والرحمن والرحيم وقد تكلم الشارح على الباء حيث ذكر معانيها وأما معنى هاء الاستعانة والاستعانة على وجه التبرك والاسم مشتق من السمو عند المصريين أو من ومنه عند الكوفيين ومعناه مادل على معنى ولفظ الجلالة علم على الذات الأندس وقوله هم الواجب الواجب المحقق لجميع المحامد تعين للمسمى لأن جملة المسمى كجوه التحقيق وهو اسم الله الأعظم عند الجمهور والرحمن الرحيم بمعنى المحسن لكن الأول هو المحسن بجلال النعم والثاني هو المنعم بدقائق النعم والكلام على البسملة كثير وشهير (قوله أي افتتح) إشارة لمتعلق الباء كما تقدم وأقسامه ثمانية لأنه إما أن يكون فعلاً أو يكون اسماً وكل منهما إما عام وإما خاص وكل منهما إما مقدم وإما مؤخر فالجملة ما ذكره وأولاهان يكون فعلاً أو يكون اسماً الأول فلان الأصل في العمل للأفعال وأما الثاني فلان كل شارع في شيء يضر في نفسه لفظ ما جعل التسمية مبدأ له وأما الثالث فلا فائدة المحصر ولتقدم اسمه تعالى وقول الشارح أي افتتح مشتمل على وجهين من الثلاثة المذكورة كونه فعلاً أو كونه مؤخراً ولم يشتمل على الوجه الثالث وهو كونه خاصاً ولذلك قال الشارح وأولى منه أولاً وفي وجهه ما علمت من أن كل شارع في شيء يضر في نفسه لفظ ما جعل التسمية مبدأ له وأيضاً قد بره كذلك يقيد أن تكون جميع أجزاء التاليف ملازمة للبسملة فتعدي كنهها عليها وانما قدر الشارح ولا في الأول مع إمكان تقدير الأولى لما ذكره قوله في الحمد استغنى كما قاله الاستاذ الحفني (قوله أول الخ) لفظ أول بالرفع على الابتداء وبذلك كرسه على أن الباء زائدة وللتصوير والمعنى أول استفتاح القول كرسه بربنا أو مصور بذكر كرسه بربنا ويصح قراءته بالنصب على أنه ظرف لمخدوف يتعلق به قوله بذكر والتقدير ينطق في أول استفتاحنا بذكر الخ والتظاهر أن هذا الخبر من المصنف بأنه يذكر الحمد بعدد إليه يشير قول الشارح في بابي ثم حقق ما عده ويحتمل أن المصنف قصد بذلك إنشاء جملته لانه اعتراف بان الحمد تبتته التقديم وهذا يتضمن الثناء أفاده الحق الأمير (قوله ما نستفتح) أي استفتحنا فمصدرية لا موصول اسمي بل موصول حرفي وانما أتى بالتون الدالة على العظمة لاطهار تعظيم الله حيث أهله للحمد تحسداً بالنعمة والسبب والثناء زائدان للتأكييد والمبالغة لا لطلب كفي قوله تعالى يستفتحون على الذين كفروا أي يطلبون الفتح أي النصر عليهم ولا يصيرورة كاستفتحوا الطين أي صاروا لولا النسبة وعدا شيء على صفة مخصوصة كاستخسنت العذل واستعجبت النظم (قوله أي نفتتح) أشار بذلك إلى أنه ليس المراد بالاستفتاح الاستدعاء وهو الطلب كما قاله الحكائي بل المراد به الافتتاح وقوله أي ابتدئ بمجرد توضيح هذا المعتبرين كما قاله العلامة الأمير وبشير إليه كلام اللؤلؤة وأما قول البولاق لما كان الافتتاح يطلق على الاستدعاء وليس بمازاد وانما المراد الابتداء قال أي ابتدئ بغير ظاهر لأن الذي يطلق على الاستدعاء والطلب الاستفتاح بالسبب والثناء وهذا قد اندفع بآية سير الأول في الشرح فالحق أن التفسير الثاني لمجرد الايضاح والمراد بابتدئ بدأً إضافياً فلا ينافي ابتداءه أولاً بالبسملة على ما تقدم (قوله المفعول) مفعول لتستفتح وهو مصدر ميمي بمعنى افتتح القول كما ذكره الشارح بعد (قوله بالف



وهذا أو أن السروع في المقصود بعون الله الملك المعبود * قال المؤلف رحمه الله تعالى آمين (بسم الله الرحمن الرحيم) أي افتتح وأولى منه أو أفضل أول ما نستفتح أي نفتتح أي بتسدي (المقالة) بالف

الاطلاق) أي الالاف التي حصل بها اطلاق الصوت وامتداده كما في قوله

أقلى الموم عاذل والعنابا * وقولى ان أصبت اقد أصابا

(قوله أي القول) تفسير للمثال وقوله وهو اللفظ الخ تفسير لانا ولا يخفى أن اللفظ يشمل المفرد والركب وقوله الموضوع لعني ظاهر في المفرد وكذا في الركب على الأصح من أن دلالة الركب بضمزة ومن يقول بان دلالة عقلية بيدل الوضع بالدلالة (قوله لا فلا) أي أحاطت خلافاً وأقول ذلك حال كوني مخالفاً وقوله على الموحل أي كدني مقول بزيد وقوله أيضاً أي كما أطلقه على المستعمل (قوله كما نقله) أي نقل اللفظ لاقه على المهيمل وقوله الجلال أي جلال الدين واسمه عبد الرحمن ولقبه والده وهو صغير بجلال الدين واشتهر بابن الكتب لما قيل إن أباه أرسل أمه ثانياً بكتاب من كتبه فوضعت بين الكتب والسيوطي نسبة إلى سيوط مثله السين وهي بلدة مشهورة بالصعيد ويقال لها أسيوط بالهمزة المضمومة كما نقله الاستاذ الحفني عن بعض حواشي الغيطي عن الأب السميوطي (قوله عن أبي حيان) هو أمين الدين بن يوسف بن علي بن يوسف وهو نحوي أغوي لازم بهاء الدين بن المحاسن حسين قدم القاهرة وتوفي بها وكان على مذهبه داوداً نظاهري (قوله رجهما لله تعالى) جملة دعائية لهما (قوله ويطلق) أي القول وعلى هذا الإطلاق يعدى بالياء فيقال قال أبو حنيفة بكذا أي رآه واعة قد وه قوله على الرأي والاعتقاد والعطف فيه للتفسير (قوله مجازاً) أي حال كونه مجازاً بالاستعارة أو مجازاً مرسل لافعل الأول شبه الرأي والاعتقاد بمعنى القول وهو اللفظ الموضوع لعني بجامع ترتب الفائدة على كل واستعير اسم المشبه للمشبه على طريق الاستعارة التصريحية الأصلية وعلى الثاني أطلق اسم المسبب وأريد السبب لأن الاعتقاد يتسبب عنه التلفظ باللفظ أو أطلق اسم الدال وأريد المدلول لأن القول يدل على الاعتقاد فان من قال الله الواحد لما ذاك القول منه على اعتقاده للتوحيد أفاده العلامة لا مير بأوضح وقع في عبارة بعضهم في تقرير المجاز المرسل من إطلاق اسم السبب على المسبب إذا الاعتقاد يتسبب عن القول اه والظاهر عكسه كما قلناه (قوله والقول والمقال والمقالة) مبتدأ ثان وقوله مصادره بفتحها قال الاستاذ الحفني الأول قياسي قال في الخلاصة

فعل قیاس مصدر اعدی * من ذی ثلاثة کرد ردا

والاخير ان سمعنا ان بعض حذف ونافسه المحقق الامير بان مقالا مصدر ميمي وأصله مقول على وزن
مفعول مفعول وصوغ فعل من الثلاثي مطرد مقس كضرب ومقتل ومذهب فقال قياسي ومقالة تأنيثه (قوله
اقال يقول) الاول ماض والثاني مضارع كلا يخفي (قوله وأصل قال الخ) وأصل يقول يقول كينصر
فقلت الضمة الساكن قبلها فاضار يقول والمراد يقولهم الاصل كذا ان حق النطق ان يكون كذا وليس
المراد انهم نقطوا بذلك ثم غيره وقوله قول أي بفتح الواو لا بكسر ها والساكن مضارعه يقال كخاف فان
أصل ما ضيه خوف بكسر الواو لا بضمها والساكن لازما مع أنه متعد فمضرب الجمله كقلت الحمد لله أو المفرد
الذي في معنى الجمله كقلت قصيدة أو المفرد الذي قصده لفظه كانت زيدا أي هذا اللفظ وضمت القاف في
فلمت ليعلم ان الحذف واو كما كسرت الباء في بعث ليعلم أن المحذوف ياء وانما كسرت الخاء في خفت مع أن
المحذوف واو ليعلم أن أصاها الكسر (قوله تحركت الواو انفتح ما قبلها) أي وجدت الواو متحركة ووجد
ما قبلها مفتوحا وهكذا في الياء كفي نحو باع فان أصله يبيع فيقال فيه تحركت الياء وانفتح ما قبلها بالاعني
الذكور وقوله فقلت ألقا أي للتخفيف لان حركات الواو والياء الذاتية ثقيلة عليهم ما ولو سكال صار متقنين
لحركاتهم ما مناهما فاستجارا بحرف يستعمل فيه الحركات وهو الالف ثقيلة اليه لئلا يمان من الحركة (قوله ويقال
لما نشئ) أي لما اشتهر وكثر وقوله من القول بيان لما نشئ وقوله قاله وقالوا قبح لا كان الظاهر الرفع لانه
نائب فاعل ليقال ويجاب بأنه جار على مذهب الانحش المجوز نيابة الجار والمجرور من باب الفاعل مع وجود
المنعول فيكون النائب عن الفاعل قوله لما نشئ على حذفه

وانما يرضى المتدبر به * مادام معنيا بذلك قوله

بصب قلبه لتيابه الجار والمجور وهو بد كرفانه نائب فاعل لمعنيوا أصله معنوا يا جتمت الواو والياء وسبقت
احدهما بالكون فقالت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء ونابت ضمة النون كسرة تصح الياء ويحباب أيضا
بانه نصب على حكاية ما وقع في واهم قال قاله الخ الكثرة شاذ اذا لم يحكي بغير أى الا العلم بعد من كما ان قال فخص
رأيت زيد فتقول من زيدا (قوله ويقال أقولنى الخ) كان القياس اعمله فيقال أقولنى كما فتنى وأصله
أقواننى فيعمل بنقل حركة الواو والوقف ثم يقال تحركت الواو بحسب الأصل وانفتح ما قبلها لان قلبت ألفا ثم
حذفت لالتقاء الساكنين وقد يقال ترك الاعلال هنا خوفا من أن يلتبس بأقولنى من اليبع مثل الابتداء كما
جعلوا العبد على اعياد مع أن القياس اعداؤه واوى فانه من عاد يعود دلالة ليلتبس بأعداوا والخشب وقوله مالم
أقل أى الذى لم أقوله وقولنى أى مالم أقل فنيه حذف من الثانى لدلالة الأول عليه وقوله نسبة الى أى
قالهمزة فى الأول والتضعيف فى الثانى لإفادة النسبة (قوله ورجل) أى ويقال رجل وقوله مقول بوزن مفعول
وقوله ومقوال على وزن مفعول وقوله وقول على وزن تعال وقوله كثير القول استفاضة الكثرة من الآخرين
ظاهرة لكونه مامن صيغ المبالغة وأما من الأول فباعتبار أصله لان الأصل مقوال حذفت ألفه تخفيفا فهو
من صيغ المبالغة باعتبار أصله قاله الشمس الحفى وفى بعض الخواشى المقول بكسر الميم يطلق على اللسان
كفى المصباح فاستفاضة الكثرة فنيه باعتبار أنه من أسماء الآلة فلا حاجة لى ارتسكاب حذف فيه بحسب الأصل
مقوال بالالف ثم حذفها اه وفيه تعريض بما تقدم لك عن الحفى مع أن كلام الشيخ الحفى أظهر وكلام
بعض الخواشى فيه نظر لان أسماء الآلة تصدق بالقلبة الا أن يلاحظ جعله كله لسانا مبالغة ولا يظهر من ذلك
كله ان الكثرة من مجرد وضع الواضع كما قاله العلامة الامير فيكون الواضع وضع هذه الصيغ للكثرة (قوله
وقوله) مبتدأ خبره يستفاد من قوله أى مالكا الخ فكانه قال يقال فى شرحه بد كرجل مالكا الخ وأما قوله
بد كرجل الخ فقول القول وقال بعضهم لعل الاحسن جعل قوله مبتدأ أو بد كرجل مقوله وخبره محذوف
أى واضح فى الاحتياج للكلام عليه وقوله بناليس من مقول القول وفسره الشارح بقوله أى مالكا الخ اه
والاول هو المأخوذ من نحو كلام الشارح واطفا ذ كر الحمد من اضافة العام للخاص ولك أن تجعل الذى كر على
بمعنى المأخوذ فافهم والجد على المعنى الحاصل بالمصدر (قوله أى مالكا وسيدنا الخ) قد تقدمت لك هذه المعانى
مع غير هاتى النظم السابق (قوله أيضا) كذا فى بعض النسخ وكتب بعض الفضلاء أى فسر بما ذ كر كما نسر
غيره وكتب بعضهم قوله أيضا لعله مؤخر من تقديم أى معبودنا أى أى انه كما يطلق على المالك وما بعده
ينطق على المعبود اه والاولى حدثها كما قاله المحقق الامير (قوله تعالى) أى تنزهه برسمه هنا بالالف
مناسبة لما اخذها كما هو مناسب لفظانه على ذلك بعض المحققين وان كان حق ان يكتب بالياء لان أصل ألفه
اه وكذا يقال فى قوله العما وقوله عما يقوله الجاحدون أى من الكفر وانكار صفاته فالمراد بالجاحدين
يشمل الكافرين وأهل البدع وقوله علوا كبيرا أى تنزهه اعظم بحيث لا يشوبه شئ من ضلالهم ولا شبههم
أخذ الشارح ذلك من معنى التفاعل الذى يفهم من تعالى (قوله ثم حقق ما وعد به) أى أثبتته فى الخارج فانه
قال حقق الشئ أثبتته فى الخارج ولو قال الشارح ثم وفى بما وعد به لكان أوضح والوعد عند الاطلاق يستعمل
الخبر وأما الشرف فيستعمل فيه الإبعاد قال الشاعر

وانى وان أوعدته أو وعدته * لخلاف ايعادى ومنجز موعدى

وقوله من ذكر الحديديان لما وعد به والاولى أن يقول من الاستفتاح بذكر الحـ دلالة الموعود به لأذ ذكر الحـ
مطلقا وقوله بقوله متعاق بمحقق (قوله فالمدالح) الفاء فاء الفصحى سميت بذلك لأنها انصرفت عن شرط مقدور
والتقدير اذا أردت بيان الحمد الموعود بالاستفتاح به فالمدالح وأل في الحـ داما لا لا تغرق كعاليه الجمهور وأو
للجنس كعاليه الزمخشري وأل العهد كعاليه ابن النحاس وعلى كل فاللام في منه اما لا اختصاص أوله بمحقق
أولها لا فهي تسعة من ضرب ثلاث في ثلاثة مجتمع بها جعل اللام للمالك مع جعل آل للعبدان جعل المعهود
الحمد القديم فقط لأن القديم لا يصف بالملوكية فان جعل المعهود حمد من بعد تحمده قد عا كان أو حادنا

ويقال أقوله سفي مالم
أقل وقولني نسبته
إلى ورجل مقول
ومقوال وقول كسبر
القول وقوله (بذكر
جدر بن) أي مالك
وسيدنا ومعلمنا
ومربيها ومعبودنا
كما قاله الشيخ عز الدين
رحمه الله تعالى أيضا
(تعال) عما يقوله
الجاحدون علوا كبيرا
ثم حقق ما وعده من
ذكر الحمد بقوله
(فالحمد) أي

الاطلاق أى القول
وهو اللفظ الموضوع
لمعنى بخلافه لمن أملفه
على الماهل أيضا كما
نقله الجلال السيوطي
عن أبي حيان رحمه
الله تعالى ويطلق على
الرأى والاعتقاد مجازا
والقول والمقال والمقالة
مصادر انما لية قول
وأصل قال قول تحركت
الواو وانتفع بمقابلها
فقلبت ألفا ويقال
لما نشئ من القول قالة
وقالا وقولا

ولو حفظ الهيئة الاجتهادية مع جعل اللام للمالك حينئذ (قوله أي الوصف الخ) هذا تارة موضوع القضية من حيث هو قطع النظر عن جسد المصنف نفسه وهذا التفسير شامل للحمد القديم بخلاف تفسير بعضهم بقوله أي التذام بالاسان الخ وقوله بالايمل اشارة للمعمودية ولا فرق فيه بين أن يكون اختياريا أو لا وأما المعمودية فيشترط فيه أن يكون اختياريا بحقيقة وهو ظاهر أو حكما كذا أن الله وصفاته فيدخل الحمد عليهم في تعريف الحمد وإنما قلنا بكونه جازما من الاختيارى حكم لان الذات وصفات التأثير من شأنها أفعال اختيارية وغير ذات التأثير كالسمع والبصر من لازم المنشأ وقال الزمخشري الحمد والمدح أخوان وعليه فلا يشترط في الحمد وعليه أن يكون اختياريا أو يفهم بعض الحواشي أن قوله بالجسمل بيان للمعمودية عليه فقيده بالاختيارى وجعل كلام الشارح اما على طريقة المتقدمين المحوزين للتعريف بالايم واما على رأى الزمخشري والظاهر أنه اشارة للمعمودية وقد علمت أنه لا يقيد بالاختيارى (قوله ثاب) اشارة لتعلق الجار والمجرور وقدره من مادة النبوت ليشمل الاحتمالات الثلاثة التي هي الاختصاص والمالك والاستحقاق (قوله وكل من صفاته تعالى جليل) أي ولو لوصفات الافعال فإن أفعاله تعالى اما فضل أو عدل وكلاهما حسن ولذلك وجب الرضا بالقضاء مطلقا وانما تصدق بالحسن تارة والقبح تارة من حيث كسب العبد وأما من حيث صدورهما عن المولى فالشكل حسن وما أحسن قول سيدى محمد وفارضى الله عنه

سمعت الله في سرى يقول * أنا في الملك وحدي لا أزول
وحيث الشكل على لا قبج * وقبح القبح من حيث جليل

(قوله فهو وصف لله تعالى بجميع صفاته) أي حمد الله من حيث هو الذي هو موضوع القضية وصف لله لا حمد المصنف الواقع منه بهذه الجهة لانه جدي بصفة واحدة وهي استحقاق الحمد واختصاصه أو ملكه فكانت المصنف قال الحمد الله باستحقاقه الحمد واختصاصه به أو ملكه له وانما كان حمد الله من حيث هو وصفه تعالى بجميع الصفات مع أن معناه الوصف بالجليل وهو يصدق بكل الصفات وبعضها لان الغرض التعظيم ورعاية جميعها أتبع في نفسه فبواسطة ذلك كان حمد الله وصفه تعالى بجميع صفاته وينتج ذلك قياسا لظلمه هكذا حمد الله وصفه تعالى بالجليل وكل وصفه تعالى بالجليل وصفه بجميع صفاته حمد الله وصفه بجميع صفاته فالصغرى وهي قولنا الحمد الله وصفه بالجليل تعلم من قول الشارح في تفسير الحمد أي الوصف بالجليل والكبرى وهي قولنا وكل وصفه تعالى بالجليل وصفه بجميع صفاته تعلم من قول الشارح وكل من صفاته جليل مع ما ذكرناه من أن الغرض التعظيم ورعاية جميعها أتبع في نفسه وأما النتيجة فتدركها الشارح بقوله فهو وصف لله الخ (قوله على ما أنعمنا) على تعليلية وما صدر به فهو موصول حرفي لاموصول اسمي والاحتياج اعاد محذوف مجرور بغير ما جره الموصول والتقدير على ما أنعم به فالوصول مجرور يعلى والاعاد مجرور بالباء ولا يجوز حذفه حينئذ الاشدودا وهذا مانع لفظي وهنالك مانع معنوي أضاهو أنه لو كانت ماموصولا لكان الحمد عليه المنعم به الذي هو أنرا الانعام مع أن الحمد على الانعام أبلغ وأولى من الحمد على الأثر لان الاول حمد على فعل الله من غير واسطة والثاني حمد عليه بواسطة الأثر وهذا هو الذي اشتهر واختار الشيخ الاميران الحمد على الأثر أبلغ وأولى من الحمد على الانعام لان الحمد على الأثر لا يتم الا بلا حيلة التأثير فكانه حمدان فتدبر (قوله أي على انعمنا) أشار بذلك الى أن مامصدرية وليست موصولا اسميا وقد علمت توجيه ذلك (قوله وألفه للاطلاق) أي لاطلاق الصوت كالمكر (قوله ولم يتعرض له كرام المنعم به الخ) أي حيث لم يقل على انعمنا بكذا وإذا لم يتعرض له كرام المنعم به لا كلا ولا بعضا لا اجالا ولا تفصيلا فافسار التعرض له كرام المنعم به أربعة تعرض له كرام المنعم به كراما تفصيلا وهذا لا يمكن قال تعالى وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها وتعرض له كرام المنعم به كراما تفصيلا كراما بالسمع والبصر وتعرض له كرام المنعم به بعضا اجالا كرام يقول الحمد لله على انعمنا بالسمع والبصر وتعرض له كرام المنعم به بعضا اجالا كرام (قوله قال الشيخ

الوصف بالجليل ثابت
(الله) وكل من صفاته
جليل فهو وصف لله
تعالى بجميع صفاته
(على ما أنعمنا) أي على
انعمنا وألفه للاطلاق
ولم يتعرض له كرام المنعم
به قال الشيخ

سعد الدين التفتازاني الخ) أي في شرح قول الشيخ الخطيب القزويني في أول التلخيص الحمد لله على ما أنعم فقال السعد ولم يتعرض له كرام المنعم به أي اما الخ وانما لم يقدم قوله قال الشيخ سعد الدين على قوله ولم يتعرض له كرام المنعم به مع أنه من كلام السعد أيضا لان الضمير في قول السعد ولم يتعرض راجع للشيخ الخطيب القزويني والضمير في قول الشارح ولم يتعرض راجع للشيخ الرحي فلم يحسن نسبة ذلك للسعد (قوله اي اما لقصور العبارة الخ) اعترض بان العبارة قاصرة عن الاحاطة به قطعاً فكان الظاهر أن يسقط ايها ما بان يقول لقصور العبارة الخ وأجيب بان المراد بالايهام الايقاع في الوهم بمعنى الذهن مع كون القصور محققا فهو ايها م مطابق للواقع بالنظر للاحاطة بالكل تفصيلا والايقاع في الوهم بمعنى القوة الواهمة مع كون القصور غير متحقق فهو ايها م غير مطابق للواقع بالنظر للاحاطة بالكل اجالا نعم كونه يمكنه الاحاطة بالكل اجالا هوهم السامع قصور العبارة عن الاحاطة به لعظمه وكثرته فالمراد بالايهام المعنيين المذمومين وان على التوزيع وبمحتمل أنه غاب الثاني على الاول فسماه ايها م ويحتمل ان المراد ايها م لكون ذلك علة مع احتمال أن العلة شئ آخر فيكون المعنى ولم يتعرض له كرام المنعم به ايها م اما السامع ان قصور العبارة عن الاحاطة به علة لذلك مع كونه محتملا ل أن العلة غير ذلك والظاهر الجواب الاول وعلمت من هذا أن هذه علة لصورتين أعني عدم التعرض له كرام المنعم به كراما تفصيلا أو اجالا وسيعال الشارح صورتين الأخيرتين بقوله ولثلاثي وهم الخ كما يصرح بذلك صنيع الاسماء الخفية وبعضهم جعل العلة الاولى للاربعين وصرح به كلام الشيخ الامير لكن يبعده تعبير الشارح بالاحاطة فتدبر (قوله ولثلاثي وهم الخ) أي ولو تعرض لبعض تفصيلا أو اجالا فهو علة لثلاثي التعرض لبعض تفصيلا أو اجالا كما علمته من القولة السابقة (قوله جدا) العامل فيه على الوجهين المذكورين في الشارح لفظ الحمد السابق ان فلنا ان ال لا تمنع من افعال المصدر والعامل فيه محذوف والتقدير الحمد جدا وهذا ظاهر على الوجه الثاني وكذا على الاول ان فلا يجوز حذف المؤ كدخلا لا لابن مالك (قوله منصوب على أنه مفعول مطلق) ويمكن انه منصوب على أنه مفعول به لعامل محذوف من مادة المذكور بقوله بذ كرجدر بنا والتقدير بنذ كرجدا لكنه بعيد (قوله وهو مؤ كد) أي ان لو حذف مجرد الموصوف وقطع النظر عن الصفة وهي جملة به يحلوعن القاب العما فان لو حذف الموصوف والصفة كان نوعيا أيضا ولذلك قال الشارح ويجوز أن يكون الخ وكتب الشمس الحفنى قوله وهو مؤ كد أي ان جمعات الجملة مستأنفة فان جمعت صفة كان نوعيا كما أشار اليه الشارح اه وفيه أن الاستئناف بعيد كما قاله العلامة الامير (قوله أيضا) أي كيهو مؤ كد لان الميم للنوع مؤ كد أيضا وقوله لوصفه علة لثلاثي وقوله بقوله متعلق بوصفه (قوله به يحلوعن القاب العما) أي بسبب ذلك يحلوا الله العما عن القاب الضمير في به يعود على الحمد والضمير في يحلوعن الله والمراد بالقاب هنا اللطيفة الرانية كلياتي قريبالنها التي تجل بالمعارف والمراد بالعماني كلام المصنف الجليل كلياتي قريبالنها في كلام المان بالالف لثلاثي كلة قوله أنعمنا (قوله أي جدا يذهب الله به عن القلب عما) هذا تفسير لقوله جدا به يحلوعن القلب العما وانما ذكر الشارح جدا مع أنه لم يفسره هنا اشارة الى الرباط بينه وبين الجملة بعده وقوله يذهب الله تفسيره اي لو مع فاعله وفي قوله عن القاب عما اشارة الى أن ال في العما عوض عن الضمير على مذهب الكوفيين وأما على مذهب البصر بين فيقال انه حل معنى فقط (قوله والقاب معلوم) فيطلق على الجسم الضميرى الشكل أي الذي على هيئة ثمر الصنوبر وهو شجر يوجدى بلاد الشام ثمرة خليط الاعلى دقيق الاسفل كرام السكر وهكذا القاب بمعنى الجسم المذ كور كياتي اهد في ذاب الدجاجة والحرورف ويعلق على اللطيفة الرانية وهي المرادة هنا لانها هي التي تجل بالمعارف كما مر وهذا اللطيفة تسمى قلبا من حيث تقاها كلياتها تسمى روحا من حيث تعلقها بالامور الاخرى ونفسا من حيث تعلقها بالامور الدنيوية كما قاله الغزالي في الاحياء قلنا اللطيفة تسمى باسماء باعتبارات مختلفة وكما تسمى بذلك تسمى عقلا باعتبار انه يعقل بها العاظم الضرورية والنظرية وادعى بعضهم ان المراد باللطيفة نبي أسود داخل الجسم العما في ولا سلفه في ذلك

سعد الدين التفتازاني
رحمه الله تعالى ايها ماما
لقصور العبارة عن
الاحاطة به ولثلاثي وهم
اختصاصه بشئ دون
آخر (جدا) منصوب
على أنه مفعول مطلق
وهو مؤ كد ويجوز
أن يكون مبينا للنوع
ايضا لوصفه بقوله (به)
يحلوعن القلب العما
أي جدا يذهب الله به
عن القاب عما والقلب
معلوم

ولادليل له عليه فلا عبرة به وقال في خمس المعارف الوسطى ان للقلب اللحن في ثلاث نحو: فمات احداها في
اعلاه وهو محل الاسلام والقوة الفاعلة ايضا والثانية في وسطه وهي محل الفكر والتذكر والثالثة في
آخره وهي الغلظ او هي محل الايمان ومحل الحب والبغض وله عين تتركب من العساوي والمكتوبات تسمى
البصيرة اه باختصار (قوله والعيني مقصور) أي لا محدود وهي مقصورة لانه قصر عن ظهور الحركات
فيه وقوله يكتب بالياء أي لان الفقه منقلبة عن الياء لكن في عبارة المصنف يكتب بالالف كما مر (قوله وهو
فقد البصر) أي عما من شأنه أن يكون بصيرا وهذا على القول بان العمى عدوى وهو قول الحكماء فالقابل
بينه وبين البصر من تقابل العدم والملكية وأما على القول بأنه وجودي وهو قول أهل السنة فيعرف بأنه أمر
وجودي يضاد البصر فالقابل بينه وبين البصر من تقابل الضدين واعلم أن البصر عند أهل السنة قوة أو دعهما
الله في العينيين يحصل الادراك عندهما بخلاف الله تعالى وأما عند الحكماء فهو قوة أو دعهما الله في العينيين
انوار جنتين من مقدم الدماغ فتعريف المصنوع التي من الجهة البني إلى اليسرى وبالعكس فيملاقان تلاقيا
صليبيا هكذا × وقيل يلاقيان كتلاقي دالين من ابوابين ظهر كل منهما في ظهر الاخرى هكذا دد (قوله
واطلاقة) أي العمى وقوله على عي البصيرة كان الاولى أن يقول على جهل البصيرة ويستغنى عن الجملة التي
بعد ذلك والبصيرة عين في القلب وقيل قوة تتركب من الحركات وقوله وهو الجهل أي عي البصيرة وهو الجهل
وقوله اطلاق مجازي بالاستعارة التصريحية وتقريرها أن يقال شبه الجهل بعيني العمى بجماع الخبر وعدم
الاهتداء للمقصود بسبب كل منهما واستعير لفظ المشبه وهو العمى للمشبه على طريق الاستعارة المصروفة
(قوله والعيني الضار هو عي القلب) كان الاولى تأخير ذلك عن قوله وسمى الجهل بالعمى الخ لانه في الحقيقة
توجيه للاطلاق المجازي فقد وسط هذا بين المجاز وما يناسبه ثم أتى بما يقابل المتوسط حيث قال وأما عي البصر الخ
فانه مقابل لقوله والعيني الضار هو عي القلب ولا يخفى ما في ذلك من تشبيه التركيب كما قال العلامة الامير (قوله
وصي الجهل بالعمى) أي مجازا كما علمت مسبق وقوله لان الجاهل الخ لا يخفى أن الجاهل اسم أن وجلة يشبه
الاعمى خبرها وقوله لكونه مخبرا عنه متوسطا بين اسم ان وخبرها (قوله وأما عي البصر فليس بضار الخ) قد
عرفت انه مقابل لقوله والعيني الضار هو عي القلب وقال ابن عباس لما عي في آخر عمره
ان يأخذ الله من عيني نورهما * فان قاسي مضى ما به ضرر
أرى بقاي دنياي وآخري * والقلب يدرك ما لا يدرك البصر
(قوله قال الله سبحانه وتعالى الخ) استدلالا على ما دعهما من أن الضار انما هو عي القلب وأما عي البصر فليس
بضار في الدين وسبب نزول هذه الآية أنه لما نزل قوله تعالى ومن كان في هذه أعمى فهو الآخرة أعمى قال ابن أم
مكتوم أتاني الدنيا أعمى أفأكون في الآخرة أعمى فتركت (قوله فانها تعمي الابصار) أي فان القصة
لا تعمي الابصار عي ضار في الدين فالضمير للقصة يفسره الجمله بعده والمنفي انما هو العمى الضار في الدين والا
فعمي الابصار واقع لا يصح نفيه وقوله ولكن تعمي القلب أي ولكن تعمي القلب عي ضار في الدين
وقوله التي في الصدور لنا كيد لان القلوب لا تكون الا في الصدور فهو على حد قولك سمعت بأذني وأبصرت
بعيني ونظيره قوله تعالى يقولون بأنوا همهم (قوله وقال قتادة الخ) أي بذلك لانه يعلم منه أن فقد البصر
الظاهر لا يضر وأن فقد بصر القلب هو الضار وفتادة تابعي جليل ثقة يقال ولدا كنه وقد اتفقوا على انه أحفظ
أصحاب الحسنيين البصري (قوله البصر الظاهر) أي الذي هو بصر العين وقوله بلفظ أي شيء قليل يبلغ به
الانسان ما يرى من ادراك الامتناع والالوان في المختار البلغة ما يبلغ به من العيش أي يكتب به وقوله ومنفعة
عطف تفسير وقوله وبصر القلب هو النافع أي في الدين فهو نافع ندعا كماله وقوله انتهى أي كلام قتادة (قوله
وبما جد الله تعالى صلى الخ) دخول على كلام المصنف ثم ان كانت لما سحر فالجهر والباطن فلا مظهر وان كانت
بني حين أشكل الامر لان كلام من الحمد والصلاة متعلقان باللسان وهو لا يكون مودا له في أن واحد كما
يقتضيه كلامه حينئذ لان المعنى على هذا وحين جد الله صلى الخ وأجيب بان المراد بقوله صلى أراد الصلاة (قوله

لقوله

لقوله تعالى الخ) أي امتثالا لقوله تعالى الخ فهو متعلق بمحذوف هو العلة في الحقيقة وهو محتمل أن التقدير لان
الصلاة مطلوبه لقوله تعالى الخ وعلى الاول فاللام لا تعدية لانه لا تليق وعلى الثاني بالنكس (قوله يا أيها الذين
آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما) انما كوفي الآية السلام بالمصدر وهو قوله تسليما دون الصلاة لان
الصلاة مؤكدة لفظا لان ولان الله تولاها بنفسه وتولاها باملائكته كما أخبر بذلك تعالى بقوله ان الله وملائكته
يصلون على النبي ولانهم اذ مدت لفظا والتقديم يدل على الاهمية لانهم صلوا على النبي ولانهم صلوا على النبي
بخلاف التسليم فان قيل التا كيد كما يكون بالمصدر يكون باسم المصدر أجيب بان التناصب مطلوب بين
التا كيدين فان قيل كان يمكن الاتيان باسم المصدر فيهما فيجعل التناصب مع عدم البشاعة أجيب بان الاصل
التا كيد بالمصدر فاذا أتى لا يسأل عنه وانما يعتذر عن ترك التا كيد في الصلاة بما تقدم وأبدى العلامة الامير في
ذلك وجه آخر حاصله ان الصلاة لم تؤكدها كونهما لا تستعمل في العامة بخلاف السلام فانه يستعمل في العامة
فلولم يؤكدها كونهما ان الصلاة لم تؤكدها كونهما لا تستعمل في العامة بخلاف السلام فانه يستعمل في العامة
بارسول الله ونحو ذلك لا كسلام بعضهم على بعض فهو من باب قوله تعالى لا تجادلوا عبادي الرسول بينهم كدعاء
بعضكم بعضا (قوله واقوله صلى الله عليه وسلم) عطف على قوله واقوله تعالى وقوله من صلى على في كتاب أي
من كتب الصلاة على وثلة فطما في كتاب فهذا الثواب المخصوص لا يكون الا لمن جمع بين الكتابة واللفظ وان
كان المقتصر على أحدهما يحصل له أجر والمبتدئ ان المراد بالكتاب الاول المكتوب كاللغة على الاعداد من ان
الذكر اذا اعيدت معرفة كانت عينا وجعل بعضهم الكتاب الاول بعني المصدر والكتاب الثاني بعني المكتوب
فيكون فيه شبه استخدام والمعنى من صلى على في حال كتابة اسمي الخ ويكون حينئذ على خلاف الفاء لانه لا
أفلية وقوله لم تزل الملائكة تستغفر له أي بصيغة الاستغفار أو ما يرجع اليها الحديث ان الملائكة تصلي على
أحدكم ما دام في صلاة تقول اللهم اغفر له اللهم ارحمه والظاهر ان المراد بالملائكة خصوص الحفظة كما قال
بعضهم ويحتمل أن المراد ما يملهم وغيرهم وقوله مادام اسمي في ذلك الكتاب أي مدة دوام اسمي في ذلك الكتاب
والمراد من اسم اللفظ الدال عليه ولو ضميرا أو وصفا نحو عليه الصلاة والسلام أو الصلاة والسلام على النبي
ولو محاشخص اسم النبي من كتاب فهل ينقطع ثواب المصلي وأوله هل يحرم على الماسي أو لا الذي قرره بعض
الاشيخاخ أنه لا ينقطع ثواب المصلي وأنه يحرم على الماسي وله مقيد بما اذا سمعوا غير ذلك كونه فاصدا
حينئذ قطع ثواب المصلي فيعامل بنقيض قصده ثم ان هذا الحديث سند ضعيف كما قاله ابن حجر في كتابه الدر
المختود وقال ابن الجوزي انه موضوع وقال ابن كثير انه لم يصح من وجوه كثيرة (قوله فقال) عطف على صلى
(قوله ثم) هي هنا لترتيب الاخبار والترتيب في الخبرين بالخلق وان كان أفضل الخلق على الاطلاق
عن رتبة ما يتعلق بالخلق وما أحسن قول بعضهم

العبد عبدك ولو تسامى * والمولى مولى وان تنزل

وقوله الصلاة قد اشترط من الصلاة لانها صلة بين العبد وربه وهو من الاشتقان الكبير وهو لا يضر فيه
اختلاف ترتيب الحروف وقوله بعد تأكيده لاستفادة البعدية من ثم كذا قال بعضهم والاحسن انه تأسيس
لانه خير من التا كيد ووجه كونه تأسيسا ان ثم لترتيب في الاخبار أو في الرتبة كما علمت وبعد لترتيب الوقوع
فيما ذكر غير ما دال اخرى (قوله أي بعدما تقدم) أي من البسطة والجدلة وأشار الشارح بذلك الى تقدير
المضاف اليه المحذوف وقوله وهو هنا مبني على الضم أي ولفظ بعد في كلام المصنف ونحوه من كل تركيب ذكر
فيه بعد مع حذف المضاف اليه مبني على الضم لحذف المضاف اليه ونية معناه والمراد به النسبة التقييدية
التي بين المضاف والمضاف اليه وانما أطلقوا عليها معناه بالاضافة الى ضمير المضاف اليه مع انها نسبة بين المضاف
والمضاف اليه لانهم لا يتحقق الا بالاضافة اليه وليس المراد به مدلول المضاف اليه كما قد يتوهم من ظاهر اللفظ ثم ان
ما ذكره الشارح من البناء غير متعين اذ يجوز النصب من غير تنوين لحذف المضاف اليه ونية انما (قوله كما
هو مقرر عند النحاة) أي لما هو مقرر عند النحاة من انه ينبغي على الضم لحذف المضاف اليه ونية معناه فكأن

لقوله تعالى يا أيها
الذين آمنوا صلوا عليه
وسلموا تسليما ولقوله
صلى الله عليه وسلم من
صلى على في كتاب لم
تزل الملائكة تستغفر
له مادام اسمي في ذلك
الكتاب فقال (ثم الصلاة
بعد) أي بعد ما تقدم
وهو هنا مبني على الضم
كما هو مقرر عند النحاة

والعمى مقصور يكتب
بالياء وهو فقد البصر
واطلاقة على عي
البصيرة وهو الجهل
الضار هو عي القلب
وسمى الجهل بالعمى
لان الجاهل لكونه
مخبرا بشبه الاعى
وأما عي البصر فليس
بضار في الدين قال الله
سبحانه وتعالى فانها
لا تعمي الابصار ولكن
تعمي القلوب التي في
الصدور وقال قتادة
رحم الله تعالى البصر
الظاهر باقة ومنفعة
وبصر القلب هو البصر
النافع ولما جد الله
تعالى صلى على نبيه محمد
صلى الله عليه وسلم

بمعنى لام التعليل (قوله والصلاة الخ) انما آخر الكلام على الصلاة عن الكلام على بدمع ان المناسب لترتيب المتن العكس لما قول الكلام عليها وقد ذكر معناها لغة فقط ومعناها شرعا فقط أقوال وأفعال مفتحة بالنسبة لمحتمة بالنسبة بشرائط مخصوصة ومعناها لغة وشرعا من الله الرحمة ومن الملائكة الاستغفار ومن غيرهم التضرع والدعاء وان شئت قلت من الله الرحمة ومن غيرهم ولومن الملائكة الدعاء لان الاستغفار يسمى دعاء وهذا صريح في انهم من قبيل المشترك اللفظي وضابطه ان يتعد اللفظ ويتعد المعنى والوضع كلفظ عين فانه لفظ واحد لكن وضع الباصرة بوضع ولا بارية بوضع وللذهب بوضع وهكذا وهذا على تفسير الجهور المتقدم وفسرها بن هشام بالعطف بفتح العين ويختلف معناه باختلاف المسند اليه في النسبة فتنوعت الى الرحمة وبالنسبة للملائكة الاستغفار وبالنسبة لغيره التضرع والدعاء وان شئت قلت بالنسبة لله الرحمة وبالنسبة لغيره ولو الملائكة الدعاء وهو يشمل الاستغفار كما مر وعلى هذا التفسير فهو من قبيل المشترك المعنوي وضابطه ان يتعد اللفظ والمعنى والوضع لكن هناك افراد اشتركت في ذلك المعنى كلفظ استغفار لفظا واحدا ووضع وضعا واحدا والمعنى واحد وهو الحيوان المقدس وهناك افراد اشتركت فيه وهو وجه ابن هشام في معنى ما اختاره بوجهه منها ان الاصل عدم تعدد الوضع ومنها انه ليس لافعال يختلف باعتبار ما ينسب اليه ورده التمامين بوزن واذ افعال كثيرة كذلك على ان العطف الذي قال به هو يختلف معناه باعتبار ما ينسب اليه ومنها غير ذلك (قوله لغة) أي حال كونها منسوبة في الانطاط اللغوية فهو حال لكن فيه أنه حال من المبتدأ أو بحجاب به جاز على رأي سيويه أو يقدر مضاف والاصل وتفسير الصلاة ولا يقال يلزم عليه حيث نذر أنه حال من المضاف اليه وهو غير جاز لا بشرطه كما يعلم من قول ابن مالك ولا تجز حال من المضاف له الخ لا نقول شرطه متحقق وهو كون المضاف يقتضي العمل في المضاف اليه لكون المضاف مصدرا ومعنى اللغة في اللغة لله في الكلام أي الامراع نية وفي الاصطلاح ألفاظ موضوعية بازاء معانيها يعبر بها كل قوم عن أغراضهم (قوله الدعاء) قيل بخير وقيل مطلقا ولا يلزم من كون الصلاة بمعنى الدعاء أن لا تنعدي في الخير يعني كالدعاء فانه اذا عدى يعني كان المضرة لانه لا يلزم في المترادفين ان يصح حلول أحدهما محل الآخر فلا يلزم من كون فعل بمعنى فعل أن يتعدى تعديته وفي المسئلة خلاف عند الاصوامين (قوله والصلاة المطبوعة الخ) فيه إشارة الى ان جملة الصلاة خبرية لفظا انشائية معنوية وهو المختار وقال الشيخ يس وجاءت بانها خبرية لفظا ومعنى نظرا الى أن المقصود التعظيم واطهار الشرف وذلك حاصل بالانخبار والمرضى الاول كما علمت (قوله هي رحمة) ظاهره انها أصل الرحمة وعليه فيشكل كل العطف في قوله تعالى أو لئلا عليهم صلوات من ربهم ورحمة لان العطف يقتضي المغارة وبحباب ان العطف في الآية للتفسير وبعضهم فسر الصلاة بالرحمة المقرونة بالتعظيم فيكون العطف في الآية من عطف العام على الخاص ويحتمل فيه بان قولهم المقرونة بالتعظيم لخصوص المقام النبوي وليس من جملة المعنى الموضوع له (قوله وقيل مغفرة) وجهه الاسنوي بان الرحمة رقة في القلب وهي مستحيلة في حقه تعالى فلا يناسب تفسير الصلاة بما بل بالمغفرة وعليه فالعطف في الآية من عطف المغارة وانما جاءت فيها التعددها بعد الذنوب المغفورة ولا يخفى حسن الاحسان بعد الغفران والمراد بالمغفرة بالنسبة للانبياء ورفع درجاتهم لا محو الذنوب لاستحالتهم في حقتهم ولذلك يقولون المغفرة لا تستدعي سبق الذنب (قوله وقيل كرامته) أي التي يكرمهم بها وهو قريب من الاول كما قاله الشيخ الامير بل وقريب مما قبله باعتبار تفسير المغفرة برفع الدرجات ووجه بعضهم هذا القيل بان الرحمة بمعنى الرقة في القلب مستحيلة والمغفرة تشعر بالذنب فلا يليق تفسير الصلاة بذلك بل بالكرامة (قوله وقيل ثناؤه عند الملائكة) أي ثناؤه تعالى على نبيه عند الملائكة اظهار الشرف بهنهم ووجه بعضهم هذا القيل بان الرحمة بمعنى الرقة مستحيلة والمغفرة موهمة للذنب والكرامة نوع من السكال والنبى صلى الله عليه وسلم قد أفردت عليه الكلال كما قال الانسب أن يفسر بالشاء عند الملائكة كقوله بأنه ما من كمال الا عند الله تعالى منه وهذه الأقوال لا قوة لها (قوله ذكر هذه الاوجه الشيخ الخ) كان المناسب أن يقول هذه الأقوال كما يصرح بذلك تعبيرة بقوله وقيل كذا وقيل كذا فافهم أقوال الانبياء لا حتى

والصلاة لغة الدعاء
والصلاة المطبوعة من
الله هي رحمة وقيل
مغفرته وقيل كرامته
وقيل ثناؤه عند
الملائكة ذكر هذه
الوجه الشيخ شهاب
الدين بن الهائم رحمه الله

يعبر

يعبر عن باب وجه وأجيب بأنه عبر بوجه إشارة الى أن تلك الأقوال لا ينبغي جعلها أقوالا لتقاربها وانما ينبغي جعلها أوجهها أفاده بعضهم (قوله وقرنها بالسلام) أي قرن الصلاة بالسلام أي عقبها به لان مقارنته لفظ لا تخرز كره عقبه وقوله خروجا من كراهة افراد أحد هما عن الآخر أي عند المناخرين وأما عند المتقدمين فلا يكره الافراد نعم هو خلاف الاول قطعا ويحل كراهته عند المناخرين في غير الوارد وفي غير داخل الحجر الشريفة وفيما اذا كان منافات كان في صيغة واحدة فلا كراهة وكذا لا يكره لدخول الحجر الشريفة الاقتضار على السلام فيقول بخضوع وأدب السلام عليك يا رسول الله وإذا كان منه صلى الله عليه وسلم فلا كراهة لانه حقه وهل كراهة الافراد خاصة ببينا صلى الله عليه وسلم أو جارية فيه وفي غيره الاصح الثاني لكن في غير نبينا تكون خفيفة (قوله فقال) عطف على قرن وقوله والسلام عطف على الصلاة وقوله أي التحية تفسير للسلام ولم يرتض بعضهم تفسير السلام بالامان لانه على الله عليه وسلم لا يخاف خوف عذاب لعنتمته وان كان يخاف خوف مهابة واجلال وقد يقال المراد الامان مما يخاف على أمته لانه صلى الله عليه وسلم وان كان لا يخاف العذاب على نفسه يخافه على أمته فانه بالمؤمنين رؤوف رحيم والمراد من التحية في حقه صلى الله عليه وسلم أن يسمعه تعالى كلامه القديم الدال على رفعة مقامه العظيم كما قاله الشيخ السنوسي في شرح الجزائرية (قوله على نبي) أي كائنات على نبي فهو متعلق بمحذوف خبر عنهما وليس من باب التنازع لانه لا يجري في المصادر ولا في أسماء المصادر وانما قال على نبي ولم يقل على رسول اتباعا لقوله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي وبعضهم جعل في كلام المصنف حذف والتقدير على نبي ورسول كأن في كلامه الاتي وهو خاتم رسل به حذف والتقدير خاتم رسل به وأنبيائه فيكون في كلامه احتباك وهو ان يحذف من كل نظير ما أتته في الآخر (قوله دينه الاسلام) جملة من مبتدأ وخبر بصفة لني مخصوصة ان قلنا بان الاسلام لا يطلق الا على دين نبينا صلى الله عليه وسلم وهذا هو الظاهر من قول الشارح وهو نبينا وعلى هذا فقول المصنف بعد ذلك محمد بنان الواقع وان قلنا بان الاسلام يطلق على دين غير نبينا أيضا فليست الجملة صفة مخصوصة ويكون قول الشارح وهو نبينا أي في هذا المقام فلا ينافي انه يشمل غير نبينا أيضا وقول المصنف بعد ذلك محمد بنان للنبي المذكور ومعنى الجملة وهي قوله دينه الاسلام أحكامه التي يتدين بها هي الاحكام المعبر عنها بالاسلام أو المعنى طريقته التي أتى بها هي الانقياد والخضوع لاوهيته تعالى فالدين اما بمعنى الاحكام المتدين بها والاسلام بمعنى الاحكام المتقابلة او اما بمعنى الطريقة والاسلام بمعنى الانقياد والخضوع وعلى هذين الجانبين فالانخبار ظاهر وأما على تفسير الشارح فالانخبار غير ظاهر لانه فسر الدين بما شرعه الله تعالى من الاحكام ثم فسر الاسلام بالانقياد والخضوع لاوهيته تعالى وحيث نذر فلا يظهر الحل والانخبار الا أن يقدر مضاف والتقدير دينه متعلق الاسلام فيظهر الحل والانخبار بتقدير هذا المضاف لان الاسلام بمعنى الانقياد والخضوع متعلق بكسر اللام والاحكام متعلق بفتحها فتدبر (قوله وهو نبينا) أي والنبي الذي دينه الاسلام نبينا وقد عرفت أن هذا يقتضي أن الاسلام لا يطلق على دين غير نبينا وهو قول وبعضهم صححه ويحتمل أن المعنى وهو نبينا في هذا المقام فلا ينافي أن الاسلام يطلق على دين غير نبينا أيضا كما هو القول الثاني والحق ان الخلاف لفظي لان القول بان الاسلام مخصوص بهذا الدين منظور فيه للاسلام المخصوص والقول بان الاسلام يطلق على كل دين منظور فيه لمطلق الاسلام أفاده المحقق الامير (قوله قال الله سبحانه وتعالى) هذا استدلال على أن دين نبينا هو الاسلام ويحل الدليل قوله هو مما كمال المسلمين لانه يعلم من تسمية المسلمين تسمية ديننا بالاسلام ولو استدلل بقوله تعالى اليوم اكملت لكم دينكم وأنمت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام دينك كان أوضح في الاستدلال (قوله مله أبيكم) منصوب على الاعراض والتقدير انما مله أبيكم وبمحتمل ان المعنى وسع عليكم ملهكم توجعة مله أبيكم كما يدل عليه قوله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فان تعصب انتصابه ولا يرد على الاول انما ورون بلزوم مله سيدنا محمد بلزوم مله أبينا ابراهيم لاننا نقول مله أبينا ابراهيم هي مله سيدنا محمد في الاصول وان خالفنا في بعض الفروع وقوله ابراهيم بدل من أبيكم أو عطف

وقرنها بالسلام خروجا
من كراهة افراد
أحدهما عن الآخر
فقال (والسلام) أي
التحية (على نبي دينه
الاسلام) وهو نبينا
صلى الله عليه وسلم
قال الله سبحانه وتعالى
مله أبيكم ابراهيم هو
مما كمال المسلمين

بيان وقوله هو مما كرم الله تعالى مما كرم المسلمين فالصحيح عائد على الله تعالى عند الاكثرين ويدل
 له ما قرئ شاذاً الله مما كرم المسلمين والمعنى عليه الله مما كرم المسلمين من قبل وفي هذا أي في الكتب السابقة
 التي أنزلها من قبل القرآن وفي هذا القرآن ولا شك حال على هذا وبعضهم جعل الضمير راجعاً لإبراهيم لأنه قال
 ربنا واجعلنا مسلمين لك ومن ذرئتنا أمة مسلمة لك فاستجاب الله له فجعلها أمة تتخذه صلى الله عليه وسلم واستشكل
 هذا بعضاً من قوله وفي هذا على قوله من قبل فإنه يقتضي أن تسمية تناسلين وقعت من أيدي إبراهيم في القرآن وهو
 غير صحيح إذا قرأنا أنما أنزل بعدوه وأوجب بأنه ليس من عطف المفردات حتى يلزم ما ذكر بل من عطف الجمل
 والكلام فيه حذف والتقدير هو مما كرم المسلمين من قبل وأنا حجة كرم المسلمين في هذا فالضمير في الجملة الأولى
 لإبراهيم وفي الثانية لله تعالى (قوله والنبي الخ) شروع في تفسير ألفاظ المتن ففسر لفظ النبي ولفظ الدين
 ولفظ الاسلام ولما فسر الاسلام احتاج الأمر لتفسير الايمان لماسياً في أن كل مؤمن مسلم وبالعكس
 (قوله انسان أوحى اليه بشرع) اعترض بعضهم على التفسير بالانسان حيث قال والنبي ذكر من بنى آدم
 أوحى اليه بشرع ثم قال وقولنا ذكر أول من قولهم انسان للاجماع على عدم اشتراط الذكورة في النبوة ولذلك قيل
 بنبوته بعض النساء كمرىة وآسية وهاجر وسارة لكن الراجح اشتراط الذكورة فلم تكن الانثى نبية ولذلك قال
 صاحب بدء الامالي

والنبي انسان أوحى
 اليه بشرع وان لم يؤمر
 بتبليغه فان أمر بذلك
 فرسول أيضاً فالنبي
 أهم من الرسول وقيل
 هما بمعنى واحد وهو
 معنى الرسول والنبي
 بالهمز من النبأ أي الخبر
 لانه مخبر عن الله تعالى

وما كانت نبيا قط أنثى * ولا عبد وشخص ذو فعال
 أي فعل فيج على ان الاعتراض انما يتجه على ان الانسان يقال للذكر والانثى لا على انه يقال للذكر فقط وأما
 الانثى فيقال لها انسانة كما قال القائل
 انسانة فتاة * بدر الدجاء ناهج الجبل (قوله وان لم يؤمر بتبليغه) أي سواء أمر بتبليغه أو لم يؤمر بتبليغه
 فان قيل قد تعاقب الارسل بالنبي في قوله تعالى وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي الخ فيقتضي ترادفهما للتبليط
 الارسل عامهما ما يكون العطف في الآية من عطف المرادف أجيب بان المراد بالرسول في الآية من أرسل
 بشرع جديد المراد بالنبي في آياتي مخصوص وهو من أرسل مقرر للشرع من قبله كسليمان وداد وغيرهما
 من أنبياء بني اسرائيل الذين بين موسى وعيسى فانهم أرسلوا ليقروا والنوراة والعطف حينئذ من عطف المغاير
 وقيل المراد والله أعلم ولا يأتى من نبي فيكون من باب وزجج الحواجب والعيونا فيقدر له عامل يناسبه
 ويكون من عطف الجمل ومعنى الآية على سبيل الاجمال ان الله لم يرسل رسولا ولا نبيا على ما تقدم الا اذا دعا
 لامته كما في الشيطان صوته ودعابادعية لا تليق فيزبل الله ما يلقى الشيطان ثم يحكم الله آياته وليس المراد ان
 الشيطان يأتي في قراءة لرسول شيطان عنده كما قال بذلك بعض المفسرين والله أعلم بحقيقة الحال (قوله فان
 أمر بذلك فرسول أيضاً) أي فان أمر بتبليغه فهو رسول كما انه نبي وقوله فالنبي أعظم من الرسول أي عموماً
 مطلقاً لان كل رسول نبي ولا عكس وبعضهم جعل الرسول أهم من النبي أيضاً قال لان الرسول يكون من الملائكة
 يدل الله بصطفي من الملائكة رسلاً يعلم من هذا مع الاول ان بينهما لعموم والخصوص الوجهي لكن الحق
 ان الرسول كالنبي لا يكون الا من بنى آدم والمراد من كون الملائكة رسلاً في الآية أنهم سفراء أي نواب واسطة
 بين الله وبين رسله (قوله وقيل هم بمعنى واحد) أي النبي والرسول ملتصقان بمعنى واحد وقوله وهو معنى
 الرسول أي وهو انسان أوحى اليه بشرع يعمل به وأمر بتبليغه ويلزم على هذا القول أن من أوحى اليه بشرع
 يعمل به ولم يؤمر بتبليغه ليس نبيا ولا رسولا ولعله ولي أو أرقى مرتبة من الولي فيجوز (قوله والنبي بهامز
 الخ) وانما سمى صلى الله عليه وسلم عن المهور بقوله لا تلو ابائي الله بالهمز لانه قد رتب معنى الطريد
 نخشى صلى الله عليه وسلم في ابتداء الاسلام سبق هذا المعنى الى بعض الأذهان فنهاهم عنه فلما قوى اسلامهم
 ولم يخش هذا التوهم نسخ النسي عنه لزال سببه (قوله من النبأ) أي ماخوذ من النبأ وقوله أي الخبر تفسير
 للنبأ وقوله لانه مخبر عن الله تعالى لانه لا خذ من النبأ معنى الخبر ويصح قراءة مخبر بنفع الباء لان الملك مخبره

بالاحكام عن الله تعالى وبكسر هاء لانه مخبرنا من الله تعالى ان كان رسولا ومخبرنا بنبوته ليعترض ان كان نبيا
 فقط فهو اما بمعنى اسم الفاعل أو اسم المفعول (قوله وبلاهزم) أي لكن بالنسبة ليد وقوله وهو الاكثر أي
 عدم الهمز أكثر من الهمز وقوله من النبوة أي ماخوذ من النبوة بنفع النون وسكون الباء ونفع الواو ويحتمل
 أنه مخفف الهموز وقوله وهي الرفعة اعترض بان الذي في الآية وس أن المكان المرتفع وأجيب بأنه يمكن
 حل كلام القاموس على التسامح لان الرفعة يلزمها المكان المرتفع غالباً (قوله لان النبي مرفوع لرتبة) أي
 ولانه رافع لرتبة من اتبعه فهو اما بمعنى اسم الفاعل أو اسم المفعول أيضا فعلى كل من أخذ من النبأ أو من
 النبوة فيه الوجهان وكون النبي مرفوع لرتبة اما مطلقا وذلك في نبينا صلى الله عليه وسلم فإنه مرفوع
 لرتبة على غيره من الخلق مطلقا وأما على غيره لا مطلقا وذلك في غيره نبينا فان كل نبي مرفوع لرتبة على أمته
 وبعض الانبياء مرفوع لرتبة كأولي العزم على بعض كتابي الانبياء (قوله والذين ما شرعه الله تعالى) أي
 الذين شرع الله تعالى وبينه على لسان الرسول وقوله من الاحكام بيان لما شرعه الله تعالى وأما لفظة قوله
 معان منها الجزاء والحساب وغير ذلك وما ذكره لشرح من التعريف المختصر مساو للتعريف المطول وهو
 وضع الهوى سائق لذوى العقول السليمة باختيارهم المحمود الى ما هو خير لهم بالذات ليسوا بسعادة الدارين
 وقد أوضحناه في حاشية الجوهره وغيرها (قوله والاسلام هو الخ) أي شرعا وأما لفظة فهو مطلق الخضوع
 والانقياد وقوله هو الخضوع والانقياد لا لوجه الله تعالى أي لاسلامها يعني الخضوع والانقياد لظاهرها
 وان لم يفعل على التحقيق وقيل الاسلام هو الايمان وبذلك قوله تعالى أفمن شرع الله للاسلام أفاده
 الشيخ الامير بزيادة (قوله ولا يتحقق الا بقبول الامر والنهاي) أي ولا يثبت ذلك عند الله بحيث يكون
 معتبرا وانما لا بقبول الامر والنهاي باطنان يصديق بذلك بقبوله (قوله والايمان هو الخ) أي شرعا وأما
 لغة فهو مطلق التصديق ومنه قوله تعالى وما أنت بمؤمن لنا أي يصدق لنا وقوله هو التصديق أي حديث
 النفس واذعنا المتابع للمعرفة أو للاعتقاد ولو بالتقليد لان نفس المعرفة لوجودها عند بعض الكفار
 الموجودين في زمنه صلى الله عليه وسلم قال تعالى يعرفونه كما يعرفون أبناءهم فليس المراد التصديق المنطقي
 الذي هو أدراك وقوع الشيء أو لا وقوعه بل حديث النفس واذعنا كما علمت وقوله بما جاء من عند الله أي
 وعلم من الدين بالضرورة كفرض الصلاة والزكاة والصوم ونحو ذلك وقوله والاقرار به أي بان ينطق
 بالشهادتين فأراد به الايمان به ما ظهر كلام الشرح أنه شرط وهو مذهب بعض العلماء وعليه فالإيمان
 مركب من جزأين أحدهما التصديق وهو لا يحتمل السقوط ونائبه ما لا اقرار وهو يحتمل السقوط كما لو
 لم يتمكن من النطق لا كراه أو نحوه والراجح أن الاقرار شرط لاحكام الدينونة فقط كالصلاة عليه
 ودفعه في مقابر المسلمين والارث منه ونحو ذلك فمن صدق بقلبه ولم ينطق بلسانه كان مؤمنا لكن لا تجري عليه
 الاحكام الدينية ويحصل ذلك ما لم يطلب منه النطق فيمنع والا كان كافرا اجزما (قوله وهم ما وان اختلفا
 مفهوم ما صدقهما واحد) أي والاسلام والايمان والحال انهما مختلفان من جهة المعنى المفهوم من لفظهما
 والمدلول لهما محلهما واحد فالضمير العائد على الاسلام والايمان مبتدأ خبره جملة قوله ما صدقهما واحد
 وأما الفاء فزائدة لتزج بين اللفظ والواقع وان وصليته والمراد بالمفهوم المعنى المفهوم من اللفظ والمدلول له
 وليس المراد به المفهوم ضد المتطابق والمصدق مركب من جزأين فهو برفع القاف كفي الزلزلة عن ابن عباد
 الحق ويصح نصبها على الحكاية من ماصدق عليه ومعنى هذا اللفظ الافراد لكن المراد منه المحل كما يصرح به
 قول الشرح بعد ولا ينبغي بوجدتهم ما سوى هذا وذلك لان ماصدقهم ما يعني أفرادهم ما يختلف اذ ماصدقات
 الاسلام انما يأتى كقائدهم وادعاءهم وادعاءهم بغير ذلك وما صدقات الايمان تصديقات
 كصدق بزيد وتصديق بغيره وتصديق بغير ذلك لكن محلها ما متحد في محل للايمان محله للاسلام
 وبالعكس كما يدل له قوله تعالى فاتح جنات من كل فيهمان المؤمنين فساو جندنا بغير بيت من المسلمين وهذا في
 الايمان الكامل والاسلام المعبر شرعا لا فقد يكون الشخص مصدقا بقلبه غير مصادقا بظاهرا فيكون مؤمنا

وبلاهزم وهو الاكثر
 من النبوة وهي الرفعة
 لان النبي مرفوع لرتبة
 والذين ما شرعه الله
 تعالى من الاحكام
 والاسلام هو الخضوع
 والانقياد لوجه الله
 تعالى ولا يتحقق الا
 بقبول الامر والنهاي
 والايمان هو التصديق
 بما جاء من عند الله
 والاقرار به وهما وان
 اختلفا مفهومهما واحد

لامسما وقد يكون منقادا لظاهره ثم يدق بقلبه فيكون مسلما لا مؤمنا ولذلك قال الله تعالى قالت الاعراب
 آمنوا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا اسلمنا والخاص ان الاسلام والامان مختلفان مفهومهما وافراد الالكن متعديان
 محلا باعتبار الايمان الكامل والاسلام المنجبي والافقة في مختلفان محلا ايضا فانهم (قوله فلا يصح في الشرع
 الخ) تفريع على اتحادهما لصدق الكس في المحل لا بمعنى الافراد كما علمت وقوله ان يحكم بالبناء للمجهول
 ونائب الفاعل الجار والمجرور بعد وقوله وبالعكس أي ولا يصح أن يحكم عليه بأنه مسلم وليس مؤمن
 وقد عرفت ان هذا في الايمان والاسلام المنجبيين الكاملين (قوله ولا يعني بوحدهم ماسوي هذا) أي ولا
 نقصد ولا تريد بوحدهم ما في المصدق سوى هذا وهو الاتحاد في المحل فلا ينافي ان افراد الاسلام انقيادات
 وافراد الايمان تصديقات وقد مر تحقيقه (قوله محمد) هو لبيان الواقع ان كانت الصفة أعني قوله دينه
 الاسلام مخصصة للذي يسجدنا محمد وللخصيص ان كانت الصفة المذكورة مخصصة للذي يسجدنا محمد
 أو وجه الاعراب السلافة ولكن الصلة لا يسهل عدم رسم ألف بعد الدال ولذلك لم يذكر الشرح
 الآن يقال انه جرى على طريقة من رسم المنصوب وبصورة الرفع والمجرور وأولاهما من حيث الاعراب
 الجري على انه بدل لانه لا يجوز للتقدير وأولاهما من حيث التظيم الرفع لاجل أن يكون الاسم مرفوعا وعدة
 كإل المسمى مرفوع الربة وعدة الخاق (قوله بدل من نبي) أي هو بدل من نبي فان قيل القاعدة أن
 المبدل منه في نية العارح والرمي فتفيد البداية أن وصف النبوة ليس مقصودا وليس كذلك أجيب بان القاعدة
 أغلبية وبأن ذلك بالتفريق لعمل العامل وليس ذلك من جاعلي قاعدة أن نفت المعرفة اذا تقدم عليها أعرب
 بحسب العوالم وأعربت هي بدلا أو عطف بيان لان نبيان كرهة ومحمد معرفة والمشيهور وأن المعرفة لا تنفت
 بالذكورة فليس أصله نه تالمحدثي يكون مبنيا على ذلك لقاعدة فوقع في الأولوة وغيرها من بناءه عليها وهو
 كتابه عليه العلامة لامير (قوله فيكون مجرورا) تفريع على كونه بدلا (قوله ويجوز رفعه الخ)
 ويجوز رفعه أيضا على أنه مفعول لفعل محذوف والتقدير أمدح هذا وهذا أصح ويجوز قطع البدل وقد
 ذكره في التوضيح في باب العلم انتهى لزوجة (قوله على أنه خبر مبتدأ محذوف) أي والتقدير هو محمد وعلى
 تعاليمة أي لانه خبر مبتدأ محذوف (قوله وهو اسم من أسماء نبينا) بل هو أشهرها وأشهرها (قوله وهي
 كالتل الخ) لا يخفى أن هي مبتدأ خبره لف اسمها والمراد بها حية تذايشمل الاوصاف كالشيرة والذير ولاشك
 انها بهذا الاعتبار تبلغ هذا العدد لكثرة صفاته المختصة به والغالبة عليه والمشاركة بينه وبين غيره من الانبياء
 ومنهم من جعلها تسعة وتسعين موافقة لاسمائه تعالى الحسنى وقد أوصاها جماعة كالقاضى وابن العربي
 وابن سيد الناس الى أر بعامة وينبغي تحري التسمية باسم من أسمائه صلى الله عليه وسلم للاحاديد الواردة
 في ذلك وان كان متمكنا منها بالضعف (قوله واختار) أي المصنف وقوله هذا الاسم أي الذي هو محمد
 وقوله منها الخ ومنها أشرف أسمائه صلى الله عليه وسلم ومنها أنه قرن باسمه تعالى في كمال الشهادة ومنها
 غير ذلك وقوله ان الله ذكره الخ أي في قوله تعالى محمد رسول الله والذين معه أشد على الكفار الخ وقوله أنه
 أشهر أي أكثر شهرة من حيث المعرفة ولا يلزم من ذلك أكثرية في الاستعمال فذلك زاده بعده وقوله فن
 بعدهم أي قرنا بعد قرن الى قرب يوم الدين (قوله وقوله) مبتدأ خبره مأخوذ من قوله أي وأنبأته أي يقال
 في شرحه كذا كما تقدم ظهيرة (قوله خاتم رسل ربه) بسكون السين كما هو لغة أي آخر رسل ربه ومنهم من
 وهو نعت لمحمدا يقال انه نكرة لانه اسم فاعل وهو لا يتعرف بالاضافة والمعرفة لا تنفت بالنكرة لانه قول هو
 معرفة لانه وان كان اسم فاعل لكنه بمعنى المضي وهو حيث تذايعر بالاضافة وانما كان صلى الله عليه وسلم
 آخر الرسل لتكون شريعتة ناسخة اغيرها من الشرائع لا العكس ولانه هو المقصود من بينهم وجرى عادة انه
 بان المقصود بان آخر العمل كقائل القائل

ثم ما قال اسادة الاول * أول المكر آخر العمل
 هذا ويحتمل أن يكون معنى كلام المصنف أنه صلى الله عليه وسلم كالحاتم الذي يتختم به وهو الحلقة التي فيها

فمن من غيرها فان لم يكن فهذا ذلك فهي فتحة بفتحات كفي بعض كتب الفقه وانما شبه صلى الله عليه وسلم
 بالحاتم المذكور لانه صلى الله عليه وسلم منع من ظهور ربي معه أو بعده تبتدأ نبوته كما منع الحاتم ظهور
 الشيء المعلوم عليه عند الطبع فالجامع مطلق المنع من الظهور (قوله أي وأنبأته) أي في كلام
 المصنف كتمناه على حد قوله تعالى سراييل تقيمكم الحرأى والبر وتقدم أن بعضه يجعل في كلام المصنف
 احتيا كإلنا الخ لاجل لان الرسل أخص والانبياء أعم ولا يلزم من ختم الاخص ختم الاعم بخلاف العكس
 ويحتمل أن المصنف أراد بالرسول مطلق الانبياء من اطلاق الخاص وإرادة العام (قوله قال الله تعالى الخ)
 استدلال على ما ذكر من كونه صلى الله عليه وسلم خاتم الرسل والانبياء لانه وان كان المصريح به في الآية
 النبيين لكنه يلزم من ختم النبيين ختم المرسلين لانه يلزم من ختم الاعم ختم الاخص (قوله والصلاة والسلام
 على آل) قصد الشارح بذلك توضيح المعنى فقط ولم يقصد أن العطف في قول المصنف وآله من عطف الجمل
 والاصل هكذا والالزم حذف حرف الجر وابقاء عمله فهو عطف على نبي من عطف المفردات لا على محمد لانه بدل من
 نبي والمطلوب على البديل بدل فيلزم ان الال بدل من نبي وهو غير صحيح نعم يلزم على عطفه على نبي الفصل بين
 المعطوف عليه والمعطوف بالبديل وهو لا يضر لان القاعدة تقديم البديل على المعطوف عطف نسق (قوله وهم
 مؤمنون بني هاشم وبني المطلب) المراد ما يشمل مؤمنات بنات هاشم وبنات المطلب ففيه تعليل المذكور على
 الاناث لشرفهم وأما أولاد البنات فلا يدعون وهذا التفسير تفسير لآل في مقام الزكاة عند الشافعية وأما
 عند المالكية فبنو هاشم فقط على المعتمد واعلم أن هاشميا والمطلب ولدان لعبد مناف كعبدمنس ونوفل فهؤلاء
 الاربعة أولاد عبد مناف والاولان شقيقان والاخيران كذلك وأولاد الاخيرين ليسوا بآل اتفاقا وأولاد
 هاشم آل اتفاقا والخلاف في أولاد المطلب فهم آل عند جماعة من الشافعية والمطلب غير عبد المطلب الذي هو جد
 النبي صلى الله عليه وسلم لانه ولد هاشم وامه هاشمية الجد وانما أشهر بعدا طلب لان عمه المطلب أردفه خلفه حين
 أتى به من المدينة الشريفة وكان يمتدونه فكان كما سئل عنه قال عبد بن حياه أن يقول ابن أخي فلما أحسن
 من حاله أنظره ابن أخيه (قوله وقبل جميع الامة) أي أمة الاجابة وهم الذين أجابوه صلى الله عليه وسلم
 في الايمان ولوعصاة وهذا التفسير يناسب مقام الدعاء كنهالانه يناسبه التعميم فالابق الاقتصار على هذا
 التفسير هنا (قوله وقيل عترته الذين ينسبون اليه) قال في الأولوة العترة بكسر العين المهملة بعدها ناء نسل
 الانسان قال الازهرى وروى ثعلب عن ابن الاعراب ان العترة ولد الرجل وذريته وعقبه من سلبه ولا تعتبر
 العرب من العترة غير ذلك انتهى (قوله وهم أولاد فاطمة ونسأهم) قال الاستاذ الحنفى فيه قصور فكان
 الظاهر أن يقول وهم أولاده وأولاد بناته ونسأهم اذ عترة المنسوبون اليه لا يختصون بمن ذكرهم اه
 وأجيب بان وجه تخصيصهم بالذكر أنهم هم الذين أعقبوا (قوله وقيل أقاربه من قريش) أي سواء كانوا
 من نسله أولا وقوله وقيل غير ذلك أي كالقول بانهم أقبية الامة وهذا مناسب لمقام المدح والذي ارتضاه بعض
 المحققين أنه لا يطلق القول في تفسير الال بل يفسر بحسب القرينة (قوله من بعده) أي حال كون آل
 من بعده في الصلاة كما أشار الى ذلك الشارح بقوله أي تبعها الصلاة على غيره صلى الله عليه وسلم تبعها طولية
 واما استقلاله بقيل مكروهة وقيل خلاف الاول وقيل منوعة والراجح الاول لانهم من شعار الانبياء ومحل الكراهة
 اذا كانت مناوأما اذا كانت منه صلى الله عليه وسلم فلا كراهة اذ هي حق لله أن يدعوهم بالمشاء كما
 ورد في حديث اللهم صل على آل أبي أوفى (قوله وصحبه) عطف على نبي لان العطف اذا تكرر بحرف غير
 مرتب يكون على الاول في القول والراجح وقوله من بعده أي في كلام المصنف المحذوف من الثاني دلالة الاول
 وقوله أيضا أي كذا كرت هذه الكلمة في الال (قوله وهو اسم جمع لصاحب) أي لان الاصح أن فعلا
 ليس جمعا لفاعل ومعنى صاحب من طالت عشرتة به وهذا ليس مرادها بل المراد به الصاحبي فلذلك قال
 بمعنى الصاحب (قوله وهو من اجتماع الخ) أي اجتماعا متعارفا بخلاف الاجتماع غير المتعارف كمن كشف
 عنهم ليلة لامرأه وأوه فيها وكذا كل من رآه في غير عالم الشهادة كالنام لان هذا ليس من الاجتماع المتعارف

أي وأنبأته قال الله تعالى ولكن رسول الله وخاتم النبيين (و) الصلاة والسلام على (آل) وهم مؤمنون وبني هاشم وبني المطلب وقيل جميع الامة وقيل عترته الذين ينسبون اليه وهم اولاد فاطمة ونسأهم وقيل اقاربه من قريش وقيل غير ذلك (من بعده) أي تبعه (وصحبه) من بعده أيضا وهو اسم جمع لصاحب بمعنى الصاحب وهو من اجتماع

فلا يصح في الشرع أن يحكم على أحد بأنه مؤمن وليس بمسلم وبالعكس ولا يعني بوحدهم ماسوي هذا وقوله (محمد) بدل من نبي فيكون مجرورا ويجوز رفعه على أنه خبر مبتدأ محذوف وهو اسم من أسماء نبينا صلى الله عليه وسلم وهو كما نقل ابن الهائم عن أبي بكر بن حرب وعن النورى رحمه الله ألف اسم واختار هذا الاسم لوجوه منها أن الله تعالى ذكره في القرآن في سياق الامتداح ومنها أنه أشهر وأكثر استعمالا في السنة العصابة والتابعين فمن بعدهم وقوله (خاتم رسل ربه)

وقال ابن قاسم ان مع اجتماع النبي صلى الله عليه وسلم بعيسى والخضر ليس هذا من الاجتماع المتعارف انتهى والذي اعتمد المشايخ ثبوت العصبية لهما لان اجتماعهما على الوجه المعتاد خلاف ما ذكره ابن قاسم وان تبعه في اللؤلؤة (قوله مؤمنا) أي حال كونه مؤمنا ولو لم يدخل الصغير ولو غير مميز وخرج بذلك من اجتماعه صلى الله عليه وسلم غير مؤمن به ولو آمن به بعد ذلك لم يكن لم يجتمع به بعد الايمان كرسول فيصير وقوله به تنازعه كل من اجتمع ومؤمنا فخرج به من اجتمع بغيره فيسمى حوارا بالاصحاب او من اجتمع به مؤمنا بغيره كزيد بن عمرو بن نفيل فليس صحابيا وهو الذي حرم به شيخ الاسلام في الاصابة وعده بعض المحققين من الصحابة (قوله ولو ساعة) أي ولو لحظة لطيفة فالمراد من الساعة اللغوية لا الفلكية وهذه غاية الرد على من يقول بشرط طول المدة فالراجح عدم اشتراطه بخلاف التابعي فانه من اجتمع بالصحابي بشرط طول العصبية والفرق عظم نور النبوة عن نور العصبية فالاجتماع به صلى الله عليه وسلم يؤثر في ثوب القلوب بمجرد اللقاء اضاعاف ما يؤثره الاجتماع الطويل بالصحابي بدليل أن الجلف من الاعراب كان بمجرد الاجتماع به صلى الله عليه وسلم ينطق بالحكمة (قوله ومات على ذلك) هذا شرط لدوام العصبية لا لاصحابها والامكان مستقيما لانه يقتضي عدم الحكم بالعصبية لاحد حتى يموت على الاسلام وليس كذلك فن اردنا ان نقتطعت صحبته ثم ان مات مرثدا كعبد الله بن حنبل فهو غير صحابي ومن عاد للاسلام عادت له العصبية لكن مجردة عن الثواب عندنا (قوله وقيل من طالت صحبته الخ) هذا القول بشرط هذه الامور الثلاثة وهي طول العصبية وكثرة المجامعة والاختلاص (قوله وقيل غير ذلك) أي كانه قول بانه من طالت صحبته فقط وكلفول بانه من روى عنه فكل من هذين الاولين بشرط شيئا فاولهما بشرط الطول فطويناها بشرط الرواية فقط كما علم مما كتبناه على الخطيب في الفتاوى به يندفع ما قيل هنا (قوله ولما جدد الله تعالى وصلى الخ) المناسب منه في دخوله على الصلاة ان يقول ولما جدد الله تعالى وصلى عليه وسلم سألته في الاعانة على ما قد صدقنا الان يقال انه تشبه في الدخول (قوله قال) جواب لما (قوله ونسأل الله لنا الخ) اعترض بان مقام السؤال مقام ذلة وخضوع فلا يناسبه الايمان بنون العظمة فكان الاولى أن يقول ونسأل الله الخ وأوجب بانه أي بنون العظمة اظهار التقدير لله تعالى بتجدد النعمة بقوله تعالى وأما نعمته بلك فحدث وهذا لا ينبغي له ولعله وتواضعه في ذاته وبانه أي بنون المشكوك ومعه غيره تحقير نفسه عن أن يستقل بالسؤال فشارك اخوانه فيه لكن السؤال منهم حكيم وتقدرى لا تحقيرى لانه لم يتحقق منهم هذا السؤال (قوله الاعانة) أي اعطاء العون والقوة وبين الاعانة واعانة بانه جناس لاحق وضابطه أن يختار الكامتان في حرفين متباعدي المخرج كخروج العين والباء هنا وأصل اعانة وابانة أعوان وأيمان نقلت حركة الواو في الاول والياء في الثاني للساكن قبلهما ثم يقال تحركت الواو والياء بحسب الاصل وانفص ما قبلهما الا أن قلبنا ألفا فاجتمع ألفان حذفت احدى الالفين وعوض عنها الالف فصار اعانة وابانة فتصريفهما واحد الا أن الاول واوى والثاني يائي (قوله فيما تواخينا) أي على الذي تواخينا في معنى على لان الاعانة تتعدى بعلى وما اسم موصول بمعنى الذي والعائد محذوف وقوله أي تحريضا وقصدنا تفسير بقوله تواخينا والعطف للتفسير أيضا (قوله يقال) أي قولا موافقا للغة وهذا استدلال على التفسير الذي ذكره وقوله فلان يتوخي الحق ويتأخاه بالواو وتشديد الخاء في الاولى وبالهمز وتشديد الخاء ايضا في الثانية وهذا يقتضي أن عبارة الناظم تواخينا بالتشديد من غير ألف وفي نسخة بالتخفيف مع الالف والمناسبت لهما أن يقول الشارح فلان يتوخي الحق الخ لكن هذه الثالثة ليست في الصحاح والمصباح بخلاف الاولين فانهم ما يؤخذان منهما (قوله أي يقصد به يتخراه) المناسب لتفسيره أولا أن يقول أي يتخراه ويقصد به ولكن الخطيب سهل (قوله ويقال تاختيت) الشيء بصيغة الماضى مهموزة مشددة الخاء وقوله تحريته أي قصده وقوله والتحرى طلب الاخرى أي طلب الاولى (قوله وكثيرا ما يستعمله الفقهاء بمعنى الاجتهاد) الواو داخل على يستعمله والاصل ويستعمله الفقهاء بمعنى الاجتهاد كثيرا وما التفسير راجع لغيره وما زائدة لتوكيد الكثرة واختارة المعنى للاجتهاد للبيان (قوله واللفاظ

به مؤمنا ولو ساعة ومات على ذلك وقيل من طالت صحبته له وكثرت مجالسته له والاختلاص عنه وقيل غير ذلك ولما جدد الله تعالى وصلى عليه وسلم قال (ونسأل الله لنا الاعانة * فيما تواخينا) أي تحريضا وقصدنا يقال فلان يتوخي الحق ويتأخاه أي يقصد به ويتخراه ويقال تاختيت الشيء أي تحريته والتحرى طلب الاخرى وكثيرا ما يستعمله الفقهاء بمعنى الاجتهاد واللفاظ

الثلاثة) أي التي هي لفظ التوخي والتحرى والاجتهاد وقوله متقاربة أي يقرب بعضها من بعض وأنت خير بان الذي نقله عن الشيخ كرايا يقتضي الترادف والذي ذكره آخر ايفيد التفراف في الجملة فليس في سابق كلامه ولا حقه ما يقتضي التقارب ويحجب بان الذي ذكره عن شيخ الاسلام من تسامحات الفقهاء والذي ذكره آخر ايفيد المشاركة في الجملة كالا استعمال في حل الصخرة والخير وهذا هو المراد بالتقارب ذكره الشمس الحنفية بزيادة من حاشية الشيخ الامير (قوله وقال الشيخ كرايا الخ) هذا بيان لاستعمال الفقهاء وقد عرفت أن فيه تسامحا لانه يقتضي الترادف (قوله بطل اليهود في طاب المقصود) أي بطل الشخص مقصوده في طاب مقصوده (قوله انتهى) أي كلام شيخ الاسلام كرايا (قوله ويقال اجتهاد الخ) أشار بذلك الى تخصيص الاجتهاد بالامر المشق كعمل الصخرة دون غيره كعمل نواة وهذا يفهم من قوله بطل اليهود والخ اذا يقال ذلك الا في الامر المشق ولذلك قالوا المقام للقاء المفيدة للتفرع بدم لان هذا مفرع على ما قبله وقد يقال الواو قد تأتي للتفريع (قوله وذكر أبو عبيدة الخ) أشار بذلك الى تخصيص التوخي بالتحرى ففصل أن الاجتهاد يختص بالامر المشق خيرا كان أو لا والتوخي يختص بالخير مشقا كان أو لا والتحرى يختص بالامر الاخرى ودواخص من الامر المشق (قوله ولعل هذا هو السبب الخ) أي ولعل كون التوخي لا يكون الا في الخير هو السبب الخ وقوله دون التحري ومثله الاجتهاد (قوله من الابانة) بيان لما تواخينا وقوله أي الاظهار والكشف تفسير الابانة والعطف للتفسير أيضا (قوله عن مذهب) متعلق بالابانة والمراد بالمذهب هنا الاحكام التي ذهب اليها زيد الا في كما يشير اليه الشارح بقوله وهو المراد هنا (قوله مفعول يصلح الخ) أي هو على وزن مفعول يصلح الخ فهو مصدر ممي يصلح للعدو والمكان والزمان بحسب الاصطلاح ثم نزل للاحكام المذهب بالابانة والمقول عنه اما المصدر فيكون من باب اطلاق المصدر على اسم المفعول واما المكان فيكون من باب الاستعارة التصريحية التبعية وتقر برهان أن تقول شبه اختيار الاحكام بمعنى الذهاب بجوامع ان كلا يوصل للمقصود واستعمل الذهاب لاختيار الاحكام واشتق من الذهاب بمعنى اختيار الاحكام مذهب بمعنى أحكام مختارة على طريق الاستعارة التصريحية التبعية والمناسبة بين المكان والاحكام ان كلا محل لا ترد فالمكان محل لا ترد الاقدام والاحكام محل لا ترد الاذهان والمناسبة بين الزمان وبين الاحكام فلا يحتمل أن يكون منة ولا عنه وهذا كما بحسب الاصل والاقتضار المذهب حقيقة اصطلاحية كما أشار اليه الشارح بقوله واصطلاح الخ (قوله للمصدر) أي الحدث ولو عبر به لسكان وضع وقوله والمكان أي مكان الذهاب وقوله والزمان أي زمان الذهاب كما صرح بذلك بعد وقوله بمعنى الخ فيه مع ما قبله لف وشر مررت فالذهاب راجع للمصدر وبحله راجع للمكان وزمانه راجع للزمان وقوله وهو المرور تفسير للذهاب وقوله أو بحله أو زمانه معطوفان على الذهاب وبحله وهو المرور معترضة بين المتعاطفين ولا يصح العطف على المرور كما لا يخفى أفاده الشمس الحنفية (قوله واصطلاح الخ) معطوف على محذوف يعلم مما سبق والتقدير هذا الغرض وقوله مخرج عند المجتهد أي الحكم الذي ترجع عند المجتهد في واقعة على الحكم وقوله في مسألة مامتلأ ترجى أي في أي مسألة كانت سواء كانت نقلية أو عقابية فإزادة للتعميم والمسئلة هي القضية من حيث انها يسأل عنها كأنها تسمى مقدمة لكونها مقدمة قياس ودعوى لكونها ادعى ونتيجة لكون الدليل ينحصر الى غير ذلك ونطاق أيضا المسئلة على النسبة في القضية ويعبر عنها بانها مطلوبة بخبري ببرهن عليه في العلم وقوله بعد الاجتهاد طرف لترجى وقوله فصار له معتقدا ومذهبها هذا تفريغ خارج عن التعريف وليس منه والالزام الدور ولاخذ المعرف في التعريف وهو موجب للدور وعرف المذهب على المتقدم من قبيل عطف التفسير (قوله وهو المراد هنا) أي المعنى الاصطلاحي بمعنى الاحكام التي ترجع عند المجتهد والمراد في عبارة المصنف (قوله الامام) يجمع على أنهم وعلى امام فيستعمل مفردا وجمعاً ومنه قوله تعالى واجعلنا للمتقين اماما لكن يلاحظ ان حركات المفرد كحركات كتابه ولا يحفظ أن حركات الجمع كحركات هجان وقوله أي الذي يقتضيه تفسير الامام وقوله وقيل غير ذلك أي كالفول بانه الروح المحفوظ قال تعالى وكل شيء أحصيناه في امام مبين والقول بانها كتب الاعمال يمكن لا يخفى ان هذه معان

الثلاثة متقاربة وقال الشيخ كرايا رحمه الله الاجتهاد والتحرى والتوخي بطل اليهود في طلب المقصود انتهى ويقال اجتهاد في حل الصخرة ولا يقال اجتهاد في حل الصخرة ولا وذكر أبو عبيدة أن التوخي لا يكون الا في الخير ولعل هذا هو السبب في تخصيص الناظم التوخي بالذكر دون التحري وقوله (من الابانة) أي الاظهار والكشف (عن مذهب) مفعول يصلح للمصدر والمكان والزمان بمعنى الذهاب وهو المرور أو بحله أو زمانه واصطلاحا مخرج عند المجتهد في مسألة ما بعد الاجتهاد فصار له معتقدا ومذهبها وهو المراد هنا وقوله (الامام) أي الذي يقتضيه وقيل غير ذلك وأبدل من الامام

مستقة لا يناسب جهاهما مقابل لما في المقام فالأولى أن يقول الشارح ويطلق على غير ذلك نعم لو اعتبر تفسيره
بالجملة لكان مناسباً لذلك أفاده العلامة الأمير وقوله وأبدل من الامام قوله الخ أي بدل كل من كل (قوله زبد بن
ثابت الخ) قد كانت الصحابة يعترفون له بالتقدم في الفرائض ومن جملة الأخذين عنه عبد الله بن عباس
ترجمان القرآن وقد بلغ من تعظيمه زبد بن ثابت بغلته قدمت اليه ليركبه فافخذ ابن عباس بركبه فقال له زبد يدخل عندك
يا ابن عم رسول الله فقال هكذا نعمل وقال هكذا فعل بأهل بيت نبي نار صلى الله عليه وآله عنهم أجمعين
وفدعناهم اهـ الاستاذ الحنفى (قوله الصحاب) صفة أولى زيد وقوله الانصارى صفة ثانية له والانصارى نسبة
للانصار وهم قبيلتان الاولى والخزرج فلم يعلم منه كونه أوسياً أو خزرجياً فافخذ ذلك قال الشارح الخزرجى وهو
دفة نالته والخزرجى نسبة للخزرج فان قيل الانصار جمع وقاعدة ان نسب أنه لا ينسب للفظ الجمع بل
لفردة أجيب بان يحمل القاعدة ما لم يصير علواً والنسب للفظ لانه شبه الواحد كما قال ابن مالك

والواحد اذا كرر ناسبا للجمع * ما لم يشابه واحدا بالوضع
والانصاف صار على الاوس والخزرج لانهم نصره وصلى الله عليه وسلم (قوله من بنى النجار) قبيلة مشهورة
(قوله يكتن) بسكون الكاف وتخفيف النون أو بفتح الكاف وتشديد النون وقوله وقيل الخ يحتمل تكنيته
باللانة كما قاله الشمس الحفنى (قوله ابا حارجه) كان خارجة من فقهاء المدينة السبعة المنطوقة في قول
ألا كل من لم يمتد يدى بأمة * فسميته صيرنى عن الحق خارجة

فلما ولد لعبد الله بن عتبة بن مسعود والثاني عروة بن الزبير والثالث قاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق والرابع
عبد بن المسيب والخامس أبو بكر بن عبد الرحمن والسادس سليمان بن يسار والسابع خارجة بن زيد
(قوله قدم النبي صلى الله عليه وسلم) أي حين الهجرة (قوله وهو ابن خمس عشرة سنة) أي والحال أن زيدا
كان ابن خمس عشرة سنة (قوله بعد الهجرة) أي الانتقال من مكة للمدينة المشرفة لأنه صلى الله عليه وسلم ولد
في مكة وهاجر إلى المدينة (قوله قاله) أي قال ما ذكر من أنه مات بعد الهجرة سنة خمس وأربعين وقوله الترمذي
بكر أوله وثالثه وبضعهما ما يقع الأول وكسر الثاني وهو منسوب لترمذي لأنه من بلاد الحجاز (قوله وقيل غير
ذلك) في شرح التبيين لهذا المأثور سنة أربع وخمسين (قوله ومناقبه) أي خصاله الحميدة
وقوله شهيرة أي مستفيدة بين الناس وقوله وفضائله أي صفاته الجليلة فهي قريبة من المناقب وقوله كثيرة
أي في ذاتها والكثرة غير الشهرة (قوله زوي أن ابن عمر الخ) هذا بيان لبعض مناقبه وأبعاض فضائله وقوله
اليوم مات عالم المدينة هذا قول القول يوم منسوب على الظرفية مقدم وعالم المدينة أي العالم فيها فالإضافة
على معنى (قوله بالجالية) اسم مكان بأشام (قوله من) اسم شرط ويسأل فعل الشرط وجوابه فليأت
الخ (قوله وقال مسروق الخ) انما سمى مسروقا لأنه سرق في صغره ثم وجد وكان ثقة عالمًا عابدًا زاهدًا كماله
الشيخ السجاعي عن النافعي في شرح الشمائل (قوله من الرازي في العلم) أي الثابتين في العلم جمع راضع
بمعنى ثابت بحيث يعرف تصريف الكلام وموارد الأحكام ومواقع المواضع ونقل عن الإمام مالك رضي الله عنه
أنه سئل عن الرازي في العلم فقال الرازي من اجتمع فيه أربعة أشياء التقوى فيما بينه وبين الله والتواضع فيما
بينه وبين خلقه والزهد فيما بينه وبين الدنيا والمجاهدة فيما بينه وبين نفسه قاله الشمس الحنفى (قوله علم زيد)
ببناء الفعل للمفعول ونائبه زيد نائب الفاعل وقوله بخصلة فيه أنه علم بخصال كثيرة فلم اقتصر عليها وقد
يقال لشهرتها أكثر من غيرهما وقوله بالقرآن أي بعلمه وتأويله وقوله والفرائض أي علمها ولا يخفى أن
قوله بالقرآن والفرائض بدل من قوله بخصلتين (قوله فائدة) خبر يلتمد المحذوف أي هذه فائدة والغرض من
هذه الفائدة بيان المناسبات في اسم زيد التي تتعلق بالفرائض وقد أفرد بعضهم ذلك بتأليف لشعبي الذهن
بمسائل الفن اجساعا (قوله قد اجتمع في اسم زيد رضي الله عنه مناسبات) ينبغي كسر السين على معنى أنها
تناسب المقام وإضافة اسم زيد من إضافة الاسم للمسمى أو للبيان وهذه المناسبات توجد في اسم زيد ولو أريد به

غير

قوله (زيد) بن ثابت
ابن الضحاک الصمائي
الانصاري الخزرجي
من بني النجار يكنى أبا
سعيد وقيل أبا عبد
الرحمن وقيل أبا خارجة
قدم النبي صلى الله
عليه وسلم المدينة
وهو ابن خمس عشرة
سنة وتوفي بالمدينة سنة
خمس وأربعين قاله
الترمذي وقيل غيره
ذلك ومنابعه شهره
وفضائله كثيرة روى
ان ابن عمر رضى الله
عنه ما قال يوم مات زيد
اليوم مات عالم المدينة
وخطب عمر رضى الله
عنه بالجابية فقال من
يسأل عن الفرائض
فليأت زيد بن ثابت
رضي الله عنه وقال
مسروق دخلت المدينة
فوجدتهم من
الراخين في العلم زيد
ابن ثابت رضي الله عنه
وقال الشعبي علم زيد بن
ثابت بفحامين القرآن
والفرائض * (فائدة) *
قد اجتمع في اسم زيد
رضي الله عنه مناسبات
تتعلق بالفرائض لم
تجتمِع في اسم غيره

غير الصواب المشهور ولكن الظاهر أنهم أرادوه بخصوصه لأن السياق فيه (قوله أفراد) أي من جهة أفراد
بعض حروفه عن بعض وقوله وجمعا أي من جهة جمع بعض حروفه إلى بعض وقوله وعددا أي من جهة
عدد حروفه وقوله وطرحا أي من جهة الطرح وهو اسقاط عدد من عدد بشرط كون المطروح أقل من
المطروح منه وقوله وضربا أي من جهة ضرب عدد حروفه في مثلها كما سيأتي بيان ذلك كله (قوله فالما
الأفراد الخ) أي فالما المناسبات التي تتعلق به من جهة الأفراد الخ (قوله فالما زاي بسبعة) أي في الجمل وقوله وهي
عدد أصول المسائل أي المتفق عليها وهي اثنان وثلاثة وأربعة وستة وسبعة وثمانية وعشرة وأربعة وعشرون
وقوله وعدد من برث بالفرض وحده أي وهم الزوجان والجدتان والأم وأحد من أولاد الأم والمتعدد منهم
وأما عدد الواحد نوعا والمتعدد نوعا لا اختلاف الفرض وقوله وعدد من برث من النساء بالاختصار أي وهن البنات
وبنت الابن والأم والزوجة والجدة والاخت والمعتقة (قوله والياء بعشرة) أي في الجمل وقوله وهي عدد الوارثين
بالاختصار وهم الابن وابن الابن والاب والجد والاخت وابن الاخ لغير أم والعمة وابن العم لغير أم أيضا والزوج
والمعتق وقوله وعدد الوارثات بالبسط وهي السبع السابقة بزيادة ثلاث لأن الجدة أم جدة أب وأم جدة أم
فزادت واحدة والاخت أم سابقة أولاب أولام فزادت اثنتين وحينئذ فزادت ثلاثة فاذ صحت للسبعة كان
المجموع عشرة بالبسط (قوله والدال باربعة) أي بالجمل وقوله وهي عدد أسباب الارث أي التي هي القرابة
والنكاح والولاء وجهه الاسلام ولا يرد قول المصنف أسباب ميراث الورثي ثلاثة الخ لأنه إنما اقتصر على المتفق
عليه وجهه الاسلام مختلف فيها كما علم بما يأتي وقوله والأصول التي لا تعول أي التي هي الاثنان والثلاثة
والاربعة والثمانية فهذه الأصول هي التي لا تعول (قوله وأما الجمع) أي وأما مناسبات جهة الجمع أي جمع
بعض حروفه مع بعض وتحت أربعة صور الزاي مع الياء والزاي مع الدال والياء مع الدال والزاي مع الياء
والدال (قوله فالزاي مع الياء بسبعة عشر) أي لأن الزاي بسبعة والياء بعشرة ومجموعهما مائة عشر وقوله
وهي عدد الوارثين والوارثات بالاختصار أي لأن الوارثين بالاختصار عشرة والوارثات بالاختصار سبعة
ومجموعهما مائة عشر (قوله والزاي مع الدال بأحد عشر) أي لأن الزاي بسبعة والدال باربعة ومجموعهما أحد
عشر وقوله وهي عدد الوارثات على طريق البسط أي على طريق البسط لكن تقدم أنهم بطريق البسط
عشرة فلذلك احتاج لقوله بزيادة مائة مائة أي معتقة المعتقة وقوله والياء مع الدال باربعة عشر أي لأن
الدال باربعة والياء بعشرة ومجموعهما مائة عشر وقوله وهي عدد الوارثين بالبسط إذ عدد هم بالبسط خمسة عشر
لكن يخرج منهم المولى فالباقى أربعة عشر ولذلك قال الشرح لا أولي أي من له الولاء مائة بقوله لأنه قد
يكون أثنى والمتظورة هن ثمان كان ذلك كرادنا كالأب والابن وهكذا (قوله والزاي مع الياء والدال أحد
وعشرون) أي لأن الزاي بسبعة والياء بعشرة والدال باربعة ومجموعها أحد وعشرون وقوله عدد جميع من
برث بالفرض أي فهم أحد وعشرون وقوله من حيث اختلاف أحوالهم أي لأن من حيث ارثهم بالفرض مع
قطع الظاهر عن اختلاف أحوالهم ككون الزوج نارة برث النصف ونارة برث الربع وكون الزوج نارة
برث الربع ونارة برث النصف وهكذا لو قطع الظاهر عن ذلك لم يبلغ مجموعهم هذا العدد وبواسطة المتظورة بلغ
مجموعهم مائة عشر وقوله كجسائي أي كالذي سيأتي من اختلاف أحوالهم (قوله لأن أصحاب النصف الخ) علة
لقوله وهي عدد جميع من برث بالفرض من الحشية المذكورة وقوله والربع اثنان أي وأصحاب الربع اثنان
وصحة الاختيار باثنين عن اسمان وهو أصحاب باعتبار أن المراد بالجمع ما فوق الواحد وكذا يقال في قوله والثلاث
اثنان وأما قوله والثلث واحد أي وأصحاب الثلث واحد فلا ينعف فيه ذلك وصحة الاخبار فيه بلا حجة أفراد هذا
النوع فزوجة تحت أفراد زوجة واحدة واثنان وثلاثة وأربعة (قوله وضبط ذلك بعضهم)
أي ضبط من برث بالفرض الشيخ الجعفي وقوله فقال عطف على ضبط وقوله ضبط ذوي الفروض من هذا
الرجح أي ضبط أصحاب الفروض من هذا البيت الذي هو من بحر الرجز وقوله خذ من ثيابي خذ
ضبطهم حال كونه مرتبا وقوله قتل هبادر وذلك لأن الاصطلاح الجازي في حساب الاحرف بالجمل الصغير

ان المناسبات حذف فهو ويكون قوله تعليل خبرا لقوله الواقع مبدأ في الدخول على المتن اه لكن تقدم
 لك ان خبر ما خوذ من حمل الشرح فلا مناسبة للمحذف (قوله قال العلامة الخ) انما أتى بذلك تقويته لما
 قبله وتوضيح كلام المتن وقوله سبط المارديني وهو بدر الدين محمد بن محمد بن أحمد كان في عصر السلفان
 قايما في المارديني نسبة الماردين بلدة بالجيم وكان المارديني جد السبط لان الواقع انه ابن بنته وان كان السبط
 في الاصل ولد الولد كرا كان أو أني اه أمير بالمعنى (قوله فيما قصدها) تفسير لقوله المصنف فيما تخاخيما
 وقوله من الاظهار والكشف تفسير للإبالة لواقعة في كلام المصنف وعطف الكشف على الاظهار عطف
 تفسير وقوله لان هذا من أهم القصد تفسير لقوله المصنف اذ كان ذلك من أهم الغرض (قوله فانه لا يخيب
 من قصده) أي وانما سألت الله لانه تعالى لا يرده من قصده خاتما أي غير ظافر بقصوده فان الحيلة عدم الظفر
 بالمقصود وكان المناسبات أن يقول من سأل به بدل من قصده الا أن يقال المراد من قصده بالسؤال (قوله قال الله
 تعالى) هذا استدلال على أنه تعالى لا يخيب من قصده لكن الاستدلال بذلك فيه حذرا لان هذه الآية انما
 دلت على جانب السؤال ولذلك احتاج الشرح لقوله قال بعض العلماء الخ مع قوله وقال الامام تاج الدين الخ
 فأتى بذلك إيمان وجه الاستدلال ولو استدل بقوله تعالى ادعوني أستجب لكم أو بقوله تعالى أجيب دعوة
 الداعي اذا دعان لم يخرج ذلك فانه ظاهر في الاستدلال على ما ذكر (قوله واستألو الله من فضله) أي شيامن
 فضله لا وجوب عليه (قوله قال بعض العلماء الخ) قد عرفت انه أتى بذلك مع ما بعده إيمان وجه الاستدلال
 بالآية ومراعاة بعض العلماء بن عينية كفي اللؤلؤة نقل عن السكاكي وقوله لم يأم بأمر بالسئلة أي في قوله تعالى
 واستألو الله من فضله وقوله لا يعطى أي أخذ من قوله تعالى ادعوني أستجب لكم لكنه لا بد من توفر شروط
 الاجابة التي من أعظمها كل الحلال وانقضاء مواعيد التي من أعظمها كل الحرام والاجابة امام بين المطالب
 أو باحسن منه أو بدفع ضرر عن الداعي وامان تكون محالة ولما أن تكون مؤجلة فكل دعاء مستجاب
 بقية السابق (قوله انتهى) أي كلام بعض العلماء (قوله قال الامام تاج الدين بن عطاء الله) أي صاحب
 الحكم المشهور نفعنا الله به وقوله متى وفك الله لطالب أي للطالب منه وقوله فاعلم انه يريد أن يعطيك أي على
 الوجه الذي يريد على الوجه الذي تريد ان تصور لك في الحكمه (قوله انتهى) أي كلام ابن عطاء الله
 (قوله وقوله علما الخ) لما كان ما تقدم متضمنا لان متعلق المقصود علم ولانه خصوص علم الفرائض ولانه
 على مذهب الامام زيد بن ثابت على ذلك بتعليل يشتمل على تلك الاشياء فله علما بان العلم خبر ماضي الخ
 راجع للاول وقوله وبان هذا العلم عنه وصريحا الخ راجع للثاني وقوله وبان هذا يخص لا يحاله الخ راجع
 للثالث (قوله منصوب على أنه مفعول لاجله) استشكله الشيخ الحفني بان شرط نصب المفعول لاجله أن
 يتقدم عامله فاعلا كفي قولك تاجلا لك فان فاعل الاجلال والقيام المتكلم وهما ليس كذلك فان
 مرفوع كان اسم الإشارة وفاعل العمل المصنف وهذا على جعله علة لقوله اذ كان ذلك من أهم الغرض وأما
 على جعله علة لتواخيما فلا شك لان فاعل العلم والتوخي واحد وهو المصنف وأجاب الشيخ الأمير بان
 الاتحاد موجود معني فانه قال أعده من أهم الغرض علما الخ لان المراد اذ كان ذلك من أهم الغرض
 عندى فالأحاد موجود معني كما قاله في قوله تعالى هو الذي يريك البرق خوفا وطمعا فانهم أعروا خوفا
 وطمعا مفعولين لاجلهم مامع ان فاعل الخوف والطمع المخاطبون وفاعل يرى هو الله تعالى لكن قالوا الاتحاد
 موجود معني فانه في قوة أن يقال هو الذي يجعلكم ترون البرق خوفا وطمعا (قوله وهو) أي علما
 وقوله علة لقوله اذ كان الخ فاعلى هذا فيكون علة العلة فهو من باب التدقيق وقوله أول قوله تواخيما الخ وعليه
 فلا بد الاشكال السابق كما علمت وقوله أي لاجل علمنا تفسير بعني كونه علة وفيه دخول على ما بعده (قوله
 بان العلم) أي كل علم أو العلم المعهود قال اما للاستغراق أو للعهد كما سجد كره الشرح لكن في الاحتمال الاول
 شئ اذن جلة العلوم ما لا ينبغي تعاطيه كالعلوم الحكمية والعلوم الهيئته ونحوها وبكأن يجب بان ما ذكر
 منزل منزلة العلم لان الاعتبار انما هو بالعلم النافع واعلم ان العلم يطلق على الملكة وعلى الادراك الجازم المطابق

قال العلامة سبط
 المارديني رحمه الله
 أي ونسأل الله لنا
 الاعانة فيما قصدها
 من الاظهار والكشف
 عن مذهب الامام زيد
 رضي الله عنه لان هذا
 من أهم القصد فانه
 لا يخيب من قصده قال
 الله تعالى واستألو الله
 من فضله قال بعض
 العلماء لم يأم بالسئلة
 الا ليعطى انتهى وقال
 الامام تاج الدين بن
 عطاء الله رضي الله عنه
 متى وفك الله لطالب فاعلم
 انه يريد أن يعطيك
 انتهى وقوله (علما)
 منصوب على انه مفعول
 لاجله وهو علة لقوله
 اذ كان ذلك من أهم
 الغرض أو لقوله
 تواخيما أي لاجل علمنا
 (بان العلم)

لواقع عن دليل وعلى القواعد المدونة والفنون المبينة وحده هنا على القواعد والفنون أنسب لكن الشرح
 فسر به بحكم الذهن الجازم المطابق لواقع وكانه لاحقا أن ذلك هو الثمرة المستمدة من الفنون (قوله وهو حكم
 الذهن الخ) هذا تعريف له عند الاصوليين والحكم هو ادراك أن النسبة واقعة أو ليست واقعة والذهن قوة
 للنفس معدة لاكتساب الآراء والحكم في الحقيقة هو النفس الناطقة والذهن آلة للحكم فاضافة الحكم اليه من
 اضافته الشئ لانه وقوله الجازم بالرفع صفة أولى الحكم ونسبة الجزم اليه مجاز على لان الجازم صاحبه ويحتمل
 ان اسم الفاعل بمعنى اسم المفعول فالجزم بمعنى الجزم به على حد قوله تعالى في عيشة راضية وخرج بذلك الظان
 والشك والوهم بناء على ان في الشك والوهم حكم وان كان التحقيق ان الشك ليس حاكيا وكذلك الواهم بالاولى
 وقوله المطابق لواقع بالرفع أيضا صفة ثانية للحكم والمراد المطابق متعلقه وهو النسبة المحكوم فيها المتعلق الواقع
 وهو النسبة التي في علم الله الذي هو المراد بالواقع على أحد الاقوال فالطابقة انما هي بين النسبة التي تدرك من
 الكلام والنسبة التي في الواقع لا بين الحكم نفسه والواقع لانه لا معنى لاطابقة نفس الادراك للواقع وخرج
 بذلك حكم الذهن الجازم غير المطابق للواقع ودو الاعتقاد الفاسد وكان على الشرح أن يزيد قيدنا لانه هو
 الدليل لاجل اخراج حكم الذهن الجازم المطابق للواقع غير دليل بل لتقليد يسمى الاعتقاد الصحيح وبكأن يجب
 بانه مكتن ذلك للاشارة الى أن المراد بالعلم ما به على الاعتقاد الصحيح (قوله وهو خلاف الجهل) مراده بالخلاف
 المتأني الشامل للعدم والمقابل للملكة لا الخلاف الاصطلاحي لان الخلافين اصطلاحيا يجوز اجتماعهما
 وارتقاءهما ما بالجهل والعلم ليسا كذلك بل بالنسبة للمجهول البسيط وهو عدم العلم بالشئ عما من شأنه أن يكون
 عالما يكون التقابل بينهما من تقابل العدم والمملكة وهي الصفة الثبوتية كالعالم فيمرون عنه بالمملكة وعن
 مقابلها بالعدم وبالنسبة للمجهول المركب وهو ادراك الشئ على خلاف ما هو عليه في الواقع يكون التقابل بينهما
 من تقابل الضدين وهما الامر ان الوجوديان الاذان بينهما غاية الخلاف لا اجتماعا وقد يرتفعان وانما يسمى
 الجهل بمعنى ادراك الشئ على خلاف ما هو عليه في الواقع جهلا مركبا لاستزمام جهلين جهله بالشئ كما هو في
 الواقع وجهله بانه جاهل فليس مركبا منهما حقيقة بل هو مستلزم لهما مالا ينهما عديان وهو وجودي
 والوجودي لا يكون مركبا من تدمين واطلاق الجهل على كل من البسيط والمركب حقيقة فهو من قبيل
 المشترك وقبل حقيقة في المركب مجاز في البسيط (قوله والالف واللام) كان الاولى التعبير بال لان القاعدة ان
 الكلمة اذا كانت على حرفين غير عنها بلفظها كقولهم من وفي وعن ومثلها ل واذا كانت على حرف واحد غير
 عنها باسمها كقولهم واو العطف ووه ولام الجر لكن الشرح عبر بذلك للتوضيح وقوله للاستغراق أي استغراق
 جميع افراد العلم النافع لان غير النافع منزلة العدم كمر وقوله أو للعهد الشرعي أي المعهود عند أهل الشرع وكان
 الاولى أن يقول العلي لان المعهود من أقسام المعهود الشرعي وهي الذكري والحضوري والعلمي وأجيب بان
 مراده العلمي وعبر بالشرعي تنبيها على أنه المعهود عند علماء الشرع وعبارة السيوطي العلم المعهود أي الشرعي
 فكان الشرح تصرف فيها (قوله وهو علم التفسير الخ) أي العلم المعهود شرعا هو علم التفسير الخ وقوله ويلحق
 بذلك ما كان آلة له أي ويلحق بالمذكور من العلوم الثلاثة ما كان آلة له كالنحو (قوله فاعلم من خبر الخ)
 اعترض من وجهين الاول تغيير اعراب المتروك الثاني اخلاء ان في كلام المصنف عن الخبر لا ية ليعذر الشرح في
 تغيير اعراب افادة ان العلم بعض الخبر وبعض الخبر لا ية لان قول افادة ذلك تحصل بتقدير مضاف بان يقول بعد
 قول المصنف خبر أي بعض خبره ويقول بعد قوله أولى أي بعض أولى وانما يحتاج لذلك كنه اذا جعلت أل في العلم
 للعهد العلي لان علم التوحيد ليس مندرجا فيه حينئذ مع انه أفضل وأولى وأما على جعلها للاستغراق فلا يحتاج
 لذلك بل هو مضر لايهاهه أن هناك مساويا له وأفضل منه وليس كذلك وحاول في اللؤلؤة فجعل كونه من الخبر
 لا ينفي كونه الخبر على الاطلاق والحق ان الابهام حاصل ويحل عدم الاحتياج للتقدير المذكور على جعلها
 للاستغراق اذ لو حفظ مجموع الافراد بخلاف ما لو حفظ كل فرد على حدة فانه يحتاج للتعديل السابق بالنظر لبعض
 دون البعض وأجيب عن الوجه الاول بان الحق جواز التغيير خصوص اذا كان الشرح موزجا مع المتن كما

وهو حكم الذهن الجازم
 المطابق لواقع وهو
 خلاف الجهل والالف
 واللام فيه للاستغراق
 أوله هذا الشرعي وهو
 علم التفسير والحديث
 والفقه ويلحق بذلك
 ما كان آلة له

هنا عن الوجه الثاني بان الشرح أعاد المبدأ الطول الفصل فهو من باب إعادة المبدأ الامن باب تقدير المبدأ والاك
ان تقول انه حل معني لاجل اعراب انتهى ملخصا من حاشية الخلفي وحاشية الامير مع زيادة العليقة (قوله من
خير ماسي فيه) أي أفضل الامر الذي سعى الانسان فيه كسائر الصنع وقوله ومن أول ماله العبد دعى أي ومن
أولى الامر الذي طاب العبد له ولا يخفى الخبير بين سعي ودعي وقدر من نايب اشارة الى ان أولى معطوف على
خير المصلح عليه من فيفيدان العلم بعض الخير وبعض الاولى ولو لم يقدر من نايب الاشارة الى ان يكون معطوفا على
الجار والمجرور مع فيفيدان العلم هو الاولى وهو مناف بلعنه ولا بعض الخير وذلك ان تقول لا مناف لان
كون الشيء أفضل على الاطلاق لا ينافي كونه بعض الافضل كالذي صلى الله عليه وسلم فانه أفضل انما لم ينافي على
الاطلاق ومع ذلك هو بعض الانبياء الذين هم أفضل من غيرهم فيكون بعض الافضل اقاده في الاوالة لكن
فيه ما تقدم (قوله قال الله تعالى الخ) هذا استدلال على خيرية العلم وأولوية العلم لان الآية الاولى فيها مدح
العلماء ومدحهم متضمن بل مدح العلم والاية الثانية دللت على رفع العلماء درجات وهو بسبب العلم ففهمنا مدح
للمعلم ضمننا كالاتية الاولى وأما الآية الثالثة فيها أمر حبيب استزاد من العلم فلولان في علمه لما أمره بذلك
وجمع ما ورد في مدح العلماء بمجمل دلي العلماء العاملين والانيب العاملين مذمومون غاية الذم (قوله انما
يخشى الله من عباده العلماء) بنصب الاسم الشريف ورفع العلماء كجواهر التواترة وقرئ شاذا برفع
لفظ الجلالة ونصب العلماء وهي أبلغ في مدح العلماء من القراءة المتواترة لان المعنى عليهم انما يعظم الله
من عباده العلماء فالمراد بالخشية في حقته تعالى التظيم والمعنى على القسرة المتواترة انما يخاف الله خوفا مع
اجلال من عباده العلماء لانهم أعلم بالله وبما يابى به ولهذا كان أشد الناس خوفا للانبياء وبعضهم جعل
العلماء في هذه الآية ونحوها على علماء الباطن وهم من أممهم الله على مكنون غيبه بسبب تربيتهم تحت
يد شيخ عارف بدقائق النفس وعلم من النفس سيرة المذكور أن الخشية على القراءة المتواترة بمعنى الخوف مع
اجلال قال الراغب الخشية خوف بشوبه تعظيم وأكثر ما يكون عن علم وقال السبكي وطى هي أشد الخوف
(قوله رفع الله الذين آمنوا الخ) جواب انشور وبعني ارتقا وامتدحوا بل نفسه وواو صرلا آية يا أيها الذين آمنوا
اذ قبل لكم أنفسكم وافي الجاهل ففهموا فمع الله لكم واذ قبل انشور وفانشر وافرغ الله الذين آمنوا الخ
وقوله والذين آمنوا الخ العلم ذهب ابن عباس الى ان الذين آمنوا العلم منصوب بفعل محذوف والتقدير ويزيد
الذين آمنوا العلم درجات فيكون قد تم الكلام عند قوله تعالى منكم وعلى هذا الاستدلال بالآية على شرف
العلم طاهر وأدعى جملة معطوفا على الذين آمنوا من عطف الخاص على العام فلا يظهر الاستدلال كذا
قيل وجه بعض الاستدلال بالآية على العطف أيضا بان ذكر الخاص بعد العام لا بد له من نكتة والنكتة
هنا شرفهم على غيرهم والى ذلك أشار الشيخ الامير حيث قال نفصا بالذكر اهتماما هل يستوي الذين يعلمون
والذين لا يعلمون (قوله وقل رب زدني علما) أي وقل يا محمد رب زدني علما فهو أمر للنبي صلى الله عليه وسلم
بالاستزادة من العلم وهو دليل على شرفه (قوله والادب الخ) لما استدلل على شرف العلم بالآيات
القرآنية شرع يستدل على ذلك بالاحاديث النبوية وقوله كثيرة شهيرة لا يلزم من الكثرة الشهرة فذلك
ذكرها بعدها (قوله من اول ماله العبد دعى) ومنها أيضا حديث البخاري ما جميع أعمال البر في
الجهاد الا كصفة في بحر وما جميع أعمال الجهاد في العلم الا كصفة في بحر انتهى (قوله لاحسد
الافئتين) أي لا غبطة مدوحة مدحا كيد في خصلة من الخصال الا في اثنتين بناء الثاني فالمراد بالاحسد
في الحديث الغبطة التي هي تنقي من مل الغيرة وتقدر الخير من مادة المدح ونحوه لان مادة الجواز اذ قيل لا غبطة
جائزة الا في اثنتين لا تقتضي ان الغبطة حرام في غير المستثنى وهو باطل وليس المراد بالاحسد في الحديث الحسد
المعروف وهو تنقي زوال نعمة لغيره لانه حرام مطلقا ولو قيل لاحسد جائر الا في اثنتين لم يصح الاستثناء الا ان
يتم على منة فلان المستثنى غبطة المستثنى منه حسد وقوله رجل أي خصلة رجل فهو على تقدير مضاف وهو
اما بالجر بدل أو بالرفع نصب مبتدأ محذوف وقوله آناه الله سبحانه الهمة أي أعناه الله مالا وقوله فسلطه

فالعالم من (خير ماسي فيه) من (أولى ماله العبد دعى) قال الله تعالى انما يخشى الله من عباده العلماء وقال تعالى رفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات وقال تعالى وقل رب زدني علما والا حديث في فضائل العلم كثيرة شهر منها قوله صلى الله عليه وسلم لاحسد الا في اثنين رجل آناه الله مالا فسلطه على هلكته في الخير ورجل آناه الله الحكمة فهو يقضى بها ويعلمها

على هلكته في الخير بفتح اللام أي سلامة على اهلا كما وانفاضة في الخير كالصدقة وهذا بيان للخصلة الاولى وقوله ورجل أي خصلة رجل وهو بالجر أو بالرفع نظير ما تقدم وقوله آناه الله الحكمة بعد الهمة أي أعناه الله الحكمة وهي بكسر الحاء تنافي على العلم النافع المؤدى الى عمل وهو المذنب هنا وتطلق على اصابة الصواب قولاً وقولا وعقدا وعلى العلم بخاتق الانبياء على ما هي عليه وبما فيها من المصالح وغيرها وعلى علم الشرائع وفي شرح الفاسي على الدلائل انها تنسب بالنبوة والقرآن والفهم فيه والفهم في دين الله ومعرفة الاحكام والفطنة واللب والموعظة وتحقق العلم والفهم من الله والحكم واتقان الفعل ووضع الاشياء مواضعها وتوفيقها واحداها والحكم بالحق والعدل وقوله فهو يقضى بها يعلم الناس أي يحكم بها بين الناس ويعلمها لهم بغير قضاء كندرس وهذا بيان للخصلة الثانية (قوله زاده البخاري من حديث ابن مسعود) أي حال كونه من جهة الاحاديث التي رواها ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم فحديث مفرد مضاف يتم (قوله من سلك طريقا) أي حسيبة أو معنوية أو هامة فشمس أنواع الطريق الموصلة الى تحصيل أنواع العلوم الدينية وقوله يلتمس فيه علما أي يطلب في ذلك الطريق علما ناهيا عن جمل أو قل وقوله سهل الله طريقا الى الجنة أي في الدنيا يوفقه للعمل الصالح وفي الآخرة يسهل له طريقا لاصعوبة فيه حتى يدخل الجنة سالما وسبب ذلك ان العلم انما يحسب بتعب ونسب وأحب الانجال أجزاها بالحاء المهملة والزاي المحجمة أي شقها ان تحمل المشقة في تحصيل العلم سهل الله طريقا الى الجنة وطاهر الحديث انه يرتب له ذلك وان لم يحصل المطلوب في بذل الجهد بنية صائفة وان لم يحصل شيئا فهو بلا ذنب يحصل له الجزاء الموعود به لعدم تقصيره لكن اذا حصل المفصود كان أعلى والذي في الجامع الا غير سهل الله طريقا الى هذه الرواية أن الضمير عائذ للسؤال المصهور من سلك وتكون الآية مبنية بخلافه عن الرواية التي هنا فان الضمير عائذ لمن واللام جعل اللام بمعنى الباع وجعل الضمير في الرواية راجعا للسالك لولا المفهوم من سلك وجوز ان تكون الباء للتعددية والتعمير فيهما عائد لمن لتتفق الروايتان (قوله وقال الشافعي رضي الله عنه الخ) لما استدلل على شرف العلم بالآيات والاحاديث استدلل عليه أيضا بهذا الاثر المنقول عن الامام الشافعي رضي الله عنه وقوله طلب العلم أفضل من صلاة النافلة أي طلب العلم المذوق أكثر ثوابا من صلاة النافلة والكلام في العلم المندوب والافعال الفرض أفضل الفروض كما ان افضل النوافل وعن أبي هريرة رضي الله عنه ما انهم حافظا الباب من العلم تعلم أحب اليهم من ألف ركعة تطوعا و باب من العلم تعلم على علم أولم يعلم أحب اليهم من مائة ركعة تطوعا سمعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا جاء طالب العلم الموت وهو على هذه الحالة فهو شهيد وعن أبي هريرة رضي الله عنه لا أعلم بايام من العلم أحب الى من سبعين غزوة وفي سبيل الله الى غير ذلك من الآثار (قوله وايس بعد الفريضة أفضل من طلب العلم) أي المندوب والافعال الفرض داخل في لفريضة والحاصل أن طلب العلم ينقسم ثلاثة أقسام فرض عين وهو ما تتوقف عليه العبادات أو نحوها وفرض كفاية وهو ما زاد على ذلك الى الوجع درجة الفتوى كلن وروى والرافعي ومندوب وهو ما زاد على ذلك الى ما لا نهاية ولا غاية ودفع الشافعي بقوله وليس بعد الفريضة أفضل من طلب العلم ما قد رويهم من أن هناك شأدون الفريضة في الثواب واية طلب العلم (قوله انتهى) أي كلام الامام (قوله وكفى بالعلم شرفا أن كل أحد يدعيه) أي وكفى بالعلم من جهة الشرف ادعاء كل أحد له وان لم يحسنه فالبيان زائدة في الفعل وأن وعمولا هاهنا وقوله بالمصدر وهو فاعل كفى وشرفا منصوب على التمييز وقوله وبالجهل فبحان كل أحد ينكره أي كفى بالجهل من جهة العجز الكار كل أحد له ويقال فيه ما سبق في الذي قبله (قوله ولما بان هذا العلم الخ) أي ولما بان هذا العلم المشروع فيه الخ فالعلم العلم للعهد الحضور وبعضهم جعله العهد الذي كرى ان تقدم ذكره مكنيا عنه بذهب زيدا الفرضي وقوله وهو علم الفرائض أشار به الى أن العهد الحضورى أو العهد الذي كرى كما هو وقوله بخصوص عباد شاع فيه عند كل العلماء أي مخصوص بالذي قد نشأوا فيه عند جميع العلماء وقوله بابه أول علم الخ بدل من قوله

الناس رواه البخاري من حديث ابن مسعود ومنها قوله صلى الله عليه وسلم من سلك طريقا يلتمس فيه علما سهل الله طريقا الى الجنة رواه الترمذي وحسنه عن أبي هريرة رضي الله عنه وقال الشافعي رضي الله عنه طلب العلم أفضل من صلاة النافلة وليس بعد الفريضة أفضل من طلب العلم انتهى وكفى بالعلم شرفا أن كل أحد يدعيه وبالجهل فبحان كل أحد ينكره (و) علما (أن هذا العلم وهو علم الفرائض) مخصوص بما قد شاع فيه عند كل العلماء بابه أول علم

بما قد شاع فيه الخ وبعضهم جعله بياناً له والباء بمعنى من فكانه قال من أول علم الخ وقوله يفقد في الأرض أي يفقد من الأرض يفقد العلماء به لا بانتراعه من صدور العلماء الحديث ان الله لا يقبض العلم انتزاعاً لم يخفى به من كما أنزل اليه في الخ وقوله بالسكينة أي ملتبساً بكينته أي بجميعة وتعد هذا من اطلاق الفقد في الأرض اذا شئ عند الاطلاق ينصرف لفردة الكامل ودفع به ما قد يتوهم من ان المراد فقد بعضه (قوله حتى الخ) حتى للغاية ان لوحظ التدريج بان يفقد شيئاً أو تفر بجمعة ان لوحظ الفقد في وقوله لا يكاد يوجد الحق ان كاد كغيرها فنفى بها في وانما اثباتها فاذا قلت كاد زيد ان يقوم فالمعنى قريب زيد من القيام فالقرب من القيام ثابت لكن القيام نفسه غير ثابت واذا قلت لا يكاد زيد ان يقوم فالمعنى لا يقرب زيد من القيام فالقرب من القيام منفي وكذا القيام بالاولى ولذلك كان قوله تعالى لم يذكرها بل يبالغ من ان يقال لم يرها وما قيل من ان اثباتهم انفي ونفيها اثبات على عكس غيرهما والانتفاء قوله تعالى فذبحوها وما كادوا يفعلون مردود ولا تناقض في الآية لان امتناعهم من الذبح كان قبل الذبح ثم ذبحوها وشرط التناقض اتحاد الزمان فالحق في ذبحوها آخر ما تفر بوا من فعلهم لانهم كانوا قد دخل عليهم النقي ونفي لثبوت (قوله أي حتى لا يقرب من الوجودان) المناسب ان يقول من الوجود وكذا يقال فيما بعد (قوله وما فقد حقيقة الخ) هذا جواب عما قد يقال قد أخبر المصنف بانه يفقد حقيقة فكيف يخبرنا بانه لا يقرب من الوجود وحاصل الجواب انه لا تناقض لانه اذا كان لا يقرب من الوجود كان مفقوداً حقيقة (قوله وما فهمه الخ) مبتدأ خبره قوله فليس بظاهر وأدخل الفاء عليه لشبهه المبتدأ بالشرط في العموم وقوله حيث قال أي وقت ان قال حيث بمعنى وقت ظرف لقوله ففهمه ويصح كونه للتعليل بل هو الاظهر وقوله فليس بظاهر وكذا ما قيل من بانه على الطريقة الضعيفة القائلة بان اثبات كاد في ونفيها اثبات فهذا البناء ليس بظاهر كما قاله الشيخ الامير وان وقع في بعض الخواص خلافه أما أولاً فيردود الحق خلافه وأما ثانياً لان المعنى على هذه الطريقة انه لا يوجد لان نفي النفي اثبات كمر وهو خالف ما ذكره الشيخ السبط (قوله لان لا النافية الخ) ولانه يقضي الحكم على المنقوض حقيقة بانه يقرب من عدم الوجود وهو فاسد ويمكن حمله على ما قبل الفقد بالفعل فهو قبل الفقد بالفعل يقرب من عدم الوجود وهو مكلف لا داعي اليه (قوله عن ابن ماجه) يقرأ بالهاء وقفوا وصلاً وكذا ابن سيده وابن برزبه وما جاءه اسم أمه وهو ممنوع من الصرف للعلمية والجمعة وقوله في المستدرک اسم كتاب للعلامة استدرک فيه على الشيخين الاحاديث التي تركها وقوله من فوعا أي للنبي صلى الله عليه وسلم (قوله تعلموا الفرائض) أي وجوبها كفاً أو كذا قوله وعلوه الضمير عائدة للفرائض بمعنى الفن فهي كالفراد أو المضاف محذوف أي علم الفرائض وفي رواية للعلامة كعملوا الفرائض وعلوها الناس فاني امر بمقبوض وان العلم سيقبض وتظهر الفتن حتى يخلف الرجال في الفريضة فلا يجدون من يفصل بينهم وانما يقدم الامر بالتعلم على الامر بالعلم لان الشخص يتعلم ثم يعلم فالتعلم متقدم على التعليم طبعاً فقدم وضعه لوافق الوضع التابع وضابط المتقدم بالوضع أن يكون المتأخر متوقفاً على المتقدم من غير أن يكون المتقدم علة في المتأخر كما هنا فان تعليم علم الفرائض متوقف على تعلمه من غير أن يكون التعلم علة في التعليم والالزام حصول التعليم عند وجود التعلم لان المعول يوجد عند وجود علة وكثيراً ما يمتنع الناس بتعلمون الفرائض ولا يعلمون انتهى ملخصاً من الأول (قوله فانه نصف العلم) ان قلت يعارض ذلك ما روي عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه انه صلى الله عليه وسلم قال العلم ثلاثة وما سوى ذلك فضل آية بحكمة أو سنة ماضية أو فريضة عادلة قلت انه حديث ضعيف وبتقدير محتمل لجميع بين الحديثين ان التصنيف باعتبار أحوال الاحياء والاموات والتأليف باعتبار الادلة فان العلم يتلقى من ثلاثة أشياء من كتاب الله تعالى ومن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن الحساب الذي نشأ عنه هذا العلم قاله الامام العسقلاني كما هو في الأول (قوله وهو ينسى) أي يسرع اليه النسيان لتوقفه على علم الحساب وانتشار مسائله وارتباط بعضها ببعض كما

يفقد في الأرض حتى لا يكاد يوجد أي حتى لا يقرب من الوجودان وما فقد حقيقة اصدق عليه أنه لا يقرب من الوجودان وما فهمه الشيخ بدر الدين السبط المارديني رحمه الله من كلام المصنف حيث قال أي يقرب من عدم الوجودان فليس بظاهر لان لا النافية داخله في كلامه على يكاد لا على وجودها ما شاع عند العلماء أنه أول علم يفقد لما روي ابن ماجه والحاكم في المستدرک عن أبي هريرة رضي الله عنه من فوعا تعلموا الفرائض وعلوه الناس فانه نصف العلم وهو ينسى وهو أول علم ينزع من أمتي

سید کره الشرح وقوله وهو أول علم ينزع من أمتي أي يموت أهل له لأنه ينزع من صدورهم كما هو ظاهر اللفظ والسري في التعبير بالانتراع الشبيه بالشيء الذي ينزع من حيث انه لا يبقى له أثر في أقرب وقت (قوله ورواه البيهقي) بالواو هكذا في النسخ التي بأيدينا ووقع لبعضهم رواه البيهقي بغير واو فكتب عليها كان المناسب أن يقول ورواه البيهقي بالواو وقوله وقال تفرد به حفص الخ أي فيكون الحديث ضعيفاً وقوله وليس بالقوي أي وليس حفص عنه نادراً وبالله تكام فيه (قوله ولما كان علم الفرائض الخ) غرض الشرح بذلك توجيه الخ على تعلمه وتعليمه وسبباً في توجيه كونه نصف العلم ولا يخفى ان قوله علم الفرائض اسم كان وجله قوله من يشتغل به قائل خبره أو على ذلك من يشتغل به بقوله اتوقفه على علم الحساب الخ وقوله كان عرضة للنسيان جواب لما وكان الظاهر أن يقول ولما كان علم الفرائض متوقفاً على علم الحساب متشعب المسائل مرتبطة ببعض مسائله ببعض أي انتشارها كالشعب وقوله وارتباط بعضها ببعض أي علق بعض مسائله ببعض (قوله كان عرضة للنسيان) أي شيئاً يعرض له النسيان وقوله فلاجل هذا حدث صلى الله عليه وسلم الخ أي فلاجل كونه عرضة للنسيان أمر صلى الله عليه وسلم أمراً أكيداً بتعليمه وتعليمه (قوله وأما قوله فانه نصف العلم الخ) مقابل لحذف والتقدير أما وجه كونه ينسى وجه حدثه صلى الله عليه وسلم على تعلمه وتعليمه فقد علمهما وأما قوله فانه نصف العلم الخ (قوله وفي الفرائض معظم الاحكام الخ) أقسم لفظ معظم لان بعض الاحكام المتعلقة بالموت كفضل الميت وتكفينه والصلاة عليه ودفعه لا يبحث عنه في الفرائض بل في علم الفقه وقوله المتعلقة بالموت المناسب لاقبله المتعلقة بحالة الموت يمكن أن يقال انه أشار بذلك الى ان الاصابة فيه قبله للبيان أي بحالة الموت وحالة هي الحياة (قوله وقيل غير ذلك) أي كالتول بان المراد بالنصف هنا النصف كما قال الشاعر

اذممت كان الناس نصفان شامت * وآخر من بالذي كنت أضنع

فان المراد بالنصفين الصنفين أي النوعين وقد ورد هذا البيت على لغة من يلزم المثنى الالف وجعل بعضهم من هذا المعنى قوله تعالى في الحديث القدسي قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين اكن اذا كان المراد بالنصف النصف بمعنى النوع وان لم يكن مساوياً لم يكن فيه مدح الاعوان الظاهر وكما قول بحمله على المبالغة في فضله على حد الخ عرفه وكما قول بانه يكون نصفاً حقيقة فلو بسطت مسائله وفيه أن غيره لو بسط اكثر أيضاً وكما قول بانه باعتبار التواب وهو هجوم على الغيب ولبعينهم ان هذا الحديث من التشابه (قوله مما ضرب بنا عنه) بيان لغير ذلك أي مما صرنا عنه الهمة وتركناه وقوله خوف الاطالة علة لضر بنا عنه أي لخوفنا اطالة الكلام (قوله وقد ورد في علم الفرائض) أي في شأنه وقوله أيضاً أي كما ردماسبق وقوله من الاحاديث أي عن النبي صلى الله عليه وسلم وقوله والا تارأي من الصحابة والتابعين وأتباعهم ثم ان قوله من الاحاديث والا تارحال من أشياء قد قدم وقوله مما يدل الخ بيان لشيء مقدم أيضاً الاصل وتورد أشياء كثيرة حالة كونها من الاحاديث والا تاروت الاشياء مما يدل الخ ولوقال من الاحاديث والا تارالبدالة الخ اكان أوضح كما قاله الشمس الحفنى (قوله على فضله وشرفه) العطف للتفسير (قوله أشياء كثيرة) فن الاحاديث قوله صلى الله عليه وسلم من علم فريضة كان كمن أعتق عشر رقاب ومن قطع ميراً ناطق الله مراً منه من الجنة وما روي عن ابن عمر موقفاً تعلموا الفرائض كما تعلمون القرآن ومن الا تارما روي عن عمر رضي الله عنه انه قال اذا تحدثتم فتحدثوا بالفرائض واذ الله هوتم فالهوا بالراي (قوله وعلما بان زيد الخ) أي ولعلنا بان زيد الخ وقوله الامام المذکور أي الفريضي (قوله خص من بين الصحابة) أي خصه الله تعالى وميزه عن بقية الصحابة حالة كونه بينهم ومن زائدة وقوله لا يحمله أي موجوداً فلا نافية للجنس وخبرها محذوف تقديره ما ذكرناه وهذه الجملة معترضة بين العامل أعني خص ومعموله أعني قوله بما جاءه الخ (قوله أي لاجله) أي موجوداً فغيرها محذوف كما تقرر والحيلة هي الحذف وجودة النظر والقدرة على التصرف والمعنى على هذا أن تخصيص زيد

ورواه البيهقي في سننه وقال انفرد به حفص بن عرد ليس بالقوي ولما كان علم الفرائض من يشتغل به قليل لتوقفه على علم الحساب وتشعب مسائله وارتباط بعضها ببعض كما في مسائل الجد وغيره كان عرضة للنسيان فلاجل هذا حدث صلى الله عليه وسلم على تعلمه وتعليمه وأما قوله فانه نصف العلم فاختلف في معناه على أوجه أقربها ان للانسان حالتين حالة حياة وحالة موت وفي الفرائض معظم الاحكام المتعلقة بالموت وقيل غير ذلك مما أضربنا عنه خوف الاطالة وقد ورد أيضاً في علم الفرائض من الاحاديث والا تارما يدل على فضله وشرفه أشياء كثيرة فراجعها في المطولات (و) علما بران زيدا الامام المذکور (خص) من بين الصحابة رضي الله عنهم (لا يحمله) قال ابن الاثير رحمه الله في النهاية أي لاجله

بما ذكر بعض الفضل لا يحذف ولا جودة نظر ولا قدرة على التصرف كذا في حاشية الشيخ الحنفى قال العلامة
 الامير والظاهر ان المناسب للمقام لا حيلة لغير زيد في هذا الخصوصية عنه بل هي ثابتة ولا بد ان بعض
 تغيير (قوله ويجوز ان يكون من الحول) أى أن يكون هذا اللفظ وهو محالة مأخوذاً من الحول والمعنى
 على هذا أن تخصيص زيد بما ذكر لا حيلة له فيه ولا قدرة له عليه ولا حركة له فيه وقوله والقوة عطف تفسير
 فأتى الشرح بذلك للتفسير لا لكونه مأخوذاً منه كما هو ظاهر وقوله أو الحركة أشار بذلك للخلاف في تفسير
 الحيلة فالجواب كالحكمة الخ لا في بعض النسخ بالواو وهى بمعنى أو (قوله وهى) أى محالة وقوله مفعلة أى
 بوزن مفعلة وقوله منها أى من الحيلة والحول فعل أخذها من الحيلة أصلها محالة بالياء وعلى أخذها من
 الحول فأصلها محولة بالواو نقلت حركة الياء أو الواو الساكن قبلها ثم يقال تحركت الواو أو الواو بحسب الأصل
 وانفتح ما قبلها الا أن قلت ألفاً كذا يؤخذ من حاشية الشيخ الحنفى امكن قال الشيخ الامير قد يقال ان الحول
 مادة الحيلة فأصلها محولة فقلت الواو ياء اسكونها ان ركسرة كما قالوا فى ميزان وميفات اه بالمعنى (قوله
 وأ كثر ما تستعمل بمعنى اليقين الخ) أى وأ كثر استعمالها أن تستعمل فى معنى هو اليقين الخ فاصح مدنية
 فيقول الفعل بعدها مصدر وهو الاستعمال والياء بمعنى فى وهى متعلقة بمحذوف تقديره أن تستعمل واضافة
 معنى لما بعده للبيان ولعله عبر بها كترت بالصدر والاذ هو دائم ولا يخفى ان المعانى التى ذكرها متعارفة وكل
 منها تفسير للمجموع لا محالة لا محالة فقط والافسد للمعنى وايس هذا المعنى حقيقة بهذا اللفظ لان المعنى الحقيقى
 لا حيلة فى انتقامه ويلزم من ذلك أن يكون يقيناً فهو نفس بالاذن وقوله أو بمعنى لا بد أى لا فرار من كذا
 ولا حاجة لقوله بمعنى لان العطف يقيده وقوله والميم زائدة أى لان بوزن مفعلة فالميم مقابلة بنفسها كما هو
 قاعدة الزائد قال ابن مالك * وزائد بلفظه اكنفى * وقوله انتهى أى كلام ابن الانير (قوله فيكون
 المعنى الخ) هذان كلام الشرح توضيح للمقام وقوله حقيقة أو يقيناً كالناسب لما قبله ان يقول يقيناً
 أو حقيقة ليكون على ترتيب اللفظ والخلف سهل (قوله بما جاءه) متعلق بخبر والباء داخل على المقصور
 كما هو الكثير قال سيدى على الاجهوى

والباء بعد الاختصاص يكثر * دخولها على الذى قد قصر وا

وعكسه مستعمل وجيد * ذكره الحسب الهمام السيد

أى والسعد أيضاً اتفاقهما على ذلك كائن عليه بعض المحققين (قوله أى أعطاه) أى وصفه به وقوله
 والجودة العطية أى الشئ المعطى وقوله والحياء العطاء أى نفس الفعل ان أراد من الحياء بفتح الحاء والمد
 المصدر والحياء واكنة مصدر غير قياسى والقياس حبواوا الشئ المعطى ان لم يرد منه المصدر بل أراد به اسم
 الشئ المعطى فالحياء بفتح الحاء مع الدمام مصدر والاسم للشئ المعطى والعطاء ما اسم مصدر لا عطى واما معنى
 الشئ المعطى واما الحياء بالكسر والمد فاسم للشئ المعطى فقط والعطاء مصدر عطى بمعنى أخذ ليس مرادها
 لعدم مناسبة الاسم انتهى لمخاض حاشية الاسناد الحنفى (قوله خاتم الرسالة) أى ذويه وهى المرسلات
 وقوله والنبوة أى ذويه أيضاً وهى الانبياء فى الكلام مضاف بمحذوف وأشار الشرح بذلك الى أن كلام
 المنصف فيه اكتمال كما تقدم نظيره وقوله سيدنا بدل من خاتم وقوله مجرد بدل بعد بدل ويصح غير ذلك (قوله
 من قوله) بيان للمجاورة والضمير من قوله عائد لخاتم الرسالة وقوله فى فضله أى فى بيان فضله وقوله أى فى فضل
 زيد غرضه تفسير الضمير ولو قال أى زيدا كان أخصر مع كونه مؤدياً لمراد (قوله منها) أى حال كونه
 منها وهو حال من الضمير المنان اليه لفظ قول وجود شرط مجبى الحال من المضان ليه المضاف مقتض
 للعمل فى المضاف اليه لكونه مصدراً قال فى الخلاصة

ولا يجوز حالاً من المضاف له * الا اذا اقتضى المضاف عمله

ولامسألة مذكورة فى كتب النحو وقوله على فضله وشرفه قال فى اللؤلؤة نقلا عن ابن حجرهما مترادفات
 على معنى واحد وهو زيادة الاخلاق الكريمة الطاهرة انتهى ببعض تغيير (قوله أفرضكم زيد) مقول

القول أى علمكم فى الفرائض زيد (قوله باسناد جيد) أى حسن لكون رواة الاسناد يطلق على
 ذكر سند الحديث يقال أسند الحديث أى ذكر سند كعلم من فن المصطلح وقوله قال أى ابن الصلاح
 وقوله وهو حديث حسن وهو ما عرفت طرقة واشتهر رجاله بالعدالة والضبط دون رجال الصحيح كما قال فى
 البيهقونية والحسن المعروف طرقة وغدت * رجاله لا كالصحيح اشتهرت

وقوله انتهى أى كلام ابن الصلاح (قوله وروى الترمذى) أى ورواه الترمذى فالفعل محذوف كما قاله
 العلامة الحنفى وقوله باسناد صحيح أى لكون رجاله أكثر وثقة من ثوبى رجال الحسن كعلم عامر وقوله
 بلغنا علم أى بلغنا هو علم الخ فالأضافة للبيان (قوله وانما قال ذلك الخ) المحصور فيه محذوف دل عليه
 قوله قال للعلماء الخ والنقد والنقد فى ذلك على الله عليه وسلم خمسة أوجه والمقصود بذلك الجواب عما حقق
 من أفضلية غير زيد عليه كسيدنا على كرم الله وجهه ولا يخفى ان خصوص الزيد لا يقتضى عموم الأفضلية فلا
 تناقض أصلاً (قوله للعلماء فى ذلك) أى فى توجبه ذلك وقوله خمسة أوجه أو لولا انه صلى الله عليه وسلم قال ذلك
 حاشا على الفرائض وعلى الرغبة فى طلبها كرامة زيد لانه كان منقطعاً الى الفرائض تائباً لله صلى الله عليه وسلم قال ذلك
 قال ذلك مدحاً ليدوان شاركه فى ذلك غيره كقول أقر كم أى وأعلمكم بالحلال والحرام معاذ وأصدقكم بالحجة
 أبودر وأفضا كم على ثالثها أن الخياط لجامعة مخصوصين كان زيد أفرضهم ولو كان الخياط للجامعة جميعها
 استطاع أحد منهم مخالفتهم ويعد هذا الرواية السابقة فى الشرح وهى أعلم أى الخ اربعها انه صلى الله عليه وسلم
 أراد أن يداشدهم اعتناء وحرصاً وخامساً ما ذكره الشرح وهذه الأوجه متعارفة فى المسائل كما قاله المحقق
 الامير (قوله وعندها الى أن قول) أى وعندهما تنهى فى عددها الى قوله فالجار والمجرور متعلق بمحذوف وقوله
 الخامس انه قال ذلك الخ انما اقتصر عليه الشرح لانه أرجح الأوجه ومال اليه ابن الهائم رجه الله كفى اللؤلؤة
 (قوله لانه) أى زيد وقوله كل أحصمهم حساباً أى من جهة الحساب وقوله وأسرعهم جواباً أى من جهة الجواب
 فاذا حسب مسألة كان حساباً أسرع من حسابهم واذا سئل عن مسألة كان أسرع من غيره فى الجواب (قوله ثم
 قال) أى ابن الهائم وقال المواردى الخ مقول القول وقوله ولاحل هذه المعانى أى الأوجه الخمسة وهذه
 مقدمة على المعقول وهو قوله لم ياخذ الشافعى الخ وقوله الا بقوله أى الاتفاق قوله (قوله وناهيك بها) يحتمل
 ان ناهيك مبتدأ والضمير ضمير زيد بن ثابت فله الباء والمعنى الذى ينهك عن ان تطالب غيره فى بيان فضل زيد هذه
 الشهادة أو بالعكس والمعنى هذه الشهادة تنهك عن ان تطالب غيره هاوي يحتمل ان الضمير فاعل الوصف على حد فافز
 أو لوالرشد وتكون الباء زائدة فى الفاعل ويحتمل غير ذلك وقوله أى حسبك أى كفىك هذه الشهادة فالباء
 زائدة ويحتمل ان حسب بمعنى الكفاية والباء متعلقة بمحذوف والمعنى كفايته حاصله بها وهذا تفسير بالاذن
 وقوله لانها غاية أى فى بيان فضل زيد فلا شئ فوقها وقوله فهى تكفيك أى به نتيجة للتعليل قبله (قوله فكان
 زيد بن ثابت أولى الخ) أى فتسبب على هذه الشهادة كون زيد بالذكور أحق من غيره بما ذكره المنصف
 وهو قوله باتباع التابع أى بان يتبعه من أراد أن يتبع واحداً من الصحابة مثلاً وكان المناسب لما سبق أن يقول
 بالابانة عن مذهبه فيكون من أهم الغرض كنه هو المدعى لانه فى سياق التعليل لذلك وقوله وتقليد المقلد تفسير
 لاتباع التابع لان تقليد المقلد أخذ به بقول الغير ولا معنى لاتباع التابع الا أخذ به بقول المتبوع (قوله
 لامين) علة للأولية وقوله أقواهما هذه الاحاديث أطلق الجمع على ما توفى الواحد والا فالتقدم حديثان
 بل واثنين فيكون قد تزلهما منزلة الحديثين المستقلين (قوله والثانى انه ما تكلم الخ) أى ان الحال
 والشأن ما تكلم الخ فالضمير للحال والشأن وقوله فانه لم يقل قولاً الخ أى لا بد أن يأخذ به ولو بعض الأئمة
 ولا يتفقون على هجره (قوله وذلك) أى الذى ذكره من الاحاديث وعدم الاتفاق على هجره قوله بخلاف
 غيره وقوله يقتضى الترجيح أى ترجحه على غيره فيكون أولى باتباعه (قوله لاسمياً) الصحيح
 وقوع الجلة بعدها كنهنا والمعنى هنا خصوصاً أى أخذ زيد بالاولوية الاتباع خصوصاً والحال انه قد
 تحاه الشافعى فصاحب الحال محذوف واذا وقع بعدها اسم جاز فيه الجر باضافة سى اليه فتكون ما مره

زيد فانه لم يقل قولاً لهجوراً بالاتفاق وذلك يقتضى الترجيح كما قال الفضل رحمه الله تعالى (لا سيما) قال ابن الهائم رحمه الله تعالى هى

ويجوز أن يكون من
 الحول والقوة والحركة
 وهى مفعلة منهما
 وأكثر ما تستعمل
 بمعنى اليقين أو الحقيقة
 أو بمعنى لا بد والميم
 زائدة انتهى فيكون
 المعنى وانز بدخص
 حقيقة أو يقيناً ولا بد
 (بما جاءه) أى أعطاه
 والحيوة العينية والحياء
 العطاء (خاتم الرسالة)
 والنبوة سيدنا محمد
 صلى الله عليه وسلم (من
 قوله) صلى الله عليه
 وسلم (فى فضله) أى
 فضل زيد بن ثابت
 المذكور (منها)
 على فضله وشرفه
 (أفرضكم زيد) ذكر
 ابن الصلاح ان الترمذى
 والنسابة وابن ماجه

والرفع على أنه خير لم يتداحذف والجله صلة على جعلها موصولة أو صفة لها على جعلها نكرة موصوفة
 وجازية أيضا كان ذكره النص على التميز وما كانه وعلى كل من هذه الاحوال فلا نقية للجنس ومى
 اسمها منصوب بفتح ظاهرة على الوجهين الاولين لانه مضاف ومبنى على الفخ في محل نصب على الوجه الاخير
 لانه غير مضاف على هذا الوجه وخبره في الكل محذوف والتقدير على الوجه الاول لاسي لا مثل زيد
 أو رجل موجود على الثاني لاسي الذي هو زيد أو رجل موجود وعلى الثالث لاسي لاجل وجود
 وان أردت مزيد الكلام على ذلك فعليك بكتب النحو وقال الشيخ الامير وقد أفرنا لاسي بما يؤلف لطيف
 (قوله من أدوات الاستثناء عند بعضهم) هو مذهب الكوفيين وجماعة من البصريين وقد وجهه الساماني
 بان ما بعدهما يخرج مما قبلهما من حيث أوليته بالحكم المتقدم فالمراد بالاستثناء الاخراج من المساواة وجعله
 بعضهم منقطعاً ولا وجه للاقتطاع فان قولك قام القوم لاسي زيد في توة قولك تساوى القوم في القيام
 الا زيد فهو أول به لئلا يفتقر (قوله والصحيح أنها ليست منها) هو مذهب سيديويه وجمهور البصريين
 ونعبر به بالصحيح يقتضي ان مقابلة باطل لكن قد عانت توجهه فيكون صحيحاً أيضاً فيعمل الصحيح على الراجح
 ونحوه بل مضادة للاستثناء اضراباً لا تقابل وكان المناسب أن يقول بل مفادها مضاد للاستثناء أو يقول بل
 هي مضادة لاداة الاستثناء ويمكن انه أراد بالاستثناء أداته فتدبر (قوله فان الذي بعدها الخ) تعاميل لقوله
 بل هي مضادة للاستثناء وحصل التعاميل انهم لا يدخل والاستثناء للاخراج فهي مضادة لقوله ودانخل
 فيما دخل الخ أي داخل في الحكم الذي دخل الخ بخلاف الاستثناء فان الذي بعده أداته خارج مما دخل فيه
 ما قبلها والتعبير بالدخول في الحكم فيه ضرب من التسميع فكان الاولى أن يقول لان الذي بعدها ثابت
 ثابت الذي قبلها أو يقول فانها لا داخل ما بعدها فيما قبلها وقوله ومشهدوه بأنه أحق بذلك من غيره أي
 ومشهدوه الذي بعدها بأنه أولى بالحكم من غيره وهو ما قبلها فتعبيره هنا بغيره وتعبيره قبله بما قبلها فتنقنا
 فان قام القوم لاسي زيد شهدت قرائن الاحوال بان زيد أحق بالقيام من بقية القوم وأفادت هاتان زيدا
 في حال قصد الشافعي لمذهبه أحق بأولوية الاتباع منه في غير هذه الحالة فالذي بعدهما زيد في حال قصد الشافعي
 لمذهبه والذي قبلها زيد في غير هذه الحالة والحكم هو أولوية الاتباع (قوله وقد نجاه الخ) أي والحال انه
 قد نجاه الخ أي قصده ومال اليه موافقة في الاجتهاد لانه قلده لان المجتهد لا يفتد بجتهدا كما سيذكره
 الشرح وقوله أي نجاه مذهب الامام الخ فظاهره أنه جعل الضمير في نجاه عائداً على مذهب زيد مع انه لم يتقدم
 له ذكر في العبارة القريبة فالاولى اعادته على زيد ثم جعل على حذف مضاف ويمكن جل كلام الشرح على
 ذلك (قوله الامام) أي المقتدى به وقوله أبو عبد الله كنية لالامام وقوله محمد اسم له وقوله ادريس أبوه
 وقوله العباس جده الاول وقوله عثمان جده الثاني وقوله شافع جده الثالث واليه نسب الامام حيث قالوا
 الشافعي نقولاً بالشفاعة ونحوه كالنسبة اليه لانه صحابي ابن صحابي لانه لقي النبي صلى الله عليه وسلم وهو مترعر
 أي شاب وأسلم أبوه السائب يوم بدر وقوله السائب جده الرابع وقوله عبيد بالتصغير جده الخامس وقوله
 عبيد بن جده السادس وقوله هاشم جده السابع ولا يخفى ان هاشم هذا غير هاشم الذي هو جد النبي صلى
 الله عليه وسلم لانه آخر آبيه وقوله المطلب جده الثامن وهو أخوه هاشم جد النبي صلى الله عليه وسلم فهو صلى
 الله عليه وسلم هاشمي والامام الشافعي مطلي وقوله عبد مناف جده التاسع وقوله قصي جده العاشر وانما
 ذكره مع ان الامام يجتمع مع النبي صلى الله عليه وسلم في عبد مناف تمييزاً لعبد مناف المذكور هناعن عبد
 مناف المذكور في نسبه صلى الله عليه وسلم من جهة أمه فانه صلى الله عليه وسلم ابن آمن بنت وهب بن عبد
 مناف بن زهرة بن كلاب أحد أجداده صلى الله عليه وسلم من جهة أبيه وهذا النسب المذكور للامام الشافعي
 نسباً غير كافي

من أدوات الاستثناء
 عند بعضهم والصحيح
 أنم ليست منها بل هي
 مضادة للاستثناء فان
 الذي بعدها داخل فيما
 دخل فيه ما قبلها
 ومشهدوه بأنه أحق
 بذلك من غيره (وقد
 نجاه) أي نجاه مذهب
 الامام زيد المذكور
 الامام أبو عبد الله محمد
 ابن ادريس بن العباس
 ابن عثمان بن شافع بن
 السائب بن عبيد بن
 عبد بن هاشم بن
 المطلب بن عبد مناف

نسب كائن عليه من خمس الضمى * نوراً ومن فلق الصباح عوداً
 ما فيه الاسيد من سبيد * حاز الكرام والتقى والجوداً

وهذا

وهذا نسبه من جهة أبيه وأما نسبه من جهة أمه فهو محمد بن فاطمة بنت عبد الله بن الحسن بن الحسين بن علي
 ابن أبي طالب كما قاله التاج السبكي في الطبقات ونفسه الخطيب عن التميمي عن نونس بن عبيد الأعلى وعلى هذا
 فهو من قريش وقيل من الأزدي وقد قال صلى الله عليه وسلم الأزدي أزد الله في الأرض وهذا يدل على مزيد الشرف
 (قوله الشافعي) قد عرفت أنه نسبة لجده شافع وقوله القرشي نسبة لقريش وهي قبيلة مشهورة تجتمع
 في فهر وقيل النضر ولذلك قال العراقي في السيرة

أما قريش فالاصح فهر * جماعها والاكثر ون النضر

سموا بذلك لانهم كانوا يقرشون أي ينشون عن خلة المحتاج فيسددونها وقوله المطلي نسبة للمطلب أخي
 هاشم جده صلى الله عليه وسلم وقوله البخاري نسبة للبخاري وقوله المسكي نسبة لمسكة لانه حل البها وهو ابن سنان
 ونشأ بها وقوله يلتقي مع النبي أي يجتمع معه وقد أخطأ من طعن في نسب الامام الشافعي من فقهاء الحنفية
 وهو الجرجاني حيث قال ان أصحاب مالك لا يسمون أن نسب الشافعي من قريش وزعمون أن شافعا كان
 مولد لابي لوب فلما لب من عمر أن يحمله من موالى قريش فامتنع فطلب ذلك من عثمان ففعل اه ولا شك
 أن هذا كذب وبهتان ولم يذكر هذا الطعن الا هذا المتعصب وانما حمله عليه أن الناس أجمعوا على أن أبا
 حنيفة من موالى العتاقة أو الخلف والنصرة فاراد أن يقابل ذلك بمسك هذا البهتان وما مشله الا كما قال الله تعالى
 يريدون لي منافقوا والله بافواههم والله متم نوره ولو كره الكافرون ذكره الرازي في مناقب الشافعي (قوله
 ومناقبه شهيرة أي خصاله الحميدة مشهورة وقوله وفضائله كثيرة أي خصاله الحميدة كثيرة والتعبير
 أولاً بالمناقب وثنانياً بالفضائل ثنتين وقوله وقد صنف الائمة الخ قد للتحقيق وقوله قديماً أي في الزمن القديم وقوله
 وحديثاً أي في الزمن الحديث أي الجد يد القريب (قوله ولد رضي الله عنه سنة تسعين ومائة) وتوفي سنة
 أربع ومائتين كما سيذكره الشرح فعمره أربع وثمانون سنة وولد أبو حنيفة سنة ثمانين وتوفي سنة تسعين
 ومائة وهي السنة التي ولد فيها الامام الشافعي رضي الله عنه فعمره سبعون سنة وولد الامام مالك سنة تسعين
 وتوفي سنة تسع وسبعين ومائة فعمره تسع وثمانون وولد الامام أحمد سنة أربع وستين ومائة وتوفي سنة إحدى
 وأربعين ومائتين فعمره سبع وسبعون وقد ضبط بعضهم مولدهم وفاتهم وعمرهم بقوله

تاريخ نعمان يكن سيف سبطا * ومالك في قطع جوف ضبطا
 والشافعي صسين يبرند * وأحمد بسبق أمر جعد
 فاحسب على ترتيب نظم الشعر * ميلادهم فوتمهم فالعمر

ف(سيكن) ضبط لمولده أبي حنيفة لان الباء بعشرة والكاف بعشرين والنون بخمسين فالجمله ثمانون وهو قد
 ولد سنة ثمانين و(سيف) ضبط لمولده لان السين بستين والياء بعشرة والفاء بثمانين فالجمله مائة وخمسون وهو
 قد توفي سنة مائة وخمسين و(سبطا) لعمره لان السين بستين والياء بعشرة والالف بواحد فالجمله سبعون وعمره
 كذلك و(في) ضبط لمولده الامام مالك لان الفاء بثمانين والياء بعشرة فالجمله تسعون وهو قد ولد سنة تسعين
 و(قطع) ضبط لمولده لان القاف بمائة والطاء بتسعة والعين بسبعين فالجمله مائة وتسعة وسبعون وكانت وفاته
 كذلك و(جوف) ضبط لعمره لان الجيم بثلاثة والواو بستة والفاء بثمانين فالجمله تسع وثمانون وكان عمره
 كذلك وقوله ضبطاً تكمله للبيت و(صين) ضبط لمولده الامام الشافعي لان الصاد بستين والياء بعشرة والنون
 بخمسين فالجمله مائة وخمسون وكان مولده كذلك و(يبر) ضبط لوفاته لانه كلاً من الباءين باثنين والراء
 بمائتين فالجمله مائتان وأربعة وكانت وفاته كذلك و(ند) ضبط لعمره لان النون بخمسين والذال باربعة
 فالجمله أربع وخمسون وكان عمره كذلك و(بسبق) ضبط لمولده الامام أحمد لان الباءين باثنين والسين
 بستين والقاف بمائة فالجمله مائة وأربعة وستون وكان مولده كذلك و(أمر) ضبط لوفاته فالالف بواحد
 والميم باربعين والراء بمائتين فالجمله مائتان وأحد وأربعون وكانت وفاته كذلك و(جعد) ضبط لعمره لان
 الجيم بثلاثة والعين بسبعين والذال باربعة فالجمله سبع وسبعون وكان عمره كذلك (قوله والذي عليه الجمهور

ابن نعي (الشافعي)
 القرشي المطلي البخاري
 الذي رضى الله عنه
 يلتقي مع النبي صلى الله
 عليه وسلم في عبد مناف
 ومناقبه شهيرة وفضائله
 كثيرة وقد صنف الائمة
 رضى الله عنهم في مناقبه
 قديماً وحديثاً وادري
 الله عنه سنة تسعين ومائة
 والذي عليه الجمهور

انه الخ) هو المعتمد والادوال التي بعده ضعيفة وقوله بغزة هي بلدة من بلاد الشام وقوله وقيل بعسقلان هي قرية كبيرة قريبة من غزة وقوله وقيل باليمن لم أر تعيين محل منه بخبره وقوله بخيف منى أي بخيف هو منى فالإضافة بيانية والخاف الخافا وسمي به المكان المعروف بمكة لا لاجتماع الخلط الناس فيه اذ منهم الجيد والردى (قوله ثم حل الى مكة وهو ابن سنتين) أي نقل الى مكة التي هي أم القرى والحال انه ابن سنتين وأشابهوا حفظ القرآن وهو ابن سبع سنين والموطأ وهو ابن عشر وثقة على مسلم بن خالد الزنجي وأذله في الاجتهاد وهو ابن خمس عشرة سنة ثم رحل الى مالط بالمدينة ولازمه مدة ثم قدم بغداد فقام بها سنتين فاجتمع عليه علماءؤها وصنف بها كتابه القديم ثم عاد الى مكة فقام بها مدة ثم عاد الى بغداد فقام بها ثم خرج الى مصر العتيقة ولم يزل بها ناشر العلم بحججهما العتيقة الى أن توفي في رحمة الله عليه اه خطيب في شرح الغاية (قوله وتوفي بمصر) أي العتيقة كالمصر وكانت السيدة نفيسة رضي الله عنها موجودة اذذاك فارسلت الى السلطان الذي كان بمصر وطلبت أن يمر واعلم بالاجتهاد الامام ففعلت عليه ملامومة (قوله وهو ابن أربع وخمسين سنة) كان المناسبات الثفر يبع لانه لما ذكر سنة مولده وسنة وفاته علم مدة عمره الا أن يقال الواو قد ناتي للتفريع كالمصر (قوله ودفن بالقرافة) ظاهر كلام الشارح أن مدفن الامام الشافعي من القرافة وهو موافق للذي في الخطاط للمقرئ أي أنه في تربة أولاد عبد الحكم وعده في مشاهد القرافة وكيف هذا مع أن جميع ما في القرافة يجب عدمه نعم ذكر الشعرا في المنزلة السيوطي أفتى بعدم هدم مشاهد الصالحين بالقرافة قياسا على أمره صلى الله عليه وسلم بعد كل خوفا في المسجد الا خوفا أي بكر وهو ضحية في الجلالة هذا والمشهور أن مدفن الامام الشافعي ليس من القرافة بل من بيت ابن عبد الحكم وكان حوله الخوايت أي الدكاكين فالقبية عليه ليست من بناء القرافة حتى يحتاج الأمر وهي المسماة بالمعروف بالقرافة لانه نزله بطن من مغافر يقال لهم القرافة فسموا باسمهم وقال الشيخ العدوي ان القرافة تركب من فعل ومفعول والاصل أقرأ فقرأ جواحه لعل على هذا المحل لان الشخص يجدر أفة في قلبه اذا مر به وما أحسن ما قال بعضهم اذا مضى صديقي لم أجدي * مقر عبادة الا القرافة لنيل رحم المولى اجتهادي * وقلة ناصري لم ألق رافه

(قوله وعلى قبره الخ) الجار والجور وخبر من قدم وماه ولائق مبتدأ مؤخر ومن الجلالة والاحترام بيان لما هو لائق بمقدم عليه (قوله ومعنى كون الامام الخ) غرضه بذلك دفع ما قد يتوهمه بعض الاذهان القاصرة والطبايع المتبلدة أن الامام الشافعي قاسد زيدا (قوله موافقة له في الاجتهاد) أي له كونه موافقا له في الاجتهاد لا مقلدا له (قوله المسبق) علة لكونه قصده ومال اليه ولعل مراده بما سبق الامر ان المذكوران بعد قول المصنف فكان أولى باتباع التابع فانه قال هناك لمرين أقوا هما هذه الاحاديث الخ وقوله حتى ترددت حيث ترددت غاية في موافقته أي حتى ان الامام الشافعي تردد بان قال قولين في المسئلة التي تردد فيها يدين أن هالك أمم فعل بمعنى خسد والتحقيق ان اسم الفعل ها فقط واما الكاف فخرف خطاب مفتوحة في المذكر مكسورة في المؤنث وتثنى وتجمع فيقال ها كوها كوقد تبدل الكاف همزة ومنه قوله تعالى حكاية عن أوتي كتابه بيمينه هاؤم اقرؤا كتابه (قوله فيه) الاظهر تعلقه بمعدوف صفة للقول بعدده والتقدير نخذ القول الكائن فيه أي في مذهب زيد كقال الشرح ويكون حينئذ من ظرفية الدال في المدلول (قوله القول عن ايجاز) أي له كونه اشباعا عن ايجاز كذا كتب بعضهم والظاهر منه ان عن بمعنى مع أي حل كونه مصاحبا للايجاز وقوله أي اختصارا بمعنى على ترادف الاختصار والايجاز وهو المراد وقيل الاختصار هو الحذف من عرض الكلام أي تكراره كزيد يذو والايجاز هو الحذف من طول الكلام أي زيادته على المقصود كتناجج ومنه في الاختصار ترك التكرار والايجاز ترك الزيادة وقيل غير ذلك وقد جرت عادة المتأخرين باختصار لفظ الكلام وعادة المتقدمين باليساط اي فهم ولذلك قال الخليل الكلام ببسط اي فهم ويختصر

انه ولد بغزة وقيل بعسقلان وقيل باليمن وقيل بخيف منى ثم حل الى مكة وهو ابن سنتين وتوفي بمصر ليلة الجمعة بعد الغروب آخر يوم من رجب سنة أربع وخمسين وهو ابن أربع ومائتين وهو ابن أربع وخمسين سنة ودفن بالقرافة بعد العصر يوم الجمعة وعلى قبره من الجلالة والاحترام ما هو لائق بمقام ذلك الامام رحمه الله ورضي عنه ومعنى كون الامام رحمه الله تعالى مذهب زيدا رضي الله عنه أنه قصده ومال اليه موافقة له في الاجتهاد كما سبق حتى تردد حيث تردد وايسر المراد أنه قاسده لان المجتهد لا يقلد مجتهدا (فهالك) أي خذ (فيه) أي في مذهب زيد رضي الله عنه (القول عن ايجاز)

اختصارا (قوله) والمختصر ما قبل لفظه وكثر مناه) أي لان الاختصار تقليل اللفاظ وتكثير المعاني وهذا التقيد تبع فيه شيخ الاسلام والجمهور على أن المدار على تقليل اللفاظ سواء كثر المعاني أو نقصت مساوت وقال الشيخ السجاعي فيما كتبه على الخطيب ان ما ذكره لشرح هو ما ذكره أهل اللغة كالنووي في دقائق المنهاج وصاحب المصباح قال وحقيقة الاختصار الاختصار على تقليل اللفاظ دون المعنى اه وحينئذ حقيقة المختصر ما ذكره الشرح (قوله مبرأ الخ) أي حال كثر القول المذكور مبرأ الخ وقوله أي مترها تفسير لمبرأ والمقصود من ذلك أنه واضح جدا وقوله عن وصمة الخ أي عن وصمة هي اللفاظ فلاضافة للبيان وقوله واحد الوصم أي هي واحد الوصم فهو واحد الوصم بالوصم وقوله والوصم اسم جنس حتى أي اسم دال على الجنس لكن بشرط تحققه في جماعة أفراد كما هو ضابط اسم الجنس الجمعي ويصرف بينه وبين واحد به بالتألف بالبا كهاوا وكذا في غيره وقد يفرق بينه وبين واحد ببناء النسب كروم وروى وأما اسم الجنس الانفرادي فهو ماضد على الجنس من غير قيد تحققه في جماعة كاه ورايا (قوله بمعنى العيب) الظاهر أنه تدبير للوصمة التي هي واحد الوصم بدليل الافراد حيث قال بمعنى العيب (قوله الالغاز) أي جنسها لادق بالواحد فلا يرد ما قد يقال مقتضى كلام المصنف انه ليس مبرأ عن وصمة لغز واحد أو لغز من مبرأ عن وصمة الالغاز وحاصل الجواب ان الالغاز ليس الالف بالواحد (قوله جمع لغز) بغض اللزوم وسكون الغين أو فتحها أو ضمها و يفتح اللام مع سكون الغين أو فتحها أو ضمها لا يفتح اللام مع سكون الغين مشددة وزيادة فاما كمة ولغز بزيادة ألف مقصورة ولغز بزيادة ألف ممدودة ذكره في اللؤلؤة نقلنا من كان (قوله وهو الالغام المعنى) أي المجموع وفيه التعمية وهي الحفاء وقيل التعمية ترجع الى الحفاء في المعنى والمغز يرجع الى الحفاء في اللفظ فمثال التعمية قوله مامثل قولك للذي يشكو الحبيب اسكت رجوع أي مامثل قولك للشخص الذي يشكو الحبيب عندك أسكت عن هذه الشكاية فانه رجوع عما يشكو به فإدراك السؤال عن الالفاظ المماثل لقولك أسكت وهو صافه مثل أسكت وعن اللفظ المماثل لرجوع وهو بافانه مثل رجوع فاذي مثل قولك أسكت رجوع صه بافان معناه أسكت رجوع ومثال للغز قول الآخر

يا أيها العطار اعر ب لنا * عن اسم شئ قيل في سومك
تراه بالعين في يقطعة * كما ترى بالقلب في نومك

أي بين لنا عن اسم شئ قليل في نومك له صفة ذلك أنك تراه بالعين في حال اليقظة كما تراه بالقلب في نومك وهو السكون فانك اذا قلبت نومك وقرأته من آخره صار كمن نادى أحسن بعضهم حيث قال انما الالغاز عيب يحتجب * فتركها والنزج حسن الادب ان من أقبحها قولهم * عاجز أعى ترقى فانقلب

أي لفظ عاجز أعى أي ياراه العين منه ترقى يجعل أحاده عشرات فالالف بواحد تجعل بعشرة والحرف الذي في الحساب بعشرة والياء والجيم بثلاثة تجعل بثلاثين والحرف الذي في الحساب بثلاثين هو اللام والزاى بسبعة تجعل بسبعين والحرف الذي في الحساب بسبعين هو العين فانقلب بقراءة من آخره صار اسم على (قوله يقال الغز في كلامه عى وشبهه) أي أختفى وأوقع الشبهة بمعنى الاشتباه في الكلام وقوله والبر بوع في حجره أي ويقال الغز البر بوع في حجره فهو معطوف على فاعل الغز في كلامه وقوله مال يميننا وشمالنا في حجره أي مال في حجره وجهه الشمال والبر بوع يفتح الياء حيوان قصير السدين طويل الرجلين يحفر حجره في مهب الرياح الاربع ويتخذ فيه كوى احداها تسمى النافقاء والثانية القاصعاء والثالثة الراهطاء فاذا طلب من هذه الكوة خرج من النافقاء وخرج من القاصعاء وهو من الحيوان الذي له رئيس مطاع فان قصر رئيسهم حتى أذركهم أحد صادم منهم شيئا اجتمعوا على رئيسهم وقتلوه ولو اتهم به وحمل أكاه لان العرب تستطيحه وقال أبو حنيفة لا يؤكل لانه من حشرات الارض (قوله ومعنى البيت) أي معني جاتته لانه قد ذكر معني مفرداته فغرضه هنا ذكر معني جلته (قوله في علم الفرائض على مذهب زيد) كان

أي اختصارا والمختصر ما قبل لفظه وكثر مناه (مبرأ) منزها (عن وصمة) واحد الوصم والوصم اسم جنس جمعي بمعنى العيب (الالغاز) جمع لغز وهو الكلام المعنى يقال الغز في كلامه عى وشبهه فيه والبر بوع في حجره مال يميننا وشمالا في حجره ومعنى البيت تحذف القول في علم الفرائض على مذهب زيد بن ثابت رضي الله

مقتضى الحل السابق أن يقول في مذهب زيد من أول الأمر نفعه زاد ذلك توفيرا (قوله مختصرا) أخذ من قوله عن إيجاز أي اختصار وقوله واضح فمفهومها الخ أخذ من قوله مبدا عن وصية الاعاز وقوله عن عيب الخفاء الإضافة للبيان (قوله مقدمة) خبر يلمع بأخذوف على ما هو أظهر الاستتمالات في مثل هذا المقام والمقدمة في الأصل صفة مأخوذة من قدم اللازم بمعنى تقدم فهي مقدمة أو من قدم المتعدي يقال قدم زيد عرا فهي بمعنى مقدمة من اعتق بها أو على هذين الوجهين فهي بكسر الدال ويجوز فتحها على أنها من قدم المتعدي فهي بمعنى أن الغير قدمها ثم نقلت وجعلت اسمها لما أتت المقدمة أمام الجيش ثم نقلت في الإصلاح مقدمة الكتاب ومقدمة العلم والأول اسم تلافيا فقد تمت أمام المتصو لا وباط له بها وانتهى بها فيه كمنقدمة الشيخ السنوسي التي ذكرها بقوله أعلم أن الحكم العقلي الخ والثاني اسم لعان يتوقف عليها الشرع في المقصود على وجه التسمية كمنه وهو موضوع وغايته إلى آخر المبادئ العشرة المتناومة في قول بعضهم

ان مبادی کل فن عشره * الحید والموضوع ثم الثمره

وفضله وانسبته والرائد - م * والاسم الا - فمادكم اشارع

مسائل والبعض بالبعض الكافي * ومن يرى الجميع حاز الشرفا

وهذه المقدمة مقدمة علم لان الشرح ذكر حد العلم وموضوعه وحذف غايته التي هي غمرة لانها تعلم من التعريف حيث قال فيه الموصول يعرفه ما يخص كل ذي حق من التركة فيعلم ان غايته معرفة فسه ما يخص كل ذي حق من التركة فتحصل ان مقدمة الكتاب اللفاظ ومقدمة العلم معان فيدغم التباين لكن بين ذات مقدمة الكتاب واللفاظ الدالة على مقدمة العلم العموم والخصوص الوجهي يتجسم معان فيما اذا ذكر المؤلف قبل المصود واللفاظ الدالة على مقدمة العلم كان ذكر اللفاظ الدالة على الحد والموضوع والغاية فهذه اللفاظ مقدمة كتاب ودال مقدمة علم وتنفرد مقدمة الكتاب فيما اذا ذكر المؤلف قبل المصود وبذلك اللفاظ مقدمة الشيخ السنوسي فيقال لها مقدمة كتاب فقط وينفرد دال مقدمة العلم فيما اذا ذكر المؤلف اللفاظ الدالة على الحد والموضوع الخ بعد المصود كما وقع في بعض الكتب فيقال لهذه اللفاظ دال مقدمة العلم لان مدلولها معان يتوقف عليها شروع في المتصود وان ذكرتها واليا آخرها لا يقال لها مقدمة كتاب لانها لم تتقدم امام المصود حتى يقال لها مقدمة كتاب وجعل الحق الامر بينهما وما يخص صامط لقالا وجهها لان المعاني التي يتوقف عليها شروع في المتصود ان آخرت لم تكن مقدمة فان قيل جعل مقدمة الكتاب ألفاظا ومقدمة العلم معاني فحكم لا يجب بالاشتمال لان الكتاب اسم الالفاظ فناسب ان تكون مقدمة كذا والعلم اسم المعاني فناسب ان تكون مقدمة كذا على انه اصل طلاح ولا مشاحة في الاصطلاح (قوله علم الفرائض هو الخ) علم من هذا التعريف ان حقيقة علم الفرائض مركبة من فقه الموارث وعلم الحساب المخصوص أعني الموصول الخ وقد سبق ان كل علم ينطبق على الادراك وعلى القواعد والضوابط وعلى المالكات فان أر يدين علم الفرائض المعنى الأول وهو الادراك كان فقه الموارث بمعنى فهم مسائل فقه التركة كان وعلم الحساب المخصوص بمعنى ادراك مسائل الحساب المذكور فكانه قال علم الفرائض هو فهم مسائل فقه التركة وادراك مسائل الحساب المخصوص وان أر يدين علم الفرائض المعنى الثاني وهو القواعد والضوابط كان فقه الموارث بمعنى القواعد والضوابط المتعلقة بالتركة وعلم الحساب المخصوص بمعنى الدائل المتعلقة بالمعاملات بالحساب المذكور فكانه قال علم الفرائض هو القواعد والضوابط المتعلقة بالتركة والدائل المتعلقة بالمعاملات بالحساب المخصوص وان أر يدين علم الفرائض المعنى الثالث وهو المالكات كان فقه الموارث بمعنى المالكات التي يقتدر بها على علم مسائل فقه الموارث وعلم الحساب المخصوص بمعنى المالكات التي يقتدر بها على علم مسائل الحساب المذكور فكانه قال علم الفرائض هو المالكات التي يقتدر بها على فقه مسائل التركة والمالكات التي يقتدر بها على علم مسائل الحساب المخصوص والاشتمال الأول أقرب ثم الثاني ثم الثالث بتدريج (قوله فقه الموارث) خرج فقه غيرها كالوضوء

والصلاة وقوله وعلم الحساب معطوف على فقه الموارث فهو جزء من حقيقة علم الفرائض كما سرت الإشارة إليه وقوله الموصل الخ صفة لعلم الحساب ودخل فيه علم الجبر والمقابلة وما ألحق به من الطرق المعمول بها في الوصايا والدوريات وخرج منه ما لا يوصل لذلك كالدرغاطيق وهي كلمة توفانية معناها خواص العدد كقوله كل عدده مساو لنصف مجموع حاشيته المتساويين قرباً أو بعداً كما رتبة بين خمسة وثلاثة أو ستة وأثنين وهكذا فمجموع الخمسة والثلاثة ثمانية وكذا مجموع الستة والاثنتين ونصف الثمانية أربعة فصدق أن الأربعة ساوت نصف مجموع الحاشيتين القريبتين أو البعيدتين على السواء (قوله لمعرفة ما يخص كل ذي حق من التركة) كذا في بعض النسخ الصحيحة وهي ظاهرة وفي بعضها زيادة لفظاً حقاً بعد ذلك وهو لا يناسب الا لوقال الشرح لا يعطى كل ذي حق حقه وأما على ما في الشرح فلا يناسب ولا يستقيم التركيب بذكره لا يجعله مجرداً عن بيان أومنه وباتقدر أعنى ولا يخفى أنه حشوا لفائدة فيه فالأول حذفه ثم إن المتبادر أن المراد معرفة ما يخص كل ذي حق من التركة بالنسبة لحظون الارث بخلاف نحو الديون والاقارب والوصايا إذ كره في كتبه استفراد وقيل المراد معرفة ما يشمل ذلك ولا يستفاد اهـ أمير بتصرف وزيادة من الحسن (قوله وموضوعه التركة) أي من حيث قسمتها وموضوعها هو قسمتها التركة فاندفع ما يشال أن علم الفرائض من علم الفقه وموضوعه عمل المكاتب والتركة ليست عملاً ووجه الاندفاع أن التركة ليست موضوعاً من حيث ذاتها بل من حيث قسمتها ولا شك أن قسمتها عمل وموضوع كل فن ما يبحث فيه عن عوارضها الذاتية ومن المعلوم أنه يبحث في علم الفرائض عن أحوال القسمية وقوله لا العدد أي لأن العدد موضوع علم الحساب فلا يكون موضوعاً لغيره لأن كل علم يتميز عن غيره بموضوعه كميزان يميز غيره فكم لا يكون تعريفه تعريفاً لغيره لا يكون موضوعه موضوعاً لغيره والازم خلافاً علمياً وهو ممتنع كذا قاله ابن الهائم في شرح الكفاية وتبعه الشرح ولذلك قال لا العدد (قوله خلافاً لمن زعم ذلك) أي أضاف خلافاً وأقول ذلك حال كوني بخلاف ما زعم ذلك وهو العلامة أبو بكر بن محمد بن يحيى بن عبد السلام فإنه قال ذلك في نهاية الرائض في علم الفرائض والانصاف أنه حيث أدخل علم الحساب المتقدم في تعريفه أدخل العدد في موضوعه من حيث التفاصيل والتعجيج كما قاله العلامة لا مير ومجل قوله علم الموضوع لا يكون موضوعاً لعلم آخر إذا جعل موضوعاً للعالم الآخر مستقلاً بخلاف ما إذا كان منضمّاً لغيره كما هنا فان الموضوع بمجموع التركات والعدد لا العدد وحده والنسبة غير غير في نفسه كإثباته في الأصول ونقله عن شيخ الاسلام (قوله وعالم) هذه كلمة يوثق بها الشدة الاعتناء بما بعده وهو المخاطب بذلك كل من يتلقى منه العلم بخلاف موضوع لان مخاطبه معين وقوله نه يتعلق الخ أي أن الحال والشأن يتعلق الخ والضمير للحال والشأن وقوله خمسة حقوق أي لازماً عليهم بالدليل الاستقراء من موارد الشرع وأيضاً الحق المتعلق بالتركة أما بابت قبل الموت وأما بابت بالموت والأصل ما يتعلق بالعالم وأما متعلق بالذمة والأمان ما للميت وهو مؤن التجهيز وأما لغيره وهو أمان أن يكون نبوته من جهة الميت بحيث يكون له نسب في ذلك وهو الوصية وأولاهو الارث فالجمله خمسة حقوق وقوله مرتبة أي مقدم بعضها على بعض فالمراد بالترتيب هنا كما قاله شيخ الاسلام العيني لاغوى وهو كون كل شيء في مرتبة لا معنى الاصطلاح وهو كون الأشياء بحيث يطلق عليه اسم الشيء الواحد ويكون لبعضها نسبة إلى بعض بالتقدم والتأخر انتهى لمخاضم الأصول (قوله أولها الحق المتعلق بعين التركة) إنما قدم ذلك على مؤن التجهيز لأن صاحبه كان يقدم به في الحياة ثم نعلق الغرماء بالاموال بالغير لا يقتضى أن يقدم حقهم على مؤن التجهيز بل هي تقدم (قوله كالزكاة والجنابة والرهن) أشار بالكاف إلى أن أثر ذلك الحق المتعلق بعين التركة ليست منحصرة فيما ذكره وقد فاعلها بعضهم في قوله

يقدم في المبرات نذرو مسكن * زكاة ومروءة مع مباس

وجان قراض ثم قرض كتابه * ورد يعيب فاحفظ العلم ترأس

فصورة النذر أن يقول الله على أن أضحى به هذه وأصدق به أو نحو ذلك فيقدم إخراجها للبعثة المعينة وهذا ما ينبغي

لمعرفة ما يخص كل ذي
 حق من التركة
 وموضوعه التركات
 لا العدد خلافاً لزم
 ذلك (واعلم) أنه يتعلق
 بتركة الميت خمسة
 حقوق مرتبة أولها
 الحق المتعلق بعين
 التركة كالزكاة
 والجناية والرهن

عنه فولا مختصرا واضحا
منزها عن غيب الخفاء
(مقدمة) علم الفرائض
هو فقه المواريث وعلم
الحساب الموصل

على أنه لا زول له ملكه عنها حتى يتدبر ويصدق بالمعاهدة حتى تعلم من الحقوق المتعلقة بعين التركة والصحيح والملك عنها بالنذر وصورة المسكن سكنى المعتدة عن وفاة فتقدم بها على غيرها وصورة الزكاة فإن تتعلق الزكاة بالنصاب ويكون النصاب باقيا فتقدم الزكاة لكن قال السبكي لا حاجة لذلك كرهه لأنه إذا كان النصاب باقيا فلاصح أن تتعلق الزكاة بالنصاب تعالى تركه فلا يكون قدر الزكاة تركه وأجاب عنه شيخ الإسلام بصحة إطلاق التركة على المجموع الذي منه قدر الزكاة ولو قلنا بالأصح من أن تتعلقها بتعلق شركة نظرا لجواز تأدية الزكاة من محل آخر وأما إذا كان النصاب نافعا فتكون الزكاة من الديون المرسلة في الذمة كفي شرح ترتب بصورة المرهون أن تكون التركة مرفوعة بدين على الميت فيقضي منه ما دينه مقدما على مؤن التجهيز وسائر الحقوق وصورة المبيع للمفلس أن يشتري عبدا متلايئين في ذمته وموت المشتري مفلسا ويحسد البائع مبيعه فله الفسخ وأخذ المبيع فيقدم به وأنته كراه السبكي بأنه إذا فسخ خرج المبيع عن التركة فلا استثناء وأجيب بأن الفسخ إنما يرفع العقد من حينه لا من أصله على الصحيح وخروجه عن التركة من حين الفسخ لا يضر كالأضرار خروج العبد والجاني عما يبيعه في الجنابة وصورة الجاني أن يقتل العبد نفسه أو يقطع طرفا خطأ أو شبهة عمد أو عدا لا يخص فيه كقتله ولده أو فيه فدا عن نفسه أو يقطع طرفا ثم مات سيد العبد وأرث الجنابة فتمت إقربقته فالجاني عليه مقدم في هذه الصورة بأقل الأسرى من أرث الجنابة وقيمة العبد وصورة القراض أن يقارضه على مائة ريال لينجز فيها والرجوع بينهما ما مناصفة مثلا بعد أن ظهر الرجوع وقبل قسمته مات رب المال فالعامل مقدم بحقه من الرجوع وصورة القرض أن يقرضه دينارا ثم يموت المقرض عن عين المال الذي اقترضه فالمقرض مقدم به وصورة الكفاية أن يقبض السيد بنجوم الكفاية من ما كتبو يموت قبل الإتياء الواجب عليه فالمكاتب مقدم على غيره بأقل مقبول لأنه الواجب في الإتياء وصورة رد بالعيب أن يرد المشتري المبيع بعيب بعدموت البائع وكان الثمن باقيا فيقدم به المشتري ولو اجتمع بعض هذه الحقوق مع بعض قدم منها كما في شرح الجعبري الزكاة ثم حق الجنابة ثم حق الرهن ثم حق بيع المفلس ثم حق القراض وانظر البواقي (قوله فيقدم على مؤن التجهيز) أي فيقدم الحق المتعلق بعين التركة على مؤن التجهيز خلافا للجنابة كفي الزلوة (قوله والثاني مؤن التجهيز) إنما قدمت على الديون المرسلة لأن الحق الذي جرح عليه بالفلس يقدم بما يحتاج إليه على ديون الغرماء فكذلك الميت بل أولى لأن الحق يسعى على نفسه والميت لا ينقطع عن سعيه ولأنه صلى الله عليه وسلم قال في الحرم الذي وقفته ناقته كنوه في نوبه ولم يستفصل صلى الله عليه وسلم هل عليه دين أم لا وترك الاستفصال في وقائع الأحوال إذا كانت قولية ينزل منزلة العموم في المقال وإذا كان ذلك في الكفن فسائر مؤن التجهيز في معناه أفاده في الأولوة بقلا عن شيخ الإسلام (قوله بالمعروف) أي حالة كونهما تلبسة بالمعروف بحيث تكون من غير اسراف ولا تقبر ولا نظار إلى ما كان عليه في الحياة من اسرافه وتقبره انتهى أولوة (قوله فإذا كان الميت فاقد الخ) لا حاجة له في المقام لأنه من التفصيل الذي يذكر في كتب النفقة (قوله فتجيزه على من عليه نفقته في حال الحياة) أي ولو بالقوة فيشمل ما لو كان الميت ابنًا بالغًا صحيحًا العجزه من الرق والحرية إن لم تكن بينه وبين سيده مهابة أو الأفعلى من مات في نوبته ولو مات من تجب نفقته على ربه وقبل أن يخرج مؤن تجهيزه مات صاحب المال وصاقت تركته فهل يقدم الأول لمقدم حقه أو الثاني لاتبين عاجز عن تجهيز غيره خلاف والمعتد الثاني (قوله فان تعذر في بيت المال) ولا زاد في كفن من جهر من بيت المال على نوب واحد أو كذا من كفن من وقف على الأكتاف فلا تجوز الزيادة عليه في هاتين صورتين وأما من لأن شيخ الإسلام (قوله فان تعذر على أغنياء المسلمين فتجوز الزيادة فيه ما على النوب الواجب كفي الأولوة أراد أغنياء المسلمين من عنده كفاية سنة وزيادة مؤن التجهيز (قوله وهذا الخ) تقييد لأصل الكلام أعنى أن مؤن التجهيز بالتركة فاسم الإشارة عائد لكون مؤن التجهيز يخرج من التركة وقوله في غير الزوجه أي

فقدم على مؤن
التجهيز والثاني مؤن
التجهيز بالمعروف فان
كان الميت فاقدا لما
يجوز تجهيزه على من
عابه نفقته في حال
الحياة فان تعذر في
بيت المال فان تعذر
فعلى أغنياء المسلمين
وهذا في غير الزوجة
وأما الزوجة التي تجب
نفقتها فمؤن تجهيزها
على الزوج الموسر ولو
كانت غنمة

غير

غير الزوجة التي تجب نفقتها أخذ ما به دفعه صدق الزوجة التي لا تجب نفقتها النشور أو صغير أو عدم تسامحها
له لا يلزم إراؤها أمه وقوله وأما الزوجة التي تجب نفقتها الخ من الزوجة خادمة متاعير المسكراة إذا ليس لها إلا
الاحقر من ثلث الزوجة الرجعية ومثلها المطابقة بانها وهي حامل وقوله فمؤن تجهيزها على الزوج المورس أي لا من
تركتها وخرج الزوج ابنه فلا يلزم تجهيز زوجته أبيه وإن لم ينفقها في الحياة وخرج بالمورس العسر فلا يلزمه
مؤن تجهيزها فتخرج من أصل تركتها لا من حصته فدعا وضابطا المعسر من لا يلزمه إلا نفقة المعسر من ويحتمل
أن يقال من ليس عنده فاضل عما يترك للمنفاس وضابطا المورس على العكس فيهما ولو صار مورسا متجرا إليه
من الارث لم ينفق مؤن تجهيزها وهذا مذهب الشافعية وكذا الحنفية وأما عند غيرهم فمؤن تجهيزها من تركتها ولو
كان الزوج غنيا ووجه الأول أن علاقة الزوج باقية لانه يرثها ويغنيها ونحو ذلك ووجه الثاني أن التجهيز
من نواصب النفقة والنفقة وجبت للاستمتاع وهو قد انقطع بالموت (قوله والثالث الدون المرسل في الذمة) أي
المطابقة عن تعلقها به من التركة وإنما قدمت على الوصية لانها حق واجب على الميت فقضاؤه واجب والوصية
تبرع فلذلك أخرت فان قيل قد قدمت الوصية على الدين في قوله تعالى من بعد وصية يوصي بها أو دين أجيب
بأنهم اقدمت في الآية للاهتمام بشأنه لان شأنه أن تشعبها بالانفس ليكونها مأخوذة في قلبه يرثي ويؤبى
السنة تقديم الدين عليها ويجب تقديم دين الله تعالى على دين الآدمي إذا مات قبل أدائها وما ضاقت التركة عنهما
لقوله عليه الصلاة والسلام دين الله أحق بالقضاء أما قبل الموت فان كان محجورا عليه قدم دين الآدمي حرما
والا قدم حق الله حرما ويحل هذا التفصيل ان لم تتعلق الزكاة بالعين والا قدمت سواء كان محجورا عليه أم لا
ولو اجتمع عليه ديون لله تعالى فالأول وجه كقوله السبكي انه ان كان النصاب موجودا قدمت الزكاة والا
فالتسوية ومن حق الله اسقاط الصلاة إذا أوصى به وهو لكل صلاة نصف صاع ولو الورع عند الحنفية كفي
شرح السراجية للسيد الجرجاني وإذا كثرت الصلاة كتفت الحيلة وهي كذا كره النبي ههنا أن يخرج
الكفارة عن صلاة المسكين ثم يهبها المسكين للمتصدق ثم يخرجها له عن صلاة أخرى وهكذا حتى يبرأ من عليه
الصلاة وقد نقل عن المزي ذلك فيمنع أن تفعل احتمالا انتهى لمخصان الواووة وشبه الشيخ الأمير (قوله
والرابع الوصية الخ) إنما قدمت على الارث تقديم المصلحة الميت كفي الحياة ولقوله تعالى من بعد وصية يوصي
بها وقوله بالثلث الخ كان الأولى حذف ذلك من ههنا لان التفصيل بين الامضاء والرد لا غرض لا تخصصا
الغرض ههنا ذكر الترتيب وقوله لاجبي أي من ليس بوارث وان كان قريبا من لارث وقوله فان كانت
باكثر من الثلث أو كانت لوارث وقوله ففيها تفصيل الخ وهوانه ان كان للميت وارث خاص فوصيته باكثر
من الثلث منعقدة لكن تتوقف على اجزأة الورثة بالنسبة للزائد وان لم يكن له وارث خاص فوصيته صحيحة في
قدر الثلث باطلة فيما زاد عليه لان الحق للمسلمين ولا تجب على قولي تفريق الصفة فهو مستثنى من
القاعدة المعروفة وإذا أوصى لوارث توقفت الوصية على اجزأة باقي الورثة ولو كانت باقل من ثلث (قوله
والخامس الارث) المراد به تساط الوارث على التركة بالنصف ليصح نأخوه عما قبله والا فلا يصح أن الدين
لا يمنع انتقال التركة الى ملك الوارث انتهى لولوثة (قوله وهو) أي الارث لا بمعنى التسلط المذكور بل
بمعنى الاستحقاق وقوله المقصود بالذات أي المقصود لذاته وأما غيره فهو مقصود لغيره (قوله وله أركان) أي
للارث بمعنى الاستحقاق أركان لا يتحقق الا بها فمن مات ولا وارث له أوله وارث ولا مال له فلا ارث منه وقوله وهي
ثلاثة مورث الخ فإذا مات زبد عن ابنه وخلف شيئا فزبد مورث وابنه وارث والشيء الذي خلفه حق مورث
ولو لم يصح بيعه كالاختصاص ومنه كاب الصبي مثلا ولو لم يكن مالا ولا اختصاصا كالقصاص وحده القذف
(قوله وله شروط) أي الارث شروط وهي ثلاثة تحقق موت المورث أو الحاقه بالوفاة حكما كفي المنقود إذا
حكم القاضي بموته أو تقديرا كفي الجنين الذي انفصل بجمانية على أمه فوجب غرة ونحوه حياة الوارث بعد
موت المورث أو الحاقه بالأحياء تقديرا كعمل انفصل حياة مستقرة لوقت ينالها منه وجوده عند الموت
ولو نطفة والعلم بالجهة المقضية للارث وهذا مختص بالقاضي ومثله المفتي وقوله يعلم أكثرها من ميراث الخ

والثالث الديون المرسلة
في الذمة نهى مؤخره
عن مسون التجهيز
والرابع الوصية بالثالث
فإدونه لأجنبي فان
كانت بخلاف ذلك
ففيها تفصيل مذكور
في كتاب الفقه كبقية
الحقوق السابقة
والخامس الارث وهو
المقصود بالذات في هذا
الكتاب وله أركان وهي
ثلاثة مورث ووارث
وحق موروث وله
شروط يعلم أكثرها من
ميراث الفرقى والهدم
رسماني في آخر الكتاب

المراد بالاكثر الشرطان الاولان وخرج بالاكثر الشرط الثالث فانه لا يعلم بمآذ كر وقوله وسياتي أي الاكثر
 (قوله وله أسباب وموانع) أي للارث أسباب ثلاثة وموانع ثلاثة على ما ذكره المصنف فيهما وقوله ذكرهما
 أي الأسباب والموانع وقوله بقوله أي في قوله وظرفية الذي كثر في هذا القول المخصوص من ظرفية العلم في
 الخاص

أي باب بيان أسباب الارث فالمراتب بمعنى الارث وان كان يستعمل بمعنى الموروث أيضا كما سيذكره الشرح
 وانما يثبت الكتاب لانه أسهل في وجدان المسائل وأدعى لحسن الترتيب والنظم ولان القارئ اذا ختم بابا
 وشرع في آخر كان أنشط وأبعث له كالمسافر اذا قطع فرسخا وشرع في آخر ولذا كان القرآن سور او اعترض
 على الترجمة بان فيها قصورا لانه كما ذكره باب الارث ذكر موانعه وأجيب بان فيه حذف الواو مع ما
 عطفت فيكون فيه اكتفاء كما أشار اليه الشرح بقوله أي وموانعه واعتذر بعضهم بان الترجمة لشيء والزيادة
 عليه لا تعد عيبا وانما بعد عيب الترجمة لشيء والنقص عنه ومحل ذلك اذا كان التبريد من المؤلف كما لا يخفى
 وقد قيل ان النظم لم يترجم عليه فلا يظهر ذلك كقوله الاستاذ الحنفى وقال الشيخ الاميرانه يظهر ولو كان
 المترجم غير المصنف لانه ينزل منزلة قال ولا يظهر فرق خلافا لما في الحاشية (قوله والباب الخ) قد اشتملت
 الترجمة على ثلاثة ألفاظ الاول لفظ الباب والثاني لفظ الأسباب والثالث الميراث وقد أخذ الشرح بتكامل عليها
 على هذا الترتيب (قوله المدخل) أي والمخرج ففيه حذف الواو مع ما عطفت والمراد بالمدخل بفتح الميم مكان
 الدخول لانفس الدخول ولا زمانه وان صلح له ما وضع لانه مصدر ميمي وحينئذ فالجار والمجرور بعده متعلق
 بحذف أي الموصول الى الشيء لان اسم المكان لا يعمل حتى في الجار والمجرور وعديله وهو للترجف (قوله
 واصطلاح اسم الجلة مختصة) أي منبهة وقوله من العلم لا يتشبه على التحقيق من أن أسماء التراجم موضوعة
 للالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة لأن بقدره مضاف بان يقال من دال العلم بمعنى المسائل المدلولة
 للالفاظ المخصوصة وقوله تحت فصول ومساائل أي يتدرج تحتها الخ وكان عليه أن يقول تحت فصول وفروع
 ومساائل غالبا والاندراج المذكور من اندراج الاجزاء تحت كلها ومحل بالنسبة للمساائل ان أريد بها الجمل وان
 أريد بها المعاني كان اندراجها تحت الباد من اندراج المدلول تحت الدال وعليه فالمراد بالاندراج ما يشتمل
 اندراج الاجزاء تحت كلها وهذا بالنسبة للفصول واندراج المدلول تحت داله وهذا بالنسبة للمساائل وقوله
 غالبا راجع لها وقد لا يدكر فيه الا فصل كتاب أمهات الاولاد وقد لا يدكر فيه الامثلة واحدة واتفق ذلك
 في نحو البخاري في عقد الحديث في الحكم الواحد بابا والحاصل ان أسماء التراجم المشهورة خمسة الاول كتاب
 وهو اسم الجلة مختصة مشتملة على أبواب وفصول وفروع ومساائل غالبا والثاني باب وهو اسم الجلة مختصة مشتملة
 على فصول الخ والثالث فصل وهو اسم الجلة مختصة مشتملة على فروع الخ والرابع فرع وهو اسم الجلة مختصة
 مشتملة على مسائل الخ والخامس مسألة وهي أطلق على مجموع القضية وعلى النسبة وتعرف بانها مطلوبة
 خبري يبرهن عليه في العلم ومعانيها اللغوية لا تخفى عليك (قوله والأسباب الخ) لما تنسلكم على الكلمة الاولى
 من الترجمة شرع بتكامل على الكلمة الثانية منها (قوله وهو لغة ما يتوصل به الى غيره) أي سواء كان حسيما
 كالجمل ومنه قوله تعالى فليمدد بسبب الى السماء أو معنويا كالعالم فانه سبب للخبر ومنه قوله تعالى وآتيناه
 من كل شيء سببان فمنهم من يفهم فسرهم بالعلم (قوله واصطلاحا ما يلزم الخ) هذا ما عرف به كثير ونوعه لا يمدى
 بانه كل وصف ظاهر منضبط يعرف حكم شرعي وهو أنسب لكونه تعريفا للسبب الشرعي الذي الكلام
 فيه ولا يضر الاتيان فيه بكل لانه قصد جعله ضابطا محيطا فاني بكل المفيدة للاحاطة والتعريف الاول يشمل
 العقلي كالنظر فانه سبب عقلي للعلم على المختار والشرعي كالصيغة الموضوعية للعقود فانها سبب له والعادي
 كتر الرقبة فانه سبب للقتل (قوله لذاته) راجع للطرفين فكانه قال ما يلزم من وجوده الوجود لذاته ويلزم
 من عدمه عدم لذاته وهو في الاول لا دفع ما قد يقال برده على التعريف بالنظر للشيء الاول ما لو اقترن بالسبب
 مانع أو قد شرط كأن اقترن بالقرابة فقل أو عدم تحقق حياة الوارث بعدم موت المورث فانه لم يلزم من وجوده

وله أسباب وموانع
 ذكرهما بقوله
 (باب أسباب الميراث)
 أي وموانعه والباب
 لغة المدخل الى الشيء
 واصطلاح اسم الجلة
 مختصة من العلم تحت
 فصول ومساائل غالبا
 والأسباب جمع سبب
 وهو لغة ما يتوصل به
 الى غيره واصطلاحا
 ما يلزم من وجوده
 الوجود ومن عدمه
 لعدم لذاته

الوجود لكن لذاته بل لمانع أول فقد شرط وفي الثاني لدفع ما قد يقال برده على التعريف بالنظر للشيء الثاني
 ما اذا وجد السبب عند عدم السبب لكونه خلفه سبب آخر كان فثبت القرابة وخلفها نسكاح أو ولا فانه
 لم يلزم من عدم السبب عدم الارث لكن لذاته بل لكونه خلفه سبب آخر وهذا بالنظر لامين السبب كالموروث
 المناسب للوجود الخارج من أن كلاً من الأسباب سبب مستقل والافالسبب في الحقيقة واحد لا بعينه
 وحينئذ فلا يتأتى وجود السبب بدون السبب أصلاً وقرر الشيخ العدوي أن قوله لذاته توضع لمعنى من فانها
 للتعامل والمعنى ما يلزم من أجل وجوده الوجود ومن أجل عدمه عدمه وحينئذ فلا يرد راد كرهه لمجرد
 التوضيح (قوله والميراث الخ) شروع في اللفظة الثالثة من الترجمة (قوله بطابق بمعنى الارث) أي كبطابق
 بمعنى الموروث وسياتي واضافته مني لما بعده للبيان وقوله وهو المقصود بالترجمة أي لفظ الميراث المذكور
 في الترجمة (قوله وهو) يحتمل أن الضمير عائدة على الميراث بمعنى الارث ويحتمل عوده على الارث وقوله البقاء
 فالوارث بمعنى الباقي لانه باق بعد موت المورث ومنه اسمه تعالى الوارث ومعناه الباقي بعد فناء خلقه وقوله
 وانتقال الشيء الخ لا يخفى عليك أنه ان زيد على هذا سبب أو نحوه كان معناه اصطلاحاً لكن فيه ان الارث صفة
 الوارث والانتقال صفة الشيء المنقول كمال المنقول من المورث لوارث فاعمل الانسب أن يقول وأخذ
 الشيء الخ أو واستحقاق الشيء الخ بدل قوله وانتقال الشيء الخ (قوله وهو) فيه الاحتمالان المتقدمان في
 الضمير قبله وقوله مصدر وورث بكسر الراء وقوله ورائه وميراثا واما مصدر ثلاثة الاولان مزيدان والثالث
 مجرود أصل ميراث مورث فقلت الواو ياء كفي ميزان وميقان (قوله وأصله الواو) أي أصل الارث المادة
 المتألفة بالواو في عبارته تسامح والضمير عائدة على الارث لا الميراث لانه يمنع منه قوله فقلت همزة اذا الميراث
 وان كان أصله الواو أيضاً لكن لم تقلب واوه همزة بل ياء كالميراث (قوله ويطابق بمعنى الموروث) هذا مقابل
 لقوله قبل ذلك يوافق بمعنى الارث فذلك اطلاق مصدرى وهذا اطلاق غير مصدرى بل بمعنى اسم المفعول
 وقوله والترات عطف على الموروث من قبيل عطف المراتف قال تعالى وتاكون الترات أكلالاً وأصله
 وراث كتحياه في وجاء (قوله وهو لغة) الضمير راجع للارث بمعنى الموروث بدليل قوله ومنه خبر مسلم الخ
 وان كان الظاهر من السياق أنه راجع للميراث بمعنى الموروث والمعنى واحد وقوله والبقية ومنه سمي
 مال الميت ازاناً لأصله كان للغير وهو بقرينة من سلف لم يخلف (قوله ومنه) أي من هذا المعنى وهو الاصل
 والبقية وقوله خبر مسلم أي الارث في خبر مسلم وقوله أن يتواضع همزة والباء وقوله على مشاعر كم أي معالي
 ديتكم وهي المأمورات وتطابق المشاعر على الحوام وعلى مواضع التماسك وقوله فانكم على ارب أبيكم
 ابراهيم هذا هو محل الشاهد وقوله أي أصله وبقية منه أي أصل دينه وبقية من دينه (قوله وشرعا) عطف على
 لغة وقوله ماضية القاضى الخ هذا تعريفه بلفظه بالمعنى الاسمي أعني كونه اسماً للموروث كالموروث كالموروث
 الشرح والأسباب انما تحسن المصدر وهو المراد في الترجمة كما تقدم (قوله الخونجي) قال العلامة الامير بضم
 الخاء المحجمة وسكون الواو وفتح النون نسبة لخونجة ككورة بلدة كذا في القاموس اه والمسموع من
 أقواله المشايخ الخونجي بفتح الخاء والواو وسكون النون (قوله بانه) متعلق بضمه وقوله حق جنس يشاؤل
 المال وغيره كحق الخيار والشفعة والقصاص وكلمة الميتة قبل دبعه والخبرة المحترمة وقوله قابل للتجزى قيد أول
 مخرج لولاية النكاح فانها وان انتقلت لا بعد موت الاقرب لكن لا تقبل التجزى فكل واحد من الاخوة
 بعد الاب مثلاً ولا ولاية كاملة لأنهم لا يملكون ولا يملكون ولا يملكون فانه وان انتقل لا بعد موت
 موت الاقرب لكن لا يقبل التجزى والمجزى انما هو الارث به فهو داخل في التعريف وأما نفس الواو
 فكما نسب لا يتجزأ كذا قيل والحق انه يقبل التجزى بنفسه على ان التحقيق انه ثابت لا بد في حياة الاقرب
 وانما المتأخرون فانه فيكون خارجاً بقوله بعد ثبت استحقاق بعد موت من كان له ذلك فان قيل ان الخيار
 والشفعة والقصاص من جلة الموروث مع أنها لا تقبل التجزى ادليس تشبهاً بغيره ويقسم أجيب بانه ليس
 المراد بقبول التجزى قبول الاقرب والقسم بل المراد به قبول أن يكون لهذا نصيب وله ذلته ونحو ذلك وهذه

والميراث يطلق بمعنى
 الارث وهو المقصود
 بالترجمة وهو لغة
 البقاء وانتقال الشيء
 من قوم الى قوم آخرين
 وهو مصدر وورث الشيء
 ورائه وميراثا وانا
 وأصله الواو فقلت
 همزة ويطابق بمعنى
 الموروث والترات وهو
 لغة الاصل والبقية
 ومنه خبر مسلم اثبتوا
 على مشاعركم فانكم
 على ارب أبيكم ابراهيم
 أي أصله وبقية منه
 وشرعا ماضية القاضى
 أفضل الدين الخونجي
 وجه الله بانه حق قابل
 للتجزى ثبت استحقاق
 بعد موت من كان له ذلك
 لقرابة بينهم ما ونحوها

الثلاثة تنبئ الخزي في المعنى وان لم تقبل الاثرا والقسمه وقوله ثبت مستحق بعد موت من كان له ذلك
 فيدنان يخرج به الحقوق الثابتة بالشراء والانتخاب ونحوه ما كان كالمستحق يثبت للمستحق لكن لا بعد
 موت من كان له ذلك بل في حياته ولو احيى كرامة أو مجزة لم ترجع له الميراث كذا قال المالك عنه بتحقيق موته
 والقول بأنه تبين عدم موته بخلاف الفرض ولو مضى شخص جادا فميت تركته لثبيل ذلك منزلة الموت
 وقيل على قولهم تعدد امراته عدة الوفاة أو حيوانا أو خرسا ثم التزم الى موته وقبله كالمال الضائع يجب
 حذفه وهو كنفرة المال في تعدد امراته عدة العالاق ولو عاد لا تعود له زوجته الا بعد جديفان مسخ نصين
 فالعبرة بالنصف الاعلى كذا قيل وهو لا يثبت بالتصنيف طول ولا قسمة والاحسن ان يقال ان فسل ما للحيوان
 من حركة وتنفس خفي وانما لا يفهم وقوله لقرابة بينهما أو نحوها أي من زوجة ولا ولاء ولا موهب فذا قيد
 ثالث فخرج به الوصية بناء على القول بانها تلك بالموت فانه مستحق الخ لكن لا قرابة أو نحوها
 (قوله وقد ذكرت ما في هذا الضابط في شرح الترتيب) أي من بين محترقات يوده ورحمة ونحو ذلك
 وعبارته بعد ذلك الضابط فقوله مستحق كالميراث وغيره كالخيار والشفعة والقصاص الخ وقد علمت المهم منها
 مع توضيحها (قوله أسباب) مبتدأ وثلاثة خبر وقوله أي ارث أشار به الى انه ليس المراد بالميراث الموروث وقوله
 الوري هو في الاصل اسم للخلق بمعنى المخلوقين والمراد هنا خصوص الاكيمين والجن فهو عام أريد به خاص كما
 أشار اليه الشرح وقوله أي الاكيمين أي والجن لانهم مكفون بفرع شرعنا اجماعا وان كان لا يدرى
 تفاصيل تكليفهم وقوله وان كان الوري في الاصل الخلق أي والحال ان الوري في الاصل الخلق وانما هو
 بذلك لوارثهم الارض أو اواراة بعضهم لبعض (قوله متفق عليهم) دفع به ما يقال ان أربعة زيادة الاسلام
 (قوله كل من الأسباب الخ) أتى به بعد قوله أسباب ميراث الوري ثلاثة دفعها لافتيههم من أن الارث انما
 يكون عند اجتماع الأسباب الثلاثة فذلك ان كل واحد ينفذ الارث على الاستقلال فالمراد بالكل الجمعي
 لا الكل المجموعي والتنوين في كل عوض عن المضاعف اليه والادل كل واحد من الأسباب الخ (قوله أي
 صاحبه) نفسه ميراث الرب وقوله والمراد المصنف به انما قال ذلك لان المفهوم من قولك صاحب كذا عدم قيام
 كذابه وانفصاله عنه ألا ترى لقولك زيد صاحب مال فان المال منفصل عن زيد وغير قائمه به وهذا ليس مرادا
 بل المراد انه منصف به (قوله وهي) مبتدأ لكن لا يصح الاخبار عنه بشكاح لان المبتدأ كناية عن الأسباب
 الثلاثة فلا يصح الاخبار عنه بواحد منها وأشار الشرح لتصح الاخبار بقوله أولها لان الخبر حينئذ جله قوله
 أولها شكاح وسيعطف عليه قوله وثانيها ولا الخ وقوله وثالثها نسب ولك طريقان لتصح الاخبار وهو
 ملاحظة العطف قبل الاخبار فان قيل قد صرحوا بجمع العطف اذا كان الخبر المجموع أجيب بأن محل ذلك اذا
 كان المجموع مؤولا بولد كفي قوله هم الرمان حاويا مضى أي من بخلاف ما اذا قصد كل من في ذاته فأفاده
 العلامة الامير (قوله أولها شكاح) هو لغة الضم والجمع وشرعا ما ذكره الشرح بقوله وهو عقد الزوجية
 الصحيح وخارج بالعقد وطء الشبهة وان لحق به الولد وطء الزنا بالصحيح الفساد فلا يرث في الارث لكن
 المختار في فساده كالمصنف عند المالكية في إيجاب الارث الانكاح والخيار ونكاح المرض لا تحلل الا اول
 ولنهي الشارع عن ادخال وارث في الثاني بخلاف المتفق على فساده كنكاح الغامسة ولا عبرة بمذهب
 الخوارج حيث جوزوا نكاح أكثر من أربع كما قال القائل

بما تركتم دايلا لارث الزوجة من الزوج ولذلك قال الشرح الخ (قوله ويتوارث الزوجان في عدة
 الطلاق الرجعي) أي لان الرجعية زوجة الا في جواز الوطء وقوله ولو كان الطلاق في الصحة أي سواء كان
 الطلاق في الصحة أم في المرض (قوله لا الزوجة المطلقة بانها) أي كان طلق ثلثا وقوله في مرض الموت
 أم لو كان في الصحة فلا يرث بينهما اجماعا فليدرك كونه لبيان محل الخلاف وقوله عندنا أي فلا يرث عندنا
 معاشرة الشافعية مطلقا أي سواء انقضت عندنا أم لا وسواء تزوجت أم لا وقوله خلافا للثلاثة أي
 أخلف خلافا للثلاثة أو أقول ذلك حال كوني مخالفا للثلاثة الثلاثة وقد بين مذاهم بم قوله فانها الخ
 (قوله ما لم تنقض عندها) فان انقضت لارث عندهم وقوله ما لم تنزج فان تزوجت لارث عندهم وقوله
 ولو انقضت عندها وانصت بازواج أي ما لم يصح من مرضه صحة يثبته في شرح الترتيب وهذا اذا انهم في
 طلاقها بالقرار من ارثها ما اذا لم ينهم كالأب أو الأب أو علق طلاقها على شيء أو شيء بدأي غنى ولا تأم تركه
 ففعله عامة أو علق طلاقها في الصحة على شرط فوجدي في المرض ونحو ذلك فلا يرثها الا ادم التهمة في القرار
 من ارثها انتهى لكن المعتمد عندهم انها ترث في الجرح سد الذرائع وطردا لذلك على وتيرة واحدة وان كانت
 العلة في الاصل النسي عن اخراج وارث (قوله وعند المالكية أي) أي كان مذهبهم سابق وقوله فالعقد
 باطل ثم ان مات قبل التحول فلا يستحق صداقا ولا ارثا وان دخل بها فعليه الاقل من ثلث ماله أو المسمى أو صداق
 المثل وقوله ولا ترثه أي ولا يرثها أيضا فقد السبب كما هو مقتضى حكمهم بطلان العقد وقوله ولو تزوجت
 المريضة الخ هذه المسئلة فكس ما قبلها وقوله لم يرثها أي بطلان العقد ولا ترثه أيضا لهذه العلة ففي كلام
 الشرح احتباك ولا توافق الشافعية على عدم الارث بنكاح المرض الا فيما اذا عتق أمته في المرض وعند
 علمنا فانما لارث للزوم الدور فانما الورث ان كان عتقها تبرعا على وارث في مرض الموت وهو يتوقف على
 اجازة الورثة وهي منهم وانما تصح اجازتهم اذا عتقت متوفى عتقها على ابايهم او توفقت اجازتهم على عتقها
 فتخلص من الدور بقولنا تعتق ولا يرث (قوله وما يولد) هو لغة الساطنة والصرة ويطابق على القرابة
 قال الجوهري يقال بينهما مولا بالفتح أي قرابة وشرعا ما سجد ذكره الشرح بقوله وهو عصبوبة الخ وسمى ذلك ولاء
 لانساب العتيق الى معتقه كاتساب الولد لوالده وقوله وهو يفتح الواو مدودا واحد تران من الولاء بكسر الواو
 (قوله والمراد ولاء العتاقة) أي ولا سببه العتاقة بمعنى العتق وليس المراد ولاء المولاة والمخالفة التي كانت في
 الجاهلية وصورتها أن يقول الرجل لا ترثه أي هدمك أي هدمك بسفك دمي كهدمك بسفك دمك وسلمي
 سلمك أي سلمك وحر بي حر بك ترثني وأرثك وتنصرني وأنصرك وتعقل عني وأعقل عنك فهو افقه
 الاخر و يصير كل حليف لا يخرج موالا له ووارثا له وقد ابطال الشرع ذلك (قوله وهو) أي اصلا كما
 مرث الاشارة اليه وقوله عصبوبة أي ارتباط بين المعتق والعتيق كالارتباط بين المولى والدول وهو وجه الشبهة أن
 العبد كان في حال الرق كالعبد لانه لا يملك ولا يتصرف فلما أعتقه سيده صيرمه موجودا كاملا لا يكون حينئذ
 ملكا ويتصرف كما أن الولد كان مملوكا وما والاب تسبب في وجوده فكل من المعتق والاب تسبب في الوجود
 وقوله سببها نعمة المعتق على رقيقه أي سبب تلك العصبوبة انعام المعتق على رقيقه بالاعتق لكن التعبير
 بالعتق فيه قصور لانه لا يشبه مال وورث انسان أصله أو فرعه فعتق عليه فخر افله الولاء ومع ذلك لا يقال فيه
 عصبوبة سببها نعمة المعتق على رقيقه بل سببها العتق دون الاعتق ولذلك اعترض ابن كمال رشا على السيد الجرجاني
 في تعبيره بالمعتق وشنع عليه به بانه أنفصح عن قلة البضاعة في هذه الصنعة وأجيب بان ذلك زائد على الحق بالغالب
 والسيد الشريف مقتبس من حديث جده صلى الله عليه وسلم حيث قال انما الولاء ان أعنتق فلا يستحق هذا
 التشبيح وعرف بعضهم الولاء بانه صفة حكمية توجب لوصفها حكم العصبوبة عند عدمها أو بعضها ترك
 تعريفه أدبامع النبي صلى الله عليه وسلم لم يأنه عرفه بقوله الولاء لجة كلمة النسب لا يباع ولا يوهب قال الابي
 هذا منه صلى الله عليه وسلم لم تعريف الحقيقة شرعا ولا يحسد بانهم منه اه لمخمس من حاشية الامير بزيادة
 (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم الخ) هذا استدلال على قوله سببها نعمة المعتق ووجه الاستدلال أن تعاقب

ويتوارث الزوجان
 في عدة الطلاق الرجعي
 باتفاق الاثمة الاربعة
 ولو كان الطلاق في الصحة
 لا الزوجة المطلقة بانها
 في مرض الموت عندنا
 خلافا للثلاثة فانها
 ترثه عند الحنفية ما لم
 تنقض عندها وعند
 الحنابلة ما لم تنزج
 وعند المالكية ولو
 انقضت عندها وانصت
 بازواج وعند المالكية
 أيضا تزوج المرض
 في مرض الموت امرأة
 فاعتقد باطل ولا ترثه
 ولو تزوجت المريضة
 في مرض الموت رجلا
 لم يرثها (و) نانها
 (ولاء) وهو يفتح الواو
 مدود والمراد ولاء
 العتاقة وهو عصبوبة
 سببها نعمة المعتق على
 رقيقه لقوله صلى الله
 عليه وسلم انما الولاء لمن
 أعنتق يتفق عليه من
 حديث عائشة رضي
 الله عنها

الحكم بالحق يؤذن بعلية مامنه الاشتقاق والموصول وصلته في قوة المشتق فكانه قبل الولا للمعق لاجل
اعتناقه فيعلم من ذلك أن الاعتناق هو سبب الولا وقوله انما الولا لمن أعتق أي لغيره لكن الحق به من سبب
في العتق بشراء أصله أو فرعه وله الارث كما تقدم وقوله متفق عليه أي البخاري ومسلم وقوله من حديث
عائشة أي حال كون ذلك الحديث من الاحاديث التي روتها عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم فحديث المضاف
لعائشة مفرد مضاف إليهم (قوله ورث به المعق) أي لا العتيق قال شيخ الاسلام وانما كان الارث بالولا
نايبتا من جانب المعق خاصة لان الانعام من جهته فقط فانخص الارث به اه وما ورد من أنه صلى الله عليه وسلم
ورث عتيقا من معقه فضعيف كقوله الترمذي وبفرض صحته فيحمل على اعطائه مصلحة لا ارثا وقوله من
حيث كونه معقا انما زاد هذه الحجية لئلا ترد الصورة الآتية تردوهي مالواش تری ذی عبد او أعتقه ثم
العتق بدار الحرب واسترق واشتره عتيقه وأعتقه فكل منهم وارث الا آخر امكن من حيث كونه معقلا من
حيث كونه عتيقا ومثل هذه الصورة ولو اشترى عتيق أباه عتيقه وأعتقه فان العتيق ورث من سيده كان
السيد ورث من عتيقه لكن لا من حيث كونه عتيقا بل من حيث كونه معقلا لا بي سيده فيثبت له ولاء السراية
كما ثبت لسيده ولاء المباشرة وكذلك مالواش تری شخص أمه فعتقت عليه ثم ملكك أبوا لها وأعتقت فانه
يثبت للولد على أمه ولاء المباشرة ولاء أمه عليه ولاء السراية انتهى أولوة نقلنا عن شيخ الاسلام بتصريف (قوله
وعصيته المتعصبون بانفسهم) أي كبن المعق وأبيه وأخيه وجده واحترز بقوله المتعصبون بانفسهم عن
بنات المعق مع بنیه فانهن عصبات بالغير وعن أخوات المعق مع بناته فانهن عصبات مع الغير فلا ارث لهن بالولا
(قوله اقول صلى الله عليه وسلم الخ) هذا استدلال على كون الولا سببا للارث الذي ذكره المصنف في المتن
فالحدث دليل لكلام المصنف (قوله الولا لجة كلمة النسب) أي علقة وارتباط كعلقة وارتباط النسب
فالكلمة بضم الازم وفتحها لغة كقافي المصباح العلقه والقراية فيثبت للمشبه ما ثبت للمشبه به وقد ثبت للمشبه
به الارث فيثبت للمشبه لكن المشبه لا يعطى حكم المشبه به من كل وجه فلا يقال التشبيه يقتضي أنه ورث به
من الجانبين كفي النسب مع أنه لا يورث به الامن جانب واحد وقوله لا يباع ولا يوهب أي لا يجوز بيعه ولا هبته
(قوله وقد رث العتيق المعق) أي فيصور الارث به من الجانبين كفي الصورة التي ذكرها وفي الصورتين
السابقتين وقوله كذا واشترى ذی عبد الخ أشار بالكاف الى عدم الحصر في هذه الصورة بل مثلها الصورتان
السابقتان وقوله حيث لا مانع أي كغفل أو نحوه وهذه حشية تقييد وقوله من حيث كونه معقلا صرنا بعب
بقوله وقد رث العتيق أو بقوله فكل منهم وارث الا آخر وهذه حشية تعليل (قوله ونالها نسب) أي
ونالت الاسباب نسب من جهة العلوة أو النسل أو التوسط وقوله وهي الابوة أي مباشرة وقوله والبنوة أي
مباشرة أيضا وقوله والادلاء باحدهما أي الانساب باحد الابوة والبنوة فالمدى بالابوة الاجداد والجدات
والاخوة والاخوات والاعمام والعمات والاخوال والخالات والمدى بالبنوة اولاد من ائسف بها ولو ائني
فدخل في ذلك ذوال الارحام ولا يضر تخرجهم عن غيرهم كالأبضرتاخير الاخ عن الابن في كونه وارثا بالقرابة
اه أولوة نقلنا عن شرح الترتيب (قوله فيرث بها الاقارب) تفريع على جعلها سببا للارث وقوله وهم أي
الاقارب وقوله الاصول أي كالأب والجد وقوله والفروع أي كالأب وابن الابن وقوله والخواشي أي كالأخ
وابن الاخ وقوله لا يات الخ هذا استدلال على قواعد فيرث بها الاقارب وقوله وما الحق بذلك أي بالذکور من
الآيات والاحاديث وقوله باجماع أو قياس أو من اجماع أو قياس أو قياس فالباء بمعنى من البيانية فهو بيان لما الحق
بذلك ويحتمل ان الباء للتصوير فيكون ماذا كترصو را لما الحق بذلك وقوله على تفصيل الخ صرنا بعب بقوله
فيرث بها الاقارب (قوله ويورث به من الجانبين نارة) أي ورث بسببه من الجانبين في حالة وقوله كالأب
مع أبيه أي لانه اذا مات أحدهما ورثه الآخر وكذلك الاخ مع أخيه وقوله ومن أحسد الجانبين أخرى أي
ويورث به من أحد الجانبين دون الجانب الآخر في حالة أخرى وقوله كالجدة أم الام مع ابن بنتها أي لانها ترثه
اذا ماتت وهو لا يرثها اذا ماتت لانه من ذوی الارحام (قوله وأخر القرابة الخ) المناسب وأخر النسب الخ لان

ورث به العنق من حيث كونه معتقاً وعصبته المتعصبون بأنفسهم على تفصيل سيأتي بعضه إن شاء الله تعالى آخر الكتاب بقوله صلى الله عليه وسلم الولامة كلمة النسب لا يباع ولا يوهب رواه الشافعي رحمه الله وقد رث العنق العنق كما لو أشترى ذمي عبداً وأعتقه ثم الحق السيد بدار الحرب فاسترق فأشتراه عتيقه فأعتقه فكل منهما رث الآخر حيث لا مانع من حيث كونه معتقاً لأن حيث كونه عتيقاً (ونالها) (نسب) أي قرابة وهي الأبوة والبنسوة والأدلاء بأحدهما فيرث بها الأقارب وهم الأصول والفروع والخوashi للآيات الكريمة والاحاديث العديدة وما الحق بذلك بإجماع أوقياس على تفصيل سيأتي بعضه ويرث من الجانبين نارة كالأب مع أبيه والأخ مع أخيه ومن أحد الجانبين أخرى كالجدة أم الأم مع ابن بنتها وآخر القرابة وإن كانت أقوى الأسباب

154

لأجل غيبي النظام ولطول
 الكلام عليها لان
 اكثر الاحكام الاتية
 فيها (ما بعد هن)
 أى هذه الاسباب
 (الموارث) جمع ميراث
 بمعنى الارث (سبب) أى
 متفق عليه والافتهان
 سبب رابع مختلف فيه
 وهو جهة الاسلام
 فيرثه بيت المال ان
 كان منتظما عندنا على
 الارواح وسواء كان
 منتظما أم لا عند
 المالكية ولا يرث عند
 الحنفية والحنابلة
 والكلام فيه مما يطول
 راجعه في كتابنا شرح

تعالى وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض وبقوله تعالى يوصيكم الله في أولادكم يخبر الخال وارث من لا وارث له
 بعقل عنه ورثته فظاهر ذلك كله ان بيت المال لا يرث وأجاب عن ذلك في شرح الترتيب فراجع (قوله ثم اعلم
 أن الموانع الخ) هذا دخول على قول المصنف يمنع الشخص من الميراث الخ (قوله وهو في اللغة الحائل) ومنه
 قولهم هذا مانع بين كذا وكذا أي حائل بينهم - ما وقوله ما واسطلاحا يلزم الخ وعرفه لا تدري بأنه الوصف
 الوجودي المنضبط المعروف بقبض الحكم وذلك كلقائه وصف وجوده منضبطا مع عرف قبض الحكم الذي
 هو الارث ونقبضه عدم الارث ويصدق التعريف الذي ذكره الشرح بالرقب اذافانه يلزم من وجوده عدم
 الارث ولا يلزم من عدمه وجود الارث لاحتمال أن لا يكون رقيقا ولا يرث لفقده شرط كتحقق حياة الوارث
 بعدموت المورث ولا يلزم من عدمه أيضا عدم الارث لاحتمال أن لا يكون رقيقا ويرث لو جود الشرط وعلم
 من ذلك ان المانع انما يؤثر بطرف الوجود بخلاف السبب فانه يؤثر بطرف الوجود والعدم وبخلاف الشرط
 فانه انما يؤثر بطرف العدم كما سيأتي (قوله لذاته) راجع للشق الاول وللشق الثاني بطرفيه فالعنى بالنظر
 للشق الاول ما يلزم من وجوده عدم لذاته فلا يرد ما اذا كان على الشخص نجاسة توقف الماء فانه يصل فاقدر
 الطهورين وعليه الاعادة فلم يلزم من وجود النجاسة عدم صحة الصلاة لكن لا لذاته بل لوجود الرخص وهو فقد
 الماء والمعنى بالنظر للشق الثاني بطرفيه ولا يلزم من عدمه وجود لذاته ولا عدم لذاته فلا يرد وجود الارث عند
 عدمه لو جود السبب وتحقق الشرط فانه وان لم يلزم من عدمه وجود الارث لكن لا لذاته بل لوجود السبب
 وتحقق الشرط ولا يرد أيضا عدم الارث عند عدمه لفقده شرط كان لم يتحقق حياة الوارث بعدموت
 المورث فانه وان لم يلزم من عدمه عدم الارث لكن لا لذاته بل لعدم الشرط وفي الحقيقة هذا الشرط للتوضيح لان
 ذلك كما يعلم من جعل من التعليل كما تقدم التنبيه عليه في تعريف السبب (قوله عكس الشرط) أي خلافه اذ
 الشرط ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته وذلك كتحقق حياة الوارث بعدموت
 المورث فانه يلزم من عدمه عدم الارث ولا يلزم من وجوده وجود الارث لاحتمال أن يتحقق حياة الابن بعد
 موت أبيه ولا يرث لقيام المانع به كالرقب أو القتل ولا يلزم من وجوده عدم الارث لاحتمال أن يتحقق حياة الابن بعد
 الوارث بعدموت المورث ولم يوجد مانع مع توفر رتبة الشرط فالشرط انما يؤثر بطرف العدم وفولنا لذاته
 راجع للشق الاول وللشق الثاني بطرفيه فالعنى بالنظر للشق الاول ما يلزم من عدمه عدمه لذاته فلا يرد ما اذا
 فقدت الدهارة وفقد الشخص الماء والتراب فانه يصل فاقد الطهورين وعليه الاعادة فلم يلزم من عدم الشرط
 عدم صحة الصلاة لكن لا لذاته بل لوجود الرخص وهو فقد الطهورين والمعنى بالنظر للشق الثاني بطرفيه ولا
 يلزم من وجوده وجود لذاته ولا عدم لذاته فلا يرد ما اذا وجد الشرط لكن اقترن به مانع كأن تحققت شروط
 الارث لكن مع الرقب أو القتل فانه وان لم يلزم من وجود الشرط عدم الارث هناك لكن لا لذاته بل للمانع ولا يرد أيضا
 ما اذا وجد الشرط وانتفت الموانع وتحققت رتبة الشرط فانه وان لم يلزم من وجوده وجوده لكن لا لذاته بل
 لتوفر الشروط وانتفاء الموانع وفيه أنه توضيح كتمس (قوله وموانع الارث ستة) وما زاد عليها افتسمية مانعا
 تساهل لان المراد بالمانع كقوله الرافعي ما يجمع السبب والشرط بخلاف اللعان والزنا فان عدم الارث فيهما
 لانتفاء النسب وبخلاف استتاهم تاريخ الموت لفرق ونحوه والشك في جود القربى وعدم وجوده كالمفقود
 والحل فان عدم الارث فيهما لعدم وجود الشرط وهو تحقق وجود الوارث عند موت المورث وبعد المتولي
 النبوة من الموانع فان من خصائص الانبياء أنهم لا يورثون لقوله صلى الله عليه وسلم نحن معاشر الانبياء
 لا نورث ما تركناه صدقة والتحقيق انما يستبان لان شأن المانع ان من تعلق به لا يرث ولا يرث كلقب
 أو لارث فقط كالقتل وليس انما مانع يترتب عليه ان من تعلق به لا يرث فقط كقبي الانبياء فانهم يورثون ولا
 يورثون والحكمة فيه أن لا يفتي قريتهم موتهم لاجل الارث فيلزم أن لا يظن بهم الرغبة في الدنيا وان
 تكون أموالهم صدقة بعدهم تغلب بالاجورهم كما أشار اليه في الحديث بقوله صلى الله عليه وسلم ما تركناه
 صدقة وأما قوله تعالى حكاية عن زكريا ذهب إلى من لدنك وليا يرثني ويرث من آل يعقوب فالمراد منه ورائه

الترتيب ثم اعلم ان
 الموانع جمع مانع وهو
 في اللغة الحائل
 واسطلاحا ما يلزم من
 وجوده العدم ولا يلزم
 من عدمه وجود ولا
 عدم لذاته عكس
 الشرط وموانع الارث
 ستة اقتصر المصنف

النبوة والعلم لا ورثة المال اه لو ارثه تصرف (قوله على المتفق عليه منها هو ثلاثة) أي التي هي
 الرق والقتل واختلاف الدين وأما الثلاثة الباقية فمختلف فيها كسب أي في الشرح (قوله فقال) عطف
 على اقتصر (قوله أي الذي قام به سبب الارث) أي وجد فيه الشرط بخلاف من لم يبق به سبب الارث
 كالنفي باللعان وابن الزنا فان عدم الارث فيهما الانتفاء السبب وبخلاف من لم وجد فيه الشرط كمن شك
 في وجوده وعدمه كالنكاح ودخان عدم الارث فيه لعدم وجود الشرط (قوله علة واحدة) أشار بذلك إلى أن
 قول المصنف واحدة صفة أو وصف محذوف دل عليه قوله من عل ثلاث (قوله أحدها رق) كان المناسب
 أحدها رق لكنه راعى الخبر وهكذا يقال في قوله ونائبه اقل وقوله ونائبه اختلاف دين (قوله وهو) أي
 شرعا وأما لغة فعناء العبودية وقوله عز حكمت أي حكم به الشارع لاحصى اذ لا بعد قدرة على التصرف
 حاصل لكن الشارع منعه منه وحكم بعدم نفوذه وقوله يقوم بالانسان أي يتصف به الانسان ذكر كان
 أو أنثى وهذا القيد لبيان الواقع وقوله بسبب الكفر أي بسبب الكفر فالإضافة للبيان وخرج بذلك المجر
 الحكمي الذي يقوم بالانسان لا بسبب الكفر بل بسبب عدم حسن التصرف كقبي الصبي والمجنون (قوله
 وهو مانع من الجانبين) أي جانبي الرقيق وقريه مثلا وقوله فلا يرث الرقيق هو مع قوله ولا يرث مفرع على
 قوله وهو مانع من الجانبين وقوله بجميع أنواعه أي التي هي القن والمدير والمعلق بعقده بصيغة والموصى بعقده
 وأم الولد والمكاتب والمبعض (قوله لانه لو ورث لكان لسيده) أي لكن التالي باطل فهذا قياس استثنائي
 ذكر الشرح الشرطية منه وطوى الاستثنائية لكن ذكر تعليلها بقوله وهو أجنبي من الميت فكانه قال
 لكن التالي باطل لانه أجنبي من الميت وبيان الملازمة في الشرطية أن الرقيق لا يملك بجميع ما تحت يده من
 أ كسب ونحوها لسيده اه حفي بتصرف (قوله ولا يرث) أي بل ماتحت يده من الأ كسب ونحوها
 لسيده وقوله لانه لا ملك له أي أصلا وهذا ظاهر في غير المكاتب وكذا في المكاتب لانه بموته تنسخ الكتابة
 فير جع ما بيده لسيده وقوله ولو ملكه سيده أي بان وهبه شيئا فلا يملكه وهذه غاية الرد على القول بأنه يملكه
 اذا ملكه سيده (قوله لكن المبعوث يرث عنه الخ) هذا استدراك على قوله ولا يرث فقط فالقاعدة أنه
 لا يرث الرقيق ولو لم يعض ولا يرث الان كان مبعوثا فيورث عنه ما ملكه ببعضه الحرة وبعضهم استثنى أيضا
 ما لو كان كافره أمان غني عليه حال حرته وأمانه ثم نقض الأمان فسي واسترق فسرنت عليه الجنابة ومات
 حال رقة فان قدر الدية يكون لورثته قال البلقيني وليس لنا صورة يرث فيها الرقيق مع رق جميعه الا هذه
 لكنهم انما أخذوها بالنظر للحرية السابقة فلا استثناء بالنظر لكونه حال الموت رقيقا وقوله على الأرجح عندنا
 أي معاشر الشافعية ومقابل الأرجح أنه يورثه ومالك بعضه على نسمة الرق والحرية كذا في المؤلوة وقال
 البولاق في حاشيته مقابلة قولان أحدهما أنه لملك بعضه وهو مذهب الامام مالك والثاني لبيت المال (قوله
 ولا يرث ولا يرث كالقن عند المالكية والحنفية) أي تعليل الجانب الرق وما ملكه ببعضه الحر يكون لمالك
 بعضه الرقيق ومذهب ابن عباس أنه كالحر في جميع أحكامه وبه قال الحسن والنخعي والشافعي وجابر والثوري
 وأبو يوسف ومحمد وزفر فيرث ويرث ويحجب كالحر اه لو ارثه (قوله ويرث) أي ويرث عنه جميع
 ما ملكه ببعضه الحر عند الحنابلة كذهبنا فلومات ابن مبعوث نصفه حر ونصفه رقيق عن أبيه وأمه فلامه ذلك
 ما ملكه ببعضه الحر ولا يبعه باقيه عندنا وعند الحنابلة وأما عند المالكية والحنفية فلا شيء لهما وماله للمالك
 بعضه وقوله ويرث ويحجب على حسب ما فيه من الحرية أي يرث بقدر ما فيه من الحرية ويحجب بذلك القدر
 معاملة لبعضه الحر بحكم الاحرار ولبعثه الرقيق بحكم الارقاء فسلومات حر عن أم وأخ حرين وابن مبعوث
 نصفه حر ونصفه رقيق فلا لام سدس ونصف سدس لان الابن يحبه من الثلث بنصفه الحر عن نصف السدس
 ولو كان حرا كاملا لهما عن السدس كله ولو كان من الابن والمبعوث والاخ الحر نصف الباقي لان الابن يرث
 بنصفه الحر نصف الباقي ويحجب الاخ عن ذلك النصف ويرث الاخ النصف الاخر فالسنة أصلها من ستة
 للام واحد ونصف فانكسرت على مخرج النصف وهو اثنان بضربان في ستة باثنى عشر للام ثلاثة وهي سدس

رحمته الله على المتفق
 عليه منها هو ثلاثة
 فقال (ومنع الشخص)
 الذي قام به سبب الارث
 (من الميراث) أي
 الارث علة واحدة من
 عل ثلاث أحدها
 (رق) وهو عز حكمت
 يقوم بالانسان بسبب
 الكفر وهو مانع من
 الجانبين فلا يرث
 الرقيق بجميع أنواعه
 لانه لو ورث لكان
 لسيده وهو أجنبي من
 الميت ولا يرث لانه
 لا ملك له ولو ملكه
 سيده لكن البعض
 يرث عنه جميع ما
 ملكه ببعضه الحر على
 الأرجح عندنا ولا يرث
 ولا يرث كالقن عند
 المالكية والحنفية
 ويرث ويرث ويحجب
 على حسب ما فيه من
 الحرية عنده الحنابلة

ويدل على ان الكافر يسمى دينه ساقوله تعالى ومن يتبع غير الاسلام ديناً فان يقبل منه ولا ينفيه قوله تعالى
 ان الدين عند الله الاسلام لان المعنى والله اعلم ان الدين المرضي عند الله الاسلام ولذا كان اختلاف الدين من
 الجائز ومن ايضا قال الكافر قطع ما بينه وبين الله ففقط الله الارث بينه وبين المسلمين (قوله فلا توارث بين مسلم
 وكافر) تقرير على جعل اختلاف الدين مانعاً من الارث وقوله لخبر الصحابي لارث استدل على عدم
 التوارث بين المسلم والكافر بلومات الكافر عن ابن مسلم وعم كافر ورواه العم دون الآين ولو مات المسلم عن
 ابن كافر وعم مسلم وورثه العم دون الابن فوجود الابن كعدم (قوله أما عدم ارث الكافر المسلم في الاجماع)
 أي ان داه كافر حتى قسمت التركة فان أسلم الكافر قبل فسمته التركة لم يرث لكن لا بالاجماع دليل
 ما سجد كره عن الامام أحمد من أنه يرث حينئذ ترغيبه في الاسلام به عليه العلامة الامير (قوله وأما عكسه)
 أي عدم ارث المسلم الكافر وقوله فعند الجمهور رأي ثابت عند الجمهور وقوله خلافاً لعماد أي حال كونهم
 مخالفين له اذ الخ (قوله ودليهما) يحتمل أن يكون بالجرم مطوقاً على مدخول اللام في قوله خلافاً لعماد الخ
 والاطهر قراءة بالرفع وقوله والجواب عنه مبتدأ على الاحتمال الاول ومعطوف على ما قبله على الاظهر وقوله
 ذكرته في شرح الترتيب اضمير عائدي على الجواب على الاحتمال الاول وعلى المذكور من الدليل والجواب
 على الاظهر ولا يكون الجواب متعللاً بالدليل كانا كالشيء الواحد فلذلك لم يقل ذكرته محابيل أفرد اضمير
 وعبارته في شرح الترتيب وذهب معاذ بن جبل رضي الله عنه ومعاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما إلى
 توارث المسلم من الكافر لخبر الاسلام بزبد ولا ينقص وفيما على النكاح والاعتناء أي فكأن المسلم يتزوج
 الكافرة بالشروط كذلك يرث المسلم الكافر ويكأن المسلم يغمم مال الكافر كذلك يرث المسلم الكافر وأجيب
 بان الحسبان مع فعناه بزبد ينقص بالارتداد أو أما القياس فردود بان العبد ينكح الحرة ولا
 يرثها والمسلم يغمم مال الطري ولا يرثه انتهى ببعض تصرف (قوله وسواء أسلم الكافر الخ) هذا تعميم في عدم
 ارث الكافر من المسلم فإذا مات المسلم لم فلا يرثه الكافر سواء أسلم قبل فسمته تركة المسلم أم لم يسلم قبلها وقوله
 وسواء بالقرابة الخ أي وسواء كان الارتباط بين المسلم والكافر بالقرابة الخ وقوله والنكاح والولاء أي أو
 النكاح أو الولاء فالواو فيهما معنيتين أو وقوله خلافاً للامام أحمد أي أخالف خلافاً أو أقول ذلك حال كوني
 مخالفاً للامام أحمد وقوله في المسائلين أي المشار اليهما بالتعميم وقوله حيث قال ان أسلم الكافر الخ أي لانه
 قال ان أسلم الكافر الخ لا يخفى أن قوله قال ان أسلم الكافر الخ مقابل للتعميم الاول وقوله وقال المسلم يرث
 من عتيقه الخ مقابل للتعميم الثاني فعمل كون الكافر لارث المسلم عنده ان دام على كفره حتى قسمت التركة
 ويجعل كون المسلم لارث الكافر عنده في غير الولاء واستدل على الثانية بخبر النسائي لارث المسلم النصراني الا
 أن يكون عبده أو أمته صححه الحاكم قلنا الولاء فرع للنسب فهو أولى منه بعدم الارث وأما الخبر فعلى
 تأويله أن ما بيده لسيده كفي الحياة لا الارث من العتيق لانه سماه عبداً كفي اللزوة نقله عن شيخ الاسلام
 (قوله فائدة) أي هذه فائدة فهي خبر لمبتدأ محذوف على الاظهر من الاحتمالات المشهورة وقد تقدم معنى
 الفائدة لغة واصطلاحاً فارجع اليه ان شئت (قوله استثنى بعضهم الخ) انما تبرا منه لرد كسائى وقوله فان
 الولد يرثه الخ لانه لا استثناء وقوله مع حكمنا باسلامه أي مع حكمنا باسلام الولد بسبب اسلام أمه فالبناء الاولى
 للتعبية والثانية للسببية فلم يلزم حرجي معنى واحد بعامل واحد والحكم باسلامه باسلام أمه هو
 مذهبنا والمشهور في مذهب المالكية انه لا يحكم باسلام الولد غير المميز لانه لا يباع بالاسلام (قوله قال ابن
 الهائم الخ) غرضه بذلك رد الاستثناء وقوله واتجه بعدم استثناء ذلك أي عدم استثناء ما ذكر وهو ما لو مات
 كافر الخ وقوله لانه ورث منذ كان جلاً أي وقت كونه خلاف لم يرث مسلم من كافر وانما ورث كافر من كافر
 فلا استثناء وانما استثناء بعضهم نظر الحال الولادة وهي شرط لحدق الارث (قوله وهذا) أي كونه ورث وقت
 كونه جلاً حيث لازمه وهو كون الجمل مال الكمال وورثه وقوله معنى قول بعض الفضلاء الخ كان المناسب
 أن يقول هو الراد من قول بعض الفضلاء الخ واستشكل ذلك بانهم قد فسروا الجسد بليس حيواناً ولا أصل

فلا توارث بين مسلم
 وكافر لخبر الصحابي
 لارث المسلم الكافر
 ولا الكافر المسلم أما
 عدم ارث الكافر المسلم
 في الاجماع وأما عكسه
 فعند الجمهور خلافاً
 لمعاذ ومعاوية ومن
 وافقههما ودليهما
 والجواب عنه ذكرته
 في شرح الترتيب وسواء
 أسلم الكافر قبل فسمته
 التركة أم لا وسواء
 بالقرابة أو النكاح
 أو الولاء خلافاً للامام
 أحمد رحمه الله في
 المسائلين حيث قال ان
 أسلم الكافر قبل فسمته
 التركة ورث ترغيبه
 في الاسلام وقال المسلم
 يرث من عتيقه الكافر
 (قوله) استثنى بعضهم
 من عدم توارث المسلم
 من الكافر ما لو مات كافر
 عن زوجة حامل
 ووقتنا الميراث للعمل
 فاسلمت ثم ولدت فان
 الولد يرثه مع حكمنا
 باسلامه باسلامها قال
 ابن الهائم رحمه الله قلت
 واتجه بعدم استثناء
 هذه لانه ورث منذ كان
 جلاً وهذا معنى قول
 بعض الفضلاء لاجساد
 تلك

حيوان ولا منفصل عن حيوان وهذا يخرج العمل فلا يظهر أن مراد بعض الفضلاء بالاجساد المسجدة فانه اذا
 أوصى له شخص بشئ أو وهبه له وقبل له الناظر ملكه المسجود وأجيب بان نفس الجسد عاذاً كراغما هو في
 بعض الابواب في راديه في بعض الابواب بالروح فيه وحينئذ فاذ كره بعض الفضلاء صحيح في الجمل لكنه لا يظهر
 بعد دفع الروح فيه فالاول أن راديه هنا ما لم تحقق حياته وحينئذ فهو صحيح في الجمل مطلقاً لانه لا تحقق حياته
 مادام جلاً كما أشار اليه العلامة الامير (قوله انتهى) أي كلام ابن الهائم وقوله أي لان العبرة في الارث
 الخ تبيين وتوضيح لكلام ابن الهائم فلما كان قوله لانه ورث منذ كان جلاً متجاذباً لبيان ولقد قدمه متار جبة أشار
 للبيان بقوله لان العبرة في الارث الخ ولله مقدمة الخارجية بقوله وله والجل كان وقت الموت الخ ثم فرغ على ذلك
 قوله فلم يرث مسلم من كافر أي كما يقتضيه الاستثناء وانما ورث كافر من كافر قال بعضهم والحكم على الجمل
 قبل دفع الروح فيه بالكفر فيه نظر لان الكفر انما يحل عليه بعد دفع الروح فيه اه ويرد بانه ينفق كافر
 متى لم يكن في أصوله مسلم تبعاً للديه الكافرين فتدبر (قوله والله أعلم) فيه تبرع من دعوى العلمية وان نظر
 لحقيقة الامر كان أقفل التفضيل على غير بابه وان نظر للظاهر كان على بابه (قوله ولما كان التعبير بالنفهم
 يقتضي سبق شئ الخ) بحث فيه بانه لا يقتضي ذلك لانه لا مانع من أن يراد فهم ما يجبي نعم الفاء يقتضي ذلك لما
 فيها من معنى التفرع وبع بالجملة فكان الاولى في الدخول أن يقول ولما كان ما سبق بطلب فهمه قال فافهم الخ
 (قوله أي اعلمه علماً جازماً) أي فالمراد بالفهم المأمور به الجازم لانه مطلق الادراك ولما كان ذلك لا بد له من دليل
 يدل عليه قال بدليل الخ فيقول المصنف فليس الشك كالبقين لتعليل لازم بالفهم بالمعنى المذكور (قوله وهو
 التردد الخ) هذا تفسيره عند الاصوليين وأما تفسيره عند الفقهاء فمطلق التردد الشامل للظن والوهم وهو
 الانسب هنا لما لبته باليقين وقوله بين حكمين الخ مبني على أن الشك مع حكل متكافئان والتحقيق أن
 الشك لاحكم عنده وانما هو متصور للطرفين ويمكن على بعد أن يقال المراد بين حكمين عند غير الشك فلا
 ينافي أنه لاحكم عنده وقوله لا مزية لاحدهما على الآخر خارج الظن والوهم لانه ان كان برأحية فظن وان
 كان بمرجوحية فهوهم وقد عرفت أن الانسب أن يفسر هنا بمطلق التردد فيشمل كلامنا من الظن والوهم
 (قوله كالبقين) أي مثل اليقين وقوله أي الحكم الجازم أي الادراك الجازم صاحبه (قوله فائدتان)
 أي هاتان فائدتان وقوله الاولى أي الفائدة الاولى ذكر فيها الخلاف في كون الكفر ملة واحدة أم لا كما
 قال هل الكفر كاهم لاه واحدة أو مال الخ (قوله الاصح من مذهبنا أن الكفر كاهم الخ) فيتوارث الكفار
 بعضهم من بعض الامام ما يأتي استناده ولو اخذت أدبانهم كاليهود والنصارى والمجوس وعبدة الاوثان فان
 قيل كيف يتصور ذلك مع ان من انتقل من دين لا يخرج عن الاسلام لا يترع عليه أجيب بان صوراً منها الولاء
 كأن يعتق يهودي نصرانياً ومنها النكاح كأن ينكح نصراني يهودية ومما أن يكون أحداً أو به يهودياً
 والاخر نصرانياً فيختار الولد بينهما بعد الوفاء كما حرم به لرافعي حتى لو جاء له ما ولدان كان لاحدهما أن يختار
 اليهودية ولا سخران يختار النصرانية في هذه الصورة يتحقق التوارث بالابوة والامومة والاخوة مع
 الاختلاف باليهودية والنصرانية فاده في اللزوة نقله عن شيخ الاسلام (قوله والثاني مال) وعليه فلا توارث
 أهل الملل بعضهم من بعض فلا يرث اليهودي النصراني وبالعكس وقوله والنصارى ملة الخ كان الاولى أن
 يقول والنصرانية ملة واليهودية ملة وما عداها ملة الا أن يقدر مضاف أي ودين النصرانية ملة ودين اليهودية ملة
 ودين من عداها ملة وهذا أحد قولين عند المالكية وهو ما نقله ابن عبد السلام عن مالك وبعه عليه العلامة
 خليل وعليه فيقع التوارث بين المجوس وعباد الشمس مثلاً (قوله ولكل من القولين دليل مذكور في المطولات)
 المذهب واعتمده الاجهوزي أن اليهودية ملة والنصرانية ملة وما عداها مال كثيرة فالمجوسية ملة وهم جراً
 وعليه فلا يقع التوارث بين المجوس وعباد الشمس مثلاً (قوله ولكل من القولين دليل مذكور في المطولات)
 فدليل من قال بان الكفر كاهم لاه واحدة قوله تعالى فاذابعد الحق الا الضلال وقوله تعالى انكم دينكم كولي
 دين وقوله تعالى ولي ترضى عنك اليهود والنصارى حتى تتبع ملتهم ودليل من قال بان الكفر كاهم لاه

انتهى أي لان العبرة
 في الارث بوقت الموت
 والجل كان وقت الموت
 محكوماً بكفره فلم يرث
 مسلم من كافر والله
 أعلم ولما كان التعبير
 بالفهم يقتضي سبق
 شئ يفهم قال (فأفهم)
 أي الطالب ما قلته لك
 أي اعلمه علماً جازماً
 بدليل قوله (فليس
 الشك) وهو التردد بين
 حكمين لا مزية
 لاحدهما على الآخر
 (كالبقين) أي الحكم
 الجازم (فائدتان) *
 الاولى هل الكفر كاهم
 لاه واحدة أم مال
 الاصح من مذهبنا ان
 الكفر كاهم لاه واحدة
 وهو مذهب الحنفية
 والثاني مل وهو
 مذهب المالكية
 والحنابلة قالوا اليهود
 ملة والنصارى ملة ومن
 عداها ملة ولكل من
 القولين دليل مذكور
 في المطولات

قوله تعالى ولا تكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا وقوله صلى الله عليه وسلم لا يتوارث أهل ماله وأجاب الأول
بان معنى الآية ولو تكل من دخل دين محمد صلى الله عليه وسلم جعلناه القرآن شرعة ومنهاجا كما قاله مجاهد
وبان المراد بالملتين في الحديث الاسلام والكفر بدليل أن في بعض طرق زيادة فلا يرث المسلم الكافر اه
شرح الترتيب بتصرف (قوله الفائدة الثانية) ذكر فيها بقية الموانع الستة كما هو التحقيق في عدة ما
زاد عليها فتسبب ما عاينه تساهل كما تقدم (قوله بقي من موانع الارث ثلاثة أيضا) أي كما أن ما ذكره المصنف
ثلاثة فيكون المجموع ستة وقد عرفت ما في الزائد (قوله أحسد هذا اختلاف ذوى الكفر الاصل على الخ) قضيته
ان لم تختلف الدار وعليه فلو عقد الامام الذمة لطائفة قاطنة بدار الحرب لم يتوارثوا مع أهل الحرب لكن قد
الصبرى في شرح الكفاية بكون أهل الذمة بدارنا وعليه في المسئلة المذكورة يتوارث أهل الذمة مع أهل
الحرب بسكونهم قاطنين بدارهم قال الاذرى ويجوز تنزيل الاطلاق على الغالب فلا يخالفه واعلم ان اختلاف
الدار ليس بمانع عندنا بين الحربيين فيرث الحربى الرومى من الحربى الهنرى خلافا لابى حنيفة اه شرح
الترتيب وقوله فلا توارث بين ذى وحرى أى لعدم الموالاة بينهما بخلاف العادل والباغى فلا توارث لاختلافهما
بذلك لاجتماعهما فى أشرف الجهات وهى الاسلام أفاده فى اللؤلؤة (قوله وفاقا للحنفية) أى نقول ذلك حال
كوننا موافقين للحنفية وقوله وخلافا للمالكية والحنابلة أى وحال كوننا مخالفاً للمالكية والحنابلة
(قوله وهل المعاهد) بفتح الهاء وكسرهما من عاهد رنا وعاهدنا على ترك القتال بيننا وبينه أربعة أشهر عند
قوتنا وعشرين عندنا فعنا وقوله والمستأمن هرمن عقد له الامان كأن قال له الامام أو غيره ادخل دارنا
بامان وأما الذى فهو من عقد له الامام ذمة على أن عليه كل سنة دينار مثلاً وقوله وجهات أى فى جواب ذلك
وجهات وقوله أوجهها كالذى أى أنها كالذى وعليه فلا يجزى التوارث بينهما وبين الحربى وقوله
خلافاً للحنفية أى وللمالكية والحنابلة وعبارة شرح كشف الغوامض: الثانى أنهم ما كالحربى لانهما
لم يستوطنا دارا وهى قالت الاثمة الثلاثة اه وعلى هذا فيجوز التوارث بينهما وبين الحربى (قوله
الثانى الرد) لا يفتى عنها اختلاف الدين لانه لا توارث بين اخوين ارتد الى النصرانية مثلاً فى اللؤلؤة من
أنهم ادخلوا فى عبارة النظم وهى اختلاف الدين وهو اسم من الارتداد وهى لغة الرجوع والانصراف
عن الشىء واصطلاحاً قطع من يصح طلاقه الاسلام بفعل مكفر أو اعتقاده أو قوله وقوله أعادنا الله والمسلمين منها
أى أجازنا الله والمسلمين منها (قوله فلا يرث المرتد ولا يورث) أى لانه ليس بينه وبين أحد دم ولا فرق بين
المال والقصاص وان استوفاه وارثه ولو لا الردة فيما لو قطعت يده مثلاً لم يرتد لانه لا يستوفيه ارنا كما نقله السبكي
عن الاصحاب وقيل ذلك يأتى فى حدود القذف ذكر فى اللؤلؤة ان الرافعى وابن اللبان وغيرهما نقلوا عن مالك
رضى الله عنه أنه قال اذا ارتد فى مرض موته فانه بانه قصده حرمان الورثة من المال ورثه لكن قال العلامة
الامير هذا غير معول عليه لبعده هذه التهمة كفى الشيخ عبد الباقي وغيره اه فالمتعمد عندهم عدم الارث
(قوله حتى لو ارتد أخوان الخ) تفريع على ما قبله وقوله مثلاً الاولى تأخيره عن قوله الى النصرانية ليعلم
راجعاً اليها أيضاً فيفيد أن الارتداد الى غير النصرانية كالارتداد اليها كما يفيد أن غير الاخوين مثلهم اه وقوله
لا توارث بينهما أى لانهم الاقربان على ما انتقل اليه ولا عبرة بموالاة بينهما لانها حينئذ كالعدم كما أفاده فى
اللؤلؤة (قوله ومال المرتد) فيجوز عندنا كما هو مقرر فى الفقه ومثل المال غيره مما ينتفع به كبد المينة
وكب الصيد وهذا ان قرئ مال بضم اللام والاولى قراءته بكسرها حينئذ تكون ماله ماله موصولاً وعليه فالمنع
والذى ثبت للمرتد فيدخل فى ذلك الحقوق المنتفع بها ولو غير مال ولا يخفى أن محل كون مال المرتد فيما بعد موته
وأما حيانه فوقوف فان أسلم أخذه وان مات كان فها (قوله ولو كان أبى) أى فماله الذى بعدهمونها كالكذ كر
وتوله خلافاً للحنفية أى حيث قالوا مالها ولو رثتها سواء كنسبته فى حال ردتها أو أسلامها كفى شرح الترتيب
والفرق بين الذكر والانثى عندهم ان الانثى لا تنقل عندهم بل تجلس حتى تسلم بخلاف الذكركفاته يقتل (قوله
رسوا ما كنسبه الخ) هذا لعمير راجع لقوله ومال المرتد وسواء خبره مقدم وما كنسبه الخ فيبطل أم وخر

والمعنى

(العائدة الثانية) بقى
من المواقف ثلاثة أيضا
استحق الاختلاف ذوى
الكفر الاصلى بالذمة
والحرابة فلا توارث
بين ذى وحربى فى
الاطهر وفاة للعنفية
وخلافا للمالكية
والحنابلة وهل المعاهد
والمستامن كالذى أو
كالحرى وجهان أرجحهما
كالذى بخلاف الحنفية
الثانى الردة أعادنا الله
والمسلمين منها فلا يرث
المرتد ولا يورث حتى لو
ارتد أخوان مثل لالى
النصرانية لا توارث
بينهم أو مال المرتد فى ولو
كان أنقى خلافة للعنفية
وسواء ما كتبه فى
حال الاسلام وفى حال
الردة خلافا لهم أيضا
حيث قالوا ما كتبه
فى حال الاسلام لو رثته
المسلمين

والعنى ما كتبه في حال الاسلام وما كتبه في حال الردة سواء اى مستويان في أن كافي وعلم من ذلك أن
أو بمعنى الواو لان النسوية لا تكون الا بين شيئين وقوله خلافا لهم أيضا أى خلافا للحنفية كفى المسئلة التي
قباه وقوله حيث قالوا الخ أى لانهم قالوا الخ وقوله ما كتبه في حال الاسلام لورثته المسلمين أى وما كتبه
في حال رده لبيت المال والعبرة بورثته المسلمين يوم موته لا يوم رده (قوله وسواء أسلم قبل قسمة التركة الخ)
هذا التعميم راجع لقوله فلا يرث المرتد لقوله ومال المرتد في ذلك ان الاولى أن يقدم ذلك عليه لان هذه
النسوية متعلقة بكونه غير وارث لا بكونه غير موروث منه كما قاله الاستاذ الحنفى فاذا مات المسلم عن قريبه
المرتد فلا يرث منه ولو أسلم قبل قسمة التركة لان الاعتبار بوقت الميراث وقوله خلافا للحنابلة أى حيث قالوا بان
ان أسلم قبل قسمة التركة يرث (قوله ولا ينزل خوفه دار الحرب منزلة موته) أى فيكون ماله موقوفا كولو
لم يلحق بدار الحرب فان مات كان فيا وأن أسلم رجع له وقوله خلافا للحنفية أى حيث قالوا ان لحوقه بدار
الحرب ينزل منزلة موته فتقسم تركته بين ورثته المسلمين على ما صار فان أسلم رد الورثة ما بقي بايديهم ولا يرجع
عليهم بما تصرفوا فيه ان اقتصموا بعد حكم الحاكم بطوقه والارجع عليهم كما يفيد شرح الترتيب (قوله
والزندقه كالردة) أى فلا يرث الزنديق ولا ورث والزنديق هو من يخفى الكفر ويظهر الاسلام وكان يسمى في
الصدر الاول منافقا وقيل من لا يتحمل أى يختار ديننا وقيل من يذكر الشرع كله وقوله خلافا للمالكية أى
حيث قالوا مال الزنديق لورثته اذا مات قبل الاطلاع على زندقته لاحتمال توبته أو طعنه في الشهود لو كان حيا
وأما اذا اطلعنا على زندقته باقراره ودام عليه الى أن مات فلا يرث اجماعا لانه أقبح من المرتد فأفاده العلامة
الامير (قوله والذي الذي لا وارث له يستغرق) أى بان لم يكن له وارث أصلا أو له وارث لا يستغرق كمن
وقوله يكون ماله أى فيما لا يمكن له وارث أصلا وقوله أو الفاضل بعد الفرض أى فيما اذا كان له وارث
لا يستغرق كمن لا يشترط في ذلك انتظام بيت المال لان انتظامه انما هو شرط في الارث لا في النفي فلو خالف
عمه مثلا أو بنتا فالمال كله في الاولى والباقي بعد نصف البنت في الثانية لبيت المال ولا شئ للعمه ولا رد على
البنت كما قاله الشرح في شرح الترتيب قال ولا شك في ذلك وان توقف نفسه بعض العصر بين وادعى أن البنت
تأخذ الباقي ردا وان العمه مثلا تأخذ الجميع معلا بانالم نجد أحدا خص الرديا لمسلم اذا كان بيت المال غير
مستظلم وجوابه ما تقدم اه أفاده في اللؤلؤة (قوله الثالث وهو آخر الموانع الستة الدور الحكمي) علم
من اقتصره على الموانع الستة أنه لو كان الموروث صيدا والوارث بحرا لا يتمتع ارثه وهو كذلك على الاصح
والدور الرجوع للمبدأ كالدائرة التي لا يدري أين طرفاها وقيل له الحكمي لتعلقه بالاحكام وخرج به الدور
الكوني والدور الحسابي فالدور الكوني أى التعلق بالكون الذي هو الوجود توقف كون كل من الشيئين على
كون الآخر وهذا هو الواقع في فن التوحيد والمستحيل منه السبق وهو ما يقتضى كون الشئ سابقا مسبقا
كما لو فرضنا ان زيدا أو جد عمر أو أن عمرا أو جد زيدا فالذي يقتضى ان زيدا سابق من حيث كونه مؤثرا
مسبق من حيث كونه أثرًا وكذلك عمرو بخلاف المي كالابوة مع البنوة والدور الحسابي أى المتعلق بالحساب
توقف العلم بأحد المقدارين على العلم بالآخر ولذلك يقال له الدور العلمي وهذا دور في الظاهر فقط لجواز أن
يحصل العلم بشئ آخر غيرهما في الحقيقة لا دور اذا أردت علم أحدهما من الآخر ومثال ذلك ما اذا ذهب
أحد من يميني للأخر عبدا فوجهه الثاني للاول ولما لهما غيره وما تأخرا يعلم ماص فيه هبة كل منهما وقدر
ما رجع اليه الابد العلم بالآخر لان هبة الاول صحت في ثلث العبد فصار مالا لثاني ولما وردت عليه هبة
الثاني صحت في ثلث الثالث فصار ثلث الثالث المذكور من مال الاول فنسرى اليه الهبة فلا يرد ثلثه لثاني بالهبة ثم
يردها لثاني ثلث ما رد لسريان هبته فيه وهكذا فلا يقف على حد في الترداد بينهما يحصل العلم بطريق
الجبر والمقابلة ويانه أن تقول صحت هبة الاول في شئ من العبد ففي عنده عبدا لاشياء وصحت هبة الثاني في ثلث
ذلك الشئ فصار مع الاول عبدان لثني شئ لان ثلث الشئ رجع له بهبة الثاني فبقي عنده ثلثا الشئ ويضم ثلث
الشئ عند الاول فيكون معه عبدان لثني شئ ومعهم اوم أنه لا بد من أن يكون الباقي مع الواهب يعدل ضعف

(۸ - منشوری)



وسواء أحل قبل قسمة
التركة أم لا بخلاف
للحنابلة ولا ينزل لحوقه
بدار الكفر مغزلة موته
خلاف الحنفية والزندقة
كلادة خلاف المالكية
والذي الذي لا وارث
له يستغرق يكون ماله أو
الفاضل بعد الفروض
فيها * الثالث وهو آخر
الموانع الستة هو الدور
الحكمي

ما صحت فيه هبة وقد قلنا صحت هبة الأول في شيء مجهول من العبد بدليل النظر عن هبة الثاني وحده ناسد
فنقول ما بقي مع الأول وهو عبد الثاني شيء يعدل شيئين هما ضعف ما صحت فيه هبة أي يساوها وما بعد ذلك
فالجبر كلام من الطرفين بإزالة النقص بان ترد المستثنى على الجانبين فتجعل الطرف الأول وهو ما بقي مع الأول عبد
كامل وتجعل الطرف الثاني شيئين وثلاثي شيء فتقول عبد كامل يقابل شيئين وثلاثي شيء ثم تبسط الشيئين أثلاثا
من جنس الكسر أعني ثلاثي شيء فصار هذا الطرف ثمانية كل واحد منها ثلث شيء وبعد ذلك فاقسم الطرف
الأول وهو العبد الكامل على الثمانية التي كل واحد منها ثلث شيء يخرج الكل ثلث شيء فمن العبد فيعلم أن
ثلث الشيء ثمن العبد وأن الشيء ثلاثة أثمان العبد فيكون معنى قولنا صحت هبة الأول في الشيء أنها صحت في ثلاثة
أثمان العبد ومعنى قولنا بقي عنده عبد الأشياء أنه بقي عنده خمسة أثمان العبد ومعنى قولنا صحت هبة الثاني
في ثلث ذلك الشيء أنها صحت في ثلث الثلاثة أثمان وهو ثمن ومعنى قولنا صار مع الأول عبد الثاني شيء أنه صار
مع الأول ستة أثمان وهي ضعف ما صحت فيه هبة لأنها صحت في ثلاثة أثمان ووضعهما ستة أثمان ومعنى قولنا
بقي عنده أي الثاني ثلث الشيء أنه بقي عنده ثمان وهما ضعف ما صحت فيه هبة لأنها صحت في ثمن وضعفه ثمان
فقد بقي لورثة كل من المريطين ضعف ما صحت فيه هبة أفاده العلامة الأمير بزيادة إيضاح وبه يتضح مافي للوثة
عن شيخ الإسلام في شرح الكفاية (قوله وهو أن يلزم من التوريت عدمه) هذا تعريفا للدور الحكمي
المانع من الارث الذي الكلام فيه والافال دور الحكمي أهم وضابطه كل حكم أدى ثبوته لمنفيه فيبدو على
نفسه ويكرهها بالبطلان ومن صور ما إذا قال بآر يته ان صليت صلاة كاملة فانت حرة قبلها فمكشوفة
الرأس فالمشهور أنها لا تعتق بحال واليه رجوع الغزالي إبطال الالعلق المنفصلي الى الدور لأنها لو عتقت لكان
كشف الرأس خلا في صلاتها فلم تصل صلاة تامة فلم تعتق وقيل تعتق بعدها لا قبلها ولا يفتي قوله قبلها فلا تجري
عليها أحكام الحرية البعد الصلاة اه من حاشية العلامة الأمير (قوله ثن يقر الخ) أي وكان يعتق الأخ
والحال أنه لم يقر عبيدين من التركة فشهدان بآر للميت ويقل القاضي شهادته ما ثبتت نسبته ولا يثبت
للدور لأنه لو ورث ثلث العبدين فيبطل عتقهما فتبطل شهادتهما ما عا قيم بطل النسب فلا يثبت قابات الارث
يؤدي الى نفيه وقوله أخ أي بخلاف الاب فإنه اذا استلحق مجهول النسب ثبتت نسبته ويرث وقوله حائز أي أخذ
جميع التركة فشرط المقر أن يكون حائزا عند ناسا سواء كان واحدا كافي المثال أم تعددا كالأقراخوة بآر
وقوله بآر للميت علم منه أن شرط عدم ارث المقر بنسبه كونه يحجب المقر حرمانا فلا يقر بمن يحجبه نقصانا كما
لو أقرا بآر أو بنون بآر آخر ثبتت نسبته وورثته واستشكاه امام الحرم كافي كشف الغوامض بان المقر في هذه
الصورة يخرج عن كونه حائزا لجميع المال فبطل شرط الاقرار فكان مقتضى الظاهر أن لا يرث قال لكن الاصحاب
لم ينظروا لذلك اه ملخصا من اللوثة وحاشية الأمير (قوله فيثبت نسبته ولا يرث الدور) أي لأنه لو ورث
لم يكن الاخ حائزا بل يكون محجوبا فلم يصح اقراره فلم يثبت نسبته فلا يرث فإدى أثره الى عدم ارثه فذلك نقول
ثبت نسبته ولا يرث في أظهر قول الشافعي وهذا غما هو بالنظر للظاهر والافيجب على المقر باطنان كان صادقا
في اقراره أن يدفع له التركة لأنه يعلم استحقاقه المال والقول الثاني للشافعي ثبتت نسبته ويرث وبه قال أحمد
ونقل عن أبي حنيفة وقيل لا يثبت نسبته ولا يرث وهو مذهب داود الظاهري وعند مالك وأصحابه يرث ولا يثبت
نسبه الا اذا أقرا به عدلان من الورثة ولا يشترط كون المقر حائزا عندهم كذا بخط بعض الفضلاء (قوله فراجع)
أي ما ذكر (قوله تنبيه) ذكر فيه فائدة قوله فيما تقدم أي الذي قام به سبب الارث مع ما يتبع ذلك وقوله في
قولي الخ الجار والمجرور وخبر مقدم وإيما مبتدأ مؤخر وجه الإيما أنه يشير الى أن الشيء لا يسمى ما عا
الاذا تحقق سبب الارث واللعان ليس كذلك لان انتفاء الارث فيه لا انتفاء السبب وهو النسب كما وضعه
الشارح وقوله خلا فالن زعم ذلك أي ان اللعان مانع وقوله فان انتفاء الارث الخ علة لقوله ليس بمانع والظاهر
جعله علة للإيما الى ذلك وقوله بين الملاعن أي الذي هو الزوج وقوله ومن يدل به أي كايه وقوله وبين المنفي
أي الولد المنفي باللعان وقوله لا انتفاء السبب علة لا انتفاء الارث وقوله وهو أي السبب (قوله وليست أمه ولا

وهو أن يلزم من التوريت عدمه كان يقرأ خ حائز بآر للميت فيثبت نسبته ولا يرث الدور وفي الاقرار مباحث كثيرة وخلاف بين الأئمة فراجع في كتابنا شرح الترتيب والله أعلم (تنبيه) في قول الذي قام به سبب الارث بعد قول المصنف وبتنع الشخص إيما الى أن اللعان ليس بمانع خلا فالن زعم ذلك فان انتفاء الارث فيه بين الملاعن ومن يدل به وبين المنفي لا انتفاء السبب وهو النسب وليست أمه ولا

عصبتها

عصبات الخ) غرض الشارح بذلك الرد على الجواب في قواهم ان أم من لأب له شرعاً عصبة له فان لم تكن فعصبتها
فرد الشارح الرد على الجواب في قواهم بذلك لا بيان مذهب الشافعي كيدله قوله خلا فالامام أحمد اذا علمت
ذلك علمت الدفاع ما أطال به الاستاذ الحنفي في حاشيته حيث قال ما حاصله ان كان المراد نفي كونها وعصبتها عصبة
له من النسب فلا داعي لذكر الأم اذا لا يتوهم من له أدنى اشتغال بالنسب كون الأم عصبة من النسب أو أم عصبتها
نفي ما يتوهم كونها عصبة لا حنفي لكونها كانت عصبة له قبل النفي فيحتاج للتنبيه على كون عصبتها ليست عصبة له
وان كان المراد نفي كونها وعصبتها عصبة له من الولد احتج لذكر الأم أيضا وصورة ذلك أن يترجح امرأه عتقها
فتأتي بولد فينفيه باللعان فربما يتوهم كونها وعصبتها عصبة للعنفي بالولد الذي سرى من الاب اليه فيحتاج
لالتنبيه على نفي كونها وعصبتها عصبة له لان ثبوت العصبية لها والعصبة على المنفي بواسطة ثبوتها على أبيه
وقد انتفت أئوته له فانتفت العصبية لها والعصبة على المنفي فتدبر (قوله وتوأم اللعان ليسا بشقيقين) لا يخفى
ان التوأمين الولدان اللذان ليس بينهما صلة أشهر وكانا في بطن واحدة فاذا كانا من نيتين باللعان لم يكونا شقيقين
لا انتفاء قرابة الاب لأنه نفي نسبه عنهما بلعانه فلا تورث بينهما الابرة الام لثبوت قرابتهما بينهما كتوأمي الزنا
وقوله خلا فالمالكية أي حيث قالوا انهم ماشيقان واستشكل كونهما شقيقين بعدم قرابة الاب شرعا وأوجب
بمحقق كون أبيهما واحدا ولو استلحقهما الاب أو أحدهما للعقار وعلى هذا في تورثان بالتعصيب أفاده في
اللوثة (قوله وتوأم الزنا ليسا بشقيقين عند الأئمة الأربعة) فلا تورثان بالقرابة الام عند الأئمة الأربعة
فان قبل ما الفرق بين توأمي اللعان وتوأمي الزنا عند المالكية أوجب بان الفرق انه يصح استلحاق الأولين دون
الآخرين (قوله وإذا أ كذب النافي نفسه) أي بان قال أنا كاذب في لعاني أو في نفي وقوله ولو بعد موت
الولد أي سواء كان كذب نفسه قبل موت الولد بان كان حيا أو بعدم موته وان لم يخلف ولدا أو لا وأما قوله ثبت
النسب أي نسب الولد من أبيه وقوله وترتب عليه مقتضاه أي من الارث وغيره وقوله ولا التفتان للتمهة أي
ولا نظرا لانهما به أنه كذب نفسه لكونه ورث ما تركه فيما اذا كان بعد الموت بل لوفته واستلحقه لحقه ولا
يقتل به وقوله ولو كان ذلك بعد القسمة أي ولو كان كذابه نفسه الواقع بعدم موت الولد بعد قسمة تركته الولد
فهو غاية في الغاية وقوله وبه قال الشافعي أي وبما ذكر من ثبوت النسب بالا كذاب وترتب مقتضاه عليه
قال الشافعي وقوله وهو قيس مذهب الامام أحمد أي موافق لمذهب الامام أحمد (قوله وقال أبو حنيفة ومالك
الخ) حاصله أن في ذلك تفصيلا وهو انه ان كان الولد حيا ثبت النسب وحده يقع التورث بينهما وان كان ميتا
فان خلف ولدا أو ولد ولدا أو أحاولد معه أو لم يخلف وقل المال كذلك وتنقض القسمة والا فلا ثبوت ولا نسب
كما يعلم معظم ذلك من كلام الشارح (قوله ثبت نسبه) أي وحده يقع التورث بينهما وقوله وكذا ان مات
الخ أي فيثبت النسب ويحدو يرثه وقوله وخالف الخ أي ولم يخلف وقل المال وقوله ولدا أي أو ولد ولد وقوله
أو أحاولد معه أي بان كانا توأمين وقوله وتنقض القسمة فيه ما أي فيما اذا خلف ولدا أو أحاولد معه وقوله
للعاجة الخ علة لقوله وكذا ان مات الخ وقوله الى ثبوت نسب الولد أي فيما اذا خلف ولدا أو ولد ولدا الولد
وقوله والأخ الموجود أي فيما اذا خلف أحاولد معه وقوله من النافي متعلق بنسبه وقوله والا فلا ثبوت ولا ارث
أي وان لا يخلف ولدا ولا أحاولد معه فلا ثبوت لنسبه ولا ارث له منه وقوله لأنه لا حاجة لثبوت النسب اذا أي اذا
لم يخلف ولدا ولا أحاولد معه وهو تعليل لقوله والا فلا الخ فتدبر (قوله واعلم أنه لا يختص الاستلحاق بالنافي) هذا
عندنا وأمّا عند المالكية فيختص الاستلحاق بالاب والذي يكون من غيره اقرار لا استلحاق وقوله بل لو استلحقه
الوارث أي الحائز ولو علم اذ مات بلا وارث فلو ألحقه بالامام مجهول النسب وكان الميت مسلما كما قيله
في المهمات لحقه كما أفاده في اللوثة وقوله كذا استلحقه المورث أي الذي هو النافي ولو عسر له لمكان أولى
لأنه لا نسب بقوله لا يختص الاستلحاق بالنافي وقوله قال ابن الهائم قال الرافعي الخ هذا تأييد وتقوية لما
قبله وقوله في كتاب الاقرار متعلق بالرافعي وقوله وبهذا أي بعدم اختصاص الاستلحاق بالنافي وهو
متعلق بقوله قطع

عصبتها عصبة له خلافا للامام أحمد رحمه الله وتوأم اللعان ليسا بشقيقين خلافا للمالكية وتوأم الزنا ليسا بشقيقين عند الأئمة الأربعة وإذا أ كذب النافي نفسه ولو بعد موت الولد ثبت النسب وترتب عليه مقتضاه ولا التفتان للتمهة ولو كان ذلك بعد القسمة وبه قال الشافعي وهو قيس مذهب الامام أحمد رحمه الله وقال أبو حنيفة ومالك رحمهما الله ان كان الولد حيا ثبت النسب والتفتان للتمهة وكذا ان مات وخلف ولدا أو أحاولد معه وتنقض القسمة فهما للعاجة الداعية الى ثبوت نسب ولده والأخ الموجود من النافي والا فلا ثبوت ولا ارث لأنه لا حاجة الى ثبوت النسب اذا * واعلم انه لا يختص الاستلحاق بالنافي بل لو استلحقه الوارث بعد موت النافي لحقه كالأولاد لحقه المورث قال ابن الهائم قال الرافعي في كتاب الاقرار وبهذا قطع معظم العراقيين انتهى

* (باب الوارثين) *

لما تكلم على أسباب الارث وموانع شرع يتكلم على الوارثين فقال باب الوارثين وفي تعبيره بالوارثين تغليب
لذ كور على الاناث لشر فمهم فاندفع ما يقال ان في الترجمة قصور والانة ترجم لوارثين دون الوارثات مع انه
ذكرهما معا ويمكن أن يكون في الترجمة اكتفاء بقوله باب الوارثين أي والوارثات أو يقال ترجم لشيء وزاد
عليه على ما فيه وفي بعض النسخ افراد كل ترجمة واعلم أنه كان أهل الجاهلية يورثون الرجال دون النساء
والجاردون الصغار ويقولون لا نورث أموالنا من لا ركب نحيل ولا يضرب بالسيف وكانوا أيضا يورثون
بالخلف أي العهد والنصرة وكان ذلك في صدر الاسلام أيضا على المشهور وكيدل عليه قوله تعالى والذين عاهدت
أيمانكم فأتوهم نصيبهم ثم نسخ ذلك وأقر التوارث بالهجرة فكان المهاجر إذا ترك أخوين أحدهما مهاجر
والآخر غير مهاجر كان ارثه للمهاجر فقط كذا صورته المأو ردي وظاهره أنه لا بد أن يكون بين المهاجر من
قربة لكن ظاهر اطلاق القاضي أبي الطيب وابن الرفعة أنه لا يشترط ذلك وهو أقرب إلى ظاهر قوله تعالى
ان الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا الى قوله حتى يهاجروا ثم نسخ ذلك بالوصية للوالدين والاقربين ثم نسخ ذلك
بآيات المواريث فأفاده في الولوة (قوله اجماعا) احترازه عن المختلف في ارثهم وهم ذوو الارحام وقوله
بالاسباب الثلاثة يخرج به الوارثون بجهة الاسلام وقد يقال انهم يخرجون بقوله اجماعا لان الارث بجهة
الاسلام غير مجمع عليه وقوله من الرجال والنساء بيان للوارثين وأشار به للتغليب السابق وهو من باب عموم
المجازان أو يده معنى عام يشمل الحقيقة والمجاز أو من باب الجمع بين الحقيقة والمجاز أن يدل كل من الحقيقة
والمجاز على حالهما من غير ارادة معنى عام يشملهما وقد تقدم أنه يمكن أن يكون في الترجمة اكتفاء وأنه
ترجم لشيء وزاد عليه فلا تغفل (قوله والوارثون من الرجال) يسكون الميم للوزن وكذا يقال في قوله والوارثات
من النساء وفي بعض النسخ في بدل من وعام فالوزن صحيح وهي التي شرح عليها العلامة أبو الجعد والمراد
بالرجال ما قبل النساء وهو الذي كور في شمل الصبيان كيدل عليه قوله بعد فمهمة الذكور هؤلاء فعبر المصنف
أولا بالرجال ثم أشار لنفسه يرميهم بما يشمل الصبيان كما عبر النبي صلى الله عليه وسلم بالرجال ثم فسره بالذكور
قوله ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقى فلا ولي رجل ذكر وقوله بالاختصار أي وأما باليسر فخمسة عشر كما
سأقي وقوله اجماعا لاجابة نائبا بعد ذكره عقب الترجمة وما أجيب به من أن قوله أولا اجماعا أي في
الوارثين من الذكور والاناث وقوله نائبا اجماعا أي في الوارثين من الرجال فقط لا يجدي شيئا لانه حيث
كان الاول في الوارثين من الذكور والاناث أغنى عن الثاني انحصار بالرجال (قوله عشرة) اعترض القاضي
أبو الطيب على عد الذكور عشرة بان ابن الابن لا يشمل النازل الاجزاء وقد ارتكبوه حيث قالوا ابن الابن
وان نزل وكذا الكلام في أبي الابن حيث ارتكبوا المجاز فكان الاختصار أن يقولوا الابن وان سفل والابوان
علا وأجيب بانهم قصدوا التنبيه على اخراج ابن البنت وأبي الام فأفاده في الولوة (قوله أسماؤهم معروفة)
أورد عليه أن أسماء من ذكر كليات فالتناسب التعبير بالعلم لان المعرفة انما تستعمل في الجزئيات وقد
دفع الشرح هذا الاراد بقوله أي معلومة فأشار بذلك إلى أن التحقيق ترادف العلم والمعرفة ثم ذكر في
القائده كلام السعد استدللا على صحة ذلك وقال البولي في برد أن التعبير بالعلم أولى من وجان الخلاف
وأجاب بعضهم بأنه عبر بالمعرفة لانها تستدعي سبق جهل وهو حال المبتدئ واستبعد ذلك العلامة الامير
فراجع (قوله مشتهرة) أي مشهورة فالتام زائدة وقوله عند الفرضيين انما احتج لهذا لان المراد الاشهاد
بقيد الارث كقوله الامير (قوله فائدة قال الشيخ الخ) قد عرفت أن الشرح ذكر ذلك استدلالا على صحة
دفع الاراد السابق وعلم أنه أن الاراد مني على مذهب ضعيف وهو التفرقة بين العلم والمعرفة (قوله انه أي
النسبي الخ) توضيحه أن النسبي الذي هو صاحب العقائد عبر بالمعرفة في وانما أسباب العلم أوائل الكتاب
فاخير العلامة السعد بانه حاول بتعبيره بالمعرفة دون العلم التنبيه على أن المراد من جامع معنى واحد دون التفرقة
الضعيفة وعدم اطلاقها على الله تعالى لعدم الاذن وتعرف الى الله تعالى في الرضا يعرف في الشدة مشاكلة

* (باب الوارثين) *
اجماعا بالاسباب الثلاثة
من الرجال والنساء
(والوارثون من الرجال)
بالاختصار اجماعا عشرة
* أسماؤهم معروفة *
أي معلومة (مشتهرة)
ضد الفرضيين
(فائدة) قال الشيخ
سعد الدين التفتازاني
رحمه الله في شرح
العقائد انه أي النسبي
رحمه الله

لا تكفي في الاذن فيطلق على الله عالم دون عارف وادعي شيخ الاسلام في رسالة الحدود أنه يطلق على الله عارف
أي بالوروده قال ويمنع استدعاؤها سابق الجهل (قوله حاول التنبيه) أي رآه وقصده وقوله على ان مرادنا
بالعلم والمعرفة واحد أي معنى واحد فلا فرق بين الكليات والجزئيات ولا بين المركبات والبسائط وهذا هو
القول الرابع ومما يوجب التفرقة قول النخاعة علم العرفانية تتعدى لواحد والعلمية تتعدى لاثنتين والحق كما أفاده
الرضي أنه من تحركات العرب في استعمالهم من غير فرق في المعنى (قوله لا كما اصطاح عليه البعض) ظاهره
ان الخلف بعض واحد وليس كذلك بل الخلف فرقان فقت هذا البعض فرقان كما سيجف من كلامه
فرقة تقول ان العلم يخص بالركبات والمعرفة بالبسائط وفرقة تقول ان العلم يخص بالكليات والمعرفة
بالجزئيات فتعبر الشرح بأول حكمية الخلاف وقوله من تخصيص العلم بالركبات أي على أول القوانين
المرجوحين وقوله أو الكليات أي على ثانيهما وقوله والمعرفة بالبسائط أو الجزئيات فيه مع مقابلة لفوا نشر
مرتب في توزيع الخلاف وقرر الشيخ العدوي ان المراد بالركبات النسب التامة المدلول عليها بالقضايا
كثيوت القيام لزيد المدلول عليه ببولك زيد قائم وبالسبائط المفردات المدلول عليها بقضايا كزيد
لا خصوص النقطة التي هي الجوهر النرد أو العرض القائم بالجواهر الفرد على التحقيق لانه لا يحسن في
مقابلة المركبات بالمعنى السابق والمراد بالكليات الامور التي تصدق على كثير من كالانسان والحيوان
وبالجزئيات ما لا يصدق على كثير من كزيد وعسر والحاصل أن الاقوال ثلاثة القول بالترادف وهو
التحقيق والقول بتخصيص العلم بالركبات وهي النسب التامة سواء كانت كليات أو جزئيات والمعرفة
بالبسائط وهي المفردات كذلك وعلى هذا تقول علمت أن الانسان حيوان وعلمت الانسان دون عرفتهما
وتقول علمت الانسان وزيد دون علمتهما والقول بتخصيص العلم بالكليات نسبيا أو غيرها والمعرفة
بالجزئيات نسبيا أو غيرها وعلى هذا تقول علمت أن الانسان حيوان وعلمت الانسان دون عرفتهما وتقول
عرفت ان زيد قائم وعرفت ان زيد دون علمتهما فظهر لك انهم جاء على نافي القوانين المرجوحين لا يختص
بالتصور خلافا لمن خصهما فقدر (قوله انتهى) أي كلام الشيخ بعد الدين (قوله اذا تقر بذلك) أي اذا
ثبت ذلك في قرار وهو ذهن السامع أو محله من الكنفه لا الأول باعتبار المعنى والثاني باعتبار النقص واسم
الاشارة راجع لكونه عشرة فذوله اذا تقر بذلك مرتب بأول الكلام ليرتب عليه الجزاء كما أفاده الشيخ
الامير (قوله الابن) انما بدأ به لانه مقدم حتى عن الابن في الميراث وقوله وابن الابن فيه وضع الظاهر موضع
المضمر للوزن كما قاله الاستاذ الحنفى (قوله مهماترلا) أي في أي زمن نزل ابن الابن فهم اطرف زمان أو أي
زمن نزل ابن الابن فهم انما نسبة عن المفعول المعلق أو مهماترلا ابن الابن فهو وارث فهم اطرف طرفة ولا يخفى أن
الالف في نزل لا اطلاق واعلم أن الفقهاء شبهوا عود النسب بالشيء المدلى من علو فاصل كل انسان أعلى
منه فلذلك يقولون في الاصل وان علا فرعه أسفل منه ولذلك يقولون في الفرع وان سفل وان نزل ونحو
ذلك فهو عكس الشجرة وذلك لان مرتبة الاصول أرفع من مرتبة الفروع في الشرف لاني الارث فتأدوام
الاصول يجعلهم في جهة العلو وأيضا الاب مقدم على ابنه في الزمان وشأن المتقدم أن يكون أعلى من المتأخر
(قوله بدرجة) متعلق بنزلا وقوله أو درجات أي تثبت فكثر فالمراد بالجمع ما فوق الواحد وقوله بمحض
الذكور متعلق بنزل أيضا لكن يلزم عليه تعلق حرفي بمعنى واحد بعامل واحد الا أن يجعل البناء الاولى
للتعدي والثنائية للملازمة أي حال كونه متلبسا في حال نزوله بمحض الذكور رأى الذكور المحض أي المخلص
عن شوب النساء فهو من اضافة الصفة للموصوف (قوله فخرج بذلك) أي بقوله بمحض الذكور وقوله
ابن بنت الابن أي وأما ابن البنت فقد خرج بقول المصنف وابن الابن وقوله ونحوه أي نحو ابن بنت الابن
وقوله من كل الخ بيان لنحوه أي كابن ابن بنت الابن وابن بنت ابن الابن (قوله والجدة) يستعمل أن
الضمير في له عائده على الميت المعلوم من السياق والاقرب انه عائده على الاب وهو الاولى الوجهين الاتيين
وقد أشار الشرح لاختيار هذا بقوله أي للاب ولما كان قديما وهو ان الجد لا يستعمل أبابا لان

حاول التنبيه على أن
مرادنا بالعلم والمعرفة
واحد لا كما اصطاح عليه
البعض من تخصيص
العلم بالركبات أو
الكليات والمعرفة
بالبسائط أو الجزئيات
انتهى والله أعلم اذا
تقرر ذلك فالاول من
العشرة (الابن) الثاني
(ابن الابن مهماترلا)
بدرجته أو درجات
بمحض الذكور فخرج
بذلك ابن بنت الابن
ونحوه من كل من في
نسبته للميت أنثى
(و) الثالث (الابو)
الرابع (الجدة) أي
الاب أي من الاب أي
من جهة

الجد للاب لشخص أبو أي الأب لذلك الشخص دفع الشرح ذلك التوهم بحمل اللام بمعنى من وتقدر المشاف
 حيث قال أي من الأب أي من جهة - وحينئذ فلا شك أن الجد من جهة الأب يشمل أبا الأب وكون اللام
 بمعنى من واقع في كلام العرب كقوله لم يمت له صراحي منه (قوله وخرج به) أي بقوله على جعل
 الضمير للاب وقوله الجد من جهة الأم أي الجد المنتهي للميت من جهة الأم فيشمل أباها وأبأها وان علا
 فقوله كأي الأم أي وكأي أبي الأم (قوله وان علا) أي الجد وقوله أي بمعنى الذي كورأي حال كونه
 ملتصبا بمحض الذكور أي بالذكور المحض فهو من إضافة الصفة للموصوف كما مر (قوله وهكذا) لاحاجة
 إليه بعد الكاف وقد يقال أنه لا توكيد ولدفع توهم أن الكاف استقصائية (قوله وخرج بذلك) أي
 بقوله بمحض الذكور وقوله كل جد أدلى بانتي أي من جهة الأب كأي أم الأب وأما الجد الذي أدلى بانتي
 من جهة الأم كأي الأم فقد خرج بقول الناطم له على جعل الضمير للاب كمر (قوله وان ورتت) أي سواء
 ورتت تلك الانتي أم لا فالأولى كقوله أي أم الأب فان الانتي التي أدلى بها تارت والثانية كقوله أي أم أي أم
 الاب فان الانتي التي أدلى بها تارت كقوله أي أم الأب فان الانتي التي أدلى بها تارت والثانية كقوله أي أم أي أم
 قوله له عائدا إلى (الاب) أي حيث قال أي للاب وقوله أولى من عوده إلى الميت قال بعضهم في عود الضمير
 إلى الميت مناسبة للضمير من الاتيين في قول الناطم للميت إليه وفي قوله وابن العم من أبيه فان الشرح جعلهما
 راجعين إلى الميت وأيضا إذا جعل الضمير عائدا إلى الميت دخل في عبارة الناطم أبو الأب بل لا شك بخلافه على
 جعله عائدا إلى الأب فإنه لم يدخل في عبارة الناطم الأب ككاف وقد تقدم بيانه (قوله لوجهين) لا يخفى أنه لم يأت
 بالوجهين على غم واحد ولو قل أحدهما لواء عاد الضمير إلى الميت لم يعد إلى مذكور في اللفظ لوافق
 الثاني أو قال والثاني أنه على عوده إلى الاب يخرج الجد أبو الأم لوافق الأول فتدبر (قوله أحدهما أن فيسه
 عود الضمير إلى مذكور في اللفظ) أي بخلافه على جعله عائدا إلى الميت لأنه ليس فيه عود الضمير إلى مذكور
 في اللفظ بل إلى معلوم من المقام وقوله والثاني أنه لو عاد للميت لم يخرج الخ أي بخلاف ما لو عاد للاب لأنه يخرج
 به الجد المذكور وقوله في الجد أبو الأم بدل من الجد وقوله الآن يقال الجد الخ فيكون خارجا من أول الأمر
 وقوله ليس جدا حقيقة أي لأن النسب ليس إلا للآباء وأيضا جعل في الجد للجد يخرج الجد بأب الأم كما
 يدل قول الناطم معروفه مشتهرة لأن المعروف عند الفرضين أن الجد الوارث اجتماعا هو الجد من جهة
 الأب لا من جهة الأم (قوله والخامس الخ) لا يخفى أن الناطم يصدده عدد العشرة الوارثين من الرجال
 ونسب الشرح مناسب لما هو بصدده حيث قال والخامس الخ جعل الخ خبرا مبتدأ محذوف وعليه فقول
 الناطم قد أنزل الله به القرآن كالتعليل لما قبله بخلاف ما قد يتوهم من كلام الناطم من أن الخ ميتة وقد
 أنزل الله به القرآن ناخرا فان هذا ليس مناسب لما هو بصدده (قوله أي سواء كان من جهة الأب فقط الخ) علم
 من ذلك أن الأخوة ثلاثة أصناف الأخوة الألقاء ويقال لهم بنو الأعمام وهو بذلك لأنهم من عين واحدة
 أي أب واحد وأم واحدة والأخوة للاب ويقال لهم بنو العلات فهو بذلك لأن الرجل علة واحدة والثانية
 بعد الأولى فهو يشبه العلة وهو الشرب الثاني بعد التمس وهو الشرب الأول والأخوة للام ويقال لهم
 بنو الأخفاف وهو بذلك لأنهم من أصل واحد الرجال لأن رجل واحد والأخفاف الانحلاط ذكره في اللؤلؤة
 في غير هذا المحل (قوله وهو الأخ الشقيق) سمي بذلك لما شاركته في شق النسب فكأنهم ما انشقاق من شق واحد
 (قوله قد أنزل الله به القرآن) أي بآرائه والباء بمعنى في أو بآء المبالغة وقد علمت أن هذا كالتعليل لما قبله
 (قوله أما الأخ للام ففي قوله تعالى الخ) أي أما وارث الأخ للام فقد أنزل الله في قوله تعالى الخ وقوله وان كان
 رجل يورث الخ بمحتمل أن كان ناقصا ورجل أصمها وكلا خبرها ويحتمل أنها مائة ورجل فاعل بها وكلا حال
 من الضمير المستتر في يورث وعلى كل جملة يورث صفة رجل وقوله أو امرأ أعطف على رجل وفيه الحذف من
 الثاني لدلالة الأول أي تورت كلاله ووجهة له أخ وأخت في محمل نصب على الحال وأفراد الضمير لأن العطف
 بأو فرجه في الحقيقة أحدهما ولذلك أتى بالضمير مذكرا ويحتمل أنه عائدا إلى الميت المورث لتقدم ما يدل

عليه

وتخرج به الجد من جهة
 الأم كأي الأم وقوله
 (وان علا) أي بمحض
 الذكور كأي أبي أب
 وأبيه وهكذا يخرج
 بذلك كل جد أدلى بانتي
 وان ورتت وما قرره
 من جعل الضمير في قوله
 له عائدا إلى الأب أولى
 من عوده إلى الميت
 لوجهين أحدهما أن
 فيه عود الضمير إلى
 مذكور في اللفظ
 والثاني أنه لو عاد للميت
 لم يخرج به الجد أبو الأم
 الآن يقال الجد أبو الأم
 ليس جدا حقيقة
 (و) الخامس (الخ)
 من أي الجهات كانا
 أي سواء كان من جهة
 الأب فقط أو من جهة
 الأم فقط أو من جهتهما
 معا وهو الأخ الشقيق
 (قد أنزل الله به القرآن)
 أما الأخ للام ففي قوله
 تعالى وان كان رجل
 يورث كلاله أو امرأة

عليه والكلالة هو الميت الذي لا والد له ولا ولد من تكاليف النسب ذهب بطريقه وهما والد الولد وهذا أشهر
 الأقوال المشرفة في معناها (قوله أي من أم) هذا تخصيص الآية وتدل على ذلك قوله كقوله في
 الشواذ قال الكاف معنى لام التعليل وما صدر به أي للقراءة في الشواذ والقراءة الشاذة تكبر الواحد في
 الاحتجاج بما على الصحيح إذ مثل ذلك لا يكون إلا بتوقيف وخالف في ذلك النووي في شرح مسلم فقال أنها
 ليست تكبر الواحد لأنها لم تدل على وجه أنها قرآن والقرآن لا يثبت إلا بالتواتر وهي غير متواترة فلم تثبت
 قرآنوا إذ لم تثبت قرآنهم تثبت خبرا اه والحق أنها تكبر الواحد (قوله وأما الأخ للابوين والأخ للاب في
 قوله تعالى الخ) أي وأما وارث الأخ للابوين وارث الأخ للاب فقد أنزل الله في قوله تعالى الخ وقوله وهو أي الأخ
 لابوين وأولاب لأنهم أجمعوا على أن هذه الآية في الأخوة لابوين وأولاب وفي ذلك مع ما تقدم من حمل الآية
 الأولى على الأخوة للام جمع بين الآيةين كقوله شيخ الإسلام أذلوحت كل آية على مطلق الأخوة كانت
 الأخيرة ناسخة للأولى ولم يعكس القوة الأخوة لابوين وأولاب على الأخوة للام (قوله المدلى) أي المنسوب وهو
 صفة للأخ وقوله إليه متعلق بالميت والضمير عائدا للميت المعلوم من المقام كما قاله الشرح ووجه ذلك كما قاله شيخ
 الإسلام في شرحه على الكفاية أنه إذا علمت النسبة نهى إلى الميت فان أراد غيره صرح به فإذا أطلق الأخ
 مثلا فالمراد أخو الميت وقوله بالاب متعلق بالميت وهو صادق بصورتين كما أشار إليه الشرح بقوله وحده الخ
 وقوله وهو ابن الأخ للاب أي ابن الأخ المدلى بالاب وحده وهو ابن الأخ للاب وقوله أو مع الخ عطف على قوله
 وحده وقوله وهو ابن الأخ لابوين أي ابن الأخ المدلى بالاب مع الأدلاء بالام وهو ابن الأخ لابوين (قوله فخرج
 بذلك) أي بقوله المدلى إليه بالاب وقوله المدلى بالام وحده أي المدلى إلى الميت بالام وحده وقوله وهو ابن
 الأخ من الأم أي وابن الأخ المدلى بالام وحده وهو ابن الأخ من الأم (قوله فاسمع سماع تدبر) أي ناهل
 للمعاني وقوله وتفهم أي ادرك للمعاني وقوله واذعان أي رضى قلبي بها وأشار الشرح بقوله سماع تدبر
 وتفهم واذعان إلى أنه ليس مراد المصنف الأمر بالسماع مطلقا لأنه لا ينفع إلا إذا كان كذلك وقوله مقالا مصدر
 ميمي بمعنى القول كما أشار إليه الشرح بقوله أي قولا وقوله صادقا أي صدقه من قوله ليس بالكذب كان الأولى
 ناخبره عنه ليكون كالتفسير له ولأن تقديمه يخرج قوله ليس بالكذب عن التأسيس إلى التأكيذ والأول
 أولى من الثاني (قوله لأنه يجمع عليه) علة لقوله صادقا ليس بالكذب وقوله لو روده الخ استدلالا بجماع وقوله
 أو غير ذلك كالقياس (قوله والخبر) مبتدأ وقوله وان كان في الأصل محتملا لا كذب حال فالوالمحال وان
 وصليته والمراد من قوله في الأصل في ذات الخبر بقطع النظر عن قائله أي والحال أنه في حد ذاته محتمل للكذب
 علة وان كان الخبر لا يدل على الصدق واقترعه على الكذب مع أن الخبر محتمل للصدق والكذب لأنه منشا
 الاعتراض وقوله لكن أخبار الباري الخ استدلال على محذوف كما أن خبرا مبتدأ محذوف والتقدير والخبر
 وان كان محتملا لا كذب لا يحتمل هنا وإنما يحتمل لو كانت أخبار الباري وأخبار الرسل عليهم الصلوة والسلام
 غير مقطوع بصدقها لكن أخبار الباري الخ والغرض بهذه العبارة الجواب عما يقال أن ما في القرآن والأخبار
 الواردة عنه صلى الله عليه وسلم خبر والخبر محتمل للكذب فلا يكون الإجماع المستند لما في القرآن والأخبار
 منجبا لكون ما ذكره المصنف قولا صادقا ليس بالكذب وحاصل الجواب أن احتمال الخبر لا كذب من حيث
 ذاته بقطع النظر عن قائله وما هنا منقول لقائله وهو مقطوع صدقه وقوله مقطوع بصحته الانسب بصدقها
 فيكون الإجماع المستند إليها منجبا للصدق وقوله وكذا ما أجمع عليه أي كالتقياس فإنه يجمع عليه وهذا
 راجع لقوله سابقا أو غير ذلك وقوله أو تواتر أي من غير الأخبار السابقة لا يتكرر مع الأخبار المتواترة وذلك
 كالأخبار بان مكتمة موجودة (قوله والسابع والثامن الخ) انما جمعهم ما الشرح مع ما قبله والسابع
 الثامن والثمان من العم كسابق الكلام ولا حجة للإشارة إلى أن قوله من أبيه راجع لهم ما عطفوا قال ما تقدم
 لتوهم أنه راجع لابن العم فقط وقوله والعم وابن العم فيهما في مقام الإضمار للوزن وقوله من أبيه أي
 وحده أو مع الأم والضمير راجع للميت كما قاله الشرح وقد تقدم أن النسبة عند الإطلاق تنصرف للميت

وله أخ أو أخت أي من
 أم كقوله في الشواذ
 وأما الأخ للابوين والأخ
 للاب ففي قوله تعالى في
 آخر سورة النساء وهو
 يرثهما إن لم يكن لهما
 ولد (و) السادس (ابن
 الأخ المدلى إليه) أي
 الميت المعلوم من المقام
 (بالاب) واحدة وهو ابن
 الأخ للاب أو مع الأدلاء
 بالام أيضا وهو ابن الأخ
 للابوين فخرج بذلك
 المدلى بالام وحده
 وهو ابن الأخ من الأم
 (فاسمع سماع تدبر)
 وتفهم واذعان (مقولا)
 أي قولا صادقا (ليس
 بالكذب) لأنه يجمع
 عليه لو روده في القرآن
 العطف بجم والأخبار
 الصحيحة وغير ذلك
 والخبر وان كان في
 الأصل محتملا للكذب
 لكن أخبار الباري
 تعالى وأخبار الرسل
 عليهم الصلوة والسلام
 مقطوع بصحتها وكذا
 ما أجمع عليه أو تواتر
 (و) السابع والثامن
 (العم وابن العم من أبيه)
 أي الميت

(قوله والمراد الخ) انما قال والمراد الخ لان العلم من جهة أبي الميت وابن العلم من جهة أبي الميت يصدفان بأبي
أبيه هلامه وابن أبي أبيه لانه لا يقال له -م من جهة أبي الميت والثاني يقال له ابن العلم من جهة أبي الميت
فدفع ذلك بقوله والمراد الخ وقوله وخرج بذلك الخ أي بواسطة المراد الذي بينه الشرح وقوله العلم قلام أي نحو
في الميت لانه وقوله وبنوه أي بنو العلم (قوله فذكر لذي الخ) أي بالذم له أو بالذم كره بالجميل أو نحو
ذلك كما تصدق عنه فجزاه الله خير ما ورجه واسعة (قوله أي الاختصار) تفسير للايجاز بناء على ترادفهما
كما مر وقوله أي الايقاظ تفسير للنبيه لغة وأما صطلحا فهو عنوان البحث اللاحق تفصيلا للمفهوم من
الكلام السابق اجبالا (قوله فانه ينهك الخ) علة لقوله فاشكر الخ وقوله على هؤلاء الوردية في بعض النسخ
عن هؤلاء الوردية وعليها كتب الحنفى وعن فيها معنى على فان مادة النبيه انما تعدى بها وقوله بعبارة مختصرة
أي موجزة (قوله دسباني في معنى ذلك) أي في معنى الشكر وقوله أحد لثبث شريفة أراد بالجمع ما فوق الواحد
من الذي ذكره هناك حديثان فقط وهما قوله صلى الله عليه وسلم من صنع اليه معروف فقال لفاعله
جزاك الله خيرا فقد أبلغ في الشناء وقوله عليه الصلاة والسلام من صنع اليه المعروف فليذكر كذا فانه لم يستطع
ليذكره فن ذكره فقد شكره (قوله جزاه الله خيرا) أي أعطاه ثوابا عظيما جزاه على ذلك وقوله ورجه
بواسعة أي وأحسن اليه احسانا واسعا كثيرا وهذا ذكر من الشارح لا ناظم كالمصنف (قوله المعنى)
أي حقيقة أو حكما كما أشار لذلك بقوله ذوالولاء فانه وصفه بذلك دفع الما يتوهم من انه قاصر على مباشرة العتق
قد وضع ذلك الشرح بقوله ولما كان المراد به الخ وقوله المعنى وعصبته أي المتعصبين بانفسهم كما قيده بذلك
بعد وقوله وصفه الخ جوابا لما أي ولو كان المراد به المباشر للعتق فقط لم يحتج لهذا الوصف لعلمه من المعنى اذ
ولاءه وقوله من المعنى وعصبته الخ بيان لذى الولاء وقوله المتعصبين بانفسهم احقرا عن عصبته غير المتعصبين
نفسهم بل بالغير أو مع الغير فلا ارث لهم بالولاء كما قال المصنف

المصنف

(۹ - شنوری)

(فهذه على من)

المصنف لم يعا أنثى غيرهن الشرح فان الشرح أعطى ذوات الارحام عند من قال بتوريثهن وتوضيح ذلك
أن المنفى في كلام المصنف انما هو اعطاء الشرع أنثى غيرهن اعطاء جميع عائلته فلا ينفى في انه أعطى أنثى
غيرهن اعطاء عائلته فافيه (قوله فان ذوى الارحام الخ) علة لمخدوف والتدبير فلا ترذ ذوات الارحام فان ذوى
الارحام الخ والمراد ذوى الارحام ما يشبه ذوات الارحام بديل قوله من الذكور والاناث وحصل التعليل انما
هو الاناث فذكر الذكور زيادة فائدة (قوله فالاولى من النساء الخ) أى اذا أردت بيان النساء السبع
فاقول لك الاولى من النساء الخ (قوله وان نزل أبوها) هو أولى من قول بعضهم وان نزلت لانه يشبه بنت بنت
الابن وقوله ببعض الذكور احد ترزا عن التي نزل أبوها لا يحض الذكور كبنات ابن بنت الابن (قوله أم
مشقة) هو بيان للسان فترث ولو كانت غير مشقة وجعله بعضهم احترازا عن القاتلة لانها غير مشقة لكن
هذا خلاف المتبادر اذا القاتلة تقدم حكمها في الموانع فانظر احرانه لبيان الشان كنيته عليه الشرح وقوله من
أشقت أى مأخوذ من أشقت أى من مصدره وهو الاشفاق وقوله خفت نفسى لا شقة وقوله والاسم منه
الشقة أى اسم المصدر من الاشفاق والمذكور عليه بالفعل الشقة فهى اسم مصدر وقوله والام من شأنها
ذلك أى من حالها بوصفها الاشفاق لذلك وصفها المصنف بقوله مشقة فهو لبيان الشان كعملت (قوله
بائبات الهاء) أى التى هى التاموسيت هاء لانه يوقف عليها هاء (قوله وهو الاول فى الفرائض) انما يمكن
متبعين لحصول التمييز بغير الاء كصريح الوصف وجعله بعضهم متعمداً فاقول لم تثبت التام فى قوله تعالى
ولكم نصف ما ترك أزواجكم مع تعلقه بالفرائض أوجب بان القرينة أغنت عن ثباتها وتلك القرينة عود
ضمنه يرجع الاناث عليهم فى قوله تعالى ان لم يكن لهن ولد فطاب جمع الذكور فى قوله تعالى ولكم نصف
الخ فان قيل فى كلام الناطم قرينة وهو قوله والوارثان من النساء فهلا استغنى هاهن ثببات التام أوجب
بانه أنثى به الاشارة الى انها مطلوبة فى الفرائض فى الجسدية والوزن أيضا انتهى حقيقى (قوله للتمييز) أى بين
الذكور والانثى ولذلك استحسنته الشافعى فى الفرائض وقوله وان كان الانعص والانشهر تركها الواو للتحال
وان وصولية (قوله من جهة الام أو من جهة الاب) أى من جهة ما قالوا ما دخلوا تجوز الجميع (قوله وهو)
أى التفصيل (قوله جميع عليهم) أى على ارضها (قوله فلا ترث عند المالكية) أى لان الجدة لا ترث عندهم
الا انما اتى بالام وأمهاتها والى انصت بالاب وأمهاتها (قوله فلا ترث عند الحنابلة) أى ولا ترث عند
المالكية أيضا كعملت بالاولى من التى قبلها (قوله فترث جميع من ذكرنا) أى من أم الام وأمهاتها وأم
الاب وأمهاتها وأم أبي الاب وأم أبي أبي الاب وقوله وكذا كل جدة تدلى بذ كروا ترث أى فان ترث (قوله
وأما الجدة الخ) مقابل لقوله وكذا كل جدة تدلى بذ كروا ترث فان هذه أدات بذ كروا ترث سواء كانت
من جهة الام كام أبي الام أو من جهة الاب كام أبي أم الاب وقوله وبغير عنها بالجدة الخ وبغير عنها أيضا
بالجدة الفاسدة وبالجدة الساقطة وقوله المدالية بذ كروا ترث أى انما يحجم عليه فلا ينفى أنه وارثا رنا
مخالف فيه لانه من ذوى الارحام وقوله فهى من ذوى الارحام الاولى فهى من ذوات الارحام الا ان يقال
لما راد ذوى الارحام ما يشبه ذوات الارحام (قوله معقته) فترث عتقها ومن انتهى اليه بنسب كابنه أو ولده
كعتيقه فليس ارثها خاصا بمن بشرت عتقه ولم يغل ذات الولاء كيقال فى المعتق ذوالولاء للاشارة الى أنه لا عصبة
من النساء فى الولاء الا المعتقة وهذا أولى من قوله فى اللؤلؤة اما الضرورة النظام أولا نه حذف من هذا دلالة
سابق عليه (قوله وكذا عصبتها الخ) اعترض بانه ان أراد عصبتها من الذكور يظهره قوله المتعصبين
نفسهم فلا يصل لذلك هنا لان الكلام فى ارث النساء وان أراد عصبتها من النساء مع التجوز فى قوله المتعصبين
نفسهم فلا يصح اذلا عصبة من النساء فى الولاء الا المعتقة كعملت وأوجب باختصار الاول كيهو الظاهر
يتمتع بجر فائدة بقطع النظر عن المقام واختصار الثانى ويحمل على معتقة المعتقة والجمع باعتبار ما كان

من أي الجهات كانت) أي سواء كانت شقيقة أو لاب أو لام
(فهذه على من)

بالاختصار (بانت) أي
ظهرت وأما عدهن
بالسبط ف عشرة البنت
وبنت الابن والام
والجدة من قبلها
والجدة من قبل الاب
والاخذ الشقيقة
والاخذ للاب والاخذ
للأم والزوجة والمعتقة
(فائدة) إذا انفرد
واحد من المذكور
ورث جميع المال إلا
الزوج والاخذ للام وكل
من انفردت من النساء
لا تحوز جميع المال إلا
المعتقة ومن يقول من
العلماء بالرد يقول كل
من انفردت من الرجال
يحوز جميع المال إلا
الزوج فقط وكل من
انفردت من النساء
تحوز جميع المال
إلا الزوج وإذا اجتمع
كل الرجال ورث منهم
ثلاثة الابن والاب
والزوج وإذا اجتمع
كل النساء ورث منهن
خمس البنت وبنت
الابن والام والزوجة
والاخذ الشقيقة أو
يمكن الجمع من الصنفين
ورث الابن والولدان
واحد الزوجين وسقط
من عدم اذكر لما
ستعرفه في المحب والله
أعلم ولما انتهى الكلام
على الورثة من المذكور
والاخذ شرع يبين
كل ما يرثه واحد منهم

تعددها كأن تعتق ثلاث من النساء أمة وتلك الأمة تعتق أمة فتدبر (قوله بالاختصار) لاجابة اليه
لعله من قوله بالاختصار عقب قوله والوارثات من النساء الآن يقال أعاده قوطنة لقوله وأما عدهن بالسبط
(قوله عشرة) ثلاث منهن يرثن من أعلى النسب وهي الأم والجدة من قبلها والجدة من قبل الاب والابن
من أسفله وهما البنت وبنت الابن وثلاث من الحوائشي وهن الاخذ من الابوين والاخذ من الاب والاخذ
من الأم واثنتان من غير النسب وهما الزوجة وذات الولاء وبعضهم يزيد واحدة وهي مولاة المولاة ويجعل
الوارثات بالسبط إحدى عشرة (قوله فائدة) ذكر فيها حكم انفرد واحد من المذكور أو واحد من
النساء وحكم اجتماع كل الرجال أو كل النساء أو يمكن الجمع من الصنفين (قوله إذا انفرد واحد من المذكور
ورث جميع المال) أي لأنه عاصب وحكم العاصب أنه إذا انفرد حاز جميع المال وقوله الاخذ للام والاخذ للام
أي ما لم يكن كل منهن ما بين عم والأورثا جميع المال فرضا وتوصيا (قوله وكل من انفردت من النساء لا تحوز
جميع المال) أي لأنها ليست عصبية وقوله لا المعتقة أي فأنها إذا انفردت تحوز جميع المال لأنها عصبية
(قوله ومن يقول الخ) أي هذا عند من يقول من العلماء بعدم الرد ومن يقول الخ (قوله الاخذ للام فقط)
أي دون الاخذ للام فإنه إذا انفرد يحوز جميع المال فرضا وورثا وأما الزوج فلا يرث عليه ما لم يكن ذارحما لأن
الرد إنما يستحق بالرحم وكذا يقال في قوله الاخذ للام (قوله وإذا اجتمع كل الرجال ورث منهم ثلاثة) أي
ومعادهم محجوب بالابن والاب فيجعل كان الميت خلف هؤلاء الثلاثة فقط ومثلهم من اثني عشر لأن
فيها ربعا وسدسا والسادس والربع من اثني عشر فالزوج الربع ثلاثة وللأب السدس اثنان وللأبن الباقي
وهو سبعة (قوله وإذا اجتمع كل النساء ورث منهن خمسة) أي ومعادهن محجوب بالجدة محجوبة بالأم
وذات الولاء محجوبة بالاخذ الشقيقة مع البنت كما جئتم بها للاخذ للاب والاخذ للام محجوبة بالبنت
ومثلهن من أربعة وعشرين لأن فيها ثمانا وسدسا وهما من أربعة وعشرين فللبنت النصف اثنا عشر
وللبنت الابن السدس تكملة الثلثين وهو أربعة وللأم السدس أربعة أيضا وللزوجة الثلثين ثلاثة يبق
واحد تأخذه الاخذ لأنها عصبية مع الغير كما قال المصنف والاخوان ان تكن بنات * فهن معهن معصبات
(قوله أو يمكن الجمع من الصنفين) أي بان اجتمع كل المذكور وبقية الاناث فيما اذا ماتت الزوجة أو كل
الاناث مع بقية المذكور فيما اذا مات الزوج وقوله ورث الابن والولدان وأحد الزوجين أي الذي كان
كان الميت أنثى والأنثى ان كان الميت ذكرا والمسئلة الأولى من اثني عشر لأن فيها ربعا وسدسا فالزوج
الربع ثلاثة وللأبن السدس أربعة يبق خمسة للابن والبنت ليست منقسمة على ثلاثة رؤس لأن الابن
برأسين والبنت برأس تضر بثلثي في اثني عشر بستة وثلثين فالزوج ثلاثة في ثلاثة وتسعة وللأبنوين
أربعة في ثلاثة باثني عشر يبق خمسة عشر فالابن عشرة وللبنت خمسة فاصلا من اثني عشر وتسعة من ستة
وللأبنين والمسئلة الثانية من أربعة وعشرين لأن فيها ثمانا وسدسا فالزوجة الثلثين ثلاثة وللأبنوين السدسات
ثمانية يبق ثلاثة عشر ليست منقسمة على الابن والبنت فأنكسرت على ثلاثة رؤس تضر بثلثي في الأربعة
والعشرين باثني عشر يبق ثلاثة في ثلاثة وتسعة وللأبنوين ثمانية في ثلاثة بأربعة وعشرين يبق تسعة
وثلاثون فالأبن ستة وعشرون وللبنت ثلاثة عشر وأشعر قوله أو يمكن الجمع بأنه لا يمكن اجتماع كل الصنفين
لأنه لا يمكن اجتماع الزوج والزوجة ولا تزد مسئلة بالمفوف وهي مالو كان هناك شخص ملفوف فأقام رجل
بينه بأنه زوجته وهو أولاده منها وأقامت امرأة بينه بأنها زوجة وهو أولادها منه فكشف عنه فآذاهو
خفي له آلتان لأن الامح ما قاله الاستاذ أبو طاهر ان بينة الرجل مقدمة لأن حقوق الاولاد بالزوجة بطريق
المشاهدة ولحقوقهم بالاب أمر حكومي ولا يقال هذه الشهادة انما تفيد لحقوق الاولاد بالمفوف لأن الرجل
الزوج لا تانق ولحيث لحقها الاولاد قطع بأنها أنثى فهي زوجة بمقتضى الشهادة وقيل الارث لسكن من
المدعيين وأولاده ما فالزوج يدعي الربع فتنازع الزوجة في نصفه وهو الثلث فيقسم بينهما بمقتضى دعواها
وأولاد الزوجة ينازعونه في نصفه الا آخر بناء على انه الفاضل بعد أمهم فيقسم بينه وبينهم ونصيب الابوين

لا يختلف والباقي بين الاولاد من الغريقين وتوضيح ذلك ان أصل المسئلة باعتبار ربع الزوج مع سدس أحد
الابوين اثنا عشر لوجود الربع والسدس فيها فالزوج الربع ثلاثة يقسم نصفها بينه وبين الزوجة ويقسم
نصفها الاخر بينه وبين أولادها فالزوجة ربعها وأولادها كذلك ولأربع لها جميع فيض بغير جبهه وهو
أربعة في اثني عشر ثمانية وأربعين وأما باعتبار ربع الزوج مع سدس أحد الابوين أربعة وعشرون
فيمتازع الزوج مع الزوجة في ثمانية وثلاثة فتقسم بينهما وبينه وبين الزوجة مع أولاد الزوجة في بقية
الربع الذي له وهو ثلاثة فتقسم بينهما وبينهم وكل من الثلثين لا نصف له جميع فيض بغير جبهه وهو اثنان في
أربعة وعشرين ثمانية وأربعين فعلى كل من الاصلين تقسم من ثمانية وأربعين للزوج منها ستة وللزوجة
ثلاثة ولأولادها ثلاثة ولكل من الابوين السدس ثمانية يبق عشرون تقسم بين أولاد الزوج وأولاد الزوجة
فلكل عشرة ولأولاد الزوجة الثلاثة التي أخذوها من أجل المنازعة مع الزوج تضم لعشرتهم فيكمل لهم ثلاثة
عشر فإذا فرض أن الاولاد من كل من الجهتين خمسة فالثلاثة عشر لا تقسم عليهم فتنقص بحدود رؤسهم الخمسة في
الثمانية والاربعة يحصل ما تان وأربعون من ثمانية والاربعة أخذها مضر وباقي جزء السهم
وهو خمسة فالزوج ستة في خمسة بثلثين وللزوجة ثلاثة في خمسة بخمسة عشر ولكل من الابوين ثمانية في
خمس باربعين ولأولاد الزوج عشرة في خمسة بخمسة عشر لكل منهم عشرة ولأولاد الزوجة ثلاثة عشر في خمسة
بخمسة وستين لكل منهم ثلاثة عشر فالجمله ما تان وأربعون هذا توضيح ما في الاوثة عن شيخ الاسلام (قوله
مقدما الارث الخ) أي حال كونه مقدما الارث الخ وقوله لتقدمه على التعصيب اعتبارا أي في الاعتبار فيعتبر
أولا الارث بالفرض ثم يعتبر الارث بالتعصيب لأنه لا يعرف ما يعطى للعاصب الا بعد معرفة ما يعطى لصاحب
النسب وان جاز اعطاء العاصب أولا وقوله وان كان الارث بالتعصيب أقوى أي لأن الوارث به قد يستحق
كل المال ولأن الفرض انما يفرض له لضعفه لئلا يسقطه القوي ولهذا كان أكثر من فرض له الاناث وهذا
ما خرج به الرشدي في شرح الجهرية واختاره الشرح في شرح الترتيب حيث قال وهذا هو الذي ينبغي اعتماده
ونجزم ابن الهائم في شرح الاشبهة بالعكس لعدم سقوطه بضيق التركة وهذا هو المشهور والخلاف في ذلك مما
لا نظير له ثمرة (قوله فقال) عطف على شرع (قوله باب الفروض المقدرة) أي باب بيان أو معنى الفروض
الانصبا بالمقدرة لكن يرتكب فيها التجريد بان يراد بها الانصبا والالزم التكرار وقال الشيخ الامير ما معناه ان
الفروض غلبت عليها الآية فذلك صرح بعدها بالمقدرة وقوله في كتاب الله تعالى متعلق بالمقدرة وقوله
والثابت بالاجتهاد عطف على الفروض وكذلك قوله ومستحقها وأشار بهذا الى قصور في الترجمة فان النظم
ذكر فيما يأتي الفروض الثابت بالاجتهاد حيث قال * فالثابت الباقي لها مرتب * وذ كر فيما يأتي أيضا
مستحق الفروض بقوله * فالنصف فرض خمسة أفراد الخ (قوله يقال لعان) أي يطلق على معان
وقوله أصلها أي الكثير والغالب أو ان غيره متفرع عليه لسان معناه فيه في الجمله وكان الانسب بما بعده أن
يقول منها كذا وهو الغالب ومنها الخ وقوله الخ يرفع الحياء المهمة وهو ابتداء القطع التريجي وقوله
القطع أي ولو دفعة فيبينها عموم وجهي ومن ذلك قولهم فرض الحياط الثوب اذا خرها وقطعها (قوله ومنها
التقدير) أي ومنها العطفية ومنها الانزال ومنها البيان ومنها السنة ومنها الاحلال قال تعالى فنصف ما فرضتم أي
قدرتم وتقول فرضت الرجل أعطيتة وقال تعالى ان الذي فرض عليك القرآن لرادك الى معاد أي أثره وقال
تعالى سورة أنزلناها وفرضناها بالتخفيف أي بيناها وتقول فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم أي سن وقال
تعالى ما كان على النبي من حرج فيما فرض الله أي فيما أحل الله اه شيخ الاسلام (قوله النصيب) أي
الحظ من الشيء يخرج التعصيب المستغرق وقوله المقدر يخرج التعصيب غير المستغرق لعدم تقديره وخروج به
أيضا نفقة القريب لأن المدار فيها على قدر الكفاية وقوله شرعا أي من جهة الشرع أي الشارع وخروج به
الوصية فأنه مقدرة جعل لا شرعا أي يجعل الامر لا بأصل الشرع وقوله لو اخرج به نحو العشر في الزكاة
فأنه مقدر شرعا لغير وارث وقوله خاص لبيان الواقع وأما عموم المسلمين فخارج بما خرج به التعصيب وقوله

مقدما الارث بالفرض
لتقدمه على التعصيب
اعتبارا وان كان
الارث بالتعصيب
أقوى فقال
* (باب الفروض
المقدرة في كتاب الله
تعالى) *
والثابت بالاجتهاد
ومستحقها والفروض
جميع فرض وهو في اللغة
يقال لعان أصلها الخز
والقطع ومنها التقدير
وفي الاصطلاح النصيب
المقدر شرعا لو اثار
خاص الذي لا يزداد الا
بالرد ولا ينقص الا
بالعول وقدم المصنف
وجه الله تعالى على ذكر
الفروض تقسيم

الذي لا يزال الخاضع للعلامة القليوبى بانه لا حاجة اليه وان جعل لبيان الواقع لم يسمع لانه ليس من حقيقته
فان زبانه لرد ونقصانه بالاعول أمر عارض والتعاريف انما تكون بالحقائق وحينئذ لا يحتاج لعوارض
واجيب بان قوله الذي لا يزال الخاضع لبيان وتوضيح للفرض لامن تمام الحد (قوله الى الفرض والتعصيب) جرى
في ذلك على ظاهر المتن والا فالمراد الى الارث بالفرض والارث بالتعصيب (قوله ايم بالناسط في هذا الكتاب)
فلان ما ورد باعلم غير معين وهو من قبيل المجاز وانما آثار التعصيب باعـ لم على غـ ير عان افعال الامر كاعرف وافهم
فتداه بالقرآن فانه ورد فيه الامر لعلم قال تعالى فاعلم انه لا اله الا الله وغير ذلك (قوله بان الارث الخ) ضمن
اعلم معنى احزم فعدها بالباء وانما ازائدة لصفة الوزن وقوله نوعان أى لان الوارث امله سبهم مقدر شرعا فانه
بالفرض اولاً فبالتعصيب وقوله لانما لا يباح أى في الارث المستحق عليه فلا يراد رد ولا بيت المال ولا ذوو الارحام
على أن الارث بالرد تابع للفرض بدليل انه ورد بحسب الفروض عند تعددها (قوله الى الفرض والتعصيب) لما كان
الفرض والتعصيب لسان نوعين للارث وانما نوعاه الارث بهـ ما حول الشرح العبارة الى قوله أى ارث بهـ لكن
لا حاجة الى هذا التاويل الاعلى جعل الارث بالمعنى المصدري وأما على جعله بمعنى الموروث المعروف بأنه حق قابل
للتجزى الخ فلا حاجة اليه لان الفرض والتعصيب نوعان له (قوله آتينا) هو الزمن القريب ويستعمل للماضي
والمستقبل فمعناه في الزمن القريب (قوله على ما قسمنا) أى حال كون التقسيم الذي ذكرناه على التقسيم الذي
ذكره الفرضيون أو على التقسيم الذي اعتبره الشارع وأشار الشرح الى أن على بمعنى الباء وأن ما مصدرية
حيث قال أى بهذا التقسيم أى حال كونه متباسباً بهذا التقسيم ولا يخفى أن الالف في قسمنا لا لاطلاق وثائب
الفاعل ضمير يعود على الارث (قوله والمراد انه لا يخلو منهما) أى وليس المراد ما هو ظاهر العبارة من أن الارث
أما بالفرض فقط أو بالتعصيب فقط ولا يكون بهما معاً انه قد يكون بهما معاً ولذلك قال الشرح كما سيأتي
انه قد يجمع الارث بهما أى بالفرض والتعصيب (قوله والارث بذلك الاعتبار) أى وهو انه لا يخلو منهما وقوله
يكون أربعة أقسام وهى الارث بالفرض فقط كارث الزوج والارث بالتعصيب فقط كارث الابن والارث
والفرض والتعصيب ولا يجمع بينهما كارث البنت فترث بالفرض ان لم يكن معها معصية وترث بالتعصيب ان
كان معها معصية والارث بالفرض والتعصيب ويجمع بينهما كارث الاب مع البنت وقوله كما سئذ كره أى في
التمة الثانية آخر باب التعصيب (قوله الفرض في نص الكتاب) أى الفروض المذكورة في نص الكتاب
فألى في الفرض للجنس الصادق بالعدد فلذلك صح الاخبار عنه بقوله ستة واطافة نص الكتاب من اضافة الصفة
للموصوف أى الكتاب النص أى الصريح وهو ما دل دلالة صريحة وقوله أى القرآن العزيز تنفسه بـ لا كتاب
فألى فيه العهد (قوله والسابع) أى الذى هو ثلث الباقي وقوله ثبت بالاجتهاد أى فلا يراد على قول المصنف
سنة لانه انما ذكر الفروض المذكورة في نص الكتاب (قوله لا يفرض في الارث) أى من الارث بهـ معنى
الموروث وقوله بنص القرآن أى بذلك التصحيح كلام الناظم فانه قد رد على اطلاقه ثلث الباقي وبطل لهذا
القييد قوله في نص الكتاب (قوله آتينا) بقطع الهمزة لان ألى فيه جعل كجزء من الكلمة وقال
الشيخ الامير الحق أن همزته همزة وصل والتاء فيه لا وحدة كانه قال أحزم بذلك الجزم الواحد الذى لا تردد
فيه كفى الدما سبني على المعنى وقوله أى قطع أى قطع بذلك قطعاً فهو منقول مطلق لفعل محذوف وقوله
وأبى القطع أى لان البت القطع فهو تامليل للتفسير قوله (قوله فخرج بقولنا بنص القرآن) أى فلا
يرد على قول المصنف لا يفرض في الارث سواها بعد تقييده بما ذكر (قوله والفروض الستة الخ) اعلم أن
أهم في عد الفروض طرقاً ثلاثة الاولى طريقة التثنية وهى أن تذكر أولاً الكسر الاعلى ثم تنزل الى ما تحته
وهكذا كأن تقول الثلثان والنصف واصل كل نصف نصفه أو تقول الثلثان ونصفهما ما ورد بهما والنصف
ونصفه ورابعه وعبارة المصنف قريية من ذلك الا أنه أخر الثلثين أضيق النظم كما سئذ كره الشرح والثانية
طريقة الترتيب وهى أن تذكر أولاً الكسر الادنى ثم ما فوقه وهكذا كأن تقول الثمن والسادس وضعفهما م أو
تقول الثمن وضعفه وضعف ضعفه والسادس وضعف وضعفه وضعف ضعفه والثالثة طريقة التوسط وهى أن تذكر

الارث الى الفرض
 والتعصيب فقال (واعلم)
 أيها الناظر في هذا
 الكتاب (بأن الارث
 نوعان) لانث لهما
 (هما) أي النوعان
 (فرض) أي ارث به
 وتقدم معناه آنفا
 (وتعصيب) أي ارث
 به وسيأتي تعريفه على
 ما قسمنا أي بمذا
 التقسيم والمراد أنه
 لا يخول منهما كليتي
 انه قد يجتمع الارث
 بهما والارث بذلك
 الاعتبار يكون أربعة
 أنصاف كمن ذكره ان
 شاء الله تعالى (فالفرض
 في نص الكتاب) أي
 القرآن العزيز (سنة)
 والسابيع ثبت بالاجتهاد
 (الافرض في الارث)
 بنص القرآن (سواها)
 أي الفروض الستة
 (البته) أي قطعاً
 والبت القطع وأما
 السابيع الذي هو ثلث
 الباقي يخرج بقولنا بنص
 القرآن والفروض
 الستة

اولا

أولا الكسر الوسيط ثم تزداد جهة واحدة عدد جهة كان تقول الرابع والثالث ونصف كل ونصف كل أو تقول
الربع ونصفه ونصفه والثالث ونصفه ونصفه والمقدود من العبارة واحد فهو تثنى في التعبير (قوله أحدها
نصف) انما بداهة المصنف كالمجهول لانه أكبر كسر من ذلك اذ اعلمه السبكي ثم قال وكانت أو ذلولا وباللائين
لان الله تعالى بدأهم ما حيز رأيت بعضهم بدأهم ما ما يعني ذلك والنصف تليث فونه والرابعة تصيف كرفع
الخامسة نص بضم النون وتشديد الصاد وقوله وثانيها ربع يسكون الياء في كلام المصنف والافقية ثلاث
لغات ضم الباء وسكونها وربع يوزن فعيل وهكذا في الثمن وقوله ثم نصف الربع بضم الباء وقوله ورابعها
الثالث يسكون اللام في كلام المصنف والافقية اللغات الثلاث التي في الربع وهكذا في السدس وقوله بنص
الشرع أى حال كون ذلك تابسا بنص الشارع عليه وقوله في القرآن متعاق بنص وقوله والثالثان بضم
اللام في كلام المصنف والافقية ثلاث لغات ضم اللام وسكونها واليائين كرفع يان وحيثما قد فغرى هذه
اللغات الثلاث في جميع القروض ويزيد النصف بما تقدم (قوله وهما أى اللتان) في التمهيد هنا نظر اللفظ
اللائين وأفرده في قوله الاتى وهو كذلك لبيان الابن وفي قوله بعد ودولا لاختين فابز بد نظر الكون - ما
فرضا كما أشار اليه الشرح هناك وقوله تمام أى التمام وقوله للقروض متعاق بالتمام (قوله ويقال
بعبارة أخرى النصف الخ) هذه طريقة التبدل المختصرة وقوله التى أخصرها الربع الخ هذه طريقة التوسط
المختصرة وأما طريقة الترتيب فلم يصرح بها الشرح وقد تقدمت وقوله وضعة أى ضعف كل منها (قوله وانما
آخر اللتين الخ) هذا جواب عما يقال قد سلكت المصنف طريقة التبدل حيث قال نصف وربع الخ فلم آخر
الثلثين عن الثامن والسادس مع أن تلك الطريقة تقتضى تقديمها وحاصل الجواب من وجهين الأول ضيق
النظم والثاني أنه كسر مكرر وماتله كسور ومنزودة والمفرد مقدم على المكرر لانه جزء منه والجزء مقدم
على الكل (قوله مثالف غيره) أى لان غيره ذكر اللتين قبل الثالث والسادس وقوله ونحو المثال السادس كره
عند ذكر أصحاب الفروض أى لانه ذكر أصحاب اللتين قبل ذكر أصحاب الثالث والسادس (قوله ثم رغب
في الحفظ بقوله الخ) أى حيث أمر به وعاله بقوله فكل حافظا امام وقوله أيم الناظر أى فالحاظ بقوله فالحفظ
غير معين كما تقدم في نظيره (قوله فان حذف الممول الخ) علة للتعميم قبله فكأنه قال وانما عمنافى ذلك لان
حذف الممول الخ (قوله فكل حافظا امام) أى لان كل حافظا امام فهو تعييل لازما بالحفظ وقوله خصوصا
ان انضم أى أخصه بذلك خصوصا ان انضم الخ في حال كونه ينضم الى حفظه فهو المحفوظ أولى منه في حال
كونه لا ينضم الى حفظه فهم المحفوظ وقوله بل بما يدعى الخ اضراب عما قبله لانه يقتضى أن مجرد الحفظ
معتبر وقد قالوا فهم سطر بن خير من حفظ وقرين ومناظرة اثنين خير من هذين (قوله وينبغي تقييد العلم
بالكتابة أيضا) أى كما ينبغي حفظه فلا يقتصر الشخص على الحفظ وحده ولا على الكتابة وحدها وما أحسن
قول بعضهم العلم صيد والكتابة قيده * قيد صيدوك بالجمال الواتقه

وقوله ما ورد في معنى ذلك فقد ورد أنه صلى الله عليه وسلم أمر عبد الله بن عمر و بن العاص أن يكتب عنه فإنه قال يا رسول الله اناس مع منك الحديث فكتبته قال نعم قالت في الرضا والسخط قال نعم فني لا أقول فيهما الاحقا وهذا ما عليه عامة الناس وكره بعضهم الكتابة وهو محمول على ما اذا عول عليها دون التور والقلبي الذي هو حقيقة العلم (قوله اذا عرفت ذلك) أي ما ذكر من الفروض الستة وقوله وأردت معرفة أصحاب هذه الفروض أي التي سبق ذكرها (قوله فالنصف الخ) الفاء فاء الفصيحة كما أشار إليه الشرح وقوله فرض خمسة أفراد أي مفروض الخمسة موصوفة بأنها أفراد فأفراد صفة الخمسة وما نقل عن حاشية الشيخ الحفني من أنه حال فلم نجد فيها أوله في بعض النسخ وعليه فكسره للروى مع كونه منصوبا على الحال بناء على أن الضرورة تجوز مخالفة حركات الاعراب وفيه خلاف وقوله أي كل واحد منهم منفرد بل رفع جملة مفسرة لأفراد وفي بعضها نصب منفردا على أنه حال من نائب فعل محذوف والتقدير يعتبر بمنفرد أي عن يساويه وهذا القيد ليس بالواقع

أحدها (نصف) نانها
(ربع) وهو نصف
النصف (نصف الربع)
وهو الثمن وهو نالتها
(و) رابعها (الثالث
(و) سمسها (السدس
نص الشرع في القرآن
العز (و) سادسها
(الثلاثين و) ما أي
الثلاثين (التمام)
لفروض الستة ويقال
بعبارة أخرى النصف
والثلاثين ونصفهما
ونصف نصفهما ويقال
غير ذلك من العبارات
التي أخصرها الربع
الثالث ونصف كل منهما
ونصف كل ونصف وانما
آخر الثلثين عن الثالث
والسدس بخلاف غيره
مما انفك أسد كره عند
ذكر أصحاب الفروض
لنفيق النظم ولأنه
كسر مكرر وماتقدمه
كسور مفردة ثم رغب
في الحذف بوله (فاحفظ)
أثبتها الناظر في هذا
لكتاب ما ذكرته لك
بالم أذكر من هذا
للعلم وغيره فان حذف
للمعمول وغيره يؤذن
لعموم (فكل جافظ
نام) أي مقدم على
بيرة خصوصاً انضم
حفظه فهم معناه بل
بما يدعي أن الحفظ
بيرة فهم لا غير به
بينني تقييد العلم
كناية أيضاً لورد
كل واحد منهم مفرد

بالنسبة للزوج اذا لم يكن الامتداد او ببعد ملاحظ - انفراد عن الفرع الوارث (تنبيه) الذي يمكن اجتماعه من ذوى النصف الزوج والاخت الشقيقة والتي لا بد كفى الأولوية عن شيخ الاسلام (قوله أدهم) المناسب لما أتى أن يقول الأول وقوله عند عدم الفرع الوارث بأن لم يكن هناك فرع أصلاً أو كان هناك فرع غير وارث وقوله بالاجماع يحتمل أنه متعلق بالوارث وعليه فالغنى أنه يشترط لارث الزوج النصف عدم الفرع الوارث المجمع على أنه بان لم يكن هناك فرع أصلاً أو ن هناك فرع غير وارث أو كان هناك فرع وارث مختلف في ارثه كولد البنت فلا يحجب من النصف الى الربع الا الفرع الوارث المجمع على أنه يحتمل أنه راجع لاصل الكلام فيه - كون استدلاله على كون الزوج يرث النصف ويؤيد الاحتمال الاول قوله ذكرنا كان أو أنشئ فانه تعميم في الفرع الوارث وقوله قوله تعالى الخ استدلال على كون الزوج يرث النصف على الاحتمال الاول وسند للاجماع على الاحتمال الثاني وعلى كل فلا حاجة الى أن يقال الاولى أن يأتي بالواقعية ولقوله تعالى الخ اذ لا يجزئ ذلك الا لو كان الاجماع دليلاً لا أولاً ولا آخراً دليلاً لا نسباً وقوله ولكم نصف ما ترك أزواجكم أي ولكل زوج نصف ما تركته زوجته فهو من مقابلة الجمع بالجمع تقتضي القسمة على الاتحاد وقوله ان لم يكن له من أي للزوج بعنى الزوجات (قوله وانما لم يذكر شرط الخ) جواب عما يقال لم يذكر المصنف أنه يشترط في ارث الزوج النصف عدم الفرع الوارث مع أنه شرط وقوله للعامة الخ فيه أنه قد ثبت وهم قبل الوصول الى ما سيأتي في ارثه الربع أنه يرث النصف بدون شرط فكان على المصنف أن يذكر الاشتراط هنا لدفع هذا التوهم من أول الامر - على أنه قد حث العادة بذلك والقيود مع الاول ويجوزون عليه فيما بعده والمصنف قد خالف ذلك وقوله من مفهوم الخ المراد بالمفهوم ما قابل المتطوق فالاول ما دل عليه اللفظ لا في محل النفاق والثاني ما دل عليه اللفظ في محل النفاق (قوله الاثنى الواحدة) حاجة لقوله الواحدة هنا وفيما يأتي لفهمه من قوله أفراد فيعمل على أنه توضع للحقن وقوله عند انفرادها عن معصبا أي بخلاف ما لو كانت مع معصبة أنه يكون لذلك كمثل حفظ الاثنين وقوله كلسيد كره أي في عدم قوله عند انفرادهن عن معصب (قوله لقوله تعالى الخ) استدلال على ارث البنت الواحدة النصف وقوله وان كانت واحدة أي وان كانت المتركة واحدة فاسم كان ضمير يعود على المتركة المعروفة من السياق واحدة خبرها هذا على قراءة نصب وقري بالرفع على أن كان تامة واحدة فاعل أي وان وجدت واحدة (قوله بنت الابن) بخلاف بنت البنت فهي من ذوى الارحام وقوله الواحدة قد علمت مانيه وقوله عند فقد البنت فكثر أي وأما عند وجود البنت فلها الثلث تكمل التلميز وعند وجود الأكثر من البنت فلا شيء لها ما لم تعصب بغيره كلسياني (قوله وفقه الابن أيضا) أي وعند فقد الابن كفقده البنت فلا كان هناك ابن حجبها سواء كان أباه أو لا وقوله وعند انفرادها عن معصب لها أي كلسيد كره في عموم قوله عند انفرادهن عن معصب وقوله من أخ أو ابن عدم بيان للمعصب لها (قوله اجماعا) استدلال على كون بنت الابن ترث النصف بالشروط وقوله قياسا سند للاجماع وقوله لان ولد الولد الخ علة للقياس وكان الاولى أن يقول ولد الابن لان قوله ولد الولد يشتمل على ابن البنت وبنت البنت وقوله ارثا وحجبا أي من جهة الارث والحجب وقوله المذكور كذا كرر والانشئ كالانثى هذا تفصيل لما أجمله أولاين به أن المراد أن ابن الابن كالابن ارثا وحجبا وأن بنت الابن كالبنت كذلك وحديث كان المراد ذكره فلا رد أن كلامه يقتضي أن ابن الابن كالابن كالابنت ارثا وحجبا وأن بنت الابن كالابن كذلك مع أنه ليس كذلك ولا يحتاج للجواب بان المعنى في مطلق الارث والحجب (قوله والاخت) المراد بها خصوص الشقيقة والقرينة على ذلك قوله فيما بعده وهكذا الاخت التي من الاب وقوله الواحدة قد علمت مانيه وقوله الشقيقة قد بينا القرينة على كون المراد بالاخت جد وص الشقيقة وقوله عند انفرادها عن معصب لها أي كلسيد كره في عموم قوله عند انفرادهن عن معصب وقوله من أخ شقيق أو جديان للمعصب وفهم منه أنهم لو كانت مع أخ شقيق لا يفرض لها النصف بل يعصبا وكذا مع الجد الا في مسائل المعادة فانه يفرض لها فيها معه وذلك كزوجة وجدة وشقيقة وأخوين فلان زوجة والربع والاخت

أحدهم (الزوج) عند
 عدم الفرع الوارث
 بالاجماع ذكرنا كان
 أو أنى لقوله تعالى
 ولكم نصف ما ترك
 أزواجكم إن لم يكن لهن
 ولد أو ألبم يذكر اشتراط
 عدم الفرع في ارث
 الزوج النصف للعلم به
 من مفهوم ما سألني في
 ارث الربع (و) الثاني
 (الاثني) الواحدة (من
 الاولاد) وهي البنت
 عند انفاردها عن معصبا
 وهو أخوها كسيد كره
 لقوله تعالى وإن كانت
 واحدة فالها النصف
 (و) الثالث (بنت الابن)
 الواحدة (عند فقد
 البنت) فأكثر وفقده
 الابن أيضا وعند
 انفاردها عن معصبا لها
 من أخ أو ابن عم إجماعا
 تباعا على بنت الصلب
 لأن ولد الولد كالولد أمتا
 وعجا المذكر كالمذكر
 والاثني كالاثني
 (و) الرابع (الاخت)
 الواحدة الشقيقة عند
 انفاردها عن معصبا لها
 من أخ شقيق أو جد
 بل وعن الاولاد
 وأولادهم المذكور
 الأناث وعن الأب

للمحدثان الباقي فيبقى النصف فتأخذ الشقيقة ولا شيء للأخوين كما سيأتي في الشرح وقوله بل وعن الأولاد
وأولادهم لا وجه لهذا الاضراب فالأولى حذف بل واحترز بذلك عما إذا كانت مع الأولاد أو أولادهم فإنه
لا يفرض لها النصف معهم بل يتجعب بالابن وابن الابن وتكون عصبة مع البنت أو بنت الابن وقوله والابن أي
والابنات أي الوارثين بخصوص القرابة فلا يراد أن ولد البنت لا يمنع الاخت عن نصفها وقوله وعن الأب أي
والأخت به (قوله في مذهب كل مفتي) أي حال كون هذا الحكم مندرجاً في الأحكام التي ذهب إليها كل
مجتهد فالمراد من المذهب الأحكام والمراد بالمفتي المجتهد كما أشار إليه الشرح بقوله أي مجتهد وهو المستنبط
للاحكام من الكتاب والسنة (قوله لأن ذلك مجمع عليه) أي لأن الحكم المذكور وهو كون الاخت لها
النصف مجمع عليه عند العلماء وهذا لتعليل الحكم المصنف بأن ذلك في مذهب كل مفتي أو يلاحظ التفصيل ثم
الاجمال فلا يلزم تعليل الشيء بنفسه (قوله وأصل المذهب مكان الذهاب) اقتصر عليه مع أنه مصدر ميمي يصلح
للزمان والمكان والحديث كما تقدم في كلامه لأنه المعنى المذكور عنه فيما يظهر بخلاف الزمان فلا يصح النقل
عنه لعدم المناسبة بينه وبين النقل إليه وبخلاف الحديث فإنه وإن صح النقل عنه لكن لا يظهر نقله عن المكان
وقوله ثم أطلق على ما ذهب إليه الخ أي على سبيل الاستعارة التصريحية وقد تقدم تقريرها وقوله المجتهد أي
كالإمام الشافعي وقوله وأصحابه أي أو أصحابه فالأول بمعنى أو فذهب إليه أصحاب المجتهد المعروفين بوعده
ومداركه لعدم مذهبه بخلاف غير العارفين فقد سئل ابن عرفة هل يجوز أن يقال في طريق من الطرق أنها
مذهب مالك فأجاب بأنه إن كان مستقراً جهاً عارفاً بوعده وأعمال فكره جاز والاولا وقوله من الأحكام في المسائل
بيان لما ذهب إليه المجتهد وأصحابه والمراد بالأحكام النسب التامة وهي جزء من المسائل المركبة من الموضوع
والمحمول والنسبة فظرفية الأحكام في المسائل من ظرفية الجزئية السلك كما قاله الأستاذ الحنفى ومن قال من
ظرفية المدلول في الدال أراد بالمسائل الجمل الدالة على الأحكام وقوله إطلاقاً مجازياً أي بطريق الاستعارة التصريحية
لكن هذا بحسب الأصل والافقة لصار المذهب حقيقة ظرفية في الأحكام المذكورة (قوله وهكذا الخ) أي
مثل الاخت الشقيقة الاخت التي من الأب في إرث النصف وقوله وهي الخامسة كان الأولى ناخيره عن قوله
الاخت التي من الأب وقوله وفي بعض النسخ وبهذا هذه النسبة تفيد اشتراط عدم الشقيقة لأرث الاخت التي
من الأب للنصف وقوله الاخت مبتدأ مؤخر وهكذا خبر مقدم وقوله الواحدة قد عرفت ما فيه وقوله التي من الأب
صفة للاخت وقوله عند أفرادها عن معصب لها أي كذا كره المصنف في عموم قوله عند أفرادها عن معصب
وقوله من أخ لأب أو جد بيان للمعصب لها وقوله وعن شرطنا فقد في الشقيقة أي من الأب والأولاد وأولادهم
الوارثين بخصوص القرابة والأخ الشقيق وقوله وعن الأشقاء من ذكر وأنثى لا يخفى أن الذكر الشقيق داخل
فيما شرط فقد ساءة فهو مندرج في قوله وعن شرطنا فقد في الشقيقة كإبائه عليه العلامة الأمير (قوله
فقوله) مبتدأ وقوله عند أفرادها عن معصب لها مقول القول وخبر المبتدأ محذوف يؤخذ من تفسير الشرح أي نقول في
شرحه كذا وكذا كما تقدم وبعضهم قال أي راجع لمعصدا الزوج من وأرثان النصف وقوله عند أفرادها عن معصب
واحدة منهن أي من البنت وبنات الابن والاخت الشقيقة والتي من الأب فهو راجع لمعصدا الزوج كما علمت
وقوله عن معصب متعلق بالفردان وقوله بمن ذكرته في كل واحدة منهن بيان للمعصب على الاجمال وقد
تقدم تفصيله (قوله والأصل في إرث كل واحدة من الأخوة النصف) أي الدليل على إرث كل من الأخوة
النصف وقوله قبل الإجماع أفاد أن ذلك مجمع عليه ومستند الإجماع الآية وقال المحقق الأمير لا حاجة اليه مع
أنه أخذ الإجماع في الدلائل بعد انتهائهم لكن قد علمت فائدة وهذا الإجماع غير الإجماع المذكور بعد فذكر
(قوله إن امرؤ) أي إن هالكا امرؤ فهو فاعل فعل محذوف يفسره المذكور لأن أدوات الشرط لا تدخل إلا
على الأفعال على طريقة البصريين وقوله ليس له ولد أي ولاد ابن وقوله وله أخت أي شقيقة وأولادها
ذكره بعدم الإجماع وقوله فله نصف ما ترك أي للاخت شقيقة كانت أولاد نصف ما ترك الميت (قوله
لأنهم قد أجمعوا الخ) لتعليل لكون الآية دالة على إرث كل من الأخوة النصف فكانت دالة وإنما كانت

(في مذهب كل مفتي)
أى يجتهد لان ذلك
مجمع على موأصل
المذهب مكان الذهاب
ثم أطلق على ماذهب
فيه المجتهد وأصحابه
من الأحكام فى المسائل
ظـ لافا مجازيا
(وهـ كذا) وهى
الخامسة وفى بعض
النسخ وبـ دها
(الاخت) الواحدة
(التي من الاب) عند
نفرا دها عن معصب
همان أخ لاب أو جد
وعن شرطنا فقهه فى
لشقيقة وعن الأشقاء
نذكر أو أنشئ فقوله
عند انفرادهن) أى
نفـ دها انفراد كل
واحدة منهن (عن
معصب) بما ذكرته فى
واحدة والأصل فى
كل واحدة من
تختين النصف تجب
بجاء قوله تعالى ان
وهناك ليس له ولد
أخت فلها نصف
لأنهم أجمعوا
لى أن الآية قرأت
لأخوة للابوين
نحوه للاب دون
وان للام

الآية دالة على ما ذكرناهم قد أجمعوا الخ وقوله على أن الآية أي التي في آخر السورة وهي قوله تعالى
 أن امرؤ هلك الخ وأما التي في أولها وهي قوله تعالى وإن كان رجل يورث كلالة الخ فاجعوا على أنها في الأخوة
 للام دون الأخوة لا يورثون والأخوة لا يورثون في ذلك جمع بين الآيةين كما قال شيخ الإسلام وقد تقدم ذلك فراجعوه
 (قوله ثم اعلم أن الذي علم الخ) في ذلك تورك على المصنف كونه لم يعلم من كلامه إلا اشتراط فقد العصب
 لكل واحد من الأربع وثلاثة من كلامه أيضا اشتراط أنفرادهن عن المساوي حيث قال خمسة
 أفرادوا اشتراط فقد البنت في بنت الابن حيث قال وبنت الابن عند فقد البنت وعلم منه أيضا اشتراط فقد
 الشقيقة في الأخت التي للاب وأوجب بان المراد الذي علم من كلام المصنف صراحة فلا ينافي ما ذكر وفيه نامل
 (قوله وأما ما ذكرته) أي من الشروط وقوله غير ذلك أي حال كونه غير فقد المصنف فهو حال من مفعول
 ذكرته وقوله فأنما تركه كغيره الخ غرضه بذلك الاعتذار عن التورك السابق وأشار بلفظ إلى أن للمصنف
 سابقا في ذلك حيث قال كغيره من المصنفين وقوله اكتفاء بذكره في بيان بعض أصحاب الفروض
 الآية في باب الخ (قوله ولو ذكرنا جميع ما يحتاج إليه الخ) أي كأن يقولوا في بيان أصحاب النصف
 شرط الوارث الزوج النصف عدم الفرع الوارث ثم يقولوا في بيان أصحاب الربع شرط الوارث الزوج للربع عدم
 الفرع الوارث وقوله لا يورث التكرار والتطويل أي لأن أحدي العبارتين كناية عن الأخرى (قوله
 والربع) بسكون الباء ليصح الوزن وقوله فرض اثنين أخذته الشرح من كلام المصنف بعد وليس من باب
 حذف الخبر (قوله فرض الزوج) أي مفروض للزوج وقوله إن كان معه من ولد الزوج من قدمه أي
 أن وجد مع الزوج النصف الذي منعه عن النصف ورده إلى الربع وهو ولد الزوج فكان نامة بمعنى وجد ومن
 ولد الزوج بيان من قدمه فهو بيان مقدم على المبين ومن قدمه فاعل كان ويحتمل أن ولد الزوج هو
 الفاعل بزيادة من في الأبيات على طريقة من جرد ذلك ومن قدمه صفة لولد الزوج ويكون أحترافا عن
 ولد الزوجية الذي لا يمنع الزوج كالمقاتل والرقيق والأول هو الظاهر (قوله عن النصف) متعلق بمنعه
 وأشار به إلى أنه ليس المراد أنه منعه عن الإرث بالكيفية وقوله ورده إلى الربع عطف على منعه وقوله وهو
 لابن أو بنت تفسير لمن قدمه عن النصف ورده إلى الربع فلا فرق بين الذكر والأنثى بل والخمسة وقوله
 سواء كان أي الابن أو البنت وفرد الضمير لأن العطف بأو فرجه أحدهما أو أن مرجعه الولد وقوله منه
 أو من غيره بل ولون زنا لأنه ينسب إليها وقد أضاف الله تعالى الولد في الآية إلى الزوجات فيشمع الولد من
 الزوج ومن غيره كما يؤخذ من شرح كشف الغوامض (قوله لقوله تعالى فإن كان لهن ولد الخ) استدلال على
 إرث الزوج الربع إن كان للزوج زوجة (قوله وهو أي الربع الخ) يعلم من ذلك أن المرأة جعلت على النصف
 من الرجل بحق الزواج كفي النسب فإن الأصل فيه ذلك فلا يضر تساوي الأخ والأخت للام ولا الشقيقة
 وأخته في المشتركة كفي شرح الترتيب (قوله لكل زوجة) أي منفردة عند زوجها وقوله أو أكثر أي
 عند زوج واحد لا نالوا جعل كل زوجة الربع لاستغراق المال وقوله من زوجة متعلق بأكثر وقوله إلى
 أربع أي منتهى في الكثرة إلى أربع في الحر وأما في العبد فإلى ثنتين فقط بدخول الغاية فيه ما لا يتصور
 الزيادة على الأربع في الإرث وقبل يتصور ذلك فيما لو أسلم الكافر على أكثر من أربع وأسلم معه أو في
 العدة ومات قبل الاختيار قاله شيخ الإسلام في شرح الفصول الكبير ونقله الشرح في شرح الترتيب ثم قال وهذا
 لا يرد لأن الوارث إنما هو أربع في ضمن هؤلاء جاز الصلح بتساو أو تفاضل على ما هو مذكور في كتب الفقه
 لا ضرورة أنه أفاده في اللؤلؤة (قوله مع عدم الأولاد) أي وهذا ثابت مع عدم الأولاد وقوله الذي كور
 والآباء أي والخائض وقوله للميت أي النسب بين الميت وهو الزوج وقوله من زوجة أو من غيرها أي سواء
 كانوا من الزوج أو من غيرها كزوجة أخرى لا من زنا لأنهم ليسوا بمنزلة الميت حيث تقدم (قوله فيما
 قدرا) أي واثبات زوجة الربع مع عدم الأولاد بسبب ما قدر وبين في كتاب الله تعالى فلا يستفيظ في ظرفية
 بل لاسيما والألزم طرفية الثمن في نفسه لأن ما قدر هو إرث الزوجة الربع مع عدم الأولاد وهذا إذا لوحظ ما قدر

خاصا

خاصا وهو المقدر في قوله تعالى ولهن الربع الخ فإن لوحظ علما وهو المقدر في القرآن بقطع النظر عن خصوص
 هذه الآية كان من طرفية الخاص في العام وهذا هو المتبادر من كلام المصنف وأما كلام الشرح فهو مناسب
 للعمل الأول والمناسب للثاني أن يقول فيما قدر في كتاب الله كقوله تعالى ولهن الربع الخ (قوله ولما كان
 الولد لا يشمل ولد الابن حقيقة الخ) هذا أحد التولين والآخر أنه يشمل حقيقة والأشهر أنه لا يشمل إلا بجزأ
 وعليه فيستدل على حكم أولاد البنين بالأجاء المستند للقياس كما ذكره الشرح بخلافه على القول الآخر فإنه
 يستدل عليه بالآية وفي اللؤلؤة أنه يستدل بالآية عليه مع كونه مجازا بناء على جواز استعمال اللفظ في
 حقيقة ومجازة كما عليه إمامنا الشافعي رضي الله تعالى عنه لكن الشرح قد استدل عليه بالأجاء المستند للقياس
 (قوله بقوله) أي في قوله فلا يلزم المحذور النحوي الذي تقدم التنبيه عليه (قوله وذكر أولاد البنين) مبتدأ
 خبره جملة قوله يعتمد أي يعتبر وليس المراد أنه يعتمد من خلاف كإحصاء العلامة الأمير وقوله الذي كور
 والآباء تعميم في أولاد البنين لأن نفس البنين كإلحاق وقوله حيث اعتمدنا القول في ذكر الولد أي لا نأخذنا
 القول السالك في ذكر الولد فالحقيقة للتعامل وطرفية القول في الذي كور من طرفية العام في الخاص والمراد ذلك
 الخاص فكانه قال لا نأخذنا ذكر الولد وقوله في حب الزوج من النصف إلى الربع أي كإحصاء في قوله والربع
 فرض الزوج إن كان معه * من ولد الزوج من قدمه وقوله والزوج من الربع إلى الثمن أي كإحصاء في
 قوله والثمن للزوجية والزوجات * مع البنين أو مع البنات لأنه لم يعبر بالولد كما ترى وكان الأولى أن يقول
 الشرح في حل كلام المصنف إرث الزوج للربع عند وجودهم وإرث الزوجية عند عدمهم لأنه السابق
 في كلام المصنف فيكون معنى البيت وذكر أولاد البنين اثباتا في إرث الزوج للربع ونسبا في إرث الزوجية
 باعتبارنا اعتبارنا القول السالك في ذكر الولد اثباتا في إرث الزوج للربع ونسبا في إرث الزوجية (قوله لأن
 أولاد الابن الخ) على القول للمصنف وذكر أولاد البنين يعتمد مع علته وهي قوله حيث اعتمدنا القول الخ وقوله
 كالأولاد أي مثلهم فإن الابن كالابن وبنت الابن كالبنث كإلحاق ذلك بقوله الذي كور كإلحاق كور والآباء
 كإلحاق وقوله عند عدمهم أي عند عدم الأولاد وقوله إرثنا وحجبا أي من جهة الإرث والحجب أو في الإرث
 والحجب (قوله بالأجاء) دليل على كون أولاد الابن كالأولاد وقوله قياسا على الأولاد سند للأجاء
 وقوله كإلحاقه أي عند قوله وبنت الابن عند فقد البنت (قوله والثمن) بسكون الميم ليصح الوزن وقوله
 فرض نصف واحد أخذ الشرح من كلام المصنف بعد كما تقدم نظيره وقوله للزوج أي الواحدة وقوله
 والزوجات أي فيشتر كن فيه كما تقدم في الربع والمراد بالأجاء ما فوق الواحدة وقوله إلى أربع أي منتهى
 عندهن إلى أربع في الحر وأما في العبد فإلى ثنتين فقط ولا يتصور الزيادة على الأربع في الإرث كما مر (قوله
 مع البنين) أي جنسهم فيشمع الولد الواحد كإلحاق إرثها إليه الشرح بقوله الواحد كإلحاق بقوله في قوله
 ومع البنات الواحدة كإلحاق (تنبيه) لوطقها باثبات في حال مرضه وقلنا بانها ترث فتبادى الحال إلى
 أن ولده قبل موته فهل نأخذ الربع نظر الحال الطلاق أو الثمن نظر الحال الموت احتمالا لأن صاحب الوافي
 قال وأظهرهما الأول كذا في اللؤلؤة فقلنا عن شهاب الدين أحمد بن قاسم العبادي إكن قال العلامة الأمير
 العبرة بوقت الموت فلا بد من فرع وارث ولو خلا وما في اللؤلؤة هنا لاوافق مذهب المالكية اه ببعض تفسير
 (قوله لقوله تعالى فإن كان لهن ولد الخ) استدلال على إرث الزوجية وقوله كإلحاق مع البنين أو مع البنات
 (قوله أو مع أولاد البنين) أي جنسهم كإلحاق في نظيره وسبب إرثه الشرح وقوله الذي كور والآباء تعميم في
 أولاد البنين وقوله الواحد أي من الذكور وقوله أو الواحدة أي من الإناث وقوله كإلحاق أي منهم ما أشار
 بذلك إلى أن المراد الجنس كإلحاقه عليه سابقا وقوله قياسا على الأولاد أي قياسا على أولاد البنين على الأولاد وقوله
 كإلحاق أي في شرح قوله وذكر أولاد البنين يعتمد * حيث اعتمدنا القول في ذكر الولد وكتب بعضهم أي
 عند قوله وبنت الابن عند فقد البنت (قوله فاعلم) المنقول محذوف قدره الشرح بقوله ذلك أي إرث
 الزوجية الثمن مع البنين أو البنات أو مع أولاد البنين وقوله ولا تظن الجمع الخ فالداخل عليه جنسية تنبطل

(١٠ - سنشوري)

ولما كان الولد لا يشمل
 ولد الابن حقيقة صرح
 بأولاد الابن بقوله
 (وذكر أولاد البنين)
 الذكور والآباء (يعتمد)
 حيث اعتمدنا القول في
 ذكر الولد في حجب
 الزوج من النصف إلى
 الربع والزوج من
 الربع إلى الثمن لأن
 أولاد الابن كالأولاد
 عند عدمهم إرثنا وحجبا
 بالأجاء الذي كور كإلحاق
 والآباء كإلحاق قياسا
 على الأولاد كما قدمته
 (والثمن) فرض نصف
 واحد وهو الذي كور
 في قوله (الزوجية
 والزوجات) إلى أربع
 (مع البنين) الواحد
 فإكثر (أو مع البنات)
 الواحدة فإكثر لقوله
 تعالى فإن كان لهن
 ولد فإن كنتم
 (أو مع أولاد البنين)
 الذكور والآباء الواحد
 أو الواحدة فإكثر
 قياسا على الأولاد
 كإلحاق (فاعلم) ذلك
 (ولا تظن) الجمع المذكور
 في لفظ البنين والبنات
 وأولاد البنين (شرطا)
 بل الواحد منهم كذلك
 كما أوضحته (فأفهم)
 أي اعلم ذلك

ثم اعلم أن الذي علم من
 كلام المصنف رحمه الله
 هو اشتراط فقد العصب
 لكل واحد من
 الأربع وأما ما ذكرته
 غير ذلك فأنما تركه
 كغيره من المصنفين
 اكتفاء بذكره فيما
 ساقا ولو ذكرنا جميع
 ما يحتاج إليه في جميع
 الفروض لآدى إلى
 التكرار والتطويل
 (والربع) فرض اثنين
 ذكر الأول منها
 بقوله (فرض الزوج
 إن كان معه * من
 ولد الزوج من قدمه)
 عن النصف ورده
 للربع وهو الابن أو
 البنت سواء كان منه أو
 من غيره لقوله تعالى
 فإن كان لهن ولد فليكن
 الربع مما تركن
 وذكر الثاني بقوله
 (وهو) أي الربع
 (لكل زوجة أو أكثر)
 من زوجة إلى أربع
 (مع عدم الأولاد)
 الذكور والآباء
 للميت من زوجة أو
 من غيرها (فما قدرنا)
 أي فرض في قوله تعالى
 ولهن الربع مما تركن
 إن لم يكن لهن ولد

معنى الجمعة وقوله بل الواحد منه - كذلك أى بل الواحد من البنين أو البنات أو أولاد البنين كالجمع فيما ذكر وهذا الضراب انتقالى وقوله أى علم ذلك فيه إشارة إلى أن المفعول محذوف مع تفسيرهم بعلم (قوله والثلاث) بضم اللام ولا يجوز فى كلام المصنف تسكينها لأنه يلزم عليه دخول القطع فى الحشو وهو ممنوع فيه والقطع حذف آخر التفعيلة وتسكين ما قبله فإذ كره بعض الشراح من جواز التسكين - هو الآن يكون بالنظر للفظ الثلاث قطع النظر عن الواقع فى كلام المصنف والأفليتين فيه الضم لاجل الضرورة وقوله فرض أربعة أصناف أخذ الشرح من كلام المصنف بعد كلام (قوله للبنات) أى مفروض البنات وقوله جمعاً أى حال كونهم جمعاً فهو حال من البنات وقوله والمراد ثنتان فما كثر أى وليس المراد ثلاثاً كما كثر دون الثنتين كما قد يتوهم من التعبير بصيغة الجمع وقوله وقد صرح بذلك أى قد صرح المصنف بذلك المراد أى بما يفيد أنه لم يقل ثنتين فما كثر وإنما قال ما زاد عن واحدة وهو يفيد ذلك وقوله ما زاد الخ بدل من البنات أو من جمعها ويصح أن يكون خبر المبتدأ محذوف والتقدير والجمع ما زاد الخ وقوله عن واحدة أى مرتبة من واحدة وقوله من ثنتين أو أكثر بيان لما زاد عن واحدة وقوله فسمع ما قلته لك سمعاً فهو مفعول مطلق لفعل محذوف وجواباً كالمسند كره الشرح فيما يأتى وقوله سمع طاعة أى امتثال وقوله واذعان أى قبول (قوله موافقة للاجماع) أى حال كون ذلك موافقاً للاجماع فهو حال ويصح أن يكون مفعولاً لاجله أى لاجل موافقته للاجماع وقوله وما روى مبتدأ خبره قوله فذكر وقربه بالفاء لأن المبتدأ اسم موصول يشبه الشرط فى العموم وقوله أن البنتين النصف أى من أن البنتين النصف وهو بيان لما روى وقوله المفهوم قوله تعالى الخ دليل لما روى عن ابن عباس وتوضيح ذلك أنه تعالى جعل الثلثين للبنات بقيد كونهن فوق اثنتين فاقضى بمفهومه أن البنتين النصف كالبنات الواحدة وبذلك بان المفهوم معطل لقضائه صلى الله عليه وسلم لبنتي سعد بن الربيع بالثلثين كما صححه الترمذى وغيره وسأأتى أجوبة أخرى (قوله فان كن نساء الخ) أى فان كانت المتر وكان نساء الخ فالضمير الذى هو نون النسوة عائد على المتر وكان كإفالة المحب الطبري عن الكوفيين واختاره وقيل هو عائد على الإناث التى فى ضمن الأولاد المذكورة فى قوله تعالى يوصيكم الله فى أولادكم فان الأولاد تشمل الذكور والإناث فكانه قيل فى أولادكم المذكور والإناث وقوله السهمى وضعف ما قاله الطبري بأن فيه عوداً إليه على ما ليس فى اللفظ وترك ما فى اللفظ وعلى كل فالسهمى بمرجع ضمير اقتضت الحكمة أن يقال نساء لكن الفائدة تحصل بما بعده أعنى قوله تعالى فوق اثنتين وهو متعلق بمحذوف صفة نساء ويقال لمثل هذا خبر موطن كفى قولك زيد رجل فاضل وقوله فلهن ثلثا ما ترك أى فللمتر وكلت أو للإناث ثلثا ما ترك الميت وهذه الجملة جواب الشرط (قوله فذكر) خبر المبتدأ كما علمت وقوله لم يصح عنه كالتعالم لكونه منكراً وقوله الذى صح عنه موافقة الناس أى فى أن البنتين الثلثين (قوله ودليل الاجماع) أى الدليل الذى استند إليه الاجماع وقوله الآية المذكورة أى بناء على أن لفظة فوق فى الآية ليست مقحمة وليس فيها تقديم ولا تأخير ولا حذف فالآية على هذا دالة على حكم ما زاد على البنتين فقط ودليل حكم البنتين القياس على الاختين كما سيذكر الشرح وأما على أن لفظة فوق مقحمة فتكون الآية دالة على حكم البنتين وعلى أن فيها تقديم وتأخير أو حذف فالأصل اثنتان فوق فتكون دالة على حكم البنتين فما زاد ولا حاجة للقياس فتدبر (قوله وفى البنتين) أى ودليل الاجماع فى البنتين وقوله القياس على الاختين أى بالطريق الأولى فهو قياس أولى لأن البنتين أقرب من الاختين فمفهوم الآية معطل لهذا القياس ولقضائه صلى الله عليه وسلم لبنتي سعد بالثلثين كما سيذكر الشرح ورد أنه صلى الله عليه وسلم قضى للبنتين بالثلثين فلا حاجة للقياس لوجود النص أجيب بان هذا الخبر لم يبلغ ابن عباس فلا يحتج به عليه (قوله وهذا) أى قياس البنتين على الاختين وقوله من أحسن الأجوبة عن شبهة ابن عباس ومنها أيضاً أن الآية تقديم وتأخير أو حذف والأصل اثنتان فوق ومنها أن لفظة فوق صلة على حذف فاعل بوفوق الأعناق وتعبق هذا بان الاسم لا يجوز زيادته فى كلام العرب لغير معنى فإياك بالذم فى الكلام وقوله ان صحت عنه فيه إشارة إلى أنهم لم تصح عنه كما

(والثلاثان) فرض أربعة
أصناف ذكر المصنف
الاول منهم بقوله
(للبنتان جعاً) والمراد
ثنتان فأكثروا وقد صرح
بذلك في نسو له (ما زاد
عن واحدة) من ثنتين
أو أكثر (فصعها) صمغ
طاعة وأذعان موافقة
للاجماع وما روى عن
ابن عباس رضي الله
عنهما أن البنتين
النصف لفهوم قوله
تعالى فإن كن نساء
فوق اثنتين فلهن ثلثا
ما ترك لم يصح
عنه والذي صح عنه
موافقة الناس كما قاله
ابن عبد البر ودليل
الاجماع فيما زاد على
النتين الآية المذكورة
وهي قوله تعالى فإن
كن نساء فوق
اثنتين فلهن ثلثا ما ترك
وفي البنتين القياس
على الاختين وهذا
من أحسن الاجوبة
عن شبهة ابن عباس
رضي الله عنهما السابقة
ان صح عنه وهي
مفهوم قوله تعالى فوق
اثنتين

تَقْدِم

(فائدة) قوله سمعنا منقوب على انه مفعول مطلق وعاء له محذوف وجوبا لانه بدل من اللفظ (٧٥) • بفعله والمحذوف عامله وجوبا

تقدم التصريح به في كلامه وقوله وهي أي شبهة ابن عباس وقوله مفهوماً وقوله تعالى فوق اثنتين أي وهو أن
الاثنتين لهما النصف وقد علمت أن المفهوم معطل (قوله فائدة) أي هذه فائدة وهي متعلقة بقوله سمعاً (قوله)
لأنه بدل من اللفظ بفعله أي لأن المصدر عوض عن اللفظ بفعله وقوله والمحذوف عامله وجوباً قسمان أي
من المصدر لا سمي بدلاً من اللفظ بفعله والآخر المحذوف عامله وجوباً كبير (قوله واقع في الطلب) وهو
قياسي ولا يفرق في الطلب بين أن يكون أمراً كقوله تعالى فضرب الرقاب أي فاضربوا أو نهيًا كقوله لا تقعدوا
أي لا تقعدوا أو دعاء كقوله سقيا أي سقيا الله أو استعها ما كقوله أتوانيا وقد جسد قرناؤك وقوله واقع في
الخبر وهو سماعي لا قياسي كقوله اللهم آمين كقوله عند ذكر النعمة جذا وشكرا لا كقوله عند الامتنال سمعاً
وطاعة (قوله فيجوز أن يكون الخ) تفرع على قوله والمحذوف عامله وجوباً قسمان وقوله فيكون المعنى الخ
تفرع على التفرع الذي قبله (قوله ويجوز أن يكون الخ) فيه مع بعده أنه سماعي يحفظ ولاية من عليه
فالتعين أن يكون واقعاً في الطلب ولا يقال إن سمعاً من جملة ما سمع لا نأقول السمعوع سمعاً وطاعة معاً لا سمعاً فقط
كلوقع للنظام وقد جرت هذه الأمور بحري الأمثال فلا تغبر عما وردت عليه (قوله فيكون المعنى سمعاً ما ورد
الخ) أي فيكون المعنى على هذا الأصل سمعاً من العلماء ما ورد الخ وقد علمت ما فيه (قوله وهو) أفرد الضمير
باعتبار كون الاثنين فرضاً كما أشار إليه الشرح بقوله أي الفرض المذكور فهو توجه لافراد الضمير وقوله
كذلك أي مثل كونه للبنات وقوله ابنات الابن أي ما زاد على واحدة مثل ما ذكره في البنات كما أشار إليه
الشرح بقوله اثنتين فأكثر وقوله قياساً على البنات أي لأن بنت الابن كالبنات كقوله فانهما (قوله فانهما) أي بانهما
المخاطب بقوله أي أعلم تفسير لقوله انهم وقوله مقال مصدري بمعنى قولي كما ذكره الشرح بقوله أي قولي
هذا أي المذكور وقوله فهم صافي الذهن أي مثل فهم انسان صافي الذهن فهو على حذف مضاف وموصوف
وقوله أي خالصه تفسيراً صافي الذهن وقوله من كدرات الشكوك والادهام أي من كدرات هي الشكوك
والادهام فالإضافة للبيان أو من الشكوك والادهام الشبهة بالكدرات فالإضافة من إضافة المشبهة به للمشبه
وفي كلامه حذف الواو مع ما عطف أي والظنون أو يقال المراد بالشكوك والادهام ما قابل اليقين فيشمل
الظنون (قوله والذهن الفطنة) أي لغة فهذا معنى لغوي والفطنة قوة للنفس معدة لاكتساب الآراء وهي
مرادفة للذكاء بالذال المججمة وضدها البلادة وقوله والمراد هنا العقل ويصح هذا المعنى الأول أيضاً فلا داعي إلى
صرفه عن أصل معناه إلى هذا المراد أو الصحيح في تفسير العقل أنه نور روحاني به تدرك النفس العلوم الضرورية
والنظرية والراجح أن محله القلب وله شعاع متصل بالدماع وقيل محله الدماغ وهو اختيار أصحاب أبي حنيفة (قوله)
ويقول ذهن الخ) أي فيكون الذهن بمعنى الحفظ فهذا إشارة إلى آخر للذهن وقوله حفظ قلبه ما أودعه أي
من المعارف والأسرار (قوله وهو) أفرد الضمير لما تقدم وقد أشار إليه الشرح بقوله أي الفرض المذكور
فهو توجه لافراد الضمير كقوله في نظيره وقوله للاختين أي مفروض للاختين وقوله شقيقتين أو لأب أي لآلام
فقط وقوله كسب مصرح به أي في قوله هذا إذا كن الخ وقوله فإني ريد عن ثنتين أي فلما يزيد عنهما وقوله
وهكذا الحاجة إليه مع الكفاية لأن يجعل للتاكيد (قوله قضى به) أي حكم به وقوله أي بما ذكر تفسير
لقوله به وقوله من فرض الثنتين بيان لما ذكر وقوله مطلقاً أي عن التقييد بصنف مخصوص فيكون راجعاً
للاصناف الأربعة وقوله أو للاختين فأكثر أي أو فرضه للاختين فأكثر وقوله وهو المتبادر أي لغوسط
قوله قضى به الخين حكم الاختين وبين قوله هذا إذا كن الخ فكل منهما متعلق بالاختين فيكون ما توسل بهما
كذلك (قوله أي أقوا به) تفسير لقضى به الأجرار والعبيد كإفسر وأعلفتها تبنا وما بارداً تبنا وما بارداً
ويحتمل أنه تقدير عامل يناسب العبيد كقوله وفي المثال المذكور وسقيتها فكلام المصنف على حذف علفها
تبنا وما بارداً وقوله فإن العبد لا يكون قاضياً لتعليل للتفسير المذكور وهذا على حل القضاء على القضاء
الاصطلاحاً ولأن جملة على القضاء اللغوي فلا حاجة لذلك (قوله ومراده) أي بقوله قضى به الأجرار والعبيد
وقوله أن ذلك أي ما ذكر من فرض الثنتين مطلقاً أو للاختين فأكثر (قوله ولما كان إطلاق الاختين الخ)

للأختين فاكتر وهو المتبادر (الاحرار والعبيد) أى أقتوا به فان العبد لا يكون قاضيا وميراثا أمر يجمع عليه ولما كان اطلاق الإختين

فسمان واقع في الطلب
و واقع في الخبر فيجوز
أن يكون قوله سمعا
واقعا في الطلب ويكون
المعنى سامع لمن يقول
باستحقاق الثنتين فأكثر
من البنات للثنتين
و يجوز أن يكون من
قبيل المصدر الواقع
في الخبر فيكون المعنى
سمعت ما ورد من القول
باستحقاق الثنتين فأكثر
للثنتين سمعا والله أعلم
ثم ذكر الثاني بقوله
(وهو) أي الفرض
المدكور وهو الثلثان
(كذا البنات الابن)
اثنتين فأكثر قياسا
على البنات (فافهم)
أي أعلم (مقال) أي
قولي هذا (فهم صافي
الذهن) أي خالصه
من كدورات الشكوك
والاهام والذهن
الغفلة والمراد هنا
العقل ويقال ذهن
بالضم ذهانة تحفظ قلبه
ما أودعه وذو
الصنفين الثالث
الرابع بقوله (وهو)
أي الفرض المدكور
والثلثان (الاثنين)
قيمتين أو لابي كما
صرح به (فايز بد)
ثنتين ثلاث
رابع وهكذا (قضى
أي بما ذكرته من
من الثلثين مطلقا أو
كان اطلاق الاثنين

دخول على كلام المصنف وأشار بهذا الدخول الى أن قوله هذا الخ تقييد لاطلاق الاختين قبله وقوله صرح
جواب لما وقوله بأن المراد الخ الباء هنا التعدي وفي قوله بقوله للخافية فهي بمعنى في فلا يلزم المحذور المشهور
(قوله هذا الخ) قد عرفت أنه تقييد لاطلاق الاختين قبله وقوله أي ما ذكرته نفسير لاسم الإشارة وقوله أي
الاختين نفسير لاصير النسوة وقوله وهن الشقيقات أي والاخوات لأم وأب الاختين الشقيقات (قوله
فاحكم) أي اذا علمت ذلك فاحكم وقوله بهذا الحكم المذكور أي وهو كون الثنتين للاختين الشقيقات
أولاب أو كونهما لاصناف الاربعة وقوله نصب مجزوم في جواب الامر وكسرت باؤه لجهة النظم والعمل قيسه
لفظ الامر أو أداة شرط مة مدرة والاصل ان تحكم بهذا نصب وقوله من الصواب أي ما خوذ من الصواب
للمناسبة بين ما في المدونة والمعنى وقوله ضد الخطأ فهو موافقة الواقع لان الخطأ مخالفة الواقع وقوله وهو
أي الصواب وقوله من قولهم أي ما خوذ من قولهم وقوله صاب السهم أشار به الى أنه يستعمل بمجرد
من الهمزة وقوله صوابا وصيبا أشار به الى أنه يستعمل واويا ياديا وقوله وأصاب أشار به الى أنه
يستعمل بالهمزة كما يستعمل بمجرد منها وقوله وقع بالمية تنسب لكل من صاب وأصاب والرمية
كقضية بمعنى مرمية وهي مرمى من الميوان أو غيره بالسهم وقال في المختار الرمية الصبيد يرى يقال
بست الرمية الارنباء وقوله والسحاب الموضع أي وأدب السحاب الموضع وقوله أوقعه أي أوقع عليه
المطر وفي بعض النسخ أمعاره (قوله فائدة) أي هذه فائدة تتعلق بالمقام (قوله لا بد من اشتراط عدم
المعصب الخ) نلو كان هذا المعصب لم يرث الثنتين بل بعضهن وقوله لا بد من اشتراط عدم الاولاد
الخ قالوا لو كان هناك ولد واحد كان أو أكثر ذكر أو أنثى لم ترث بنات الابن الثنتين بل يحجب
بالذكر وكذا بالبنات لان كان معهن معصب لهن فيعصبهن وقوله وفي ارث الاخوات أي الاشقاء أولاب
وقوله كذلك أي للثنتين وقوله ولا بد من اشتراط عدم الاشقاء الخ نلو كان هناك شقيق واحد كان أو أكثر
ذكر أو أنثى لم ترث الاخوات لآب الثنتين بل يحجب بالذكر وكذا بالشقيقات لان كان معهن
من بعضهن وقوله وكل ذلك معلوم أي فلا حاجة الى التصريح به لكنه عليه للتأني في قوله (قوله وضابط
أصحاب الثنتين أن تقول الخ) هذا الضابط يشمل الاصناف الاربعة المذكورة في المتن وقوله اثنتين
قيد أول وقوله متساويتين قيد ثان وقوله من يرث النصف قيد ثالث وسيد كرمنا خرج بالقيد من الاولين
وخرج بالقيد الثالث الاختان لأم وقوله وهي أي العبارة المذكورة وقوله الزوج أي فانه وان كان بمن
يرث النصف لكنه واحد فلا يرث الثنتين وقوله مثل بنت وأخت أي فانهما وان كانا بمن يرث النصف لكنهما
ليست متساويتين بل احدهما بنت فلها النصف والاخرى أخت لغیر أم فلها الباقي لكونها عصبية مع الغير
(قوله ولا يتصور اجتماع صنفين لكل منهما الثلثان) أي لانه لو اجتمع بنات وبنات ابن مثلا فالثلثان للبنات
وقوله انتهى أي كلام الشيخ كزبا (قوله والثالث) يسكون اللام وقوله فرض اثنتين أخذه الشارح من كلام
المصنف بعد كما تقدم مرارا (تنبيه) لا يتصور اجتماع صنفين لكل منهما الثلث كفي الاوالة (قوله
فرض الام) أي مفروض للام وقوله بشرطين عدمين الشرط الاول عدم الولد والابن والشرط الثاني
عدم عدد من الاخوة يعلم من ذلك ان عدم ولد الابن من تمام الشرط الاول كيشير اليه الشارح وليس
شرطا مستقلا فتكون الشروط ثلاثة كقديتوهم من صنيع المصنف حيث أخر قوله ولا ابن ابن معها وبنته
عن قوله ولا من الاخوة الخ وأجاب الشارح عن ذلك في الدخول الآتي (قوله أحدهما أن تكون الخ) أي
أحد الشرطين كونها الخ وكان الاولى حذف الكون لانه أمر ثبوتي لا عددي لانه حال فينا في ما قبله وكذا يقال
فيما بعده وقوله حيث لا ولد أي بقيد عدم الولد فالحيثية حيثية تقييد وخبر لا محذوف تقديره موجود وقوله
ذكرنا كان أو أنثى تعميم في الولد وكذلك قوله واحدا كان أو متعددا وقوله ولا ولد ابن أشار به الى أنه من
تمة الشرط الاول كما مر التنبيه عليه وقوله كسيد كرهه قريبا وسيأتي الاعتذار عن تأخير خبره في الدخول كما
علمت (قوله وثانيهما أن تكون حيث الخ) قد علمت أن الاولى حذف الكون لاسر وقوله لا من الاخوة

أحدهما أن يكون (حيث لا ولد) ذكر كان أو أنثى واحدا كان أو متعددا ولا ولد ابن كسيد كرهه قريبا (و) ثانيهما أن تكون

جمع أي لاجمع من الاخوة موجود وقوله اثنتان أو أكثر تعميم في الجمع وقوله كما أشار الى ذلك أي كما أشار
المصنف لهذا التعميم وقوله بقوله ذوعد أي صاحب عدد بحيث يدل عليه بالعدد بان يقال اثنتان ثلاثة
وهكذا وقوله فان العدد الخ تعميل للإشارة الى ما ذكره بقوله ذوعدد وقوله حقيقة أقله اثنتان فلا يطاق العدد
على الواحد لا يجاز من تسمية الجز باسم كله لتركيب العدد منه وحقيقة العدد ما سوى نصف مجموع
حاشيته القريبتين أو البعديتين على السواء وذلك كسنة لانه ساوي نصف مجموع حاشيته القريبتين
على السواء وهما خمسة وسبعة فان مجموعهما اثنا عشر ونصفهما ستة وسائر نصف مجموع حاشيته
البعديتين على السواء كأربعة وعشمة فان مجموعهما اثنا عشر ونصفهما ستة وان شئت قلت حقيقة
العدد الكثرة المجتمعة من الاتحاد (قوله فليس الجمع الخ) تقرير على قوله اثنتان أو أكثر وقوله من
أن أقله ثلاثة يبين حقيقة وعلم من ذلك أن اطلاقه على الاثنين مجاز وقوله ووضع ذلك أي أن المراد
اثنتان أو أكثر وقوله كائنين أخوين هذه صورة وقوله أو اثنتين أخنتين هذه صورة وقوله وكذلك
أخ وأخت هذه صورة وبقي الخشيان والخني والذكر والخني والانتى فالصورت وقوله أو ثلاث من
الاخوة عطف على قوله كائنين أو اثنتين وقوله الذي ذكر أي فقط وهذه صورة وهي ثلاثة ذكور وقوله
أو الاناث أي فقط وهذه صورة وهي ثلاث اناث وقوله أو الذكور والانات أي معا تحت ذلك صورتان
الاولى ذكر وأنثيان الثانية أنثى وذكران وقوله أو الخنثى المنفردين وهذه صورة وهي ثلاث خنثى وقوله
أو مع الذكور أي أو خنثى مع الذكور وتحت ذلك صورتان الاولى خنثى وأنثيان الثانية أنثى وخنثيان
وقوله أو مع الاناث أي أو خنثى مع الاناث وتحت ذلك صورتان الاولى خنثى وأنثيان الثانية أنثى وخنثيان
وقوله أو ثلاث عشر صور وقوله وذلك كله أي ما ذكر من قوله كائنين أو اثنتين الخ وقوله معنى قوله حكم
الذكر وفيه كالاناث أي حكم الذكر من الاخوة في الجمع المذكور كحكم الاناث فالضمير راجع للجمع لانه
المحدث عنه خلا فإلزامه رجعه لعدم راده المذكور والانات ولو احتمل ان يشمل الخنثى والحكم أن كلا
ينع الام من الثام الى السادس (قوله ولا فرق في الاخوة الخ) اذا اعتبرنا ذلك مع ما تقدم تزييد الصور
وساوى أن تجلها خمس وأربعون صورة وقوله كونهم أشقاء أي وحدهم وقوله أولاب أي وحدهم وقوله
أولام أي وحدهم وقوله أو مختلفين أي بان كان بعضهم أشقاء وبعضهم لآب أولام أو كان بعضهم لآب
وبعضهم لأم وقوله ولا بين كونهم وارثين أو محجوبين أي ولا فرق بين كون الاخوة وارثين أو محجوبين
فالاول كلومات عن أم واخوة فانهم وارثون والثاني كلومات عن أم وجد واخوة لأم وقوله أو بعضهم عطف
على الضمير في المحجوبين الواقع نائب فاعل ومثال محجوب البعض ما لو مات عن أم وجد وأخت شقيقة وأخت لأم
فان الاخت لأم محجوبة بالجد دون الاخت الشقيقة وقوله يجب شخص راجع لقوله أو محجوبين أو بعضهم
وهو من اضافة المصدر لفاعل فلا محجوبون الام اذا كانوا محجوبين كلهم أو بعضهم الا اذا كانوا محجوبين
بالشخص بخلاف ما اذا كانوا محجوبين بالوصف كأن كانوا قاتلين أو أرقاء وقوله والمحجوب بالوصف الخ أي
لان المحجوب بالوصف الخ فهو تعليل لما قبله لان الواقع ثنائي للتعليل وقوله من الاولاد الاخوة الاولى
أن يقول من الاخوة وكذا من الاولاد لان الكلام في الاخوة (قوله والاصل في ذلك) أي الدليل على ذلك أي
ارث الام الثالث بشرطين المذكورين وقوله فان لم يكن له ولد ورثة أو ابواه فلا يملك الثلث أي ولا يسه الباقي
وأفادت هذه الآية اشتراط عدم الولد ولم تعد اشتراط عدم الاخوة فذلك احتيج لضميمة مفهوم قوله تعالى
فان كان له اخوة فلا يملك السادس كما أشار اليه الشارح بقوله مع مفهوم قوله تعالى فان كان له اخوة فلا يملك
السادس فان مفهومه أن أخذه الثالث مشروط بعدم الاخوة وقوله تعالى في الآية الاولى وورثه أو ابواه
مشعر بأنه لا وارث له سواهما فالعنى وورثه أو ابواه فقط وحينئذ فلا ينافى ما قاله الجمهور في الفراغ من أن لها
ثلث الباقي كسباني لانه ورث فيها مع الابوين الزوج أو الزوجة فسا قاله الجمهور وملائم للقرآن لا يخالف

حيث (لا من الاخوة جمع) اثنتان فاكثر كما أشار الى ذلك بقوله (ذوعدد) فان العدد حقيقة أقله اثنتان وليس الجمع على حقيقة من أن أقله ثلاثة ووضع ذلك بقوله (كائنين) أخوين (أو اثنتين) اثنتين وكذلك أخ وأخت (أو ثلاث) من الاخوة المذكور أو الاناث أو الخنثى المنفردين أو مع الذكور والانات أو معهما وذلك كله معنى قوله (حكم) الذي ذكره في كالاناث ولا فرق في الاخوة بين كونهم أشقاء أولاب أولام أو مختلفين ولا بين كونهم وارثين أو محجوبين أو بعضهم يجب شخص والمحجوب بالوصف من الاولاد والاخوة وجوده كالعدم والاصل في ذلك قوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه أو ابواه فلا يملك الثلث مع مفهوم قوله تعالى فان كان له اخوة فلا يملك السادس

أولاد الابن في القياس
فقال (ولا ابن ابن)
واحد كان أو أكثر
(معها) أي الأم
(أو بنته) أي بنت
الابن واحدة كانت
أو أكثر (فرضها
الثالث) أي ان اتفق
من ذكر (كباينته)
بعضه العبارات قياسا
على الاولاد كما اثبت
البيهقي وروى عن ابن
عباس رضي الله عنهما
أنه قال لا يردها عن
الثالث الا ثلاثة من
الاخوة اظاهر قوله
تعالى فان كان له اخوة
وأقل الجمع ثلاثة وروى
عن معاذ رضي الله عنه
أنه قال لا يردها عن
الثالث الا الاخوة
الذكور أو الذكور
مع الانثى وأما الاخوات
الصرف فلا يردها عنه
للسدس عنده لان
الاخوة جميع ذكور
والانثى الخلف لا يدخلن
في ذلك والجمهور على
خلافهما وجوابهما
مذكور في المطولات
ولما كانت الأم قد
لا تراث الثالث وليس
هناك فرع وارث ولا عدد
من الاخوة والاخوات
في مستلثين تسميان
بالغراوين وبانعمرتين
ذكرهما مقدما لهما
على الصنف الثاني من

له والمراد من الابوين الاب والام ففيه تغليب الاب اشرفه (قوله ولما كان أولاد الابن الخ) دخول على
كلام المصنف وقوله ارنا وجبا أي من جهة الارث والنجب أو في الارث والنجب وقوله ذكرهم جواب
لما وقوله مؤخر لهم الخ أي حال كونه مؤخر لهم الخ وقوله لان اشتراط عدم الاخوة الخ أشار بذلك الى
الاختلاف عن تأخير أولاد الابن عن الاخوة مع أن عدم ولد الابن من تمة الشرط الا في كل حال وحاصل
الاختلاف ان اشتراط عدم الاخوة ثابت بالنص واشتراط عدم ولد الابن ثابت بالقياس على الاولاد ولما كان
ثابتا بالنص مقدم على ما كان ثابتا بالقياس (قوله فقال) عطف على ذكرهم (قوله ولا ابن ابن) بانبات
همزة ابن الثاني للضرورة وقوله واحد كان أو أكثر في ميم في ابن الابن وأشار به الى أن الاضافة للجنس
الصادق بالواحد والمتعدد وكذا يقال في قوله أو بنته كما أشار اليه الشارح بقوله واحدة كانت أو أكثر (قوله
فرضها الثالث) أي اذا علمت ذلك ففرضها الثالث فالقضاء الفاصلة لانها أفصحت عن شرط مقدر وقوله ان
اتق من ذكر أي ففرضها الثالث فجواب الشرط محذوف دل عليه ما قبله والمراد من ذكر الولد والجمع من
الاخوة وابن الابن وابن بنته لخصوص ابن الابن وبنته كقوله قضية قوله قياسا الخ (قوله كباينته) هذه
العبارات أي مثل ما بينته في هذه العبارات من أن فرضها الثالث ان اتق من ذكر (قوله قياسا على الاولاد)
أي قياسا لابن الابن وابن بنته على الاولاد وقضية ذلك أن قوله فرضها الثالث كباينته مرتبط بقوله ولا ابن ابن
معها الخ فقط وليس كذلك كما تقدمت الإشارة اليه وقوله كما اثبت اليه أي في الدخول حيث قال بخلاف
أولاد الابن في القياس (قوله وروى عن ابن عباس الخ) كان الاولى تقديم ذلك على قوله ولا ابن ابن معها الخ
لانه متعلق بالاخوة وكذا يقال في قوله وروى عن معاذ الخ وقوله أنه قال لا يردها عن الثالث الا ثلاثة وهو
ناظر في ذلك لكون اخوة في الآية جمعا وأقل الجمع ثلاثة وروى عنه أنه قال لعثمان لم صار الاخوان يردان
الام من الثالث الى السادس وانما قال الله فان كان له اخوة والاخوان في لسان قومك ليسا باخوة فقال
لا أستطيع أن أورد قضاء قضى قبلي ومضى في الامصار وقوله اظاهر قوله تعالى الخ انما قال لظاهر لاحتمال
أن يراد بالجمع ما يشمل الاثنين وقوله وأقل الجمع ثلاثة من تمة التعليل (قوله وروى عن معاذ الخ) قد علمت
أن الاولى تقدم على قوله ولا ابن ابن معها الخ وقوله أنه قال لا يردها عن الثالث الا الاخوة الخ وهو ناظر في ذلك
لكون الاخوة في الآية لا ذكور فقط أو مع الانثى على سبيل التغليب دون الانثى الخاص وهذا غير ناظر
اليه ابن عباس كالأختين وقوله وأما الاخوات الصنف أي الخاص وقوله فلا يردها عنهما للسدس عنده أي
فلا ترد الاخوات الخلف الام من الثالث للسدس عنده معاذ وقوله لان اخوة الخ قوله فلا يردها عنهما الخ وقوله
والانثى الخلف الخ بخلاف غير الخاص فانهم يدخلن تبعا وقوله ولا يدخلن في ذلك أي لا يدخلن في الاخوة
استقلا (قوله والجمهور على خلافهما) أي خلاف ابن عباس ومعاذ فيقولون بأنه يردها عن الثالث للسدس
اثنتان أو ثلثان كما تقدم ويرهنا عنه أيضا الانثى الخاص (قوله وجوابهما مذكور في المطولات) بجواب
ابن عباس ان الجمع يطلق على اثنين بل هو أقل الجمع عند بعضهم وقد أجمع التابعون بعد ابن عباس على
جمعها باثنين والاجماع المنعقد بعد الخلاف حجة على الاصح وجواب معاذ أن المراد ما يشمل الاخوة والاخوات
لكن غلب في اللفظ حكم التذكير فهو صادق بالذكور فقط وبالانثى فقط وهم سماعا وحينئذ فتحجب الام
بالانثى الخلف عن الثالث للسدس أذنه في الاولوة عن شرح الترتيب (قوله ولما كانت الام الخ) دخول
على كلام المصنف وقوله وليس هناك الخ أي والحال أنه ليس هناك الخ فالجمله حاله وقوله في مستلثين متعلق
بقوله لا تراث الثالث وقوله تسميان بالغراوين أي لشهرتهما كالكوكب الاغر وقيل لان الام غرت فيهما
بلفظ الثالث وهو اما سدس أو ربع وقوله وبانعمرتين أي وتسميان بالعمرتين لضعف عمر بن الخطاب
فيهما بذلك وتسميان أيضا بالغراوين وقوله ذكرهما جوابا لهما وقوله مقدما لهما أي حال كونه مقدما لهما
وقوله لان ذلك أي عدم ارض الثالث في المستلثين المذكورين وهو تعليل لقوله مقدما الخ وقوله مع عدم من
ذكر أي من الولد ولد الابن والعدد من الاخوة وقوله فقال عطف على ذكرهما (قوله وان يكن) مضارع

يرث الثالث لان ذلك من جهة أحوال الام مع عدم من ذكر فقال (وان يكن) أي يوجد (زوج وأم وأب) فمافي فريضة كان

كان التامة كما أشار اليه الشارح بقوله أي يوجد وقوله زوج وأم وأب فقط أي دون غيرهم فصوره المسئلة
أن تموت الزوجة عن زوجها وأمها وأبيها الزوج النصف وللأم ثلث الباقي وللأب الباقي كما سيذكره
الشارح والمسئلة من ستة لان فيها نصف الباقي والخارج من ضرب اثنين الذين هما مخرج النصف في
ثلاثة التي هي مخرج الثالث ستة فاصلها بالاتفق ستة ومن زعم من المصنفين ان فيها اقولا آخر بان أصلها اثنتان
وتصح من ستة فقد وهم كافي الاولوة عن شرح كشف الغوامض (قوله فثلث الباقي بعد فرض الزوج) أي
وهو في الحقيقة سدس كما سيذكره الشرح فان فرض النصف وهو ثلاثة وثلث الباقي بعده واحد الباقي
بعد فرض الزوج ثلاثة وثلاثا واحد وقوله مرتب أي رتبة الشارع بمعنى أثبت وبنته (قوله وهذه إحدى
الغراوين) والميت في هذه هو الزوج والوارث فيها هو الزوج وقوله والثانية الخ والميت فيها هو الزوج
والوارث فيها هو الزوجة فهي على العكس مما قبلها (قوله وهكذا الخ) أي والامر مثل هذا في أن
للأم ثلث الباقي اذا كان الاب والام مع زوجة وقوله لازم ثلث الباقي نفسه للتشبيه ولو جرح له وجه
الشبه كما قررناه لكان أظهر وقوله بعد فرض الزوج أي الذي هو الربع وثلث الباقي بعده واحد وهو في
الحقيقة ربع كما سيذكره الشرح واعلم أن ما تأخذه الام في المسئلة من النصف لا بالتعصيب بخلاف ما أورده
الصيدلاني في شرح المختصر من أنها تأخذ في الحالاتين بالتعصيب بالاب كافي الاولوة (قوله اذا كان الاب
والام مع زوجة) فصوره المسئلة أن يموت الزوج عن أبيه وأمهم وزوجته فالزوج الربع وللأم ثلث الباقي
وللأب الباقي كما سيذكره الشرح والمسئلة من أربعة مخرج الربع فالزوج الربع واحد وللأم ثلث الباقي
واحد وهو ربع في الحقيقة وللأب الباقي وهو اثنتان وفي هذه الصورة قد اجمع الربع مع مثله فتكون
مستثناة من قولهم لا يمكن اجتماع اثنين فرض كل منهما الربع (قوله فصاعدا) أي مرتفعا فصاعدا اسم
فاعل من صعد اذا ارتفع وهو حال من محذوف والعامل فيه محذوف أيضا والتقدير فذهب العدد حال كونه
صاعدا ولا يجوز ذكر هذا الفعل لجريان تلك الحال مجرى الامثال فلا تغير عما وردت عليه فانهم لم يسمعوا الامع
حذف عاملها فأفاده المحقق الامير (قوله أي فذهب عددها) أي عدد الزوجة بمعنى الجنس وقوله الى حالة
الصعود حصل معنى والافعال معنى في لا يعني الى وقوله فهو منصوب الخ تفرع ربع على ذكر الحالة في الحل
وقوله بالحالية أي بسبب كونه حالا وقوله من العدد أي المحذوف مع فعله والتقدير فذهب العدد صاعدا
وقوله ولا يجوز فيه غير النسب أي فلا يجوز أن يقال فصاعدا بالرفع على أنه خبر ليلتد المحذوف مثلا وذلك لما
علمت من أنها جرت مجرى الامثال فلا تغير عما وردت عليه وقوله ولا يستعمل الا بالقائه أو بشم وهماء عاطفان على
محذوف أي حصل كذا فذهب العدد الخ أو ثم ذهب العدد الخ وقد يكون على مذكور نحو تصدقت بدرهم
فصاعدا وقوله عن ابن سيدة بسكون الهاء وصل الوقف كما تقدم التنبيه عليه (قوله فلا تكن الخ) أي اذا
علمت ما ذكر فلا تكن الخ وقوله قاعدة أي غير مجتهد (قائدة) * روى أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي
صلى الله عليه وسلم أنه قال متعلم كسلان أي غير مجتهد في طلب العلم أفضل عند الله من سبع مائة عابد مجتهد
وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان من الذنوب بذنوب لا يغفرها صلاة ولا صيام ولا حج ولا جهاد الا الهوموم في
طلب العلم وقال صلى الله عليه وسلم من طلب العلم وأدركه كنه كفلان من الاجر وان لم يدركه كان له كفل من
الاجر وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كانته في طلب العلم سمى في السماء نبيا وكتب الله له بكل
شجرة على جسده ثواب نبي وكأنا أعشق بكل قدم رقيقة وبني الله بكل عرق في جسده مدنية في الجنة ويدخل
مع النبيين بنسب حساب اه برماوى (قوله بل شمر الخ) اضرب انتقالي عما قبله وقوله لهما أي للعلوم وقوله
عن ساعد الجند والاجتهاد فيه استعارة بالكناية وتخيل فشبها الجد والاجتهاد بانسان ذي ساعد تشبها ضمرا
في النفس وطوى لفظا المشبه به ورمز اليه بشي من لوازمه وهو الساعد فانبأته تخييل وشمر ترشح والغرض
من ذلك الخ على الاهتمام بالعلوم وادامة الاشتغال بها والجد بكسر الجيم بمعنى الاجتهاد فنعطفه عليه من قبيل
عطف التفسير ويطلق أيضا على ضد الهزل وأما بالفخ فهو من النسب معروف وأما بالضم فهو الرجل العظيم

(فثلث الباقي) بعد
فرض الزوج (لها)
أي الام ثابت (مرتب)
وهذه هي إحدى
الغراوين والثانية
ذكرها بقوله (وهكذا)
للأم ثلث الباقي بعد
فرض الزوجة اذا كان
الاب والام (مع زوجة
فصاعدا) أي فذهب
عددها الى حالة الصعود
على الواحدة الى أربع
فهو منصوب بالحالية
من العدد ولا يجوز فيه
غير النسب ولا يستعمل
الا بالقائه أو بشم نقله
الشيخ كراعي عن ابن
سيدة (فلا تكن عن
العلوم قاعدة) بل شمر
له عن ساعد الجند
والاجتهاد وقم له على
قدم العناية والسداد
فان ذلك

من سبيل الرشاد في
زوج وأم وأب الزوج
النصف وللأم ثلث
الباقى وهو في الحقيقة
سدس وللأب الباقي
وفي زوجة وأم وأب
للزوجة الربع وللأم
ثلث الباقي وهو في
الحقيقة ربع وللأب
الباقى وأبى لفظ الثالث
في فرض الأم في
الصورتين وإن كان في
الحقيقة سدس أو ربعا
كقلنا تأدب مع القرآن
وهذا ما قضى به عرب
الخطاب رضى الله عنه
ووافق الجمهور ومنهم
الأئمة الأربعة وذلك لأننا
لو أعطينا الأم الثلث
كامل لازم إما تفضيل
الأم على الأب في صورة
الزوج وإما أنه لا يفضل
عليها التفضيل المهود
في صورة الزوجة مع
أن الأم والأب في درجة
واحدة وخالف ابن
عباس رضى الله عنهما
وقال للأم فيهما الثلث
كاملا لظاهر نص القرآن
ووافق ابن سيرين
الجمهور في مسألة
الزوج وابن عباس

وقوله وقم على قدم العناية والسداد فيه استعارة بالكفاية وتخييل أيضا شبهه العناية والسداد بانسان ذى قدم
تشبها ضمير اى النفس وطوى لفظ المشبه به ورمز اليه بشئ من لوازمه وهو القدم فانبأه تخييل وقم ترشح
والفرض من ذلك الحث على الاهتمام بالعلوم وإدامة الاشتغال بها كما مر في الذى قبله والعناية بالاهتمام والسداد
الصواب وقوله فان ذلك أى ما ذكر من التمييز بين ساعد الجسد والاجتهاد والقيام على قدم العناية والسداد
وقوله من سبيل الرشاد أى من الطريق الموصل للاهتمام بالسبيل بمعنى الطريق والرشاد بمعنى الاهتمام (قوله
ففي زوج الخ) أى اذا أردت بيان الكل من الورثة في المسئلة فاقول لك في زوج الخ زوجة - دعرفت ان
المسئلة الاولى من ستلان فيها نصفوا ثلث الباقي والخارج من ضرب اثنين الاذن هـ ما يخرج النصف في ثلاثة
التي هي مخرج الثالث ستلان المسئلة الثانية من أربعة مخرج الربع لانه بعد اخراج الربع من مخرج ربع
ثلاثة وهي منقسمة على مخرج ثلث الباقي وحيدة - فذا مخرج الجامع له ما هو مخرج الربع فيكون هو أصل
المسئلة كما سيأتى (قوله للزوج النصف) أى وهو ثلاثة وقوله وللأم ثلث الباقي أى وهو واحد وقوله
وهو في الحقيقة سدس أى لانه واحد من ستة لكنهم عبروا عنه بثلث الباقي تأدب مع لفظ القرآن كما سيذكره
وقوله وللأب الباقي أى وهو اثنان (قوله وفي زوجة الخ) هذه هي المسئلة الثانية وقوله للزوج النصف
لكنهم عبروا عنه بثلث الباقي تأدب مع لفظ القرآن كما سيذكره الشارح وقوله وللأب الباقي أى وهو اثنان
فلازم في هذه المسئلة الربع فرضا وقد اجتمع فيها ريعان ولذلك ألغز بعضهم فيها بقوله
قل لمن أتقن الفرائض فهما * أبى امرأة لها الربع فرض
لا يغسل ولا يرد وليست * زوجة الميت هل بذلك تقضوا
ثم قل لي ريعان في أى أرث * نابتان وما لذلك نقص
(قوله وأبى لفظ الثلث في فرض الأم) أى دون معناه فانه ليس بثلث حقيقة وقوله وإن كان في الحقيقة
سدس أو ربعا أى والى الحال أنه في الحقيقة سدس في الصورة الاولى وربع في الثانية وقوله كما قلنا راجع
لقوله وإن كان في الحقيقة سدس أو ربعا وقوله تأدب مع القرآن أى حيث قال فان لم يكن له ولد وورثته
أبواه فلا ماله الثلث وقد تقدم أن الآية مشهورة بأنه لا وارث له سواه فلا يخالفها ما ذكره الجمهور في
الغراوين بل يلائمها (قوله وهذا) أى ما ذكر من أن للأم في المسئلتين المذكورتين ثلث الباقي وقوله
ما قضى به عرب أى حكمه وقوله ووافق الجمهور أى جمهور العلماء وقوله ومنهم أى من الجمهور (قوله وذلك
لأننا لو أعطينا الخ) أى وذلك نابت لأننا لو أعطينا الخ فذلك مبتدأ والخبر محذوف وهكذا نظير هذه العبارة (قوله
إما تفضل الخ) أى لأن الأم تأخذ حينئذ اثنين والأب يأخذ واحدا وقوله وإما أنه لا يفضل الخ أى لأن المسئلة
تكون حينئذ من اثني عشر لان فيها ربعا وثلثا لو أعطينا الأم ثلثا كاملا فلا زوجة الربع ثلاثة وللأم الثلث
أربعة لو أعطينا لها وللأب الباقي وهو خمسة فهو ان فضلها بنصف السدس لم يفضل عليها التفضيل المهود
وهو أن يعطى مثليها وقوله مع أن الأم والأب في درجة واحدة أى والاصل أنه اذا اجتمع ذكر وانثى في درجة
واحدة يكون للذكر ضعف ما للانثى واستشكل الامام ذلك بما اذا اجتمع الأم والأخ والاخت للأم فانه
يؤى بين الذكر والانثى فيهما وأجيب بان قولهم الاصل كذلك لا ينافى خروج بعض الافراد لدليل كفى
للولوة (قوله وخالف ابن عباس الخ) أى خالف الجمهور وقوله لظاهر نص القرآن أى في قوله تعالى
فان لم يكن له ولد وورثته أبواه فلا ماله الثلث وأجاب الجمهور عن الآية بما تقدم من أنهم فيها اذا ورثته أبواه
خاصة واخص أيضا بخبر الحق والفرائض بأهلها فبأنى فلا يلزم ذلك فيكون الباقي للأب كالجدة وأجاب
الجمهور بان عصبوبة الأب غير متعصبة وخالف الجد لانه في درجة الأم والجد أبعد درجة منها انتهى لولوة
بتصرف (قوله ووافق ابن سيرين الجمهور في مسألة الزوج) أى لانه لو أعطيناها فيها الثلث كاملا لفضلت
الأب ولأن لها في هذه المسئلة السدس وهو فرضها في الجلة وقوله وابن عباس في مسألة الزوج أى ووافق

ابن سيرين ابن عباس في مسألة الزوج لانه لا يفضل الأب بل فضلها هو بنصف السدس وقد عرفت المساواة
بين الذكر والانثى في أم ولاد الأم فالفاضلة بنى أولى ولانها لو أعطيت ثلث الباقي في هذه المسئلة لكان لها
الربع وهي لا ترثه قطا فيكون لها الثلث اثبوتها بالنص وفيه أن قاعدة الباب امام ساواة الذكر للانثى
أو تفضيلها عليها التفضل المهود وكلاهما مائة وفي صورة الزوج أقاده في الولوة عن شيخ الإسلام (قوله
ثم رجع) أى الناطم وقوله بعد فراغه من أحوال الأم الخ أى من كونها لها الثلث كاملا في غير مسئلة
الغراوين وكونها لها ثلث الباقي فيها وقوله الى بيان متعلق برجع وقوله وهو أى بقية من برث الثلث
وذكر الجمهور باعتبار الخبر وقوله قال عطف على رجع (قوله وهو لاثنتين) بآيات الهمة من اثنتين
ان سكنت هاهنا وفان ضمت فلا تثبت الهمة وأشد الرضى في شرح الشافعية للامام ابن الحاجب عن آيات
همة اثنتين قوله

لى في محبته شهود أربع * وشهود كل قضية اثنان
خفقتان قلب واضعاب جوارح * ونحول جسم واعتدال لسان

(قوله أى ذكرين) أى ولو احتمل اثنتان من الخشيتين وقوله وكذلك ذكر وانثى أى ولو احتمل اثنتان
أحدهما في كل الذكر والانثى وينضم أيضا الانثى والخشيتى (قوله من ولد الأم) أى من جنس ولد الأم
وقوله فقط أى دون الأب وقوله وهم الاخوة للأم أى وأولاد الأم فقط هم لاختوة للأم والحكمة في كون
أولاد الأم برزون الثالث تارة والسدس أخرى أنهم يدلون بالأم وهي ترث الثلث تارة والسدس أخرى (قوله
بغير من) أى حالة كون ما ذكر من ملبس غير من (قوله وهكذا) أى مثل هذا وبين الشارح معنى التسمية
المذكورة بقوله يكون الثلث لهم وقوله ان كثروا أو زادوا أى فالثلث لهم بخواب الشرط محذوف دل عليه
ما قبله (قوله وأوهنا بمعنى الواو) اذا المتعاطفتان مترادفتان وانما بينهما فافهم المتباينان ويصح أن تكون على
حقيقة الحمل الزيادة على ما فوق الكثرة كقوله المحقق الامير (قوله والمقصود الخ) أى على ما مشى عليه
من أن أو بمعنى الواو يكون المتعاطفتين مترادفتين وعطف أحد المترادفين على الآخر يفيد التوكيد
(قوله وكذا قوله الخ) أى فالقصد به التوكيد وقوله غلبهم فيها - سواء زاد أى فليس للاختوة للا زيادة
فيما سوى الثلث وقوله لانهم لا يستحقون الخ تعليل لقوله غلبهم الخ وقوله لقوله تعالى فان كانوا الخ تعليل
للتعليل (قوله والزاد هو الطعام الخ) هذا في الاصل والمراد به هنا لشيء الزائد فاعني ليس لهم شيء زائد فيها
سواء (قوله وفي البيت جناس ناقص مطرف) الجناس بكسر الجيم مصدر جناس اذا واثق فهو موافقة
الكلمتين ثم ان كانت الموافقة في أنواع الحروف وأعدادها وهما - نها وترتيبها فهو جناس تام كقوله

أطال ليالك حتى ماله سحر * أم نوم عينك أهل الخ قد صمروا

لا اعتبار مدة الاشباع في الاولى وان نقصت إحدى الكلمتين عن الأخرى فهو جناس ناقص كقوله

* يمدون من أيدى عواصم * أى يمدون سوا عدا من أيدى ضاربة بالعصا فلفظة وعاصم فعواصم
جمع عاصم من عصاه اذا ضرب به بعصا والعواصم من عصمه اذا حفظ وحماه ولو وقع الزيادة في الطرف يسمى
مطرافا فان زيادة الميم في طرف الكلمة وجعل الشارح ما هذا جناسا ناقصا مطرفا فانظر النقص إحدى الكلمتين
مع زيادة الأخرى في الطرف فان لفظة زاد الثانية ناقصة عن الاولى بواو في طرفها مع عدم اعتبار المد في الثانية
وهي وان كانت في الاولى كلمة مستقلة لكونها فاعلا لكن الفعل مع فاعله كالكلمة الواحدة والاطهر أنه
جناس تام لا اعتبار اشباع الروى كفي البيت السابق المتشبه به للجناس التام لا الاستقلال الواو لما علت من
أن الفعل مع فاعله كالكلمة الواحدة انتهى لمصلحة الزيادة (قوله ويستوى الأثر) والذكر
فيه) وشذ عن ابن عباس أن للذكر مثل حظ الانثيين حمل المطلق على المقيد ومراعاة المطلق قوله تعالى
فهم شركاء في الثالث لانه أطلق فيه الشركة ولم يبين فيه كونها على التسوية أو المفاضلة ومراعاة بالمقيد قوله
تعالى وان كانوا اخوة رجالا ونساء فلذلك كرم مثل حظ الانثيين فانه قد يكون القسم على المفاضلة وأجاب

في مسألة الزوجية ثم
رجع بعد فراغه من
أحوال الأم عند عدم
الفرع الوارث والعدد
من الاخوة الى بيان
بقية من برث الثلث وهو
المستوفى الثاني فقال
(وهو) أى الثالث
(لاثنين) أى ذكرين
(أو اثنتين) أى اثنتين
وكذلك ذكر وانثى
(من ولد الأم) فقط وهم
الاخوة للأم (بغير من)
أى كذب (وهكذا)
يكون الثلث لهم (ان
كثروا أو زادوا) عن
الاثنتين وأوهنا بمعنى
الواو والمقصود بالجمع
بين لفظة الكثرة
والزيادة التأكيد وكذا
قوله (نالههم فيما سواه)
أى الثلث (زاد) لانهم
لا يستحقون أكثر منه
لقوله تعالى فان كانوا
أكثر من ذلك فهم شركاء
في الثالث والزاد هو
الطعام في السدس وفي
البيت جناس ناقص
مطرف (ويستوى)
الاناث والذكر فيه
أى في الثلث

القاضي أبو الطيب بان قوله تعالى وان كانوا اخوة لم يرد في الاخوة لغير أم خاصة بدليل انه جعل فيه
للانثى النصف حيث قال تعالى وله اخوت فلها نصف ما ترك وهو يرث ما لم يكن لها ولد الاية ولا
يكون ذلك في الاخوة للام وأما قوله فهم شركاء في الثلث فهو في الاخوة للام وأطلقت فيه الشركة وذلك
بما تضمنه المساواة أفاده في اللؤلؤة لقلا عن شرح الفصول الكبير لشيخ الاسلام (قوله كقدا وضع المسطور)
أي كالأذى قد أوضحه المسطور وقوله أي المكتوب تفسير للمسطور وقوله وهو الفران العظيم أي في
هذا المقام والافه ويشمل كل كتاب فهو عام أو يده خاص بقدر ينسب للمقام وقوله في قوله تعالى متعلق بأوضح
وقوله فان التشرية الخ علة لا يوضح في قوله تعالى فهم شركاء في الثلث (قوله وهذا) أي هذا الحكم
وهو مساواة الاناث والذكور وقوله مما خالف الخ أي من الاحكام التي خالف الخ وقوله فانهم خالفوا الخ
علة لقوله مما خالف الخ وقوله في أشياء أي خمسة كما صرح به بعد (قوله لا يفضل ذكركم على أنثاهم) أي لان
ارثهم بمحض الرحم فقط كالابوين مع الابن فانه يسوي بينهما حينئذ وكذلك المعق والمعتقة اذا اشتركا في
العقوبة ويؤثر فيهما الاستواء في العتق فالحاصل أن كل ذكر وإن أنثى اتحدت جهة وقرباؤه ضعف ما لها
الاماذكر أفاده في اللؤلؤة عن شيخ الاسلام (قوله اجتماعا) أي في حال الاجتماع وقوله وانفرادا أي في
حال الانفراد فهو مأمون بان على نزع الخلاف أو من جهة الاجتماع والانفراد فهو ممنوع بان على التمييز
وهما شيان من خمسة فأنثاهم كذكركم عند الاجتماع بخلاف غيرهم فان البنات اذا اجتمعت مع الابن
عصمها فله ضعف ما لها وأنثاهم كذكركم عند الانفراد أيضا بخلاف غيرهم فان البنات اذا انفردت لها
النصف والابن اذا انفرد له جميع المال (قوله ويرثون مع من أدلوا به) أي بخلاف غيرهم فانهم يرثون مع
الام التي أدلوا بها وغيرهم لا يرث مع من أدلى به كبن الابن فانه لا يرث مع الابن فالقاعدة أن من أدلى بواسطة
يحبته تلك بواسطة الأولاد الأم (قوله ويحبهم نقصانا) أي ويحبهم من من أدلوا به بحسب نقصان
فان الام تحبهم من الثالث الى السادس بخلاف غيرهم فلا يحب من أدلى به بل من أدلى به يحبه (قوله
وذكركم أدلى بانثى ويرث) أي بخلاف غيرهم فانه اذا أدلى بانثى لا يرث كبن البنات وهذا في النسب وأما
الولاء فيرث وان أدلى بانثى كبن المعتقة وانما قال وذكركم لان أنثاهم لا تخالف أنثى غيرهم فانه عهدان
الانثى تدلى بانثى وترث كام الام أفاده في اللؤلؤة عن شرح الكفاية لشيخ الاسلام (قوله فهذه) أي الامور
التي تخالف فيها اولاد الام غيرهم (قوله فائدة) أي هذه فائدة وأشار الشارح بهذه الفائدة الى أن الثالث
فرض ثلاثة ذكر المصنف منهم اثنين وترك الثالث وهو الجد في بعض أحواله والى أن ثلث الباقي كما هو
فرض للام في الغراوي فرض للجد في بعض أحواله وعذر المصنف في ترك هذا أن ذلك سيعلم مما يأتي
في باب الجد والاختوة (قوله وبقي مما يرث الثالث الجد في بعض أحواله) وذلك اذا لم يكن هناك صاحب
فرض وكان الثالث أو فرله من المقاسمة لزيادة الاختوة على مثليه كجد وثلاثة اخوة فله الجد الثلث وقوله وبقي
من يرث ثلث الباقي الجد أيضا في بعض أحواله وذلك اذا كان هناك صاحب فرض وكان ثلث الباقي خيرا له من
المقاسمة ومن السادس كزوجته وجد وثلاثة اخوة غير أم فالزوج لربع وللجد ثلث الباقي وقوله وسياقي
ذلك الخ غرضه بذلك الاعتذار عن ترك ذلك هنا (قوله والسادس) يسكون الدال ليصح الوزن وقوله فرض
سبعة أي مفروض لسبعة وقوله من العدد تكملة ولا فائدة فيه الاتصاف النظام كما قاله الاستاذ الحنفى (قوله
ذكركم اجمالا) أي وسيد ذكركم تفصيلا بقوله فالاب يترفع الخ وحيث لا حاجة لتمييز الشرح لكل
واحد من السبعة بما ذكره مع لان مراد المصنف ذكركم اجمالا وأما ذكركم تفصيلا فسيأتي لكن الشارح
يجل الفائدة (قوله أب مع الفرع الوارث) فله السادس معه فقط ان كان الفرع ذكرا ومع ما بقي بعد
الفرع وان كان أنثى كما سيذكره الشرح (قوله وأم مع الفرع الوارث) فلهامع السادس سواء كان ذكرا
أو أنثى وقوله أو عدد من الاخوة والاختوات فلهامع العدد منهم السادس * (تنبيه) لو اجتمع مع الام فرع
وارث وعدد من الاخوة كان يجب مضاف للفرع كقوله ابن الرنسة لانه أقوى انتهى لؤلؤة (قوله ثم بنت ابن

فاكثر

(كقدا وضع المسطور)
أي المكتوب وهو
القرآن العظيم في قوله
تعالى فهم شركاء في
الثلث فان التشرية
اذا أطلق يقتضي
المساواة وهذا ما
خالف فيه اولاد الام
غيرهم فانهم خالفوا
غيرهم في أشياء لا يفضل
ذكركم على أنثاهم
اجتماعا ولا انفرا
ويرثون مع من أدلوا به
ويحبهم نقصانا
وذكركم أدلى بانثى
ويرث فهذه خمسة
أشياء * (فائدة) * بقي
من يرث الثلث الجد في
بعض أحواله مع الاخوة
وبقي من يرث ثلث
الباقي الجد أيضا في
بعض أحواله مع
الاخوة وسياقي ذلك في
باب الجد والاختوة
والله أعلم (والسادس
فرض سبعة من العدد)
ذكركم اجمالا بقوله
(أب) مع الفرع
الوارث (وأم) مع
الفرع الوارث أو عدد
من الاخوة والاختوات
(ثم بنت ابن)

فاكثر مع بنت واحدة) فلها أو اثنان السادس تكملة الثلثين وقوله وكذا الخ بنت الابن النازلة فاكثر
بنت الابن فاكثر غير النازلة وبنت الابن الواحدة العليا بترلة بنت الصاب (قوله وجد مع الفرع
الوارث) فله السادس معه فقط ان كان الفرع ذكرا ومع ما بقي بعد الفروض ان كان أنثى كما في الاب
وقوله في حال من أحواله مع الاخوة وذلك اذا كان معه ذفر فرض والسادس أو فرله من ثلث الباقي ومن المقاسمة
كزوج وأم وجد وثلاثة اخوة فالزوج النصف والام السادس والاوفر للجد سدس وهو سهم كامل فان المدئلة
من ستة ولو قاسم وأخذ ثلث الباقي لاخذ أقل من ذلك (قوله والاخت بنت الابن الخ) فلهامع السادس مع الشقيقة
تكملة الثلثين (قوله ثم الجدة) فلهامع السادس وقوله فاكثر أي فيشتركن فيه (قوله وولد الام) أي
الاخ والاخت من الام فقط وقوله الواحد قيد بخلاف المتعدد فله الثالث وقوله ذكرا كان أو أنثى تعميم
في ولد الام وقوله تمام العدة أي هو تمام عدة السبعة فتمام بمعنى منهم وهو خير بترلة أو حذف وليس خيرا
عن قوله وولد الام لانه ليس مبتدأ بل معطوف على ملقبه لكونه في مقام التعداد وقوله فهو السابع تفرع
على قوله تمام العدة (قوله وهذا كله) أي كون كل واحد من السبعة له السادس وقوله حيث لا حاجب
في الجميع أي المجموع والافالاب والام لا يحجبهم شخص بل وصف فان أريد بالحاجب ما يحجب الوصف الذي
يحب من قام به كان الجميع باقيا على ظاهره (قوله ثم أردف ذلك) أي تبع ذكركم اجمالا وقوله
بيان الحالة التي الخ وهذا هو المراد بالتفصيل فيما تقدم وقوله فقال عطف على أردف (قوله فالاب الخ)
أي اذا أردت بيان ذلك تفصيلا فاقول لك الابن الخ (قوله مع الولد) أي حال كونه مع الولد وقوله ذكرا
كان أو أنثى وكان عليه أن يقول أيضا واحدا أو متعددا كقوله ذكره في جانب الام ولعله حذفه من الاول لدلالة
الثاني عليه وان كان خلاف العلب أو غير ذلك (قوله فان كان الولد ذكرا فلاشئ للاب غير السادس)
أي لان جهة البنوة مقدمة على جهة الابوة في الارث بالتعصيب فليس للاب السادس فرضا ولا لابن الباقي
(قوله وان كان أنثى) أي وان كان الولد أنثى وقوله وفصل بعد الفروض شي بخلاف ما ذالم يفصل فلا
ياخذ شي سوى السادس وقوله أخذ أيضا تعصيا أي كما أخذ السادس فرضا وقوله فيجمع الخ تفرع
على قوله أخذ أيضا تعصيا وقوله اذ ذاك أي اذ ذاك موجود ذلك مبتدأ والخبر محذوف والخلة في محل جر
بإضافة اذ اليها وذمعي حين طرف اجمع واسم الإشارة عائد على كون الولد أنثى وفصل بعد الفروض شي
(قوله فهذا) أي الذي هو الاب (قوله وهكذا الام) أي والام مثل هذا والإشارة للاب كما قاله الشيخ
الامير وقوله تستحق السادس بيان لما استفيد من التنبيه (قوله بتزيل العهد) أي حال كون استحقاق
كل من لاب والام للسادس مع الولد ثابتا بتزيل العهد فمؤرجع لكل من الاب والام والعهد اسم من
أسمائه تعالى ومعناه الذي لا جوف له وقيل الذي يهد أي يقصد في الخواج على الدوام وقيل غير ذلك
* (فائدة) * قال صلى الله عليه وسلم من قال يا عدي كل يوم أربعين مرة أمن من سلطان الجوع بقية عمره
ذكره في اللؤلؤة (قوله جمل) أي عظام من الجلالة وهي العظمة وقوله وعلا أي ارتفع عما لا يليق به
وقوله في كتابه العزيز متعلق بتزيل (قوله قال تعالى الخ) بيان للذي نزل الله تعالى في كتابه العزيز
وقوله ولا يؤيه أي ولا يؤي الميت وفيه تغليب الاب لشرفه والجار والمجرور خبر مقدم والسادس مبتدأ مؤخر
وقوله لكل منهما بدل من قوله لا يؤيه وفائدة هذا البدل دفع توهم الاشتراك في السادس لو قيل لا يؤيه
السادس وانما لم يقل ولكل من أيويه السادس مع أنه لا يجرم في ذلك لانه في الابدال اجمال ثم نقص بل وهو
أو ضحى النفس وقوله مما ترك متعلق بالسادس وقوله ان كان له ولد أي ان كان للميت ولد فان قيل
لا شك أن حق الوالدين أعظم من حق الولد بالحكمة في جعل نصيب الولد أعظم أجيب بان الحكمة في ذلك
ان الوالدين ما بقي من عمرهما الا القليل غالبا فكان احتياجهما الى المال قليلا وأما الولد فهو في زمن الصبا
فكان احتياجه للمال كثيرا انتهى شرح الترتيب (قوله وما أحسن هذا الترتيب) أي في عنان
حسن هذا الترتيب أي أعجب من حسنه وقوله فانه الخ علة للتعجب من حسن الترتيب في هذه المنظومة وقوله
الاب بالام مؤخر الجدة عنهما من أجل ان الله جمع بينهما في الآية الكريمة

من أحواله مع الاخوة
وسياقي (والاخت بنت
الاب) فاكثر مع الاخت
انشقيقة الواحدة (ثم
الجدة) فاكثر (وولد
الام) أي الواحد ذكرا
كان أو أنثى (تمام العدة)
فهو السابع وهذا كله
حيث لا حاجب في الجميع
ثم أردف ذلك ببيان
الحالة التي يرث فيها كل
واحد منهم السادس
فقال (فالاب يستحقه)
أي السادس (مع
الولد) ذكرا كان أو
أنثى فان كان الولد
ذكرا فلاشئ للاب غير
السادس وان كان أنثى
وفصل بعد الفروض
شي أخذ أيضا تعصيا
فيجمع اذ ذاك بين
الفرض والتعصيب كما
سنوضحه ان شاء الله
تعالى فهذا هو الاول
من يرث السادس
والثاني الام وقد ذكرها
بقوله (وهكذا الام)
تستحق السادس مع
الولد ذكرا كان أو أنثى
واحدا كان أو متعددا
(بتميز بل العهد) جل
وعلا في كتابه العزيز
قال الله تعالى ولا يؤيه
لكل واحد منهما
السادس مما ترك ان
كان له ولد وما أحسن
هذا الترتيب في هذه
المنظومة فانه أعجب

ولما كن الولد في الالة
الكريمة خاصا بولد
الهاب حقيقة وكان
ارث كل من الاب والام
للسدس مع اولاد الابن
بانقباس على الاولاد
أعقب ذلك بحكمهما
مع اولاد الابن فقال
(وهكذا) يرث كل من
الاب والام السدس
(مع ورا الابن) ذكر
كن أو ثنى (الذي مازال
يقفوا ره) أى الولد
أى يتبعه (ويحتذى)
بالذال المجبة أى
يقتدى به فى الارث
والجيب قياسا عليه
الذكر والانى فخلص
من هذا كله ان الاب
يرث السدس مع
الابن أو ابن الابن أو
البنات أو بنت الابن
وان الام ترث السدس
مع الابن أو ابن الابن
أو البنات أو بنت الابن
ولما كانت الام تريد
على الاب بانها ترث
السدس مع العدد من
الاخذ ومطلقا ذكر
ذلك بقوله (وهو) أى
السدس (ايها) أى
الام (أيضاً مع الاثنين
* من النسوة الميت)
فاكثره مطلقا لئلا يقال
(فقس هذين)

لأنه من أجل الخلة لقوله أعقب الأب بالأم وقوله جمع بينهما في الآية أي التي هي قوله تعالى ولا يوبى له كل
 واحد منهما السدس (قوله ولما كان الخ) دخول على كلام المصنف وقوله وكان الخ عطف على كان
 الأولى وقوله بالقياس أي ثابتا بالقياس وقوله أعقب جـ وابـ لما وقوله ذلك أي حكم الأب والأم مع ولد
 الأب وقوله فقال عطف على أعقب (قوله هكذا الخ) أي وحال الأب والأم مع ولد الابن مثل حالهما مع الولد
 لا - تحقيق السدس وقوله يرث كل الخ بيان لما استقدم من التشبيه لكن المناسب لتعبير المصنف فيما تقدم
 الاستحقاق أن يقول يستحق كل الخ لكنه عبر باللازم لأنه يلزم من الاستحقاق الإرث (قوله مع ولد الابن)
 سيكون العين واثبات همزة الابن ليصح الوزن وقوله ذكرنا أو أنثى كان عليه أن يقول أيضا واحدا
 كان أو متعددا كالحرف في نظيره (قوله الذي مازال الخ) مسفة لولد الابن وقوله أثره أي حكمه وقوله أي
 الولد كان مقتضى الظاهر أي الابن لأنه المذكور في كلام الناطم لكن الشارح لم يرجح الضمير للابن وفسره
 الولد ليشمل البنت فان بنت الابن تقفوا الزا البنت لا الثالين كما يعلم من قوله بعد الذ كر كالذكر والانثى كالانثى
 فاده المحقق الأمير (قوله أي يتبعه) تفسير ليقفو وقوله أي يقتدى بتفسير يعتدى (قوله الذ كر كالذ كر
 والانثى كالانثى) تفصيل لما أجله أولا كما تقدم غير مرة (قوله فلتخص من هذا كاه) أي من قوله فالأب
 يستحقه مع الولد إلى هنا وحاصله أن الأب يستحق السدس مع واحد من الأربعة والأم تستحقه مع واحد من
 هذه الأربعة لكن تزيد على الأب بانهم يرث السدس مع العد من الأخوة وهذا سيذكره المصنف بقوله وهو
 لها أيضا الخ فلذلك دخل عليه الشارح بقوله ولما كانت الأم تزيد الخ (قوله مطلقا) أي شقا أو لأب أو لأم
 وقوله ذكر ذلك جواب لما واسم الإشارة فراجع إلى كون الأم لها السدس مع عدد من الأخوة والأخوات (قوله
 أيضا) أي كالأولياء مع الولد وولد الابن وقوله مع الاثنين أي حالة كونهم مع الاثنين ولو كانوا ملصقين لهما
 رأسا وأربعة أيدوا أربعة أو رجل وفرجان فهما كالأثنين في جميع الأحكام من إرث وحجب وغيرهما كما نقل
 عن ابن القطن في رثان الثالث من أخيهما لأم ويحجبان الأم من الثلث إلى السدس وقال ابن حجر الظاهر أن
 تعدد غير الرأس ليس بشرط بل معنى علم استقلال كل بحياة كان الحكم كذلك (قوله من أخوة الميت) المراد
 بالأخوة ما يشمل الأخوات ففيه تغليب والميت في كلامه بالتحقيق وإن كان فيه التشديد أيضا والمخفف فرع
 المشدد فهما بمعنى واحد وقيل المشدد من سموت ومنه قوله تعالى إنك ميت وأنهم ميتون والمخفف من مات
 بالفعل ولبعضهم

أبأسألى تفسير ميت وميت * فدونك قد فسر ان كنت تعقل
فما كان ذار ورج فذلك ميت * وما الميت الا من الى الله يرجع

والظاهر القول بالاتحاد فكل من الخفف والمشدد حقيقة فحين مات بالفعل مجاز فحين سموت من باب مجاز الاول
وخرج بالاخوة بنوهم فلا يحجبون الامم من الثلث الى السدس فان قيل لم يحجبوا ولد الابن كابيه ولم يحجبها ابن
الاخ كابيه اعجب بأن الاخ لا يطلق على ابنه بخلاف الابن فانه يطلق على ابنه مجازا شائعا بل قيل حقيقة وايضا
فاولاد الابن اقوى من اولاد الاخوة انتهى لمخصا من المألوفة وغيرها (قوله غا كثر) أي من اثنين وقوله
مطلقا أي أشقاء وأولاد وأولام وقوله فاذا أي لقولنا فاكثر وقوله فقس هذين الظاهر من كلام المصنف أن
هذين مفعول قس فيكون هو المقيس وأما المقيس عليه فهو محذوف والتقدير فقس هذين أي الاثنين على ما زاد
عليهما كاللثة ووجه ذلك أن اللثة لم يختلف في أنها تحجبها بخلاف الاثنين فقد قال ابن عباس يعلم يحجبها
بما زاد الجهور يقيدون الاثنين على الثلاثة في حجبها وقرر الشرح المنق بتقريرين الاول أن هذين منصوب
بترفع الحاضر ومفعوله محذوف والتقدير فقس على هذين أي الاثنين الواقعين في كلامي ما زاد عليهما كاللثة
وقد أثار الشارح لذلك بقوله أي عليهما في كلامي ما زاد على المقيس عليه هو الاثنين والمقيس هو ما زاد والمراد أنه
مقيس في الذكركم والتصوير لا في الحكم لانه ثابت بالنص فالصنف صرح بالانثيين ولم يصرح بما زاد فلذلك
أصرنا بأن تقيس على الاثنين ما زاد عليهما - حوا الثاني أن هذين مفعول قس لكن في تقدير مضافين والمقيس

4c

[illegible]

أى علمه ساقى كلامى
 ما زاد أو فقس بعض
 أفراد الاثنين محال
 تشمله الآية على
 ما شملته منها فان ارغما
 للسدم مع اثنين من
 الاخوة منحصر فى خمس
 وأربع صور ذى ينتهائى
 شرح الترتيب والثالث
 الجد وقد ذكره بقوله
 (والجد) الذى لم يدخل
 فى نسبه الميت أنثى
 (مثل الاب عند فقده)
 أى الاب (فى حوز
 ما يصبه) من السدم
 مع الفرع الوارث جامعها
 بينه وبين التعصيب أو
 غير جامع على ما بينه
 ان شاء الله تعالى والارث
 بالتعصيب عند عدم
 الفرع المذكور على
 ما ساقى (و) (فى مذه)
 أى محدود أى رقة
 الموسع من قوله ممد
 لله فى رزقه أى وسعه
 يكون تأكيداً لقوله
 حوز ما يصبه

و يصح أن يكون المراد بقوله وسده أي حجة من قولهم ر جل مديد القائمة أي طويل الباع فكان الحالج لقوته سديد القائمة طويل الباع إذا تقرر ذلك فالجد كالأب عند فقدته أرنا وجبا لأبي ست مسائل أقصر المصنف على ثلاث منها فذكر الأولى منها قوله (الا إذا كان هناك) مع الجد (أخوة) أشقاء أولاب فليس كالأب في ذلك (لكونهم) أي الأخوة (في القرب) إلى الميت (وهو) أي الجد (أسوة) أي سواء في جهة واحدة لأنهم فرع الأب والجد أصله فيرون معه على تفصيل سيأتي في بابهم إن شاء الله تعالى وأما الأب فيجبهم كسب سيأتي في باب الحب إن شاء الله وأما الأخوة للام فالأب والجد في جبهتهم سواء كسب سيأتي أيضا وذكر الثاني بقوله (أو) بمعنى الواو أي والأ إذا كان هناك (أبوان) أي أب وأم (مهما) أي الأب والام (زوج ورت) فان للام مع الأب ثالث الباقي كما تقدم مع الجد لو كان بدله ثلث جميع المال كما صرح به بقول (فلا م لأب مع الجد) لو كان بدل الأب (ترب)

نفس الاعباء وقوله من قولهم أي مأخوذ من قولهم وقوله فيكون الخ تفرع على تفسير المد بالمدود وقوله تأ كيدا لقوله في حوز ما يصيبه الأولى تأ كيدا لقوله ما يصيبه لأن المراد من كل منهما النصيب (قوله ويصح أن يكون المراد الخ) توضيح ذلك أن المد الحقيق الذي هو مد القائمة وطول الباع يستلزم الحجب الحسي فأطلق المدوار بدلا لزمه وهو الحجب الحسي بجوار مسلمان إطلاق المذموم على اللازم ثم شبه الحجب المعنوي بالحجب الحسي بجامع معالج الحجب في كل واستعير المسمى للحجب المعنوي على طريق الاستعارة التصريحية المبينة على الجواز المرسل كنهائه الاستعارة المسكتة على المصرفة في قوله تعالى فإذا فاه الله لباس الجوع والخوف حيث شبه ما يغشى الإنسان من الاصفرار والنحول الناشئين عن الخوف والجوع عن حيث الاشتغال باللباس ثم شبه من حيث الكراهية بالمطعم والمراد الشبع تشبيها ضمير في النفس وثابت الأذاقة بتجليل أفاده الاستاذ الحقيق (قوله أي حجة) الأولى حذف أي والأضافة في حجة من إضافة المصدر لفاعله كقول المصنف الاستثناء بعده أو لمفعولا ويصح أن يراد ما هو أعم وقوله من قولهم أي مأخوذ من قولهم وقوله أي طويل الباع هذا تفرع باللازم لأنه يلزم من كون الرجل مديد القائمة أن يكون طويل الباع وفي نسخة حذف أي وهي ظاهرة وقوله فكان الحالج الخ توجيه لاخذ منه بمعنى حجة من قولهم المذكور وقوله لقوته سديدة متوسطة بين اسم كان وخبرها (قوله إذا تقرر ذلك) أي ما ذكر من الأحكام وقوله أرنا أي من جهة الارث وأخذ من قوله في حوز ما يصيبه وقوله وعجا أي من جهة الحجب وأخذ من قوله وسده على الحل الثاني (قوله الأفي ست مسائل) أي فليس الجد فيها كالأب ومذهب أبي ثور أن الجد كالأب في جميع الأحكام كما في شرح كشف الغوامض (قوله على ثلاثة منها) أي من الستة وقوله الأولى منها أي من الثلاثة التي أقصر المصنف عليها (قوله إذا كان هناك الخ) هذه الصور الثلاث من حال الأب كإهو قضية قول المصنف وأبوان معهما زوج ورث والمناصب لذلك أن يقول الشارح مع الأب بدل قوله مع الجد ثم رد قول فليس الجد كالأب في ذلك (قوله فليس كالأب) هذا نتيجة الاستثناء وقوله لكونهم الخ علة لهذه النتيجة بالنظر لصنيع الشارح وعلة الاستثناء في كلام المصنف والمآل واحد والضمير المضاف إليه الكون في محل رفع باعتبار أنه اسم للكون وفي محل جر باعتبار الإضافة وباعتبار الأول عطف عليه ضمير الرفع في قوله وهو فسقة ما قد يقال كيف يعطف ضمير الرفع على ضمير الجر وقوله أي الأخوة بالرفع أو بالجر باعتبار أن المذكورين وقوله في القرب بمقتضى أسوة وقوله إلى الميت متعلقان بالقرب وقوله وهو قد عرفت أنه عطف على الضمير المضاف إليه الكون باعتبار كونه في محل رفع لكونه اسم الكون وقوله أسوة ضمير الكون خلاقا من جعل قوله في القرب بضمير الكون وجعل الضمير مبتدأ وأسوة خبره إذا لم يحصل لذلك وقوله أي ووا في جهة واحدة تفسير لقوله أسوة فهو بمعنى مستويين وقوله لأنهم الخ أي لأن الأخوة الخ ودولة العلة أعني قوله لكونهم في القرب هو أسوة وقوله والجد أصله أي أصل الأب فكل من الأخوة والجد يلد بالأب وقوله فيرون معه أي يتعليل قبله (قوله وأما الأب فيجبهم) وعند أبي حنيفة أن الجد يوجبهم كالأب (قوله وأما الأخوة للام الخ) مقابل للتفصيل بالاستثناء وأب (قوله كما سيأتي أيضا) أي كما أن ما قبله سيأتي (قوله بمعنى الواو) لم يجعلها على حقيقة بل لا يتوهم أن المستثنى إحدى الصور فيزمع أن كل منهما مستثنى (قوله فان للام الخ) أي فليس الجد كالأب في ذلك لأن للام الخ وقوله كما تقدم أي في قوله وان يكن زوج وأم وأب * فالثالث الباقي له مرتبة * وقوله ومع الجد لو كان بدله الخ أي وللأم مع الجد لو كان بدل الأب الخ ومذهب أبي ثور أن لها مع الجد ثالث الباقي فهو كالأب عنده في الغراوين بل في جميع الأحكام كما تقدم (قوله كما صرح به) أي يكون الأم لها ثالث الباقي مع الجد والباء هنا للتعددية وقوله بقوله أي في قوله فله هنا لفارسية فلا يلزم المحذور والنحو (قوله فالام الخ) أي لأن الأم الخ فهو علة للاستثناء وقوله لثا بسكون اللام والجر فيه للتقوية لأن العمان ضعف بالتأخير وقوله لو كان بدل الأب هذا علم مما قبله فلا حاجة إليه وقوله ترب هو العامل في ثالث وهو متعدي بنفسه لكن

فتكون المسئلة ر و ج أو أم أو جد أو الزوج النصف والام ثالث كالأول والجد الباقي ولم ينظر إلى كونها تأخذ كثرته لأنها أقرب بخلافها مع الأب فان حجة واحدة كما تقدم وذكر الثالثة بقوله (وهكذا) (٨٧) (أب) الجد شيئا بالأب في

ضعف بالتأخير فاقى باللام للتقوية كجملت (قوله فتكون المسئلة الخ) وصورتها أن تمت الزوجة عن زوجها وأمها وجدها ومسلتهم من ستة لأن فيها نصفًا وثلاثا والحاصل من ضرب اثنين مخرج النصف في ثلاثة يخرج الثالث ستة وقوله فالزوج النصف أي ثلاثة وقوله والام ثالث كاملا أي اثنين وقوله وللجد الباقي أي واحد (قوله ولم ينظر إلى كونها تأخذ الخ) جواب عما يقال يلزم من كونها ترب الثالث كاملا مع الجد في هذه الصورة أنها تأخذ أكثر من الجد مع أنكم منعتم ذلك مع الأب وحاصل الجواب أنها لما كانت أقرب من الجد لم ينظر لكونها تأخذ أكثر منه بخلافها مع الأب فانها في درجتها منعت من أن تأخذ أكثر منه وأعطي ثلث الباقي (قوله هكذا ليس الخ) أي وليس الجد شيئا بالأب في هذه المسئلة مثل هذا أي ما سبق من المسائل المستثناة من هذه المسئلة ما لها في الاستثناء وقوله في زوجة الميت بسكون الياء مخففة ويصح تشديد هاء مع تسكين التاء للوصول بنية الوقف وقوله فان لها مع الأب الخ تعليل للاستثناء وقوله ولو كان الجد بدل الأب الخ من تمام التعليل وليس منقطعاً عنه كما قد يتوهم وقوله لكانت المسئلة الخ وصورتها أن تمت الزوجة عن زوجها وأمها وجدها ومسلتهم من اثني عشر لأن فيها ثلثا وربعًا والخارج من ضرب ثلاثة يخرج الثلث في أربعة يخرج الربع الثمان عشر وقوله فيكون للام الثالث كاملا أي أربعة وقوله وللزوجة الربع أي ثلاثة وقوله والباقي للجد أي وهو خمسة (قوله لان الجد الخ) أي ولم ينظر لكون الجد لم يفضل عليها التفضيل المعهود بان يعطى ضعف ما لوالها الجد الخ وقوله وان لم يفضل عليها الخ أي والحال أنه لم يفضل عليها التفضيل المعهود عند الفرضيين وان فضل عليها بنصف السدس وقوله لا مذور في ذلك أي في عدم تفضيله عليها التفضيل المعهود وقوله لكونها الخ علة لقوله لا مذور في ذلك وقوله بخلافها مع الأب أي فانها في درجة واحدة في عدم تفضيل الأب عليها التفضيل المعهود بمحذور فلذلك أعطيت ثلث الباقي (قوله ولما ذكر الخ) دخول على كلام المصنف وقوله في مشاركة أي الجد بخلاف الأب وقوله وكان الخ عطف على ذكر وقوله أحوال ذلك أي المذكور من مشاركة الجد للأخوة وقوله أخر جواب لما وقوله حكمهم أي حكم الجد والأخوة وقوله إلى أن يعقله بابا أي إلى أن يترجم حكمهم بباب وقوله وبه على ذلك أي على تأخيرها إلى أن يعقله بابا وقوله بالوعد متعلق بنبه وقوله بذكره متعلق بالوعد وقوله فقال معطوف على نبه المعطوف على آخر الواقع جواب لما (قوله وحكمه وحكمهم الخ) لو قدم هذا البيت على قوله وأبوان الخ لكان نسب المتعلق بقوله إذا كان هناك أخوة الخ وقوله أي الجد والأخوة تفسير للضمير بن على اللقب والنشر المرتب فالأول للأول والثاني للثاني وقوله بجمعة أي حال كونهم مجمعين وأما إذا كانوا منفردين فيعلم حكمهما من هنا ومن باب التعصيب وقوله مكمل البيان أي حال كونه مكمل البيان وقوله في باب معقود ذلك أي به مع علمه مسبق لأجل قوله يسمى باب الجد والأخوة (قوله والرابعة مما خالف الخ) هذا شروعي في الثلاث مسائل التي تركها المصنف من المسائل است التي يخالف فيها الجد الأب وقوله ان الأخوة لغير أم أي بان كانوا أشقاء وأب وقوله وبينهم أي بني الأخوة لغير أم وقوله يجمعون الجد في باب الولاء لأنهم فرع الميت والجد أصله والفرع أقوى ولم يعمل على ذلك في النسب لأجاء الأئمة على خلافه فصدنا عن العمل بذلك لأجاء وعلى هذا فلو مات العتيق عن أخي معتقه أو ابن أخيه وجدته فلائس الجد المعتق بحجة بالآخ أو ابنه وقوله بخلاف الأب أي فلا يجمعونه بل هو يجمعهم فلو مات العتيق عن أبي معتقه وأخيه أو ابن أخيه فلائس لآخ المعتق أو ابنه بحجة بالأب (قوله والخامسة أن الأب يجمع أم نفسه) أي الجدة التي تدعى به وقوله ولا يجمعها الجد فترتب أم الأب مع الجد لكونها تدعى به فلا يجمعها أم الجد يجمع أم نفسه أيضا فهم ما وان اشتر كافي أن كلا يجمع أم نفسه قد اختلفا في أن أم الأب يجمعها الأب ولا يجمعها الجد وهذا هو محل المخالفة فسقط المناقشة والتنظير في استثناء هذه الصورة بان كلا يجمع أم نفسه ووجه سقوطها أن المنظور إليه في المخالفة أم الأب فقط فالأب يجمعها والجد لا يجمعها (قوله والسادسة أن الأب

زوجة الميت وأم وأب) فان لها مع الأب ثالث الباقي كما تقدم ولو كان الجد بدل الأب كانت المسئلة زوجة وأم وأب و جد فيكون للام الثلث كاملا وللزوجة الربع والباقي للجد لان الجد وان لم يفضل عليها التفضيل المعهود لا يحد في ذلك لكونها أقرب منه بخلافها مع الأب كما تقدم ولما ذكر أن الجد يخالف الأب في مشاركة الأخوة وكان الكلام في تفاصيل أحوال ذلك مما يطول أخر حكمهم إلى أن يعقله بابا يخصه في المحل اللائق به وبه على ذلك بالوعد بذكره فقال (حكمه وحكمهم) أي الجد والأخوة مجمعين (سيأتي) إن شاء الله تعالى (مكمل البيان في الحلال) الاستمعية في باب معقود ذلك يسمى باب الجد والأخوة والرابعة مما خالف فيه الجد الأب أن الأخوة لغير الأم وبينهم يجمعون الجد في باب الولاء بخلاف الأب وان الخامسة أن الأب يجمع أم نفسه ولا يجمعها الجد والسادسة أن الأب

في نحو بنت وأب برث السدس فرضا والباقي تعصبا بخلاف ولو كان الجد بدل الأب فكذلك على المخرج وبه فتمام الشيخ أبو محمد الجويني وقال النووي وإنه الأصح والأراج

(الح) وجه المخالفة بينهما جريان الخلاف في الجسد والاب كجسمه صرح به الشرع حيث قال فقارق الاب الجدي جريان الخلاف وليس الخلاف لفظيا كجسمه كلام من أصحابنا نظر السكون الجدياخذ الباقى جميعه اتفقا فاسواء قلنا بانه رث السدس فرضا والباقي تعصيا كالاب او قلنا بانه يأخذ الباقى جميعه تعصيا فظاهر ثمرة الخلاف في مسئلة حسابية ومسئلة فقهية أما المسئلة الحسابية فتأصيل المسئلة فان قلنا بان الجسد رث السدس فرضا والباقي تعصيا وهو الاصح فاصل المسئلة ستة فتخرج السدس ولا الثلثات فخرج النصف لدخوله في مخرج السدس وان قلنا بانه رث الباقى جميعه تعصيا فاصلها اثنان فتخرج النصف وأما المسئلة الفقهية فهي مال الوصى بشئ مما يبق بعد الفروض كأن أوصى لزيد بنصف ما يبق بعد هاهنا قلنا بالاصح كان للبنت النصف وللجد السدس وما بق بين الجد والموصى له وان قلنا بمقابلها كان للبنت النصف ويشترك الجد والموصى له في الباقي فتكون المسئلة من اثنين فاذا أخذت البنت سهما من اثنين بقى سهم على الجد والموصى له لا ينقسم عليهم مع المباشنة فيضرب عدد رؤسهما وهو اثنان في أصل المسئلة على هذا وهو اثنان فيحصل أربعة للبنت اثنان ويبقى اثنان بين الجد والموصى له هذا كله ان أجاز الجد الوصية لان فيها ادخال الضيم على الجد دون البنت فكأنه صرح بانه لا يضام ذوالفروض ويختص الضيم بالعاصب فتفتقر هذه الوصية الى اجزاة من دخل عليه الضيم لان امتهنمة للوصية لو ارث وهو البنت بانه لا يدخل عليها الضيم فلان دخل عليه الضيم أن لا يحجز فتبطل الوصية لو ارث بانه لا يدخل عليه الضيم بخلاف الوصية للاجنبي فلا تفتقر لاجزاة لانهم يادون الثالث فاذا لم يحجز الجد فلا تبطل الوصية لزيد بل تبطل الوصية للبنت بانه لا يدخل عليها الضيم وحيث لا يختص الضيم بالجد بل يدخل على البنت أيضا على الاصح من أن للجد السدس فرضا والباقي تعصيا تكون المسئلة من ستة فتخرج السدس فتخرج لزيد نصف الباقي بعد الفروض وهو سهم لكن تخرج منه قبل الفروض لالغاء الوصية بكونه بعد الفروض والباقي للبنت نصفه وللجد سدس فرضا والباقي تعصيا فان اختصرت نظرت للنصف فتقول الباقي بعد الوصية خمسة والانصاف لها صحح فتضرب مخرجه وهو اثنان في ستة بانى عشر فالموصى له سهمان يبق عشرة فللبنت خمسة وللجد مثلها فرضا وتعصيا وان لم تختصرت نظرت للسدس فتقول الباقي بعد الوصية خمسة وللسدس لها صحح فتضرب مخرجه وهو ستة في ستة بستمه وثلاثين فالموصى له ستة يبق ثلاثون فللبنت خمسة وعشر وللجد مثلها فرضا وتعصيا وعلى مقابل الاصح يخرج لزيد نصف الباقي بعد الفرض وهو في الحقيقة ربع لكن تخرج منه قبل الفرض لاسم والباقي بين البنت والجد نصفين وتصح المسئلة من ثمانية لان الوصية فيها بالربع ومخرجه أربعة فاذا أخذ الموصى له سهما لم يكن للثلاثة الباقية نصف صحح فيضرب مخرجه وهو اثنان في أربعة ثمانية فالموصى له سهمان وللبنت ثلاثة وللجد مثلها فاذا في التولية (قوله بالخلاف) هو محل المخالفة بين الاب والجسد وقوله فكذلك أى في رث الجد الثالث فرضا والباقي تعصيا لكن فيه الخلاف كما أشار اليه بقوله على المخرج أى على القول المخرج وهو الوجه اذ لفرق بين الاب والجسد وقوله وبه قطع أى جزم وقوله الشيخ أبو احمد الجوينى أى الذى هو والده امام الحرمين (قوله وقيل انه يأخذ الخ) مقابل للمرجع وهو ضعيف وقوله فقارق الاب الخ تقرير على ما قبله وقوله في جريان الخلاف أى في الجد دون الاب كما علم بمصر وقوله وان كان المخرج أنه كهو أى والحال ان المخرج ان الجد مثل الاب وفى كلامه ادخال السكاف على الضمير وهو شاذ (قوله وبنت الابن) يحتمل جعل الاضافة للجنس الصادق بالواحدة والمتعددة وحمله الشارح على بنت الابن الواحدة فزاد قوله أو بنات الابن المتخاضيات أى المتساويات في الدرجة فان كانت واحدة أقرب للسدس لها وحدها وقوله تاخذ أى ان كانت واحدة وقوله أو ياخذن أى ان كن أكثر وكذا يقال في قوله اذا كانت أو كن (قوله تكلمه الثلثين) أشار بذلك الى أن السدس لبنت الابن ليس فرضا مستقلا كما قاله الشهاب عميرة فيكون النصف عنه فرضا واحدا وهو الثلثان ومقتضاه ان أصل مسئلة البنت وبنت الابن من ثلاثة اعتبارا بالثلثين ثم يقال انكسرت على مخرج

وقيل انه ياخذ الباقي
جميعه فعميل ورجه
صاحب التهمة وقال انه
المذهب الحننار ولم يرج
الرافعي رجحه الله شيمان
الوجهين ففارق الجد
الاب في جريان الخلاف
وان كان المرجح أنه كهو
فيها والرابع ممن يرث
السدس بنت الابن
وقد ذكرها بقوله
(وبنت الابن) أو
بنات الابن المتخاضات
(تأخذ) أو ياخذن
(السدس اذا كانت)
أو كن (مع البنت)
الواحدة ~~تلك~~ كملة
الثلاث

النصف

للإجماع وأقول ابن مسعود رضي الله عنه في بنت وبنت ابن وأخت لأقربين فيها قضاء رسول الله صلى (٨٩) الله عليه وسلم للبنت النصف

النصف والسدس الخ والظاهر أن هذا ليس بلازم فاهاهما سعة اعتبارا بالسدس ولا اعتبارا بتقديم أه أمير
بتصرف (قوله للاجتماع) دليل أول وقوله ولقول ابن مسعود الخ دليل ثان ولم يترك العاطف ويحمله
سندا للاجتماع لأنه لم يعلم أنه سنده وقوله لا قضين الخ انما قال ذلك بعد أن سئل عنها أبو موسى الأشعري
فقال البنت النصف وللأخت النصف ولا شيء لبنت الابن وقال للسائل وانت ابن مسعود فسيوافقتا فقال لقد
ضلت اذا وما أنا من المهتمدين لا قضين الخ فقال أبو موسى لا نسألوني ولا نزلوا بخير مادام هذا الخبر فيكم
(قوله وما بقي فلاخت) انما عبر بذلك دون وللأخت الثالث لانها عصبه مع الغير والعاصب ياخذ ما بقى
الفروض من غير تحديد بثلاث أو بغيره وان اتفق أنه ثلث أو غيره (قوله وفرض على ذلك) أي بنت الابن
مع البنت وقوله كل بنت ابن نازلة الخ أي كبنت ابن الابن فاكثر مع بنت ابن واحدة وقوله وقد أشار إلى
ذلك أي إلى قياس بنت الابن النازلة فاكثر مع بنت ابن واحدة على بنت الابن فاكثر مع البنت
(قوله مثالا) مفعول ثان لفعل حذف مع مفعوله الأول كما أشار إليه الشارح بقوله أي اجعل ذلك مثالا وجملة
يحتذى بالبناء للمجهول صفة مثالا وقوله يقتدى به تفسير ليجتدى وقوله ويقاس عليه غيره عطاف تفسير
(قوله وهكذا الاخت الخ) أي ومثل هذا الاخت الخ في كونها تأخذ السدس تكمله الثلثين فقول الشارح
تأخذ السدس الخ تفسير لما أفاده التشبيه وقوله التي أدلت بالآب فقط صفة للاخت وأخذ هذه الشرح من
قول المصنف مع الاخت التي الخ وقوله بالآب من متعلق بادلت وفيه تقديم مفعول الصلة عليها (قوله يا أخي)
هذه جملة معترضة أتت بها الاستعطاف ولكي في أخي أن تعبره غير مضاف لياء المتكلم فقراءة بالضم ولكي أن
تعتبره مضافا لهما فقرأه بالفتح أو بالكسر وهو حينئذ منصوب بفتحة مقدرة لكن لا يظهر الضم على الاعتبار
الأول الأول كان نكرة مقصودة والظاهر أنه نكرة غير مقصودة كقول الواعظ يا غلام الموت يطلبه
فيكون منصوبا للسكن ترك تنوينه للضرورة وقوله تصغير أخ أي فاصله أخيو لان التصغير يرد لاشباه
إلى أصولها وأخ أصله أخو حذف منه الواو تخفيفا فيقال في التصغير أخيو ثم يقال اجتمع الواو والياء
وسقط أحدهما بالساكون فليت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء (قوله ذات) وانما كسرت ياء
أدلت مع أنها ساكنة أصله للروى (قوله تكمله الثامن) فيه الإشارة السابقة وقوله بالاجتماع استدلال
على الحكم المذكور وقوله قياس الخ سند للاجتماع (قوله وتقيدي بالواحدة) مبتدأ أول وقوله وقولي
تكملة الثلثين معانوف عليه وقوله كل ذلك مبتدأ ثان وقوله يخرج الخ أي كان يخرج الخ خبر المبتدأ
الثاني والجملة خبر المبتدأ الأول (قوله فانما الخ) علة لقوله يخرج الخ والضمة لبنت الابن أو الأخت للآب
وقوله ما لم تعد أي ما لم يعصب بنت الابن ابن ابن ولو أنزل منها ما لم يعصب الأخت للآب أو جد (قوله
والسدس) بسكون الدال وقوله فرض جدة أي مفروض لها وقوله وصحبة أي وارتبة واحترز بذلك من
الجدة الفاسدة وهي المدلية بذكر بين اثنين كأم أبي الام كإسما في الشارح وقوله في النسب يعني
أنه متعلق بفرض ويكون المعنى بسبب النسب في سببية وقوله لاني الولاء أي لاسبب الولاء كأم أبي العتق
وفيه أنه لا خصوصية لذلك لان جميع الفروض لا تدخل لها في الولاء لا لارتبة الا عصبه بالنفس وان جعل
متعلقا بجدة فلا يحسن قوله لاني الولاء لان الولاء لا يقتضي جدة وأم أبي العتق ليست جدة للميت فلو جعل
محترزة الجدة من الرضاع اسكان أظهر (قوله واحدة) بالجر صفة لجدة مفهومة وهو الاكثر فيه تفصيل يعلم
من قوله وان نسأوى نسب الجدات الخ ولذا قال الشارح أو أكثر كإسما في كلامه قريبا والكاف فيه بمعنى
على أي على ما سألني من التفصيل وحينئذ فلا اعتراض على المصنف في التقييد بالواحدة أه حفي (قوله
سواء كانت) فيه إشارة إلى أن قوله كانت الخ في تأويل مصدر مبتدأ مخدوف الخبر وهو سواء والتقدير كونها
كذا أو كذا سواء وفي حد سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرتهم ونوش بأن الذي يعطيه بعدهمزة التسوية
أم دون أو قال في المعنى اذا عطفت بعدهمزة يوافقان كانت همزة النسب ولم يجر قياسا وقد أوقع السقفة
وغيرهم بان يقولوا سواء كان كذا أو كذا انتهى وقد يقال محل عدم جواز العطف باو بعدهمزة التسوية ذ

(۱۲ - منشوری)

۱ کنز الکیسان فی کلامه قریباً سوا (کانت

صرح بها فان لم يصرح بها كمالها جاز العطف بأركان عليه السير في فيجوز سواء على قوت أو قعدت وكذلك
 قول الفقههاء سواء كان كذا أو كذا ونقص أيضا بأنه لا دليل على الخبر الذي تدبره مع أن عبارة الناطم في حد
 ذاتها صحيحة يجعل جملة كانت الحصة أخرى جردة وقد يقال كلام الشرح مجرد شرح فهو وحل معنى لاجل اعراب
 حتى يعترض بأنه لم يعمد مثل هذا الحذف (قوله لام وألاب) اللام بمعنى من وفي الكلام حذف مضاف كما أشار
 لذلك الشارح بقوله أي من قبل الأم ومن قبل الأب والمحجج لذلك أن ظاهر المتن لا يصدق إلا بالجدة للام والجدة
 الأب دون أم الأم وأم الأب والمراد جدة الميت من جهة الأم ومن جهة الأب فجعلنا اللام بمعنى من وفي الكلام
 مضافا محذوفًا ليشمل الكلام أم الأم وأم الأب (تنبيه) قال المساوردي الجدة المطلقة هي أم الأم واختلاف
 أصنافها في أم الأب هل هي جدة بالاطلاق أو بالتقييد واختلافها في سائر عن ميراث جدة هل يحجب قبل أن
 يسأل عن أي الجدتين أراد أو لا ولا يصح أنه كان هناك حاجب لام الأب لم يحجب حتى يسأل عن أي الجدتين
 أراد أو الأجاب من غير سأل فأذنه في اللؤلؤة عن شيخ الإسلام (قوله وسواء كان معها ولد أم لا وسواء كان له أخوة
 أم لم يكن) غرضهم من التعميمين الإشارة إلى أن الجدة ليست كالأم فترث السدس مطلقا وشذ عن ابن عباس
 أن لها الثلث عند عدم الولد والجمع من الأخوة والسدس عند وجود الولد أو الجمع من الأخوة فتكون كلام
 كيان الجد كالأب وأجاب الجمهور بأنهم أحقوا الجد بالأب لقوته لأن ابن الأب وهو الأخ للأب يقوم مقامه في
 العمومية فكذا أبوه أي أبو الأب وهو الجد ولم يلحقوا الجدة بالأم لضعفها لأن ابن الأم وهو الأخ لازم لا يقوم
 مقامه في استحقاق الثلث بل يستحق السدس فكذلك أمها وهي الجدة (قوله لما ورد في ذلك) أي من قضائه
 صلى الله عليه وسلم للجددة أم الأم بالسدر وقضاه أي بكرها به أيضا وقضاه عمه به لام الأب وقال هولاء أن
 انفردت وإن اجتمعت مع التي من قبل الأم فهو لكما (قوله ولد الأم الخ) كان الانسب أن يقدم هذا البيت
 على قوله فرض جدة في النسب ليكون الكلام على الجدات متصلا ببعضه ببعض (قوله ينال السدس) أي يأخذه
 وقوله اجتماع أي بالاجتماع وقوله لقوله تعالى سند لا جاع وتقدم الكلام على هذه الآية مستوفى (قوله
 والشرط) أي لاستحقاقه السدس وقوله في أفراد من ظرفية العام في الخاص وتجعل في بمعنى من البيانية
 فالعنى والشرط الذي هو أفراد فلم يلزم ظرفية الشيء في نفسه وقوله لا ينسب أي لا ينبغي نسبته (قوله لا آية)
 أي التي هي قوله تعالى وإن كان رجل يورث كلالة الخ وقوله فانهم الخالة للمعلل مع علته (قوله وفي بعض
 النسخ) أي هكذا في بعض النسخ وفي بعض النسخ الخ فهو عطف على محذوف وقوله نصا قد ورد أي قد ورد
 بالنص كما أشار إلى ذلك بعد وقوله وهو بمعنى أي وهذا البيت بمعنى البيت الأول ثم ترقى عن ذلك إلى كونه
 أصرح منه حيث قال بل دعوا صرح وكان الظاهر أن يقول بل هو أزيد معنى أو أفيد وقوله قد ورد بالنص أي
 ملتبس بالنص أو الباطن بمعنى في وهو الذي يشير إليه قوله أي في القرآن العزيز (قوله ولما أنهى الكلام الخ)
 دخول على كلام المصنف وقوله شرع الخ جواب لما (قوله استطرادا) أي على وجه الاستطراد وهو ذكر
 الشيء في غير محله لمناسبة وأصله أن الصائد قصد صيدا بعينه فعرض له صيدا آخر فطرده لاعتقاده مضى في أثره كما
 قاله الشنوافي فان قيل الجدات من جملة أصحاب السدس فلم يخرج الكلام عن محله حتى يكون استطرادا أوجب
 بأنه استطراد في الجملة فإنه با نظر لقوله وإن تكن قريبا لم تحجب الخ فإنه من مباحث الحجب وأوجب أيضا بأنه لما
 كان لها أحكام تخصها كان مقتضى الظاهر أن يجعلها بابا ماسة فلا كتاب الجد والأخوة فتدكرها في غير
 محلها إلا أن في هذا ذلك كان استطرادا يؤيد ذلك ما في بعض النسخ من أن جهة باب الجدات كان مستحقة التي
 شرح عليها السويطي (قوله واعلم قبله) أي قبل التكلم في شيء من أحوال الجدات وقوله أنه إذا اجتمع الخ
 أي أن الحال والشأن إذا اجتمع الخ وقوله فتارة يكن في درجته واحدة أي وتذكر المصنف ذلك بقوله وإن تكن قريبا لم
 تساوى الخ فتكون في درجته هو مراد المصنف بالتساوى ونحوه صورتان كونهن من جهة واحدة وكونهن
 من جهتين وقوله وتارة يكون بعضهن أقرب من بعض أي وقد ذكر المصنف ذلك بقوله وإن تكن قريبا لم
 تحجب الخ ونحوه أيضا صورتان كونهن من جهة واحدة وكونهن من جهتين كما يعلم من كلام المصنف الاستي

درجہ واحد و تبارہ یکو

وقوله

[illegible]

فمن جده محجوبة والله أعلم ثم ذكر حكم ما اذا كانت احداهما اقرب من الاخرى

يُشتر كان في السدس
(على الصحيح) وبه قال
مالك رضي الله عنه لان
التي من جهة الام وان
كانت أبعد فهي أقوى
لكون الام أصلاً في
ارث الجدات فعديل
قرب التي من قبل الأب
قوة التي من جهة الام
فاعتدلا فاشتركا
والقول الثاني أنها
تجبها بحر ياعلى الأصل
من أن القربي تجب
البعدى وبه قال أبو
حنيفة رضي الله عنه
وهو المنسب به عند
الحنابلة رجعهم الله
تعالى (واتفق الجليل)
أي المعظم من الشافعية
والمالكية (على
التصحيح) لهذا القول
الاول ولما كان في
عبارة السابقة وهي
قوله وكن كاهن
وارثات ايماء الى ان من
الجدات غير وارثة وهو
المعبر عنها بالجدة
العائدة وهي التي
احترز عنها فيما سبق

يقول كعبه بن مالك (من ادلت من الجدات (بغير وارث) كأم أبي الأم فإنها بالأم غير وارث ويعبر عنها بالتي
تلي بد كز بن اثين (سألهما عن من المراث) لانهم من ذوى الارحام فلانث الا عند من قال بتوريث ذوى الارحام كما تقدمت الاشارة الى
ذلك في الكلام على الوارثات (فاثمة) حاصل القول ان الجدات عندنا على اربعة اقسام القسم الاول من أدلت بمحض انات كأم الام وامهاتها
المدييات باناث خلص والقسم الثاني من ادلت بمحض ذكر كأم الابوام ابى الابوام ابى ابى ابو هكذا بمحض الذكور والقسم الثالث
من أدلت باناث الى ذكر كأم اب وكأم ام ابى ابو هكذا

(१२)

عنها بالجدة العديدة والقسم
 الرابع عكس الثالث
 وهي من أدلت بكور
 الى اناث كام ابي الام
 وهي السابقة في قوله
 وكل من ادلت بغير
 وارث الخ وهي المعبر عنها
 بالفاصلة وهي غير
 وارثة عندنا كالحنفية
 الاعلى القول بتوريث
 ذوى الارحام كالسابق ثم
 اذا تأملت ما سبق ظهر
 لانه لا يرث من قبل الام
 الاجدة واحدة فقط
 وباقي الجدات الوارثات
 كلهن من جهة الاب
 والكلام في الجدات مما
 بطول وقد أتيت منه في
 شرح الترتيب بالجب
 المحباب والله أعلم ثم
 ذكر حكم ما اذا كانت
 احدى الجدتين اقرب
 من الاخرى وهما من
 جهة واحدة ولوقدمه
 على البيت السابق
 لكان أنسب فقال
 (وتسقط) الجدة
 (البعدي) الجدة (ذات
 القرب) سواء كانتا
 من جهة الام كام أم
 وأما اتفاقا لانهما
 أدلت بها أو كانتا من
 جهة الاب والبعدي
 مداية بالقربي كام أب
 وأما اتفاقا أيضا لانهما
 أدلت بها أو كانتا من
 جهة الاب والبعدي
 لا تدلى بالقربي كام
 الاب وام أبي الاب

على الامع المنصوص في زوائد وضيق من صور هذه ما اذا كانت القرية من جهة ثلثي الاب كالم في اب والبعدي من جهة ثلثي الامع
الاب (٦٤) ارجعهم كما قاله العلامة شهاب الدين ابن الهائم انه انما هو في حقهم ما قاله في سنده في

والحل ان البعدي لا تدل الخ قالوا للعل كفي سادته (قوله على الاصح) أي من وجهين للاصحاب لان قولين
لزاما وتعبيره بالاخص يقتضي ان الخلاف قوي لان مقابل الاصح من قول المنصوص أي المصريح به وليس
ان اراد المنصوص عليه الامام فلا ينافي ما قلناه من انما هو جهات للاصحاب لا قول الامام فاده الحنفى (قوله
ومن صور هذا) أي كونها من جهة الاب والبعدي لا تدل بالقرين وقوله وفيها وجهان أي للاصحاب فان
الوجه لا لاصحاب والا قول الامام (قوله انما هو جهات) أي ان القرين من جهة أبي الاب بحسب البعدي
من جهة ثلثي الامع (قوله في كل جهة بحسب بدارها) أي من تلك الجهات وان لم تحسبها من جهة
اخرى وقد تقدم مثله وقوله انتهى في كلام ابن الهائم (قوله والوجه الثاني انما هو جهات) أي بعد
ادلائها بها وقوله بل يشتر كذا في السدس اضرب انما هو (قوله فلاجل هذا الاختلاف) علة مقدمة على
المعال ودوقوله قال الخ وقوله في بعض صور هذه الحالة أي التي هي ما اذا كانت الجدران من جهة واحدة
واحدة ما قرين والاخرى بعدي (قوله في المذهب الاولى) أي في القول الاربع عند الشافعية واما عند
الائمة الثلاثة فعمل وفان ولا يخفى أن الاول ينتج الهمزة فصفة المذهب (قوله واما في بعضها فاتفقا) أي
فاتفقا البعدي بالقرين اتفقا (قوله غير ان الخلاف الخ) فربح على قوله يعني الاربع المتقابلة في بعض
هذه المسائل وأشار بهذا الى دفع الاعتراض على المصنف وقوله باعتبار المجموع أي البعض كالم المتبادر من
كلام الشارح وان كان اطلاق المجموع على البعض تسعوا بحتم ان المراد بالمجموع الهيئة الاجتماعية
وهذا هو الذي درج عليه الامير وعلمه فالتعني ان الهيئة الاجتماعية في خلاف لان في بعضها خلاف
وقوله لا باعتبار الجميع أي كل فرد فرد لان بعض الافراد متفق عليه (قوله وقوله) مبتدأ خبره ما خوذ من
قوله أي يكفي والتقدير نفق في شرح بعضه كذا وكذا كما تقدم فليزله فادفع بالبعضهم هنا (قوله أي
يكفي من ذكر المسائل الخ) أي يكفي ما حصل من ذكر المسائل الخ وظاهر هذا الحل ان حسب اسم
فعل يعني يكفي وهو قول مرجوح لان أسماء الافعال لا تدخل عليها العوامل اللغوية وقد دخلت على حسب
كفي قوله تعالى فان حسبك الله فالحق انه اسم بمعنى كافي ويحجب عن الشارح بان ما ذكره تفسير الامير
لا تفسير للمعنى الموضع له فاده الحنفى (قوله فبما ذكرته كفاية) أي لان فيما ذكرته كفاية فهو
تعليل لا لمر بالقول والامع قول فالتعني على الاول انما أمرت بان تقول حسبي لان ما ذكرته فيه الكفاية
وحينئذ يقرأ بضم التاء من ذكرته والمعنى على الثاني كافي ما حصل من ذكر المسائل لان ما ذكرته فيه
الكفاية وحينئذ يقرأ بفتح التاء (قوله للمبتدئ) بالهمز من ابتداء الهمز أيضا وبلاهمز من ابتداء
همز وأشار أهل المدينة بقولون بدني بمعنى بدنا والمبتدئ هو الذي ابتداء في العلم ولا قدر على تصور المسئلة
فان قدر على تصورهما لم يكن إقامة الدليل عاميا فوسط وان أمكنه إقامة الدليل عليها فنته (قوله ولا يقصر)
أي ما ذكرته وقوله عن افاده المنتهى أي والمتوسط بالاول فهو مفهوم بالاول من المنتهى وأوله أراد بالمبتدئ
فيما تقدم ما قابل المنتهى فيشمل المتوسط أو أراد بالمنتهى هنا ما قابل المبتدئ فيشمل المتوسط وهذا كله
يندفع ما قد يقال انه أهمل المتوسط (قوله وقد تناهت) التفاعل ليس على باب كذا أشار اليه الشرح بقوله
أي انتهت وقوله قسمه الفروض أي ما يؤخذ منه قسمه الفروض والافالذي انتهى بيان الفروض ومستحقها
لازمة الفروض (قوله وبيان كل الخ) عطف على قوله قسمه الفروض وأشار الشرح به الى القصور في
كلام المصنف (قوله من غير الخ) أي حال كونها من غير الخ وقوله ولا غرض لازم لما قبله (قوله فائدة)
أي هذه فائدة قد كرفها علم مما تقدم أن أصحاب الفروض ثلاثة عشر والمراد بهم من يرتب بالفرض وان
كان قدر برب التعصب كالأب ولا يراد الاخ الشقيق في الشركة لانه وان ورث بالفرض فيها لكن تبع الاولاد الام
والكلام في برب بالفرض استقلا لا على أن هذه فائدة فهي كالعدم (قوله أربعة من الذكور) هو

(من غير اشكال) أي تلباس (ولا غرض) أي خفاء (فائدة) علم مما تقدم أن أصحاب الفروض ثلاثة عشر
أربعة من الذكور وهم الزوج والاخ والاب والجد وتسع من النساء جميع النساء المعتقة والله أعلم

مع قوله وتسع من النساء تفصيل لما أجله قبل ذلك وقوله الا المعتقة أي فانه أثرت بالتعصب (قوله ولما انتهى
الكلام الخ) دخول على كلام المصنف وقوله شرع في العصبية أي في بيان العصبية وهو جواب ما وقوله
نقال عطف على شرع

*** (باب التعصب أي باب بيان ذي التعصب وأقسامه) ***

(قوله مصدر عصب) أي هو مصدر عصب بالتشديد وقوله يعصب بضم أوله وتشديد النون وقوله تعصبا
لا حاجة اليه لانه المحدث عنه فكان الاولى حذفه وقوله فهو عاصب بيان لاسم الفاعل وكان حق التعصير
معصوب بكسر الصاد مشددة لانه هو اسم الفاعل لعصب بالتشديد واما عاصب فهو اسم فاعل لعصب كعصير
(قوله ويجمع العاصب على عصب) أي مثل طالب وطالبة وكاتب وكتبة وقوله ويجمع العصبية على عصبية
أي مثل قصبه وقصبان فعصبان جمع الجمع (قوله ويسمى بالعصبية الواحد وغيره) أي يطلق على الواحد
وغيره عصبية فيقال يد عصبية والزبان عصبية واليدون عصبية وظاهر هذا أنه اسم جنس افرادي وهذا يخالف
قوله أولا انه جمع لعاصب الا أن يقال ان فيه استعمالين فيستعمل جمعاء وهو الذي أشار اليه الشارح بقوله
ويجمع العاصب على عصبية ويستعمل اسم جنس افرادي وهو الذي أشار اليه الشارح بقوله ويسمى بالعصبية
الواحد وغيره ويستعمل أن استعماله في الواحد مجاز من استعمال اسم السك في الجز وهو الذي استظهره العلامة
الامير حتى قال ابن الصلاح اطلاقها على الواحد من كلام العامة وأشباهمهم من الخاصة كقوله الوزارة (قوله
قراية الرجل) أي ذو قراية الرجل فهو على تقدير مضاف ليصح الاخبار به عن العصبية فان القراية معنى من
المعاني والعصبية اسم للذوات فلا يصح الاخبار الا بتقدير هذا المضاف ويصح أن تكون القراية بمعنى الأقارب
كما يدل له قوله بمواها الخ حيث أعاد عليه ضمير جمع الذكور وقوله لايه أي دون أنه اضيف قرابته حيث
أدلو برحم أني وأيضا فالعصبية لب أنهم من قبيلة أخرى وفي هذا التعريف قصور لانه لا يشمل إلا تباؤا لا انما مع
ان الاحاطة لا تتم الا بهم فلا بناء من تحت والاباء من فوق والاخوة بنوهم والاعمام بنوهم في الجوانب
الترابية والبعيدة (قوله ومواها لانهم الخ) أي سمى أقارب الرجل بالعصبية لانهم الخ فالعصبية ما خوذ
من العصب بمعنى الاحاطة وقد استفيد من كلام الشارح ان عصب بمعنى أحاطة يتعدى بالباء بمعنى شد
يتعدى بنفسه (قوله وكل ما استدار حول شيء فقد عصبه) أي أحاط به وقوله ومنه أي من العصب
بمعنى الاحاطة وقوله أي العمام سميت بالعصائب لاحاطتها بالرأس (قوله وقيل ومواها) أي وقيل سمى
أقارب الرجل بالعصبية وقوله لتقوى بعضهم بعض أي اتقوا بعض الأقارب ببعض الآخر وقوله من
لعصب أي ما خوذ من العصب وقوله وهو الشد والمنع فبعضهم يشد بعضا ومنع من تطاول الغير عليه
(قوله يقال الخ) استدلال على تفسير العصب بالشد وقوله والرأس أي عصب الرأس وقوله شدتها
لاولى شدتها كقوله بعض النسخ لان الرأس مصدر كالأول المولد بزعمنا نثوها باعتبار أنها جارية وأهامة
(قوله ومنه) أي من العصب بمعنى الشد وقوله العصابة أي العمامة وقوله لشد الرأس بها أي حيث
العمامة بالعصابة لشد الرأس بها (قوله ومدار هذه المادة) أي التي هي العين والصاد والباء وقوله على
الشد والقوة والاحاطة أي والمنع لذكره له أنفا هذه المادة تدل على هذه المعاني (قوله والعصبية اصطلاحا
ما سمي أي الذي هو كل من أحرز كل المال الخ) (قوله وحق أن شرع في التعصير الخ) أي وجب
صناعة أن شرع الخ حتى يفتح الحاء مبنيا للفاعل بمعنى وجب قال في المختار حق النبي بحق بالكسر أي وجب
انتهى وانما وجب صناعة أن شرع في التعصير لان العادة جرت بذكر التعصير بعد ذكر الفروض
ويصح كما قال النبي أن يقرأ بضم الحاء مبنيا للفاعل ويؤيده قول النحاة في زيد قولك عطاوا التقدر بأحقه
عطاؤا فانه يقتضي أنه يستعمل متعديا فيصح بناؤه للجهول اه لمخضامن الحنفى مع الامير (قوله الى
آخره) انه ذكر ذلك لان تعريف العصبية اصطلاحا سمي بعد وقوله أي في الارث به أشار بذلك الى أن في
كلام المصنف توسعا بحذف مجرد في مع الباء والاولى أن يقول أي في بيان ذي التعصير (قوله بكل قول)

ولما انتهى الكلام على
الفروض ومستحقها
شرع في العصبية فقال
(باب التعصير)
مصدر عصب بعصب
تعصيا فهو عاصب
ويجمع العاصب على
عصبية ويسمى بالعصبية
الواحد وغيره والعصبية
اغتراب الرجل لايه
سمواهم لانهم عصبوا
أي أحاطوا به وكل
ما استدار حول شيء فقد
عصب به ومنه العصائب
أي العمام وقيل ومواها
بمعنى تقوى بعضهم
بعض من العصب
وهو الشد والمنع فان
عصبت الشيء عصبنا
شددته وازأه
بالعمامة شددتها
ومنه العصابة لشد
الرأس بها وقيل غير
ذلك ومدار هذه المادة
على الشدة والقوة
والاحاطة والعصبية
اصطلاحا ما سمي أي في
قوله (وحق أن شرع
في التعصير) الى آخره
أي في الارث به بكل
قول

أي بكل مقول تسرله فالتعريف المقول والاستغراق عرفي لانه بحسب ما تسرله والا فلا تستغراق الحقيق
غير ممكن وبعضهم قال أي بقول كلي فالمراد أنه يذكر ذلك بقاعدة كلية ثم قال فادفع الاعتراض بأنه لم يأت
بكل قول موجز أي لان كل قول بمعنى القول الكلي وفيه بعد لا يخفى (قوله موجز) بفتح الجيم أي موجز
فيه فهو من باب الحذف والايصال ويصح كسرهما على أنه اسم فاعل لكن يكون الاستغراق مجازيا أي موجز
صاحبه وقوله مختصر تقديره موجز بناء على أن الإيجاز والاختصار مترادفان على معنى واحد (قوله مصيب)
اسم فاعل من أصاب وأصله مصوب بوزن مكرم نقلت حركة الواو لساكن قبلها ثم قلبت الواو ياء لسكونها
ان كسرة وقوله ليس بخطأ تفسيره لمصيب لانه من الصواب الذي هو ضد الخطأ (قوله فكل من الخ) أي
إذا أردت بيان العصبية فاقول كل من الخ فالمراد بالاصح الاتيان به في التعريف وأجيب بأنه ضابطا لان التعريف
بكل بان التعريف لبيان المساهمة وكل للأفراد فلا يصح الاتيان به في التعريف وأجيب بأنه ضابطا لان التعريف
لكن هذا قد يخالفه قول الشارح وهذا تعريف للعاصب الخ فالاحسن ما قاله بعضهم من أن التعريف بما بعد
كل وانما دخلت عليه للدلالة على أن التعريف محيط بأفراد المعرفة لانها مفيدة للاحاطة فتدلى على أنه لم
يخرج عن هذا التعريف شيء من أفراد العصبية (قوله أحرز كل المال) أي جمع كل التركة (قوله من
القربات) توقف فيه بأنه ليس يعرب لانه جمع قرابة كما قاله الشرح وهي في الأصل مصدر وهو لا يثنى ولا يجمع
الا اذا تفرع لأنواع وأجيب بان القرابة أنواع فذلك جعلت وبان حصل المنع اذا بقي المصدر على مصدر يتنه
وما هنا بمعنى اسم الفاعل فالقرابة بمعنى القريب والقربان بمعنى الأقارب وباليه يشير قول الشرح أي الأقارب
(قوله أو المولى) أي أو من المولى فهو عطف على القربان بمعنى الأقارب وقوله من المعتقين وعصبتهم
بيان للمولى (قوله اجماعا) دليل للحكم المستفاد مما تقدم وهو أحرز العاصب من النسب أو المولى بجميع
المال وقوله لقوله تعالى الخ سند للاجتماع بالنسب لبعض أفراد العاصب من النسب وهو الاخشاق كان
أولاب فالصير في الآية راجع للاخ وقوله وشير الاخ كالأخ أي وغير الاخ من سائر العصبية ميسر على
الاخ فالقيام سند للاجتماع بالنظر لغير الاخ (قوله أو كان ما ينفذ الخ) عطف على أحرز ما في أوله يبرز
كل المال بل كان ما ينفذ الخ وقوله بعد الفرض أي جنسه الصادق بالواحد والمتعدد كما أشار إليه الشارح
بقوله الشامل للواحد وما زاد وقوله أي لن (قوله اجماعا) دليل للحكم المستفاد مما تقدم وهو كون
ما ينفذ بعد الفرض له وقوله لقوله صلى الله عليه وسلم الخ سند للاجتماع وبقرينة ما تقدم دليل للحكم
المستفاد مما تقدم اندفع ما يقال كيف يستدل عليه كسائر التعديقات مع أنه هنا للصور ووجه اندفاعه
أنه دليل للحكم المستفاد من ذلك واعلم أنهم قالوا المعرفة مع التعريف كقولهم الانسان حيوان ناطق
على صورة التصديق وهو في الحقيقة من قبيل التصديق وهو على حذف أي (قوله الخ) بفتح الهمزة من ألحق
الزبدية الهمزة وقوله الفرائض أي جنسها الصادق بالواحد والمتعدد وقوله فمابق أي بعد الفرائض
(قوله فلاول رجل) أي فلا تقرب رجل فالمراد بالاولى الاقرب لا الاحق لانه كقوله نوح الاسلام لو كان المراد
به الاحق لخالف الفائدة لا بالاندري من هو الاحق بخلاف الاقرب لانه كقوله نوح الاسلام لو كان المراد
والا فالحقيقة عصبية وقوله ذكر بدل من رجل فان قيل ما فائدة بعد رجل مع أنهم منه أجيب بأنه لما كان
الرجل يطاق في مقابلة المرأة في مقابلة الصبي قبل ذكر إشارة إلى أنه في مقابلة المرأة فالمراد به الذكر لا البالغ
فهو مبين للمراد فان قيل هل اقتصر على قوله ذكر كقولنا هذا المعنى مع الاختصار أجيب بأنه يقوت
حينئذ فائدة إطلاق الرجل بمعنى الذكر قال في شرح الترتيب نقلا عن ابن الهائم فان قلت هذا الحديث
يفتضي اشتراط الذكر في العصبية المستحقة للذكر في تخرج العصبية بغيره ومع غيره قلت يخص مفهوم هذا
الحديث وهو أن غير الذكر لا يحق الباقى بالنسب والاجماع الدالين على أن العصبية بالغير ومع الغير تستحق
الباقي اه ببعض تغيير (قوله فهو أخو العصبية) أي ملازمها والمصنف بما كفى قولهم أخو الحكم لان شأن
الاخ صاحب أخاه ولازمه ومن هذا قولهم بأننا العرب لمن صاحبهم ولازمهم وقوله بالنفس أي بنفسه

م-وجز (مختصر
(مصيب) ليس بخطأ
(فكل من أحرز كل
المال) عند الانفراد
(من القربات) جمع
قرابة أي الأقارب
(أو المولى) من المعتقين
وعصبتهم اجماعا لقوله
تعالى وهو برهان
لم يكن له اول ولا غير الاخ
كالاخ (أو كان ما ينفذ
كالاخ (بعد الفرض)
الشامل للواحد وما زاد
(له) اجماعا لقوله صلى
الله عليه وسلم الخ
المراد من ما هنا
بقي فلاول رجل ذكر
(فهو أخو العصبية)
بالنفس (المفضلة)
على غيرهما من أنواع
العصبية وعلى
الفرض كما اخترته في
شرح الترتيب

لا بغيره ولا مع غيره لان الحكم الاول وهو أحرز كل المال عند الانفراد بخصوص بالعصبية بالنفس وقوله
المفضلة أي التي فضاها الفرضيون وقوله على غيرهما من أنواع العصبية أي وذلك الغير هو العصبية بالغير
والعصبية مع الغير وقوله وعلى الفرض كما اخترته الخ قد تقدم الخلاف في ذلك فارجع اليه ان شئت
(قوله وهذا تعريف للعاصب بالحكم) أي الذي هو أحرز جميع المال عند الانفراد وكون ما ينفذ بعد
الفروض له ولا يخفى أن قوله بالحكم متعلق بتعريف والتعريف بالحكم من قبيل التعريف بالخاصة لان
الحكم خاصة للمعرف وقوله والتعريف بالحكم دورى أي موجب للدور لان الحكم على الشيء فرع
عن تصوره فصار التعريف متوقفا على المعرفة بواسطة أخذ الحكم فيه ومن المعلوم أن المعرفة متوقفة على
التعريف فتوقف كل منهما على الآخر فالدور وغرض الشارح بذلك الاعتراض على المصنف
وأجيب بأنه تعريف لفظي فهو لن يعرف بالحكم ويجهل التسمية بلفظ عاصب فيعرف أن الاب مثلا اذا
انفرد حاز جميع المال واذا اجتمع مع ذي فرض أخذ ما بقي لكن يجهل انه يسمى بلفظ عاصب وأجيب أيضا بان
الحكم يتوقف على تصور المحكوم عليه بوجه ثان وان لم يكن بالتعريف حتى يجي الدور على أن الحق أن الحكم
انما يتوقف على تصور المجعول جنسافي التعريف كالاسم في تعريف الفاعل بأنه الاسم المعروف الخ لانه هو
المحكوم عليه فلم يتوقف على تصور المعرفة حتى يجي الدور وأفاده المحقق الامير (قوله كما هو معلوم عند
العقلاء) أي مثل ما هو معلوم عند علماء المعقول وهم المناطقة ولذلك قال في السلم
وعندهم من جملة المردود * أن تدخل الاحكام في الحدود
(قوله واحكام العاصب بنفسه ثلاثة) أي والاحكام الثابتة للعاصب بالنفس ثلاثة وهي أنه اذا انفرد حاز
جميع المال واذا اجتمع مع أصحاب الفروض أخذ ما بقيت الفروض واذا استغرقت الفروض التركة سقط
(قوله ذكر منها اثنين) أي وهما الاولان (قوله الا اخوة الاشقاء في المشرقة) هذا الاستثناء بحسب
الظاهر والا فلا شقاء في المشرقة انتقلوا للفرض فليسوا عصبية حينئذ اه أمير بالمعنى (قوله والا اخوت في
الا كدريه) فيه تسمي لانه جعل موضوع كلامه العاصب بنفسه والاخوت في الا كدريه عصبية بالغير وهو
الجدل لانه كالاخ في سهمه والحكم لكن سهل الامر كون العاصب بنفسه وبغيره سواء كما سيذكره الشارح
أفاده الامير (قوله وستأتين) أي المشرقة والا كدريه (قوله وانما ترك المصنف الخ) غرضه بذلك
الاعتذار عن المصنف في تركه للحكم الثالث وبعذر عنه أيضا بأنه تركه لانه لا يطردها فان بعض العصبية
كالابن لا يتأني معه استغراق حتى يسقط به بل لا يسقط بحال وشذبه بعضهم فجعله ليس عصبية كما أنه ليس
صاحب فرض ورده ما تقدم من حصر الارث في الارث بالفرض أو بالتعصيب (قوله لا علم به من الثاني) أي
من مفهومه فانه قال أو كان ما ينفذ بعد الفرض الخ وفيهم منه أنه اذا لم ينفذ بعد الفرض شئ سقط (قوله
والعاصب بغيره ومع غيره) اعلم أنهم عرفوا العاصب بغيره بأنه كل أنق عصبا ذكر وعرفوا العاصب مع غيره
بأنه كل أنق نصير عصبية باجتماعها مع أخرى وهو مجرد اصطلاح والافضل من القسمين عصبية بسبب
مصاحبة للغير فكل من مع عصبية بالغير وعصبية مع الغير وفرق الرافي بان العصبية بالغير يجب فيه كون الغير
عصبية بنفسه بخلاف العصبية مع الغير فان الغير فيه ليس عصبية وذلك لان الباء للالصاق ولا يتحقق الا لصاق بين
الشئين الا بمشاركتهم في الحكم فالباء في قولهم عصبية بغيره تفيد المشاركة في حكم العصبية بخلاف مع فانها
للاقتراح وهو يتحقق بدون مشاركة في الحكم كقوله تعالى وجعلنا معه أخاه هارون وزرافان موسى لم
يشارك هارون في الوزارة فالغير في قولهم عصبية مع غيره لا يكون عصبية كالم يكن موسى وزرافان كالعاصب
بالنفس في هذه الاحكام قال شيخ الاسلام وفي كون الحكم الثاني يشترك فيه أقسام العصبية نظر لان
العاصب بغيره لا يأخذ الباقي وحده بل مع العاصب بنفسه ويمكن تصحيح ذلك بتأويل اه أي بان يقال المراد
أنه يأخذ الباقي ولو في الجملة فان العاصب بغيره يأخذ جزأ من الباقي (قوله الا الحكم الاول) أي الذي هو
كونه يجوز جميع المال اذا انفرد ووجه استثناء ذلك ظاهر لانه لا يتأني انفراد العاصب بغيره والعاصب مع

وهذا تعريف للعاصب
بالحكم والتعريف
بالحكم دورى كما هو
معلوم عند العقلاء
وأحكام العاصب
بنفسه ثلاثة ذكر منها
اثنين وترك الثالث وهو
أنه اذا استغرقت
الفروض التركة سقط
الا اخوة الاشقاء في
المشرقة والا اخوت في
الا كدريه وستأتين
وانما ترك المصنف هذا
لثالث العلم به من الثاني
والعاصب بغيره ومع
غيره كالعاصب
بالنفس في هذه
لاحكام الا الحكم الاول

ثم بعد تعريف العاصب بهذا (٥٨) التعريف المتقدم شرع في عددهم وهم خمسة عشر والمسلم يستوفى عددهم أن يكافئ التمثيل فقال (كألاب

والجد) أي الأب وجد
الأب (وجد الجد) وأن
علا (والابن عند قر به)
وهو ولد الصليب
(والبعد) وهو ابن
الابن وأن سفل بعض
الذكور كما تقدم
(والاخ) لابون أولاب
للام بدليل ما سبق في
الفروض (وابن الاخ)
لابون أولاب للام بدليل
ما سبق في المجمع على
أولاب من الرجال
والاعمام لابون أولاب
للام بدليل ما سبق في
الفروض أيضا
وكاعمام الميت أعمام
أيه وأعمام جده
وهكذا (والسيد المعتقد
ذو الانعام) بالمعتقد
ذكرا كان أو أنثى
(وهكذا بنوهم جميعا)
أي بنو الاعمام وبنو
المعتق وانزلوا بعض
الذكور قال الشيخ
بدر الدين سبط المارديني
رحمه الله تعالى في شرح
الكتاب وفيه نوع
قصور حيث اقتصر
على ابن المعتقد وسكت
عن باقي عصبته
المتعصبين بانفسهم
انتهى ويمكن الجواب
عنه بأنهم دخلوا في قوله
سابقا أو المسألى ولم
يذكر المصنف رحمه الله
بيت المال كما يذكره
سابقا في الاسباب باب
(فائدة)

(قوله شرع في عددهم) أي عد العصبه المفهومين من العاصب كما قاله الحنفى (قوله وهم خمسة عشر) الاولى
عدم حصرهم في هذا العدد إذا جدد أفرادهم وكذا أفراد النعم في الاول جـ د الألب وجد الجدوه كما هو من
الثانية عم الأب وعم الجد وهكذا (قوله ولم يستوف عددهم) أي يكافئ التمثيل أي لا دخل ما لم يذكره
كان المعتقد وابن أخيه وهكذا وحيد فلا رد الاعتراض الآتى في الشرح بأن فيه نوع قصور ولا حاجة
للجواب الذي ذكره الشارح هناك (قوله فقال) عطف على شرع أي على أن يكافئ التمثيل (قوله كألاب
الح) قد علمت أن الكاف للتمثيل (قوله أي الأب) بدل من الجد أو على تقدير أي التفسيرية وقوله وجد
الأب أي أب الأب وأشار الشرح بذلك إلى أن في كلام المصنف حذف الكاف عن الكاف للتمثيل
(قوله وجد الجد) أي أب أب الأب وأشار بقوله وان علا إلى ما فوق ذلك (قوله والابن) انما أخره
عن الأب والجد مع أنه أقوى منها حاله قبل بأنه ليس بعاصب كما حكاه المتولى وقد تقدم التنبيه عليه (قوله عند
قر به) أي بان كان بلا واسطة وقوله وهو ولد الصليب الاولى ابن الصليب اصدق الولد بالانثى وقوله
والبعد أي وعند بعده وعلم من ذلك أن المراد بالابن ما يشتمل ابن الابن وان نزل وقوله بمحض الذكور أي
بالذكور الخالص واحترز بذلك من نحو ابن بنت الابن (قوله ولاخ) أطلقه المصنف لئلا يراه
الاخ الشقيق أولاب بقرينة ذكره الاخ للام في أصحاب الفروض كما أشار لذلك الشارح (قوله بدليل
ما سبق في الفروض) أي من ذكر أن الاخ للام السادس (قوله وابن الاخ) أطلقه المصنف لكنه أراد
به ابن الاخ الشقيق أولاب لان ابن الاخ للام من ذوى الارحام كما أشار لذلك الشرح (قوله كما سبق الح) أي
فانه سبق التمييز بذلك لان ابن الاخ للام من ذوى الارحام كما علمت (قوله والاعمام) يقال فيه ما تقدم وقوله
للام أي لا الاعمام لام وهم اخوة أي سلك لاهم وقوله بدليل ما سبق أيضا أي أن الاعمام للام من ذوى
الارحام (قوله وكاعمام الميت الح) أنت خير بان المصنف لم يقيد بعمام الميت فيشمول اطلاقه أعمام الميت
وأعمام الأبوة أي لم الجدوان علا لكن الشارح نظر للواقع في عبارة الفرضيين من التمييز بعمام الميت
(قوله وهكذا) أي ومثل هذا أعمام أبي الجدوان أعمام جد الجدوان علا (قوله والسيد المعتقد) المراد به
ما يشتمل السيدة المعتقد كما أشار لذلك الشرح بقوله ذكر كان أو أنثى وقوله ذي الانعام بالمعتقد أي
صاحب الانعام بالمعتقد وهذا مستغنى عنه بقوله المعتقد فهو متكمله (قوله وهكذا) أي ومثل هذا أي
الذكور وقوله بنوهم بأشباع الميم وقوله جميعا أي حال كون بنوهم جميعا فهو حال في اللفظ لكنه توكيد في
المعنى فكأنه قال بنوهم أجمعون كما سيذكره الشارح في الفائدة (قوله وان نزلوا بعض الذكور) أي
بمخلاف نحو ابن بنت ابن العم (قوله قال الشيخ بدر الدين الح) غرضه الاعتراض على المصنف وسيد ذكر
الجواب لكن قد علمت أنه لا رد لهذا الاعتراض لانه أشار لما يذكره كافي التمثيل ولا يلزمه استقصاء الأفراد
(قوله وفيه نوع قصور) أي في كلام المصنف نوع من القصور وقوله حيث اقتصر الح أي لانه اقتصر الح
فالحشية للتعديل (قوله ويمكن الجواب عنه بأنهم الح) بحث فيه بأنه لو تلفت لهذا ما ذكره هنا شيئا لان جميع
ما ذكر داخل تحت قوله من القرابات والمواالى في كل العصبه من النسب داخلون تحت القرابات والسيد المعتقد
داخل تحت المواالى فالحق أن كلام المصنف غثيل للعجب ويلزمه الاستقصاء كما تقدم (قوله ولم يذكر
المصنف الح) أي فله عدم ذكره هنا هي على عدم ذكره سابقا في الاسباب وهي الاختلاف فيه (قوله فائدة)
أي هذا فائدة وغرضه بهذه الفائدة دفع ما قد يتوهم من أنهم لا يكونون عصبه لاعتد الاجتماع في زمن واحد

وجه الدفع ان جميعا وان كان خلاف في اللفظ تا كيد في المعنى فلا يقتضى اشتراط الاجتماع (قوله قال البيضاوى
الح) هذا التوطئة للمقصود هنا فالآية انظر لما هنا وقوله جميعا حال الخ مة قول قول البيضاوى وقوله ولذلك
لا يستدعى الح أي ولا يكونه تا كيد في المعنى لا يستلزم الح وقوله كقولنا جميعا أي فانه يستدعى
اجتماعهم على الميم في زمن واحد فهو راجع للمعنى بالميم (قوله فكذا هنا) أي فهو حال في اللفظ
تا كيد في المعنى (قوله ولا يستدعى أن يكون الح) أي لان كل واحد عصبه عند انفراده وكذا عند
اجتماعه مع غيره ولو تجب به لان كلامنا في مجرد تسميته عصبه فافهم انتهى أمير بعض تغيير (قوله
وهو بنوهم) أي بنو من بنوهم اذ هو المضاف اه حنفى في كلام الشرح تسمي (قوله وقوله) مبتدأ
خبره متعصب من كلامه أي نقول في شرح بعضه كذا وكذا كما تقدم نظيره وقوله فكن لما أذ كره الح أي اذا
علمت ما ذكرته فكن لما أذ كره الح وقوله أي من الاحكام أي من دال الاحكام لانه الذي يذ كره يسمع
لانفس الاحكام (قوله سمع تفهم واذعان) أي سمع تفهم تفهم الاحكام وقبول لها لاسمها خالصا ذلك لانه
كالعدم (قوله ثم اعلم الح) غرضه التوطئة لكلام المصنف بعد وقوله انه أي الحال والشأن وقوله فتارة
يستويان أو يستويان الح أي كائنين أو بنين وأخوين أو أخوة وعين أو أعمام ولا يخفى أن قوله يستويان
راجع لقوله عاصبان وان قوله أو يستويان راجع لقوله فكثر فنيته لف وتشرم تب وكذا يقال في قوله
فيشتر كان أو يشتر كون المقرع على ذلك وقوله في المال أي ان لم يكن هناك أصحاب فروض وقوله
أو ما أبق الفروض أي ان كان هناك أصحاب فروض (قوله وتارة يختلفون) كان المناسب لسابقه أن
يقول وتارة يختلفان أو يختلفون وقوله في شيء من ذلك أي المذكور من الجهة والدرجة والقوة فمثال
الاختلاف في الجهة ما لو اجتمع ابن وأخ ومثال الاختلاف في الدرجة ما لو اجتمع ابن وابنه ومثال الاختلاف في
القوة ما لو اجتمع الاخ الشقيق والاخ للاب (قوله فيجب بعضهم بعضا) أي فيجب بعض العصبه بعضا
فالابن يجب الاخ وابن الابن والشقيق يجب الاب (قوله وذلك) أي يجب بعضهم بعضا المفهوم
بمما قبله وقوله على قاعدة ذكرها الجعري الح حاصل تلك القاعدة أنه عند الاختلاف في الجهة كالأجتماع
ابن وأخ يقدم بالجهة وعند الاتحاد في الدرجة كالأجتماع ابن وابنه يقدم بقرب الدرجة
وعند الاتحاد في الجهة والدرجة مع الاختلاف في القوة كالأجتماع أخ شقيق وأخ للاب يقدم بالقوة (قوله
حيث قال) أي لانه قال وقوله فبالجهة التقديم أي فالتقديم في الارث بالجهة عند الاختلاف فيها والجهات سبع
ستأتى في كلامه وقوله ثم بقر به أي ثم التقديم بقرب العاصب في الدرجة عند الاختلاف فيها فالصغير عائد على
العاصب المعلوم من المقام خلافا لما جعله راجعا للمقدم المفهوم من التقديم لانه يصير التقديم هكذا ثم التقديم
بقرب المتقدم وهو غير ظاهر المعنى كما قاله الاستاذ الحنفى وقوله وبعدهما التقديم بالقوة اجعلا أي بعد
الجهة والقرب اجعلا التقديم بالقوة عند الاختلاف فيها وتقدمت أمثلة ذلك (قوله وذ كر المصنف بعضها)
أي الذي هو التقديم بالدرجة وهذا قد ذكره بقوله وما الذي البعدي الح والتقديم بالقوة وهذا قد ذكره
بقوله والاخ والعم الخ ولم يذ كر المصنف التقديم بالجهة وهذا كله ناشئ من قصر الشارح كلام المصنف على
الدرجة حيث قال وما الذي الدرجة البعدي الح والاولى جعله شاملا للجهة أيضا فيكون المعنى وما الذي البعدي
جهة أو درجة الح وعلى هذا فيكون المصنف ذ كر كل القاعدة لا بعضها لكن قال المحقق الامير البعد والقرب
في الاصطلاح انما يقال في درجات جهة واحدة والقول بانه ذ كر الجميع وأن المراد بعدي جهة أو درجة
بعيدا انتهى أي فالشارح نظر للاصطلاح وقصر كلام المصنف على الدرجة وأخبر بانه ذ كر بعض القاعدة
(قوله وما الذي الح) مانافه ملغاة لا عمل لها على المختار والجار والمجرور خبر مقدم وحظا مبتدأ مؤخر بزيادة
من لانه يشترط لعمل ما هذه أن لا يتقدم خبرها على اسمها وان كان ظرفا أو جارا ومجرورا على الاصح خلافا
لابن عصفور فاشي عليه الشارح في الفائدة مبني على قول لبعض النحاة (قوله الدرجة البعدي) قد
عرفت ما فيه من القصور وعلمت أن الشارح نظر للاصطلاح (قوله وان كان قويا) أي وان كان ذو
البعدي) وان كان قويا

قال البيضاوى رحمه
الله في تفسيره قوله
تعالى فلما هبطوا منها
جميعا جميعا حال في
اللفظ تا كيد في المعنى
كأنه قيل هبطوا أنتم
أجمعون ولذلك
لا يستدعى اجتماعهم
على الهبوط في زمان
واحد كقولك جاؤا
جميعا انتهى فكذا هنا
كأنه قيل بنوهم
أجمعون ولا يستدعى
أن يكون المراد مجتمعين
وهو حال من المضاف
وهو بنوهم والله أعلم
وقوله (فكن لما
أذ كره) أي من
الاحكام (جميعا) أي
سامعا سمع تفهم
واذعان ثم اعلم انه اذا
اجتمع عاصبان فكثر
فتارة يستويان
أو يستويان في الجهة
والدرجة والقوة
فيشتر كان أو يشتر كون
في المال أو ما أبق
الفروض وتارة
يختلفون في شيء من
ذلك فيجب بعضهم
بعضا وذلك مبني على
قاعدة ذكرها الجعري
رحمه الله تعالى في بيت
واحد حيث قال
فبالجهة التقديم ثم بقر به
هو بعدهما التقديم
بالقوة اجعلا وذ كر
المصنف بعضها بقوله
(وما الذي) الدرجة
البعدي) وان كان قويا

(مع) الوارث (القريب)
إذا كان من جهة واحدة
(في الارث من حظ ولا
نصيب) تجبه بالاقرب
منه در جهة وان كان
ضعيفا كابن أخ لاب
وابن ابن أخ شقيق فلا
شيء للثاني مع الأول
اجاء الكونه أبعده منه
در جهة وان كان أقوى
من الأول وكابن وابن
ابن وان لم يبدله وكاب
وجدوا كابن أخ شقيق
وابن ابن أخ شقيق أو
لاب وكاب شقيق أولاب
وابن عم شقيق أولاب
فلاشيء للثاني مع الأول
في جميع هذه الصور
لبعد * (فائدة) *
ما هذه محاربه ولذي
البعدى خبرها مقدم
وجاز تقديمه لكونه
جارا ومجرورا ومن
حظا اسمها مؤخر وهو
مجرور بمن الزائدة
لتنصيب العموم
وسوغ زيارتها سبق
النفي وكون مجرورها
نكرة ولا يخفى مافي
عطف النصيب على
الحظ من التأكيده
فانها بمعنى واحد قال
القرطبي في مختصر
الصالح النصيب الحظ
من الشيء والله أعلم
(والأخ) لام وأب (والعم)
لام وأب (وابن) لام
وأب (أولى) من المدلى
بشطر النسب

الدرجة البعدى قويا فلا ينظر للقوة حينئذ فقدم ابن أخ لاب على ابن ابن أخ شقيق كما يصرح به الشارح
(قوله مع الوارث) أي حال كونه مع الوارث الخ وأشار الشارح بتقدير الوارث إلى أن قول المصنف القريب
صفة لموصوف يمدحون وقوله القريب أي در جهة على كلام الشارح وعلى كلام غيره در جهة وجه (قوله
إذا كانا) أي ذوالدرجة البعدى والقريب في الدرجة وقوله من جهة واحدة أي كالأخ مع ابن وابنه
وقوله في الارث أي الموروث وقوله من حظ ولا نصيب العطف فيه للتفسير (قوله تجبه بالاقرب منه در جهة) أي
يجب ذى الدرجة البعدى بالوارث الاقرب منه در جهة وهذا لتعليل لقول المصنف والذى البعدى الخ (قوله
وان كان ضعيفا) أي وان كان الاقرب در جهة ضعيفا فقدم لقربه في الدرجة وان كان ضعيفا في
القرابة كفي المثال الذي ذكره الشارح (قوله كابن أخ لاب وابن ابن أخ شقيق) الأول قريب در جهة
لكنه ضعيف قرابة والثاني بعيد در جهة لكنه قوى قرابة وقوله فلاشيء للثاني مع الأول أي فلاشيء لابن ابن
الأخ الشقيق مع ابن الأخ للاب وقوله اجاء أي بالاجماع وقوله لكونه أبعده منه در جهة أي لكون الثاني الذي
هو ابن ابن الأخ الشقيق أبعده من الأول الذي هو ابن الأخ للاب وهذه العلة سند للاجاء فلذلك لم يأت بالعاطف
وقوله وان كان أقوى من الأول أي والحال أن الثاني أقوى من الأول في القرابة فالأول له حال وان وصلية
(قوله وكابن وابن ابن) الأول قريب في الدرجة والثاني بعيد فيها وقوله وان لم يبدله أي وان لم يبدل ابن الابن
بالابن كأن مات الميت عن ابن وابن ابن آخر (قوله وكابو جد) في هذا المثال نظر لان كلامه الاثنى في
اختلاف الدرجة مع اتحاد الجهة وهذا المثال اختلف فيه الجهة كالدرجة لما ياتي من أن الأبوة جهة والجدوة
مع الأخوة جهة نعم الجدوة والأبوة عند الحنفية جهة واحدة وعليه فالمثال ظاهر فتدبر (قوله وكابن أخ
شقيق وابن ابن أخ شقيق أولاب) الأول قريب في الدرجة والثاني بعيد فيها مع الضعف في القرابة ان كان
ابن ابن الأخ لاب وقوله وكاب شقيق أولاب وابن عم شقيق أولاب العطف فيه في الدرجة عن ابن العم
بضمه (قوله فلاشيء للثاني مع الأول) راجع لماعدا المثال الأول لانه قد قال فيه فلاشيء للثاني مع الأول فلو
رجع اليه أيضا لتكرر وقوله لبعد أي لبعد الثاني عن الأول في الدرجة (قوله فائدة) أي هذه فائدة
وقوله ما يجازيه بكسر الحاء ويصح كونها تسمية وقوله ولذي البعدى خبرها الخ قد عرفت أن ما جرى عليه
الشارح طريقا لبعض النحاة والراجح خلافه وعليه فاما ما لا يعمل له ولذي البعدى خبرها الخ قد عرفت أن ما جرى عليه
مؤخر زيادة من كما تقدم (قوله وجاز تقديمه لكونه جارا ومجرورا) أي على قول لبعض النحاة قال في شرح
الكافية من النحويين من يرى عمل ما إذا تقدم خبرها وكان ظرفا ومجرورا انتهى لكن الراجح خلافه كما
وقوله ومن حظ اسمها فانه تسمي لان من ليست من الاسم (قوله وهو مجرور بمن الزائدة) لكن في محل رفع
لكونه اسم ماعلى مامضى عليه الشارح أول كونه مبتدأ على الراجح وقوله لتنصيب العموم أي لتنصيب على
العموم وهذا لتعليل لزيادة من وأصل العموم مستفاد من وقوع النكرة في سياق النفي لان النكرة في سياق
النفي تعموز باده من لتنصيب على العموم (قوله وسوغ زيارتها الخ) أي وجوز زيارتها الخ وذلك لانه
يشترط لجواز زيارتها تقدم النفي وكون مجرور هانكرة فلا تزداد في الاثبات ولا فيما إذا كان مجرور هان
معرفة وبعضهم جوز زيارتها مطلقا كقولهم مقرر في علم النحو (قوله ولا يخفى مافي عطف النصيب على الحظ)
أي في قول المصنف من حظ ولا نصيب وقوله من التوكيد بيان لما وقوله فانها بمعنى واحد أي لانها ممتلئة
بمعنى واحد فها ممتلئة فان وعطف أحد المترادفين على الآخر يفيد التوكيد وقوله قال القرطبي الخ تأييد
لقوله فانها بمعنى واحد (قوله والأخ الخ) هذا شروع في التقديم لقوله مع الاتحاد في الجهة والدرجة
وقول الشارح لام وأب أخذ من كلام المصنف بعده فقول المصنف لام وأب راجع لكل من الأخ والعم
وقوله وابن الأخ لام وأب وابن العم لام وأب أشار بذلك إلى أن في كلام المصنف حذفا وانما حذف المصنف
ذلك لانه يعلم بالمقايسة (قوله أول من المدلى بشطر النسب) أي أحق من المدلى للميت بنصف النسب من
العصبات فلا يراد بالأخ للام كما سيذكره الشارح لكن كلام المصنف يقتضى أن المدلى بشطر النسب له حق
وليس

وهو الأخ للاب في الأول والعم للاب في الثانية وابن الأخ للاب في الثالثة وابن العم للاب في الرابعة (١٠١) فيجيبه في جميعها لانه أقوى منه

وليس كذلك لانه لاحق له بالكلمة مع المدلى بالجهتين ولذلك قال بعضهم أفعل التنزيل على غير بابيه لكان
أصح بعض المحققين على أن أفعل التنزيل متى افتقر بين لا يكون الأعلى بابيه فليتأمل (قوله وهو) أي
المدلى بشطر النسب وقوله في الأول أي صورة الأخ للاب والام وقوله في الثانية أي صورة العم للاب والام
وقوله في الثالثة أي صورة ابن الأخ للاب والام وقوله في الرابعة أي صورة ابن العم للاب والام (قوله
فيجيبه) أي فيجيب المدلى بالجهتين المدلى بشطر النسب وقوله في جميعها أي في جميع الصور الأربعة
وقوله لانه أقوى منه أي لان المدلى بالجهتين أقوى من المدلى بجهة واحدة (قوله لا يقال ظاهر عبارته
يقضى الخ) أي حيث علم بقوله أول من المدلى بشطر النسب والأخ للام مدلى بشطر النسب فيقضى
ظاهره أنه محجوب بالأخ الشقيق وليس كذلك بل هو صاحب فرض وقوله فانه مدلى الخ هو لتعليل لقوله
يقضى الخ (قوله لا يقال كلامه الخ) أي فلاخ للام خارج بقريضة السيق لان سيق كلامه في
العصبات وليس منها الأخ للام (قوله تنبيهان) أي هذان تنبيهان وقوله الأول أي التنبيه الأول (قوله
بعض القاعسة) قد علمت ما فيه وقوله قبل ايضاح ذلك أي المذكور من القاعسة (قوله ان جهات
العصوبة عندنا سبع) وكذلك عند المالكية وأما عند الحنابلة فست باسقاط بيت المال وعند الحنفية أنها
خمس بادراج الجدوة في الأبوة وادخال بنى الأخوة في الأخوة واسقاط بيت المال ولذلك قالوا في عدها البنية
ثم الأبوة ثم الأخوة ثم العمومة ثم الولاء (قوله البنية) انما كانت البنية أقوى من الأبوة مع اشتراكهما في
الادلاء إلى الميت بانفسهما كما قاله السبط في شرح الفصول لان الله تعالى بدأ بالبنية في قوله تعالى يوصيكم
الله في أولادكم لذ كرم مثل حظ الانثيين والعرب تبدأ بالأهم فالأهم ولان ابن يعصب أخته والاب لا يعصب
أخته اه باختصار (قوله ثم الجدوة والأخوة) أي فكلاهما جهة واحدة وانما كانتا جهة واحدة لان
كلام الجدوالأخ لغير أم يدي بالأبوة بتقديم الأخ وابنه على الجد في الولاء لانهم ما فرع الاب والجد أصله والفرع
أقوى من الأصل وصدا عن ذلك الاجماع في النسب كسر (قوله ثم بنو الأخوة) وانما كانوا جهة مستقلة
لان بنى الأخوة يحبون بالجد بخلاف الأخوة فانهم يشاركونه وقد علم من كلامه أن الأخ للاب مقدم على ابن
الأخ الشقيق وهو كذلك لان قرب الدرجة آكد من قرابة الام ألا ترى أن الأخ للاب يعصب أخته وابن الأخ
الشقيق لا يعصب أخته وعن أبي منصور البغدادي أن ابن الأخ الشقيق مقدم على الأخ للاب تنزيلا منزلة
أبيه كإزلة ابن الابن منزلة أبيه والقول بهذا وجب القول بابن ابن الأخ الشقيق يقدم على الأخت للاب ولا
قائل به اه من الأولوة بتصرف (قوله ثم العمومة) وأدر جوافها بنى العمومة فالترتيب بين العم وابنه
ترتيب قرب لا ترتيب جهة بخلافه في الأخ وابنه كما يعلم مما تقدم (قوله اذا علمت ذلك فاذا اجتمع الخ) أي اذا
علمت ترتيب الجارات السبع فأقول لك اذا اجتمع الخ وقوله فمن كانت جهة الخ أي عند الاختلاف في الجهة
وقوله وان بعد أي فلا ينظر لقرب بل لا يعديل للجهة عند الاختلاف فيها وقوله على من كانت الخ متعلق بمقدم
من قوله فهو مقدم (قوله فابن ابن ابن أخ شقيق أولاب مقدم على العم) أي لان جهة بنى الأخوة مقدمة على
جهة العمومة وقوله وذلك معنى قول الجعبري الخ اسم الإشارة راجع لقوله فمن كانت جهة مقدمة الخ (قوله
فان اتحدت جهتهما) هذا مقابل لمقدراشرت اليه بقولي أي عند الاختلاف في الجهة وقوله فالقريب درجة
أي عند الاختلاف في الدرجة وقوله وان كان ضعيفا أي وان كان القريب من جهة الدرجة ضعيفا في القرابة
وقوله على البعيد أي من جهة الدرجة وقوله وان كان قويا في القرابة وقوله كمثلته أنفا أي قريبا بعد
قول المصنف والذى البعدى الخ فانه قال هناك كابن أخ لاب وابن ابن أخ الخ وقوله وذلك معنى قول الجعبري
الخ اسم الإشارة راجع لقوله فالقريب درجة الخ (قوله فان اتحدت درجهما أيضا) أي كما اتحدت جهتهما
وهذا مقابل لمقدراشرت اليه بقولي أي عند الاختلاف في الدرجة وقوله فالقوى وهو ذو القرابتين أي كالأخ
الشقيق وابنه وقوله على الضعيف وهو ذو القرابة الواحدة أي كالأخ للاب وابنه وقوله كما سبق تخيله قريبا

كاملته أنفا وذلك معنى قول الجعبري رحمه الله ثم يقرر به فان اتحدت درجهما أيضا فالقوى وهو ذو القرابتين مقدم على الضعيف وهو
ذو القرابة الواحدة كلسبق تخيله قريبا وذلك معنى قول الجعبري رحمه الله وبعدهما التقديم بالقوة اجعلا

هذه القاعدة كهي في
العصبات قد تأتي في
أصحاب الفروض وفي
أصحاب الفروض مع
العصبات وعابها مع
قاعدة أخرى وهي أن
كل من أدلى بواسطة
حجته تلك الوسيلة إلا
ولاد الأم ينسب باب الحجب
والله أعلم ولما انتهى
الكلام على القسم
الأول من العصبه وهو
العصبه بنفسه شرع في
القسم الثاني وهو
العصبه بغيره فقال
(والابن) ومثله ابن
الابن (والاخ) شقيقا
كان أولاد (مع الأناث)
الواحدة فأكبر
المساوية أو المساويات
لذلك كرتي الدرجة
والقوة (بعصباتهن في
الميراث) وتكون الأناث
منهن مع الذكر
المساوي لها عصبه
بغيرها لعصبه بغيره
أربع البنات و بنت
الابن والأخت الشقيقة
والأخت للاب كل واحدة
منهن مع أخيها وتزيد
بنت الابن عليهن بأنه
يعصبها ابن ابن في
درجتهما عابها وعصبها
ابن ابن أنزل منها اذالم
يكن لها شيء في الثلثين
فمن نصف أو سدس أو
مشاركة فيه أو في
الثلثين

أي في قوله والاب والام والام وأب الخ وقوله وذلك معنى قول الجعفر بن الخ اسم الإشارة راجع أقوله
فألفي الخ (قوله قد تأتي في أصحاب الفروض) أي فقط فيقدم فيهم بالجهة ثم بالقرب ثم بالقوة مثال التقديم
فيهم بالجهة تقديم البنت أو بنت الابن على ولد الأم ومثال التقديم فيهم بالقرب تقديم البنين على بنتي ابن لم
يعصبوا ومثال التقديم فيهم بالقوة تقديم الأختين الشقيقتين على الأختين لأب لم يعصبا وقوله وفي أصحاب
الفروض مع العصبات أي فيقدم فيهم بالجهة ثم بالقرب ثم بالقوة مثال التقديم بالجهة تقديم الأب أو الجد على
الأخوة للأم ومثال التقديم بالقرب تقديم ابن علي بنت ابن ومثال التقديم بالقوة تقديم الأخ الشقيق على
الأخت للاب فتحصل أن الأمثلة ستة ثلاثة للتقديم في أصحاب الفروض فقط وثلاثة للتقديم في أصحاب الفروض
مع العصبات (قوله وعليها) أي على تلك القاعدة والجار والمجرور متعلق بقوله الاتي ينبغي كما لا يخفى
(قوله وهي) أي القاعدة الأخرى وقوله أن كل من أدلى بواسطة حجته تلك الوسيلة أي كابن الابن مع الابن
وكأم الأم مع الأم وكأم الأب مع الأب لا فرق بين أن يكون كل من أدلى والمثلي به عصبه أو صاحب فرض أو
صاحب فرض مع عصبه أفاده في الواو (قوله الأولاد الأم) أي الأخ والأخت والأم فانه يرتب مع الوسيلة التي أدلى بها
وهي الأم وجه استثنائه أن شرط حجب المثل بالمثلي به اما اتحاد جهتهما كالابن مع ابن الابن واما استحقاق
الوسيلة كل التركة لو انفردت لا بامع الأخ واما الأم ولدان فليست كذلك لانها تأخذ بالأمومة وهو يأخذ
بالأخوة ولا تستحق جميع التركة اذا انفردت اه شرح النصول للاسبط (قوله ينبغي باب الحجب) قد علمت
أنه يتعلق به الجار والمجرور (قوله ولما انتهى الكلام الخ) دخول على كلام المصنف وقوله شرع في القسم
الثاني جواب لما وقوله فقال عطف على شرع (قوله والابن) حمله الشارح على الابن الحقيقي فذلك قال
ومثله ابن الابن ويحتمل أن المصنف أراد به ما يشمل الابن المجازي وهو ابن الابن وقوله والابن المراد به ما يشمل
الشقيق والذي لا بد من الذي لا بد كما أشار إليه الشارح بقوله شقيقا كان أولاد (قوله مع الأناث) أي
جنسهن قال الجعفر وهي اذا دخلت على جمع أباط منه معنى الجمعية فيصدق بالواحدة والاكثر كما أشار إليه
الشارح بقوله الواحدة فأكبر (قوله المساوية أو المساويات) الأول راجع للواحدة والثاني راجع
لأكثر فنيه لف ونشر مرتب وقوله لذلك كرتي الخ لان المصنف قد يكون غير أخ كجسائي وقوله في
الدرجة والقوة أي والجهة أيضا يخرج نحو بنت وأخ وليس قوله في الدر جة والقوة راجعا لكل من البنات
والأخوات بل قوله في الدر جة راجع للبنات وقوله والقوة راجع للأخوات والأناث في البنات فتفاوت
بالقوة والضعف حتى يظهر التقييد فيهن بالمساوية في القوة وليس في الأخوات تفاوت في الدرجة حتى يظهر
التقييد فيهن بالمساوية في الدرجة (قوله بعصباتهن في الميراث) أي يجعلنهن عصبه في الارث فذلك كرم مثل
حظ الأثنين وقوله فتكون الأناث الخ تفرع على قوله بعصباتهن وقوله مع الذكر المساوي لها أي في
الدرجة والقوة والجهة كما تقدم (قوله فالعصبه بغيره أربع الخ) تفرع على قول المن والابن والأخ أي
مع قول الشارح ومثله ابن الابن وقوله في الأخ شقيقا كان أولاد فيعلم من ذلك أن العصبه بغيره أربع (قوله
وتزيد بنت الابن) أي في التعصيب بالغير وقوله عليهن أي على باقهن والأفلام معنى زيادة بنت الابن على نفسها
كفي الحنفى وقوله بأنه يعصبها ابن ابن في درجتها أي بأن كان ابن عمها لانه هو الذي تزيد تعصبه على الباقي
وأما اذا كان أخاها فقد تقدم ولا تزيد به وقوله مطلقا أي سواء كان لها شيء من الثلثين أم لا كجديد عليه ما بعده
(قوله ويعصبها ابن ابن أنزل منها) أي بان كانت عصبه أو عمة أبيه أو جدته وقوله اذالم يكن لها الخ أي بان
يكون هناك بنتان فأكثر فيعصبها حينئذ لاستغراق البنين فأكثر للثلاثين بخلاف ما اذا كان لها شيء من
الثلثين فلا يعصبها حينئذ وقوله من نصف الخ ظاهر ذلك أن النصف يقال له شيء من الثلثين ولو لم يصاحبه
سدس وفيه ما فيه اه أمير بعض تصرف لكن الشارح نظر لكون النصف يصدق عليه أنه شيء من الثلثين
في الواقع وان لم يعتبر الفرضيون ذلك بل يعدونه فرضا مستقلا وقوله أو سدس عطف على نصف وقوله
أو مشاركة فيه أي في السدس وأما النصف فلا يتأتى فيه مشاركة اذ لا يكون لثنتين فأكثر وقوله أو في الثلثين

أي أو مشاركة في الثلثين وهو ناظر لكل بنت على حد فكل واحدة لها مشاركة في الثلثين والا فالجميع على
الثلثين بنسبهما (قوله وتزيد الأخت) أي في التعصيب بالغير وقوله بأنه يعصبها الجد أي لانه بمنزلة
الأخ في الأدلاء بالاب (قوله الأمثلة) أي هذه الأمثلة فهي خبر لمبتدأ مخوف كسائر التراجم وهي ترجع
لما سبذ كرم من أمثلة المناق والمفهوم فأمثلة المنطوق فيها تعصيب وأمثلة المفهوم لا تعصيب فيها وكان
الظاهر أن يذكرا الخارج قبل الأمثلة كأن يقول وخرج بقوله اذالم يكن لها شيء من الثلثين ما اذا كان لها شيء
منهما فلا يعصبها ثم يقول الأمثلة (قوله بنت فاكثر) أي منها كالبنتين فافترقهما وقوله مع ابن فاكثر
أي منه كالابنتين فافترقهما وقوله المال بينهما ما أي ان كان هناك بنت مع ابن وقوله أو بينهما أي ان كان
هناك أكثر وقوله لذلك كرم مثل حظ الأثنين أي مثل نصيبهما والحكمة في ذلك أن الذي كرم زوجا حجتين حاجة
لنفسه وحاجة لعياله والأناث ذات حاجة فقط وأيضا فالأناث قليلة العقل وكثيرة الشهوة فاذا كرم عليها المال عظم
فسادها والرجل كامل العقل قليل الشهوة فاذا كرم عليه المال صرفه فيما يفيد الشفاء الجليل في الدنيا
والثواب الجزيل في الآخرة وروى أن جعفر الصادق سئل عن ذلك فقال ان حواء أخذت حفنة من الحنطة
وأكلتها وأخذت حفنة أخرى ونجسها ثم أخذت حفنة أخرى ودفعتها إلى آدم فلما جعلت نصيبها ضعف
نصيب الذي كرم الله الامر عليها غسل نصيب الذي كرمه نصيب الأناث انتهى من الواو (قوله ومثلي
ذلك) أي المذكر وهو بنت فاكثر مع ابن فاكثر وقوله سواء كان الخ تعميم في ابن الابن وقوله أو ابن
عمها هذا مما زادته بنت الابن على غيرها (قوله وأخت شقيقة مع أخ شقيق) معطوف على قوله بنت ابن
مع ابن ابن وكذا قوله وأخت لأب مع أخ لأب وقوله فاكثر في الجميع أي في جميع ما تقدم ماعد المثال الأول
لانه صرح فيه بذلك فهو راجع للأمثلة الثلاثة السابقة فالمعنى بنت ابن فاكثر مع ابن ابن فاكثر وأخت
شقيقة فاكثر مع أخ شقيق فاكثر وهكذا (قوله بنت و بنت ابن وابن ابن في درجتها) فيعصبها في هذا
المثال ولو كان لها شيء من الثلثين لم يعصبها لانه اذا كان في درجتها يعصبها مطلقا كما تقدم وقوله سواء كان الخ
تعميم في ابن الابن وقوله أو ابن عمها قد علمت أنه مما زادته بنت الابن على غيرها وقوله للبنت النصف
وهو ثلاثة ولبنت الابن مع ابن الابن الباقي أي وهو ثلاثة أيضا فلا بد لابن الابن اثنان ولبنت الابن واحد
وأصل المسئلة من اثنين يخرج النصف لكن انكسر الباقي وهو واحد على ثلاثة رؤس لان ابن الابن برأسين
وبنت الابن برأس واحد ضرب الثلاثة في اثنين بسطة (قوله بنت ابن وابن ابن ابن أنزل منها) هذا مثال لما اذا
كان لها شيء من الثلثين وهو النصف فهو من أمثلة المفهوم وقوله لها النصف أي وهو واحد وقوله والباقي
له أي وهو واحد أيضا والمسئلة من اثنين يخرج النصف ولا تعصب في هذه الصورة لان لها النصف وهو ليس
في درجتها بل أنزل منها ذلك قال الشارح فلا يعصبها الخ (قوله بنت و بنت ابن فاكثر وابن ابن) هذا
مثال لما اذا كان لها شيء من الثلثين وهو السدس أو مشاركة فيه فان كانت بنت ابن واحدة فلها السدس مع
البنت وابن كاتنا اثنتين فاكثر لكل واحدة مشاركة في السدس وقوله للبنت النصف أي وهو ثلاثة وقوله
ولبنت الابن فاكثر السدس أي وهو واحد ولا يخفى أنه منكسر على أكثر من واحدة والتعجب ظاهر وقوله
والباقي أي وهو اثنان فالمسئلة من ستة يخرج السدس وقوله فلا يعصبها لانه أي من استغنائه بفرضها
(قوله بنت ابن وابن ابن) هذا مثال لما اذا كان لها شيء من الثلثين وهي مشاركة في الثلثين فكل واحدة
لها مشاركة فيهما وان كان المجموع له الثلثان وقوله لهما الثلثان أي وهما اثنان وقوله والباقي له أي وهو
واحد فالمسئلة من ثلاثة يخرج الثلثين وقوله لهما أي من استغنائه بفرضها فلا يعصبها (قوله بنت
وبنت ابن وبنت ابن وابن ابن ابن نازل) هذا المثال من أمثلة المنطوق بالنظر لبنت ابن الابن لانها ليس
لها شيء من الثلثين فيعصبها من أمثلة المفهوم بالنظر لبنت الابن لان لها شيء من الثلثين وهو السدس ولعل
الشارح نظر لهذا فذكر ذلك من أمثلة المفهوم وقوله للبنت النصف أي وهو ثلاثة من أصل المسئلة فان
أصلها ستة يخرج السدس وقوله ولبنت الابن السدس أي وهو واحد وقوله والباقي أي وهو اثنان لكن
المذكور لا كرم مثل

نحو الانثيين وقس على ذلك أخت شقيقة أو لأب مع جد المال بينهما المذكور مثل حظ الانثيين كإسيان في باب الجد والاختوة والاصل في ذلك كله قوله تعالى بوصيكم الله (١٠١) في أولادكم للذكر مثل حظ الانثيين وقوله تعالى وإن كانوا إخوة رجالا ونساء فللذكر

مثل حظ الانثيين
وقياس أولاد الابن على
أولاد الصلب مع إسيان
في باب الجد والاختوة
أن شاء الله تعالى ولما
أنهى الكلام على
القسم الثاني من
العصبة شرع في القسم
الثالث من العصبة
وهو العصبة مع غيره
وهو اثنتان فقال
(والإخوات) الشقيقات
أولاد والمراد واحدة
فاكثر (إن تكن) أى
توجد (بنات) واحدة
أو أكثر أو بنات ابن
كذلك (فهن) أى
الإخوات (معهن) أى
البنات معصبات بفتح
الصاد وهو معنى قول
الفرضيين الإخوات
مع البنات معصبات
والاصل في ذلك حديث
ابن مسعود رضى الله
عنه السابق في باب
السدس حيث قال وما
بقي فالأخت وهذا بشرط
أن لا يكون مع الأخت
أخوها فإن كان معها
أخوها فهي عصبة
بالغير لامع الغير
(تمة) حيث صارت
الأخت الشقيقة
عصبة مع الغير صارت
كالأخت الشقيقة فتعجب
الأخوة للأب ذكورا

كانا أو أنا ومن بعدهم من العصبان حيث صارت الأخت للأب عصبة مع الغير صارت كالأخت للأب فتعجب بنى التعصب
الأخوة ومن بعدهم من العصبان والله أعلم ولما فهم محاسب أن جميع الذكور عصبات الزوج والأخ للام وأن جميع النساء صاحبات

فروض الالتمعة

التعصب خصوصاً وقد قال فيه من القرابات أو الموالى والزوج ليس كذلك وتقدم أنه أراد بالأخ خصوص
الشقيق أولاد دون الذى لام بقرينة ذكره في أصحاب الفروض وقوله وأن جميع النساء صاحبات
فرض أى لذكر المصنف لهن في أصحاب الفروض مع كونه عدى التعصب المذكور فقط وقوله الالتمعة
أى نهى عصبة لغيرها فى قوله والسيد المعتقد ذى الانعام إذا مراده الشخص ذكراً كان أو أنثى (قوله
صرح الخ) جواباً وقوله بذلك في النساء أى يكون من صاحبات فرض الالتمعة وقوله بقوله أى فى
قوله فلا تحذور (قوله وإيس في النساء) أى من النساء فى معنى من وقوله طرأ على فسرته بفتح الطاء
يكون مفعولاً مطلقاً عاملاً محذوف يدر من المعنى أى أقطع بذلك قطعاً على قراءته بضم الطاء يكون حالاً فى
اللفظ كما كذا فى المعنى فكانه قال فى النساء جميعهم كما تقدم نظيره فى قوله بنوه جميعاً وقوله عصبة بنفسها
أى فلا ينافى أن فهن عصبة بالغير ومع الغير فليس مراد المصنف فى العصبة منهن مطلقاً بل خصوص العصبة
بالنفس كما أشار إليه الشارح بالقييد بقوله بنفسها (قوله الإلثى التى الخ) أشار الشارح إلى أن التى
صفة لموصوف محذوف وقوله منت من المن وهو الانعام كما أشار إليه الشارح بقوله أى أنعمت ومنه اسمه
تعالى المنان فهو معنى المنعم وقوله بعق الرقبة أى الذات نقد أطلق اسم الجزاء على الكل فهو مجاز مرسل
علاقته الملكية والجزئية وانما اختير اسم الرقبة لأن الرق كالعقل فى الرقبة (قوله من ذكروا أنثى) بيان
للقصة بمعنى الذات وقوله فهى عصبة بيان لفاد الاستثناء وقوله للعقيق أى لثبوت الولاء عليه بالمباشرة
وقوله وإن أنتمى إليه أى انتسب إلى العقيق لثبوت الولاء عليه بالسراية وقوله بنسب أو ولاء متعلق بأنتمى
فإن أنتمى إليه بنسب كإيه ومن أنتمى إليه لولاء كعقيقه وقوله على تفصيل أى حال كون ذلك كائناً على تفصيل
وقوله إسيان بعنه أى فى الفصول المذكورة فى الخاتمة (قوله تمنان) أى ثلاثة (قوله ابن كل أخ لغير
أم كإيه) فابن الأخ الشقيق كإيه وابن الأخ للأب كإيه وأما ابن الأخ للام فليس كإيه بل من ذوى الارحام
(قوله لا يردون الام الخ) أى لأن ابن الأخ لا يسمى أباً بخلاف ابن الابن فإنه يسمى ابناً جازاً وقوله ولا يعصبون
أخواتهم أى لأنهن من ذوات الارحام وقوله ولا يردون مع الجد أى لجهة لهم وقوله بخلاف آبائهم أى فى الثلاثة
غير دون الام من الثالث إلى السدس ويعصبون أخواتهم ويردون مع الجد (قوله وابن الشقيق يسقط فى
المشركة) أى لأنه لا قولة كإيه وقوله وبالأخ للأب أى وبسقط بالأخ للأب لجهة الاختوة مقدمة على
جهة بنى الاختوة وقوله وبالأخت الخ أى لما تقدم من أنها حيث صارت عصبة مع الغير صارت كالأخت وهو يحجب
ابن الأخ فكذلك ما أحق به وقوله ولا يحجب الأخ للأب أى لأن جهة بنى الاختوة متأخرة عن جهة الاختوة فالأخ
للأب هو الذى يحجب ابن الأخ كإيه قبل وقوله بخلاف أبيه أى فى جميع هذه المسائل فلا يسقط فى المشتركة
بل يقاسم الأخوة للام فيها كإسيان ولا يسقط بالأخ للأب بل الأخ للأب الذى يسقط به ولا يسقط بالأخت
بل يعصبها إن كانت تمة أو يحجبها إن كانت لأب ويحجب الأخ للأب (قوله وابن الأخ للأب يسقط بغير الأخ
الشقيق) أى لأن ابن الأخ الشقيق أقوى من ابن الأخ للأب وقوله وبالأخت للأب الخ أى لما تقدم من أنها
حيث صارت عصبة مع الغير صارت كالأخت للأب وهو يحجب ابن الأخ للأب فكذلك ما أحق به وقوله ولا يحجب
ابن الشقيق أى لما علمت من أن ابن الأخ الشقيق أقوى من ابن الأخ للأب وقوله بخلاف أبيه أى فى هذه
المسائل الثلاثة فلا يسقط بغير الأخ الشقيق بل يحجب ولا يسقط بالأخت للأب بل يعصبها ويحجب ابن الشقيق
لأن جهة الاختوة مقدمة على جهة بنى الاختوة (قوله الورثة أربعة أقسام) أى من حيث الارث بالفرض فقط
والارث بالتعصيب فقط والارث بما لا يجمع بينهما ما لا يجمع بينهما (قوله قسم يرث بالفرض
وحده) أى دون التعصيب وقوله من الجهة التى يسمى بها أى باسم موافق لها فى المادة كالزوج فإنه يرث
بالفرض وحده من الجهة التى يسمى باسم موافق لها فى المادة وهى الزوجية واحترز بذلك عما لو كان الزوج
ابن عمه فلا فإنه يرث بالتعصيب أيضاً من تلك الجهة بل من جهة كونه ابن عم (قوله وهو) أى القسم الذى
يرث بالفرض وحده وقوله الأم فترث بالفرض وحده من جهة الامومة وقوله ولداها أى ولدا الأم المذكور

صرح بذلك فى النساء
قوله (وإيس فى النساء)
كلهن (طراً) بفتح الطاء
أى قطعاً وبصمها أى
جميعاً (عصبة) بنفسها
(الإلثى التى منت)
أى أنعمت (بعق)
الرقبة (الرقبة من)
ذكروا أنثى فهى
عصبة للعقيق وإن أنتمى
إليه بنسب أو ولاء على
تفصيل مذكور فى
الولاء سابق بعنه أن
شاء الله تعالى (تمنان)
الولى ابن كل أخ لغير
أم كإيه فى مسائل
لا يردون الام عن الثالث
إلى السدس ولا
يعصبون أخواتهم ولا
يردون مع الجد بخلاف
آبائهم وابن الشقيق
يسقط فى المشتركة
وبالأخ للأب وبالأخت
شقيقة كانت أو لأب
إذا صارت عصبة مع
الغير ولا يحجب الأخ
للأب بخلاف أبيه وابن
الأخ للأب يسقط بغير
الأخ الشقيق وبالأخت
للأب إذا صارت عصبة
مع الغير ولا يحجب ابن
الأخ الشقيق بخلاف
أبيه والله أعلم * الثانية
الورثة أربعة أقسام
قسم يرث بالفرض
وحده من الجهة التى
سمى بها وهو سبعة الام
ولداها والجدان
والزوجان

والاثنى فيرثان بالفرض وحده من جهة الاخوة للام وقوله والجدتان أي الجدة من جهة الام والجدة من جهة
الاب فيرثان بالفرض وحده من جهة الجدودة وقوله والزوجة أي الزوج والزوجة فيرثان بالفرض وحده
من جهة الزوجية (قوله وقسم رث بالتعصيب وحده) أي دون الفرض وقوله كذلك أي من الجهة التي
يسمى بها أي باسم موافق لها في المادة كإبن العم فإنه يرث بالتعصيب وحده من الجهة التي يسمى باسم موافق
لها في المادة وهي بنوة الاعمام واحترز بذلك عمالو كل ابن العم وجافاته يرث بالفرض أيضا لأن تلك
الجهة بل من جهة كونه زوجا (قوله وهم) أي القسم الذي يرث بالتعصيب وحده وأتى بضمير الجمع مراعاة
للخبر وهو قوله جميع العصة فإنه جمع في المعنى وقوله جميع العصة بالنفس أي كالابن والاخ وابنه والعم وابنه
وقوله غير الاب والجد أي فأنهم ليس أرث ما قاصر على الارث بالتعصيب وحده من الجهة التي سمي بها وهي
الابوة والجدودة كإبائه ليس قاصر على الارث بالفرض وحده من الجهة المذكورة بل نارة يرثان بالفرض
وحده وتارة بالتعصيب وحده وتارة بمحاو الجهة في الاحوال كلها واحدة كإسبوحه الشارح (قوله وقسم
رث بالفرض مرة) وذلك اذ لم يكن هناك معصب وقوله وبالتعصيب أخرى أي مرة أخرى وذلك اذا كان
هناك معصب وقوله ولا يجمع بينهما أي بين الفرض والتعصيب وقوله وهن أي القسم الذي يرث بالفرض
مرة وبالتعصيب أخرى وانما أتى بضمير جمع النسوة مراعاة للخبر وهو قوله ذوات وأشار بقوله ذوات النصف
الى خروج الزوج اذا يرث بالفرض مرة وبالتعصيب أخرى من جهة واحدة وأما ذوات النصف فيرثان بالفرض
ان لم يكن هناك معصب لهن وبالتعصيب ان كان هناك معصب لهن والجهة واحدة فيهما (قوله وقسم رث
بالفرض مرة) وذلك اذا كان هناك ابن أو ابن ابن أو ابني بعد الفروض قدر السدس فأقل ولم يبق شيء
ويعال بالسدس وقوله وبالتعصيب مرة وذلك اذ لم يكن هناك فرع وارث لا ذكر ولا أنثى وقوله ويجمع
بينهما مرة وذلك اذا كان هناك أنثى من الفروع وفضل بعد الفروض أكثر من السدس (قوله وهو) أي
القسم الذي يرث بالفرض مرة وبالتعصيب مرة ويجمع بينهما مرة وقوله الاب والجد فيرث الاب بجهة الابوة
والجد بجهة الجدودة وقوله فان كلاما جازا يرث أي بالفرض وحده وقوله مع ابن أو ابن ابن فيكون للاب
أوالجد السدس وما بقي للابن أو ابن الابن وقوله وخيف بقى الخ عطف على قوله مع ابن أو ابن ابن أي وفي حالة
هي ما اذا بقى الخ وقوله قدر السدس أي كالمات عن أم وبنتين وأب أو جد فلا بد السدس سهم للبنتين الثلثان
اربعة أسهم والباقي وهو قدر السدس سهم للاب والجد فالمسئلة من ستة وقوله أو دون السدس أي ويعال بما
يكمل السدس وذلك كالمات الزوجية عن زوج وبنتين وأب أو جد لا زوج الربع ثلاثة للبنتين الثلثان
ثمانية والباقي سهم وهو دون السدس فيعال بسهم آخر ليكمل السدس ويعطى للاب أو الجد فأصل المسئلة من
اثنى عشر وتقول لثلاثة عشر وقوله أولم يبق شيء أي ويعال بالسدس وذلك كالمات الزوجية عن زوج وأم
وبنتين وأب أو جد فالزوج الربع ثلاثة وللأم السدس سهمان والبنتين الثلثان ثمانية مع أن الباقي سبعة
فيعال لهما بنواحد يعال أيضا للاب أو الجد بالسدس سهمين فأصل المسئلة من اثنى عشر وتقول خمسة عشر
(قوله ورث) أي كل منهما وقوله بالتعصيب أي وحده وقوله اذا خلا أي كل منهما وقوله عن الفرع الوارث
أي ولو كان هناك فوفرض آخر كزوج وقوله من ذكر أو أنثى بيان للفرع الوارث (قوله ويجمع) أي
كل منهما وقوله بين الفرض والتعصيب أي فيرث البعض بالفرض والبعض بالتعصيب وقوله اذا كان هناك
الخ أي كالمات عن بنت وأم وأب أو جد فالبنت النصف ثلاثة وللأم السدس واحد يبق اثنتان وهما أكثر من
السدس فيأخذ الاب أو الجد واحد بالفرض واحد بالتعصيب (قوله قد يجتمع في الشخص جهتا تعصيب)
أي بجهة البنوة وجهة العمومية في ابن هو ابن ابن عم وجهة الاخوة وجهة الولاء في أخ هو معتق (قوله كابن
هو ابن ابن عم) هذا التيسيل للشخص الذي اجتمع فيه جهتا التعصيب وصورته أن تزوج امرأة بابن عمها
ذاتى منه يابن فذلك الابن ابنا وابن ابن عمها وقوله وكأخ هو معتق صورته أن يشتري شخص أخاه ثم يعتقه فهو
أخوه ومعتقه (قوله فيرث باقواهما) أي فيرث الشخص الذي اجتمع فيه جهتا تعصيب باقوى الجهتين

وقسم برث بالتعصيب
 وحده كذلك وهم
 جميع العصبة بالنفس
 غير الاب والجد وقسم
 برث بالفرض مرة
 وبالتعصيب أخرى ولا
 يجمع بينهما ما وهن
 ذوات النصف والثلاثين
 كما سبق وقسم برث
 بالفرض مرة وبالتعصيب
 مرة ويجمع بينهما مرة
 وهو الاب والجد فان
 كلاً منهما برث السدس
 مع ابن أو ابن ابن
 وحيث بقي بعد
 الفروض قدر السدس
 أو دون السدس أولم
 يسبق نثي ويرث
 بالتعصيب اذا خلا
 عن الفرع الوارث من
 ذكر أو أنثى ويجمع
 بين الفرض والتعصيب
 اذا كان معه أنثى من
 الفروع وفضل بعد
 الفرض أكثر من
 السدس وسبقت
 الإشارة الى ذلك والآ
 أعلم الثالثة قد يتجه
 في الشخص جهة
 تعصيب كابن هو
 ابن عم وكأن هو معة
 فبرث باقواهم
 والاقوى معارم
 القاعدتين السابقتين
 في العصبات

وقوله والاقوى معلوم من القاعدة ان أى قاعدة الجعبرى وقاعدة كل من أدلى بواسطة محبته تلك الوسيلة الا
اولاد الام فيعلم من القاعدة ان المذكورين اقوى الجهتين فاقوى الجهتين في الابن الذى هو ابن ابن عم جهة
البنوة لانها مقدمة على جهة العمومة واقوى الجهتين في الاخ الذى هو معتق جهة الاخوة لانها مقدمة على
الولاء (قوله وقد يجتمع في الشخص جهة فرض) أى كالبنية والاختية من الام في بنت هى أخت من أم
وكالامومة والاختية من الاب في أم هى أخت من أب (قوله ولا يكون ذلك الا في نكاح الجوس) أى ولا يكون
اجتماع جهتي الفرض في شخص الا في نكاح الجوس لاستباحتهم وطه المحارم وقوله وفي وطه الشبهة أى من
المسلمين وغيرهم وانما لم يكن ذلك في نكاح المسلمين لان السرع منع من نكاح المحارم (قوله فترث بأقواهما
لاهمما) أى فترث الشخص الذى اجتمع فيه جهتا فرض بأقوى الجهتين لا بالجهتين معا وقوله على الاربع
وقيل يرث بالجهتين جميعا وهو قول عرو على وابن مسعود وعمر بن عبد العزيز وابن أبي ليلى وقنادة والثوري
وأبي حنيفة وأصحابه وأجدوا سحق وبه قال ابن سريج وابن اللبان من أصحابنا وهناك قول ضعيف مصرح به
عند المالكية أنه يرث بالاكتر اه لضرورة زيادة (قوله والقوة) أى قوة احدى الجهتين على الاخرى وقوله
بأحد أمور ثلاثة أى وهى حب احدهما الاخرى بحب حرمان وعدم حب احدهما بحب حرمان بالشخص
والاخرى بحب وكون احدهما أقل حجبا من الاخرى كما يعلم من الشارح (قوله الاول أن تحب احدهما
الاخرى) أى حب حرمان جهة البنية تحب جهة الاختية من الام بحب حرمان (قوله كبرت هى أخت
من الام) هذا تمثيل للشخص الذى اجتمع فيه جهتا فرض والقوة بحب احدهما الاخرى وقوله كأن
يطأ الجوسى أمه أى أو يطأ شخص امه وطه شبهة وقوله فتلد بنتا أى فتلد بنته بنتا منه وقوله ثم يموت عنها أى
عن تلك البنت وقوله فترث بالبنية أى لا بالاختية للام لان البنية اقوى لجهتها للاختية للام (قوله الثاني
أن تكون احدهما لا تحب) أى حب حرمان بالشخص والاخرى تحب جهة الامومة والبنية لا تحب
بحب حرمان بالشخص وجهة الاختية من الاب تحب بالابن والاب والاخ الشقيق (قوله كام أو بنت
هى أخت من أب) هذا تمثيل للشخص الذى اجتمع فيه جهتا فرض والقوة بعدم حب احدهما وقوله
كأن يطأ الجوسى بنته أى أو يطأ شخص بنته وطه شبهة وقوله فتلد بنتا أى فتلد بنته بنتا منه وقوله ثم يموت
الصغرى عن الكبرى أى فقد اجتمع في الكبرى جهتا فرض لانها أمها وأختها من أبيها وقوله فترث بالامومة
أى لا بالاختية من الاب لان الامومة لا تحب حرمانا بالشخص بخلاف الاختية من الاب فانها تحب حرمانا به
(قوله أو عكسه) أى بان يموت الكبرى عن الصغرى فقد اجتمع في الصغرى جهتا فرض لانها بنتها وأختها
من أبيها وقوله فترث منها بالبنية أى لا بالاختية للاب لان البنية لا تحب حرمانا بالشخص بخلاف الاختية
للأب كبر (قوله الثالث أن تكون احدهما أقل حجبا) أى أن تكون احدى الجهتين أقل محجوبة
من الاخرى فحسب صدر المبني للمجهول لانه بمعنى المحجوبة (قوله كجدة أم أم هى أخت من أب) هذا
تمثيل للشخص الذى اجتمع فيه جهتا فرض والقوة بكون احدهما أقل حجبا من الاخرى وقوله كأن يطأ
الجوسى أى أو يطأ شخص بنته وطه شبهة وقوله فتلد بنتا أى فتلد بنته الاولى بنتا منه وقوله ثم يطأ الثانية أى
بنته الثانية وقوله فتلد بنتا أى فتلد بنته الثانية بنتا منه وقوله ثم يموت السفلى عن العليا أى فقد اجتمع في
العليا جهتا فرض لانها جدة السفلى أم أمها وأختها من أبيها وقوله بعد الوسطى أى بعد موت الوسطى لانها
لو كانت حية لحجبت العليا من جهة كونها جدة وترث حينئذ بالاختية كما ذكره بعد وقوله والاب أى وبعد
موت الاب فهو معطوف على الوسطى وانما قد يبدل لتكون جهة الاختية غير محجوبة كما ان جهة الجدودة
غير محجوبة وبعضهم جعله معطوفا على العليا لان موت الاب ليس شرطاً في ارث العليا الكون ارث بالجدودة
من جهة الام والاب لا يحجبها من تلك الجهة وان حجبا من جهة الاختية للاب وقال الشيخ الامير لو حذفه
ماضر عطفه على الوسطى أو العليا وقوله فترث بالجدودة دون الاختية أى لان الجدودة من جهة الام وان
حجبت بالام الا أنها أقل محجوبة من الاختية للاب فترث بالجدودة السدس مع أمهات الورث بالاختية

وقد يجتمع في الشخص
جهتا فرض ولا يكون
ذلك الا في نكاح الجوس
وفي وطه الشبهة فيرت
بأقواهما لامرهما على
الأرجح والقوة بأحد
أمر وثلاثة الأول أن
توجب احدهما
الأخرى كبنته هي
أخت من أم كان بطا
بجوسي أمه فتلد بنتا
موت عنها فترث بالبنت
الثاني أن تكون
احدهما لا توجب
كأم أو بنت هي أخت
من أب كان بطا بجوسي
بنته فتلد بنتا بموت
المعري عن الكبرى
فترث بالأمومة أو
عكسه فترث بالبنت
الثالث أن تكون
احدهما أقل حجا
بعدة أم أم هي أخت
من أب كان بطا بجوسي
بنته فتلد بنتا بموت
الثانية فتلد بنتا بموت
السفلى عن العايب بعد
موت الوسلى والاب
فترث بالجد ودة دون

لا تحققت النصف وهناك قول ضعيف مصرح به عند المالكية أنهم ائترف بالاكثرة كما تقدم (قوله فلو كانت
الحج) مقابل لمحدوف والتقدير هذا اذا لم تكن الجهة القوية محجوبة فلو كانت الحج والجهة القوية كالجدودة
والضعيفة كالاختية للاب في المثال المذكور وقوله كأن غوث السسلى أى التى هى البنت الاخيرة وقوله
عن الوسطى أى التى هى أمها وأختها لابيها وقوله والعليا أى وعن العلما التى هى جدها أم أمها وأختها من
أبيها وقوله فترث العلما بالاختية أى فترث العلما التى هى جدها أم أم وأخت لابيها بالجدودة
لجدها بالام التى هى الوسطى فترث النصف لكونها أخت لابيها وقوله والوسطى بالامومة أى وترث الوسطى التى
هى أم وأخت لابيها بالامومة لا بالاختية لان الامومة لا تحجب بخلاف الاختية كما تقدم وبها يابى ما فى مقال أى
جدة لها النصف فرضا أى حاجب بزبد نصيب محجوبه بوجوده وأى جده ورثت مع الام ولذلك قال الشيخ
الامير ملتزافها

أمولى فى لى فى الفرائض جده * لها النصف فرضا ما سمعت بمثله
وما حاجب قد زاد محجوبه به * فما حجب والارث ينفع لاجله
وما جده نالت مع الام ارثها * وأدلت بها أرشد دفنك لسؤله
(وقال العلامة السجاعي ملتزافها أيضا) *
أبى لى هذا الله ما هى جده * عن الارث لم تحجب دواما ببنتها
وبنت لها أم وقد ورثا معا * فثالث لام ثم نصف لامها
وأجاب بعضهم بقوله

جوابك يا هذا الامام يكون فى * نكاح مجوسى لبنت فبنتها
فلولا هذه ان تمت كانت أمهم * لها الثلث ميراثا ونصف لامها
باختية لاميت فاسمع هذا الذى * طلبت حبك الله فضل أولى النهى

(قوله وقد يجتمع فى الشخص جهتا فرض وتعصيب) أى كجدة اخوة الام أو زوجية وجهة العمومة فى ابن
عم هو أخ لام أو زوج (قوله كابن عم هو أخ لام) هذا قيل للشخص الذى اجتمع فيه جهتا فرض وتعصيب
صورته أن يتعاقب أخوان على امرأة فتلد لكل منهما ابنة ثم يمتزج الابن من أحد الابنتين عن الآخر فهو ابن عم وأخوه
لامه وقوله أو زوج أى ابن عم هو زوج وصورة أن تزوج المرأة ابن عمها ثم تموت عنه فهو ابن عمها وزوجها
(قوله فترث بها حيث أمكن) أى يرث بالجهتين معا وقت امكانه لعدم الحاجب وبقاء شئ للعاصب فان لم
يمكن بان وجد مانع للارث باحدى الجهتين ورث بالآخرى كولو كان مع ابن العم الذى هو أخ لام بنت فان
البنت تمنع من الارث بالاخوة للام فترث بالتعصيب فقط (قوله ولما أنسى الكلام الحج) دخول على كلام
المصنف وقوله أردف ذلك بياب الحجب أى أتبع الكلام على العصباء بياب الحجب وقوله مع أن بعضه سبق فى
العصباء أى كقوله

والذى البعدى مع القريب * فى الارث من حقا ولا نصيب
والأخ والعم لام وأب * أولى من المدلى بشرط النسب
وأشار الشارح بذلك الى أن فى كلام المصنف تسكرا فى الجهة (قوله فقال) عصف على أردف
(باب الحجب) *

أى باب بيان ذى الحجب وهو المحجوب وهو باب عظيم فى الفرائض ويحرم على من لم يعرف الحجب أن يفترى فى
الفرائض كما فى شرح الترتيب (قوله وهو لغة المنع) فالحاجب لغة المنع ومنه قول الشاعر
له حاجب فى كل أمر يشينه * وليس له عن طالب العرف حاجب
قال بعضهم يعنى به النبي صلى الله عليه وسلم أى صلى الله عليه وسلم مانع عن كل أمر يشينه وليس له مانع عن
طالب المروء والاحسان (قوله واصطلاحا مانع من قام به سبب الارث) أى كالقربة تمنع من لم يقم به

الاختية فلو كانت
الجهة القوية محجوبة
ورثت بالضعيفة كان
غوث السفلى فى المثال
الاخير عن الوسطى
والعلما ترث العلما
بالاختية والوسطى
بالامومة وقد يجتمع فى
الشخص جهتا فرض
وتعصيب كان عم هو
أخ لام فترث بها حيث
أمكن والله تعالى أعلم
ولما أنسى الكلام
على العصباء أردف
ذلك بياب الحجب مع أن
بعضه قد سبق فى
العصباء فقال
(باب الحجب) *
وهو لغة المنع
واصطلاحا مانع من قام
به سبب الارث من
الارث بالكلية أو من
أوفر حظيه

وهو قسمان حجب بالوصاف وهى الموانع السابقة وحجب بالاشخاص وهو المراد عند الاطلاق (١٠٩) وهو المقصود بالترجيح وهو قسمان

سبب الارث لا يسمى حجباً مطلقاً وقوله من الارث بالكلية أى من الموروث بكليته وهو ما يسمى حجب الحرمان
وقوله أو من أوفر حظيه أى أو من أعظم نصيبه وهذا يسمى حجب نقصان فأول التنوين مع لال الشك (قوله وهو)
أى الاعم مما فى الترجمة لان المراد به فى الترجمة الحجب بالاشخاص فقط كحجب كرهه الشارح وقوله وحجب
بالوصاف أى بسبب وقوله وهى الموانع السابقة أى التى هى الرق والقتل واختلاف الدين الى آخر ما سبق
وقوله وحجب بالاشخاص أى بسببهم (قوله وهو المراد عند الاطلاق) ففى إطلاق الحجب فالمراد به الحجب
بالاشخاص نقصاناً لحرماننا لكون هذا فى التراجم كفى ترجمة المانع وأما فى الاقوال فالمراد به الحجب بالاشخاص
حرماناً فاذا قيل فى الافتاء فلان محجوب كان المراد أنه محجوب بالاشخاص حرماناً (قوله وهو المقصود بالترجمة)
أى وهو المراد للمصنف بترجمته أى بقوله باب الحجب (قوله وهو قسمان) الضمير عائدة للحجب بالاشخاص
وقوله حجب نقصان أى حجب يترتب عليه النقصان (قوله وهو سبعة أنواع الحج) قد ذكر الشارح منها
واحداً وثانها انتقال من تعصيب الى تعصيب أقل منه كانتقال الاخ من النصف بالتعصيب اذا كانت مع
البنت الى الثالث بالتعصيب اذا كانت مع أخيه ونالها انتقال من فرض الى تعصيب أقل منه كانتقال البنت
من النصف فرضا الى الثلث بالتعصيب مع ابن ورابعها انتقال من تعصيب الى فرض أقل منه عكس ما قبله
كانتقال الاب أو الجد مع الابن من ارث جميع المال تعصياً الى السدس فرضاً وخامسها ترجمة فى الفرض
كفى البنات فان بعضهن يرث مع بعضا فى الثلثين وسادسها ترجمة فى التعصيب كفى البنين فان بعضهن يرث مع
بعضا فى التعصيب وسابعها ترجمة بالعمول كفى أم وزوج وأخت لغير أم ولا يخفى عليك أن الخامس وما بعده
لا يتعين فيه الحاجب من المحجوب بل لك أن تعتبر كل واحد منهم حاجباً لولا أن تعتبره محجوباً به من حاشية
الامير بتصرف (قوله ذكرتها فى شرح الترتيب) قد علمنا (قوله منها لانتقال الحج) فى التعبير بالانتقال
مساخنة لانه فرع عن ثبوت المنتقل عنه أولاً كان ثبت للزوج النصف أولاً ثم ينقل عنه الى الربع وأجيب
بأنه اعتبارى فلا حظاً أن له النصف أولاً ثم انتقل عنه الى الربع وبذلك أن ارث الزوج للنصف شرطه
عدم الفرع الوارث وارثه للربع شرطه وجوده والاصل عدمه وقوله من فرض أى كالنصف وقوله الى
فرض أقل منه أى كالربع (قوله وبعلم أكثرها) أى أكثر الأنواع السبعة (قوله وحجب حرمان) أى
حجب يترتب عليه الحرمان وهو معطوف على قوله حجب نقصان (قوله وقد سبق بعضه) أى كحجب الاخ
للأب بالاخ الشقيق وقوله شياً منه أى من افراده وقوله مقدماً أى حالة كونه مقدماً وقوله فقال عطف
على ذكر (قوله والجد محجوب عن الميراث) أى عن الارث وقوله بالاب أى بسبب الاب (قوله لانه أدلى
به) أى لان الجدا تنسب الى الميت بواسطة الاب (قوله وقوله) مبتدأ خبره قوله بشير به الحج وقوله فى
أحواله يحتمل أن الضمير للاب أو للجد كما أشار اليه الشارح وقوله من الارث بالفرض الحج بيان للأحوال
الثلث (قوله وتسقط الجدات من كل جهة) أى تسقط من الورثة وقوله أى من جهة الام أو من جهة
الاب أى من جهة ما فاما نعمة فخلو تجوز الجمع وقوله بالام أى بسبب الام (قوله أما التى من جهة الام
فلادلائمها) أى أما سقوط التى من جهة الام فتثبت لادلائمها بالام وقوله وأما التى من جهة الاب فلمكون
الام الحج أى وأما سقوط التى من جهة الاب فتثبت لكون الام الحزوجة كونه اقرب من يرث بالامومة
انما ترث بالامومة بلا واسطة والجدات يرثن بالامومة بواسطة التى من جهة الاب ترث بالامومة بواسطة الاب
أى باعتبار كونها أم أب والتى من جهة الام ترث بالامومة بواسطة الام أى باعتبار كونها أم أم وهذا يوضح
أصلها فيما سبق (قوله فافهمه) أى اعلمه وقوله أى ما ذكرته أى من حجب الجد بالاب وسقوط الجدات
بالام (قوله وقس ما أشبهه) أى فى حجب البعيد بالقرىب والضمير لما ذكر من حجب الجد بالاب وحجب
الجدات بالام وبين الشارح ما أشبهه حجب الجد بالاب بقوله فيجب كل جد قرىب كل جده بدأ بعددته وبين
ما أشبهه حجب الجدات بالام بقوله وتجب الجدات بعضهن بعضاً فافهمه الحجب القربة من جهة
الام والبعض المحجوب كالجدة البعيدة من جهة الاب وقوله ويحجب كل من الاب أو الجد الجدة التى تدلى به

نقصان وهو سبعة أنواع
ذكرتها فى شرح
الترتيب منها الانتقال
من فرض الى فرض
أقل منه كحجب الزوج
من النصف الى الربع
ويعلم أكثرها ما سبق
ومما سبباً للامتل
وحجب حرمان وقد سبق
بعضه فى العصباء
وذكرتها بشياً منه
مقدماً حجب الأصول
فقال (والجد محجوب
عن الميراث) بالاب
لانه أدلى به وقوله (فى
أحواله) أى الاب أو
الجد (الثلث) بشير
به الى الأحوال الثلاث
التي ذكرتها من
الارث بالفرض أو
التعصيب أو بهما
(وتسقط الجدات من
كل جهة) أى من جهة
الام أو من جهة الاب
(بالام) أما التى من جهة
الام فلادلائمها أو أما التى
من جهة الاب فلمكون
الام أقرب من يرث
بالامومة (فافهمه) أى
ما ذكرته لك (وقس ما
أشبهه) فيجب كل جد
قرىب كل جده بدأ بعدد
منه لادلائمه به وتجب
الجدات بعضهن بعضاً
على التفصيل السابق
ويحجب كل من الاب أو
الجد الجدة التى تدلى به
دون غيرها

لذا كرم مثل حظ الاثنين
خلاف لابن مسعود
رضي الله عنه حيث
جعل الباقي للأخ للآب
دون الأخ للآب وقوله
(باطنا وظاهرا) فيه
إعلاء إلى أن ذلك حكم
بالحق لنفوذ باطنا
وظاهرا ولما كانت
الأخوات اللاب لسن
كبنات الابن في جميع
الأحكام لأن بنت الابن
يعصها من هو أنزل منها
إذا لم يكن لها في الثلثين
شي ولا كذلك الأخ
للآب فإنه لا يعصها إلا
الأخ للآب فقط فلا يعصها
ابن الأخ وان احتاجت
إليه صرح بذلك في
ضمن حكم عام فقال
(وليس ابن الأخ) وابنه
وان نزل سواء كان
شقيقا أو لاب (بالعصب
من مثله) من بنات
الأخ لأن من ذوى
الأرحام (أو فوقه في
النسب) من بنات الأخ
كذلك أم من الأخوات
الاحتاجت إليه لأنه لم
يعص من في درجته لم
يعص من فوقه بالأولى
(فائدة) * القريب
المبارك هو من لولاه
لسقطت الأنثى التي
يعصها سواء كان أختها
مطلقا أو ابن عمتها أو
أنزل منها في أولاد الابن
وأما القريب المشوم
فهو الذي لولاه لو رثت

لأن الخ أي إشارة إلى أن الخ وقوله إلا البكاء على الميت فقط أي لا الأرب لسقوطهن باستغراق الثلثين والمراد
حصل لهم البكاء بالفعل أو بالقوة ويحتج أن ابن الجوزي مثل عن ابن وأم ولم يخلف الميت له حاشيا ما يثبت
كل منها فقال رث الابن اليتيم والام السكلى أي الحزن (قوله وان يكن) أي يوجد وقوله أخ لهن أي معهن
فاللزم معنى مع كما أشار إليه الشارح بقوله أي وان يكن مع الأخوات اللاب أخ لآب وقوله حاضر أي حالة كونه
حاضرا أي موجودا واحترز به من المفقود وسبأ في بابيه وقوله معهن لاحاجة إليه بعد قوله وان يكن مع
الأخوات الخ وقوله عصهن جواب الشرط وقوله واقسم أي الأخ والأخت وهذا راجع للواحدة وقوله
أو اقسم أي الأخ والأخت وهذا راجع للأكثر (قوله خلافا لابن مسعود الخ) فقد خالف في هذه كما خالف
في التي قبلها (قوله باطنا) أي عند الله وقوله وظاهرا أي عند القاضي والمفتي اه أمير وقوله فيه إعلاء إلى أن ذلك
الخ أي لأنه لو كان بالباطل لم ينفذ باطنا (قوله ولما كانت الأخوات الخ) دخول على كلام المصنف وقوله لأن
بنت الابن يعصها من هو أنزل منها إذا لم يكن لها في الثلثين شيء أي من نصف أو سدس أو مشاركة فيه أو في الثلثين
كأنه الشارح وقوله فلا يعصها ابن الأخ لأنه لا يعص من في درجته وهي أخته كونه من ذوى الأرحام وقوله
وان احتاجت إليه أي لأنه ليس لها شيء في الثلثين (قوله صرح) جواب لما قبله بذلك أي بعدم تعصها من
الأخ للأخت وقوله في ضمن حكم عام أي لأنه ذكر أولا عدم تعصها من الأخ لمن في درجته وهذا حكم زائد على
المقصود ثم ذكر عدم تعصها من كان فوقه في الدرجة وهو حكم عام لشموله عدم تعصها من بنت الأخ التي فوقه وعدم
تعصها للأخت (قوله فقال) عطف على صرح (قوله وليس ابن الأخ) بقطع همة ابن الضرر وفوقه في صفح الخاء
الشديد والتخفيف والوزن صحيح على كل منهما لأنه أدخله الطي على التخفيف وقوله وابنه أي ابن ابن الأخ
وقوله وان نزل غاية في ابنه وقوله سواء كان شقيقا أو لابا فمتمم في الأخ وقوله بالعصب بكسر الصاد المشددة لأنه
اسم فاعل ومفعوله ما بعده (قوله من مثله) يحتمل أن من نكراه موصوفة ومثله بالنصب على أنه صفة بمعنى مماثلة
له أي أنتي مماثلة له في الدرجة ويحتمل أنها موصولة ومثله بالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف أي التي هي مثله
وحذف صدر الصلة هنا نادر لعدم الطول وقوله من بنات الأخ بيان لمن مثله وهو شامل لأخواته وبناته وقوله
لأنهن من ذوى الأرحام الأولى من ذوات الأرحام وهو تعليل لعدم تعصها (قوله أو فوقه) عطف على مثله على
الوجهين فيه وهو معلوم بالأولى من المعطوف عليه كسبب شرا إليه الشارح بالتعليل وقوله في النسب تنازعه كل من
مثله وفوقه وقوله من بنات الأخ أي التي فوقه وهو بيان لمن فوقه وقوله لذلك أي لأنهن من ذوى الأرحام وفي
بعض النسخ كذلك بالكاف بدل اللام والأولى أظهر وقوله أم من الأخوات أي اللاب وهو عطف على من بنات
الأخ وقوله المحتاجات إليه أي لأنه ليس لهن شيء في الثلثين وقوله لأنه الخ تعليل لعدم تعصها من الأخ من فوقه
من خصوص الأخوات لأنه قد عدل ذلك في بنات الأخ ويحتمل دخولهن ويكون التعليل بالنسبة لهن تأكيذا
(قوله فائدة) أي أولى بدليل ما سأتى من قوله فائدة ثانية وقوله فائدة ثالثة وانما حذف الوصف هنا للعلم به
(قوله القريب المبارك) أي الذي جعل الله فيه البركة وقوله هو من لولاه لسقطت الأنثى الخ أي كابن الابن
مع بنت الابن عند استغراق البنات للثلثين وقوله سواء كان أختها مطلقا أي عن التقيد بكونه في أولاد الابن
فيشمل الأخ للاب مع أخته وقوله أو ابن عمتها أي بان كانت بنت ابن مع ابن آخر وقوله أو أنزل منها أي بان
كانت بنت ابن مع ابن ابن وقوله في أولاد الابن أي لافي الأخوة والأخوات للآب (قوله وأما القريب
المشوم) مقابل للقريب المبارك والمشوم الذي لا ركة فيه من المشوم ضد البين وهو بضم الشين وبالواو ويعص
بسكون الشين وبالمهمز قبل الواو وهذا أصل للأقول تخفف بنقل حركة الهمز للشين وحذف الهمز وقوله فهو
الذي لولاه لو رثت أي كابن الابن مع بنت الابن في السورة لا تيسر في النسخ كسبب أي توضيحه (قوله ولا
يكون ذلك الامساو باللاتي) أي ولا يكون القريب المشوم الامساو باللاتي في الدرجة وقوله من أخ
مطلقا عن التقيد بكونه لبنت الابن فيشمل الأخ للأخت من الآب وقوله أو ابن عم لبنت الابن أي بان
كانت بنت ابن مع ابن آخر (قوله وله صور) أي للقريب المشوم صور بصورتها وقوله منها الخ أي

ومنها

ومنها زوج وأم وأخ للام وأخت شقيقة وأخت لآب وأخ كذلك للزوج النصف ثلاثة وللأم السدس واحد
والأخ للام كذلك يبقى واحد في حال عليه باثنين وتكون الثلاثة للأخت فامسألة من ستة وتعمل لثمانية
وسقطت الأخت للآب والأخ كذلك لاستغراق الفروض التركة فلولا الأخ للآب لورثت الأخت للآب
السدس تكمله لثلاثين فهو مشوم عاها وهذا المثال في الأخوة وهو الذي أهمله الشارح (قوله للزوج
الربع) أي وهو ثلاثة وللأم السدس أي وهو اثنان وكذلك قوله وللآب السدس وقوله وللبنات
النصف أي وهو ستة في حال لها واحد وقوله وابنت الابن السدس أي في حال لها بائنتين وقوله فتعمل المسألة
إلى خمسة عشر أي وأصاها ثمانية عشر لأن فيها ربعا وسدسا وقوله فلو كان الخ أي هذا ان لم يكن معهم فلو
كان الخ فهو مقابل للمذوف وقوله لاستغراق الفروض على التسعوطهما وقوله وتكون اذ ذلك أي وتكون
المسألة وقت ذلك حاصل كما تقدم نظيره وقوله فلو لولاه لو رثت أي لولوا لابن الابن لو رثت بنت الابن السدس
وقوله فهو أخ مشوم عليها أي عاد عليها مشوم (قوله المحبوب بالوصف) أي المحبوب بوصف قام به من
الأوصاف السابقة في قول المصنف وينبغي الشخص من الميراث الخ وقوله وجوده كعدمه أي لأنه والحالة
هذه كالأجنبي وقوله فلا يحجب أحدا فربع على قوله وجوده كعدمه وقوله لأرحامنا ولأقربنا هذا
ما عليه جماهير الصحابة ونقل عن ابن مسعود أن الكافر والقاتل والرقيق يحجب غيره حرمانا لكن لم يصح
عنه والصحيح عنه أنهم لا يحجبون أحدا حرمانا وذهب ابن مسعود إلى حجب الزوجين والام نقصانا بالولد
والأخوة الكفار والأرقاء والقاتلين اظ هر قوله تعالى فان كان له أخوة ولم يقبل وارثين ولا غير وارثين
أفاده الرشدي (قوله والمحجوب بالشخص) أي حرمانا كحرم معلوم من الإطلاق وقوله لا يحجب أحدا
حرمانا لا يقال برد الأخ المشوم بأنه محجوب بالشخص وقد حجب أخوه حرمانا لا نقول الأخ المشوم ليس محجوبا
بالشخص وانما سقط لاستغراق الفروض التركة ولذلك سقطت هي مع فالحجب في الحقيقة أختها
الاستغراق (قوله وقد يحجب نقصانا) أي يوقد يحجب المحبوب بالشخص غيره حجب نقصان وقوله وذلك
أي كون المحبوب بالشخص يحجب غيره نقصانا وقوله في مسائل ذكرتها في شرح الترتيب قد ذكرتها
هنا واحدة بقوله منها أم وأب وأخوة كيف كانوا أي سواء كانوا أشقاء أو آب أو أم والأخوة مع كونهم
محجوبين بالآب يحجبو الأم من الثالث إلى السدس والثانية أم وجدود من أولاد الأم فالأم السدس
والباقي للجدولاشي لأولاد الأم المحجوبين بالجد فالأخوة للام مع كونهم محجوبين بالجد يحجبو الأم من الثالث إلى
السدس والثالثة أم وأخ شقيق وأخ للآب فالأم السدس والباقي للأخ الشقيق ولأختي للأخ فالأخ للآب
مع كونه محجوبا بالأخ الشقيق يحجب معه الأم من الثالث إلى السدس والرابعة أم وأخ شقيق أو أب وجد وأخ
للأم فالأم السدس والباقي بين الجد والأخ الشقيق أو الذي لا بولاشي للأخ للام فالأخ للام محجوب بالجد
وسع ذلك يحجب مع الأخ الشقيق أو أب الأم من الثالث إلى السدس والخامسة أم وأخت شقيقة وزوج وأخ
للآب فالأم السدس والاشقيقة النصف وللزوج النصف فهي من ستة وتعمل لسبعة ولأختي للأخ للآب فقد
يحجب مع الأخت الأم من الثالث إلى السدس مع كونه محجوبا بالاستغراق الفروض التركة بالنظر لكونه
محجوبا بالاشخاص المستغرقين للتركة والسادسة مسائل المعادة كجد وأخ شقيق وأخ للآب فالأخ الشقيق
بعد الأخ للآب على الجد فيأخذ الثالث ولولم يعد عليه لاخذ النصف فالأخ للآب مع كونه محجوبا بالأخ
الشقيق يحجب الجد من النصف إلى الثالث انتهى ما ذكره في شرح الترتيب بتوضيح (قوله المحجب بالوصف
يتأتى دخوله على جميع الورثة) فقد يكون الابن رقيقا مثلا وكذلك الأب ونحوه فيحجب بالوصف وهو الرق
مثلا وقوله والمحجب بالشخص نقصانا كذلك أي يتأتى دخوله على جميع الورثة فيحجب الابن مثلا بالشخص
نقصانا بغيره ابن آخره وهكذا (قوله وأما المحجب بالشخص حرمانا فلا يدخل على ستة) أي لا دلالة لاسم إلى
الميت بأنفسهم وهم أقرب إليه وأقوى ادلاء فلو محجوبهم غيرهم حرمانا لم يرجع الضعيف على القوي وهو
ممنوع وقوله وهم الآب والام الخ فهم الآبوان والوالدان والزوجان لكن الزوجان لا يجتمعان إلا في مسألة

وبنت وبنت ابن
فالزوج الربع وللأم
السدس وللآب السدس
وللبنت النصف ولبنات
الابن السدس فتعمل
المسألة ثمانية عشر فلو
كان معهم ابن ابن سقط
وسقطت معه بنت
الابن لاستغراق
الفروض وتكون
اذا ذلك عائلة ثلاثة
عشر فلو لولاه لو رثت
بينها فهو أخ مشوم
عليها والله أعلم * (فائدة
ثانية) * المحبوب
بالوصف وجوده كالعدم
فلا يحجب أحد الأرحام
ولأنه نقصانا بالمحجوب
بالشخص لا يحجب
أحد الأرحام وقد يحجب
نقصانا وذلك في مسائل
ذكرتها في شرح
الترتيب منها أم وأب
وأخوة كيف كانوا
فالأم السدس والباقي
للآب ولأختي للأخوة
لجميعهم بالآب والله أعلم
(فائدة ثالثة) *
المحب بالوصف يتأتى
دخوله على جميع
الورثة والمحجب بالشخص
نقصانا كذلك وأما
المحب بالشخص حرمانا
فلا يدخل على ستة وهم
الآب والام والابن
والبنات والزوجة

من أحكام العاصب وان لم يصرح به لكونه معلوما أنه اذا استغرقت الفروض الزكوة سقط العاصب والاخت لغير أم في الاكدرية والاخوة الاشقاء في المشرقة كما أشرت الى ذلك في باب العصبية وكانت الاكدرية - سناني في باب الجدة والخسوة ذكرهنا المشرقة وعقد لها بابا فقال

(باب المشرقة)

بفتح الراء كضبطه ابن الصلاح والنووي رجهما الله أي المشرقة فيها وبكسرهما على نسبة التشرية اليها مجازا كضبطها ابن بونس وحكي الشيخ أبو حامد المشرقة بناء بعد الشين وتسمى بالمجارية وبالجزية وبالجمية لما ساقى وزعم بعضهم انها تسمى بالجزية لان عمر بن الخطاب رضي الله عنه سئل عنها وهو على المنبر قال بن الهائم رجه الله وفيه نظر (وان تجردوا وجاهوا) أو جردة (ورثا) أي الزوج والام أو الجدة فورث الزوج النصف والام أو الجدة السدس (وأخوة للام) اثنين فأكثر (حازوا الثلثا) وأخوة أيضا للام (أي أشقاء ذكرنا) كقولهم كان معي أنثى أو أنا (و) قد (استغرقت) أي المذكورون غير الأشقاء (المال للضمير

المفوف وهي نادرة فلذلك عددهم بينهم خمسة حيث قال ومن لا يسقط بحال خمسة وهم الابوان والوالدان وأحد الزوجين (قوله وضابطهم) أي الستة الذين لا يدخل عليهم المحجب بالشخص حرما ما وقوله كل من أدلى الى الميت بنفسه أي كل وارث انتدب الى الميت بنفسه لا بواسطة وقوله غير المعتقد والمعتقة أي لان عصبان الولاء مؤخرون عن عصبان النسب بالاجماع ولان الولاء أضعف من النسب فكل منهما مدلل الى الميت بنفسه لكن يجب بالشخص محجب حرما لما ذكر (قوله ولما نسمى الكلام الخ) دخول على كلام المصنف وقوله وكان الخ أي والحال انه كان الخ فالواو للحال وقوله من أحكام العاصب خبر لما كان مقدم وقوله انه اذا استغرقت الخ في تأويل مصدر اسم مؤخر أي سقوط العاصب عند استغراق الفروض الزكوة فكانه قال وكان سقوط العاصب عند استغراق الفروض الزكوة من أحكام العاصب وقوله وان لم يصرح به أي والحال انه لم يصرح به وقوله لكونه معلوما أي من مفهوم قوله أو كان ما يفضل بعد الفرض له اذ فهو معلوم انه اذ لم يفضل بعد الفرض شي فلا يشي له كما تقدم وقوله سقط العاصب فيه الظاهر في محل الضمير فكان يكفيه أن يقول سقط والضامير المستتر يعود على العاصب لثبوت ذلك (قوله والاخت لغير أم في الاكدرية) أي فلا تسقط فيهما مع كونها عصبية بالجد لانها تأخذ أولاً بالفرض ثم تعصب وقوله والاخوة الاشقاء في المشرقة أي فلا يسقطون فيهما مع كونهم عصبية أي لثبوت الهام الى الارث بالفرض فلا تستثناء ظاهري كما تقدم (قوله وكانت الاكدرية الخ) عطف على قوله وكان من أحكام العاصب الخ وقوله ذكرهنا المشرقة جوابا لما وقوله وعقد لها بابا أي ترجم لها بابا وقوله فقال عطف على ذكر (باب المشرقة)

أي باب بيان المسئلة المشرقة ولقبنا بذلك لما فيه من التشرية بين أولاد الابوين وأولاد الام في فرض واحد (قوله بفتح الراء) هو المشهور وكذا فخر الزاء الواقعة بعد التام في المشرقة وقوله أي المشرقة فيها أي فدخله الخذف للجار والابصال للضمير وان كان سماعيا فقد وقع في كلام المؤلفين كالقياسي (قوله وبكسرهما) أي بكسر الراء وقوله مجازا أي عقليا لان المشرقة حقيقة المجتهد ظاهر والشارع باطن لكن لما كانت المسئلة مشتملة على الاخ الشقيق المشارك لأولاد الام في قرابتها التي هي سبب في التشرية بينه وبينهم نسب التشرية اليها فهو على حد قولهم أثبت الريع البقل وليس مجازا امرسا لاختلافهم فيه (قوله المشرقة بناء بعد الشين) أي مع فتح الراء بمعنى انها مشتركة فيها وبكسرهما على نسبة الاشتراك اليها مجازا لان المشرقة حقيقة هم الاخوة (قوله وتسمى بالمجارية وبالجزية وبالجمية لاسياني) أي من انهم قالوا هبنا أبانا حجارا واجعله حجارا ملقي في اليم (قوله وفيه نظر) أي لان المنبرية انما تعرف اصطلاحا في المسئلة التي سئل عنها سيدنا علي وهو على المنبر كسباني وبعضهم على النظر بأنه لم يثبت ورد بأنه ثبت رواية الترمذي أفاده الامير (قوله وان تجردوا وجاهوا) هكذا في أكثر نسخ المتن وفي بعضها وان يكن زوج الخ وعليها شرح بعضهم وانما اقتصر المصنف عليهم لأن مثلها الجدة كما أشار اليه الشارح بقوله أو جردة لان المشرقة التي وقعت للعصبة رضي الله عنهم فيها أم لأجدة لكن الجدة فأكثر كلام في الحكم وقوله ورتا قيد احتراز به عما اذا قام بها مانع من الارث وقوله فورث ضبطه بعضهم بصيغة فعل الامر والظاهر ضبطه بصيغة الماضي كما يدل عليه قوله عز وافته بصيغة الماضي كما ترى (قوله واخوة للام) أي وتجردوا أيضا اخوة للام وقوله اثنين فأكثر إشارة الى أن المراد بالجميع ما فوق الواحد وقوله حازوا الثلثا بالاشباع للوزن أي استحقوه وورثوه والجملة وصف للاخوة للام وهو لبيان الواقع أولا احتراز عما اذا قام بهم مانع من الارث (قوله واخوة أيضا للام وأب) أي وتجتمع من ذكر اخوة أشقاء كل واحد من الاخوة للام والمراد بالاخوة الاشقاء الجنس السادس بالواحد والاكثر سواء فتمحضوا ذكرنا أو كان معهم ذكرنا أو أانا كما أشار اليه الشارح بقوله ذكرنا أكثر الخ (قوله وقد استغرقت الخ) أي والحال انهم قد استغرقت الخ فالجملة حالية كما أشار اليه الشارح بتقدير قد وهذا مجرد توضيح والافتقار من المثال فلا حاجة اليه وقوله أي المذكورون تفسير

بفرض النصب) جميع نصيب فالسئلة أصلا خمسة للزوج النصف ثلاثا والام أو الجدة السدس واخوة للاخوة للام الثلث اثنين و مجموع الانصبة ستة فلم يبق للعصبة الشقيق شي قد كان مقتضى الحكم السابق أن يسقط الاستغراق الفروض (١١٧) وذلك هو الذي قضى به عمر بن الخطاب رضي الله عنه

للضمير الذي هو الواو وقوله بفرض النصب أي بالنصب المفروضة فهو من اضافة الصفة للموصوف بعد تأويل الفرض بالمفروض والنصب جمع نصيب كما قاله الشارح (قوله فالسئلة الخ) تفريع على ما قبله وقوله أصلا خمسة أي مخرج السدس الذي هو فرض الام أو الجدة ولا تغفل لفرض الزوج وفرض الاخوة للام للدخول بمخرج كل منهما في مخرج السدس ويختلف تصحيحها باختلاف عدد الاخوة من الصنفين فلو كان فيها أخ وأخت من أم وأخ وأخت شقيقان كان الثلث وهو اثنان بين الاربعة بالسوية لا يفضل ذكرهم على أنثاهم واثنان على أربعة لا تنقسم وتوافق بالنصف فيضرب نصف الاربعة وهو اثنان في ستة باثني عشر ومنها مع فالزوج ثلاثة في اثنين بسنة والام أو الجدة واحد في اثنين باثنين واثنان في اثنين باربعة بين الاربعة كل واحد منهم أفاده الرشيد (قوله فكان مقتضى الحكم السابق) أي وهو انه اذا استغرقت الفروض الزكوة سقط العاصب وقوله لاستغراق الفروض أي لاستغراقها بالتركة وقوله وذلك أي سقوط الشقيق وقوله هو الذي قضى به عمر أي هو الذي حكم به (قوله ثم وقعت لعمر بن الخطاب) أي في العام المقبل كفي شرح الترتيب وقوله فأراد أن يقضي بذلك أي أن يحكم بالسقوط وقوله فقال له زيد الخ كون قائل ذلك هو زيد هو المتعذر كما واخبر واحد منهم البيهقي وقوله هبنا أباهم أي افرضوا أباهم كان حجارا وهذا كناية عن عدم اعتبار قرابته بالاب فيجعل كالحجار والخطاب مال المعروضة والجمع للتعظيم واماله ولمن كان معه من الصحابة وفي بعض الروايات هب وهي ظاهرة (قوله فأرادهم الخ) هذا تعاميل المحذوف والتقدير ولا يحرمون بسبب الاب لانه ما زادهم الاب الا قربا (قوله وقيل فاقبل ذلك هو أحد الورثة) أي غير الاخوة كلام ويكون الحامل له على ذلك الشفقة عليهم فغابر هذا القول ما بعده على أنه قد اختلف هذا القول فتدبر (قوله وقيل قال بعض الاخوة) أي الاشقاء وقد عرفت وجه مغايرة هذا القول للذي قبله وقوله هبنا أبانا كان حجارا ملقي في اليم أي افرض ان أبانا كان حجارا ملقي في اليم وهذا كناية عن عدم اعتبار قرابة الاب كما تقدم (قوله فلما هبنا سميت بماتة دم) أي بالمجارية وبالجزية وبالجمية (قوله فاقبل ذلك قضى بالتشرية الخ) أي فلما قبل له ما ذكر حكم بالتشرية الخ وقوله فقبل له في ذلك أي قبل له كلام بسبب ذلك ففي السببية وقوله فقال ذلك على ما قضينا وهذا على ما قضى أي ذلك الحكم على ما قضينا فيه ماضى وهذا الحكم على ما نقضيه الآن فذلك معمول به فيما سبق وهذا معمول به الآن لان الاجتهاد لا يتقضى بالاجتهاد أفاده السماعي (قوله ووافقه على ذلك) أي على التشرية بين الاخوة للام والاخوة الاشقاء وقوله جماعة من الصحابة منهم زيد بن ثابت أي ومنهم عثمان بن عفان رضي الله عنه وقوله وذهب اليه أي ذهب الى التشرية (قوله بالفظم وفاق) أي في المعنى وان كان مغايرا في بعض الكلمات (قوله فاجعلهم الخ) جواب الشرط في قوله وان تجردوا وجاهوا أما الخ ويقرأ فاجعلهم بضم الميم مع الاشباع وكذلك قوله كلهم فهو بضم الميم مع الاشباع أيضا وهو تأكيدي للضمير في قوله فاجعلهم العائد على الاخوة مطلقا كما أشار اليه الشارح بقوله أي الاخوة الاشقاء والاخوة للام وقوله اخوة للام أشار الشارح بذلك الى أن قول المصنف لام متعلق بمحذوف أي اخوة للام (قوله واجعل أباهم) أي الاخوة الاشقاء ويقرأ أباهم باسكان الميم وقوله حجارا فيه تشبيه بليغ بمحذوف أداة التشبيه كما أشار اليه الشارح بقوله أي كعجرو وجه الشبه عدم الانتفاع بكل وقوله ملقي في اليم أشار الشارح بذلك الى أن قوله في اليم متعلق بمحذوف أي ملقي في اليم وهذا كناية عن قطع النظر عنه بالكلية (قوله حتى كان الجميع الخ) أي فكان الجميع الخ فني معنى فاء التفريع وقوله بالنسبة لقسمه الثلث بينهم فقط لامن كل الوجوه أي فلا يرده سقوط الاخت والاختوان بالبالعصبة الشقيق كما

الشافعي رجه الله الذي قطع به الاحباب رجههم الله وهو الذي ذكره المصنف رجه الله بلفظ موافق لما قبل لعمر بن الخطاب رضي الله عنه بقوله (فاجعلهم) أي الاخوة الاشقاء والاخوة للام (كلهم) اخوة للام (واجعل أباهم حجارا) أي كحجار ملقي (في اليم) أي البحر حتى كان الجميع اخوة للام بالنسبة لقسمه الثلث بينهم فقط لامن كل الوجوه

سابق توضيحه في التنبية (قوله كما قال واقسم الخ) أي لقوله واقسم الخ فهو تعادل لقوله بالنسبة لقسمه
 الثالث الخ وقوله على الاخوة أي على عدد رؤسهم وقوله والذين لا م فقط أي لا لاب وقوله ثلث التركة
 يسكون للام وفتح التاء وكسر الراء وهذا متعين هنا وان كان غير ذلك كما سبق (قوله بالسوية) أي كما هو
 شأن أولاد الام فان الاخوة الاشقاء برؤوسهم حيث لا يفرض من حيث الاخوة للام فقط لا بالتعصيب وقوله
 فلو كان الخ تفرع على قوله بالسوية وقوله فيها أي في هذه المسئلة التي هي المشتركة وقوله أخذت
 كواحد من الذي كور أي لما علمت من أن الاخوة الاشقاء انما برؤوسهم حيث لا يفرض من حيث الاخوة للام
 فقط لا بالتعصيب (قوله فهذه المسئلة المشتركة) أي إذا أردت معرفة اسم هذه المسئلة بعد معرفة كمها
 فاقول لك هذه المسئلة اسمها المشتركة كما أشار اليها بإشارة الحاضر القريب لا ستحضرها وقرىم اذهنا وقوله
 المشهورة أي بهذا الاسم وقوله من زمن الصباية بيان لابتداء زمن الشهرة وقوله الى هذا الوقت بيان لانتهائه
 (قوله ولا بد في تسميتها الخ) أي ولا بد في تسمية هذه المسئلة بماذا كرم من المشتركة والحسرية والجمية
 من هذه الاركان الاربع والافلاتي بماذا كرم ولا بد في الحكم فيها بماذا كرم من التشرية بينهم في الثالث
 من هذه الاركان الاربع والافلاتي بماذا كرم فلو كان في الحكم فيها بماذا كرم من التشرية بينهم في الثالث
 أي الاركان الاربع وقوله وذو سدس أي صاحب سدس وقوله من أم أو جسد يبين لذي السدس
 والتعبير بذى السدس أشمل من التعبير بالأم وان كانت هي التي وقعت للصباية كما تقدم (قوله ويحترز
 أركانها) مبتدأ وما بعده عطف عليه والخبر قوله مذ كور في المطولات فلو لم يكن زوج أو ذو سدس من أم
 أو جدة أو اثنتان من ولد الام لبقى شيء بعد الفروض تأخذ الاشقاء تعصبا ولو كان بدل الاشقاء اخوة لاب
 لسقطوا باستغراق الفروض التركة وكذا لو كان أخ لاب وأخت كذلك فسقطت الاخت مع الاخ ويسمى
 الاخ المشوم ولو كان بدلهم أخت شقيقة أو لاب لا يعمل لها بالنصف أو اختان شقيقتان أو لاب أعيل لها
 بالثلثين أو اختي شقيق فيقدر كورته بشارك الاخوة للام في الثالث وبقدرة أخته لا يشارك بل يعال له
 فيجعل للثد كبر مسئلة ولانما ثبت مسئلة وتوصل جامعة وتقسيم تلك الجامعة على مسلتين التذ كبر والتأنيث
 ويعامل كل بالاضرفي حقه ووقف ما بقي مسئلة الذي كور مع تقدرا أن أولاد الام اثنتان تصح من ثمانية عشر
 لان أصلها ستة للزوج النصف ثلاثة وللأم السدس واحد يبق اثنتان على ولدى الام والشقيق فلا يتقسم
 الاثنتان على الثلاثة فتضرب الثلاثة في ستة ثمانية عشر فالزوج ثلاثة في ثلاثة بتسعة وللأم واحد في ثلاثة
 بثلاثة ولكل واحد من ولدى الام والاخت اثنتان ومسئلة الاثنتان من تسعة لانه يعال بالنصف للاثني الشقيقة
 فتعول من ستة الى تسعة وبين المسلتين تداخل لان التسعة داخل في الثمانية عشر فيكتفي بالا كبر ويجعل هو
 الجامعة فتصح المسئلة اثنتان من تلك الجامعة وهي ثمانية عشر فاذا قسمت الثمانية عشر التي هي الجامعة على
 مسئلة التذ كبر وهي ثمانية عشر اكان جز السهم واحد فهو جزءهم مسئلة الذي كور ولو قسمت على
 مسئلة التأنيث وهي تسعة لكان جزء السهم اثنتين فهما جزءهم مسئلة الاثنتان فالزوج من مسئلة الذي كور
 تسعة في واحد بتسعة ومن مسئلة الاثنتان في اثنين بتسعة فيعطى الستة فقط معاملة له بالاضرفي حقه وهو
 الاثنتان وللأم من مسئلة الذي كور ثلاثة في واحد بثلاثة ومن مسئلة الاثنتان في واحد في اثنين فتعطى اثنتين
 فقط معاملة لها بالاضرفي حقه وهو الاثنتان ولكل واحد من ولدى الام من مسئلة الذي كور اثنتان في واحد
 باثنتين ومن مسئلة الاثنتان في واحد في اثنين باثنتين فلكل واحد من ولدى الام اثنتان على كل من الذي كور
 والاثنتان وللخت من مسئلة الذي كور اثنتان في واحد باثنتين ومن مسئلة الاثنتان في اثنين بتسعة فيعطى اثنتين
 فقط معاملة له بالاضرفي حقه وهو الذي كور ووقف الباقي وهو أربعة فان أثني ذهلي ويكمل له بها ستة
 وهي نصف عائل كالزوج وان كان كرا أخذ الزوج ثلاثة ويكمل له بها تسعة وهي النصف وأخذت الام
 واحدا ويكمل لها به ثلاثة وهي السدس ومع كل واحد من ولدى الام والاخت اثنتان وهذا عند الشاعية
 وما عند المالكية فتضرب الجامعة في حالي الخشتي وهما التذ كبر والتأنيث فالحاصل من ضرب ثمانية عشر

كما قال (واقسم على)
 الاخوة (الجميع)
 الاشقاء والذين لا م فقط
 (ثالث التركة) بينهم
 بالسوية فلو كان مع
 الاشقاء فيها أنثى أخذت
 كواحد من الذي كور
 فهذه المسئلة المشتركة
 المشهورة من زمن
 الصباية وحتى الله عنهم
 الى هذا الوقت ولا بد في
 تسميتها والحكم فيها
 بماذا كرم من هذه
 الاركان الاربع وهي
 زوج وذو سدس من
 أم أو جدة واثنتان
 فأكبر من أولاد الام
 وعصبة شقيق ويحترز
 أركانها

في اثنتي عشرة وثلاثون فتقسم على كل من المسئلة يخرج جزء السهم بجزءهم مسئلة الذي كور اثنتان وجزء
 سهم مسئلة الاثنتان أربعة ويجمع نصيب الوارث من كل من المسئلة ويعطى نصف المجموع ولا وقت فالزوج
 من مسئلة الذي كور تسعة في اثنين بثمانية عشر ومن مسئلة الاثنتان في اثنين في أربعة باثني عشر فالمجموع ثلاثون
 يعطى نصفها خمسة عشر وللأم من مسئلة الذي كور ثلاثة في اثنين بتسعة فيعطى الستة فقط معاملة له بالاضرفي حقه
 بأربعة فالمجموع عشرة تعطى نصفها خمسة وعلا كل واحد من ولدى الام من مسئلة الذي كور اثنتان في اثنين
 بأربعة ومن مسئلة الاثنتان في واحد في اثنين بأربعة باثني عشر فالمجموع ستة عشر
 من مسئلة الذي كور اثنتان في اثنين بأربعة ومن مسئلة الاثنتان في اثنين في أربعة باثني عشر فالمجموع ستة عشر
 يعطى نصفها ثمانية فخذ الزوج خمسة عشر والام خمسة عشر ولداها ثمانية كل واحد منهم بأربعة والاخت
 ثمانية ويجمع ذلك ستة وثلاثون وابتدأ هذه المسئلة يعلم بما يأتي في باب الخشتي المشكل (قوله وتوجيه كل
 من المذهبين) أي مذهب القائلين بالتشريك ومذهب القائلين بعدمه فتوجيه مذهب القائلين بالتشريك
 القياس على الاخ للام اذا كان ابن عم وسقطت عصوبته بالعم لافاقه برث بقربة الام فكذلك الشقيق لما
 سقطت عصوبته باستغراق الفروض التركة كورث بقربة الام وتوجيه مذهب القائلين بعدم التشرية
 الاصل في العاصب سقوطه عند استغراق الفروض التركة وورثته استغرقت هنا (قوله والمعاينة) أي الالغاز
 بما وصي معاينة لانه يورث العي ولما كان الغالب أن من استشكك عليه يستشكك عليك غير بصيغة المفاعلة
 وصورة المعاينة أن يقال انما عاصب استغرقت الفروض التركة ولم يسقط أو يقال أخ شقيق ورث بالفرض
 أو يقال شقيقة ساوت الشقيق في القسمة وأما ما قالوه في تصوير المعاينة بها من ان امرأه وجدت قومًا يقتسمون
 تركتها فقالت لا تعالوا فاني حبي فاني ولدت أنثى أو أنا ولدت أنثى أو ورثت أو ورثت كرا أو ذ كور أو لمع
 انثى برث أو لم يرث فافهم المرأة من جهة أبي الميتة في المشتركة والمقتسمون هم الزوج والام وأولادها فانه نظر
 لانه مع عدم الاشقاء فابست مشتركة فابست هذه الصورة من المعاينة بها بل من المعاينة ببعض زانها وأوجب
 بان المرأة أم الميتة المذ كورة فلا شقاق موجودون وهم جملها وقولها فان ولدت أنثى أو أنا ولدت أنثى أو ورثت
 أي بالعلول وقولها وان ولدت كرا أو ذ كور أو لمع انثى برث أو لم يرث أي على مذهب عدم التشرية
 وحينئذ فافهم الصورة من المعاينة بها (قوله انما قلت بالنسبة لقسمه الثلث بينهم فقط) أي لامن كل الوجوه
 كما مر في كلامه وقوله لا يرد مالو كان معهم أخت وأخوان لاب أي مالو كان مع الاخوة من الصنفين أخت
 لب أو أخوات كذلك وقوله فانهم يسقطن الخ أي جريا على الاصل من حجب أولاد الاب بالعصبة الشقيق
 بالاجماع قال في كشف الغوامض ولا تعلم أحد استثنى من الاجماع الشقيق في المشتركة ثم قال وقد أخطأ بعض
 المفتين في عصرنا فافهم بأنه يفرض للاخوات اللاب في المشتركة وتعول الى تسعة أو الى عشرة لان الاخ الشقيق
 انما ورث فيها بقربة الام وألغت قربة الاب فلا يحجب الاخوات اللاب كالأخ للام كذا قالوا ولا أعلم لهم سلفا في
 ذلك وهو قول مختار فافهم ويخالف لاطلاق الاجماع وأطال في تقريره فراجع ان شئت (قوله ولا يفرض
 للاخت اللاب النصف) أي تجبها بالشقيق وقوله وتعول لتسعة عطف على المنفي فهو منفي أيضا وقوله ولا اخوات
 اللاب للثلاث أي ولا يفرض للاخوات اللاب للثلاث لجهن بالشقيق وقوله وتعول لعشرة عطف على المنفي فهو
 منفي أيضا مثل ما قبله فالمنفي فيهما لا يفرض لها أولهن ولا يعال لها أولهن (قوله كما قد توهمه بعضهم) هو
 الشيخ سراج الدين الجوزي والشيخ قاضي القضاة بدر الدين السعدي والشيخ داود الماسكي وغيرهم وقوله
 وهو توهم باطل أي مخالفة للاجماع على أن الاخ الشقيق يحجب أولاد الاب ولم ينقل عن أحد من العلماء أنه
 استثنى من الاجماع الاخ الشقيق في المشتركة والواقعة في عصر السبط وقد بسطها في شرح كشف الغوامض وقد
 تقدم بعض عبارته (قوله ثم شرع المصنف رحمه الله في شيء) أي في ذلك الشيء وقوله وفاء بوعده أي لأجل وفاءه
 بوعده فهو مفعول لاجله وقوله السابق أي في قوله وحكمهم وحكمهم سابق الخ وقوله فقال عطف على شرع

(باب الجد والاخوة)



وتوجيه كل من المذهبين
 والمعاينة بها مذ كور
 في المطولات ومنها
 كتابنا شرح الترتيب
 (تنبيه) انما قلت
 بالنسبة لقسمه الثالث
 بينهم فقط لا يرد مالو
 كان معهم أخت أو
 أخوات لاب فانهم
 يسقطن بالعصبة
 الشقيق ولا يفرض
 للاخت اللاب النصف
 وتعول لتسعة أو
 للاخوات اللاب الثلاث
 وتعول لعشرة كوتوهمه
 بعضهم وهو توهم باطل
 والله أعلم ثم شرع
 المصنف رحمه الله في شيء
 من أحكام الجسد
 والاخوة وفاء بوعده
 السابق فقال
 (باب الجد والاخوة)

أي من الابوين أو من
 الأب فقط سواء كان
 أحدهما الصنفين منهما
 منفردا عن الآخر أو
 كانا مجتمعين والمراد
 الواحد فأكثر من
 الذي كورأومن الأناث
 أو منه ما أراد أيضا
 حكمه معهم وحكمهم
 معه أما حكمه منفردا
 عنهم وحكمهم منفردين
 عنه فقد تقدم وأعلم أن
 الجد والاختوة لم يرد فيهم
 شيء من الكتاب ولا من
 السنة وإنما ثبت حكمهم
 باجتهاد الصحابة رضي
 الله عنهم فذهب الإمام
 أبي بكر الصديق وابن
 عباس رضي الله عنهما
 وجاعة من الصحابة
 والتابعين رضي الله
 تعالى عنهم ومن تبعهم
 كأبي حنيفة والسرني
 وابن مبرِّج وابن اللبان
 وغيرهم أن الجد كالأب
 فيجب الاختوة مطلقا
 وهذا هو المتيقن به عند
 الحنفية ومذهب الإمام
 علي بن أبي طالب رضي
 الله عنه وزيد بن ثابت
 رضي الله عنه وابن
 مسعود رضي الله عنه
 أنهم يرون معه على
 تفصيل وخلاف ذكره
 في شرح الترتيب مع
 ذكر الأدلة والاجوبة
 لكل من الفريقين

أي باب بيان أحكامهما مجتمعين كما يشير إليه الشارح بقوله والمراد أيضا حكمهم معهم وحكمهم معه والمراد بالجد عند الإطلاق الجد الصحيح وإن علا وهو حقيقة في الجد الأدنى بخلاف غيره والجد في الأصل من جددت الشيء إذا فاعلته قال ابن الهائم وبشبهه أن يتلحق بهذا المأخوذ معنى قريب وهو أن الأب كان طرفا للنسب فالأولاد لا يشبهه ولخرج أبوهم عن أن يكون طرفا وصار هو الطرف فلما قطع عن ذلك معنى جدد بمعنى جددوا وبجمل غير ذلك انتهى والاختوة بكسر الهمزة على المشهور وحتى في شرح الفصح الضم قال ابن الهائم والأشهر في واحد أخ بالتحفيف وحتى عن جماعة أخ بالتشديد انتهى (قوله أي من الابوين أو من الأب فقط) أي لأن الأم لان الاختوة من الأم محبوبون بالجد وقوله سواء كان أحدهما الصنفين أي الاختوة من الابوين والاختوة من الأب فقط وقوله منهما ما أحاط به بعد قوله أحدهما الصنفين وقوله منفردا عن الآخر أي كأن انفردت الاختوة من الابوين عن الاختوة من الأب فقط أو بالعكس وقوله أو كانا مجتمعين أي أو كان الصنفان مجتمعين والمناسبات في قوله أو مجتمعين أي أو كان أحدهما الصنفين مجتمعين مع الآخر (قوله والمراد الواحد كثيرا) أشار بذلك إلى أن الأصل للجنس الصادق بالواحد والمتعدد وقوله من الذي كورأومن الأناث الخ أشار بذلك إلى أن فيه تغليب الذكور على الأناث وقوله والمراد أيضا أي كما أن المراد ما تقدم وقوله حكمه معهم وحكمهم معه أي بيان حكمهم ما مجتمعين ولا يلزم من بيان حكمهم معهم بيان حكمهم معه كقوله مسائل المعادة فإن بيان حكمهم معهم لم يتضمن بيان حكمهم معه وقوله أما حكمه منفردا الخ يمتثل للمعية وقوله فقد تقدم أي في باب التعصيب (قوله وأعلم أن الجد والاختوة) أي مجتمعين كما علمت وقوله لم يرد فيهم أي في حكمهم وقوله وإنما ثبت حكمهم أي من يجب الجد والاختوة لكونه كالأب كما هو مذهب أبي بكر الصديق وابن عباس وجاعة من الصحابة والتابعين ومن تبعهم ومن أنهم يرون معه على التفصيل انتهى كما هو مذهب الإمام علي بن أبي طالب وزيد بن ثابت وابن مسعود (قوله فذهب الخ) أي إذا أردت ذلك فذهب الخ (قوله وجاعة من الصحابة والتابعين) أي كابن الزبير وعبادة بن الصامت وأبي بن كعب ومعاذ بن جبل وأبي الدرداء وأبي موسى الأشعري وعمر بن الخطاب وعطاء بن رباح وعروة بن الزبير وعمر بن عبد العزيز والحسن البصري وطاوس بن عبيد الله وغير ذلك (قوله والمزني) هو ومن بعده شافعية وقوله وغيرهم أي كابي ثور ومحمد بن نصر المروزي والاستاذ أبي منصور البغدادي (قوله أن الجد كالأب) أي فهو نازل منزلة فكأن الأب يحجب الاختوة كذلك الجد فلذلك فرع على ما ذكر (قوله فيجب الاختوة مطلقا) أي ولو من الابوين أو الأب (قوله وهذا هو المتيقن به عند الحنفية) أي كون الجد كالأب هو المرجح عند الحنفية (قوله ومذهب الإمام علي الخ) معطوف على قوله فذهب الإمام أبي بكر الخ (قوله أنهم يرون معه) أي أن الاختوة من الابوين أو الأب يرون مع الجد وقوله على تفصيل وخلاف ذكره في شرح الترتيب حاصل ما ذكره فيه من التفصيل والخلاف أن مذهب علي بن أبي طالب في المشهور وعنه أن للجد الباقي بعد فرض الاختوات أن لم يكن معهن أخ مالم ينقص عن السدس والاقاسم مالم تنقصه المقاسم عنه عن السدس ولم يكن ثم أحدهما البنات أو بنات الابن فإن نقصته عنه أو كان الباقي بعد فرض الاختوات أقل منه أو كان معه أحدهما البنات أو بنات الابن فنقص له السدس وعنه أنه كواحد منهم أبدا ومذهب زيد ماسيد كره المصنف ومذهب ابن مسعود أن الجد يقيسهم مالم ينقص حظه عن الثالث وأن بنى البنات لا يمتدحهم مع بنى الاعيان في القسمة ففي جد وثقيق وأخ لأب للجد النصف وللشقيق النصف الباقي عنده وأن الاختوات المنفردات معه ذوات فروض لأعصيات به فإذا كانت مع أخث شقيقة وأخت لأب فلا أولى النصف وللثانية السدس وله الباقي عنده نقله الرشيد عن الطائفي (قوله مع ذكر الأدلة والاجوبة لكل من الفريقين) فمن الأدلة للفرق بين الابن والابن نازل منزلة الابن في إسقاط الاختوة وغيره فليكن أبو الأب نزل منزلة الأب في ذلك ولذلك قال ابن عباس ألا يتقوا زيد بن ثابت يجعل ابن الابن ابنا ولا يجعله لثب الأب أبوا جيب عن ذلك بان الاختوة إنما يحجب الأب بالادلاء بهم وهو متفق في الجد فلا ينزل منزلة الأب ومن

والأدلة للفرق الثاني أن ولد الأب يدل بالأب فلا يسقط بالجد كما الأب كفي الأولاد عن شرح الترتيب (قوله ومذهب الإمام زيد) أي ومن ذكره (قوله وينتدى) بإسقاط الهمزة تخفيفا وهو لغة وقوله الآن أي في هذا الوقت الحاضر وقد يقع على القريب الماضي والمستقبل تزيلا منزلة الحاضر وقوله بما أردنا إرادته أي بالأحكام التي أردنا إيرادها أو بالعبارات التي أردنا إيرادها فإسقاطا واقعة على الأحكام مع تقدير المضاف أو على العبارات من غير تقدير (قوله في الجد والاختوة) أي حال كون ذلك في بيان ارتباط الجد والاختوة وقوله لأن الأم فقط أي بان كانوا من الابوين أو من الأب (قوله اذ وعدنا) أي لأننا وعدنا بذلك ووعد يكون للغير وأوعد للشر ولذلك قال الشاعر

واني وإن أوعدته أو وعدته * لختلف بهاد ومخزوم عدي

وقد قال بعض فقهاء العرب في دعائه يامن إذا وعد وفي إذا أوعد عفا وقد يستعمل وعد في الشرع بقريضة وقوله في باب الفروض متعلق بوعدهنا وقوله حيث قال الخ لانه قال الخ فهو تعدل لقوله اذ وعدنا (قوله فأتى نحو ما أقول السمع) أي إذا أردت ذلك فأتى بقطع الهمزة من التي جهة الذي أقوله السمع بالف الإطلاق فهو بمعنى جهة كما هو أحد معانيه في اللغة وما موصول أي بمعنى الذي والعائد محذوف (قوله واسمع سمع تفهم واذعان) أي لا سمع جهل وانكار لان ذلك لا ينفع (قوله واجمع) أي أحضر وقوله في ذهنتك أي ذلك وقوله حواشي جمع حاشية وهي الطرف ولذلك قال الشارح أي أطراف والمراد بها الكلام بتمامه وانما خص الحواشي التي هي الأطراف بالذكر لان أول الكلام يأتي في غفلة وآخره في شأمة قال الشان أن كلامها لا يحفظ ولم يظهر الناطق من حيث حواشي ضرورة أن نظم (قوله وهو القول المفرد) لكن هذا ليس مرادها بل المراد من الكلام كيشير إليه قوله والمراد أنك تصفي لما نورد من العبارات فهي من باب قول ابن مالك * وكلامهم كلام قديم (قوله جمعا) منصوب على أنه مفعول مطلق وقوله مصدر مؤكد أي لانه يفهم معناه من عامله كقوله فلو كثر ضربا (قوله والمراد) أي من كلام المصنف وقوله أنك تصفي الخ هذا هو المراد من القاء السمع وقوله وتجمع الخ هذا هو المراد من جمع حواشي الكلمات وقوله أول الكلام وآخره أي هو وسماه لما علمت من أن المراد الكلام بتمامه وقوله ونهت الخ هذا هو المراد من المصدر المؤكد وهو قوله جمعا وقوله عسى أن تغفر ببعض المراد أي عسى أن تغفر ببعض المراد (قوله وإنما تقدم هذا الكلام الخ) أي وإنما تقدم على المقصود هذا الكلام الذي هو قوله فأتى نحو ما أقول الخ (قوله خطر) بفتح الخاء وكسر الهمزة وقوله صعب المرام تفسيرا لبقوله (قوله فلو كان السلف الصالح الخ) لكن هذا قبل تدوين المذهب الرابع واستقرار الامر عليها لا بعد ذلك والاختلاف مع الاختوة عند كل مجتمع من الأئمة إلا أن بعضهم قد تقدموا بوضع لاشياء فيه ولا صعوبة في الافتاء به فلو عيّد الوارد في الافتاء والقضاء به انما هو في زمن تعارض المجتهدين واختلاف آرائهم فيه اه حنفى (قوله يتوقون الكلام فيسهل جدا) أي لانه ورد آخره كقوله قسم الجد آخره كقوله النار رواه الدارقطني والصحيح أنه من كلام عمر رضي الله عنه كفي الأولوة (قوله فمن علي رضي الله عنه من مره أن يقتحم حوائث جهنم) أي من أفرجه أن يدخل أصول جهنم ومعظمها فسر به معنى أفرجه والاقحام الدخول والجرائم الأصول والمعظم جمع جرؤمة بمعنى الأصل والمعظم والمقصود من ذلك التنفير من التكلم في الجد والاختوة والأقليات فرح أحد دخول أصول جهنم (قوله وعن ابن مسعود رضي الله عنه سلوانا عن عطاء) أي مشكلات أمور كجمع عطاء كقوله جمع غرفة وقوله وائر كونان الجد والاختوة أي لا تسألوننا عن مسائل الجد وقوله لاجباه الله ولا يباه أي لا مله ولا اعده بالخيمه كفي الصالح قال ابن قتيبة يقال حيمالك لله أي ملكك من الخيمه وهي الملك ومنه الخيمات لله أي الملك لله وبيناك الله اعفدك * وروي بياك أضحكتك انتهى والغرض من ذلك التنفير من صعوبة حكمه لاحقية الدعاء اه حنفى (قوله وورد عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه لما طعن به أبو الولوة) وسب

وأحمد بن حنبل رضي الله عنهم ووافقهتم تحمدوا أبو يوسف والجمهور ورجعهم الله تعالى وهو ما ذكره المصنف رحمه الله حيث قال (وينتدى الآن بما أردنا) إرادته (في الجد والاختوة) لأن الأم فقط (اذ وعدنا) في باب الفروض حيث قال وحكمهم وحكمهم سياتي (فأتى نحو ما أقول السمع) واسمع سمع تفهم واذعان (واجمع) في ذهنتك (حواشي) أي أطراف الكلمات جمع كلمة وهي القول المفرد (جمعا) مصدر مؤكد والمراد أنك تصفي لما نورد من العبارات في الجد والاختوة وتجمع أول الكلام وآخره وتفصله واجاله ونهت بذلك اهتماما زائدا عسى أن تغفر ببعض المراد وإنما تقدم هذا الكلام لان باب الجد والاختوة خطر صعب المرام فلو كان السلف الصالح رضي الله عنهم يتوقون الكلام فيه جدا فعن علي رضي الله عنه من سره أن يقتحم حوائث جهنم فليدخض بين الجد والاختوة وعن ابن مسعود رضي الله عنه سلوانا عن عطاء

وأمر كونان الجد لاجباه الله ولا يباه وورد عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه لما طعن أبو الولوة وحضرته الوفاة قال احفظوا عني ثلاثة أشياء

ذلك أنه كان عبداً لا مغيرة وكان مجوسياً وقيل نصرانياً وكان سبيده جعل عليه كل يوم أربعة دراهم وكان
 يلعن على الرافضين كما عرفت من ذلك فقال له ليس ذلك عليك بكنيسة برأتى الله وأحسن إلى مولاي
 فغضب اللعين وعبد إلى الحداد وعمل له خبزاً فبذله في وسطه وله طرفان وسماه ولما دخل عمر في صلاة الصبح
 لم يسمع بقيت من ذي الحجة وكبر للأحرام طمعه بذلك الخبز فقال قتلى الكاب فهربو بيده فخره فصار لا يمر
 على أحد يميناً ولا شمالاً إلا طعمه حتى طعن ثلاثة عشر رجلاً من سبعة أو تسعة فلما رأى ذلك رجل من
 المسلمين طرح عليه برنسا فاعلم أنه مأخوذ فخر نفسه وكادت الشمس أن تطلع فتقدم عبيد الرحمن بن عوف
 وصلى بالناس ثم مات عمر ودفن بجانب أبي بكر لاربع بقية من ذي الحجة سنة ثلاث وعشرين وهو ابن ثلاث
 وستين سنة وكانت خلافته عشرين سنة وستة أشهر وخمسة أيام وقيل ثلاثة عشر يوماً اهـ (قوله
 لا أقول في الجردش) أي لا أقول في ارت الجردشياً ونحوه والافتقار إلى غيره المقادير ونقل السبع
 في شرح الجعبرية عن القاضي أبي الطيب أن عمر أزل جده قاسم الأخوة وكذا يقال في قوله ولا أقول في الكلاله
 شيئاً له الرشيدى عن الطائى (قوله ولا أولى عليكم أحداً) أي بل قولون من شئتم (قوله إذا تقرر ذلك
 فنرجع إلى كلام المؤلف) أي إذا ثبت ما ذكره فراجع إلى شرح كلام المؤلف (قوله ففعله) مبتدأ خبره
 محذوف أي نقول في شرحه كذا وكذا (قوله واعلم بأن الجدل) أي واجزم بأن الجدل المحض من العلم معنى
 اجزم فعداه بالباء وقوله أي مع الأخوة أي لا وحده (قوله أحوال) جمع حال وهي تذكروا وتؤنس وقوله
 باعتبار أي بسببها (قوله باعتبار أهل الفرض معهم) أي مع الجد والأخوة وقوله وجوداً وعدمياً أي من
 جهة وجودهم وعدمهم وقوله حالان لا بد من اعتبار هذين الحالتين فيما بعد حتى تنال الأحوال الآتية كما
 سنبينه لك (قوله باعتبار ما له من المقاسمة) أي مقاسمة الأخوة وقوله والثالث أي ثالث جميع المال كما
 هو المتبادر ويحتمل أن المراد به ما يشمل ثالث الباقي وقوله وغيرهما أي من السدس وثالث الباقي إن لم تدخله
 في الثالث وقوله خمسة أحوال أي لأنه لم يكن معه صاحب فرض فله حالان المقاسمة وثالث المال وإن كان معه
 صاحب فرض فله أحوال ثلاثة المقاسمة وثالث الباقي وسدس جميع المال أو الثلثة وإن لم يكن معهم صاحب فرض
 وباعتبار ما يتصور في تلك الأحوال الخمسة عشرة أحوال) أي لأنه إذا كان معه صاحب فرض فاما أن تتعين
 المقاسمة واما أن يتعين ثالث الباقي واما أن يتعين سدس جميع المال أو تستوى له المقاسمة وثالث الباقي أو
 المقاسمة وسدس جميع المال أو ثالث الباقي وسدس جميع المال أو الثلثة وإن لم يكن معهم صاحب فرض
 فاما أن تتعين المقاسمة أو يتعين ثالث الباقي أو يتعين سدس جميع المال أو يستوى له المقاسمة وثالث الباقي أو
 وفيما إذا لم يكن معهم صاحب فرض ثلاثة أحوال والجملة عشرة (قوله وباعتبار أفراد أحد الصنفين معه
 واجتماعهم معه أربعة أحوال) أي لأنه إما أن يكون معه أحد الصنفين أو يجتمع معهما وعلى كل ما أن
 يكون معه صاحب فرض أولاً فلا بد من ملاحظة وجود صاحب الفرض وعدمه حتى تحصل الأربعة أحوال
 والمراد بالصنفين الأخوة الأشقاء والأخوة لأب ولولم يعد أحد الصنفين حالين مع أحداهما ما شأه وألاب
 لأن الحكم متخذي كل منهما (قوله أنبيك) يضم الهمزة من أنباء ويجوز فتحها من نباء فان الجوهرى جعل
 الفعل منها ثلاثياً وباعياً وأبدلت همزته ياء بعد تسكينها تخفيفاً وقوله عنهم إنما في بنون النسوة لضيق
 النظم والافكان مقتضى الظاهر أن يقول عنها (قوله اما نصريحاً) وذلك كالمقاسمة وثالث جميع المال
 وغيرهما مما يأتى التصريح به في كلامه وقوله واما ضمنا من تفاريع الكلام وذلك في صور مساواة الثالث
 أو السدس أو ثالث الباقي للمقاسمة فانها تفهم من تفاريع الكلام ضنائم يصريح بها المصنف (قوله على
 التوالى) أي على التتابع وقوله بحسب الحاجة أي بقدر حاجة النظم فلا بد منه يتخلل تلك الأحوال
 كما كانت قليلة كتكملة بيت ونحو ذلك (قوله يقاسم الأخوة الخ) هذا شروع في تفصيل الأحوال فذكر
 أوها وهو المقاسمة سواء كان معه ذو فرض أم لا هكذا قال بعضهم عليه فكان المناسب في قول المصنف
 فتارة يأخذ الخ التعبير بالواو لا بالفاء لأنه ليس تفرعاً على ما قبله بل بيان لحالة أخرى مقابلة للمقاسمة وأما

لا قول في الجد شيئاً ولا
 أقول في الكلاله شيئاً
 ولا أولى عليكم أحداً
 إذا تقرر ذلك فنرجع
 إلى كلام المؤلف رحمه
 الله ففعله (واعلم بأن
 الجد) أي مع الأخوة
 (ذو) أي صاحب
 (أحوال) باعتبار
 ذباعتبار أهل الفرض
 معهم وجوداً وعدماً
 حالان وباعتبار ما له
 من المقاسمة والثالث
 وغيرهما خمسة أحوال
 وباعتبار ما يتصور في
 تلك الأحوال الخمسة
 عشرة أحوال وباعتبار
 أفراد أحد الصنفين
 معه واجتماعهم معه
 أربعة أحوال (أنبيك)
 أي أنبيك (عنهم)
 أي عن تلك الأحوال
 اما نصريحاً واما ضمناً
 من تفاريع الكلام
 (على التوالى) أي بولاه
 بحسب الحاجة يقاسم
 الأخوة

العلامة الأمير أن هذا البيت يعنى قوله يقاسم الأخوة الخ ذكره المصنف تجللاً ولا يضر حذفه وقوله فتارة الخ
 بفاء الفصيحة تفصيل للأحوال الجملة اهـ فأشار للأحوال إجمالاً بقوله يقاسم الأخوة الخ فانها تؤخذ منه
 إجمالاً منعوا وقاموا منوما ثم فصلها بقوله فتارة الخ منعوا وقاموا منوما كما سيأتى (قوله فهين) أي مال كون
 المقاسمة معدودة فمنه فهو متعلق بمحذوف هو حال وفي معنى من كما أشار إليه الشارح بقوله والمراد الخ فليس
 المراد أنه يقاسم الأخوة في جميع الأحوال كما هو ظاهر كلام المصنف (قوله أي في تلك الأحوال) تفسير
 للضمير مع إعادة الجار وهو في (قوله والمراد أن المقاسمة الخ) إنما عبر الشارح بالمراد لأن ظاهر المن خلاف
 المراد فانه يوهم أن المقاسمة تكون للجد في جميع الأحوال كما تقدم وقوله في عدد تلك الأحوال أي في
 معدودات هي تلك الأحوال وقوله ومن جملتها تفسير لما قبله وهذا على النسخة التي فيها والمقاسمة الخ بالواو
 التي للاستئناف وعليها المقاسمة مبتدأ والخبر محذوف أي تكون إذا لم يعد الخ وفي بعض النسخ ومن جملتها
 المقاسمة الخ زعاهم فالجار والمجرور خبر مقدم والمقاسمة مبتدأ مؤخر (قوله والمقاسمة المذكورة) أي
 مقاسمة الأخوة ولا حاجة لذلك لأن قوله إذا لم يعد الخ طرف لقوله يقاسم الأخوة الآن يقال أنه حل معنى
 (قوله إذا لم يعد الخ) صادق بأن تكون المقاسمة خبراً له من الثالث أو السدس أو ثالث الباقي وبأن تكون
 مساوية لما ذكره وهو أنه إذا ادعاه القس بالاذى لا يقاسم وأصله بعد يحدو فله دخل عليه الجازم
 حذف الضمة فالتى سا كان فحذفت الواو وحركت الدال بالكسر تخففاً من التثنية الساكنة وقوله بالاذى
 متعلق بيبعدوا لاذى مصدر أذى كتعب (قوله أي بالضرر) تفسير للاذى وقوله بالنقص أي بسببه
 وقوله عا سبذ كر أي من ثلث أو سدس (قوله سواء كان معهم الخ) كتب بعضهم أن الأولى حذف هذا
 التعميم وفرض الكلام فيما إذا لم يكن معهم صاحب فرض لقوله فيما بعد أن لم يكن ثم ذكروا سهام انتهى لكن
 قد عرفت أن هذا البيت ذكر إجمالاً للأحوال وما بعده تفصيل له فالتعميم هنا في محله فتدبر (قوله وبيان
 ذلك) أي ومبين ما ذكر من قوله يقاسم الأخوة فهين إذا لم يعد القس عليه بالاذى فيبيان معنى مبين مبتدأ
 خبره قوله أنه الخ والضمير في قوله أنه الخ للعال والشأن (قوله واما أن يكون) أي واما أن يكون معهم
 صاحب فرض (قوله فان لم يكن معهم صاحب فرض له خبر الأمرين الخ) أي وان كان معهم صاحب
 فرض فله خبر الأمور الثلاثة المقاسمة وثالث الباقي وسدس جميع المال (قوله فتارة الخ) أي إذا أردت
 بيان الأحوال فتارة الخ فالقاء فاء الفصيحة وكتب بعضهم أن الأولى أن يقول وتارة وقد تقدم توجيه كل من
 التقريرين وتارة بمعنى حالة طرف إما أخذوا ثلثاً بكون اللام وقوله كاملاً صفة ثلثاً وظاهر كلام المصنف أنه
 يأخذ الثالث في هذه الحالة فترى ظاهر نص الام أيضاً كما قاله ابن الرفعة وصرح به ابن الهائم في شرح
 كفايته لكن ظاهر كلام القرطبي والرافعي أنه يأخذ بالتعصيب قاله السبكي وهو عندي أقرب وقال في شرح
 الترتيب والاولى ما جرى عليه ابن الهائم وهو ظاهر عبارات كثير من الفرضيين أفاده في المألوفة (قوله
 وذلك) أي كونه نازلاً عنه بالقسمة وقوله في صور غير مختصرة أي في عدد كالجسة والثلاثة فيما بعد
 وضابطها أن تزيد الأخوة على منليه كجد وأخوين وأخت وكبدول ثلاثة وهكذا إلى ما فوق (قوله منها
 جد وأخوان وأخت) أي ومنها جد وثلاث أخوة إلى ما زاد كما علمت (قوله فان لم يكن نازلاً عنه) أي عن
 الثلث وهذا مفهوم قول المصنف أن كان بالقسمة عنه نازلاً وقوله بأن كانت المقاسمة الخ تصور لعدم كونه
 نازلاً عنه (قوله وذلك) أي كون المقاسمة أحظ وقوله في خمس صور أي مختصر في خمس صور وقوله
 وضابطها أن تكون الأخوة أقل من منليه أي بأن يكونوا مثلاً ونحوه فسادون ذلك كفى المألوفة (قوله
 وهي) أي الخمس صور وقوله جد وأخت فالمقاسمة أحظ في هذه الصورة أذهباً يخصه فيها نصف المال وهو
 أكثر من الثلث كما لا يخفى وقوله جد وأخت فالمقاسمة أحظ في هذه الصورة أذهباً يخصه فيها الثلثان
 وهما أكثر من الثلث قطعاً وقوله جد وأخت فالمقاسمة أحظ في هذه الصورة أذهباً يخصه فيها النصف
 كالصورة الأولى وقوله جد وثلاث أخوات فالمقاسمة أحظ في هذه الصورة أذهباً يخصه الخسنان وهما أكثر

فهين) أي في تلك
 الأحوال والمراد أن
 المقاسمة في عدد تلك
 الأحوال ومن جملتها
 والمقاسمة المذكورة
 (إذا لم يعد القسم
 عليه بالاذى) أي بالضرر
 الحاصل له بالنقص عما
 سبذ كره سواء كان
 معهم صاحب فرض
 أم لا وبيان ذلك أنه اما
 أن لا يكون مع الجد
 والأخوة صاحب فرض
 واما أن يكون مع الجد
 والأخوة صاحب فرض
 فان لم يكن معهم صاحب
 فرض فله خبر الأمرين
 من المقاسمة ومن ثلث
 جميع المال (فتارة
 يأخذ ثلثاً كاملاً ان
 كان بالقسمة عنه) أي
 عن الثلث (نازلاً) وذلك
 في صور غير مختصرة منها
 جد وأخوان وأخت
 فان لم يكن نازلاً عنه بأن
 كانت المقاسمة أحظ
 وذلك في خمس صور
 وضابطها أن تكون
 الأخوة أقل من منليه
 وهي جد وأخت
 وأخت جد وأختان
 جد وثلاث أخوات
 جد وأخت وأخت

من الثالث لان العدد الجامع لكسرين خمسة عشر فثلثه خمسة وخمسة ستة وهي أكثر من الخمسة بواحد وهو
ثلث الخمس من العدد المذكور وهكذا يقال في الصورة الباقية أعني قوله جد وأخ وأخت أه مضمنا من
الأولوة (قوله أو كانت المقاسمة والثالث الخ) عطف على قوله بأن كانت المقاسمة أحظ فهو من جملة تصور
عدم كونه نازلا عن الثالث بالقسمة وقوله سيان كان مقتضى الظاهر سيان لكن قد يقال جرى على لغة من
يلزم المثنى الألف في الأحوال الثلاثة (قوله وذلك) أي كون المقاسمة والثالث سيان وقوله في ثلاث صور
أي منحصر في ثلاث صور وضابطها أن تكون الأخوة مثلية كما قاله العلامة الأمير (قوله وهي) أي الثلاث
صور وقوله جد وأخوان فيستوي به المقاسمة والثالث فانه ان قام أحد ذلكا وان لم يقاسم فكذلك وهكذا
يقال فيما بعد (قوله فانه يقاسم الأخوة) جواب الشرط في قوله فان لم يكن نازلا عنه وقوله اذ ذلك
أي وقت كون المقاسمة أحظ أو كون المقاسمة والثالث سيان فاذ لم يمتد وقت طرف لقوله يقاسم واسم
الإشارة راجع لكون المقاسمة أحظ أو كون المقاسمة والثالث سيان وهو ممتد أخذ به محذوف والتقدير
اذ ذلك ثابت أو حصل أو نحو ذلك (قوله كما علم من كلامه السابق) أي من قوله يقاسم الأخوة فهذه أذ لم
بعد القسم عليه بالأذى (قوله فظاهر كلامه الخ) أي حيث قال يقاسم الأخوة فانه صادق بما إذا كان
سيان وقوله اختيار التعبير بالمقاسمة أي كان يقول يقاسم الجد فأي أخذ الثالث تعصيفا لافرضا وقوله حيث
استوى الأمر أن أي في صور استواء المقاسمة والثالث (قوله وهو أحد ثلاثة أقوال) فقبل يعبر بالمقاسمة
وعليه فانه بالتعصيف وقبل يعبر بالثالث وعليه فانه بالفرض وقبل بالخير فيخير المفتي بين أن يعبر بالمقاسمة
أو بالثالث ولذا قال شيخ الإسلام في شرح الفصول وحكي بعض العلماء في أثره ثلاثة أقوال يرتب بالفرض
يرتب بالتعصيف فيخير المفتي وقال السبكي رحمه الله الأولى التعبير بالثالث دون المقاسمة لقول بعض أصحابنا ان
الأخذ بالفرض ان أمكن كان أولى القوة الفرض وتقدم ذوى الفروض على العصبية وقال المتولي اذا
استوى الجد بالمقاسمة والثالث يعطى الثالث دون المقاسمة واستظهر بعضهم القول بالخير وتظهر فائدة هذه
الأقوال كما قاله ابن الهائم في الوصية كالأوصى بثلث الباقي مثلاً بعد الفرض ومات عن جد وأخوين وأجاز
الأخوان فعلى الأول تصح الوصية وعلى الثاني تبطل لعدم ما يتعلق به بعديتها وأما على الثالث فالظاهر الصحة
على تقدير اختيار المفتي التعبير بالثالث وفي الحساب كالأول كان هناك جد وأربع أخوات فعلى الأول أصلها
ثلاثة وتصح من ستة وعلى الثاني أصلها ستة من أول الأمر وعلى الثالث تختلف باختلاف التعبير فما قيل من
أنه لا يظهر للخلاف فائدة ليس بشئ أفاده في الأولوة مع بعض زيادة (قوله وهذا كله) أي ما ذكر من المقاسمة
أو الثالث وقوله ثم دفع الملائمة طرف مكان ولذلك فسرنا الشارح بقوله أي هناك (قوله ذو وسهام)
بصفة الجمع كما يقتضيه قول الشارح أي أصحاب وفي بعض النسخ ذو سهام بصفة الإفراد في المضاف ولا يستقيم
الوزن عليه الأول كان بدل ثم هناك كما يدل ذلك من أنه أدى المام بفن العروص أفاده الاستاذ الحنفى (قوله
أي أصحاب فروض) تفسير للمضاف والمضاف إليه فالفروض تفسير للسهام وأصحاب تفسير لذو وعلى
نسخة الجمع ويمكن توجيهه على نسخة الأفراد بأنه عبر في التفسير بالجمع إشارة إلى أن ذوان كان مفردا فلما
المقصود منه الجمع كفي الزيات (قوله من الزوجين الخ) بيان لأصحاب الفروض وانما اقتصر على ما ذكره
لان المتصور رارته مع الجد والأخوة من أصحاب الفروض هم السبعة المذكورون كفي الأولوة (قوله فافترق
بإضاحي) أي فافترق بتوضيحي وقوله للثالث متعلق بإيضاحي وقوله الأحكام منعول لإيضاحي وقوله عن استنهاي
بناء الإطلاق أو بقاء المتكامل ويكون من إضافة المصدر لمفعوله (قوله أي طلب الفهم) أشار بذلك إلى أن
السين والتاء في استنهاي للطلب وقوله مني رعا يشير إلى أن بناء استنهاي بقاء المتكامل كجواهر أحد الاحتمالين
وقوله بطلب زيادة الإيضاح أي بسبب ذلك فالباء للسببية (قوله فاني الخ) تعليل لقوله فافترق بإيضاحي
وقوله نداء وضعها أي الأحكام (قوله وسيأتي معنى القناعة ونحوها) عبارته فيه آخر باب الحساب
بعد قوله فافترق من القناعة وهي الرضا باليسير من العطاء من قولهم فافترق بالكسر ففترقا وقناعة إذا رضى

أو كانت المقاسمة والثالث
سيان وذلك في ثلاث
صور وهي جد وأخوان
جد وأخ وأختان جد
وأربع أخوات فانه
يقاسم الأخوة اذ ذلك
كعلم من كلامه السابق
فظاهر كلامه اختيار
التعبير بالمقاسمة حيث
استوى الأمران وهو
أحد أقوال ثلاثة ذكرتها
في شرح الترتيب هذا
كله (ان لم يكن ثم) أي
هناك مع الجد والأخوة
(ذو وسهام) أي أصحاب
فروض من الزوجين
والأم والجدتين والبنات
وبنت الابن (فافتق
بإيضاحي) لك الأحكام
(عن استنهاي) أي
طلب الفهم مني بطلب
زيادة الإيضاح فاني قد
أوضحها بالإيضاح المحتاج
إليه وسبب أن معنى
القناعة ونحوها ما ورد
فيها (تنبيه)

والإحاديث في فضل القناعة كثيرة شهيرة منها ما روى البيهقي في الزهد عن جابر رضي الله عنه عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم أنه قال القناعة كنز لا يفنى وفي النهاية لابن الأثير رحمه الله حديث عزم من قنع وذلك من طمع انتهى
(قوله ما ذكره من المقاسمة والثالث الخ) كتب عليه بعضهم ما نصه فيه أن المقاسمة المذكورة في المتن
جعلها الشارح شاملة للمقاسمة فيما إذا كان هناك صاحب فرض والمقاسمة فيما إذا لم يكن هناك صاحب
فرض حيث قال بعد هذا سواء كان معهم صاحب فرض أم لا فيكون ما ذكره ثلاثة أحوال لا حالان كما قال
ويبقى من الخمسة أحوال حالان لا ثلاثة كما قال نعم يظهر ما قاله لوجه المقاسمة في المتن على المقاسمة إذا لم يكن
هناك صاحب فرض انتهى وأنت تشير بأن ذلك مبني على أن قول المصنف يقاسم الأخوة الخ بيان لبعض
الأحوال وقد تقدم عن العلامة الأمير أن هذا البيت ذكره المصنف بياناً للأحوال على وجه الاجمال وعليه
فيكون أول الأحوال قوله فتارة يأخذ ذلكا كاملاً ونافي الأحوال المقاسمة المأخوذة من كلامه بالفهم كما
يتضح بذلك قول الشارح فان لم يكن نازلا عنه إلى أن قال فانه يقاسم الأخوة ويحذف كره المصنف منعولاً
ومنه وما من المقاسمة والثالث حالان من الأحوال الخمسة ويبقى منها ثلاثة أحوال فتدبر (قوله من الأحوال
الخمس) أي التي هي المقاسمة أو ثالث المال ان لم يكن هناك صاحب فرض أو المقاسمة أو ثالث الباقي أو
سدس جميع المال ان كان هناك صاحب فرض وقوله التي أشرت إليها أول الباب أي في قوله وباعتبار ما له
من المقاسمة والثالث وغيرهما خمسة أحوال بعد قول المصنف واعلم بأن الجد وأحوال (قوله يبقى ثلاثة
أحوال) كتب عليه بعضهم قد علمت ما فيه وأنت قد علمت ما فيه فكلام الشارح مستقيم (قوله ويرجع
الحالان) أي المذكوران وهما المقاسمة والثالث وقوله إلى ثلاثة أحوال من عشرة أي التي هي تعين
المقاسمة وتعين الثالث واستواء الأمرين ان لم يكن هناك صاحب فرض وتعين المقاسمة وتعين ثالث الباقي وتعين
سدس جميع المال واستواء المقاسمة وثالث الباقي أو المقاسمة وسدس جميع المال أو ثالث الباقي وسدس جميع
المال أو الثلاثة ان كان هناك صاحب فرض كما تقدم بيانها (قوله وهي) أي الثلاثة أحوال وقوله يبقى
سبعة أي من عشرة وقد علمتها (قوله اذا تقرر ذلك فقد ذكر الخ) أي فأقول قد ذكر الخ لاجل أن يرتب
الجواب على الشرط وقوله في ثلاثة أحوال أي اجمالاً وهي ترجع لسبعة تفصيلاً كما علم مما مر وقوله بقوله
متعلق بذكر (قوله وتارة يأخذ ثالث الباقي) لانه لو لم يكن ذو فرض أخذ ثالث المال فإذا كان هناك ذو فرض
أخذ ثالث الباقي كفي الأولوة (قوله بعد ذوى الفروض الخ) أي بعد أخذهم فروضهم وأرزاقتهم
وقوله جمع فرض أي هي جمع فرض فهو خبر مبتدأ محذوف وقوله وتقدم تعريفة أي بانه نصيب مقدر شرعا
للوارث (قوله وتقدم من برث معهم) أي مع الجد والأخوة وقوله آتينا أي قريبا عند قول الناظم ان لم يكن
ثم ذو وسهام قاله البولاق (قوله والارزاق) هو عام أو بديهة خاص لان المراد به رزق مخصوص وهو الارث
بالفرض كذا كره الشارح فعطف الارزاق حينئذ على الفروض من عطف المرادف أو التفسير ويحتمل أن
يراد بما يشمل الوصية والدين الذي على الميت فانه مما يقدمان على الارث (قوله جمع رزق) أي هي جمع
رزق فهو خبر مبتدأ محذوف وقوله وهو ما ينتفع به هذا ما قاله أهل السنة وقالت المعتزلة هو مالك لكن لم
يتبع هذا القول لانه يقتضي أن القوابل لا ترزق لانها لا تمك وليرده قوله تعالى وما من دابة في الارض الا على
الله رزقها وما أحسن قول صاحب الجوهرة

والرزق عند القوم ما به انتفع * وقيل لا بل ما ملك وما اتبع

(قوله ولو لم يحزما) أي سواء كان جلالاً أو مكرهاً ومحرماً قال صاحب الجوهرة

فهرزق الله الحلال فأعلم * وبرزق المكر وهو المحرم

وبدل ذلك قوله تعالى قل أرأيتم ما أنزل الله لكم من رزق فجعلتم منه حراماً وحلالاً قالت المعتزلة لا يكون
الاحتمال للاستناد إلى الله تعالى في الجملة والمستند إليه تعالى لا انتفاع عبيده بقرآن يكون حراماً باعقابون
عليه وردبانه لا قبح بالنسبة إليه تعالى يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد عاقبهم على الحرام لسوء مباشرتهم

ما ذكره من المقاسمة
والثالث حالان من
الأحوال الخمسة التي
أشرت إليها أول الباب
يبقى ثلاثة أحوال
سند كرهها فيما إذا كان
معهم صاحب فرض
و يرجع الحالان كما
تقدم إلى ثلاثة أحوال
من عشرة وهي تعين
المقاسمة وتعين الثالث
واستواء الأمرين يبقى
سبعة ستأتي ان شاء الله
تعالى فيما إذا كان
معهم صاحب فرض
والله أعلم اذا تقرر ذلك
فقد ذكر حكم ما إذا
كان معهم صاحب فرض
في ثلاثة أحوال وهي
المقاسمة وثالث الباقي
وسدس جميع المال
وهي تكمل الأحوال
الخمس بقوله (وتارة
يأخذ ثالث الباقي * بعد
ذوى) أي أصحاب
(الفروض) جمع
فرض وتقدم تعريفة
في باب الفروض وتقدم
من برث معهم بالفرض
آتينا (والارزاق) جمع
رزق وهو ما ينتفع به
ولو محرماً

العشرة) أي بواسطة انضمامها إلى الثلاثة أحوال فيما إذا لم يكن هناك صاحب فرض (قوله وحيث استوى الامران) أي كالمقاسمة وثالث الباقي والمقاسمة والثالث وقوله أو الامور الثلاثة أي المقاسمة وثالث الباقي والسادس (قوله الاقوال الثلاثة) فقبل يختار التعبير بالمقاسمة وقبل يختار التعبير بثالث الباقي وقيل بخير المقير وعلى هذا القياس وهذا ظاهر في استواء الامرين وأما استواء الامور الثلاثة فذلك يقال بأن في التعبير أقوال أربعة التعبير بثالث الباقي التعبير بالسادس التعبير بالمقاسمة والتعبير بالاولى التعبير بالسادس لانه الفرض المنصوص عليه كقوله الاستاذ الحنفى (تنبيه) استفيد مما تقدم أنه ينبغي للجدد الاحتياط وان رضى بغيره وصرح به في شرح الترتيب وفارق ما لو غصب مثلاً بواحدة من قوم ما حيث خبر المالك بين المثل وقبضه ما صار اليه حتى لو أراد المالك أخذ غير الاحتياط كان له ذلك بأن الارث قهرى فلا يزول المالك عن الزاوية بمجرد الاختيار بخلاف الغيب هكذا قال نوح الاسلام ثم قال وفي الحقيقة هذه ليست نظرية ثلاث لان الثابت هنا الخبرية وتم التغيير انتهى ذكره البولاقى بنوع تصرف (قوله هذا كله) أي ما ذكر من الاحوال السبعة فيما إذا كان معه صاحب فرض وقوله حيث بقي الخ أي كان في هذه وتلك الحالة هي أن يبقى الخ والحاصل أن للجدد باعتباره ما يفضل عن الفرض وجوداً وعدمه أربعة أحوال الحال الاولى أن يفضل عن الفرض أكثر من السادس للجدد خير الامور الثلاثة من المقاسمة وثالث الباقي وسدس المال الحال الثانية أن يبقى قدر السادس وهو للجدد فرضاً على الاربعه الحال الثالثة أن يبقى دون السادس فيعمل الجدد بنصيب السادس الحال الرابع أن لا يبقى شيء لاستغراق الفروض جميع المال فيعمل بالسادس للجدد وفي هذه الثلاثة أحوال تسقط الاخوة والاخت في الاكدرية اه بولاقى بتقدير وتأخير لمناسبة ترتيب الشارح (قوله فان بقي الخ) أي بعد الفرض كبتين وأم وجدواخوة هذه المسئلة من ستة فالبنتين الثلثان أو بقية وللام السادس واحد يبقى قدر السادس وهو واحد للجدد وسقطت الاخوة (قوله أو دون السادس) أي أو بقي قدر دون السادس (قوله كزوج وبنتين وجدواخوة) أصل هذه المسئلة من اثني عشر فلزوج الربع وثلاثة للبنتين الثلثان ثمانية يبقى واحد وهو دون السادس لانه اثنتان فيعمل للجدد واحد من السادس وسقطت الاخوة فأصل المسئلة من اثني عشر وعالت ثلاثة عشر (قوله ولم يبق شيء) أي لم يبق بعد الفرض شيء أصلاً (قوله كبتين وزوج وأم وجدواخوة) أصل هذه المسئلة من اثني عشر فالبنتين الثلثان ثمانية وللزوج الربع ثلاثة وللام السادس اثنتان فيعمل لهما واحد عام سدسها وزاد في العول للجدد سدس سدس وسقطت الاخوة فأصل المسئلة من اثني عشر وعالت خمسة عشر (قوله فبعد السادس) أي فرضاً على الاوجه في الثلاث مسائل وقوله ويعال أي يستأنت ويبدأ العول وهذا راجع الثانية وهي ما إذا بقي دون السادس فيعمل فيها بنصيب السادس للجدد وقوله أو يزاد في العول أي لحصول أصل العول قبل ذلك فيزاد في العول للجدد وهذا راجع للثلاثة وهي ما إذا لم يبق شيء بل عالت المسئلة بواحد ثم زاد في العول بالسادس للجدد كما تقدم توضيحه وقوله ان احتج إلى ذلك أي الماذ كور من أصل العول أو زيادته فان لم يتج إليه فلا عول أصلاً كفى الاولى (قوله وتسقط الاخوة) أي في الثلاثة أحوال المذكورة وقوله والاخت في الاكدرية أي فانه يفرض لهما النصف ويفرض له السادس ثم يعودان إلى المقاسمة كسباني (قوله وحيث أخذ سدساً أو ثلثاً) أي كفى المسئلة الثالثة فانه زاد فيها بالعول بالسادس للجدد وقوله أو بعضه أي أو عا ثلثاً بعضه كفى المسئلة الثانية فانه يعال فيها بنصف السادس للجدد ولا يخفى أن قوله كله فاعال بعثلاً وقوله أو بعضه عطف عليه وقوله فالسدس اذ ذاك أي وقت كونه عا ثلثاً كله أو بعضه واسم الإشارة مبتدأ خبره محذوف أي اذ ذاك ثابت أو حاصل أو نحو ذلك كقوله وقوله يكون اسم الاحقية أي مجرد اسم لاسدس حقيقة انقصه عنه بالعول (قوله كما أشرت إلى ذلك آنفاً) أي قريباً عند قوله وليس عنه نارلاً محال (قوله مع الاناث) أي جنسهن الصادق واحدة وقوله من الاخوات هكذا في نسخة وهي ظاهرة وفي نسخة من الاخوة وعالمها فإراد الاخوة ما يشتمل الاخوات على سبيل التغليب ومن للتبعيض المشوب ببيان والمعنى مع الاناث اللاتي هن بعض الاخوة يعسريق التغليب اه زيات وبعضه من الحنفى (قوله عند

القسم) أي المقاسمة بينه وبينهن (مثل أخ) فيما ذكره بقوله (في سهمه) من كونه مثل حظ الانثيين (والحكم) من كون الاخت نصيب معه عصبة بالغير كما أشرت إلى ذلك سابقاً في باب النصيب لاني جميع الاحكام فلهذا قال (الامع) (١٢٩) الام فلا يحجبها بانضمامه

القسم) المراد به القسم من الجانبين فهو بمعنى المقاسمة كما أشار إليه الشارح بقوله أي المقاسمة الخ (قوله مثل أخ) أي لان كلامهم ما يدل بالاب وقوله في سهمه أي نصيبه وقوله من كونه أي السهم (قوله والحكم) أي المهور كما أشار إليه الشارح بقوله من كون الاخت الخ وعلمه فغطف الحكم على ما قبله من عطف أحد الملامتين على الآخر لانه يلزم من أن يكون له مثل حظ الانثيين أن تكون الاخت نصيب معه عصبة بالغير وبالعكس هذا وحمل الحكم على الحكم المهور كما اقتضاه منيع الشارح لا يناسب الاستثناء في قوله الامع الام الخ لان الاستثناء معيار العوم فالاولى حمله على العموم لأجل الاستثناء منه الأن يجعل منقطعاً والمعنى لكن مع الام الخ (قوله كما أشرت إلى ذلك الخ) أي عند قوله والابن والاخ مع الاناث الخ حيث قال هناك وتزيد الاخت شقيقة كانت أو لاب يانه يصحبها الجد (قوله لاني جميع الاحكام) أي بل في بعضها فقط وقوله فلهذا قال أي فلا جمل أنه ليس مثله في جميع الاحكام قال لكن فيه أن هذا لا يناسب الاستثناء لأن يجعل منقطعاً كما مر (قوله الامع الام الخ) بخلاف الاخ فانه يحجبها بانضمامه إلى الاخت من الثالث إلى السادس وقوله فلا يحجبها ما إذا الاستثناء والضمير للام كسباني (قوله بانضمامه إلى الاخت) أي بسبب انضمامها اليها وقوله لانه ليس باخ علة لقوله فلا يحجبها أي لانه ليس باخ حقيقة (قوله بل ثلث المال الخ) اضرب انتقالاً عن قوله فلا يحجبها وقوله يصحبها حال وقوله كمال حال من الضمير الراجع إلى الثالث وقوله لانه ليس معها الخ علة لقوله بل ثلث المال لها الخ (قوله في زوجة الخ) تشرع على قوله الامع الام الخ وأصل هذه المسئلة من اثني عشر للزوج الربع وثلاثة للبنتين الثلثان وثلاثة للبنتين الثلثان وتسعة وللام أربع يبقى خمسة على الجد والاخت لا تنقسم علمها أثلاثاً فاضرب ثلاثة في اثني عشر بسنة وثلاثين ومنها تصع فالزوج ثلاثة في ثلاثة وتسعة وللام أربع يبقى خمسة عشر يبقى خمسة عشر للجد عشر وللأخت خمسة وهذا توضيح ما ذكره الشارح (قوله وفي المسئلة) عطف على قوله في زوجة الخ وقوله المسئلة بالخرقاء بالخاء المعجمة والراء والقاف مع المد كفى البولاقى (قوله لخرق أقوال الصحابة فيها) أي اختلافها فيها كسباني بيانه فكان بعض الأقوال يخرق بعضها وقوله أولان الأقوال خرقها أي وسعتها بكثر الكلام فيها وهذه المسئلة لا تنافي ما قبلها بل تجامعها والشك لا يتراحم وقوله لكن فيها أي الإقوال (قوله وهي) أي المسئلة المسماة بالخرقاء وقوله أم الخ أصل هذه المسئلة من ثلاثة للام الثالث يبقى اثنتان على الجد والاخت لا ينقسم علمها أثلاثاً فاضرب ثلاثة في ثلاثة وتسعة ومنها تصع فاللام واحد في ثلاثة يبقى ستة للجد وأربعة للاخت اثنتان وهذا ما ذكره الشارح (قوله وهذا) أي ما ذكر من كون الام لهما الثلث والباقي بين الجد والاخت أثلاثاً وقوله وهو مذهب الأئمة الثلاثة أي ما عدا الامام بأخينة (قوله وأما عند الامام أبي بكر الصديق الخ) مذهب رضى الله عنه أن الاخت محجوبة بالجد فالمسئلة عنده من ثلاثة للام واحد وللجد الباقي ولانثي للاخت كما ذكره الشارح (قوله وهي عشرة) أولها الخرقاء ما ذكره الشارح آنفاً وثانيها الثلثة لقول عثمان بن عفان رضى الله عنه بان لكل من الثلاثة الثلث وثالثها المربعة لقول ابن مسعود رضى الله عنه بانها تصع من أربعة لانه جعل للاخت النصف والباقي بين الجد والام نصفين لان كلامهم ماله ولادة على الميت وللام قوة القرب وللجد قوة الذكورة فاستوى بالمكن لانصف للباقي صحيح فيضرب اثنتان في اثنين بأربعة فالاخت اثنتان ولكل من الجد والام واحد واحد واربعة الخمسة لقضاء خمسة من الصحابة فيها عثمان وعلى وزيد وابن مسعود وابن عباس رضى الله عنهم وخامسها المسئلة لان بعضهم يحكي فيها ستة أقوال وسادسها المسئلة لان بعضهم يحكي فيها سبعة أقوال وسابعها المسئلة لان فيها ثمانية وثانها العثمانية لان عثمان انفرد فيها بقوله السابق عنه وتاسعها وعاشرها الحجازية والشعبية لان الحجاز امخ فيها الشعبي حين ظفر به فأصاب فيها عفا عنه فكلمات القابم عشرة وتضمن ذكر الالة ابشياً من الأقوال (قوله أحد

شرح الترتيب وأثبت فيه بالحب الجواب جميع ما ذكره من أول الباب إلى هنا هو فيما إذا كان معه أحد

العشرة وحيث استوى الامران أو الامور الثلاثة في الباقي في الباقي في التعبير الاقوال الثلاثة التي سبقت الإشارة إليها (فائدة) هذا كله حيث بقي بعد الفرض أكثر من السادس فان بقي قدر السادس كبتين وأم وجدواخوة أو دون السادس كزوج وبنتين وجدواخوة أو لم يبق شيء كبتين وزوج وأم وجدواخوة أو دون السادس ويعال أو يزاد في العول ان احتج إلى ذلك وتسقط الاخوة والاخت في الاكدرية وسباني وحيث أخذ سدساً أو ثلثاً يكون اسمها لاحقية كما أشرت إلى ذلك سابقاً والله أعلم (وهو) أي الجد (مع الاناث) من الاخوات (عند

الصنفين) أي الاخوة الاشقاء والاخوة لاب (قوله وهو) أي ما اذا اجتمع معه الصنفان وقوله باب المعادة أي العد فالقاعدة بمعنى أصل الفعل كدافعه بمعنى دفعه كذا في الحنفى أي لان العد واقع من الاشقاء لبنى الاب فقط لان الجد وقيل انه اعلى بابهم لان الاشقاء يعدون بنى الاب على الجد ابنا وهو يعدهم عليهم نفسا وفيه نظر اذا لمعنى لعدهم نفسا قاله الزيات (قوله وبه تم الاحوال الاربعة المشار اليها سابقا) أي في قوله بعد قول المصنف واعلم بان الجد ذوا احوال و باعتبار انفراد الصنفين معه واجتماعهما معه أربعة احوال اه (قوله فقال) عطف على ذكر (قوله واحسب) يضم السبب من باب نصر بمعنى عدم صدره الحسبان بالضم بخلاف احسب بمعنى ظن فصدره الحسبان بالكسر ومضارعه بكسر السين وفقها اه زيات بتصرف وزيادة (قوله بنى الاب فقط) أي دون الام و زاد الشارح لفظ فقط للاحتراز من الاشقاء فانه يصدر عنهم بنو الاب لكن ليس مرادا (قوله وهم) أي بنو الاب فقط وقوله مع الاخوة الاشقاء مراد بآحسب أي احسبهم معهم (قوله لدا) ترسم بالالف وهو طرف اقوله احسب وقوله الاعداد دفع الهمزة جمع عدد والمراد بالجمع الجنس المحقق في الماد وهو العدد بمعنى العد كما أشار اليه الشارح بقوله أي عد ويحتمل أن يقرأ المتن الاعداد بكسر الهمزة بمعنى العد فان قيل في كلام المصنف طلب تحصيل الحاصل لان معناه عد بنى الاب عند العد ولا معنى له صحح أحجب بانه على تقدير مضاف والاصل عند ارادة العد أي عد الاخوة الاشقاء الاخوة لاب ولا أن لا تعد مضافا ويكون المعنى مستقيما لان مخاطب بالعد القرصى عند عد الاخوة الاشقاء للاخوة وللأب والمعنى حينئذ معد أي الفرض بنى الاب عند عد الاخوة الاشقاء للاخوة لاب انتهى حفتي بتصرف وزيادة (قوله في المقام) متعلق باحسب أو بالاعداد بمعنى العد وكذا قوله على الجد (قوله لينقص بسبب ذلك نصيبه) علة لاحسب أي لينقص بسبب احسبهم نصيب الجد وعلم من ذلك أن الاخوة الاشقاء لو كانوا مثلي الجد أو أكثر فلامعاده لانه لا فائدة لها قال في شرح الترتيب ولذلك انحصرت مسائل المعادة في ثمان وستين انتهى بولاني (قوله وذلك) أي احسبهم لما ذكر وقوله في ثمان وستين مسألة وجهه الحصر في ذلك كما قاله شيخ الاسلام ان مسائل المعادة لا بد فيها أن يكون الاشقاء دون المثليين والا فلا فائدة للمعادة كما علم بمماصرو ويحصر دون المثليين في خمسة وهي شقيقة أو شقيقتان أو ثلاث شقيقات أو شقيق ولأخت وشقيقة ويكون مع من ذكر من يكمل المثليين أو دونهم من أولاد الاب فاما الشقيقة فيكون معها أخت لاب أو أختان لاب أو ثلاث أخوات كذلك أو أخ لاب أو أخ وأخت كذلك فهذه خمس وأما الشقيقتان فيكون معهما أخت لاب أو أختان كذلك أو أخ وكذلك وهكذا مع الشقيق فهذه ست وأما الثلاث الشقيقات فلا يكون معهن إلا الأخت للاب وهكذا مع الأخ والأخت الشقيقتين فهما ان اثنتان فكمملت الصور ثلاث عشرة ثم لا يخفى لو فاما أن لا يكون معهم ذو فرض أو يكون وعلى الثاني فالفرض اماربع أو سدس أو هما أو نصف فهذه خمسة أضرب في الثلاثة عشر يحصل خمس وستون والثلاثة الباقية أن يكون مع الشقيقة أخت لاب والفرض ثلاثان أو نصف وسدس أو نصف وثمان وستون وهذا باعتبار أهل الفرض مع قطع النظر عن خصوص من يرث والافيزيد العدد على ذلك انتهى لؤلؤة (قوله وارفض) أي اترك بنى الام الخ أي لا تعدهم على الاشقاء وقوله مع الاجداد أي حال كونهم مصاحبين للاجداد (قوله لجهنم بالجد) علة لقوله وارفض الخ واعتراض بان نظير هذه العلة موجود في بنى الاب مع الاشقاء فهلا قيل برفض بنى الاب مع الاشقاء لجهنم ولعلك روى عن علي بن أبي طالب وابن مسعود أنهم لا يعدونهم على الجد كما أنه لا يعد بنى الام عليهم وأجيب من طرف الجمهور بالفرق بين الاخوة للاب والاخوة للام لان الاخوة للاب مشاركون الاخوة الاشقاء في جهة الاستحقاق وهي الاخوة فذلك عدوهم على الجد وأما الاخوة للام فلم يشاركوا الجد في جهة الاستحقاق اذ جهة استحقاق الجد قرابته بالاب وجهة استحقاق الاخوة للام قرابتهم بالام فذلك لم يعدوهم على الاشقاء وأيضا بنو الاب ليسوا محررين أي بآبدال يأخذون قسطا مما قسم للاشقاء فبم لو فضل بعد نصف الشقيقة شئ كما يأتي بخلاف بنى الام فانهم محررون مع الجد أبدا انتهى شيخ الاسلام فأداه في اللؤلؤة

الصنفين سواء كان معهم صاحب فرض أم لا ثم ذكر حكم ما اذا اجتمع معه الصنفان سواء كان معهم أيضا صاحب فرض أم لا وهو باب المعادة وبه تم الاحوال الاربعة المشار اليها أيضا سابقا فقال (واحسب بنى الاب) فطاهم الاخوة للاب مع الاخوة الاشقاء (لدا) أي عند (الاعداد) أي عد الاخوة الاشقاء وللأب في المقامه على الجد لينقص بسبب ذلك نصيبه وذلك نصيبه وذلك في ثمان وستين مسألة ذكرتها في شرح الترتيب والفارضية (وارفض) أي اترك (بنى الام) فقط وهم الاخوة للام (مع الاجداد) لجهنم بالجد

(قوله)

كما تقدم في باب الجب وانما أعاده هنا على عاد أولئك كقوله البيت وليس من هذا الباب (١٣١) (واحكم على الاخوة) الاشقاء

(قوله كما تقدم في باب الجب) أي في قوله ويفضل ابن الام بالاسقاط بالجد فافهمه على احتياط وقضية ذلك أن ما هنا مكررمع ماسبق ولذلك اعتد زعن أعاده بقوله وانما أعاده الخ وقد يقال لا تكرار لان ماسبق مذكور من حيث عدم الارث وما هنا مذكور من حيث عدم العد دلالة لا يلزم من عدم الارث عدم العد الا ترى أن الاخوة للاب لا يرثون مع الاشقاء وعدونهم على الجد ولذلك قال العلامة الامير والظاهر أن قصد المصنف التنبيه على الفرق في الحكم بان الشقيق يعد محجوبه على الجد والجد لا يعد محجوبه على الشقيق وذلك لان الاخوة من واد واحد ولا كذلك الجد مع بنى الام انتهى ببعض تصرف (قوله وانما أعاده هنا) أي في باب الجد والاخوة وغرضه بذلك الاعتذار عن التكرار الذي أشار اليه بقوله كما تقدم وقد عرفت أنه لا تكرار فلا حاجة للاعتذار أصلا (قوله استطرادا أولئك كقوله البيت) قال العلامة الامير أو بنحو راجع انتهى أي لانه لا تنافي بين الاستطراد والتكملة فلا مانع من أن يكون أعاده له مما هو يكونها نحو راجع اندفع ما قيل من أن الأولى حذف أو وتكون تكملة البيت علة للاستطراد وانما لم يقل أو تكملة بالنصب عطفًا على استطراد لان التكملة ليست مصدرًا بل أثر المصدر وهو التكميل (قوله وليس من هذا الباب) أي بل هو من باب الجب وقد علمت ما فيه (قوله واحكم على الاخوة الخ) حل الشارح الاخوة على ما يشمل الاشقاء وللأب ولذلك احتاج للتأويل بقوله أي احكم بينهم ولو حل الاخوة على خصوص الاخوة للاب لما احتاج لهذا التأويل لان المعنى حينئذ واحكم على الاخوة لاب بعد عدهم على الجد حكما كما حكمت فيهم عند فقد الجد وهو عدم الارث (قوله حكمت) على تقدير مضاف كما أشار اليه الشارح بقوله أي مثل حكمت (قوله وذلك) أي وبيان الحكم فيهم المماثل الحكم فيهم عند فقد الجد وقوله أنه أي الحال والشأن (قوله اذا كان في الاشقاء ذكر الخ) حاصل ما ذكره أنه ما أن يكون في الاشقاء ذكر أو لا وعلى الثاني فاما أن يكون هناك شقيقان واما أن تكون شقيقة وقد بينا الشارح على هذا الترتيب (قوله فلا شئ للاخوة للاب) أي لجهنم بالاخ الشقيق ولا فرق في ذلك بين أن يكون هناك ذو فرض أو لا ولذلك مثل الشارح بمثالين (قوله كجد وأخ شقيق الخ) مثال ما إذا لم يكن هناك ذو فرض وهذه المسألة من ثلاثة فللبعد الثالث بالمقاسمة أو لكونه ثلث المال بين اثنين يأخذهما الاخ الشقيق ولا شئ للاخ للاب (قوله وكذا وجد الخ) مثال لما إذا كان هناك ذو فرض وهذه المسألة من أربعة فللزوج الرابع وللجد واحد بالمقاسمة أو لكونه ثلث الباقي وهو ربع أيضا بين اثنين وهما نصف المال يأخذهما الشقيق ولا شئ للاخ للاب (قوله وان لم يكن في الاشقاء ذكر الخ) هذا مقابل لقوله اذا كان في الاشقاء ذكر (قوله فان كانتا شقيقتين) أي فان كانت الاختان شقيقتين وقوله فلهما الى الثاني أي فلا تختين الشقيقتين الأخذ الى الثاني وانما قال الى الثاني لانهم ما قد ينقصان عن الثاني فلا يلزم أن يكمل لهما الثلثان بل نارة يكملان لهما كما في مثال الشارح الا في نارة ينقصان نحو زوج و جد وشقيقتين وأخ لاب أو أكثر فللزوج النصف وللجد ثلث الباقي بين الشقيقتين دون الثاني ولا يعمل لهما لانه ليس ارم ما هنا بالفرض المحض بل هو مشوب بنصيب لكونهم جامع الجد (قوله ولو فضل شئ الخ) قضية شرطية لا تقتضي الوقوع ولذلك قال لكن لا يبقى الخ وقوله ان كان أي ان وجد فكان تامه فاعلم ما سير به ودعي الفرض وأما قوله شئ فهو فاعل يبقى المنق وقوله فلا شئ للاخوة للاب الخ تفرع على قوله لكن لا يبقى الخ (قوله في جد وشقيقتين وأخ لاب) أي وأختين لاب وقد عرفت أنه في هذا المثال يكمل للشقيقتين الثلثان وقوله يستوي للعد المقاسمة والمسألة حينئذ من ستة عدد الرؤس فللبعد اثنين بين أربعة يأخذها الشقيقتان ولا شئ للاخ للاب وقوله والثالث أي ثلث المال والمسألة حينئذ من ثلاثة فللبعد واحد بين اثنين يأخذها الشقيقتان ولا شئ للاخ للاب (قوله فله ثلث المال) أي اما بالمقاسمة أو لكونه الثلث لاستوائه في هذه المسألة وقوله والباقي أي الذي هو أربعة باعتبار المقاسمة أو اثنان باعتبار كونه الثلث وقوله ولا شئ للاخ للاب أي لانه لم يبق شئ (قوله وان كانت شقيقة) هذا مقابل لقوله فان

والأب أي احكم بينهم (بعد العد حكمت) أي مثل حكمت (فيهم) عند فقد الجد وذلك أنه ان كان في الاشقاء ذكر فلا شئ للاخوة للاب كجد وأخ شقيق وأخ لاب فالخ الشقيق يعد الاخ للاب على الجد فيستوي للعد اذا المقاسمة والثالث فاذا أخذ الجد حظه وهو ثلث المال بين الثلثين فبأخذهما الاخ الشقيق ولا شئ للاخ للاب وكذا وجد وأخ شقيق وأخ لاب فللزوج ربع وبعد الشقيق الاخ للاب على الجد فبأخذ أيضا ثلث الباقي لاستوائه مع المقاسمة وهو ربع أيضا بين نصف المال يأخذ الشقيق ولا شئ للاخ للاب وان لم يكن في الاشقاء ذكر فان كانتا شقيقتين فلهما الى الثاني ولو فضل شئ كان للاخوة للاب لكن لا يبقى بعد الثلثين وحصة الجد والفرض ان كان شئ فلا شئ للاخوة للاب مع الشقيقتين في جد وشقيقتين وأخ لاب يستوي للعد المقاسمة والثالث فله ثلث المال والباقي

لشقيقتين لانه ثلثان ولا شئ للاخ للاب وان كانت شقيقة واحدة فلهما الى النصف

فان بقي بعد خمسة الجدة والفرس (١٣٢) ان كان نصف المال أو أقل فهو للاخت الشقيقة ولا شيء للاخوة للاب كزوجة وجد

وشقيقة وأخوين للاب
فله زوجة الربع
والاحظ للجد ربع
الباقى فيبقى بعد الربع
وثالث الباقي نصف
المال فتخص به الشقيقة
ولا شيء للاخوين للاب
وكزوج وجدواخت
شقيقة وأخوين للاب
فالزوج النصف ثلاثة
وللجد السدس أو
ثالث الباقي سهم من
سنة وبقي اثنان من
سنة هما أقل من نصف
المال فهما للشقيقة
ولا شيء للاخوين للاب
وان بقي بعد خمسة الجد
والفرس ان كان أكثر
من نصف المال كان
للشقيقة النصف والباقي
للاخوة للاب وذلك في
صور على ما ذكرته
في شرح الترتيب أو
ثمانية على ما ذكرته
في شرح الفارضية
تعالى ان الهاء روجه
الله وذ كرت في شرح
الترتيب أيضا الخلاف
في أن النصف الذي
تأخذه هل هو بالفرض
أو بالتعصيب فمن
الصور التي يبق فيها
لولد الابن شيء الزيدات
الاربعة وهي العشرة
وهي جد وشقيقة
وأخ للاب والعشرينية
وهي جد وشقيقة
وأختان للاب وخمسة

ز يدوهي أم وجد وشقيقة وأخ وأخت للاب

للأب

للأب أن لا تافض ب ثلاثة في ستة وثلاثين يحصل مائة وثمانية للام ثمانية عشر وللجد ثلاثون وللشقيقة أربعة
وخمسون وللأخت للاب أربعة ولا تافض اثنان وترجع بالاختصار الى أربعة وخمسين لتوافق الانصاف بالنصف
فترجع المسئلة الى نصفها ويرجع كل نصيب الى نصيبه وان اعتبر ثلث الباقي وهو الاحسن فاصلها من
ثمانية عشر باعتبار ثلث الباقي مع السدس وان شئت جعلت أصلها من ستة فخرج السدس يبقى بعد سهم الام
خمس ولا تافض لهما جميع فتضرب ثلاثة في ستة ثمانية عشر للام منها ثلاثة وللجد خمسة وللشقيقة تسعة يبقى سهم
بين الاخ والاخت للاب أن لا تافض ب ثلاثة في ثمانية عشر تبلغ أربعة وخمسين والاول أنسب تسميتها بخمسة
ز يدوهي أم وجد وأخت للاب أو بالعكس لم يرث الاخ في الاولى ولا الاخت في الثانية وخرجت
المسئلة عن كونها مختصرة ز يدوهي أم وجد ذلك أن الجد يدعي له المقابلة فيهما فالاول من ستة للام واحد وللجد
اثنان يبقى ثلاثة هي نصف المال فيعطى للشقيقة ولا شيء للاخ للاب لأنه لم يبق له شيء والثانية من ستة للام واحد
يبقى خمسة منكسرة على أربعة رؤوس تضرب في أصل المسئلة وهو ستة باربعة وعشرين للام السدس أربعة
وللجد عشرة يبقى عشرة وهي أقل من النصف فتعطى للشقيقة ولا شيء للاخت للاب فلو كانت امرأة الاب حاملا
وقف الامر الى البيان ويعاينهم فيقال جاءت امرأة حبلى الى ورثة يقتسمون تركته فقالت لا تجلوا فاني حبلى
فان ولدت كرا أو أنثى لم يرث كل منهما وان ولدتهن مامعاورنا فهاذا ميراث ترك أم أو شقيقة وجد أو هنالك امرأة
أب حامل فان ولدت كرا أو أنثى لم يرث كل منهما وان ولدتهن مامعاورنا وهي حينئذ مختصرة ز يدوهي أم وجد
مخلص من الأولوة وزيادة من الحفنى (قوله وتسعين ز يدوهي أم وجد) نسبة تسعين لبعثتها لم يقل والتسعين كما
قال العشرية والعشرينية للمحافظة على ما وضعه أهل الفن من أسماء هذه المسائل ووجه صحتها من تسعين
ان الاحظ للجد هنا ثلث الباقي بعد سدس الام فيكون أصلها من ثمانية عشر ان اعتبر ثلث الباقي مع السدس وان
شئت جعلت أصلها من ستة فخرج السدس للام واحد يبقى خمسة لثالثاتها جميع تضرب ثلاثة في ستة ثمانية
عشر للام منها ثلاثة وللجد خمسة وللأخت الشقيقة نصف المال تسعة يبقى واحد بين الاخوين والاخت للاب
انكسر على خمسة رؤوس فتضرب خمسة في ثمانية عشر يحصل تسعون ومنها تسعة في ثلاثة في خمسة بخمسة
عشر وللجد خمسة في خمسة بخمسة وعشرين وللشقيقة تسعة في خمسة بخمسة وأربعين ولكل من الاخوين للاب
سهمان وللأخت للاب سهم فلو كان الميت في هذه المسئلة ترك تسعين دينارا لخص هذه الاخت دينار واحد
ويعاينهم فيقال لنا ميت ترك ثلاثة كور وثلاثة اناث وتسعين دينارا فاحد اناث دينار واحد ليس ثم
دين ولا وصية وهي الاخت للاب في هذه الصورة انتهى الأولوة بتصرف (قوله ولما كان من الاحكام الخ)
هذا دخول على كلام المصنف وقوله الا الاخت في الا كدوية أي يفرض لها ابتداء كما سيأتى (قوله
ومنها) أي من الاحكام السابقة في الجد (قوله على زراع فيها) فتدقيل انها ترث فيها بالفرض وقيل
بالتعصيب وقد تقدم أن الحق أن فيه الشائتين (قوله وكان من أحكام العاصب) عطف على كل من
الاحكام السابقة وقوله الا الاخت في الا كدوية يقتضى أن ميراث الاخت في الا كدوية بالتعصيب وما
قبله يقتضى أنه بالفرض وقد يقال هو بالفرض بالنظر لاول الامر وبالتعصيب بالنظر لانها تافضه الزيات
(قوله أعقب باب الجد والاخوة ببيانها) أي ذكر بيانها في عقبه أي آخره لقوله لكونها منه كانية عليه
العلامة الامير (قوله بقوله) متعاق بالبيان (قوله والاخت) مبتدأ خبره قوله لا فرض مع الجد لها أي
لا فرض لها حال كونها مع الجد (قوله في غير مسائل المعادة) أي على زراع فيها كما أسلفه قاله العلامة
الامير وبهذا تعلم أن هذا لا يكره على قول الشارح فيما تقدم بل هو بالفرض أو بالتعصيب خلافا لما فهمه
بعض الافاضل (قوله في عدا مسئلة) أي وهي الا كدوية كما سيذكر المصنف وقوله كلها أي
كل اركانها وقوله وهم مائة أي عام أركانها فاضمير في كلها وتمامها للمسئلة لكن على تقديره مضاف
(قوله أي الزوج والام) وعلى هذا يكون الضمير في قوله وهم مال الزوج والام وهو الاول لأنه يعود لأقرب
مذكور لكن فيه تكرار مع قوله كلها وزوج وأم اذ يعلم منه انها تمامها ويدفع التكرار المضر بأنه زيادة

وتسعين ز يدوهي أم
وجد وشقيقة وأخوان
وأخت للاب ولما كان
من الاحكام السابقة في
الجد أنه حيث بقي بعد
الفروض قدر السدس
أخذ الجد وسقطت
الاخوة الا الاخت في
الا كدوية ومنها انه
لا يفرض للاخت مع
الجد في غير مسائل
المعادة على زراع فيها الا
الاخت في الا كدوية
وكان من أحكام
العاصب انه اذا
استغرقت الفروض
التركة سقط العاصب
الاخت في الا كدوية
أعقب باب الجد والاخوة
ببيانها لكونها منه
بقوله (الاخت)
شقيقة كانت أو لاب
(لا فرض مع الجد لها)
في غير مسائل المعادة
(فيما عدا مسئلة كلها)
*زوج وأم وهما أي
الزوج والام (تمامها)
مع الجد والاخت أي
وهما أي الجد والاخت
تمامها مع الزوج والام

توضيح وقوله أي وهما أي الجد والاخت على هذا يكون الضمير في قوله وهما الجد والاخت لكن يلزم عليه التناقض في كلامه إذ قوله كماله زوج وأم يقتضي أن الزوج والام تمامها وقوله وهما تمامها يقتضي أن الجد والاخت تمامها ويدفع بأن هذا أمر اعتباري فكل منهما تمامها مع الآخر فأداه العلامة الأمير بتوضيح (قوله فاركانهم أربعة) تفريع على ما تقدم (قوله فاعلم) أي حصل العلم بالا كدريته وبغيرها أخذ من حذف المعمول لأنه يؤذن بالعموم (قوله فاعلم) أي فاعلم جماعة بمعنى جماعة وقوله علامها أي علام تلك الامة وعلام صيغة مبالغة وتزاد فيه التاء كغيرها كذا في المبالغة وقد جاء في القرآن بدونها قال تعالى انك أنت علام الغيوب وعليه كلام الناظم كافي حاشية الاس- تاذ الحنفى (قوله أي علامها) أوله الشارح بما ليس فيه مبالغة لا إشارة الى أنه لا يتوقف حصول فضل العلم على كثرته بل يحصل لمن كان عنده أصل العلم ولو على غير وجه المبالغة لكن يتفاوت الفضل بذلك فأداه الزيات (قوله أي بصيغة المبالغة) أي بحسب الظاهر وان كان المراد منها ما ليس فيه مبالغة أخذنا مما قبله وقوله لمزيد الاهتمام أي لطلاب الاهتمام الزائد فهو على تقدير مضاف والمزيد بمعنى الزائد ووضافته للاهتمام من إضافة الصفة للموصوف كقلى الزيات (قوله وتقدم شئ مما يدل) أي من الآيات والأحاديث التي تدل وقوله في شرح المقدمة أي المقدمة (قوله ونحو ما ورد الخ) خبر مقدم وقول النبي مبتدأ وخبر وكل ما ورد في فضل العلماء فمعمول على العلماء العاملين قال الغزالي العالم الذي لم يعمل بعلمه هو الجاهل سواء بل كلام صاحب الزيد حيث قال وعالم بعلمه لم يعمل * معذب من قبل عباد الوثن

يفيد أنه أسوأ حالا حتى من عباد الوثن ووجهه الشهاب الرملي في شرحه عليه بأن العالم ارتكب المعصية وهو عالم بتعريفها وعباد الوثن غير عالم بتعريف معصيته ووجه بعضهم على علماء أهل الكتاب الذين غير واو بدلوا وكتموا الحق وقيل ان تعذيبه قبل عباد الوثن ليس لكونه أسوأ حالا منهم بل لاسراع بتطهيره كقلى حواشي البردة (قوله فضل العالم على العابد الخ) المراد بالعالم من غلب اشتغاله بالعلم لكن مع العمل وبالعبادة من غلب اشتغاله بالعبادة لكن مع العلم الذي تتوقف عليه العبادة والافعال من غير عبادة أصلا لا فضل له والعابد مع جهل لا اعتبار به لان العبادة مع الجهل ليست عبادة معتد بها شاعرا أو ألقى في العالم والعابد جنسية أو استغراقية أي فضل هذه الحقيقة على هذه الحقيقة أو فضل كل عالم على كل عابد وقوله كفضلي على أدناكم أي العصابة أو جميع الامة وهو مدح للعلم وعلى كل فهو تقرب على وجه المبالغة لاجل الخشوع على العلم والافعال الفرق كبير كالأيتنى على كل ذي بصيرة فسقط ما تشدد به بعضهم هنا (قوله ان الله الخ) جملة مستأنفة أتى بها البيان فضل العالم وقوله ليسون فيه تغليب العقل على غيره حيث أتى بضمير العقلاء وهو الواو والمراد من الصلاة القدر المشترك وهو العطف وبفسر بالنسبة لله بالرجوع بالنسبة للملائكة بالاستغفار وبالنسبة لغيرهم بالدعاء كما اختاره ابن هشام في الغنى وهو أولى مما قاله الجمهور من أنهم امن اندارجة ومن الملائكة الاستغفار ومن غيرهم الدعاء كما اشهر لانه يلزم عليه استعمال المشترك في معانيه في الحديث وفيه خلاف وقوله على معلم الناس الخير يؤخذ منه أن ذلك لتعليمه الناس الخير فلا بد من ذلك (قوله وقال حسن صحيح) أي وقال الترمذي حسن من طريق صحيح من طريق آخر لانه لا يكون حسنا صحيحا من طريق واحد فان رجال الحسن أقل في التوثيق من رجال الصحيح كما هو معلوم في فن المصطلح لكن ينافي هذا قوله غريب فالاحسن الجواب بانه حسن لانه لكونه رجالا وحال الحسن صحيح لغيره لكونه تقوى بحديث آخر وقوله غريب أي مروى من طريق واحد قال صاحب البيهقي * وقيل غريب ما روى راو فقط * وقوله والطبراني أي ورواه الطبراني (قوله تعرف) بالبناء للمجهول ونائب الفاعل خبر يعود على المسئلة السابقة وقول الشارح هذه المسئلة يدل من الضمير أو على تقدير رأي التفسيرية وليس نائب فاعل لانه لا يجوز حذف نائب الفاعل الا في مسائل مخصوصة (قوله يا صاح) جملة الشارح من قبيل الترقيم وعليه فهو شاهد قال العلامة الأمير والاحسن أنه صاحب من غير ترقيم يجعل الباء في كلام المصنف ليست يابجر دأله على الاكدرية

فاركانهم أربعة زوج وأم وجدواخت شقيقة أولاب (فاعلم بغيرأمة علامها) أي عالمها أو أي بصيغة المبالغة لمزيد الاهتمام بالعلم وفضل العلم مشهور وتقدم شئ مما يدل على فضل العلم والعلماء في شرح المقدمة وما ورد في فضل العلماء قول النبي صلى الله عليه وسلم فضل العالم على العابد كفضلي على أدناكم ان الله وملائكته وأهل السموات والأرضين حتى النملة في جحرها وحتى الحوت في البحر يصلون على معلم الناس الخير رواه الترمذي وقال حسن صحيح غريب والطبراني عن أبي أمانة رضي الله عنه (تعرف) هذه المسئلة (يا صاح)

بل

بالترقيم بالكسر على لغة من لا يقرأ ولا يفهم على لغة من لا يقرأ ولا يفهم (بلا كدرية) لاوجه كثيرة ذكرتها في شرح الترتيب منها كونها كدرت على زيد مذهب رضى الله عنه (وهي) أي الاكدرية (بان تعرفها حريه) (١٣٥) أي حقيقة بذلك فلزوج

الذهب واللام الثالث فاصلها من ستة للزوج ثلاثة واللام اثنين ويبقى واحد وهو قدر السدس فبأخذ الجد فكان مقتضى ما سبق أن تسقط الاخت وهو مذهب الحنيفة وأما مذهبنا كالمالكية والحنابلة تبعوا ليدروى الله عنه فهو ما ذكره بقوله (في فرض النصف لها) أي الاخت وهو ثلاثة من ستة (والسدس له) أي الجد وهو واحد من الستة (حتى نقول) المسئلة (بالفروض الجملة) أي المجتمعة الى تسعة للزوج ثلاثة واللام اثنين والجد واحد والاخت ثلاثة لكن لما كانت الاخت لو استقلت بمافرض لها زادت على الجد دون بعد الفرض الى التعصيب بالجد فضم حصته الى حصتها ويقتسمان الاربعة بينهما أثلاثا للذكر مثل حظ الانثيين مثل هذا قال (ثم يعودان) أي الجد والاخت الى المقاسمة بينهما للذكر مثل حظ الانثيين (كما مضى) في قوله وهو مع

الاناث عند القسم * مثل أخ في سهمه والحكم (فاحفظه) أي ما ذكرته لك فكل حافظ امام (واشكرناظمه) بالدعاء له أو بذكره بالجميل أو بغير ذلك لأنه قد منع معروفا بقله لك الإحكام وبينها فرجه الله رحمة واسعة وقد روى الترمذي وغيره عن أسامة بن زيد رضي

بل جزء من صاحب والا كدرية بمفعول اتعرف من غير ما جراه بتوضيح (قوله بالترقيم) أي حذف الاشارة لنداء السكتة شاذ هنا لانه ليس بعلم ولا ذي ثابث وقوله بالكسر أي للحاء وقوله على لغة من ينظر أي بقدر الحرف المحذوف وهو الباء هنا فيبقى ما قبله على حاله قبل الحذف وقوله وبالضم أي للحاء وقوله على لغة من لا ينظر أي لا يدرك الحرف المحذوف ويحصل الباقي كله اسم تام موضوع على تلك الصيغة وقوله أي يا صاحب وقيل أصله يا صاحبي وفيه اللغات الست في بناء الاسي (قوله بالاكدرية) وتعرف بالانفراد أيضا فانها حتى صارت كاللوكب الاغراض في مسائل الجد مسئلة يفرض فيها للاخت في غير مسائل المعادة على ما مر فيها واهي وقيل لان الجد اعز على نصيب الاخت كقلى الواو (قوله لاوجه كثيرة) علة لكونها تعرف بالاكدرية وقوله منها الخ ومنها كون الجد كدر على الاخت ميراثا حيث أخذت النصف ثم عاد عليه البقاء هو ومنها أن عبد الملك بن مروان سأل رجلا من أكابر عنهما فأخطأ فيها ومنها أن امرأة من أكابر ماتت وخلفتهن ومنها أن الزوج أ كدر ومنها غ- ير ذلك وقوله كونها كدرت على زيد مذهب أي لان زيد لا يفرض للاخوان مع الجد ولا يعزل بل بسطة الاخوة معه اذ لم يبق لهم شئ وهناك عال للاخت ثم جمع الفروض فقسمها على جهة التعصيب فخالفت هذه القواعد كقلى شرح الترتيب قال بعضهم ومقتضى هذا الوجه أن تسمى مكدره لا كدرية اه فلا نسب والاحسن نسبتها لا كدر كقلى العلامة الأمير (قوله وهي) مبتدأ خبر حريه بوجه يتعلق الجار والمجرور قبله وقوله أي هذه الاكدرية تفسير للضمير وقوله أي حقيقة بذلك تفسير حريه بان تعرفها على التقديم والتأخير (قوله فالزوج الخ) أي اذا أردت بيانها نقول لك للزوج الخ (قوله فأصاها ستة) أي بضمير يخرج النصف وهو اثنان في يخرج الثالث وهو ثلاثة (قوله فكان مقتضى ما سبق) أي من انه لا شئ للاخوة حيث لم يفضل الا السدس انتهى زيات (قوله في فرض النصف لها) أي ابتداء أخذ من قوله ثم يعودان الى المقاسمة وقوله حتى نقول بالفروض أي بسببها وقوله الى تسعة متعلق بتقول (قوله لكن لما كانت الخ) استدراك على ما قبله لانه قد يوهى أنه لا تعصيب وقوله لو استقلت بمافرض لها زادت الخ اعترض بأن هذا يجري في مسائل المعادة مع أنهم لم يردوها فيها الى التعصيب وأجيب بأن العدة في ذلك النقل فبأسنا الى الوقوف على النص (قوله زادت) جوابا لوقوله ورددت جوابا لها وقوله ويقسمان الاربعة بينهما أثلاثا لكان الكنا لا تنقسم أثلاثا بحجة فتضرب ثلاثة في المسئلة بعولها وهي تسعة تبلغ سبعة وعشرين كما سيذكره الشارح في الفائدة (قوله فلهذا) أي فلا تجلس كونها ترد الى التعصيب وتقسيم مع الجد (قوله ثم يعودان الى المقاسمة) استشكل بأنه ان كان اعطاها النصف ثابتا بكتاب أو سنة فلا وجه للعود الى المقاسمة وان لم يكن ثابتا بذلك فلا وجه لفرض النصف لها وأجيب بأن فرض النصف ثبت لها بالكتاب والسنة لكنهما ما بقيتا شيئا للاجتهاد وقد اجتهدا يدوم نبعها فأوجبوا التعصيب فأعطياها النصف ابتداء فلا بكتاب أو السنة أي بظاهرهما ثم رجعت الى المقاسمة عملا بالاجتهاد نقله في الأولوة عن شرح الفصول الكبير شيخ الاسلام (قوله كلفضى) أي مثل المقاسمة التي مضت من انه يقام كاشخ (قوله فاحفظه) أي بقلبك وقوله فكل حافظ امام أي لان كل حافظ امام فهو تعليل للامر بالحفظ (قوله واشكرناظمه) أي ناظم ما ذكره وما أحسن قول بعضهم

اذا فادك انسان بفا ثمة * من العلوم فلازم شكره أبدا
وقل فلان جزاء الله صالحه * أفادنها وألق الكبر والحسدا

معرفة ببناء العمل لا معرفة بغيره وأصله معنى أوصل فمضى بالي وقوله فقال لفاعله خذ الله خيرا أي جعل جزاءه على ما صنعت من المعروف فأبغى ما كان في الدنيا أي أكثر فيه (قوله حديث حسن غريب) لا تنافي بين كونه حسنا وكونه غريبا لا مكان أنه تفرد به الراوي لكن بلغ في التوثيق رجال الحسن (قوله وروى البيهقي الخ) استدلال على النوع الثاني من الشكر وهو ذكره بالجميل وفيه أيضا طاب المكافاة وقوله من صنع اليه معروف يقال فيه ما قيل في الحديث قبله وقوله فليكافئه أي فليصنع معه معروفًا مثله والضمير المنسوب عائداً على صانع المعروف المتهوم من صنع وقوله فان لم يستطع فليذكره أي فان لم يستطع المكافاة فليذكره بالجميل وقوله فنذكره فقد شكر أي لان من ذكر صانع المعروف بالجميل فقد شكره وأثنى عليه (قوله فائدة) غرضه من هذه الفائدة تكميل العمل في المسئلة الاكاديمية وقوله قد قلنا أي فيما سبق قبل قوله ثم يعودان الى المقاسمة (قوله كانت غير متفقة ولا موافقة) أي بل مباينة وقوله فاضرب ثلاثة في تسعة أي التي هي المسئلة بعولها (قوله وهي ثلث المال) لكنه نصف عائِل وقوله وهي ثلث الباقي لكنه ثلث المال عائِل (قوله فلهذا بلغز بها الخ) نظم ذلك بعضهم بقوله

ما فرض أربعة يفرق بينهم * ميراث ميتهم بحكم واقع
فلواحد ثلث الجميع وثالث ما * يبقى لثانيهم رأي جامع
ولثالث من بعده ثلث الذي * يبقى وما يبقى نصيب الرابع

وأجاب الحق الأمير بقوله

أفدى الذي حاجي يعرف ضائع * فعرفته وعلى شكر الصانع
صهر البيان وحكمة الشعر التي * منها وجه الحل سكر السامع
يعني التي ميتهم من أكثر * معروفة لاسمها للبارع

(قوله فيقال خلف أربعة من الورثة) أي وهم الزوج والام والجد والاخت وقوله فورث أحدهم ثلث المال أي وهو الزوج لكنه نصف عائِل وقوله والثاني ثلث الباقي أي وهو الام لكنه ثلث المال عائِل وقوله والثالث ثلث الباقي الباقي أي وهو الاخت وقوله والرابع الباقي أي وهو الجد (قوله شياً من المعايير بها) المعايير قال الجوهر هي أن تأتي بشي لا يمتد له من ذلك أن يقال خلف أربعة من الورثة أخذ أحدهم جزء من المال والثاني نصف ذلك الجزء والثالث نصف الباقي والرابع نصف الثلاثة أجزاء وقد نظم ذلك الحق الأمير بقوله

أي شخص له من الاربع جزء * ولثان سهم بمقدار نصفه
ثم نصف الجزء أربع يعطى لشخص * ولشخص نصف الثلاثة ضعفه

وفرض ذلك أن الجد أخذ ثمانية والاخت أخذت أربعة وهي نصف الثمانية والام أخذت ستة وهي نصف الثمانية عشر والزوجة أخذت تسعة وهي نصف الثمانية عشر التي هي ضعف التسعة (قوله ويحترز أركانها) فالولم يكن زوج لكانت الخرافة وهي أم وجد وأخت وقد تقدمت ولولم يكن أم لقاسم الجد الاخت فيما بقي بعد فرض الزوج ولولم يكن جد لفازت الاخت بفرضها بعد العول بما يكمله ولو كان بدل الاخت أغلست فقط وصحت من أصلها وهو ستة ولو كان خنثى فاجعل له مسئلة له كورته ومسئلة لاورثته وجامعة بينهما فمسئلة الذي كورته من ستة ومسئلة لاورثته من سبعة وعشرين كما تقدم وبين المسائلتين توافق الثالث فاضرب بوقوع احدهما في كامل الاخرى يحصل أربعة وخمسون وهي الجامعة فاقسمها على ستة مسئلة الذي كورته يخرج اسكل سهم تسعة فهي جزء سهم مسئلة الذي كورته واقسمها على تسعة مسئلة لاورثته قبل التصحيح يخرج ستة فهي جزء سهم مسئلة لاورثته فاضرب بنصيب كل وارث في كل من الجزأين وأعطه أقل النصيبين فلزوج من مسئلة الذي كورته ثلاثة في تسعة بسبعة وعشرين ومن مسئلة لاورثته ثلاثة في ستة ثمانية عشر فيعطى أقل النصيبين وهو ثمانية عشر من مسئلة لاورثته لانها الاضرب في حقها ووقفه تسعة وللأم من مسئلة الذي كورته

اثنتان

اثنتان في تسعة ثمانية عشر ومن مسئلة لاورثته اثنتان في ستة باثني عشر فيعطى أقل النصيبين وهو اثنا عشر من مسئلة لاورثته لانها الاضرب في حقها ووقفها تسعة وللجد من مسئلة الذي كورته واحد في تسعة وتسعة ولا شيء للخنثى من مسئلة الذي كورته وللجد والخنثى من مسئلة لاورثته أربعة في ستة بأربعة وعشرين للجد ستة عشر وللخنثى على تقدير انوثته ثمانية فيعطى الجد أقل النصيبين وهو تسعة من مسئلة الذي كورته لانها الاضرب في حقها ولا يعطى الخنثى شيئاً بمعاملة له بالاضرب في حقها وهو مسئلة الذي كورته ووقف خمسة عشر لان جلة ما أخذوه تسعة وثلاثون يبقى خمسة عشر فان اتضع الخنثى بالذ كورة أعطى الزوج التسعة الموقوفة تكمله لنصفه على مسئلة الذي كورته وأعطيت الام الستة الموقوفة لها تكمله لثلثها على مسئلة الذي كورته أيضاً وان اتضع بالانوثه أخذ ثمانية وأعطى للجد تسعة على التسعة التي معه فيصير له ستة عشر فقد صار مجموع نصيبهما أربعة وعشرين وقسمت بينهما أثلاثاً بالذ كورة مثل حظ الاثنتين انتهى لورثة بتوضيح من الخنثى وغيره (قوله ولما انتهى الكلام الخ) دخول على كلام المصنف وقوله على شيء من المسائل الفقهية أي المنسوبة للفقه من نسبة المتعلق المتعلق والمراد فقه الموارث خاصة لا مطلق الفقه بقدرية المقام وقوله شرع في المسائل الحسابية أي المنسوبة للحساب من نسبة المتعلق المتعلق والحاصل أن علم الفرائض اسم لمجموع مسائل قسمة الموارث كقولنا للزوج النصف وهكذا مسائل الحساب المتعلقة بتأصيل المسائل وتصحيحها كقولنا كل مسئلة فيها سدس فهي من ستة وكل سهم انكسر على فريق وبأية سهمه يضرب عدد رؤسه في أصل المسئلة فلما فرغ المصنف من الكاظم على شيء من الجزء الاول أعنى المسائل المتعلقة بفقه قسمة الموارث أخذ يتكلم على الجزء الثاني أعنى المسائل المتعلقة بالحساب وانما قال على شيء لانه بقي مسائل فقه ميراث الخنثى والمفقود والغرق والهدى كما قاله الأمير (قوله فقال) عطف على شرع

(باب الحساب)

أي باب بيان الحساب بمعنى المسائل المتعلقة بتأصيل المسائل وتصحيحها وهو الجزء الثاني من علم الفرائض كما مر (قوله أي حساب الفرائض) أشار بذلك الى أن أصل العهد والعهد وحساب الفرائض أو الى أنها عوض عن المضاف اليه (قوله وهو تأصيل المسئلة وتصحيحها) لا يخفى أن هذا تعريف للحساب بالمعنى المصدرى وهو بهذا المعنى ليس هو الجزء الثاني من علم الفرائض كما هو المراد في الترجمة ويمكن أن يقدر في كلام الشارح ما يناسب ذلك بأن يقال وهو المسائل التي يعرف بها تأصيل المسائل وتصحيحها (قوله لاعم الحساب المعروف) أي لانه ليس بمراد وهو علم بأصول يتوصل بها الى استخراج المجهولات العددية وهو يشمل حساب الفرائض وغيرها وقوله مع أنه الخ الاستدراك أن يقول وان كان لا بد من معرفته الخ وقوله لا بد من معرفته الخ أي لا يخفى موجود عن معرفته الخ فلا يحصل اتفاق علم الفرائض بدونه (قوله وان ترد معرفة الحساب) أي وان ترد معرفة القضايا المتعلقة بتأصيل المسائل وتصحيحها وظاهر كلام الشارح أن الحساب بالمعنى الذي قاله وهو تأصيل المسائل وتصحيحها والمعرفة على ما قلناه تصديقية وعلى ظاهر ما قاله الشارح تصورية (قوله المعهود) أي علمنا في الحساب في كلام المصنف للعهد العلي على حد قولك خرج الأمير اذا لم يكن في البلد الأمير واحد حيث ذكر الحساب عند أهل هذا الفن لا ينصرف الى الحساب الذي كور (قوله لتهدي فيه الخ) أي تهدي بسببه الى الصواب في علم الفرائض في سببه على حد قوله صلى الله عليه وسلم دخلت امرأة في هرة أي بسببها ويحتمل إبقاؤه على بابها ويكون المعنى لتهدي في علم الحساب المتعلق بعلم الفرائض الى الصواب أفاده الاستاذ الحنفى (قوله أي الحساب) تفسير للضمير (قوله الى الصواب) أي الحكم المطابق للواقع وهو ضد الخطأ الذي هو الحكم غير المطابق للواقع فقول الشارح وهو خلاف الخطأ فيه نظر لانه ضد الخلاف الآن يجب عنه بان مراده بالخلاف مطلق المتنافي لا الخلاف المصطلح عليه فلا ينافي انه ضد الفرق بين الخلاف والضد أن الخلاف قد يجمع خلافه كما ضحك والقيام والخذل يجمع منه كالسواد والبياض والصواب لا يجمع الخطأ فهو ضد الخلاف (قوله وتعرف



أعلم ولا أنهي المصنف
رضي الله عنه الكلام
على شيء من المسائل
الفقهية شرع في
المسائل الحسابية فقال
(باب الحساب)
أي حساب الفرائض
وهو تأصيل المسئلة
وتصحيحها لاعم الحساب
المعروف مع انه لا بد من
معرفة لمن يريد اتفاق
علم الفرائض كما قال
الشيخ بدر الدين سبط
المراديني رحمه الله في
شرح هذا الكتاب (وان
ترد معرفة الحساب)
أي حساب الفرائض
المعهود (انتهدي فيه)
أي الحساب المذكور
(الى الصواب) وهو
خلاف الخطأ وتعرف

القسم (الم) أي ولتعرف القسم الخ فهو معطوف على مدخول لام العسلة وكان ينبغي للناظم تقديم المعرفة المتعلقة بالتأصيل والتعصم على المتعاقبة بالقسم والتفصيل لان الأولى مبنية على الثانية الا أن يقال الوار لا تقتضي ترتيبا وقوله لا تتر كمتعاقبة بالقسم وقوله والتفصيل لا تتر كان وهو عطف تفسير وقوله بين الورثة الأولى أن يقول بين المستحقين ليشمل الموصى له ورب الدين في عبارة تصور وقد يقال اقتصر عليهم لانهم الاصل (قوله وتعرف التعصم الخ) أي ولتعرف التعصم الخ ولا يلزم عليه تعليل الشيء بنفسه كما توهم لان المعامل الارادة المذكورة في قوله وان ترد معرفة الحساب والعلة المعسرة على أن المراد هناك بالحساب القضاء بالسكية المتعاقبة بتأصيل المسائل وتخصيصها وذلك غير التأصيل والتعصم معرفة الاول غير معرفة الثاني لكن الأولى سبب في الثانية وقوله والتأصيل لا يقال التأصيل مقدم على التعصم مع ان المصنف أخره لانا نقول الوار لا تقتضي ترتيبا وقوله للمسال راجع لكل من التعصم والتأصيل (قوله فان قسمه التركة الخ) أي وانما احتج بعسرة التعصم والتأصيل لان قسمه التركة كان الخ وقوله تبنى على ذلك أي على التعصم والتأصيل (قوله وتعرف المسئلة) أي معصمها بدليل قوله هو أقل عددا الخ وبدليل قوله وأصلها الخ وعلى هذا فالتعصم والتأصيل في كلام المصنف يعني التعصم والاصول ويحتمل أن يبقى على ظاهره ويكون قوله هو أقل عدد الخ أي تعصم أقل عدد الخ ويكون قوله وأصلها الخ أي وتأصيلها هو تعصم الخ يخرج فرضها الخ وهذا هو الانسب والمراد بالمسئلة الانصبا التي يسأل عنها وازداده التأصيل اليها ظاهرة لان المعنى وتعصم الانصبا كذا وكذا وهكذا يقال في اضافة التأصيل اليها هذا هو الاظهر مما كتبه بعضهم (قوله هو أقل عدد يتأني منه الخ) ظاهره سواء سبقه كسر أو لا وهو كذلك كما قد ذكرنا من قوله

وان تكن من أصلها تعصم * فتتركها بل الحساب راجع

خلافه لمن قيده بما اذا كان هناك كسر وعلى ما قلناه فالتعصم بجميع التأصيل وينفرد التعصم عن التأصيل فيما اذا حصل كسر فيهما العموم والخصوص المطلق وقوله نصيب كل واحد من الورثة الأولى أن يقول من المستحقين ليشمل الموصى له ورب الدين كما تقدم وقد يجب بما تقدم (قوله وأصلها هو يخرج الخ) أي وتأصيلها هو تعصم الخ يخرج الخ كقولها الانسب بما سبق ويحتمل ابقاؤه على ظاهره ويرجع ما سبق الى ما هنا كقوله التنبية عليه وقد علمت أن المراد بالمسئلة الانصبا التي يسأل عنها وازداده التأصيل اليها ظاهرة لان المعنى والاصل المنسوب للانصبا كذا وكذا هذا هو الاظهر وقوله ان كان فيها فرض فأكثر في مع ما قبله لف وتسمى مرتبة لان قوله فرض راجع لقوله يخرج فرضها وقوله فأكثر راجع لقوله أو فرضها والمراد بالجمع ما فوق الواحد (قوله أما اذا تعصمت الخ) مقابل لقوله ان كان فيها فرض فأكثر وقوله تعدد رؤسهم أصل المسئلة على التقديم والتأخير فعدد رؤسهم خبر مقدم وأصل المسئلة مبتدأ مؤخر لانه الحديث عنه وقوله مع فرض كل ذكر بأنثيين الخ وانما لم يعكس لثلاثة على الانثى منكسر ان لو مات الميت عن ذكر وأنثيين فالمسئلة من أربعة عدد رؤسهم بفرض الذكر أنثيين للذكر اثنان وليكل أنثى واحد ولو جعل الانثيين بذكر كانت المسئلة من اثنتين للذكر واحد ولكل أنثى نصف سهم (قوله ومنه تعصم) أي ومن هذا العدد تعصم المسئلة وقوله أيضا أي كما هو أصلها فادرجتم التعصم والتأصيل (قوله وهكذا) أي كما تقدم من كون عدد رؤسهم أصل المسئلة وقوله في غير الوار أي كالنسب وقوله أما فيه الخ أي وأما في الوار ففيه تفصيل (قوله فان تساوا) أي أصحاب الوار في الحصص كمتقين اكل واحد منهما النصف وقوله فكذلك أي فعدد رؤسهم أصل المسئلة لكن مع جعل الذكر هنا كالأنثى في قوله فكذلك شيء لانه توهم أنه يفرض الذكر هنا أيضا أنثيين الا أن يقال التشبيه ليس من كل وجه (قوله والافعل حسب الحصص) أي وتجعل المسئلة من مخرج أقلهم نصيبا يخرج نصيب كل واحد منهم صحبا فلو مات عتيق عن ثلاثة أحدهم له نصفه والاخر له ثلثه والثالث له سدسه فالمسئلة من ستة نظر للنصيب الأدنى فلا أقل ثلاثة وللثاني اثنان وللثالث واحد ولا تفاوت في ذلك بين ذكره وأنثوه أفاده في الأولوة نقلنا عن شرح الترتيب (قوله ولما كان التعصم الخ) دخول على كلام المصنف وقوله

القسم (الم) لانه كان (والنصيب) بين الورثة (وتعلم التعصم والتأصيل) للمسائل فان قسمه التركة كان تبنى على ذلك وتعصم المسئلة هو أقل عدد يتأني منه نصيب كل واحد من الورثة صحبا وأصلها هو يخرج فرضها أو فرضها ان كان فيها فرض فأكثر أما اذا تعصمت الورثة كلهم نصيبات فعدد رؤسهم أصل المسئلة مع فرض كل ذكر بأنثيين ان كان فيهم أنثى ومنه تعصم أيضا وهذا في غير الوار أما فيسه فان تساوا فكذلك والا فليس حسب الحصص ولما كان التعصم مبنيا على التأصيل قبله قدم التأصيل فقال

مبني على التأصيل قبله أي قبل التعصم لاحتياجه اليه فلا بد من التأصيل أولا فان بحثت منه المسئلة فذلك والاصح بحث على العمل الاتي وقوله قدم التأصيل جواب لما وقوله فقال عطف على قدم (قوله فاستخرج الاصول) أي أخرج الاصول من خارج الفروض وقوله في المسائل أي المسائل في المسائل باعتبار الفروض الكائنة فيها وقوله التي فيها فرض قديم لان كلام المصنف فيها أخذ بما بعد والافصول المسائل التي لا فرض فيها عدد رؤس عتبتها بفرض الذكر بأنثيين في غير الوار كقوله (قوله ولا تكن عن حفظها الخ) أي وحفظها ولا تكن عن حفظها الخ هكذا كتب بعضهم وأشار به الى أن الوار عطف على محذوف وقد يقال ان هذا ليس بلازم لاحتمال كون الوار للاسنتناف (قوله أي متناس) أي متعاط أسباب النسيان وانما لم يقل بان لان النسيان ليس في مقدوره حتى ينهي عنه فالتنسي انما هو عن تعاطي أسبابه وقوله أو متشاغل أي مشغول وانما لم يشغل لموافقة متناس (قوله يقال الخ) غرضه بذلك الاستدلال على التفسير الذي ذكره وقوله ذهلت الشيء وعنه اشارة الى أنه يتعدى بنفسه تارة بحرف الجر أخرى وتعدى بحرف الجر هي الاكثر خلافا لما توهمه كلام الشارح حيث قدم تعدية بنفسه وقوله بالفتح والكسر لكن النسخ أكثر ولذلك قدمه وقوله تناسبه وشغلت عنه كل من تناسبه وشغلت عنه راجع لكل من المتعدى بنفسه والمتعدى بحرف الجر وليس على التوزييع كما يعلم من المختار وغيره اذ لا يلزم من كون اللفظ متعديا أن يفسر بمتعد ولا من كونه لازما أن يفسر باللازم بل قديمه المتعدى باللازم وبالعكس كما قاله الحنفى (قوله فان الخ) الفاء للاستئناف للاستدلال بغير لانه لم يتقدم ما يفرع عليه ذلك قال بعضهم الأولى الايتان بالوار بدل الفاء لكن قد علمت أنها للاستئناف وقوله أي أصول المسائل تفسير للضمير وقوله المتفق عليها أي به لدفع ما برده على قوله سبعة من أنهم تسعة زيادة الاصلين المختلف فيهما فالأخبار بانها سبعة غير صحيح فآشار الشارح الى أن المراد المتفق عليها وهي سبعة فقط فالأخبار صحيح (قوله سبعة أصول) لا يخفى أن أصول بدل من سبعة للايضاح والانهو معلوم بمحاولة وانما انحصرت في السبعة كانه في اللوازم عن الشرح غير وجه الله تعالى لان للفروض حالة انفراد وحالة اجتماع في الانفراد يخرج خمسة لان الفروض وان كانت ستة لكن الثلث يغني عن الثلثين وفي الاجتماع يخرج اثنان آخران لانه عند الاجتماع لا يخلو الحال من تماثل أو تداخل أو تباين أو توافق في الأول يكتفي بأحد المتماثلين وفي الثاني بأكثر المتماثلين وفي الأخير من يحتاج الى الضرب فيحصل اما تسعة أو أربعة وعشرون فاذا ضمنا الى الخمسة السابقة كانت الجملة سبعة (قوله وهي اثنان الخ) أنصهر من هذا أن تقول وهي اثنان وضعفها وضعف ضعفها وثلاثة وضعفها وضعف ضعفها وضعف ضعفها (قوله وأما المختلف فيها) أي وأما الاصول المختلف فيها والمراد بالجمع ما فوق الواحد وهذا مقابل لقوله المتفق عليها كقولها ظاهر (قوله فهما ثمانية عشر) أي كفي أم وجدو خمسة أخوة للام ثلاثة وهي السدس وللجد ثلث الباقي خمسة ولكل أخ اثنان من العشرة الباقية وقوله وستة وثلاثون أي كفي أم وزوج جدو سبعة أخوة للام السدس ستة وللزوج الربع ستة وللجد ثلث الباقي سبعة ولكل أخ اثنان من الاربعة عشر الباقية (قوله والراجح أنهما أصلان لا تعصم) هذا ما عليه المحققون لان ثلث الباقي فرض مضموم لفرض آخر أو لفرضين فيجب اعتباره وأقل عدد يخرج منه السدس وثالث الباقي سبعة ثمانية عشر وأقل عدد يخرج منه السدس والربع وثالث الباقي سبعة ستة وثلاثون وقال بعضهم هما تعصم لان الاصول مدارها على الفروض المذكورة في الكتاب والسنة وثالث الباقي لم يرد فيها فهما تعصم لا تأصيل فأصل الأولى من ستة يخرج السدس ولثالث صحيح للباقي بعد سدس الام تضرب ثلاثة في ستة ثمانية عشر وقد علمت قسمتها وأصل الثانية من اثني عشر يخرج السدس والربع ولثالث صحيح للباقي بعد سدس الام وربع الزوج تضرب ثلاثة في اثني عشر يستخرجون ثلثين وقد علمت قسمتها (قوله كما بينت وجه ذلك الخ) هو أن التعصم للزوجين وهذا تأصيل في الانصبا قاله العلامة الامير (قوله ثم هذه الاصول السبعة الخ) أي وأما الاصول المذكورة فلانها لان السدس وثالث الباقي لا يستخرجان ثمانية عشر والسدس والربع وثالث الباقي لا يستخرج ستة

(فاستخرج الاصول في المسائل) أي التي فيها فرض (ولا تكن عن حفظها) أي أصول المسائل (بذاهل) أي متناس أو متشاغل يقال ذهلت الشيء وعنه بالفتح والكسر تناسبه أو شغلت عنه (فان الخ) أي أصول المسائل (متفق عليها) (سبعة أصول) وهي اثنان وثلاثة وأربعة وستة وثمانية واثنان عشر وأربعة وعشرون وأما المختلف فيهما فهما ثمانية عشر وستة وثلاثون ولا يكونان الا في باب الجد والاختوة والراجح أنهما أصلان لا تعصم كما بينت وجه ذلك في شرح الترتيب ثم هذه الاصول السبعة

وثلاثين كما أفاده الشهاب عمدة انتهى لؤلؤة (قوله قسمان قسم يعول وقسم لا يعول) ضابط الذي يعول
هو الذي تساويه أجزاؤه العججة أو تزيد عليه ويسمى العدد حينئذ تاما فالسنة أجزاؤها العججة تساويا
لان أجزاؤها العججة الثمان وهو اثنان والنصف وهو ثلاثة والسدس وهو واحد ومجموع ما ذكر سنة
والاثناعشر والأربعة والعشرون أجزاؤها العججة تزيد عليهما أما أجزاها الاثنى عشر العججة فالسدس
وهو اثنان والثالث أربعة والنصف ستة والرابع ثلاثة ومجموع ذلك يزيد على الاثنى عشر وأما أجزاها
الأربعة والعشرين العججة فالسدس أربعة والثالث ثمانية والنصف اثنا عشر والرابع ستة والثلث ثلاثة
ومجموع ذلك يزيد على الأربعة والعشرين وضابط الذي لا يعول هو الذي تنقص أجزاؤه العججة عنه
ويسمى العدد حينئذ ناقصا كالاربعة الباقية فان أجزاها كل تنقص عنه اه لؤلؤة فتوضح (قوله وقد
ذكر الاول) أي الذي هو القسم الذي يعول (قوله أي الأصول المذكورة) هذا تنقسم - ير للضمير في قوله
منهن (قوله وهي) أي الثلاثة (قوله فتدعول) فيها اكتفاء كما أشار إليه الشارح بقوله وقد لا تعول
(قوله والعول الخ) أي اصطلاحا أو مألوفة فيقال لعان منها الارتفاع يقال عال الميزان أي ارتفع ومنها القيام
بكفاية العيال يقال عال عياله اذا قام بكفائتهم ومنها الاشتداد يقال عال الامر اذا اشتد ومنها الغلبة يقال عال
الشيء اذا غلبه ومنها الميل يقال عال الميزان اذا مال ومن هذا المعنى قوله ذلك أدنى أن لا تعولوا أي أن لا تميلوا ولا
تجوروا وعن امامنا الشافعي رضي الله تعالى عنه أن لا تكسر واعمالكم وهو لم ينفرد بذلك بل سبقه اليه زيد
ابن اسلم وجابر بن زيد وهما تابعيان وخلفاء بعضهم بان ذلك انما هو معنى أعال لامعنى عالى وبانه تعالى أبايح
التسرى في الآية بلا حصر وفيه تكثير العيال اه وهو المخطئ في تحطته لان عال جاء بمعنى أعال أي أكثر
عياله كما هو منقول عن الكسائي والاصمعي وأبي عمرو وغيرهم وترأطوا وس أن لا تعولوا من أعال وهو عاضد
لمأقاله امامنا رضي الله عنه ولان التسرى فطنة قوله الولد بحسب القصد الاصلى لانه بقصد للتمتع والولد اذا حصل
يكون تابعا لا مقصودا فليس فيه تكثير العيال كما قال أفاده في اللؤلؤة (قوله زيادة في السهام ويلزمه الخ)
فيه زيادة كما المنفصل وهو العدد ونقص كما المتصل وهو القدر واعلم انه لم يقع العول في زمن النبي صلى
الله عليه وسلم ولا في زمن أبي بكر بل في زمن عمر وهو أول من حكم به حين رفعت اليه مسألة زوج وأختين فقال
ان بدأت بالزوج أو بالأختين لم يبق للأخر حق فأنشروا علي فأشار عليه العباس بالعول وقيل علي وقيل
زيد بن ثابت ولعلمهم تكلموا بذلك في مجلس واحد لاستشارة عمر اياهم وأجبت الصحابة به على العول ثم لما مات
عمر أظهر ابن عباس الخلاف فيه وقال ان الذي أحصى رمل عاجل عدد الم يجعل في المال نصفان ونصفان وثلاثا هذان
النصفان قد ذهبوا بالمال فأمن الثالث وذلك في مسألة زوج وأم وأخت شقيقة أو لاب فأنها تعول بثلاثها كما
سألتني وقال لو قدموا ما قدم الله وأخر وما أخر الله ما عالت فربضة قط وروى عنه أنه قال من أهبطه الله من
فرض الى فرض فهو الذي قدمه الله ومن أهبطه من فرض الى غيره فهو الذي أخره الله وروى عنه غير ذلك
فقبل له ما بالاك لم تقل هذا لعمر فقال كان رجلا مهاجرا فهاجرت فقال له عطاء بن أبي رباح ان هذا لا يغني عني ولا
عنك شيئا لو مت أو مت لقسم ميراثنا على ما عليه الناس اليوم فقال فان شاء فلنبدع أبناءنا وأبناءهم ونساءنا
ونساءهم وأنفنا وأنفسهم ثم نبتهل فيجعل لعنة الله على الكاذبين ولذلك تسمى الباهلة ونظاها ما تقدم أنه كان
مخالفيا في زمن عمر لكنه كتم ذلك كما يقتضيه التعبير بقولهم ثم أظهر ابن عباس الخلاف ويؤيده قوله كان
رجلا مهاجرا فهاجرت قال السبكي وليس معناه أنه خاف عدم انقياد عمر له العلم القطعي بانقياده للحق ولكن الهيبة
خوف منشؤه التعظيم لعلامة عمر في صدر ابن عباس لم يبد ذلك له كما عرض ذلك لطالب العلم فتمنع عظمته
شيئا من أن يبدى احتمالات تخلف صدره واستشكل ذلك بانه كيف يسكت عما يظهر له لاجل هذا مع أن غير
الصحابة لا يفتن به هذا فكيف بهم وأجيب بانه لما كانت المسئلة اجتهادية ولم يكن معه دليل ظاهر يجب المصير
اليه ساغ له عدم اظهار ما ظهر له واخرج منقول العول باطلا لآيات الموازين وتحديث الحقوا الفرائض
بأهلهما بالقياس على الديون والوصايا اذا ضاق عنها المال ذكر ذلك شيخ الاسلام أفاده في اللؤلؤة (قوله وفي

فسمان قسم يعول وقسم
لا يعول وقد ذكر
الاول بقوله (ثلاثة
منهن) أى الاصول
المذكورة وهى الستة
والاثنا عشر والاربعة
والعشرون (فدنعول)
وقد لانعول والعول
زيادة فى السهام ويزمه
النقص فى الانصباة
وقد

بعض

بعض النسخ بدل هذا البيت قوله وهي اذا فصل فيها القول ثلاثة يدخل فيها القول وما وقع عليه (١١١) الحل أولى لتضمنه بأن جملة

بعض النسخ) خبر مقدم وقوله مبتدأ مؤخر وبذل هذا البيت - (قوله وهى) أى الأصول وقوله يدخل
 علم العول أى قد يدخل علمها العول وقد لا يدخل (قوله وما وقع عليه الحل الخ) أى البيت الذى وقع
 عليه حل الشارح أولى من هذا البيت وقوله لتصر بجهة الخ أى وأما هذا البيت فلم يصرح بذلك وإن كان يعلم
 منه (قوله وبعدها) الضمير عائدة على الثلاثة المذكورة كما أشار إليه الشارح بالحل والبعدية آتية فى
 الرتبة بل فى الذى ذكر كما أشار إليه الشارح أيضا بقوله والمراد الخ (قوله والا فلا ترتيب الخ) أى والانتقال أن
 المراد بعدها فى الذى ذكر بان قلنا بعدها فى الرتبة فلا يصح لانه لا ترتيب الخ (قوله أربعة تمام) أى مفعلة للسبعة
 وهو صفة لأربعة (قوله وهى) أى الأربعة التمام (قوله لا عول يعرفوها) لانه لا فائدة للجنس وعول اسمها
 ووجه يعرفوها خبر لا يعرف وما عر من باب غزا وأما عرى من باب علم فمعناه خلا ونجس كما أفاده العلامة الامير
 (قوله أى يعتبر بها) تفسير يعرف وهو تفسير ذلك التفسير بقوله أى يغشاها ثم فسر أيضا بقوله وينزل بها
 فهو عطف تفسير وقوله يقال الخ استدلال على تفسير يعتبر بها يغشاها وينزل بها (قوله ولا انتلام) قضية
 كلام الشارح أن المراد بالانتلام هنا العول فيكون العطف المرادف وقوله أى خلل وكسر هذا
 تفسيره بحسب أصله وقوله يقال الخ استدلال على تفسيره بالكسر والخلل لكن كان المناسب لما فى المتن أن
 يقول يقال انتلم الشيء انتلما إذا حصل فيه كسر وخلل (قوله من الحائط وغيره) بمحمل من المحسوسات
 فقط ويحتمل ما هو أعم (قوله ولما كان العول الخ) غرضه بذلك توجيه اطلاق المصنف على العول انتلام
 بمعنى الخلل وقوله لكونه الأولى حذفه وحديثه يكون قوله يؤدى الخ خبر كان وعلى صنيع الشارح قد ضاع خبر
 كان الآن يقال قوله لكونه متعلق بخبر كان المحذوف والتقدير ولما كان العول ملتهى الكونه الخ كما قد دره
 الاستاذ الحنفى (قوله جعله كالخلل) فيه أنه جعله خلا حيث جعله انتلما والانتلام هو الخلل الآن يقال
 كلام المتن على معنى التشبيه فهو كالانتلام فيكون كالخلل ولعله حينئذ لا خلاف لخلل الحسى فزاد الكاف كما
 أفاده العلامة الامير (قوله على مسائل) هى مفردات تلك الصور وقوله منها أى من المسائل (قوله بقوله)
 متعلق بذكر (قوله فالسدس الخ) أى إذا أردت بيان الأصول المذكورة فالسدس الخ (قوله وحده)
 أى حال كونه وحده (قوله بحدودهم) مسئلتهم من ستة للجدد سهم وللم الباقي وهو خمسة (قوله أو مع
 النصف) أى أو كان السدس مع النصف لدخول مخرج النصف فى مخرج السدس فيكتفى بالأكبر (قوله
 بحدودهم وعم) مسئلتهم من ستة للجدد سهم وللبنت ثلاثة وللم الباقي وهاتان (قوله أو مع الثلث)
 أى أو كان السدس مع الثلث لدخول مخرج الثالث فى مخرج السدس فيكتفى بالأكبر (قوله كام)
 وأخوين للم وعم) مسئلتهم من ستة للام سهم وللأخوين للام سهم وللم الباقي وهاتان (قوله بحدودهم
 أو مع سدس آخر) أى أو كان السدس مع سدس آخر لهماثلهما فيكتفى بإحدى سهمها (قوله بحدودهم
 لام وعم) مسئلتهم من ستة للجدد سهم وللأخ للام سهم وللم الباقي وهو أربعة (قوله أو مع ثلثين) أى
 أو كان السدس مع ثلثين لدخول مخرج الثلثين فى مخرج السدس كما تقدم فى الثلث (قوله كام وبنتين
 وعم) مسئلتهم من ستة للام سهم وللبنتين أربع وللم الباقي وهو واحد (قوله أو مع نصف وثلث) أى
 أو كان السدس مع نصف وثلث لدخول كل من مخرجي النصف والثلث فى مخرج السدس (قوله كام
 وأخت شقيقة وأخوين للام) مسئلتهم من ستة للام سهم وللأخت الشقيقة ثلاثة وللأخوين للام اثنتان
 (قوله أو مع نصف وسدس آخر) أى أو كان السدس مع نصف وسدس آخر لدخول مخرج النصف
 فى مخرج السدس ولتأمل مخرجهم مع مخرج السدس الآخر (قوله كبت وبنت ابن وأم وعم)
 مسئلتهم من ستة للبنت ثلاثة وللبنت الابن سهم تكمله الثلثين وللأم سهم وللم الباقي وهو واحد (قوله
 أو مع نصف الخ) أى أو كان السدس مع نصف الخ لما علمت مما مر (قوله كام وثلاث أخوات مستقرقات)
 أى واحدة شقيقة واحدة لأب واحدة لأم ومسلتهم من ستة للام واحد وللأخت الشقيقة ثلاثة وللبنت لأب واحد
 تكمله الثلثين وللبنت لأم واحد أيضا (قوله أو مع ثلثين الخ) أى أو كان السدس مع ثلثين الخ لما تقدم

وسدس آنی که بت و بنت این وام و عم او مع نصف و سدس و سدس ثالث کلام و ثلاث اخوان متفرقات او مع ثلثین و سدس آنهم

(قوله) كأنهم واثنان شقيقتين واختام (مسئلتهم من ستة للام سهم والشقيقة من أربعة وللأخت للام سهم) (قوله من ستة أسهم يرى) أي يعلم خروجه = بعامن ستة أسهم فالسنة أحد عشر خرج السدس سواء كان وحده أو مع ما ذكره في الشارح (قوله في مبيع الخ) تفرع على قوله من ستة أسهم الخ بواسطة ما ذكره الشارح من المسائل وقوله أصلها من ستة أي أصلها التي تصح منه ستة خرج السدس فن زائدة أو تجزئية فيكون قد جرد من الستة شيئا مما لا لهما مبتدئانها على سبيل التجزئة كما يفيد كلام الحق الأمير (قوله لانهما خرج السدس) أي لان الستة تحمل خروج السدس = بها واحد أو متعدد وهذا تعليل لقوله أصلها من ستة وقوله وماعداه بمآذ كرمعه أي كالنصف والثلث وقوله فمخرجها الخ هذه الجملة خبر المبتدأ وقرنها بالقاء لشبه المبتدأ بالشرط في العموم (قوله فيكتفي بها) تفرع على قوله داخل في الستة وقوله لان المنداخلين الخ علة للتفرع (قوله وكذا اذا اجتمع الخ) أي مثل ما ذكر في كون أصل الستة وهو زائد على ما ذكره المصنف وقوله الشارح ومنهما اذا اجتمع الخ كان أنسب بقوله فيما قدم منها ما ذكره المصنف بقوله الخ (قوله كزوج وأم وعم) مسئلتهم من ستة فانه من ضرب خرج النصف وهو اثنان في مخرج الثالث وهو ثلاثة للزوج ثلاثة للام اثنان وللأم الباقى وهو واحد (قوله للمباينة) الخ علة لقوله وكذا الخ المفيد أن أصل ذلك ستة أي وحيث كان بينهما مباينة ضرب أحدهما في الآخر يحصل ستة (قوله ومسطع الخ) أي حاصل ضرب اثنين مخرج النصف في ثلاثة مخرج الثلث فالمسطع ما تحصل من ضرب أحد العددين في الآخر وقوله ما ذكر أي ستة (قوله وجميع ما ذكره الخ) الحاصل أن مسائل الستة أقسام ثلاثة إما ناقصة وهي التي اذا جعت فروضها نقصت عنها وإما عادلة وهي التي اذا جعت فروضها عادلتها وإما عالة وهي التي تعول وستأتي (قوله من الصور) المناسب من المسائل لانه جعل المسائل مندرجة تحت الصور (قوله لا عول فيها) فهي ليست عالة وهل هي ناقصة أو عادلة فلما كانت عبارة تصديقها ضرب عما تقدم إلى قوله بل هي الخ وقوله في بعض الصور المناسب في بعض المسائل لم أعلم (قوله ناقصة) أي لانك لو جعت فروضها نقصت عنها وقوله عادلة أي لانك لو جعت فروضها عادلتها (قوله ثم أعلم الخ) الأسبغ أن يقول وقد علم مما مر كذا وكذا لان ذلك علم مما قدمه (قوله قد تكون من فرض واحد) أي قد تحصل وتوجد من مخرج فرض واحد كالسدس وحده وقوله وقد تكون من فرضين أي قد تحصل وتوجد من مخرج فرضين كالنصف والثلث وقوله أو أكثر لم يقله من أمثله كون الستة من أكثر من فرضين لان اعتبر بالداخل وأما مثل كما اذا كان السدس مع نصف وثالث أو مع نصف وسدس آخر فأفاده العلامة الأمير بتوضيح (قوله وأما الاثنا عشر الخ) مقابل للستة وقوله الامن فرضين أي من مخرجيهما (قوله والثلث والرابع الخ) ذكر الالتي عشر عقب الستة لانها ضعفتها (قوله كزوج وأم الخ) مسئلتهم من اثني عشر للزوجة ثلاثة وللأم أولاد خوين لأم أربعة والباقي وهو خمسة للأم نقوله أو أخوين لأم أي بدل الأم وقوله وعم أي في المسئلتين (قوله من اثني عشر) أي يخرجان معجبين من اثني عشر فالاثنا عشر أصل مسئلتهم (قوله لان الثلاثة الخ) علة لقوله والثلث والرابع من اثني عشر وقوله خرج الثلث بالنصب على أنه بدل من الثلاثة وقوله والاربعة بالنصب عطف على الثلاثة وقوله فمخرج الربع بالنصب على أنه بدل من الاربعة وقوله متباينان خبر بلان وحيث كانا متباينين بضرب أحدهما في الآخر يخرج اثنا عشر (قوله ومسطعها) أي الحاصل من ضرب أحدهما في الآخر كما علم مما مر (قوله وكذا اذا اجتمع الخ) أي ومثل الثلث والرابع في كونهم من اثني عشر ما اذا اجتمع الخ وقوله والرابع مع الثلثين أي فالثلاثة مخرج الثلث والاربعة مخرج الربع متباينان ومسطعها اثنا عشر وفي النامع الرابع (قوله كزوج واختين الخ) مسئلتهم من اثني عشر للزوجة ثلاثة وللأختين الشقيقتين ثمانية وللأم الباقى وهو واحد (قوله أو الرابع مع السدس) أي أو اجتمع الربع مع السدس للتوافق بين الاربعة التي هي مخرج الربع وبين الستة التي هي مخرج السدس بالنصف فيضرب نصف أحدهما في كامل

ثم اعلّم أن الأربعة

الزوجة بشرط عدم الفرع الوارث واجتماع الزوجين في مسألة غير يمكن الا في مسألة الملقوف وهي نادوة على ما فيه من الكلام وقد ساق ابن الهائم محصل ذلك في بيت واحد حيث قال
والثمن في الميراث لا يجمع * ثلثا ولا بعوا غير واقع

والثمن في الميراث لا يجمع * نكاح الاربعه او غير واقع

* (فائدة) * كل واحد من الشروخ الستة لا يمكن اجتماعه مع مثله إلا بالنصف والسدس فقد يجتمع نصفان
 وقد يجتمع سدسان بل ثلاثة أسداس كما في شرح الترتيب أفاده في اللؤلؤة (قوله ثم علم أن الأربعة
 والعشرين الخ) الحاصل أن مسائل الأربعة والعشرين قسمان إما ناقصة أو عالة ولا تكون عادلة أبدا
 (قوله وستأتي الصور الخ) أل في الصور الجفيس لأن الأربعة والعشرين لا تعول إلا في عورة واحدة (قوله
 ولما انتهى الكلام الخ) دخول على كلام المتن وقوله بغير عول أي حال كونها متبسة بغير عول وقوله
 شرح جوابها وقوله فقال عطف على شرع (قوله فهذه الخ) تفريع على قوله فيما تقدم ثلاثة منهن
 قد تعول وقوله الستة الخ يدل من الثلاثة الأصول (قوله أن كثرت فروضها) أي بحيث زادت سهام
 أصحاب الفريضة على أصل المسئلة كما أشار الشارح لذلك بقوله أي تراحت فيها (قوله أجماعا) أي
 بأجماع الصحابة لأنهم اتفقوا عليه في زمن عمر رضي الله عنه وقوله قبل الطهارين عباس الخ أي لأنه لم يظهر
 الخلاف إلا بعد موت عمر كما تقدم وقوله الخلاف في ذلك أي المخالفة في العول (قوله فتبلغ الستة في عولها
 الخ) أي إذا زدت بيان ذلك فأقول لك فتبلغ الستة في عولها الخ فتعول أربع مرات وهذا على كلام
 الجمهور وتعول مرة خامسة على قول معاذ فتعول لاحد عشر كزوج وأم وشقيقتين وأختين لام فالزوج
 النصف ثلاثة وللأختين الشقيقتين الثلثان أربعة وللأختين للام الثلثان ثلثان وللام الثلثان ثلثان أيضا لأن
 معاذ لا يرد هاهنا الثلث إلى السدس بالأخوات الخالص كفي اللؤلؤة (قوله من سبعة) متعلق بعولها
 كذلك قوله على التوالي (قوله عقد العشرة) أي عقدها هو العشرة فالأضافة للبيان (قوله فتعول
 لسبعة ولثمانية الخ) تفريع على قوله فتبلغ الستة الخ (قوله والعشرة) مبتدأ خبره عقد مفرد وقوله
 كقول الحساب مقدم من تأخير ومعنى كونها عقدا مفردا أنهم لا يغيرون كبة من عقدين بخلاف العشرين
 مثلا لأننا في أن العشرة مركبة من خمسة وخمسة (قوله وفي كلامه أعلمه لذلك) أي وفي كلام المصنف
 إشارة إلى كونها عقدا مفردا حيث نطق بالعقد مفردا وأضافه إلى العشرة الإضافية التي للبيان وإنما يجعله
 نصرا لبيان الأصل تغايرا للمضامين مع أنه لم يصرح بالأفراد كما قاله العلامة الأمير (قوله فتعول لسبعة)
 أي فتعول الستة إلى سبعة وقوله كزوج وأختين الخ فالزوج النصف عا ثلاثة وللأختين الثلثان عا ثلثان
 أربعة فأصلها من ستة وعالت لسبعة (قوله وهذه أول فريضة عالت في الإسلام) أي لأنه لم يحكم بالعول
 الأمير بإشارة الصحابة عليه حين رفعت إليه مسئلة زوج وأختين فقال إن بدأت بالزوج أو بالأختين لم يبق
 إلا أن تحقه فأشبر وعالي فأشاروا عليه بالعول كما تقدم (قوله ومشت عليه) أي على هذا القيسل
 وسأني مقابلة في قوله وقيل أيضا الخ (قوله ولثمانية) أي وتعول الستة إلى ثمانية وقوله كالباهلة هي
 على وزن المفاعلة من البهل يقال بهله الله أي لعنه سميت هذه المسئلة بذلك لأن ابن عباس لما خالف فيها قال له
 بعضهم الناس على خلاف رأيك فقال فان شاؤا فلندع أبناءنا وأبناءهم ونسأنا ونسأهم وأنفسنا وأنفسهم
 ثم ينهل فتجعل لعنة الله على الكاذبين كمر (قوله وهو زوج وأم وأخت الخ) فالزوج النصف عا ثلثا
 ثلاثة وللام الثلث عا ثلثان وللأخت النصف عا ثلاثة فقعدت الستة لثمانية (قوله وقيل أيضا
 الخ) مقابل لقوله كقيسل ومشت عليه الخ (قوله وقيل إن المباهلة الخ) مقابل لقوله وهي الخ (قوله
 ولثمانية) أي وتعول الستة إلى تسعة وقوله كزوج وثلاث أخوات متفرقات وأم فالزوج النصف عا ثلثا
 ثلاثة وللأخت الشقيقة النصف عا ثلاثة أيضا وللأخت لآب السدس عا ثلثا وكلمة الثلثين
 وللأخت لآب السدس عا ثلثا واحد أيضا وللام السدس عا ثلثا واحد كذلك فقعدت الستة إلى تسعة
 (قوله وكأفراء) لقيت هذه المسئلة بذلك لأن الزوج أراد النصف كاملا فسأل بنو أمية فقهاها فحازوا

له ثلث المال بالاعول فاشترى حتى صارت كالكوكب الاغر وقيل ان الميتة كانت اسمها الغراء وقيل غير ذلك
وتسمية هذه بالغراء هو ما رجع في الفصول ومشي عليه في الكفاية (قوله وهي زوج وأختان لام وأختان
لابوين الخ) فلزوج المصف عا ثلاثا تقول للاختين للام الثلاث عا ثلاثا ثمان وللأختين لابوين أو لأب الثلاث
عا ثلاثا أربعة فقد عالت لستة أيضا (قوله ولعشرة) أي وتقول الستة عشرة وقوله في صورة لوقال في صورة
لكان أحسن لأن كلامه لو هم أنهم يقولون إلى عشرة في صورة فقط وليس كذلك بل في صور كثيرة ويمكن جعل
كلامه على إرادة الجنس (قوله معروفة) أي معلومة وقوله مشتهرة أي شائعة مستفيضة والمالم يلزم
من كونها معروفة كونها مشتهرة قال بعد قوله معروفة مشتهرة (قوله نلقب بأبم الفروخ) بالخاء
المججمة تدل على قوله لكثرة ما فرخت قال أبو عبد الله الوفي مشهورها بطائفة معها أفرأها وقال القموني أنها
تلقب بأبم الفروخ بالجيم أيضا لكثرة الفروخ فيها وتلقب أيضا بالشرابية لأن شربها هو قاض بالبصرة
أما رجل فسأله عنها فأعطاه ثلاثة أعشار المال فكان إذا تلقى الفقيه يقول له إذا ماتت الزوجة ولم تترك
ولدا ولولا ابن فما يخص زوجها فاقول له النصف فيقول والله ما أعطاني شيء نصفا ولا ثلثا فإني الفقيه
شربها فبأسأله عن ذلك فيجيبهم الخ برفكان شرب إذا تلقى الرجل قال إذا رأيتني ذكرت بي حكبا جازوا إذا
رأيتك ذكرت بك ر جلا فاجرا ين لي جورك أنك تشيع الفاحشة وتكتم الفضيلة وفي رواية أنك تذب
الشكوى وتكتم الفتوى اه من الواو (قوله وهي زوج وأم وأختان لام وأختان شقيقة أو لأب)
فلزوج النصف عا ثلاثا وللأم السدس عا ثلاثا واحد وللأختين للام الثلاث عا ثلاثا ثمان وللأختين الشقيقتين
أولأب الثلاث عا ثلاثا أربعة فقد عالت الستة عشرة (قوله وقال بعضهم الخ) مقابل لقوله وهي الخ (قوله
كزوج وأم وأختين لام وأخت شقيقة وأخت لأب) فلزوج النصف عا ثلاثا ثلاثة وللأم السدس عا ثلاثا
واحد وللأختين لام الثلاث عا ثلاثا ثمان وللأخت الشقيقة النصف عا ثلاثا ثلاثة ولأب السدس تكمل
الثلاثين فقد عالت لستة أيضا (قوله وتلق الخ) أي وتلقها الخ فالمفعول محذوف والتي فاعل وضمير
المفعول المقدر يعود على الستة وقوله تليها أي تتبعها والضمير عا تدعى الستة كما أشار إليه الشارح بقوله
أي تلي الستة وقوله في الأمر متعلق بتليها ولعل المراد به الخ برف في قولهم ثلاثة وستة واثنا عشر وأربعة
وعشرون وكتب الشيخ الزيات على قوله تليها ما نصه أي تلتها وتبعها فيما سبق في قوله والثلث والرابع من
اثني عشر أو غير بالمضارع لضيق النظم انتهى وقوله وهي أي التي تليها (قوله في العول) متعلق بتلق
وقوله أفرأدا بفتح الهمزة أي في الأفراد لاقى الشفع وقوله إلى سبع عشر متعلق بالاعول وكان حقه سبعة عشر
لكن حذف التاء جاز لأن المعدوم محذوف وهذا عند الجمهور وأما عندهم معاذة فتعول إلى تسعة عشر كزوج
أم وأختين شقيقتين وأختين لام فالزوج الربع ثلاثة وللأم الثلث أربعة على مذهب معاذة لا يراد بالأم
من الثلث إلى السدس بالأخوات الخالص وللأختين الشقيقتين الثلثان ثمانية وللأختين للام الثلاث أربعة
فقد عالت المسألة إلى تسعة عشر على غير مذهب الجمهور كفي الواو (قوله فتعول ثلاث عولان) تفرع
على ما قبله وقوله على نوال الأفراد بفتح الهمزة (قوله فتعول إلى ثلاثة عشر) أي فتعول الاثنا عشر
إلى ثلاثة عشر وقوله كزوج وأختين شقيقتين وأم فالزوج الربع ثلاثة وللشقيقتين الثلثان ثمانية
وللأم السدس اثنا عشر فقد عالت إلى ثلاثة عشر (قوله وإلى خمسة عشر) أي وتقول إلى خمسة عشر وقوله
كسنتين وزوج وأبوين فالبنات الثلاث وهو ثمانية وللزوج الربع ثلاثة ولكل من الأبوين السدس
فلهما أربعة فقد عالت إلى خمسة عشر (قوله إلى سبعة عشر) أي وتقول إلى سبعة عشر وقوله كثلاث
زوجات وجدتين وأربع أخوات لام وثمانى شقيقات أولأب ثلاث زوجات الربع ثلاثة لكل واحدة
واحد وللجدتين السدس اثنا لكل واحدة وللأربع أخوات لام الثلاث أربعة لكل واحدة واحد
وللثمانى شقيقات أولأب الثلاث ثمانية لكل واحدة واحد ويلغز بها فاقول رجل خلف سبع عشرة امرأة
من أصناف مختلفة فورثن له بالروية وما أحسن قول بعضهم ملغز في ذلك فلنأما

(۱۹ - شنشوری)

وهو زوج وأختان
لام وأختان لابوين
أولاب وأ عشرة (في
صورة معروفة) بين
الفرضين (مشتهرة)
بينهم ثلث بأم الفروخ
لكثرة ما فرخت في
العول وهي زوج وأم
وأختان لام وأختان
شقيقتان أولاب وقال
بعضهم إن أم الفروخ
لقب لكل عائلة إلى
عشرة كزوج وأم
وأخوين لام وأخت
شقيقة وأخت لاب
(ونلقى التي تليها) أي
تلي الستة (في الأثر)
وهي الانعاش (في
العول أفراد إلى سبع
عشر) فتعول ثلاث
بولات على نوال
لأفراد لثلاثة عشر
لخمس عشرة ولسبعة
عشر فتعول إلى ثلاثة
عشر كزوج وأختين
شقيقتين وأم وإلى
سبعة عشر كبنتين
زوج وأبوين وإلى
عشر كثلاث زوجات
بنتين وأربع
زوات لام وعماني
أشقيقتان أولاب
سبع عشرة امرأة
ت المسألة لسبعة
وإذا كانت
ثلاثة فبمسبعة عشر
أخذت كل أنثى

قل لمن يقرأ الفرائض واسأل * ان سألت الشيوخ والاحداث ما سميت عن سبع عشرة أنثى
من وجوه شتى فزنت التراننا * أخذت هذه كما أخذت تلك عقارا ودرهما وأنانا
وجوابه قد فهمنا السؤال فهما متجانسا * ففرقنا الموروث والميراثا * خص لنا ترانه أخوات
من أبيه فمنايا ورانا * ومن الأم أربع حزن ثلثا * وزوجاته وكن ثلثا
ربع المال لا يشارك فيه * فيوزع ربعه أنلانا * وله جدنان يصاح أيضا
جازنا السدس صامتا وأنانا * فاستوى القوم في السهام بعول * كان في فرضهم وحازوا التراننا
كل أنثى لها من المال سهم * أخذته من ماله ميراثا
لقبوه أم الارامل اذ كانا * ن جميع الوراث فيها أنانا

اه أولوة عن شرح الترتيب (قوله فلهاذا) أي لاذكر من انهن سبع عشرة امرأة الخ وقوله بأم الفروج
لان جميع ورثتها أصحاب فروج وقوله بالجيم أي لابلها الخ كالتى تقدمت وقوله بأم الارامل أي لانهن لم
يكن متزوجات حين وقعت والارامل جمع أزمنة وهى التى لازوج لها وقوله بالسبعة عشرية أي لعولها إلى
سبعة عشر وقوله بالدينارية الصغرى أي لانه اذا كانت التركة فيها سبعة عشر دينارا أخذت كل أنثى
دينارا وستانى الدينارية الكبرى فى الملقبات ان شاء الله تعالى وله من دينارية صغرى الصغرى لكنها غير
مشهورة وهى أربع أخوات أشقاء وأولاب وأختان لام فأصلها من ثلاثة وتصع من ستة فقد خلفت
نسوة واذا كانت التركة ستة دينارا أخذت كل أنثى دينارا كفى شرح الترتيب اه أولوة (قوله والعدد
الثالث) مبتدأ ونعت خبره قوله قديعول وقوله وهى أنت الضمير باعتبار الخبر (قوله بعول) أي وقد
لا يعول كسبذ كره الشارح وقوله بثمة أي علة وقوله السبعة وعشرين أي عند الجمهور وأما عند ابن
مسعود فقد تعول إلى أحد وثلاثين كزوجة وأم وأختين شقيقتين وأختين لام وولد كافر فعنده أصلها
أربعة وعشرون وتعول إلى واحد وثلاثين لجمعة الزوجة إلى الثمن بالولد الكافر فالزوجة الثمن ثلاثة وللأم
السدس أربعة وللأختين الشقيقتين الثلثان ستة عشر وللأختين للام الثلث ثمانية فقد عالت عنده إلى واحد
وثلاثين كفى للؤلوة (قوله كالمثيرة) سميت بذلك لان سيدنا عليا كرم الله وجهه مثل عنها وهو على
منبر الكوفة يخطب وكان صدر الخطبة الحمد لله الذى يحكم بالحق قطعا ويجزى كل نفس بما تسعى واليه المساب
والرجى فسئل عنها حينئذ فأجاب رجا بالقبول صارت المرأة تسع ومضى في خطبته (قوله وهى زوجة
وأبوان وابنتان) فالزوجة الثمن ثلاثة وللأبوين السدسان ثمانية وللبنين الثلثان ستة عشر فالجمعة سبعة
وعشرون فقد عالت إلى سبعة وعشرين (قوله وقد لا يعول) أشار إلى أن فى كلام المصنف كنفاء على
حد قوله تعالى سراييل تقيم الحراى والبرد وقوله كنفاء تصويره أي فى قوله بعد قول المصنف والثنان ان
ضم إليه السدس كزوجة وأم وابن الخ (قوله وكذلك ما قبله من الأصليين) أي تارة يعول كل منهما
وتارة لا يعول وهذا نزل على المصنف حيث بهم كلامه أن الأصليين السابقين ملازمان للعول وليس كذلك
وقوله لكن لما كان الخ جواب عن التورك الذى قبله (قوله التى هى للتقابل فى المضارع) كقولهم قديعول
الجبل وقد يصدق الكذب وزعم بعضهم أنها فى هذين المثلين للتحقيق وأما التقليل فهو مستفاد من
التركيب لان الجبل والكذب بصيغتهما الغنة تقتضيان كثرة الجبل والكذب ويلزم من ذلك قلة الجود
والصدق فأداه فى شرح القواعد (قوله ولذلك تسمى بالجيلة) أي وتسمى هذه المسئلة بالجيلة لكون عولها مرة
واحدة وقوله لانها تخلصت بالعول علة للمعلل مع علته المتقدمة عليه وكان الاولى أن يقول كأنها تخلصت بالكاف
(قوله واذا علمت ما سبق فاعمل الخ) أشار الشارح إلى أن الفاء واقعة فى جواب شرط مقدر وقوله بما أقول
أي بما قلته لك وهذا على الحل الاول الذى أشار إليه الشارح بقوله فى حكم العول أي فى حكم هو العول وقوله
واقض به الخ عطف تفسير وقوله فانه أمر الخ أي لان العول أمر الخ وهذا تعليل لقوله فاعمل بما أقول على
التفسير الاول وأما على الحل الثانى الذى أشار إليه الشارح بقوله وأعمل الخ فيكون فى كلام المصنف

دينارا فلهاذا تلعب بام
الفروج بالجيم وبام
الارامل والسبعة
عشرية وبالدينارية
الصغرى (والعدد
الثالث) من الاصول
التى تعول وهى الاربعة
والعشرون (قديعول
بثمة) السبعة وعشرين
كالمثيرة وهى زوجة
وأبوان وبنتان وقد
لا يعول كما تقدم تصويره
وكذلك ما قبله
من الأصليين الآخرين
لكن لما كان هذا
الاصول عوله مرة
واحدة دون ما سبق عبر
بقدر التى هى للتقليل
فى المضارع ولذلك
تسمى بالجيلة لانها
تخلصت بالعول واذا
علمت ما سبق فاعمل بما
أقول فى حكم العول
واقض به وأداه للطلبة
فانه أمر استقر الاجماع
وعمل الفرضيين عليه
أو أعمل بما قلته لك وما
أقوله فى هذا الكتاب
من المسائل الفقهية
وما ينبعها من الاعمال
الحسابية

فانه مذهب الامام زيد
ابن ثابت رضى الله
عنه وواقفه عليه أكثر
الاثمسة ولما أنهى
الكلام على الاصول
الثلاثة التى تعول شرع
فى الاربعة التى لا تعول
وأولها الاثنان فقال
(والنصف والباقي)
كزوج أو بنت أو بنت
ابن أو أخت شقيقة أو
أخت لاب وعم فاصلها
اثنان وهى اذالك ناقصة
(أو النصفان) كزوج
وأخت شقيقة وأولاب
فاصلها من اثنين وهى اذ
ذلك عادلة وتسمى
هاتان المسئلان
بالنصفيتين واليتيمتين
تسميهما له ما بالدره
اليتيمة التى لا تظفر لها
لانه ليس فى الفرائض
مسئلة تورث فيها نصفان
فقط بالفرض الاها تين
المسئلتين وقوله
(أصلهما) أي النصف
وما بقى أو النصفين (فى
حكمهم) الثابتين
الفرضيين (اثنان) لان
تخرج النصف من اثنين فى
الاولى والاثنان والاثنان
تخرج النصف والنصف
فى الثانية منهما لان
والمثلان يكتفى
بأحدهما والاصل الثانى
بما لا يعول الثلاثة وقد
ذكره بقوله (والثالث)
فقط كالم وعم والثلاثان
فقط كبتين وعم وهى
اذ ذلك فيهما ناقصة

اكتفاء والتقدير فاعمل بما أقول وبما قلته لك وقوله فانه مذهب الخ أي لانه مذهب الخ وهذا تعليل لقوله
فاعمل على الحل الثانى (قوله ولما أنهى الكلام الخ) دخول على كلام المصنف وقوله شرع جواب لما
وقوله وأولها الاثنان أي والحال أن أولها الاثنان وقوله فقال عطف على شرع (قوله والنصف والباقي) أي مع
الباقي (قوله كزوج) أي وعم أي إذا ما باقى فالزوج النصف واحد وللعم الباقي وقوله أو بنت أي وعم
أخذ ما باقى فللبنت النصف واحد وللعم الباقي وقوله أو بنت ابن أي وعم أخذ ما باقى فللبنت الابن النصف
واحد وللعم الباقي وقوله أو أخت شقيقة أي وعم أخذ ما باقى فللأخت الشقيقة النصف واحد وللعم الباقي
وقوله أو أخت لاب وعم فللاب النصف واحد وللعم الباقي وعلم بما تقرر رآن قوله وعم واجمع للخمسة
قبله (قوله فاصلها اثنان) أي فاصل المسئلة المشبهة على النصف والباقي اثنان وهى اذالك ناقصة أي
والمسئلة اذالك موجودة ناقصة فالضمير للمسئلة المعروفة من السياق واسم الإشارة مبتدأ خبره محذوف وهكذا
يقال فى نظيره وسميت المسئلة حينئذ ناقصة لنقص فرضها اذا جمعت عنها والحاصل أنه اذا جمعت فرض
المسئلة التى فيها فان نقصت عنها سميت ناقصة أو صارت ناقصة سميت عادلة وان زادت عليها سميت عالة واعلم أن
الاصول باعتبار ذلك أربعة أقسام قسم يتصور فيه الثلاثة وهو الستة فقط وقسم لا يكون الا ناقصا وهو
الاربعة وضعفها والاصول المختلفة فيهما وقسم يكون عادلا وناقصا وهو الاثنان والثلاثة وقسم يكون ناقصا
وعالة وهو الاثناعشر وضعفها كفى للؤلوة (قوله أو النصفان) عطف على قوله والنصف والباقي وقوله
كزوج وأخت شقيقة وأولاب فالزوج النصف وللشقيقة أو التى لاب النصف الاخر وقوله فاصلها من اثنين
أي فاصل المسئلة اثنان ومن زائدة وقوله وهى اذالك عادلة أي المسئلة اذالك موجودة عادلة لمعادتها الفروضها
كلهم (قوله وتسمى هاتان المسئلان) أي مسئلة الزوج والأخت الشقيقة ومسئلة الزوج والأخت للاب
دون مسئلة النصف والباقي لانها لا تسمى بذلك كقوله الزيات (قوله بالنصفيتين) أي لانه يورث فيها نصفان
فقط بالفرض وقوله باليتيمتين أي وتسميان باليتيمتين وقوله تشبيه الخ علة لقوله واليتيمتين وقوله بالدره اليتيمة
أي للؤلوة المنفردة فى الحسن كقيل والدرأحسن ما يكون يتيما وقوله التى لا تظفر لها كالتفسير لقوله اليتيمة
وقوله لانه ليس الخ أي لان الحال والشأن ليس الخ وهذا تعليل لقوله تشبيه الخ وقوله نصفان فقط اخترز
به عما اذا كانت المسئلة عالة فانه يورث فيها نصفان لكن مع غيرهما بالعول وقوله بالفرض اخترز به
عن التعصيب وقوله الاها تين المسئلتين نصبه جيدا ورفع أريج على البدلية لانه استثناء من كلام تام غير
موجب وحكمه ما ذكر (قوله وقوله) مبتدأ خبره محذوف والتقدير نقول فى شرحه كذا وكذا وهى غنية
عن ذلك لان جملة قوله أصلها ما الخ خبر عن قول المصنف والنصف والباقي الخ لكن الشارح قد رد ذلك خبرا
وتصرف فى كلام المصنف وهو حل معنى لا محل اعراب (قوله أي النصف وما بقى أو النصفين) تفسير
للضمير المضاف اليه وقد وقع فى بعض النسخ أو النصفان وهو غير مناسب الاعلى لغنة من يلزم المنفى الالف
(قوله فى حكمهم) أي الكائن فى متعلق حكمهم وقوله الثابت بين الفرضيين صفة للحكم (قوله لان
تخرج الخ) علة لقوله أصلها ما فى حكمهم اثنان وقوله من اثنين أي اثنان فى زائدة أو أن تخرج به معنى
الخروج كانه عليه العلامة الامير فيما سبق (قوله فى الاولى) أي مسئلة النصف وما بقى وقوله والاثنان
والاثنان هكذا بالسكر ومبتدأ وقوله تخرج النصف والنصف صفة فالأثنان الاولى تخرج النصف الاول
والاخرى تخرج النصف الاخر وقوله فى الثانية أي مسئلة النصفين وقوله مماثلان خبر عن المبتدأ
وقوله والمماثلان الخ من تمة التعليل بل هو روح العلة (قوله والاصل الثانى مما لا يعول) أي من الاصول
التى لا تعول (قوله والثالث) حله الشارح على ما لو كان وحده ولذلك قال فقط ثم زاد على كلام المصنف
ما ذكره بعد ولو قال أي جنسه الصادق بالواحد والمتعدد لشمل ما ذكره (قوله كالم وعم) فالام الثالث
واحد وللعم الباقي (قوله والثلاثان فقط) ظاهره أن هذا زاد على كلام المصنف وقد علمت ما فيه وقوله
كبتين وعم فلبنتين الثلاث اثنان وللعم الباقي (قوله وهى اذالك فيهما ناقصة) أي والمسئلة اذالك موجودة

في صورتين المذكورتين ناقصة لنقصان فروضها عنها (قوله والثالث والثالثان) أي معاوقه كلختين لام
وأختين شقيقتين أولاد فلاختين للام والثالث واحد وهو لا ينقسم عليهما فاضرب اثنين عددهما في ثلاثة بسنة
فلاختين للام واحد في اثنين باثنين لكل واحد واحد ولا شقيقتين أو اللتين لاب اثنتين في اثنين بأربعة لكل
واحدة اثنتان (قوله وهي اذ ذلك عادلة) أي والمسئلة اذ ذلك موجود عادلة لمعادلتها للفروضها (قوله من ثلاثة
يكون) أي يكون ثروته من ثلاثة محضها فهي أصل المسئلة التي فيها ثلث ولو قال الشارح هكذا كان أظهر
(قوله أصلها) بدل من الضمير المستتر في يكون وليس هو اسم يكون (قوله لان مخرج الخ) تعليل لقوله من ثلاثة
يكون وقوله الثالث أي وحده وقوله أو اللتين أي وحدهما وقوله من ثلاثة من زائدة أو أن مخرج يعني
مخرج كما علمت خبر مرة وقوله وفي اجتمعا أي الثلث والثلثين وهو من تسمية التعليل وقوله مخرجها
مماثلان أي لان مخرج الثلث ثلاثة وكذلك مخرج الثلثين فيكون بأحدهما ويجعل أصل المسئلة ولذا قال
وأحدهما ثلاثة هو أصلها (قوله والاصل الثالث مما لا يعول) أي من الاصول التي لا تعول (قوله والرابع
نقما) أي وحده يعني أنه ليس معه فرض آخر والا فهو مع الباقي وقوله كزوج وعمة فلزوجة الربع
وللم الباقي وقوله أو زوج وابن فلزوجة الربع وللإبن الباقي (قوله أو مع نصف) عطف على قوله فقط
أي أو مع الربع نصف لدخول مخرج النصف في مخرج الربع فيكون بالأكبر (قوله كزوج وبنت وعمة)
فلزوجة الربع واحد وللبن النصف اثنتان والم الباقي وقوله أو زوجة وأخت شقيقة أولاد وعمة فلزوجة
الربع واحد وللأخت النصف اثنتان والم الباقي وقوله أو مع ثلث الباقي أي أو مع الربع ثلث الباقي أي لانك
لو أقيمت من مخرج الربع بسطه وهو واحد لبقى ثلاثة وهي منقسمة على مخرج ثلث الباقي وحينئذ يكون مخرج
الأول هو أصل المسئلة كإسباني عن شرح الفخفة (قوله كزوج وأبوين) فلزوجة الربع وللأم ثلث
الباقي وللأب الباقي وهي إحدى الغراوين (قوله من أربعة) أي يخرج من أربعة محجبا وقوله مسنون
أي وكون الربع من أربعة أمر مسنون أي يجعل سنة وطريقة هذا ما يشير إليه الشارح وقد يقال إن قوله
مسنون مأخوذ من السنن يعني الطلب فالمعنى والربع مطلوب من أربعة أي مطلوب أخرجه منها فقدر
(قوله من السنن) أي مأخوذ من السنن وقوله فالسنة الطريقة أي وكذا السنن لانه مشاركتها في المادة
فمعناه الطريقة (قوله أي كون الربع من أربعة طريقة) في هذا التفسير شيء لان المذكور في المتن اسم
المفعول فلا يناسب تفسيره بالطريقة وكان الأولى أن يقول أي كون الربع من أربعة بمجموع طريقة كما أمرنا
إليه في حل كلام المصنف وقوله مذكور عند الحساب أي مذكور كليهما عند الحساب باعتبار لازمهما وهو
أن يخرج الربع أربعة وذلك جزئي وكلي أن يخرج الكسر سمي كما ذكره الشارح (قوله وهو) أي كليهما
باعتبار لازمهما كالمسألة وقوله سمي أي أشار كنه في المادة فمخرج الربع من أربعة ومخرج السدس من ستة
وهكذا وعبر بعض الحواشي بالاشتقاق وفيه تسميح لان الاشتقاق من المصادر ولا كذلك ما هنا وقوله الا النصف
أي فليس يخرج سمي لانه من التناصف فكان التناصفين تناصفا واقتسما بالسوية ولو قيل له ثلثي لكان
جار ياهل القاعدة فيكون يخرج سمي وهو اثنتان كما يفيد كلام اللؤلؤة (قوله فالربع سمي الخ) تفريع
على المستثنى منه وقوله فهي مخرج هو محط التفريع (قوله وان كان معه النصف فمخرج داخل الخ) أي
فيكون بالأكبر وهو مخرج الربع (قوله وان كان معه ثلث الباقي فقد كرت وجهه الخ) هو أنه اذا اجتمع
كسر مفرد وكسر مضاف للباقي أخذت مخرج الكسر المفرد وألقيت منه بسطه ونظرت فيما بقي فان انقسم على
مخرج المضاف للباقي فأصل المسئلة مخرج الكسر المفرد وذلك كربع وثلث الباقي فانك لو أقيمت من الأربعة
واحد أو هو بسط الربع وجدت الباقي منقسم على ثلاثة حينئذ أصل المسئلة أربعة ومع وان لم ينقسم فاما أن
يبين كنه ثلث الباقي فانك لو أقيمت من الاثنين واحد أو هو بسط النصف وجدت الباقي مابين الثلاثة
فتضرب اثنين في ثلاثة بسنة واما أن توافق كسبع وربع الباقي فانك لو أقيمت من السبعة واحد أو هو بسط
السبع وجدت الباقي موانع لادربعة بالنصف فتضرب نصف الأربعة وهو اثنتان في سبعة بأربعة عشر اهـ

لؤلؤة

في شرح الفخفة (والثمن ان كان) أي وجد وحده كزوجة وابن أو كان معه نصف كزوجة (١١٩) وبنت وعمة (فن ثمانية) أصلها

لؤلؤة موضعا (قوله في شرح الفخفة) هي في الحساب السبيل كما قاله الأمير (قوله والثمن ان كان الخ) كان
هنا تامة كما أشار إليه الشارح بقوله أي وجد (قوله وحده) أي سواء كان وحده يعني أنه لم ينضم إليه فرض
غيره والا فهو مع الباقي وقوله كزوجة وابن فلزوجة الثمن واحد والباقي للابن (قوله أو كان معه نصف)
أي أو كان مع الثمن نصف لدخول مخرج النصف في مخرج الثمن فيكون بالأكبر وقوله كزوج وبنت وعمة
فلزوجة الثمن واحد وللبن النصف أربعة والباقي للم (قوله فن ثمانية) أي فمخرج من ثمانية فأصل
المسئلة ثمانية ولو قال الشارح ذلك لكان أوضح وقوله أصلها أي أصل المسئلة وانما قدره إشارة إلى أن قوله
من ثمانية خبر مبتدأ محذوف (قوله ولا يكون كل الخ) فهو قسم من الانقسام الأربعة المتقدمة في الحاصل
السابق وقوله من أصل الأربعة والثمانية الاضافة للبيان وقوله الا ناقصا أي لا عادلا ولا عائلا (قوله فهذه
الخ) تفريع على ما سبق وقوله الاصول بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان له والأربعة صفة وقوله الاثنان
الخ بدل من الأربعة بدل مفصل من مجمل (قوله الاصول الثانية) هذه الجملة خبر عن اسم الإشارة وقوله في الذكر
أي في الرتبة (قوله وهي لا يدخل العول عليها) فلا تكون عائلا أصلا وقوله بل هي الخ اضربا لتعالي عما
قبله لا باطل وقوله اما لازمة للنقص أي لنقص فروضها عنها وقوله وذلك أي المذكور من الملازمة للنقص
وقوله واما ناقصة أو عادلة أي لنقص فروضها عنها ومعادلتها لها مرة أخرى وقوله وذلك أي المذكور من
الناقصة أو العادلة وقد تقدم ان الانقسام أربعة فنبه (قوله فاعلم) حذف المعمول يؤذن بالعموم كما أشار إليه
الشارح بقوله ما ذكرته لك في أصول المسائل وغيرها (قوله ثم اسلك التصحيح الخ) شروع في الكلام على
التصحيح بعد الكلام على التأميل وقوله فيها الضمير عائدا إلى جميع الاصول كما أشار إليه الشارح بقوله أي في
جميع أصول المسائل المذكورة (قوله ان احتاجت إليه على ما سألني) أخذه من قوله وان تكن من أصلها
تصح الخ ولذلك دخل عليه بقوله ثم اعلم أن المسئلة قد تصح من أصلها فلا تحتاج لعمل وتصح أي مغاير للتأصيل
لانه قد اجتمع التصحيح والتأصيل كإسباني (قوله واقسم) مفعوله محذوف أشار إليه الشارح بقوله مصححا
(قوله فائدة) غرضه هذه الفائدة توضيح الاصلين المختلف فيهما (قوله تقدم أن الاصلين المختلف فيهما الخ)
عبارة في ما سبق وأما المختلف فيهما فهما ثمانية عشر وستة وثلاثون ولا يكونان الا في باب الجد والاختوة انتهى
المراد منها وقوله وأنهما الخ معطوف على قوله أن الاصلين الخ فهو من جملة ما تقدم أيضا (قوله فاما الثمانية
عشر فأصل كل مسئلة فيها سدس وثلث مابقي وما بقي) أي لانه اذا اجتمع السدس وثلث الباقي فالباقى بعد القاء
بسط الكسر المفرد خمسة وهي مبيعة للثلاثة التي هي مخرج ثلث الباقي فتضرب الثلاثة في الستة بثمانية عشر
وهذا تأصيل على المعادلة ان التصحيح في الرؤس وهذا تأصيل في الانصبا كما قاله العلامة الأمير (قوله كما وجد
وخمسة اخوة الخ) فالام السدس ثلاثة وللجد ثلث الباقي وهو خمسة والباقي للاخوة اكل واحد اثنتان (قوله
وأما الستة والثلاثون فأصل كل مسئلة فيها ربع وسدس وثلث مابقي وما بقي) أي لانه اذا اجتمع ربع وسدس
وثلث الباقي فالحاصل أولان ضرب وفق أحد مخرجي الكسرين المفردين في الآخر اثنا عشر فاذا أقيمت منها
بسطهما بقي سبعة لان الربع ثلاثة والسدس اثنتان والسبعة ثمان مخرج ثلث الباقي فتضرب الثلاثة التي هي
مخرج ثلث الباقي في اثني عشر بسنة وثلاثين (قوله كزوج وأم وجد وسبعة اخوة كذلك) أي لابوين
أولاد فلزوجة الربع تسعة وللأم السدس ستة وللجد ثلث الباقي سبعة والباقي وهو أربعة عشر للاخوة
لكل واحد اثنتان (قوله وذو كرت مأخوذ من ذلك الخ) هو عين ما ذكرنا لك وقوله في مخرج الكسور
بدل من قوله في شرح الفخفة بدل بعض من كل (قوله ثم اعلم أن المسئلة قد تصح من أصلها الخ) دخول على
كلام المصنف وقوله فلا تحتاج لعمل تفريع على قوله تصح من أصلها وقوله وتصح عطف تفسير للعمل
(قوله وقد أشار إلى ذلك) أي لكونها قد تصح من أصلها وعدم الاحتياج للعمل والتصحيح (قوله وان تكن)
اسم تكن ضمير وقوله الشارح المسئلة بدل منه جملة تصح خبر تكن ومن أصلها متعلق بتصح وحينئذ يتجدد

وسبعة اخوة كذلك وذكورت مأخوذ منه توجيه ذلك في شرح الفخفة في مخرج الكسور والله أعلم ثم اعلم أن المسئلة قد تصح من أصلها فلا
تحتاج لعمل وتصح وقد أشار إلى ذلك بقوله (وان تكن) المسئلة

والثمن والثالثان كان
لام وأختين شقيقتين أو
لاب وهي اذ ذلك عادلة
(من ثلاثة يكون)
أصلها لان مخرج الثلث
أو الثلثين من ثلاثة
وفي اجتمعا مخرجها
مماثلان وأحدهما
ثلاثة هو أصلها والاصل
الثالث مما لا يعول
الأربعة وقد ذكره
بقوله (والربع) نقما
كزوج وعمة أو زوج
وابن أو مع نصف
كزوج وبنت وعمة أو
زوج وأخت شقيقة
أولاد وعمة ثلث
الباقي كزوج وأبوين
(من أربعة مسنون)
من السنن والسننة
الطريقة أي كون
الربع من أربعة طريقة
مذكورة عند الحساب
في مخرج الكسور
وهو أن يخرج الكسر
المفرد سمي الا النصف
فمخرج اثنتان فالربع
سمي الأربعة فهي
مخرج وان كان معه
النصف فمخرج
داخل في مخرج وان
كان معه ثلث الباقي
فقد ذكر وجهه

التأصيل والتعويض بالذات ويختلطان بالاعتبار فلا يلزم في الاصطلاح أن يسبق على التصحيح كسر كاه والاصل
 بل يتدبر كون التصحيح أصليا فأداه الامير (قوله أي بان انقسم نصيب كل فريق الخ) تصوير لكونها تصحيحا من
 أصلا أو الباء للسببية وقوله عليهم متعلق بانقسم وجمع نظرا للمعنى الشريك فانه جمع معنى (قوله وذلك)
 أي انقسام نصيب كل فريق عليه وقوله في جميع أي كان في جميع (قوله ما عدا المال الذي الخ) وهو
 أختان لام وأختان شقيقتان أولاد وقوله في أصل ثلاثة الاضافة للبيان وقوله السابق صفة للمثال ومفاد
 الاستثناء أنه وقع فيه الانكسار وهو كذلك فانه انكسر نصيب الاختين لادم اذ لهما الثلث وهو واحد على
 اثنين فتضرب اثنين عددهما في ثلاثة بسمة كما تقدم (قوله فترك تطويل الحساب الخ) جواب الشرط
 وقوله بضرب عدد الخ تصوير للتأويل لا تركه وقوله عدد الفريق أي ان كان هناك فريق واحد وقوله
 أو الفرق ان كان هناك أكثر من فريق وقوله المنقسم عليه أو عليهم فيه مع ما قبله لف ونشر مرتب وقوله
 ربح أي غرة وفائدة وقوله بترك التعب تصوير للربح (قوله فاعط كالخ) مفرع على قوله فترك تطويل
 الحساب ربح وقوله سهمه أي نصيبه وقوله من أصلها متعلق بما عدا وكذا قوله من عولها وقوله مكمل لالحال
 من سهمه وكذلك قوله عائل أو في كلامه للتوزيع فيكون مكملان أصلها ان لم تزل ويكون عائلان من عولها
 ان عالت كما أشار إليه الشارح (قوله فيكون) أي سهمه العائل وقوله ناقص أي عن نصيبه الكامل وقوله بنسبة
 ما عالت به الخ أي بقدر ما تعرف نسبتته الى نصيبه الكامل أو العائل بنسبة ما عالت به الخ فقوله الى المسئلة عائلة
 أو غير عائلة راجع لهذا المقدور على ألف والنشر المرتب فنسبته الى المسئلة عائلة راجع لنسبته الى نصيبه الكامل
 ونسبته الى المسئلة غير عائلة راجع لنسبته الى نصيبه العائل وتوضيح ذلك أنك اذا اردت أن تعرف نسبة المقدار
 الذي نقصه نصيب كل وارث الى نصيبه الكامل أو نصيبه العائل فانصيب ما عالت به المسئلة الى المسئلة عائلة
 فبما كانت النسبة تعرف نسبة المقدار الذي نقصه نصيب كل وارث الى نصيبه العائل في المثال الذي ذكره الشارح
 وهو زوج وأختان شقيقتان أولاد فدعالت المسئلة الواحد فاذ انصبت الواحد الى المسئلة عائلة وهي سبعة
 كان سبعة فتعرف أن ما نقص من نصيب كل وارث سبع نصيبه الكامل واذ انصبت الواحد الى المسئلة غير عائلة
 وهي ستة كان سدا فتعرف أن ما نقص من نصيب كل وارث سدس نصيبه العائل والحاصل أن المقدار الذي
 نقص من نصيب كل وارث تارة ينسب للنصيب الكامل وتارة ينسب للنصيب العائل فالنسبة الاولى تعرف بنسبة
 ما عالت به المسئلة اليها عائلة والنسبة الثانية تعرف بنسبة ما عالت به المسئلة اليها غير عائلة ولم يشر الشارح لطريق
 معرفة نسبة ما نقص من نصيب كل وارث الى مجموع المال وحاصل ما عالت به المسئلة الى المقدار الذي نقص من
 نصيب كل وارث تارة ينسب للنصيب الكامل وتارة ينسب للنصيب العائل وتارة ينسب لمجموع المال وطريق
 معرفة ذلك كله أن تحصل عددا ينقسم على المسئلة عائلة وغير عائلة بان تنظر بين المسئلة عائلة وغير عائلة فان
 وجدت بينهما التباين كالسبعة والستة في المثال المذكور فاضرب احدهما في الاخرى يحصل العدد المنقسم
 على المستلتي فاقسمه على كل منهما فالخارج هو جزء سهم المسئلة المقسوم عليها فاضرب نصيب كل وارث في
 جزء سهم كل منهما فيطور نصيبه في الحالين وخذ الفضل بينهما فهو ما نقص من نصيبه الكامل فاذا نسبته لكل من
 النصيبين اللذين ظهر اعرفت نسبتته من النصيب الكامل والنصيب العائل واذ انصبت لمجموع العدد عرفت
 قدره بالنسبة لمجموع المال فالعدد المنقسم على المسئلة عائلة وغير عائلة في المثال المذكور اثنين وأربعون
 بضرب احدهما في الاخرى لتباينهما فاذا قسمتها على المسئلة عائلة وهي سبعة يخرج جزء السهم ستة واذ قسمتها
 على المسئلة غير عائلة وهي ستة يخرج جزء السهم سبعة فاذا ضربت نصيب الزوج وهو ثلاثة في جزء سهمه الاولى
 وهو ستة حصل ثمانية عشر وهذا نصيبه عائل واذ ضربت نصيبه وهو ثلاثة في جزء سهمه الثانية وهو سبعة حصل
 أحد وعشرون وهذا نصيبه الكامل والتفاوت بين النصيبين ثلاثة فاذا نسبتهما الى الاحد والعشرين كانت سبعة
 فتعرف حينئذ أن مقدار ما نقص من نصيبه نسبتته الى نصيبه الكامل سبعة واذ نسبتهما الى الثانية عشر كانت
 سدا فتعرف حينئذ أن مقدار ما نقص من نصيبه نسبتته الى نصيبه العائل سدس واذ انصبت الى مجموع العدد

(من أصلها تصحيح) بان
 انقسم نصيب كل فريق
 من أصل المسئلة عائلة
 أو غير عائلة عليهم وذلك
 في جميع ما ذكرته من
 الامثلة العائلة وغير
 العائلة ما عدا المثال
 الذي مثلت به في أصل
 ثلاثة في اجتماع الثلث
 والثلثين السابق
 (فترك تطويل
 الحساب) بضرب عدد
 الفريق أو الفرق
 المنقسم عليه أو عايمهم
 في أصلها (ربح) بترك
 التعب الذي لا يحتاج
 اليه (فاعط كال) من
 الورنة (سهمه من أصلها
 مكمل) ان لم تزل (أو
 عائلان من عولها) ان
 عالت فيكون ناقصا
 بنسبة ما عالت به الى
 المسئلة عائلة أو غير عائلة

وهو

كان نسبتها اليها عائلة

وهو اثنين وأربعون كانت نصف سبع فتعرف حينئذ أن نسبة ما نقص من نصيبه الى مجموع المال نصف سبع
 فتحصل ان ما نقص من نصيب الزوج نسبتته لنصيبه الكامل سبع ونسبته لنصيبه العائل السدس ونسبته
 لمجموع المال نصف السبع انتهى ملخصا من الحواشي (قوله فان نسبتته) أي ما عالت به المسئلة وقوله اليها
 عائلة أي الى المسئلة حال كونها عائلة وقوله كان ذلك ما نقصه من نصيب الخ أي كان ذلك الكسر الحاصل
 بالنسبة كالسبع في المثال الاخير هو ما نقص من نصيبه الخ أي كانت نسبتته الى المسئلة عائلة كنسبة ما نقص
 من نصيبه الى نصيبه الكامل وقوله لولا العول فيسدى قوله الكامل (قوله وان نسبت ذلك) المناسب وان
 نسبتته أي ما عالت به المسئلة فالمقام للضمير لان اسم الاشارة كالظاهر أو هو منه كاهوم مقر في فنه وقوله اليها
 غير عائلة أي الى المسئلة حالة كونها غير عائلة وقوله كان ذلك ما نقصه من نصيبه العائل أي كانت نسبة ذلك
 الكسر كالسدس في المثال الاخير كنسبة ما نقصه الى نصيبه العائل فن معنى الى وهي متعلقة بالنسبة المقدرة
 وليست متعلقة بقوله نقصه والاختصاص أن نصيبه العائل نقص شيئا وليس كذلك والحاصل أن النقص ليس
 الا من الكامل الا أنك تارة تعتبر نسبتته الى نصيبه الكامل وتارة تعتبرها الى نصيبه العائل كناية عليه العلامة
 الامير (قوله في زوج وأختين الخ) تفريع على ما تقدم وقوله أصلها ستة أي من مخرج النصف ومخرج
 الثلثين فاذا ضربت احدهما في الاخر حصل ستة وقوله وتقول لسبعة أي لاجل كمال الثلثين (قوله فعالت
 الواحد) تفريع على ما قبله (قوله فان نسبت الواحد لسبعة) فقد نسبت ما عالت به المسئلة وهو واحد اليها
 عائلة وقوله فنقص لكل من الزوج والاختين أي من حصة كل منهما الكامل لولا العول (قوله وان نسبت
 الواحد لستة) فقد نسبت ما عالت به المسئلة وهو واحد اليها غير عائلة وقوله فنقص لكل من الزوج
 والاختين أي من نصيب كل منهما (قوله وقد لا تصح المسئلة من أصلها) معطوف على قوله فيما تقدم وقد جمع
 من أصلها الخ وقوله فتحتاج الخ تفريع على قوله لا تصح من أصلها وقوله الى تصح وعمل العطف فيسهل
 للتفسير كما تقدم نظيره (قوله وان ترى) أي تعلم فالروية هنا علمية والمهام مفعول أول وجلة ليست تنقسم
 مفعول ثان (قوله وتسمى) أي السهام باعثة بار مفرد هاهو السهم ولو قال الشارح جمع سهم ويسمى الخ
 لكان أولى وبالجملة فالسهم والحظ والنصيب ألقا مترادفة (قوله ليست تنقسم) ليس المراد أنها ليست
 تنقسم أصلا بل المراد أنها ليست تنقسم قسمة صحيحة كما ذكره الشارح (قوله على ذوى الخ) الخصال
 المصنف ذوى الميراث ولم يقل ذوى الفروض ليشمل كلامه من يرث بالفرض ومن يرث بالنصيب وقوله أي
 أصحاب نفسير لذوى وقوله الميراث أي الارث وقوله قسمة صحيحة أشار بذلك الى أنه ليس مراد المصنف
 أنها ليست تنقسم أصلا كما مر التنبيه عليه (قوله فانص الخ) جواب الشرط وقوله مارس أي مارسه
 الفرضيون وقد بينه الشارح بقوله من الطرق الخ (قوله واطلب طريق الاختصار الخ) أي طريقا هو
 الاختصار الخ فالاضافة للبيان وهذا أخص من قوله فاتبع مارسه واعلم أن النظر بين السهام والرؤس
 ينظرين فقط لانه اما أن يكون بينهما مباينة أو موافقة لكن الاختصار لا يكون الموافقة دون المباينة
 (قوله بالوفق) أي الموافقة بين السهام والرؤس فالمراد من الوفق الموافقة وقوله أي بالنظر في الوفق أي
 بالنظر في الموافقة بين السهام والرؤس هل بينهما موافقة أو مباينة لكن قد علمت أن الاختصار لا يكون الا عند
 الموافقة (قوله والضرب للوفق) أي وضرب الوفق في المسئلة عائلة أو غير عائلة بدون عمل ان كان الانكسار
 على فريق واحد أو بعد عمل يأتي ان كان على أكثر من فريق وربما يشير لذلك قوله على الوجه الاخير (قوله
 فهو أخصر الخ) كالتعليق لقوله والضرب للوفق فكأنه قال لانه أخصر الخ وقوله فلا تقول على العدد
 الكامل تفريع على قوله واطلب طريق الاختصار في العمل بالوفق والضرب وقوله وتوجد الموافقة
 أي وأما اذا وجدت المباينة عولت على العدد الكامل لانه لا يتأتى الاختصار حينئذ (قوله بجائز الزلل)
 بجزم الفعل في جواب الامر وقوله أي الخطأ صناعة أي في الصناعة في العمل (قوله والاولا بقيت
 الخ) أي لا تنقل ان الخطأ صناعة بأن قلنا ان الخطأ في العمل فلا يصح لانه لو بقيت الخ فان شرطية مدعجة
 تقول على العدد الكامل في شيء من الاعمال متى وجدت الموافقة (بجائز الزلل) أي الخطأ صناعة والا فلا بقيت الموافقة على حاله

كان نسبتها اليها عائلة
 كان ذلك ما نقصه من
 نصيبه الكامل لولا
 العول وان نسبت ذلك
 اليها غير عائلة كان ذلك
 ما نقصه من نصيبه العائل
 في زوج وأختين
 شقيقتين وأولاد أصلا
 ستة وتقول لسبعة
 فعالت الواحد فان نسبت
 الواحد لسبعة كان
 سبعة فنقص من كل
 من الزوج والاختين
 سبع حصته الاصلية
 التي كانت لولا العول
 وان نسبت الواحد
 للستة كان سدسا فنقص
 لكل من الزوج
 والاختين سدس حصته
 العائلة وقد لا تصح
 المسئلة من أصلها
 فتحتاج الى تصح وعمل
 وقد ذكره بقوله (وان
 ترى السهام) وتسمى
 الحظ والنصيب (ليست
 تنقسم على ذوى)
 أي أصحاب (الميراث)
 قسمة صحيحة (فاتبع
 مارس) من الطرق التي
 ذكرها الفرضيون
 (واطلب طريق
 الاختصار في العمل)
 بالوفق أي بالنظر في
 الوفق لعل تجد بين
 الرؤس وسهامها
 موافقة (والضرب)
 للوفق على الوجه
 الاخير فهو أخصر
 من ضرب الكامل فلا

وانفع صديقه ان صدقت صداقة * وادفع عدوك بالتي فاذا الذي
 فالخلق بضمين أو بضم فسكون كقوله الله يري السجدة والطبيعة وحقيقته أنه صورة الانسان الباطنية قولها
 أو صاف حسنة وقبيحة والثواب والعقاب يتعلقان بأوصاف الصورة الباطنية أكثر مما يتعلقان بأوصاف
 الصورة الظاهرية أه أولو بتصرف (قوله ورأي الجنة) مبتدأ وقوله قال المنذر أي في ضبطه
 وتفسيره (قوله والضاد) أي وبالضاد (قوله هو ما حولها) أي ظهره - ل المراد ما حولها من داخل أو من
 خارج والظاهر بل المتعين الأول (قوله وفي الجامع الكبير الخ) غرضه بذلك الاستدلال على طاب نزل المراء
 لانه ترد في هذا الحديث على المراء بقوله أوله - ربي الخ (قوله من طاب العلم ليباهي به العلماء) أي
 ليخبرهم به وقوله أوله يري به السفهاء أي أو ليجادل به السفهاء الجاهل الذين لا ينفقون للعق وقوله أو
 ليصرف به وجوه الناس إليه أي كبروا ورياءوا ما يتعدى نعمة الله ونفعه الخلق فمعهود وقوله فهو في النار وفي
 رواية فلينبؤا مة بعده من النار وعن مسروق كفي بالمراء عما أن يخشى الله وكفي بالمراءه لأن يجب بعلمه أي
 لأن علمه فضل من الله فاذا أعجب به فقد ربه - ل لانه أعجب به عالم يصنع وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من تعلم
 علما يتبع به وجه الله لا يتعلمه الا ليصيب به عراض من الدنيا لم يجد عرف الجنة أي يري بها يوم القيامة واه أبو
 داود باسناد صحيح وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال يا حلة العلم اعلموا به فان العالم من عمل بعلمه ووافق
 عمله علمه وسكون أقوام يحملون العلم لا يجاوز تراقيهم يخالف علمهم علمهم ويخالف سرهم سرهم علانيتهم يحسون
 حقا يباهي بعضهم بعضا حتى ان الرجل ليغضب على جليسه أن يجلس إلى غيره ويده أو انك لا تصعد أفعالهم
 في سجدهم تلك إلى الله تعالى وقد صرح عن الامام الشافعي رضي الله عنه أنه قال ووددت أن الخلق تعاموا هذا العلم
 على أن لا ينسب إلى حرف منه فأحب أن يتعلم الخلق علمه من غير أن ينسب اليه منه شيء لا خلاصه كذا كره
 النووي في البستان وقد بسط الغزالي في الاحياء الكلام على ذلك فن أراد ذلك فليراجع أه من اللؤلؤة
 بتصرف (قوله اذا تقرر ذلك) أي اذا ثبت ما ذكر في قرار السامع وهو الذهن أو يحمل رسمه وهو الورق وقوله
 فانكسار السهام الخ أي فاقول انكسار السهام الخ (قوله اما أن يكون على فريق) أي اما أن يكون الانكسار
 على فريق واحد كفي مسئله بنت وعين فالمسئلة أصلها من اثنين يخرج النصف للبنت والآخر للفرق واحد على
 العمين لا ينقسم عليهم أو يباينهما فتضرب اثنين في اثنين بأربعة للبنت واحد في اثنين باثنين يبق اثنين للعمين
 لكل واحد واحد (قوله أو على فريقين) أي أو يكون الانكسار على فريقين كفي مسئله ثلاثة أخوة لام
 وثلاثة أعمام فاصل المسئلة ثلاثة يخرج الثالث للأخوة للام الثالث واحد على ثلاثة لا ينقسم ويباين والباقي وهو
 اثنين على ثلاثة أعمام لا ينقسمان ويباينان وبين الرأس بعضها مع بعض فتمائل فتكفي بأحدهما وتضربه
 في أصل المسئلة وتصح من تسعة فلا أخوة للام واحد في ثلاثة بثلاثة لكل واحد منهم واحد يبق ستة للأعمام
 الثلاثة كل واحد اثنين (قوله أو على ثلاثة اتفاقا) أي أو يكون الانكسار على ثلاثة فرق باتفاق الأئمة
 كفي مسئله خمس جدات وخمس أخوة لام وخمس أعمام فاصل المسئلة ستة يخرج السادس للجدات السادس
 واحد على خمس لا ينقسم ويباين وللأخوة للام الثالث اثنين على خمسة لا ينقسمان ويباينان يبق للأعمام
 ثلاثة على خمسة لا ينقسم ويباين وبين الرأس فتمائل فتكفي بواحد منها وتضربه في أصل المسئلة وتصح من
 ثلاثين للجدات واحد في خمسة بخمسة لكل واحد منهم واحد وللأخوة للام اثنين في خمسة بعشرة لكل واحد
 اثنين يبق خمسة عشر للأعمام لكل واحد منهم ثلاثة (قوله أو على أربعة) أي أو يكون الانكسار على
 أربعة فرق كفي مسئله زوجتين وأربع جدات وثماني أخوة لام وست عشرة شقيقة فاصل المسئلة اثنا عشر
 لانهم بالاصالة من ضرب وفق يخرج السادس في يخرج الربع أو بالعكس وتقول السبعة عشرة فلزوجة جنتين أربع
 ثلاثة على اثنين لا تنقسم ويباين وللأربع جدات السادس اثنين لا ينقسمان ووافقان بالنصف فترد
 الأربع لوقتها وهما اثنتان واثماني أخوات لام الثالث أو بعة لا تنقسم وتوافق بالر بعة فترد الثمانية لوقتها وهو
 اثنتان يبق من أصل المسئلة ثلاثة فيعال خمسة لأكال الثلثين للأخوات الشقيقات فيه سير نصيبهن ثمانية على

عن أبي أمامة رضي الله
 عنه ورأي الجنة قال
 المنذر ربه الله بفتح
 الزا والباء الموحدة
 والضاد المعجمة هو
 ما حولها انتهى وفي
 الجامع الكبير للبرلال
 السيوطي رحمه الله
 من رواية البيهقي رحمه
 الله عن ابن عمر رضي
 الله عنهما قال قال
 رسول الله صلى الله
 عليه وسلم من طاب
 العلم ليباهي به العلماء
 أوله يري به السفهاء
 أو ليصرف به وجوه
 الناس إليه فهو في
 النار إذا تقرر ذلك
 فانكسار السهام على
 الرأس اما أن يكون
 على فريق أو على
 فريقين أو على ثلاثة
 اتفاقا أو على أربعة

عندنا كالحفنية والحفالة
 بخلاف المائكة ولا
 يتجاوز الانكسار في
 الفرائض ذلك عند
 الجميع فان كان
 الانكسار على فريق
 واحد نظرت بين ذلك
 الفريق وسهامه فان
 باين الفريق سهامه
 ضربت عدد الفريق
 في أصل المسئلة أو
 مباينها بالعول ان عالت
 فباين فتمتع وتصح وان
 وافق الفريق سهامه
 فرد ذلك الفريق إلى
 وفقه واضرب وفقه
 في أصل المسئلة أو
 مباينها بالعول ان عالت
 فباين فتمتع وتصح
 وذلك كله معنى ما قدمه
 المصنف رحمه الله تعالى
 والفريق يسمى أيضا
 حزبا وحيزا ورقسا
 وصنفوا والمراد به جماعة
 اشترى كوا في فرض
 أو فيما يبق بعد
 الفروض وقد يطلق
 أي الفريق على الواحد
 المنفرد ولتمثل لذلك
 فنقول بنت وعمان
 أصلها اثنتان وحز
 سهمها اثنتان للمباينة
 وتصح من أربعة أم
 وثلاثة أعمام أصلها
 ثلاثة وحز سهمها
 ثلاثة للمباينة وتصح
 من تسعة أم وستة
 أعمام أصلها وحز
 سهمها وتصح كالتى
 قبلها

ست عشرة لا تنقسم وتوافق باثنين فتد السبعة عشرة لوقتها وهما اثنتان وبين المحفوظات ثمانى فتكفي بواحد
 وتضربه في المسئلة بواحدة فتضرب اثنين في سبعة عشر بأربعة وثلاثين ومنها تصح فلزوجة جنتين ثلاثة في اثنين
 بستة لكل واحدة ثلاثة وللأربع جدات اثنين في اثنين بأربعة لكل واحدة واحد واثماني أخوات لام
 أربعة في اثنين ثمانية لكل واحدة واحد وللست عشرة شقيقة ثمانية في اثنين بستة عشر لكل واحدة واحد
 (قوله عندنا كالحفنية) أي لان الشافعية كالحفنية يورثون أكثر من ثلاث جدات وقوله والحفالة أي
 لانهم يورثون ثلاث جدات أم الام وأمهاتها وأم الأب وأمهاها (قوله بخلاف
 للمالكية) أي لانهم لا يورثون أكثر من جدتين أم الام وأمهاها وأم الأب وأمهاها ولا يجتمع أربعة
 أصناف متعددة الا في أصل اثني عشر وضعتها ونصيب الجدتين من كل منهما منقسم عليهما (قوله ولا يتجاوز
 الانكسار الخ) أي لانه اذا اجتمع الذكور والاناث لم يرث الا خمسة كما هو ولا يمكن التعدد الا في أربعة أصناف
 وقوله في الفرائض احترز به عن الوصايا فانه يتجاوز الانكسار فيها أربعة وكذلك في المناخات فالكلام على
 مسائل الفرائض التي لا مناصفة فيها وقوله ذلك أي المذكور من الاربعة وقوله عند الجميع أي جميع
 الأئمة (قوله فان كان الانكسار على فريق واحد نظرت الخ) أي بنظرين فقط اما المباينة أو الموافقة دون
 المائكة والمدخلية كالمصنف به الشارح (قوله في أصل المسئلة) أي بدون عول ان لم تعمل أخذًا مباينًا بعد
 وكذا يقال في تفسيره (قوله وذلك كله معنى ما قدمه المصنف) أي مما صدق عليه معنى ما قدمه المصنف
 اذا قدمه المصنف يشمل ما اذا كان المنكسر عليه أكثر من فريقين بدليل قوله ان كان جنسا واحدا
 أو أكثر وفي كلام الشارح فترد لان المصنف لم يذكر المباينة فان كلامه لم يكن الا في الموافقة الا أن يقال انها
 تفهم بطريق المفهوم (قوله والفريق يسمى حزبا) بكسر الحاء وسكون الزاى وقوله وحيزا بفتح الحاء
 وتشديد الياء لانه يجوز سهامه فهو موضع الحوز وقوله ورؤسا هو في الاصل جمع رأس وقوله وصنفوا بكسر
 الصاد وسكون النون فعلم من ذلك ان الفريق والحزب والفرس والصنف ألفاظ مترادفة (قوله
 والمراد به) أي الفريق وقوله جماعة اشترى كوا في فرض أي ان كانوا أصحاب فرض وقوله أو فيما يبق أي
 ان كانوا عسبة (قوله وقد يطلق) أي الفريق في غير هذا المقام (قوله ولنعمل لذلك الخ) ذكر ثلاثة
 وعشرين مثالا وبدأ بأصل اثنين ثم ذكر أصل ثلاثة ثم أصل أربعة ثم أصل ستة وثلاثين (قوله فنقول
 عشر ثم أصل أربعة وعشرين ثم أصل ثمانية عشر ثم أصل ستة وثلاثين (قوله فنقول) أي فنحن نقول
 ولو قال فنقل عطف على غزل لكن أولى (قوله بنت وعمان) هذا مثال لأم اثنين ولا يأتى فيه إلا المباينة
 كما سيأتى (قوله أصلها اثنتان) أي يخرج النصف للبنت والنصف واحد على العمين لا ينقسم
 ويباين فتضرب اثنين عددا الرؤس في أصل المسئلة وهما اثنتان يحصل أربعة ومنها تصح كذا كره الشارح
 (قوله وحز سهمها اثنتان) سمي بذلك لانك لو قسمت ما حصل من الضرب وهو أربعة على أصل المسئلة
 يخص السهم اثنتان وقوله للمباينة أي بين الواحد والعمين لان الواحد يباين كل عدد (قوله وتصح من
 أربعة) فالبنت واحد في اثنين باثنين والعمين الباقي وهما اثنتان لكل واحد منهما واحد (قوله أم وثلاثة
 أعمام) هذا مثال لاصل ثلاثة مع المباينة (قوله أصلها ثلاثة) أي يخرج الثالث للام الثالث واحد يبق
 اثنتان على ثلاثة أعمام لا تنقسم ويباين فتضرب ثلاثة عدد الرؤس في أصل المسئلة وهو ثلاثة بثلاثة وتصح منها
 تصح كذا كره الشارح (قوله وحز سهمها ثلاثة) سمي بذلك لانك لو قسمت ما حصل من الضرب وهو
 تسعة على أصل المسئلة يخص السهم ثلاثة وقوله للمباينة أي بين الاثنين والثلاثة أعمام (قوله وتصح من
 تسعة) فاللام واحد في ثلاثة بثلاثة يبق ستة للثلاثة أعمام لكل واحد اثنين (قوله أم وستة أعمام) هذا
 مثال لاصل ثلاثة مع الموافقة (قوله أصلها وحز سهمها وتصح كالتى قبلها) فاصلها ثلاثة يخرج الثالث
 كالتى قبلها وحز سهمها ثلاثة كالتى قبلها وتصح من تسعة كالتى قبلها فاصلها ثلاثة بثلاثة يبق ستة
 على ستة أعمام لكل واحد منهم واحد وعلم من ذلك أن قوله كالتى قبلها راجع للاثلاثة فكانه قال أصلها

كالتى قبلها وخز ستمها كالتى قبلها وتصح كالتى قبلها (قوله للموافقة) أى بالنصف بين الاثنين والستة
فانه اذا أخذت الام الثلث واحد من أصل المسئلة بقى اثنان على ستة أعوام لا تنقسم عليهم وتوافق عددهم
بالنصف كما علمت (قوله زوجة وعمان) هذا مثال لأصل أربعة مع المباشرة (قوله أصلها أربعة) أى
تخرج الربع فالزوج والربع والعين الباقي وهو ثلاثة وهى لا تنقسم على العين وتباين عددهم فتضرب
اثنين عدد الرأس فى أصل المسئلة وهو أربعة يحصل ثمانية ومنها تصح كذا كره الشارح (قوله وخز
سهمها اثنان) أى بذلك لانه لو قسم المصح بالضر ب على أصل المسئلة لخص كل سهم اثنان (قوله وتصح
من ثمانية) فالزوج واحد فى اثنين باثنين يبقى ستة على العين لكل واحد منهما ثلاثة (قوله للمباشرة)
أى بين الثلاثة والاثنين (قوله زوجة وستة أعوام) هذا مثال لأصل أربعة مع الموافقة (قوله أصلها
وخمسة) سهمها وتصح كالتى قبلها) فاصلها أربعة تخرج الربع كالتى قبلها وخز سهمها اثنان كالتى قبلها
وتصح من ثمانية كالتى قبلها والزوجة واحد فى اثنين يبقى ستة على ستة أعوام لكل واحد منهم واحد
(قوله للموافقة) أى بين الثلاثة والستة بالثلث فانه اذا أخذت الزوجة الربع واحد من أصل المسئلة بقى
ثلاثة على ستة أعوام لا تنقسم عليهم وتوافق عددهم بالثلث كما علمت (قوله بنت وأم وثلاثة أعوام) هذا
مثال لأصل ستة مع المباشرة من غير عول (قوله أصلها ستة) أى تخرج السدس وأما تخرج النصف فداخل
فى تخرج السدس فالبنت النصف ثلاثة وللأم السدس واحد يبقى اثنان على الثلاثة أعوام لا ينقسمان
عليهم ويباينان عددهم فتضرب الثلاثة عدد الرأس فى أصل المسئلة وهو ستة يحصل ثمانية عشر ومنها
تصح كذا كره الشارح (قوله وخز ستمها ثلاثة) أى لانك لو قسمت الحاصل بالضر ب على أصل المسئلة
لخص كل سهم ثلاثة وقوله للمباشرة أى بين الاثنين والثلاثة (قوله وتصح من ثمانية عشر) فالبنت ثلاثة
فى ثلاثة بنسعة وللأم واحد فى ثلاثة ثلاثة يبقى ستة على ثلاثة أعوام لكل واحد منهم اثنان (قوله بنت وأم
وستة أعوام) هذا مثال لأصل ستة مع الموافقة من غير عول (قوله أصلها وخز ستمها وتصح كالتى قبلها) أى
أصلها ستة كالتى قبلها وخز ستمها ثلاثة كالتى قبلها وتصح من ثمانية عشر كالتى قبلها فالبنت ثلاثة فى ثلاثة
بنسعة وللأم واحد فى ثلاثة ثلاثة يبقى ستة على ستة أعوام لكل واحد منهم واحد (قوله زوج وخمس شقيقات)
هذا مثال لأصل ستة مع المباشرة بالعول (قوله أصلها ستة) أى حاصلة بضر ب تخرج النصف فى تخرج الثلثين
فالزوج النصف ثلاثة يبقى ثلاثة يعال بواحد ليكمل الثلثان للشقيقات فذلك قال وتقول لسبعة وأربعة
على خمس لا تنقسم وتباين فتضرب خمسة عدد الرأس فى المسئلة بعولها وهى سبعة يحصل خمسة وثلاثون ومنها
تصح كذا كره الشارح (قوله وخز ستمها خمسة) أى لانك لو قسمت المصح على أصل المسئلة بعولها لخص
كل واحد خمسة وقوله للمباشرة أى بين الأربعة والخمسة (قوله وتصح من خمسة وثلاثين) فالزوج ثلاثة
فى خمسة خمسة عشر وللشقيقات أربعة فى خمسة بعشرين (قوله وكذلك لو كانت عدة الشقيقات عشرين)
أى فاصلها ستة وتقول لسبعة وخز ستمها خمسة وتصح من خمسة وثلاثين فالزوج ثلاثة فى خمسة خمسة عشر
وللشقيقات العشرين أربعة فى خمسة بعشرين لكل واحد واحد (قوله للموافقة) أى بين الأربعة وبين
العشرين بالربع فتجد العشرين ربعها وهو خمسة وهى جزء السهم (قوله زوجة وخمس بنين أو خمسة وثلاثون
ابنا) هذان مثالان لأصل ثمانية الأول مع المباشرة والثانى مع الموافقة (قوله أصلها ثمانية) أى أصل
المسئلة بمائة ثمانية تخرج الثمن (قوله وخز ستمها خمسة) أى عدد الرأس فى الأولى وعدد الوفى فى الثانية
(قوله وتصح من أربعين) فالزوج واحد من أصل المسئلة مضروب فى خمسة يبقى خمسة وثلاثون
على خمسة بنين فى الأولى لكل واحد سبعة وعلى خمسة وثلاثين ابناً فى الثانية لكل واحد منهم واحد (قوله
للمباشرة فى الأولى) أى بين السبعة والخمسة وقوله للموافقة فى الثانية أى بالثمن كعلمت
لوفىها خمسة وتضرب فى أصل المسئلة (قوله زوج وأم وثلاثة بنين أو أحد وعشرون ابناً) هذان مثالان
لأصل اثني عشر من غير عول الأول مع المباشرة والثانى مع الموافقة (قوله أصلها اثنا عشر) أى لانها

الحاصل

الحاصل من ضرب بوفى تخرج الربع فى تخرج السدس أو بالعكس وقوله وخز ستمها ثلاثة أى عدد الرأس
فى الأولى وعدد الوفى فى الثانية وقوله للمباشرة فى الأولى أى بين السبعة الباقية للبنين وبين الثلاثة وقوله
للموافقة فى الثانية أى بالسبع فتجد الواحد والعشرين لوفىها ثلاثة وتضرب به فى أصل المسئلة (قوله وتصح من
ستة وثلاثين) فالزوج الربع من أصل المسئلة تضرب فى ثلاثة بنسعة وللأم السدس اثنان من أصل
المسئلة مضروبان فى ثلاثة بنسعة يبقى أحد وعشرون على الثلاثة بنين فى الأولى لكل ابن منهم سبعة وعلى أحد
وعشرين ابناً فى الثانية لكل واحد منهم واحد (قوله زوج وأم وخمس شقيقات أو أربعون شقيقة أو أربعون
مثالان لأصل اثني عشر مع العول الأول مع المباشرة والثانى مع الموافقة (قوله أصلها اثنا عشر) أى لانها
الحاصل من ضرب بوفى تخرج الربع فى تخرج السدس أو بالعكس كالمربع فالزوج ثلاثة وللأم السدس
اثنان يبقى سبعة ويعال بواحد ليكمل الثلثان للشقيقات ولا تنقسم الثمانية على الخمس شقيقات وتباين فى الأولى
وتوافق فى الثانية بالثمن فتجد الاربعين شقيقة لوفىها خمسة وتضرب فى المسئلة بعولها وهى ثلاثة عشر يحصل
خمس وستون ومنها تصح كذا كره الشارح (قوله وخز ستمها خمسة) أى عدد الرأس فى الأولى وعدد
الوفى فى الثانية وقوله للمباشرة فى الأولى أى بين الثمانية والخمسة وقوله للموافقة فى الثانية أى بالثمن (قوله
وتصح من خمسة وستين) فالزوج ثلاثة فى خمسة خمسة عشر وللأم اثنان فى خمسة بعشرة وللخمس
شقيقات فى الأولى ثمانية فى خمسة باربعين لكل واحدة ثمانية ولكل واحد من الأربعين شقيقة فى الثانية
واحد (قوله زوج وأم وابنتان أو أربعة وثلاثون ابناً) هذان مثالان لأصل أربعة وعشرين من غير
عول الأول مع المباشرة والثانى مع الموافقة (قوله أصلها أربعة وعشرون) أى لانها الحاصل من
ضرب بوفى تخرج الثمن فى تخرج السدس أو بالعكس فالزوج الثمن ثلاثة وللأم السدس أربعة يبقى
سبعة عشر وهى لا تنقسم وتباين فى الأولى وتوافق فى الثانية بحزب من سبعة عشر جزاً فتجد الاربعين شقيقات
لاثنين لانك لو قسمتها على سبعة عشر لخرج لكل واحد اثنان فتضرب اثنين فى أصل المسئلة وهو أربعة
وعشرون بثمانية وأربعين ومنها تصح كذا كره الشارح (قوله وخز ستمها اثنان) أى عدد الرأس
فى الأولى وعدد الوفى فى الثانية وقوله للمباشرة فى الأولى أى بين السبعة عشر والاثنين وقوله للموافقة فى
الثانية أى بحزب من سبعة عشر جزاً كما علمت (قوله وتصح من ثمانية وأربعين) فالزوج ثلاثة فى اثنين
بنسعة وللأم أربعة فى اثنين بثمانية يبقى أربعة وثلاثون لابنتين فى الأولى كل واحدة بأحد سبعة عشر وكل
واحد من الأربعة والثلاثين يأخذ واحد فى الثانية (قوله زوجة وأوان وثلاث بنات أو أربع وعشرون
بنات) هذان مثالان لأصل أربعة وعشرين مع العول الأول مع المباشرة والثانى مع الموافقة (قوله أصلها أربعة
وعشرون) أى لانها الحاصل من ضرب بوفى تخرج الثمن فى تخرج السدس أو بالعكس فالزوج الثمن
ثلاثة وللأبوين السدس ثمانية يبقى ثلاثة عشر ويعال بثلاثة ليكمل الثلثان للبنات فيكون لهن ستة عشر
وهى لا تنقسم وتباين فى الأولى وتوافق فى الثانية بالثمن فتجد الاربعين شقيقات فى الثانية وتضرب ثلاثة فى
المسئلة بعولها وهى سبعة وعشرون يحصل أحد وعشرون ومنها تصح كذا كره الشارح (قوله وتقول الى
سبعة وعشرين) أى لا كمال للثلثين للبنات وقوله وخز ستمها ثلاثة أى عدد الرأس فى الأولى وعدد الوفى فى
الثانية وقوله للمباشرة فى الأولى أى بين الستة عشر والثلاث وقوله للموافقة فى الثانية أى بالثمن كعلمت
(قوله وتصح من أحد وثلاثين) فالزوج ثلاثة فى ثلاثة بنسعة وللأبوين ثمانية فى ثلاثة باربعة وعشرين
وللبنات ستة عشر فى ثلاثة بثمانية وأربعين لكل واحدة ستة عشر ولكل واحد فى الثانية اثنان
(قوله أم وجد وسبعة أخوة أشقاء أو سبعون أماً كذلك) أى أشقاء أو سبعون مثلاً لأصل ثمانية
عشر الأول مع المباشرة والثانى مع الموافقة (قوله أصلها ثمانية عشر على الأربع) أى على القول الأربع بأنها
تأصل لا تصح فالأم السدس ثلاثة وللبنات الباقى خمسة والباقي وهو عشرة للأخوة لكن العشرة لا تنقسم
على السبعة أخوة وتباين ولا تنقسم على السبعين أماً توافق بالعشر فتجد السبعين لعشرها وهو سبعة وتضرب

وتصح من ستة وثلاثين
زوجات وأم وخمس
شقيقات أو أربعون
شقيقة أصلها اثنا عشر
وتقول الى ثلاثة عشر
وخز ستمها خمسة
للمباشرة فى الأولى
والموافقة فى الثانية
وتصح من خمسة وستين
زوجات وأبنا أو
أربعة وثلاثون ابناً
أصلها أربعة وعشرون
وخز ستمها اثنان
للمباشرة فى الأولى
والموافقة فى الثانية
وتصح من ثمانية
وأربعين زوجات وأوان
وثلاث بنات أو أربع
وعشرون بنتاً أصلها
أربعة وعشرون
وتقول الى سبعة
وعشرين وخز ستمها
ثلاثة للمباشرة فى الأولى
والموافقة فى الثانية
وتصح من أحد وثلاثين
أم وجد وسبعة أخوة
أشقاء أو سبعون
أماً كذلك أصلها
ثمانية عشر على الأربع

للموافقة زوجة
وعمان أصلها أربعة
وخز ستمها اثنان
للمباشرة وتصح من
ثمانية زوجة وستة
أعوام أصلها وخز
سهمها وتصح كالتى
قبلها للموافقة بنت
وأم وثلاثة أعوام
أصلها ستة وخز ستمها
ثلاثة للمباشرة وتصح
من ثمانية عشر بنت
وأم وستة أعوام أصلها
وخمسة وخز ستمها وتصح
كالتى قبلها للموافقة
زوج وخمس شقيقات
أصلها ستة وتقول لسبعة
وخز ستمها خمسة
للمباشرة وتصح من
خمس وثلاثين وكذا
لو كان عدة الشقيقات
عشرين للموافقة
زوج وخمس بنين أو
خمس وثلاثون ابناً
أصلها ثمانية وخز
سهمها خمسة وتصح
من أربعين للمباشرة فى
الأولى والموافقة فى
الثانية زوج وأم وثلاثة
بنين أو أحد وعشرون
ابناً أصلها اثنا عشر
وخز ستمها ثلاثة
للمباشرة فى الأولى
والموافقة فى الثانية

وجزء سهمها سبعة لأبائه في الأولى والثانية وتصح من مائة وستة وعشرين زوجة وأم وجدو ثلاثة أخوة أشقاء وأولاد
أوسمة كذلك أصلها ستة وثلاثون على الرابع جزء سهمها ثلاثة لأبائه في الأولى والثانية وتصح من مائة وعثمانية (تنبيه) *
إذا زادت هذه التراتيب وجدت (١٥٨) انكسار على فريق واحد يتألف في كل أصل من الأصول الستة وأنه في أصل اثنين

لا يتألف فيه الموافقة السبعة في ثمانية عشر التي هي أصل المسئلة يحصل مائة وستة وعشرون ومنها تصح كذا كره الشارح (قوله
وجزء سهمها سبعة) أي عدد الرؤس في الأولى وعدد الوفق في الثانية وقوله للمباينة في الأولى أي بين العشرة
والسبعة وقوله والموافقة في الثانية أي بالعشر كملت (قوله وتصح من مائة وستة وعشرين) فلازم ثلاثة
في سبعة بواحد وعشرين وللجور خمسة في سبعة بخمسة وثلاثين وللأخوة عشرة في سبعة بسبعين فلكل واحد منهم
في الأولى عشرة وفي الثانية واحد (قوله زوجة وأم وجدو ثلاثة أخوة أشقاء وأولاد أوسمة كذلك) أي
أشقاء وأولاد هؤلاء مثالان لأصل ستة وثلاثين الأولى مع المباينة والثاني مع الموافقة (قوله أصلها ستة وثلاثون
على الرابع) أي على القول الرابع بأنما تأصيل لا تصح فزوجا ربع أسمة وللأم السدس ستة وللجد ثلث
الباقى سبعة يبقى أربعة عشر وهي لا تنقسم على الأخوة بل تبانهم في الأولى وتوافق عددهم بالنصف في الثانية
فرد الستة نصفها وتضرب الثلاثة في الستة والثلاثين بمائة وعثمانية ومنها تصح كذا كره الشارح (قوله وجزء
سهمها ثلاثة) أي عدد الرؤس في الأولى وعدد الوفق في الثانية وقوله للمباينة في الأولى أي بين الأربعة عشر
والثلاثة وقوله والموافقة في الثانية أي بالنصف كملت (قوله وتصح من مائة وعثمانية) فزوجا سبعة وللأم
ثلاثة بسبعة وعشرين وللأم ستة في ثلاثة بمائة وعشرين وللجد سبعة في ثلاثة بواحد وعشرين يبقى اثنتان
وأربعون لكل آخر أربعة عشر في الأولى وسبعة في الثانية (قوله إذا زادت هذه التراتيب) أي السابق من
قوله ولتأمل لذلك فنقول إلى هنا وقوله وجدت الخ جواب الشرط وقوله من الأصول الستة أي التي هي أصل
اثني وأصل ثلاثة وأصل أربعة وأصل ستة وأصل ثمانية وأصل اثني عشر وأصل أربعة وعشرين وأصل ثمانية
عشر وأصل ستة وثلاثين (قوله وأنه في أصل اثنين الخ) أي وجدت أنه في أصل اثنين الخ وقوله وان النظر
الخ أي وجدت أن النظر الخ (قوله وجه ذلك) أي عدم كونه بالمعالة والمداخلة (قوله ليس فيها
انكسار) أي لا تنقسم السهام على الرؤس (قوله ان كانت الرؤس داخلية في السهام) أي كأهم وبنين
وعم فان البنين أربعة فالرؤس داخلية في السهام وقوله وكذلك أي ليس فيها انكسار لانقسام السهام على
الرؤس (قوله وان كان بالعكس) أي وان كان الأمر متلبسا بالعكس وهو أن السهام داخلية في الرؤس كأهم
وعشرة بنين فان الباقي بعد السدس للام خمسة وهي داخلية في العشرة (قوله فنظروا باعتبار الموافقة) أي لا
باعتبار المداخلة ثم علل ذلك بقوله لان كل متداخلين الخ وقوله مع أن ضرب الوفق أخصر من ضرب الكل
أي مع أن ضرب وفق الرؤس إذا اعتبرت الموافقة أخصر من ضرب كل الرؤس إذا اعتبرت المداخلة (قوله
ولما أنسى الكلام الخ) دخول على كلام المصنف وقوله شرع الخ جواب لما (قوله واعلم قبله) أي قبل
الكلام في الانكسار على فريقين وقوله في ذلك أي في الانكسار على فريقين (قوله وقد قدمه المصنف)
أي في قوله وان ترا السهام ليست تنقسم الخ بدليل قوله ان كان جنسا واحدا أو أكثر (قوله فهذه ثلاثة
أحوال) أي تفصيلا وان كانا نظرين فقط (قوله فأثبت) أي في ذهنك وقوله ووفق الموافقة أي وأثبت
وفق الموافق (قوله بالنسب الأربع) التي هي التباين والتداخل والتوافق والمماثل (قوله وان تر
الكسر الخ) أي وان تعلم الكسر الخ فترى بمعنى تعلم فتعدي إلى مفعولين الأول الكسر والثاني متعلق الجار
والجر ورأى واقعا على أجناس وجوز بعضهم أن تكون ترى بمعنى تبصر فتعدي إلى مفعول واحد وفيه ان
الكسر لا يصر (قوله على أجناس) أي فرق والرأى بالجمع مأخوذ من الواحد كيشير إليه قول الشارح اثنين
فأكثر (قوله لكن لم يفهم كلامه الخ) استدراك على قوله اثنين فأكثر في حل كلام المصنف لانه وما هو
ان المصنف كل كلامه فيشمل الاكثر وليس كذلك أقوله فخذ من المماثل واحد الخ (قوله وذكري آخر

سهامه وامان بيان كل من سهامه وامان توافق فريقين سهمه وبيان الآخر سهامه فهذه ثلاثة أحوال الباب
فأثبت فيها المبدأين بنامه ووفق الموافق والنظر الثاني بين المبدأين بالنسب الأربع وقد ذكره بقوله (وان ترا الكسر على أجناس)
اثنتين فأكثر لان لم يكمل كلامه إلا في الجنتين فقط وذكري آخر

الباب الخ) أي بقوله فهذه من الحساب جمل • يأتي على مثالهن العمل (قوله فأنما الخ) الانسب
بالسوابق والواحق أن الضمير راجع للأجناس باعتبار انسب فعل الشارح إياه واجعا للانسب خلاف
الانسب (قوله أي النسب) أي المعلومة من المقام وفيه ماعلت (قوله في الحكم) أي سبب الحكم وقوله
عند الناس أي المعهودين قال للعهد كما أشار إليه الشارح بقوله أي الفرضين (قوله فهو عام أو يذبه الخصوص)
الأولى أن يقول أو يذبه الخاص ويمكن أن يقال أراد بالخصوص الجنس وانما كان ذلك من قبيل العام الذي
أو يذبه الخصوص أي لان عمومه ليس مجردا لا تناولا ولا حكما أما العام المخصوص فضايله أن يكون عموم مراد
تناولا لا حكما كالسكنى منه في الكلمة الشريفة ونحو مقام القوم الا بذا فان عموم مراد تناولا فلذلك كان
الاستثناء متصلا لا حكما لا ناقض أول الكلام آخره ولزم الكسر في الكلمة المشرفة (قوله كافي قوله
تعالى) هذا نظير لما هنا وانما كانت الآية نظيرة لما هنا لان المراد بالناس الأول عبد القيس أو نعيم بن
مسعود الانجعي وبالناس الثاني أبو سفيان وأعوامه كما يؤخذ ذلك من القصة وهي ما روى أن بأس سفيان
نادى عند منصرفه من أحد أيام موعدة موسم القابل ان شئت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان شاء الله
فما كان القابل يخرج أبو سفيان في أهل مكة حتى نزل بحلايقاله من الظهران فألقى الله الرعب في قلبه فبداله
أن يرجع فأتى نعيم بن مسعود الانجعي وقد قدم معتبرا فقال يا نعيم اني واعدت محمدا أن نلتقي بموسم بدر وان
هذا عام جدي ولا يصلح الاعام نزع في فيه الشجر ونسب فيه الابن وقد بدى أن لا يخرج اليه وأكره أن يخرج
محمدا وألا يخرج فبذل يدهم ذلك الخراة عليتنا وان يكون الخلف من قبلهم احب الي من أن يكون من قبلي فالحق
بالمدينة فطمعهم واعلمهم اني في جمع كثير ولا طاعة لهم بنا ولا عندى عشرة من الابل فخرج نعيم حتى أتى المدينة
فوجد الناس تجهزون لمعاد أبي سفيان فقال أين تريدون فقالوا وعدنا أبو سفيان بموسم بدر فقتلهم فقال
ان الناس قد جمعوا اليكم فآخضوهم والله لا يفلت منهمكم أحد فزادهم ذلك القول إيمانا بالله وقالوا حسبنا الله
أي كافينا أمرهم ونعم الوكيل أي المفوض إليه الامر هو سبحانه وخروجهم النبي صلى الله عليه وسلم فوافوا
سوق بدر وكان معهم تجارات فباعوا وربحوا ولذا قال تعالى فانقلبوا بنعمة من الله وفضل الاية انتهى
من تفسير الخطيب بزيادة (قوله تحصر في أربعة أقسام) بنون أربعة لا ضرر ورفو وجه الحصران العددين اما
ان يتساويا أو لا فان تساويا كالخمس والخمسة فهما المتماثلان والافان أنفي أصغرهما أكبرهما في مرتين
أو أكثر كالثلاثة والاثنتين والستة فهما المتداخلان والافان بقي بعد الاصغر عددهم من العددين غير الواحد
فهما المتوافقان كالاربعة والستة فان الباقي بعد الاصغر اثنان وهما يقينان الاربع والستة والافان هما
المتباينتان كالاربعة والخمسة (قوله وهي التماثل الخ) هذا على ما قدمه من ان الضمير عائد على النسب
والمناصب لما قدمناه ان يقال وهي التماثل الخ نصيغة اسم الفاعل فيه وفيما بعده (قوله يعرفها) أي
الاربعة أقسام وقوله في الاحكام أي المعهودة وهي الفرضية والحسابية كما أشار إليه الشارح (قوله
فأنما) أي الاقسام الاربعة وقوله أصل أي ضابط وقوله عليه مدار الخ هذه الجملة صفة ثانية لأصل كما قاله
الاستاذ الحنفى (قوله ثم بين الاربعة بقوله بمماثل الخ) هذا يناسب وعد ضمير فأنما بالأجناس كما قلنا
لانسب كما قال الشارح (قوله أي عدد بمماثل لعدد غيره) أشار بذلك إلى أن أحد العددين محذوف من
كلام المصنف والتماثل تفاعل من الجانبين لان كلام العددين مائل صاحبه ويقال مثله في التباين
والتوافق بخلاف التداخل كسباني (قوله فهما متماثلان) أي فالعددان متماثلان (قوله من بعده
في الذكر) أي لاي الرتبة وقوله عدد مناسب لعدد أكثر منه أشار بذلك إلى أن أحد العددين محذوف من
كلام المصنف كمر في نظيره (قوله فهما متباينتان) أي فالعددان متباينتان (قوله وهو) أي
التناسب وقوله أن يكون أقلهما جزأ من أكبرهما أي جزأ من أكبرهما مكر ونفرج ما فيه كسر ونخرج
الاربعة بالنسبة للستة لانها وان كانت جزأ من الستة مكر لانها ثلاثان والنسب قراءة أكبرهما بالثلاثة
لكن الذي في النسخ أكبرهما بالباء الموحدة (قوله أي نسب الخ) دفع بذلك ما توهمه العبارة من أن
بالجزئية

الباب انه يقاس على ذلك ما زاد (فأنما) أي النسب الاربع الواقعة بين المثبتين (في الحكم عند الناس) الفرضيين فهو عام أو يذبه الخصوص كافي قوله تعالى الذين قال لهم الناس ان الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم إيمانا وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل (تحصر في أربعة أقسام) وهي التماثل والتداخل والتوافق والتباين (يعرفها الماهر) أي الحاذق (في الاحكام) الفرضية والحسابية فأنما أصل كبير في الفرائض والحساب عليه مدار أكثر الأعمال الفرضية والحسابية ثم بين الاربعة بقوله (مماثل) أي عدد بمماثل لعدد غيره فهما متماثلان أي متساويان كخمس وخمس (من بعده) في الذكر عدد مناسب لعدد أكثر منه فهما متباينتان كأنثين وأربعة قال الشيخ بدر الدين سيبويه المارديني رحمه الله وهو أن يكون أقلهما جزأ من أكبرهما أي ينسب إلى الأكبر بالجزئية

الاخر كل واحد من السارح بقوله لان نصيب الجذات الخ (قوله وتصح من أربعة وعشرين) أي اضرب
 اثنين في اثنين عشر وحاصلها ما ذكره في جة ثلاثة في اثنين ستة وللا ربع جذات اثنان في اثنين باربعة لكل
 واحدة منهم واحد وللعمين سبعة في اثنين باربعة عشر لكل واحد منهما سبعة (قوله فهذا مثال المعادلة) أي بين
 وفق فريقي وعدد فريقي آخر وقوله في موافقة الخ أي في حال موافقة الخ (قوله وفي أربعة واربعتين واثنتين
 واثنتين بنتا وأربعين الخ) فلا ربع زوجات اثنين ثلاثة وهي لا تنقسم على الاربع وتباينها ولا اثنين وثلاثين
 بنتا الثلاث عشرة عشر وهي لا تنقسم على الاثنين وثلاثين وتوافقها بنصف اثنين فترد الاثنان وثلاثون لنصف اثنا
 اثنان وبين الاربع عدد الزوجات والاثنين عدد وفق البنات داخل فيك في كبر وهو الاربع فهو جزء
 السهم وللاربعة من السدس في عمل لها مائة لثلاثة لتكمل سدسها فبالمسألة من أربعة وعشرين وعالت
 لسبعة وعشرين وتضرب بجزء السهم وهو أربع في المسألة بعولها وهي سبعة وعشرون بمائة وثمانية ومنها
 تصح كذا كره الشارح (قوله أصلها أربعة وعشرون) أي عدد حاصل من ضرب وفق خرج اثنين في كامل
 مخرج السدس أو بالعكس وقوله تعول لسبعة وعشرين أي لتقيم السدس للاربعة أو لم يبق له ما بعد
 اثنين والثلاثين الاخيرة في عمل لها مائة لثلاثة (قوله وجزء سهمها أربعة) أي عدد رؤس الزوجات لدخول عدد
 وفق البنات فيه مع مائة أحد الصنفين سهمه وموافقة الصنف الآخر سهمه كذا أشار لذلك بقوله للمداخلة
 الخ (قوله وتصح من مائة وثمانية) أي اضرب أربعة في سبعة وعشرين وحاصلها ما ذكره للاربعة زوجات
 ثلاثة في أربعة باثني عشر لكل واحدة ثلاثة وللأثنين وثلاثين ثمانية عشر في أربعة باربعة وسبعين لكل واحدة
 اثنان وللاربعة ثمانية في أربعة باثني عشر لكل واحد ثمانية عشر (قوله وفي جسد وجدين لاندلي
 واحدة منهما مائة وستة أخوة الخ) فللجدين السدس ثلاثة وهي لا تنقسم عليهم ما وتباينها ما وللجذات الباقي
 خمسة وللستة أخوة الباقي عشرة وهي لا تنقسم على الستة وتوافقها بالنصف فترد الستة لوفيقها ثلاثة وبين
 الاثنين عدد الجذتين وبين الثلاثة عدد وفق الأخوة تباين فيضرب أحد هما في الآخر ستة وهي جزء السهم
 فتضرب في ثمانية عشر التي هي أصل المسألة بمائة وثمانية ومنها تصح كذا كره الشارح واحترز بقوله لاندلي
 واحدة منهما مائة وألوات واحدة منهما مائة فأنها تحجب به (قوله أصلها ثمانية عشر) أي على الرابع لان
 فيها سدس واثنا الباقي كسرها وقوله وجزء سهمها ستة أي عدد حاصل ضرب اثنين في ثلاثة أو بالعكس وقوله
 للمباينة في مباينة الخ أي للمباينة بين الرؤس بعضهما مع بعض فان اثنين عدد الجذتين تباين ثلاثة عدد وفق
 الاخوة مع مباينة أحد الصنفين وهو الجذتين وموافقة الآخر وهو الاخوة نصيبه بالنصف كلهم (قوله
 وتصح من مائة وثمانية) فللجذتين ثلاثة في ستة ثمانية عشر لكل واحدة تسعة وللجذتين خمسة في ستة ثلاثين
 وللستة أخوة عشرة في ستة بستين لكل واحدة عشرة (قوله وفي أربعة واربعتين واثنتين بنتا وأربعين الخ) وللاب
 وجدوا م) فلا ربع زوجات أربع تسعة وهي لا تنقسم على الاربع وتباينها ولا السدس ستة وللجذ
 ثلث الباقي سبعة للاثني عشر أربعة عشر وهي لا تنقسم عليهم وتوافق عددهم بالنصف فترد الاثنا عشر
 لنصفها ستة وبين الاربع عدد الزوجات وبين الستة عدد وفق الاخوة توافق بالنصف فيضرب نصف أحدهما
 في كامل الآخر باثني عشر وهي جزء السهم فتضرب في ستة وثلاثين أصل المسألة باربع مائة واثنتين وثلاثين
 ومنها تصح كذا كره الشارح (قوله أصلها ستة وثلاثون) أي لان فيها سدس واربعة واثنا الباقي وتقدم أن
 أصلها ستة وثلاثون على الرابع وقوله وجزء سهمها ثنا عشر أي عدد الحاصل من ضرب وفق الاربعة في الستة
 أو بالعكس كما عرفت وقوله للموافقة في مباينة الخ أي للموافقة بين الرؤس بعضهما مع بعض فان الاربع وفق
 الستة بالنصف مع مباينة أحد الصنفين وهو الزوجات نصيبه وموافقة الآخر وهو الاخوة نصيبه (قوله
 وتصح من أربعة واربعتين واثنتين بنتا وأربعين الخ) فلا ربع زوجات تسعة في اثنين عشر بمائة وثمانية
 وعشرون وللأربعة ستة في اثنين عشر باثني عشرين وللجذتين سبعة في اثنين عشر باربعة وثمانين وللأثنين
 أربعة عشر في اثنين عشر بمائة وثمانية وستين لكل واحد أربعة عشر (قوله فقد استوفيت الخ) تفريق

وتصح من أربعة
 وعشرين فهذا مال
 المعادلة في موافقة
 أحد الصنفين سهمه
 ومباينة الآخر سهمه
 وفي أربعة زوجات
 واثنتين وثلاثين بنتا
 وأربعين أصلها أربعة
 وعشرون وتقول
 لسبعة وعشرين وجزء
 سهمها أربعة للمداخلة
 في مباينة أحد الصنفين
 نصيبه وموافقة الصنف
 الآخر نصيبه وتصح
 من مائة وثمانية وفي جسد
 وجدين لاندلي واحدة
 منهما مائة وستة أخوة
 أشقاء أولاب أصلها
 ثمانية عشر وجزء
 سهمها ستة للمباينة في
 مباينة أحد الصنفين
 نصيبه وموافقة الآخر
 نصيبه وتصح من مائة
 وثمانية وفي أربعة
 زوجات واثني عشر أربعة
 شقيقا أولاب وجدوا م
 أصلها ستة وثلاثون
 وجزء سهمها ثنا عشر
 للموافقة في مباينة
 أحد الصنفين نصيبه
 وموافقة الآخر نصيبه
 وتصح من أربعة مائة
 واثني وثلاثين فتسد
 استوفيت الانقسام
 الاثنى عشر بالامتلا

على

على جميع ما تقدم من الامثلة (قوله مفارقة) أي حال كونها مفارقة (قوله ما عدا أصل اثنين) أي لما تقدم لك
 من أن الانكسار على فريقي لا يتأتى في أصل اثنين (قوله فلهذا الخ) تفريق على ما سبق والمناسب تفسير
 اسم الاشارة بالقواعد التي ذكرها في النظم الاخبار عنه بقوله جل والمعنى حيثما تفهم القواعد المذكورة جل
 من الحساب وأما تفسيره بالاحكام التي ذكرها فلا يتناسب جل الجمل عليه الابتعاد ومضاف أي لدول جل ان
 قدر في الآخر أو دال هذه ان قدر في الاول (قوله من الحساب) أي بعض الحساب فن للتبعيض والجار
 والمجرور صفة لجل مقدمة عليه وقوله في تأصيل المسألة الخ يلزم على كلامه طريقة الشيء في نفسه لانه تقدم له
 أولاً تفصيل الحساب بتأصيل المسائل وتبسيطها ويحجب بها من طريقة الاجزاء في الكل بان يلاحظ في
 الحساب المظروف كل جزء من جزائه المذكور من وفي الأطراف جلة الجزأين كذا يفيد كلام الاستاذ الحنفى
 وقد تقدم لك هناك أن الاولى تفسير الحساب بالقواعد المتعاقبة بالتأصيل والتبسيط وعلى هذا فهو من طريقة
 المتعاقب بالكسري المتعلق بالرفع فتدبر (قوله وما ينبغي عليه ذلك) أي التبسيط فقط لا هو والتأصيل كما قد
 يتوهم لانه قد فسر ما ينبغي عليه ذلك بالنسب الاربع بين الاعداد والذي ينبغي على ذلك التبسيط فقط كالايجز
 (قوله وهو) أي ما ينبغي عليه ذلك وقوله النسب أي الاربع (قوله جل) خبر عن اسم الاشارة وقد علمت
 ما فيه على كلام الشارح من انه يحتاج لتقدير مضاف (قوله والجملة مرادفة لكلام عند بعض النحاة) هو
 ما عليه الزمخشري واختاره الكافجي وهذا مبني على اشتراط الفائدة بالفعل فيها كالكلام فكل جملة كلام
 وبالعكس ولا يرد على ذلك قولهم جملة الشرط مع أنه لا فائدة فيها وحدها لانه من الجواز كتابته عليه الامير
 (قوله وأعم منه عند بعضهم) هو ما شئ عليه ابن هشام وهو الاحسن كما قاله العلامة الامير لكن في اللوازة
 أن المختار هو الترادف وهذا مبني على عدم اشتراط الفائدة بالفعل فيها فكل كلام جملة ولا عكس عكساً وفيما
 فيبينهما العموم والخصوص المطلق فيجتمعت في نحو زيد قائم وتنفرد الجملة في نحو ان قام زيد (قوله يأتي على
 مثالهن الخ) أي يأتي على طريقتهن الخ وهذا صفة لجل وقوله العمل في الانكسار الخ سيأتي توضيح ذلك في
 الشارح (قوله من غير تطويل الخ) مرتبط بقوله جل كما يؤخذ من كلام الشارح ويحتمل أنه مرتبط
 بقوله يأتي على مثالهن العمل وقوله بل بالاختصار اضرب انتقالي (قوله ولا اعتساف) هكذا في بعض النسخ
 وهو حينئذ يوصل الهمزة وفي بعض النسخ ولا اعتساف وهو حينئذ يقطع الهمزة وهو الذي يظهر عليه قوله
 بكسر الهمزة دون الاول اسقوط الهمزة عليه قال في القاموس عصف عن الطريق أي من باب ضرب
 مال وعدل كاعتساف وتعسف ثم قال واعتساف سار بالليل خبط عشوى اه أفاده الاستاذ الحنفى (قوله أي
 ركوب خلاف الطريق) تفسير للاعتساف وقوله بل هي على الطريق الجادة اضرب انتقالي أي الجمل
 المذكورة على الطريق المستقيمة فالضمير راجع للعمل وهذا يؤيد أن قوله من غير تطويل الخ مرتبط بقوله
 الجمل والجادة بمعنى المستقيمة قال في المختار الجادة معظم الطريق والجمع جواد يشدد الدال والمراد هنا المستقيمة
 كما علمت (قوله فاقنع الخ) لا بد في كلام المصنف من التجريد لان القناعة معناها الرضا باليسير من العطاء
 فيكون معنى كلام المصنف فارض باليسير من العطاء بما بين فيلزم التكرار في الرضا به فتجرد عن بعض معناها
 ورايها الرضا في غير المعنى فارض بما بين (قوله من القناعة) أي مأخوذ من القناعة وقوله وهي الرضا
 باليسير ومعناها الزهد في الدنيا فان النجاة منها فوز والاسترسال فيها عز فحق لم يعلم أن المال متروك لوارث
 أو صاحب بحادث أن يكون زهد فيه أقوى من رغبته وتركه أكثر من طلبه وإذا أردت أن تهذبها فافطر
 هي عند من وفي يد من مع أن حلالها حساب وحرامها عاقاب ومن طلبها فانه ومن نظر إليها اعتمه ومن استغنى
 فيها فتر من افتقر فيها حزن وما أحسن قول الامام الشافعي رضي الله عنه

أمت مطامعي فأرحت نفسي * فان النفس مطامع تهون
 وأحييت القنوع وكان ميتا * ففي أحيائه عرضي مصون
 إذا طمع بحل يقاب عبدا * علمته مهابة وعلاؤه

مفارقة في جميع أصول
 المسائل يقول وبغير
 قول ما عدا أصل اثنين
 قال المؤلف رحمه الله تعالى
 (فهذه) أي الاحكام
 التي ذكرتها (من
 الحساب) في تأصيل
 المسألة وتبسيطها وما
 ينبغي عليه ذلك وهو
 النسب بين الاعداد
 (جل) بفتح الميم جمع
 جملة يسكونها والجملة
 مرادفة للكلام عند
 بعض النحاة وأعم منه
 عند بعضهم (يأتي
 على مثالهن) أي تلك
 الجمل (العمل) في
 الانكسار على ثلاثة
 فرق وعلى أربعة (من
 غير تطويل) في العمل
 بل باختصار (ولا
 اعتساف) بكسر الهمزة
 أي ركوب خلاف
 الطريق الجمل بين
 الفرضين والحساب
 (فاقنع) من القناعة
 وهي الرضا باليسير من
 العطاء من قولهم قنع
 بالكسر قنوعاً وقناعة
 أذارضى

في اثنين باربعة لكل واحدة واحدة واثنين اثنان اثنان اربعة في اثنين ثمانية لكل واحدة واحدة
ولست عشرة شقيقة ثمانية في اثنين ستة عشر لكل واحدة واحدة (قوله وفي مسئلة الامتحان) سميت بذلك
لانها يتبعها العلية كسبها ذكره الشارح (قوله وهي اربع زوجات وخمس جدات وسبع بنات وتسعة
اعمام) فلا ربح زوجات اثنان ثلاثة وهي لا تنقسم على اربع زوجات وتبينها الخمس جدات السدس
اربع وهي لا تنقسم على الخمس جدات وتبينها السبع بنات الثلثان ستة عشر وهي لا تنقسم على السبع
بنات وتبينها التسعة اعمام الباقي وهو واحد لا ينقسم عليهم ويبينهم وبين عدد الزوجات الاربع
وعدد الجدات الخمس التباين فيضرب باحد هـ مافي الاخر بعشرين ويبينها بين عدد البنات السبع تباين
فيضرب باحد هـ مافي الاخر بمائة وأربعين ويبينها بين التسعة اعمام تباين فيضرب باحد هـ مافي الاخر
بالف ومائتين وستين وهي جزء السهم فتضرب في أصل المسئلة وهو اربعة وعشرون ثلاثين ألفا ومائتين
وأربعين لأن ألفا في اربعة وعشرين باربعة وعشرين في اربعة وعشرين في اربعة وعشرين في اربعة
وثمانمائة وان ستم في اربعة وعشرين بالف وأربع مائة وأربعين فيحتاج لثلاث ضربات وجملة ذلك ثلاثون
ألفا ومائتان وأربعون ومنها تصح كذا ذكره الشارح (قوله أصلها اربعة وعشرون) أي لان فيها ثمان
وسدسا وكل مسئلة فيها ثمان وسدس فأصلها اربعة وعشرون لانها الحاصل من ضرب وفق يخرج أحدهما
في كامل خرج الاخر (قوله وجزء سهمها ألف ومائتان وستون) أي للمباينة بين الميثبات بين الاربع
عدد الزوجات والخمس عدد الجدات تباين فيضرب باحد هـ مافي الاخر بعشرين ويبينها بين السبع عدد
البنات تباين فيضرب باحد هـ مافي الاخر بمائة وأربعين ويبينها بين التسعة عدد الاعمام تباين فيضرب
أحد هـ مافي الاخر بالف ومائتين وستين كما تقدم (قوله وتصح من ثلاثين ألفا ومائتين وأربعين) أي
اضرب ألف ومائتين وستين في اربعة وعشرين وحاصل ما ذكره فإذا أردت القسمة فالما أن تضرب حصه كل فريق
من أصل المسئلة في جزء السهم وأما أن تعطى كل فريق من المصح بمثل نسبة ماله من أصل المسئلة إلى أصل
المسئلة وهو أسهل فلا ربح زوجات اثنان ثلاثة وتسبع مائة وثمانون لكل واحدة منهن تسعمائة
وخمسة وأربعون والخمس جدات السدس خمسة آلاف وأربعون لكل واحدة ألف وثمانون والسبع
بنات الثلثان عشرون ألفا ومائتان وستون لكل واحدة ألفان وثمانمائة وثمانون وللتسعة اعمام الباقي وهو
ألف ومائتان وستون لكل واحد مائة وأربعون (قوله يتبعها العلية) أي يتبعها فهم الطلبة
وهذا هو وجه تسميتها بمسئلة الامتحان وقوله فيقال خلف اربعة فرق الخ هذا تفسير لقوله يتبعها
الطلبة وقوله ومع ذلك أي ومع كونه خلف اربعة فرق من الورثة كل فريق منها أقل من عشرة وقوله سميت
من أكثر من ثلاثين ألفا أي لانها سميت من ثلاثين ألفا ومائتين وأربعين وقوله ماصورتهما فيقال في
جواب صورتهما مات الميت عن اربع زوجات وخمس جدات وسبع بنات وتسعة اعمام وقد تقدم لك
العمل فيها فلا تغفل (قوله وتسمى أيضا صماء) أي وتسمى صماء كما تسمى بمسئلة الامتحان وانما سميت
بصماء لانها عفا التباين اذ كل فريق باينته سهمه وبين الميثبات التباين (قوله نفس على ذلك) أي على
ما ذكر من المثالين نظائرهما (قوله واما أنهي الكلام الخ) دخول على كلام المصنف وقوله شرع الخ
جواب لما (قوله وهو المسمى بالمناخعة) ظاهره يقتضي أن المناخعة اسم لتصح المسائل بالنسبة لميتين
فأكثر من قول به في اصطلاح الفرضيين أن الموت الخ يقتضي أن المناخعة اسم لموت واحد أكثر من
ورثة الاول قبل قسمة تركته لكن لا يخفى ما فيه من التسميع والتحقيق انها اسم للمصح الذي تصح منه المسائل
فانهم (قوله فقال) عطف على شرع

(باب المناخعات)

أي بيان العمل فيها كما يعلم من كلام المصنف وهذا الباب من مستصعبات هذا الفن ولا يتقنه الا ماهر في
الفرائض والحساب كفي الزلوة (قوله بجمع مناخعة) يقع السين على الاشهر مصدر وانما جمعت مع

أن المصدر لا يثنى ولا يجمع لاختلاف أنواعها وأوامر منقول ويصح كسر هاء على خلاف الاشهر اسم فاعل
وعلى كل فالمناخعة ليست على باب لان الاولى منبوخة فقط والثانية نابعة فقط والمناخعة تقتضي الفعل من
الجانبين كالضاربة وذلك أن يجعلها على باب باعتبار أخذها من النسخ يعني النقل لانك عند قسمة الجامعة
تنقل الكلام من الاولى والثانية ومن الثانية للاول لانك تقول من له شيء من الاولى أخذته مضر وباني جميع
الثانية أو وفاة من له شيء من الثانية أخذته مضر وباني سهام مورثه أو وفقه أو بعضهم جعلها شبه مناخعة
حيث مات من ورثة الاول أكثر من واحد لان المتوسط بين الاولى والاخيرة نابعة للاول ومنبوخة بالثالثة
وهكذا وحيت لم يمت من ورثة الاول الواحد يكون اطلاقها حينئذ مظهر للباب لانه ليس هنالك متوسط
نابعة ومنبوخة وانما كان ذلك شبه مناخعة لا مناخعة حقيقة لان المتوسط نابعة للاول ومنبوخة بالثالثة
وحقيقة المناخعة انما تكون اذا كان الفعل من الجانبين كما نقسله في الزلوة عن شيخ الاسلام (قوله
من النسخ) أي مأخوذة من النسخ بمعنى الازالة لان الجامعة تزيل حكم المستثنين قبلها أو بمعنى التغيير لانها
تغير حكمهما أيضا أو بمعنى النقل لان النقل انتقل من المسئلة الاولى للثانية فالمناسبة موجودة على كل من
المعاني الثلاثة ولذا قال الشارح بعد مناسبة الاصطلاح للغوى ظاهرة (قوله وهو) أي النسخ وقوله أو التغيير ومنه
لغة أي في لغة العرب وقوله الازالة ومنه هذا المعنى نحت الشمس الظل أي أزالته وقوله أو النقل ومنه هذا
بمعنى المعنى نحت الرخ أو أزاله بأي غيرهما وفي ذلك وفيما بعده تنويعية وقوله أو النقل ومنه هذا
المعنى نحت الكتاب أي نقاش ما به باللفظ والمعنى نقلا صحيفا فنقل المعنى لكن بالفاظ أخر قبل له سلخ وان
أفسد المعنى واللفظ أفسادا كليا قبل له مسخ بالمعنى أوله ولذلك قال في شرح الترتيب الفرق بين النسخ والسسخ
والنسخ أن النسخ نقل اللفظ والمعنى نقلا صحيفا وان السسخ نقل المعنى دون اللفظ وان المسخ افساد اللفظ والمعنى
افسادا كليا كفي الزلوة (قوله وشرعا) عطف على لغة وقوله رفع حكم شرعي بأبواب أخرى كرفع
وجوب استقبال بيت المقدس بوجوب استقبال الكعبة ومقتضى كلامه حيث قال بأبواب أخرى انه لا يكون
الا إلى بيت المقدس وعليه الامام الشافعي رضي الله عنه وكذا بعض الاقوال ذهب بعضهم إلى أنه قد يكون لا إلى بدل ومثل
ذلك بابية يأثم الذين آمنوا اذا نالهم الرسول فقذروا ما بين يديهم كما صدقة فانه نسخ وجوب تقديم
الصدقة على مناجاة الرسول بلا بدل ومنع الاقول كونه لا إلى بدل إلى بدل وهو جواز المناجاة بدون تقديم
صدقة أفاده الاستاذ الحنفى (قوله وفي اصطلاح الفرضيين الخ) وأما المعنى الذي قبله فهو في اصطلاح الاصوليين
(قوله أن يموت من ورثة الميت الاول الخ) تقدم أن فيه مسامحة ولعل وجه تسميته بذلك كون المذكور سببا
لنسخ معنى الازالة أو التغيير والنقل كما تقدم توضيحه وكلام الشارح في معنى النسخ ولا يخفى أنه اذا كان النسخ
في اصطلاحهم معناه ما ذكر فلا يمكن المناخعة المأخوذة منه معناها في اصطلاحهم ما ذكر على التسميع السابق
(قوله وقد يكون بعض الموتى من ورثة الاول) أي فيكون قوله في التعريف أن يموت من ورثة الاول
الخ باعتبار الغالب وكتبه بالعلل الاولى وقد يكون ورثة الثاني غير ورثة الاول أي فينقل المال من ورثة الاول
إلى غيرهم وهو من معاني النسخ لغة فيكون ذلك توجيها لاخذ ذلك من النسخ لكن فيه بعد من صبيح الشارح
فتدبر (قوله ومناسبة الاصطلاح للغوى ظاهرة) أي ومناسبة المعنى الاصطلاح للمعنى للغوى ظاهرة
لاحتجاج إلى بيان وقد علمنا (قوله اذا تقرر ذلك) أي ما ذكر من أن معناها في اصطلاح الفرضيين أن يموت
الخ وقوله فتارة يموت أي في حالة يموت الخ فتارة بمعنى حاله وهو منصوب بترفع الخافض وقوله وتارة يموت
أكثر أي في حالة يموت أكثر من واحد (قوله وفي المثالين) أي موت ميتة تقطع من ورثة الاول يموت أكثر
من واحد وقوله قبل العمل ليس بقيد بليل قول الشارح في آخر الباب تنبيه كما يمكن الاختصار قبل العمل
كذلك يمكن الاختصار أيضا بعد العمل (قوله فهذه أربعة أحوال) سببا في توضيح واحد منها في كلام
المصنف وتوضيح الثلاثة في كلام الشارح في التمة (قوله على حال واحد) أي وهو ما اذا مات من ورثة الاول
ميت فقط ولم يمكن الاختصار قبل العمل (قوله فقال) عطف على اقتصر (قوله وان يموت الخ) هذا شرط

من النسخ وهو لغة
الازالة أو التغيير أو
النقل وشرعاً رفع حكم
شرعي بأبواب أخرى
اصطلاح الفرضيين أن
يموت من ورثة الميت
الاول واحد أو أكثر
قبل قسمة البركة وقد
يكون بعض الموتى من
ورثة ورثة الاول
ومناسبة الاصطلاح
للفوى ظاهرة اذا تقرر
ذلك فتارة يموت من
ورثة الميت الاول
ميت فقط وتارة يموت
أكثر وفي المثالين تارة
يمكن الاختصار قبل
العمل وتارة لا يمكن
فهذه أربعة أحوال
اقتصر المصنف منها على
حال واحد فقال (وان
يمت) من ورثة الميت
الاول ميت (آخر) بفتح
انها وهو الميت الثاني

وفي مسئلة الامتحان
وهي اربع زوجات
وخمس جدات وسبع
بنات وتسعة اعمام
أصلها اربعة وعشرون
وجزء سهمها ألف
ومائتان وستون وتصح
من ثلاثين ألفا ومائتين
وأربعين يتبعها
الطلبة فيقال خلف
أربعة فرق من الورثة
كل فريق منهم أقل
من عشرة ومع ذلك
سميت من أكثر من
ثلاثين ألفا ماصورتها
وتسمى أيضا صماء
فقس على ذلك والله
أعلم ولا أنهي الكلام
على تصحيح المسائل
بالنسبة للميت واحد
شرع في تصحيح المسائل
بالنسبة لميتين فأكثر
وهو المسمى بالمناخعات
فقال
(باب المناخعات)
بجمع مناخعة

سواء جوابه وهو قوله فصح الحساب الخ وقوله من ورثة الميت الاول حال مقدمة من الميت الا ترى حال كونه كائنا من ورثة الميت الاول وقوله ميت آخر أشار الشارح الى أن قوله آخر صفة لموصوف محذوف وقوله بفتح الخاء أي لا يكسر هالانه هنا بمعنى المغاير وهو بالفتح وما بالكسر فهو بمعنى المتأخر وهو ليس مرادها هنا وقوله وهو الميت الثاني أي والميت الاخر وهو الميت الثاني (قوله قبل القسمة) ظرف لميت آخر وقوله لتركه الميت الاول متعلق بالقسمة وفي تعبيره بذلك دون أن يقول أي قسمة تركه الميت الاول نظر بالذهب البصريين الذين لا يجعلون ألعوضا عن المضاف اليه (قوله ولم يمكن الاختصار) أي قبل العمل لانه هو الحال التي ذكرها المصنف (قوله فصح الحساب للمسئلة الاولى) أي فعل بها ما سبق بحيث يخرج ما يخص كل واحد منها جميعا (قوله واعرف سهمه) أي سهمه فسهمة مفردة مضاف يشمل المتعدد وذلك قال المصنف بعد وان تكن أي سهام الميت الثاني فاعاد الضمير على السهام المأخوذة من قوله سهمه بواسطة الاضافة وقوله أي الميت الثاني تفسير للضمير في قوله سهمه وكان المناسب أن يقول أي الميت الاخر لانه هو الواقع في كلام المصنف وكأنه لاحظ المعنى وكذا يقال فيما بعد وقوله من مخرج المسئلة الاولى مرتبط بقوله سهمه والاضافة فيه من اضافة الصفة للموصوف أي من المسئلة الاولى المصححة (قوله واجعل) بمعنى صيغ كقوله الشارح فلا بد من تصحيح المسئلة الثانية بحيث يخرج ما لكل من الورثة فيها صححها وقوله مسئلة أخرى أي مغايرة للاولى وقوله نأيت آخر أي بفتح الخاء (قوله أي صحح للميت الثاني الخ) تفسير لاجل الخ لكن أدخل بتفسير أخرى (قوله كقديين التفصيل) أي جعل اجاريا على الوجه الذي بين تفصيله فالكاف بمعنى على وما يعني الذي صنفه الموصوف محذوف وأل في التفصيل عوض عن المضاف اليه على مذهب الكوفيين وجعل بعضهم الكاف بمعنى اللام وعليه فالعنى جعله موافقا للوجه الذي بين تفصيله وقوله فيما قدم متعلق بين أي فيما قدمه المصنف وقوله في باب الحساب متعلق بقدم وقوله من تأصيل المسائل وتصحيحها بيان لما قدم (قوله فاذا عرفت مخرج الثانية الخ) الموافق لما في النظم أن يقول فاذا جعلت للميت الثاني مسئلة الخ لكنه صرح بأنه لا بد من معرفة مخرج الثانية وقوله سهام الميت الثاني أي عرفت سهام الميت الثاني وقوله من المسئلة الاولى مرتبط بسهام وقوله فاعرض الخ جواب اذا وقوله فلا يخلو من ثلاثة أحوال أي فاذا عرضتها عليها فلا يخلو حالها عن حال من ثلاثة أحوال (قوله لانه الخ) علة لقوله يخلو الخ والضمير للحال والشأن (قوله اما أن تنقسم الخ) أي كفي أم وابنين ثم مات أحد الابنين قبل قسمة التركة عن ابنين وبنت فاصول الاولى من ستة مخرج السدس وتصح من اثني عشر للام اثنتان ولكل ابن خمسة وأصل الثانية من خمسة عدد رؤس الورثة وسهام الميت الثاني من الاولى خمسة وهي مقسمة على مسئلته كسأني في الشارح (قوله اما أن توافقها) أي كقول مات رجل عن ابوين وبنتين ثم ماتت إحدى البنتين قبل قسمة التركة عن جد هاتين أبيهما الذي كان أباني الاولى وجدتهما أبيهما التي كانت أماني الاولى واختها الشقيقة أو لاب التي كانت بنتا في الاولى فالاولى من ستة مخرج السدس لان فيها سدس ولا يظن مخرج الثلث لدخوله في مخرج السدس لكل من الابوين سهم ولكل من البنتين سهمان وأصل الثانية من ستة مخرج السدس الذي للجددة فاهاهم والجددة يعصب الاخت في الباقي فهو اهاهما أثلاثا فانكسرت على ثلاثة رؤس لان الجدرة رأس والاخت برأس فتضرب ثلاثة في ستة بثمانية عشر ومنها تصح للجددة منها ثلاثة وللجددة عشرة وللأخت خمسة فاذا عرضت سهام إحدى البنتين على مسئلتهما وجدت بينهما سهام موافقة بالنصف لان سهمها اثنان نصفها واحد ومثلثها ثمانية عشر نصفها تسعة فقد وافقت سهام الميت الثاني مسئلته بالنصف كسأني في الشارح (قوله واما أن تباينها) أي كفي أم وابنين ثم مات أحد الابنين قبل قسمة التركة عن ابنين فالاولى تصح من اثني عشر لكل لابن منها خمسة ومثلثه اثنان وخمسة لا تنقسم على اثنين وتباينها فقد بان سهام الميت الثاني مسئلته كسأني في الشارح (قوله فان انقسمت عليها) أي كفي المثال الاول وهذا هو الذي يقوله قول المصنف وان تكن ليست عليها تنقسم فهو مقابل لهذا المقدر وقوله فلا ضرب أي أصلا للمسئلة الثانية ولولا فقه في الاولى وقوله وتصح المناصفة مما

(قبل القسمة) اتركه
الميت الاول ولم يكن
اختصار (فصح
الحساب) للمسئلة
الاولى (واعرف سهمه)
أي الميت الثاني من
مخرج المسئلة الاولى
(واجعل له) أي
الميت الثاني (مسئلة
أخرى) نأيت آخر
أي صحح للميت الثاني
مسئلته (كقديين
التفصيل فيما قدما)
في باب الحساب من
تأصيل المسائل
وتصحيحها فاذا عرفت
مخرج الثانية وسهام
الميت الثاني من
المسئلة الاولى فاعرض
سهام هذا الميت الثاني
على مسئلته فلا يخلو
من ثلاثة أحوال لانه
اما أن تنقسم سهام
الميت الثاني على
مسئلته واما أن توافقها
واما أن تباينها فان
انقسمت عليها فلا
ضرب وتصح المناصفة
بما عرفت منه الاولى

(وان تكن) سهام الميت الثاني من المسئلة الاولى (ليست عليها) أي على مسئلة الثاني (تنقسم) (١١٥) فان وافقت (فار جمع الى الوفاق)

أي وفق مسئلة الثاني
(بهذا) أي بالرجوع
للاوفق في الموافق (قد
حكم) أي حكم به
الفرضيون والحساب
وبين كيفية النظر في
الموافقة بقوله (وانظر)
أي الناظر في هذا
الكتاب بين سهام
الميت الثاني ومسئلته
كأضافته (فان وافقت)
مسئلة الميت الثاني
(السهام) أي سهامه
(فخذ هديت وفقها)
أي وفق المسئلة الثانية
(تماما) فهو قائم
مقامها فقوله هديت
جمله دعائية معترضة
بين الفعل ومفعوله
(واضربه) أي الوفاق
الذي كور (أو) اضرب
(جميعها) أي المسئلة
الثانية (في السابقة)
أي الاولى (ان لم يكن
بينهما) أي بين المسئلة
الثانية وسهام الميت
الثاني من الاولى
(موافقه) بأن كان
بينهما تباين فقط كما
قدمت في تصحيح المسائل
في النظر بين السهام
والرؤس أنه لا تتأني
المماثلة ولا المدخلة
لان الثانية هنا رؤس
هناك فقط علمت
الاحوال الثلاثة وهي
انقسام سهام الميت
الثاني على مسئلته أو

صحت منه الاولى أي وتصح الجامعة للمسائلين من العدد الذي صحت منه الاولى وهو في المثال المذكور اثناعشر (قوله وان تكن الخ) قد عرفت أنه مقابل لمقدور كما أشار اليه الشارح حيث دخل عليه بقوله فان انقسمت وقوله سهام الميت الثاني تفسير للضمير في تكن العائد على السهام المعلومة من قوله سهمه بواسطة الاضافة كما تقدم وقوله في المسئلة الاولى مرتبط بسهام (قوله ليست الخ) هذه الجملة خبر تكن واسمها الضمير المستتر وقوله علم ما يتعلق بتنقسم (قوله فان وافقت) أشار الشارح بذلك الى أن قول المصنف فار جمع الى الوفاق جواب شرط مقدور الجملة جواب الشرط المصرح به أعني قوله وان تكن الخ وهذا الحل يستلزم التكرار مع قوله وانظر فان وافقت السهام الخ ولذلك جعل العلامة الحنفية البيت الثاني من التطويل الذي لا يحتاج اليه ولو حذفه لكان أولى ويمكن دفع التكرار بحمل كلام المصنف بغير ما حمله به الشارح بأن يقال معنى فار جمع الى الوفاق فار جمع الى التوفيق بين سهام الميت الثاني وسهام الاولى فتطبق بينهما فافتراضه موافقة وتارة تجديبها بما بينة ثم فصل ذلك بقوله وانظر فان وافقت السهام الخ كما يؤخذ من كلام السبعة فكان الاولى للشارح أن يحذف قوله فان وافقتا ويحل كلام المصنف بهذا ليندفع التكرار (قوله أي وفق مسئلة الثاني) وربما يشير الى أن ألعوض من المضاف اليه على مذهب الكوفيين (قوله بهذا) متعلق بقوله حكم بعده وانما قدمه عليه مع كونه نائب فاعله للضروقة وقد فسر الشارح اسم الإشارة بالرجوع الى الوفاق فهو راجع للرجوع المعلوم من ارجع وقوله في الموافق الاولى في الموافقة (قوله أي حكم به الفرضيون والحساب) أي علماء الفرائض وعلماء الحساب المتعلق بالفرائض وهذه تارة بقوله به هذا قد حكم مع الإشارة الى أن الجار والمجرور مقدم على متعلقه (قوله وبين كيفية النظر الخ) هذا لا يناسب الاعلى الحل الذي قدمناه وأما على حل الشارح فهو محض تكرار كما علمت (قوله وانظر أي الناظر في هذا الكتاب) المناسب أن يقول وانظر أي الناظر في هذا المسئلة المناسبة لان هذا أمس بالمقام من ذلك (قوله فان وافقت مسئلة الميت الثاني السهام) أي ان كان بينهما سهام موافقة في نصف أو ربع أو غيرهما وقوله فخذ جواب الشرط وقوله هديت أي بأيم الناظر في هذا الكتاب أو المشتغل بمسئلة المناصفة لان هذا أمس بالمقام من ذلك (قوله فان وافقت مسئلة الميت الثاني تاما) وقوله فهو قائم مقامها تليق لقوله فخذ لانه قائم مقامها (قوله فقوله هديت الخ) الاولى وقوله هديت الخ لان هذا لا يتسرع على ما قبله ويمكن أن يجعل الفاء تنافية لا تفرعية وقوله دعائية أي لانشاء الدعاء للمخاطب وقوله بين الفعل أي الذي هو خذ وقوله مفعوله أي الذي هو وفق (قوله واضربه) عطف على قوله فخذ الواقع جوابا بقوله فان وافقت وقوله واضرب جميعه الا يصح عطف ذلك الاعلى على قوله فان وافقت السهام فلا بد من تقدير الفعل الذي قدره الشارح ويكون معطوفا على ذلك وينع من عطف قوله أو جميعها على الضمير في واضربه لان ذلك مرتبط بقوله فان وافقت السهام وهذا لا يصح ارتباطه به بل هو مرتبط بقوله بعده ان لم يكن بينهما موافقة فتدبر (قوله بان كان بينهما موافقة) لما كان قول المصنف ان لم يكن بينهما موافقة يصدق بالمباينة والمماثلة والمدخلة قصره الشارح على المباينة بقوله بان كان بينهما تباين فقط وعلى ذلك بقوله لما قدمت في تصحيح المسائل وقوله في النظر الخ يدل من قوله في تصحيح المسائل الخ وقوله انه الخ أي من انه الخ فهو بيان لما قدمت الخ وقوله لا تتأني المماثلة أي التي تتجوج الى ضرب والافقة يكون هناك ممانلة كأن تكون سهام خمسة ومثلثه خمسة لكنها تتجوج الى ضرب وقوله ولا المدخلة أي التي تتجوج الى ضرب الا كبر ولا تفقد يكون هناك مدخلة لكن تارة تكون المسئلة هي الدخلة في السهام كأن كانت المسئلة خمسة والسهام عشرة فتكون منقسمة فلا تتجوج الى ضرب وتارة بالعكس فتعتبر موافقة لانها أخد من المدخلة كما تقدمت الإشارة الى ذلك في النظر بين السهام والرؤس (قوله لان الثانية الخ) علة للعلة أي لكون ما قبله علة وقوله هنا أي في عمل المناصفة وقوله كالرؤس هنا أي والسهام هنا كالنصيب هناك أي في النظر بين السهام والرؤس (قوله فتدبر) بالنسبة الى الجوهول وقوله مما قررت به كلام المصنف أي بواسطة ما قدره بقوله فان انقسمت عليها الخ (قوله واذا ضربت الثانية) أي عند المباينة

موفقتها أو مباينتها مما قررت به كلام المؤلف رحمه الله تعالى واذا ضربت الثانية أو وافقتها في الاولى فبالمعنى فنه تصح الجامعة للاولى

والثانية فاذا اردت قسمة هذه الجامعة على ورثة الاول والثاني فن له شئ من الاولى اخذه مضر وبقي كل الثانية عند التباين اوفى ونفقا هذا التوافق وقد ذكر ذلك (١٧٦) بقوله (وكل سهم من الاولى (في جميع) المسئلة (الثانية) بضرب) عند التباين (اوفى ونفقا) عند

التوافق (علانية) أي
بجهر فاحصل من
الضرب المذكور فهو
لذلك الوارث صاحب
تلك السهام الستى
ضربتها في الثانية اوفى
وفقه من مخرج المناصفة
ومن شئ من الثانية
أخذه مضر وبقي كل
سهم مورثه من الاولى
عند التباين اوفى ونفقا
عند التوافق وقد ذكر
ذلك بقوله (وأشهر)
المسئلة (الآخرى) وهي
الثانية (في السهام)
للميت الثاني من المسئلة
الاولى (تضرب) ان لم
تكن بين مسئلة الثاني
وسهامه موافقة بل
كانت المبينة (أوفى
وفقهان) ان كانت
بينهما موافقة فلا
يصل من الضرب في
كل من الحالتين فهو
حصة ذلك الوارث في
الثانية الذي ضربت
سهامه في تلك السهام
أوفى ونفقا من مخرج
المناصفة واذا ورت
فخص من ميتين فاجع
ماله من السهام واختار
لحمه المناصفة بان تخرج
حصة الورثة فان
ساوى مجموعها مخرج
المناصفة فهو صحيح والا
فهو غلط فاعده

(فهذه) الطريقة التي ذكرها (طريقة المناصفة) التي مات فيها من ورثة الاول ميت فقط (فارق) ووجدت
أي صعد (ها) أي بهذه الطريقة أي بمعرفة (رتبة) أي منزلة (فضل) من قوائم فضل الرجل فضلا صادرا وفضل والفضل ضد النقص
(شأنه) أي مرتبة عالية قال القرطبي رحمه الله في مختصر الصحاح شمع الجبل شموخا ارتفع والرجل بانفك تكبر والان ارتفع

كبر أو أوفى شمع أو جبال شموخ انتهى ولنمثل ثلاثة أمثلة باعتبار الانقسام والتباين والتوافق (١٧٧) فمثال الانقسام أم وانان

ووجدت انه كدخل اه وقوله والرجل أي وشمع الرجل وقوله والان أي وشمع الانف (قوله كبرا)
بكسر الكاف وسكون الباء أي لاجل الكبر (قوله ولنمثل ثلاثة أمثلة) أي ولنمثل ثلاثة أمثلة وفيه
ادخال لام الامر على فعل المتكلم وهو قليل وقوله باعتبار الانقسام الخ أي بسبب اعتبار انقسام سهام الميت
الثاني على مسئلتهم ما بيناهل او توافقهامعها (قوله فمثال الانقسام الخ) أي اذا أردت ذلك فمثال الانقسام
الخ وقوله أم وانان فاللام السدس وللأبنين الباقي فاصاهم ستة للام السدس واحد في خمسة لا تنقسم على
الأبنين وتباينهما فقتضرب اثنين في ستة باثني عشر ومنها تصح فاللام اثنان لكل ابن خمسة كما قاله الشارح بعد
(قوله مات أحدهما) أي أحد الأبنين وقوله قبل قسمة التركة أي بخلاف ما لو مات بعد قسمة التركة فانه
تكون له مسئلة مستقلة ولا مناصفة (قوله عن ابنين وبنت) أسقط الجدة التي هي الام في الاولى لعل له وجود
مانع قام بها كالقتل ونحوه فلم يبق لهم ما مانع لكان ذلك مثالا للتباين لان المسئلة الثانية حينئذ من ستة وسهام
الميت الثاني خمسة وبينهما تباين فقتضرب الستة التي هي المسئلة الثانية في الاثني عشر التي هي الاولى يحصل
اثنان وسبعون فن له شئ من الاولى أخذه مضر وبقي جميع الثانية وهو ستة ومن شئ من الثانية أخذه
مضر وبقي جميع سهام مورثه وهو خمسة فاللام بوصف كونها أما اثنان من الاولى في ستة باثني عشر ولها بوصف
كونها جدة واحد من الثانية في خمسة بخمسة فيجتمع لها سبعة عشر وللأبنين الحى خمسة من الاولى في ستة
بثلاثين ولكل من الأبنين اثنان من الثانية في ستة بعشرة وللأبنت واحد من الثانية في خمسة بخمسة وتجميع
تلك الحصص اثنان وسبعون وهي الجامعة (قوله فالاولى من اثني عشر) أي تصح من اثني عشر والا فاصلها
من ستة كالموطأ وقوله والثانية من خمسة أي التي هي عدد الرؤس لان الأبنين بأربعة والبنت واحد
(قوله وخمسة) مبتدأ وقوله على خمسة متعلق بنفسه الذي هو الخبر (قوله فتصع المناصفة كلها) أي
الجامعة للمسئلتين وقوله من اثني عشر أي التي صحت منها لاولى وقوله من غير ضرب أي لعدم التباين
والتوافق (قوله للام اثنان) أي من الاولى وليس لها من الثانية لقيام المانع بها كما تقدمت الإشارة اليه
وقوله للأبن الباقي أي الباقي حيا بعد موت ذلك الابن وقوله خمسة أي من الاولى وقوله ولكل ابن من ابني
الميت الثاني اثنان أي من الثانية وقوله ولبنته واحد أي من الثانية أيضا وتجميع تلك الحصص اثنان وعشرون
الجامعة (قوله ومثال المبينة أن يموت الابن الخ) أي والمسئلة الاولى باقية باصلها كما كانت وقوله عن
ابنين أسقط الجدة التي هي أم في الاولى لوجود المانع القائم بها كما مر في مثال الانقسام فالأم يقيم بها مانع اجبت
المسئلة الثانية من اثني عشر وان كان أصلها من ستة واذا انظر بينهما وبين سهام الميت الثاني الخمسة وجدت
بينهما تباين فقتضرب مخرج المسئلة الثانية وهو الاثنان عشر في مثلها وهو مخرج الاولى ومسطح ذلك مائة وأربعة
وأربعون فن له شئ من الاولى أخذه مضر وبقي جميع الثانية ومن شئ من الثانية أخذه مضر وبقي جميع
سهام مورثه فاللام بوصف كونها أما اثنان من الاولى في اثني عشر بأربعة وعشرين ولها بوصف كونها جدة
اثنان من الثانية في خمسة بعشرة فيكمل لها أربعة وثلاثون وللأبنين الحى خمسة من الاولى في اثني عشر بستين
ولكل من ابني الميت الثاني خمسة في مثلها بخمسة وعشرين لكل منهما اقلهما مائة وخمسون وتجميع تلك الحصص
مائة وأربعة وأربعون وهي الجامعة (قوله فالاولى من اثني عشر) أي تصح منها كما تقدمت وقوله ومسئلته
اثنان أي عدد الرؤس الاثنتين (قوله فاضرب الاثنتين) أي اللذين هما المسئلة الثانية وقوله في الاثني عشر
أي التي هي المسئلة الاولى (قوله فتصع المناصفة) أي الجامعة لكل من المسئلتين وقوله من أربعة وعشرين
فن له شئ من الاولى أخذه مضر وبقي جميع الثانية ومن شئ من الثانية أخذه مضر وبقي سهام مورثه
(قوله فاذا أردت القسمة فاللام) أي فأقول لك للام الخ وقوله من الاثني عشر وهي الاولى وليس لها من
الثانية لقيام المانع بها كما مر وقوله اثنان في جميع الثانية أي مضر وبقي في جميع الثانية وقوله اثنان بدل
المختلف أي بعد الابن الميت وقوله خمسة في جميع الثانية أي مضر وبقي في جميع الثانية وقوله اثنان بدل
من جميع الثانية (قوله ولكل ابن من ابني الثاني) أي الميت الثاني وقوله من مسئلته أي الثاني وقوله

فمثال الانقسام أم وانان
مات أحدهما قبل
قسمة التركة عن
ابنين وبنت فالاولى من
اثني عشر أي بالتصحيح
للأم اثنان ولكل ابن
خمس والثانية من
خمس وسهام الميت
الثاني من الاولى خمسة
وخمس على خمسة
منقسمة فتصع المناصفة
كها من اثني عشر من
غير ضرب للام اثنان
والأبن الباقي خمسة
ولكل ابن من ابني الميت
الثاني اثنان ولبنته
واحد ومثال المبينة
أن يموت الابن عن ابنين
فالاولى من اثني عشر
للأبن الميت منها خمسة
ومسئلته اثنان وخمس
على اثني لا تنقسم
عليهما وتباينهما
فاضرب الاثنتين في
الاثنى عشر فتصع
المناصفة من أربعة
وعشرين فاذا أردت
القسمة فاللام من الاثني
عشر وهي الاولى اثنان
في جميع الثانية وهو
اثنان بأربعة فهي لها
والأبن المختلف خمسة
في جميع الثانية اثنان
بعشرة فهي له ولكل
ابن من ابني الثاني من
مسئلته وهي اثنان
واحد في جميع سهام
مورثه أي الابن الميت
من الاولى وهي خمسة
وواحد في خمسة بخمسة
فهي مال لكل ابن منهما فلم يبق

فقال ماتت في أي يوم وابتدئ لم تقسم التركة حتى ماتت إحدى البنين فمن الباقي وقيل عنهم وعن زوج فأجاب عن سابق قوله فلما مضى إلى البصرة قاضيا استقره (١٨٠) مشايخها واستصغروه فامتحنوه فمالوا له كمن القاضي فقال سن عتاب بن أسيد حين ولاد النبي صلى

الله عليه وسلم مكة فذلك سميت بالمأموية فيبقى أن سئل عنها أن ينحصر عن الميت الأول كلفه عنه يحيى بن أسكنم لاختلاف الحكم كما سلفناه وأعلم أنك لو عملت في المناجحة كل مسألة على حدتها بحيث لا تعلق لواحدة بأخرى أصح ولا يمكن بطريق المناجحة (قوله ولكن يقول) فيه نظر لأن العاقل على عمل المناجحة بالطريق السابق أكثر ضرورة أنه يحصل المسائلان ثم الجامعة فكان الأولى أن يحذف ذلك كما يفيد كلام العلامة الأمير وقوله وينت من القسم أي المقصود وقوله من قسمه الخ بيان للقصد بمعنى المقصود ووجه قوت القصد بذلك أنه تقسم كل مسألة على حساب مستقل (قوله تنه) أي لكلام المصنف لأنه انما ذكرها لأم من أربعة فتم الشارح الكلام بذكر الثلاث حالات الباقية فقط أي لا أكثر والظاهر أنه لا يترتب بين اللفظ فقط بمعنى حسب هذا هو المشهور وكتب بعضهم أن الفاء أو أمة في جواب شرط مقدر فقط اسم فعل بمعنى انتة والتقدير إن أردت الزيادة عن ميت واحد فانتة اه وفيه تكاف (قوله أكثر من ميت) أي ولم يمكن الأخذ بغير العمل (قوله سواء كانوا كلهم) أي الميتين وقوله من ورثة الأولى أي كسباً في المثال الثاني عن شيخ الإسلام وقوله أو كان فهم الخ بمثل له (قوله وفي ذلك أوجه) أي وفي العمل في ذلك أوجه (قوله أن تحصل جامعة) أي بأن تجعل للميت الثاني مسألة وتنفار سهامه من الأولى بعد تصحيحها وتعرضها على مسئلة فان انقسمت كانت الجامعة ما صحت منه الأولى وان باينت فاضرب جميع الثانية في الأولى وان وانقت فاضرب وفق الثانية في الأولى وما حصل فيها فهو الجامعة (قوله والثاني) أي ومسألة الميت الثاني (قوله واجعله أولى بالنسبة للميت الثالث) أي واجعله أول تلك الجامعة بمنزلة المسألة الأولى بالنسبة لمسألة الميت الثالث وقوله ومسألة الميت الثالث أي واجعله مسألة الميت الثالث وقوله ثانية أي بمنزلة الثانية (قوله وحصل جامعة على ما يقتضيه الحال) أي جارية على ما يقتضيه الحال ثم بين تلك الحال بقوله من انقسام الخ ومعنى تحصيل الجامعة حينئذ ملاحظة أن الجامعة ما صحت منه الأولى وان كان بالاضرب فاندفع قول بعضهم الأولى حذفه اذ مع الانقسام لا تحصل جامعة (قوله وهلم جرا) هلم في الأصل معناه أقبل لكن ليس ذلك مرادها وإنما المراد استمرار وجرا في الأصل مصدر جره إذا سببه لكن ليس ذلك مرادها بل المراد استمراره فيكون قال واستمر على ذلك استمراراً وهو في الأصل أيضاً للطلاب والمراد منه الخبر فالمعنى ويستمر ذلك في الميت السابع والثامن والتاسع وهكذا استمراراً إلى ما لا نهاية له (قوله ولنتمثل لذلك) أي لما ذكر من موت أكثر من واحد ولم يمكن الأخذ بغير العمل (قوله مثله في الأربعة) أي الأربعة أموات فان الميت الأول في هذا المثال الزوج ثم الأب ثم الأم ثم إحدى البنين (قوله زوجة وأبوان وابتنان) أصلها من أربعة وعشرين وتقول لسبعة وعشرين فلزوجة الثمن ثلاثة والأبوان السدسان ثمانية لكل أربعة ولبنتين الثلثان ستة عشر لكل بنت ثمانية (قوله ثم مات الأب عن الباقي) أي الذي هو زوجته التي كانت أمافي

من تلك الجامعة وحصل جامعة على ما يقتضيه الحال من انقسام وتوافق وتباين فان كان معك رابع فأجعل جامعة الأولى الثلاث أولى ومسألة الرابع ثمانية وأتمل كذلك في خامس وسادس وهلم جرا فبلغ فنه تصح مسألة المناجحة الجامعة لمسائل أولئك الأموات ولنتمثل لذلك بتلك كبره الشيخ بكر يارجه أنه تعالى في شرح الكفاية بقوله مثله في الأربعة زوجة وأبوان وابتنان ثم مات الأب عن الباقي

الأولى وعبر عنها بأحد الأبوين وبتأنيده اللتان كانتا بنتين في الأولى وأما زوجة الميت الأولى فلا تراث لها لأنها زوجة ابنه وهي أجنبية منه وإن أدهم كلام الشارح دخولها في الباقي وقوله وأخ لأبوين أي وعن أخ لأبوين وهذا الم يكن وارثاً في الأولى مع أنه عم الميت الأول لأنه محجوب بالأب وعلم من ذلك أن الورثة في الثانية زوجة وبنات وأخ شقيق وهي من أربعة وعشرين فلزوجة الثمن ثلاثة ولبنتي الابن الثلثان ستة عشر لكل واحدة ثمانية وللأخ الباقي خمسة (قوله ثم الأم) أي ثم ماتت الأم المعبر عنها في الأولى بأحد الأبوين وقد صارت زوجة في الثانية وقوله عن الباقي أي الذي هو بنتا بنتا فقط اللتان كانتا بنتين في الأولى وصار باقي ابني في الثانية وكذلك في الثالثة وقوله وأم وعم أي وعن أم وعم وهذا إن لم يكونا وارثين في المسئلتين السابقتين وعلم من ذلك أن الورثة في الثالثة بنتا وأب وعم وهي من ستة لبنتي الابن الثلثان أربعة وللأم السدس واحد وللعم الباقي واحد (قوله ثم إحدى البنين) أي ثم ماتت إحدى البنين اللتين صارتا بنتي ابني في الثانية والثالثة وقوله عن زوج وهذا الم يكن وارثاً في المسائل الثلاث وقوله ومن بقي أي وهو أخت شقيقة بنتها التي كانت بنتاً في الأولى وصارت بنت ابني في الثانية والثالثة وأمه التي كانت زوجة في الأولى وأما أم أم أبيها التي في قوله سابقاً وأم وعم فمحجوبة بأمه وأما أم أبيها المذكور في قوله سابقاً وأخ لأبوين فلا تراث له لاستغراق الفروض التركة وأم أم أم أبيها فن ذوى الأرحام فعلم من ذلك أن الورثة في الأربعة زوج وأخت شقيقة وأم وأصلها من ستة وتقول للمناجحة للزوج النصف ثلاثة وللأخت مثله وللأم الثلث اثنتان (قوله فالمسألة الأولى من سبعة وعشرين) أي بالعول وأصلها أربعة وعشرون لان فيها ثمانية الزوجات وسدس لأبوين لكنهما تعول لسبعة وعشرين كلهم (قوله مات الأب) هكذا في كثير من النسخ وفي بعضها مات الأول والمراد به الأب لأنه أول في قوله ثم مات الأب الخ لكن النسخ الأولى أولى (قوله فسئلته من أربعة وعشرين) أي لان فيها ثمانية وثلاثين وسهام الميت الثاني الذي هو الأب من الأولى أربعة فاذعاً عرضتها على مسئلة وجدت بينهما توافقاً بالربيع فذلك قال الشارح توافقاً من حظه من الأولى بالربيع أي توافقاً من مسئلة من حظه الأولى وهو أربعة بالربيع فاضرب وفق الثانية فهو ستة في المسألة الأولى بعولها وهي سبعة وعشرون يحصل مائة واثنتان وستون وهي الجامعة التي تصح منها المسائلان فلذلك قال الشارح فتصان من مائة واثنتين وستين (قوله فن له مني من الأولى ضرب في ستة) أي الذي هو وفق المسألة الثانية وقوله ومن له مني من الثانية ففي واحد أي فهو مضر وبني واحد وهو وفق سهام مورثة (قوله فلزوجة ثمانية عشر) أي لان لها من الأولى ثلاثة في ستة بثمانية عشر وليس لها من الثانية لأنها لا تراث فيها كلهم (قوله وللأم سبعة وعشرون) أي لان لها من الأولى بوصف كونها أم أربعة في ستة باربعة وعشرين ولها من الثانية بوصف كونها زوجة ثلاثة في ستة بثمانية وأربعين ولكل بنت بوصف كونها بنت ابني في ستة وخمسون أي لان لكل بنت من الأولى ثمانية في ستة بثمانية وأربعين ولكل بنت بوصف كونها بنت ابني في الثانية ثمانية في واحد بثمانية فيجتمع لها ستة وخمسون (قوله وللأخ خمسة) أي لان له من الثانية خمسة وقوله فسئلته من في واحد بخمسة ولا شيء له من الأولى (قوله ثم مات الأم) أي التي هي زوجة في الثانية وقوله فسئلته من ستة أي لان فيها سدس وخمسة وأما الثلثان فمخرج السدس وسهام الميت الثالث وهو الأم من الجامعة للمسئلتين الأولىين سبعة وعشرون فاذعاً عرضتها على مسئلتها وجدت بينهما توافقاً بالثالث ولذلك قال الشارح توافقاً من حظه الخ فتضرب وفق المسألة الثالثة وهو اثنتان في جامعة الأولىين وهي مائة واثنتان وستون يحصل ثلثمائة وأربعة وعشرون وهي الجامعة التي تصح منها الثلاث مسائل كما قاله الشارح (قوله فن له مني من الأولىين) أي من جامعتهما وقوله ضرب في اثنين أي اللذين هما وفق المسألة الثالثة وقوله أو من الثالثة ففي تسعة أي ومن له مني من الثالثة فهو مضر وبني تسعة التي هي وفق سهام مورثة وهو الأم (قوله فلزوجة الأولى ستة وثلاثون) أي لان لها من الأولىين ثمانية عشر في اثنين بستة وثلاثين ولا شيء لها في الثالثة (قوله ولكل بنت مائة وثلاثون) أي لان لكل بنت من الأولىين ستة وخمسين في اثنين بمائة واثني عشر ولكل بنت من الثالثة بوصف كونها بنت ابني اثنتان في تسعة وبثمانية عشر فيجمع لكل بنت مائة

وثلثون ولكل بنت مائة وثلثون

وأخ لأبوين ثم ماتت الأم عن الباقي وأم وعم ثم إحدى البنين عن زوج ومن بقي فالمسألة الأولى من سبعة وعشرين ماتت الأولى عن زوجة وبنتي ابني وأخ فسئلته من أربعة وعشرين توافقاً من حظه من الأولى بالربيع فتصان من مائة واثنتين وستين فن له مني من الأولى ضرب في ستة وأمن الثانية ففي واحد عشر وللأم ثمانية عشر وللأم سبعة وعشرون ولكل بنت ستة وخمسون وللأخ خمسة ثم ماتت الأم عن أم وبنتي ابني وعم فسئلته من توافقاً من حظه من الأوليين بالثلث فتصان الثلاث من ثلاثمائة وأربعة وعشرين فن له مني من الأوليين ضرب في اثنين أو من الثالثة ففي تسعة فلزوجة الأولى ستة وثلاثون ولكل بنت مائة

ونلاتن (قوله ولاخ عشرة) أي لان له من الاولين خمسة في اثنين عشرة (قوله ولام الثالثة تسعة) أي
ولام الميتة الثالثة لان لها من الثلاثة واحد في تسعة تسعة وقوله ولعمها كذلك لان له واحد في تسعة تسعة
(قوله ثم مات احدي البنين) أي اللتين صارتا بنتي ابن في الثانية والثالثة وقوله ثم أي التي هي زوجة
الميت الاول وقوله وأنت أي شقيقة وهي بنت الميت الاول (قوله فستاتها من ثمانية) أي بالمول لان
أصولها ستة اذ فيها نصف لكل من الزوج والاخت وثالث للام وبين مخرجيها لتبين فيضرب أحدهم في
الاخر يحصل ستة فهي أصل المسألة لكنها تعول ثمانية وسهام الميت الرابع وهو احدي البنين من جامعة
المسائل الثلاث مائة وثلاثون فاذا عرفت هذا على مسئلتها وجدت بينهما توافقا بالنصف فنصف سهمها خمسة
وستون ونصف الثمانية أربعة فلذلك قال الشارح توافق حلتها بالنصف فنصف سهمها خمسة
الرابعة في جامعة المسائل الثلاث وهي ثلاثمائة وأربعة وعشرون يحصل ألف ومائتان وستة وتسعون وهي
الجامعة التي تصح منها الاربع مسائل ولذلك قال الشارح فتصح الاربع الخ (قوله فن له من ثلثي من الثلث
الاول) أي من جامعتها وقوله ضرب في أربعة أي التي هي وثق الرابعة وقوله أو من الرابعة ثلثي خمسة وستين
أي ومن ثلثي من الرابعة فهو مضر وبقي خمسة وستين التي هي وفق سهام مورثة (قوله فزوج الاول التي
هي أم في الرابعة مائتان وأربعة وسبعون) أي لان لها من جامعة الثلاث الاول ستة وثلاثين في أربعة مائة
وأربعة وأربعين ومن الرابعة بوصف كونها أماً اثنين في خمسة وستين مائة وثلاثين فيجمع لهما مائتان وأربعة
وسبعون (قوله وللبنت الباقية سبعة مائة وخمسة عشر) أي لان لها من جامعة الثلاث مسائل مائة وثلاثين
في أربعة مائة وخمسة مائة وعشرون والرابعة بوصف كونها أختاً شقيقة ثلاثة في خمسة وستين مائة وخمسة
وتسعين فيجمع لهما سبعة مائة وخمسة عشر (قوله ولاخ أربعون) أي لان له من جامعة المسائل الثلاث
عشرة في أربعة وأربعين ولان له من الرابعة (قوله ولام الثالثة) أي ولام الميتة الثالثة وقوله ست وثلاثون
أي لان لها من جامعة الثلاث تسعة في أربعة وستين ولعمها كذلك أي ست وثلاثون لان
له من جامعة الثلاث تسعة في أربعة وستين وثلاثين (قوله وزوج الرابعة) أي وزوج الميتة الرابعة
وقوله مائة وخمسة وتسعون أي لان له من الرابعة ثلاثة في خمسة وستين مائة وخمسة وتسعين (قوله
انتهى) أي كلام شيخ الاسلام زكريا (قوله والحالان) أي الباقين من الاحوال الاربعة وقوله
الثالث والرابع نعمان للعالمين (قوله ويمكن الاختصار قبل العمل) أي بينهما أي في الميت الواحد وفي
الاكثر (قوله ويسمى باختصار المسائل) أي لان المسألة فيها اختصار المسألة وان تبعه اختصار السهام
(قوله وهو) أي اختصار المسائل وقوله منها أي من انواع وقوله ان تختصروا من بعد الاول
أي من بعد الميت الاول (قوله بطلاق العصبية) أي بالعم وبه الطائفة عن اشتراط الجهة المخصوصة
بجهة البنوة أو الاخوة فلا يشترط الاتفاق في جهة مخصوصة ألا ترى أنهم ورثوا من الميت الاول في مثال
الشارح بجهة البنوة ومن بعده بجهة تلم يتفقوا في خصوص جهة من أول البطون إلى آخرها وقد يتفقون
في جهة مخصوصة كأنه ما نوا واحداً بعدوا واحد حتى بقي منهم اثنان مثلاً (قوله سواء كان معهم من يرث من
الاول فقط بالفرض) أي كل زوجة في المثال الاول وقوله أم لا أي أم لم يكن معهم من يرث من الاول فقط
بالفرض كالثال الثاني لا في الشرح (قوله وعشرة بنين من غيرها) أي من غير تلك الزوجة لا يمكن
بشرط أن يكونوا كلهم من أم واحدة أو من عشرة أمهات أو استواء في كونهم أشقاء أو لأبوا لا يختلف
الحكم كلهم وظاهر (قوله ما نوا كلهم) أي معانهم بدليل قوله بعد حتى بقي مع الزوجة من الاول اثنان
وقوله واحد بعدوا واحد أي مرتين وقوله من الاولاد لا نسب من البنين لان الاولاد يشمل الاناث وان كان
توهمنا من دفعنا بالتعبير أو لا بالبنين (قوله فيقدر وكان الاول مات عن زوجة وابن) أي للاختصار وأصل
المسألة من ثمانية لكن انكسر الباقي على الابن فنصف بحددهما وهو اثنان في ثمانية ستة عشر ومنها تصح
ولذلك قال الشارح فتصح بالاختصار الخ (قوله ولو لم يترك طريق المناخنة) بان تصح الاول من ثمانية

لانكسار

عشر للزوجة اثنان ولكل ابن سبعة ولو سلك طريق المناخنة

لانكسار الباقي بعد اثنان على عشرة فنضرب في الثمانية بمائتين فنحصل الميت الثاني من الاول تسعة وستين
من تسعة لان عدد رؤس ورثته الذين هم الاخوة وبين مسئلة وسهامه تبين فتحتاج الى ضربها في الاول فما
حصل فهو الجامعة وتظهر سهام الميت الثالث من تلك الجامعة وتجعل له مسئلة وتعرض سهامها عليها وهكذا حتى
تصح المناخنة الجامعة للكل (قوله لمحت من عدد كبير) وهو ألفان وثمانمائة وستون وقوله رجعت
بالاختصار لما ذكر أي لستة عشر توافق الانصاء بثلث سدس عشر (قوله ولولم يترك الاولاد) المناسب البنون
(قوله فتصح من اثنين) أي اختصاراً (قوله تنبيه) غرضه ذكر المقابل لقوله قبل العمل (قوله كذلك) لا حاجة
للاشارة لانه أتى بالكافي في قوله كما يمكن الخ ولا حاجة الى قوله أيضاً لذلك لكن كل منهما للتوكيد (قوله
وهو) أي اختصار السهام وقوله أن يوجد أي ذوات يوجد لان الاختصار ليس هو عين الوجود وقوله
في جميع الانصاء قيد سيأتي بتميزه في كلامه (قوله كزوجات ابنتي) أي من تلك الزوجات
وأصلها من ثمانية لان فيها ثمانية مخرجة ثمانية وتصح من أربعة وعشرين لانكسار الباقي وهو تسعة على عدد
رؤس الابن والبنت وهو ثلاثة فاذا ضربت الثلاثة في الثمانية بلغت ما ذكرنا زوجة ثلاثة وللابن أربعة عشر
وللبنت تسعة (قوله توفيت البنت عن ابني وهما الخ) ومسئلتهم من ثلاثة مخرج فرض الام وللميتة الثانية
من الاول تسعة واذا عرفت هذا على مسئلتها وجدت بينهما توافقا بالنصف فنصف سهمها خمسة
وعشرين عدد الاول يحصل اثنان وسبعون وهي الجامعة التي تصح منها المسائلتان فن له من ثلثي من الثلث
مضر وبقي ثلاثة ومن ثلثي من الثانية أخذ مضر وبقي سبعة فلزوجة من الاول ثلاثة وتسعة ولها
من الثانية بوصف كونها أماً واحداً في سبعة تسعة فيجمع لهما تسعة وتسعون وللابن من الاول أربعة عشر في ثلاثة
بائتين وأربعين وله من الثانية بوصف كونها أختاً اثنان في سبعة باربعة عشر فيجمع له تسعة وتسعون ويمكن
اختصارها الى ثمانمائة وتسعة ويرجع كل نصيب الى ثمانية ويرجع نصيب الابن الى تسعة ونصيب الزوجة الى
اثنين (قوله فتصح المناخنة من اثنين وسبعين) أي حاصله من ضرب الثانية في الاول لان الاول مئتين
أربعة وعشرين والثانية من ثلاثة ونصيب الميت الثاني مبين مسئلة فنضرب في الاول يحصل ما ذكر (قوله
للزوجة ستة عشر) أي لان لها من الاول ثلاثة في ثلاثة بنسعة ولها من الثانية بوصف كونها أماً واحداً في
سبعة تسعة فيجمع لهما تسعة عشر وقوله وللابن ستة وخمسون أي لان له من الاول أربعة عشر في ثلاثة بائتين
وأربعين وله من الثانية بوصف كونها أختاً اثنان في سبعة باربعة عشر فيجمع له تسعة وتسعون (قوله والنصيبان
مشتركان بالثمن) فتم نصيب الزوجة اثنان وثمانون نصيب الابن تسعة (قوله واذا اشتركت الانصاء كلها
الانصاء منها الخ) هذا مختصر قوله سابقاً في جميع الانصاء (قوله من هذا) أي الاختصار بعد العمل (قوله
وما يتبعه) كتصحيح المسألة وتأسيسها والنسب بين السهام والورثة وبين الرؤس المثبتة كفي الحنفى (قوله
بالتقدير والاحتياط) أي المتلبس به ما عطف الاحتياط على التقدير من عطف السبب على السبب (قوله
فقد أمها بالحنفى) أي قدام من تلك الانواع يارث الحنفى فهو على تقدير مضاف لان الذي من أنواع الارث
بالتقدير والاحتياط انما هو وارث الحنفى المشكل (قوله فقال) عطف على بدأ

(باب ميراث الحنفى المشكل)

أي باب بيان ارث الحنفى المشكل في ميراث يعني الارث وحكي الغزالي قولاً بأن الحنفى لا ميراث له وبناه
العقباني في شرح الوافي على أنه خلق ثالث لا ذكر ولا أنثى والله تعالى اعلم قال بوصيكم الله في أولادكم للذكر
مثل حقت الانثيين فلم يذكر الحنفى لكن نقل ابن حزم الاجماع على خلافه والحق أنه لا يخرج عن أحد النوعين
وسبب الحنفية على ما قيل تساوى الابوين في الارث لانه قبل سبق الماء من أحدهما يقتضى موافقته له في
الذكورة والاثنية وعلى هذا فساوى الابوين في الارث لا يفتى كونه خشي: وقع السؤال عن الحالة التي يدخل
عليها الجنة فاجيب بأنه يرجع لنوعه في الواقع ان قلنا بأنه لا يخرج عن أحد النوعين وان قلنا أنه خالق ثالث فهو
مفوض للمشيئة وأما الحشر فيكون على حاله وفي حاشية الحشر عن بعضهم انه يدخل الجنة على أنه ذكر لكن

في الارث بالتقدير والاحتياط وهو أنواع فبدأ منها بالحنفى فقال

(باب ميراث الحنفى المشكل)

لا يخفى أن الأمر توقيفي أفاده المحقق الأمير (قوله والمفقود والجل) فيه إشارة إلى نقص في الترجمة وقد سبق الكلام على تقرير ذلك (قوله والخنثى مأخوذ من الانخثان) وألفه لنا ثبت لفظه وإن كان معناه مذكرا باعتبار كونه شخصاً ثم ذكر ضميره ووصفه وقوله ولو اتضح بالانثوة والظاهر أنه كغيره يصح فيه ألف التأنيث المقصورة كجمل ولا يثبتون وإن تجرد من آل كما أفاده العلامة الأمير (قوله وهو الخنثى والتكسر) العطف فيه للتفسير والمراد الخنثى والتكسر في الكلام بأن يتكسر كالنساء في الأفعال بأن هم زمعا طغف وإن صدق بذلك ومن هذا المعنى المختص والمختصان يشابه النساء بحيث يتنقن ويتكسر في كلامه (قوله أو من قولهم الخ) أي من مصدره على الأصح من أن الاشتقاق من المصادر لا من الأفعال أو يقال الأخذ يكون من المصادر وغيرها بخلاف الاشتقاق فيكون الأخذ أو سجع باباً من الاشتقاق وقوله خنث بكسر النون من باب تعب وقوله إذا اشتبه أمره أي تقول ذلك إذا اشتبه حاله فلما اشتبه أمر الخنثى قيل له خنثى وإن اتضح بعد ذلك بالذكورة أو الانثوة باعتبار ما كان وقوله فلم يخلص طعمه أي لأنه لم يخلص طعمه فهو تعليل لما قبله (قوله وهو أدى الخ) أي الخنثى هنا أدى الخ والافهو يكون في الابل والبقر كالأدبى وأعلم أنه لا نزاع في جوارزه ولا في وجود غير المشكل منه وإنما النزاع في وجود المشكل منه فذهب الأكثر إلى وجوده وذهب الحسن البصري إلى عدم وجوده وقال القاضي اسمعيل لا بد من علامة تزيل الإشكال والحق أنه لم يصح عن الإمام مالك فيه شيء بخلاف ما قيل حتى عنه أنه قال هو ذكر تغليباً للذكورة فقد غلبت مع الانفعال كالف امرأ أو رجل فإنه يخاطب الجميع بخطاب المذكور تغليباً للذكورة مع الانفصال فالويل مع الأفعال (قوله أوله ثقبه الخ) أو تنويعية الخنثى المشكل نوعان وقوله منهما أي من آتى الرجل والمرأة (قوله من شكل الأمر) بفتح السكاف من باب قعد وفي أخذه من شكل وقته لأن قياسه حيث نذسا كل كتمان من قعد فلا يظهر أنه من أشكل وقد يقال كلام الشارح في بيان المادة المأخوذ هو منها ويستعمل شكل بمعنى قيد ومنه شككت الكتاب إذا قيدته بالاعراب لكن مصدره شكل لا شكول ويستعمل أشكل بمعنى أزال إشكاله وخفاه ومنه أشككت الكتاب أي أزلت إشكاله وخفاه وقوله التيسر راجع لهما قوله مادام مشكلاً بخلاف ما إذا اتضح (قوله لا يكون أبواً ولا أما الخ) أي في الغالب فلا يثبت ما سبق في مسألة المفقود فلو أولد نفسه قال ج رب الأولاد وورثته بالاعتبارين الأبوة والأمومة وهم أشقاء قال بعضهم وهل يرث من أولاد أولاده على أنه جد وأجددة لم أر نصاً والظاهر أنه بينهما اه قال المحقق الأمير بعد نقله ذلك والظاهر أجراؤه على ما تقدم في ذى الجنتين على أن الوجه الجزم بانثوته ويحسد على الزنا فالأولاد إخوة لأم وقوله أنه حمل من نفسه شبهة ضعيفة بمنزلة قول المرأة إن فرجها شرب من لبن من الحمار مثلاً فلا يثبت له ولغيره اه (قوله والكلام فيه) أي في الخنثى أي في أحكامه وقوله في مقامين أي باعتبار ما لهم من مباحة والأفله مباحة كثيرة مذكورة في ختم الشيخ خليل لكنها لا تتناول النادر (قوله أحدهما) أن أحد المقامين وقوله فيما يتضح به وما لا يتضح أي في بيان ما يتضح به من العلامات وما لا يتضح به منها وفي كلامه حذف العائد المجرور ولأن التقدير وما لا يتضح به مع أنه لم يجر بما جري به الموصول ويمكن أنه حذف أولاً الجار ثم الضمير فلم يحذف وهو مجرور (قوله ومحل كنب الفقه) يحمله إن ذا القيمة المتقدمة يتضح بالانثوة بعد البلوغ بحبل أو حيض فلم يحبل ولم يحض فإن أخبر بميله للنساء فذكر أو بميله للرجال فأنثى أو بميله لهما فأن غلب أحدهما فالحكم له وإن استوى يافهو باق على إشكاله ومن له إلا لثان المتقدمتان فإن أمضى بذكره أو بالأنثى فقط فهو ذكر وإن حاض أو حمل أو أمضى أو بال من فرج النساء فأنثى وإن بال منهن سابق من أحدهما فالحكم له والأفنى بميله للنساء وللرجال وأهما ما سبق في ذى القيمة ولا يتضح بالذكورة بنبات البعوضة ولا يتضح بالانثوة بنهود الثديين ونزول اللبن ولا دخل لعدا الأضلاع في الانتصاح والإمام أحمد يحكم بذكورة من نبت لحية وكذا الإمام مالك ويزيد عليه بأنه يحكم بانثوة من نبت ثديين فإن نبت لحية وثدياً معاً فهو مشكل مالم تنافيه علامة أخرى تقوى إحدى العلامةين ويزيد على ذلك أبو حنيفة بأنه يحكم بالانثوة بنباتها واللبن ويحكم بالانتصاح بعد الانتصاح فإن كانت أضلاع الجنب اليسرى خمائية

والمفقود والجل
والخنثى مأخوذ من
الانخثان وهو الخنثى
والتكسر أو من قولهم
خنث الطعام إذا اشتبه
أمره فلم يخلص طعمه
وهو أدى له آلتا
الرجل والمرأة أوله
ثقبه لا تشبه واحدة
منهما والمشكل مأخوذ
شكل الأمر شكولا
وأشكل التيسر
والخنثى مادام مشكلاً
لا يكون أبواً ولا أما
جد ولا أجدة ولا زوجاً
ولا زوجة وهو مختص
في أربع جهات البنوة
والأخوة والعمومة
والولاء والكلام فيه في
مقامين أحدهما فيما
يتضح به وما لا يتضح
ومحل كنب الفقه

عشر ضلعاً كالعين حكم بانثوته وإن كانت سبعة عشر حكماً كورثته لما اشترى من أن حوا خلق مع ضلع آدم الأيسر لكن قال أهل التفسير باستواء الرجل والمرأة فيها ومن استدلل بعد الانتصاح على أن أبي طالب رضى الله عنه فإنه رفع له رجل تزوج بابنة عمه وكانت خنثى فوقع على جارية فأحبلتها فأمره غلاماً فنبأ بها عن الأضلاع الخنثى فإذا هو رجل فزواجه بزوج الرجل ولعل عدأضلاعه لعدم الجزم بأن الحمل منه والانثوة أقوى وجوبه يقتضى القطع بالانثوة ويقدم على الكل حتى لو حكم بذكورة باجباله لامرأة ثم حبل هو أبطن الحكم الأول وحكمنا بانثوته ولذلك قيد قولهم إذا حكم بمقتضى علامة ثم طرأ أحداً لانها لم ينقل الحكم بما إذا لم تكن الثانية أقوى كالمول فإنه العلامة القديمة الواردة في الحديث وإن كان صغيراً فهو مثل صلى الله عليه وسلم عنه فقال يورث بفتح الواو وتشديد الراء من حيث يقول وهذا من قبيل الافتاء فلا ينافي قولهم أقل من قضى فيه في الإسلام على بن أبي طالب وأما أقل من حكم فيه في الجهادية فنعلم من الظاهر بفتح الظاء المشبهة وكسر الراء المهملة كان يفرع له في كل مهموم مشكل فلا سأل عنه قال حتى أنظر فوائده ما نزل بي مثل هذه منكم يا معشر العرب فبات ليلته ساهراً وكأنه جارية ترضع غنمه يقال له سحيلة فلما رأته فلقه قالت له ما عراك في ليلتك هذه فقال لها ويحك ذلك دعى أمر ليس من شأنك ليس هذا رعى الغنم وقيل إن السائلين له عن ذلك أقاموا عنده أو بعين يوماء هو يذبح لهم كل يوم فقال له إن مقام هؤلاء عندك أسرع في غنمك فقال لم تش كل على حكومة قط مثل حكومتهم فقامت آخرتي لعل عندي يخرجوا كرت عليه الكلام فأخبرها فقالت أتبيع القضاء المبالي أقعده فان بال من حيث يقول الذي كرفد كروان بال من حيث يقول الذي فأنثى فخرج للناس حين أصبح فقضى بالذي أشارت عليه به وفيه عبرة من حيث أن الحكمة قد يجرب بها الله تعالى عن لسان من لا تظن عنده ويحجم عن هو مستعد لها وفيه إشارة إلى أن القاضي أو المفتي يتوقف في الإجابة خلافاً لما يقوله قضاء هذا الزمان ومفتوه فان هذا أهلي توقف في حالة تسئل عنها أربعين على ما قيل حتى أن بعض العلماء مثل في درسه عن مسألة فقال لا أدري فقال له السائل إن هذا الأمر مكان الجهال فقال له المكان الذي يعلم أشياء ويجهل أشياء أما الذي يعلم ولا يجهل فلا مكان له اه ملخصاً من حاشيتي العلامة الخنثى والأمير (قوله والثاني في إرثه) وهل هو بالفرض أو بالتعصيب نعمد الشافعية أنه بالفرض فقط في نحو أخ خنثى وبالتعصيب فقط في نحو ابن أخ خنثى وهو ملحق منهما عند المالكية فيأخذ عندهم ثلاثة أرباع المال نحو أخ خنثى لأنه على تقدير الذكورة يستحق جميع المال بالتعصيب وعلى تقدير الانثوة يستحق النصف بالفرض فيعطي نصف مجموعهما وهو ثلاثة أرباع المال (قوله وقد ذكره) أي الثاني (قوله وإن يكن) أي يوجد وقوله في مستحق المال وهم الورثة ولذلك بينهم الشارح بقوله من الورثة فهو بيان لمستحق المال وهو أحد مترادفات أبياب الدين (قوله خنثى صح في الأشكال) المراد بكونه صح في الأشكال أنه بين الأشكال وظاهره بحيث أنه لم يتضح بالذكورة ولا بانثوة فقوله بين الأشكال تفسير لقوله صح ووضعه الشارح بقوله والمراد الخ (قوله فاقسم التركة) أشار الشارح إلى أن مقبول أقسم بخوف وقوله على الأقل هو صادق بالتين من أحوال الخنثى الخمسة السابقة وهما الثاني والثالث أي كون إرثه بتقدير الذكورة أكثر منه بتقدير الانثوة وعكسه وقوله ولكل من الورثة والخنثى متعلق بالأقل وقوله إن ورث أي كل من الورثة والخنثى وقوله متفاضلاً أي بأن كان إرثه بتقدير الذكورة أكثر منه بتقدير الانثوة (قوله كإن خنثى مع ابن واضح) مسألة الذكورة من اثنين ومسألة الانثوة من ثلاثة وبينهما تباین فتضرب أحدهما في الأخرى يحصل ستة وهي الجامعة للمسئلتين فتقسم على كل من المسئلتين فالخرج فهو خزانة السهم فإذا قسمت الستة على مسئلة الذكورة خرج لكل سهم ثلاثة فهو جزء سهم مسئلة الذكورة وإذا قسمت الستة على مسئلة الانثوة خرج لكل سهم اثنان فهو جزء سهم مسئلة الانثوة ثم تضرب نصيب كل من الورثة من كل من المسئلتين في جزء سهمهما فتعلم نصيبه بتقدير الذكورة والانثوة فتعلمه أقل النصيبين فالواضح من مسئلة الذكورة واحد وفي ثلاثة ثلاثة وله من مسئلة الانثوة اثنان في اثنين بأربعة فيعطى ثلاثة لأنها أقل النصيبين والخنثى من مسئلة الذكورة واحد وفي ثلاثة ثلاثة وله من مسئلة الانثوة واحد

والثاني في إرثه وارث
من معه وقد ذكره
بقوله (وإن يكن في
مستحق المال) من
الورثة (خنثى صح في
الأشكال) (بين أي ظاهر
الأشكال) والمراد
كونه خنثى مشكلاً
باقياً على إشكاله لم
يتضح بذكورة ولا
بانثوة (فاقسم)
التركة بين الورثة
والخنثى (على)
التقدير (الأقل) لكل
من الورثة والخنثى
إن ورثت بتدري
الذكورة والانثوة
متفاضلاً كإن خنثى
مع ابن واضح

في اثنين باثنين فيه على اثنين لانهم اقل النصيبين فيصير الموقوف واحدا فان تميز كورة الخنثى اخذها وان
تميز انوثته اخذها الواضح (قوله فالأقل الخ) الاظهر في الاعراب أن الأقل مبتدأ ونصيب الانثى خبر وقوله
للخنثى اما خبران أو متعلق بمحذوف والتقدير يعطى للخنثى وقوله وللواضح كون الخنثى ذكر أو أنثى والواضح
للاوضح كون الخنثى ذكر وان كان مقتضى سياق الشارح أن المعنى والأقل للواضح كون الخنثى ذكر أو أنثى
نصيبه باعتبار كونه ذكر لكن في عبارته فلاة ولوقال فالأقل للخنثى نصيبه باعتبار كونه أنثى وللواضح نصيبه
باعتبار كونه ذكر المكان أوضح (قوله فيه على الخنثى الثالث) أي وهو انثى من الجماعة وقوله وللواضح
النصف أي ويعطى الواضح النصف وهو ثلاثة من الجماعة وقوله ويوقف السدس أي وهو سهم فان اتضح
الخنثى بالذكورة اخذها وان اتضح بالانوثة اخذها الواضح كالمسألة (قوله وكزوج الخ) مسألة الذكور من
سبعة بلا عول للزوج النصف ثلاثة وللانثى الثلث انثى وللأخ الشقيق الباقي وهو واحد ومسألة الانوثة من
ثمانية بالعول فيعادل كمال النصف للشقيقة وبين المسئلتين توافق بالنصف فيضرب نصف احدهما في
كامل الآخر يحصل أربعة وعشرون وهي الجماعة للمسئلتين فاذا قسمتها على الثمانية التي هي مسألة الذكور
خرج لكل سهم أربعة فهي جزء المسألة الذكور واذا قسمتها على الثمانية التي هي مسألة الانوثة خرج
لكل سهم ثلاثة فهي جزء المسألة الانوثة فالزوج من مسألة الذكور ثلاثة في أربعة باثني عشر وله من
مسألة الانوثة ثلاثة في ثلاثة بدسعة فيعطى التسعة لانها اقل النصيبين وللأم من مسألة الذكور اثنتان في
أربعة ثمانية ولها من مسألة الانوثة اثنتان في ثلاثة بدسعة فتعطيها ستة لانها اقل النصيبين وللخنثى من مسألة
الذكورة واحد في أربعة بأربعة وله من مسألة الانوثة ثلاثة في ثلاثة بدسعة فيعطى أربعة لانها اقل النصيبين
ويوقف الخمسة الباقية فان اتضح الخنثى بالانوثة اخذها وان اتضح بالذكورة ردها للزوج ثلاثة تكميلة
لنصفه ورد اثنتان للأم تكميلة لثلثها (قوله فالأضرفي حق الخنثى ذكورته) أي لان نصيبه على تقدير
الذكورة أربعة وعلى تقدير الانوثة تسعة وقوله وفي حق الزوج والأم أنوثته أي لان نصيب الزوج على
تقدير الذكور أربعة وعشرون وعلى تقدير الانوثة ستة (قوله واليقين) هو صادق بالاحوال الخمسة الاكثية
فيكون عطفه على الأقل من عطف العام على الخاص وبذلك التحقيق تعلم ما في جعل بعضهم العطف لنفسه
(قوله أي المتيقن) فان ارد بالصدر اسام المفعول وقوله الذي لانك فيه صفة كاشفة للمتيقن أي بها التلا
يتوهم أن المراد بالمتيقن ما يشمل ما فيه شك والمراد بالشك هنا مطلق التردد (قوله وهو) أي المتيقن
الذي لا شك فيه وقوله الأقل فيما سبق أي فيما اذ اوردت بقدرى الذكور والانوثة متفاضلان كان
ارثته بتقدير الذكور أكثر أو العكس فهاتان حالتان وقوله أو العدم ان ورت بأحدهما فقط أي
بالذكورة والانوثة فهاتان حالتان وكان عليه أن يقول أو المساواة لانهم من المتيقن فهي حالة فتمت الاحوال
خمس (قوله كولدعم خنثى مع معتق) فيعامل كل بالأضرفالأضرف في حق ولدالم الخنثى أنوثته لان بنت
الم لا شيء لها والأضرف في حق المعتق ذكورته لان المعتق متأخر عن ابن الم فلا ذلك قال الشارح فلا شيء له
الخ (قوله وكزوج وأم الخ) هو على العكس بما قبله لان الأضرف هنا في حق الخنثى ذكورته وفي حق غيره
أنوثته ومسألة الذكور من ستة للزوج النصف ثلاثة وللأم السدس واحد ولولدى الأم الثالث اثنتان
وبسقة الخنثى لاب على تقدير الذكور كورة لانه عاصب وقد استغرت الفروض التركة ومسألة الانوثة من تسعة
لانه يعال للخنثى على تقدير أنوثته بالنصف وهو ثلاثة وبين المسئلتين توافق بالثالث فاذا ضربت وفق احدهما
في كامل الاخرى تحصل ثمانية عشر وهي الجماعة للمسئلتين فاذا قسمتها على الستة التي هي مسألة الذكور
خرج جزء السهم ثلاثة واذا قسمتها على التسعة التي هي مسألة الانوثة خرج جزء السهم اثنتان فالزوج ثلاثة
من مسألة الذكور في ثلاثة بدسعة وله من مسألة الانوثة ثلاثة في اثنين بدسعة فيعطى ستة لانها اقل النصيبين
وللأم واحد من مسألة الذكور في ثلاثة بدسعة ولها واحد من مسألة الانوثة في اثنين بدسعة فيعطى اثنين
لانها اقل النصيبين ولولدى الأم من مسألة الذكور اثنتان في ثلاثة بدسعة ولها من مسألة الانوثة اثنتان

فالأقل نصيب الأنثى
للعنثى وللواضع كون
العنثى ذكراً فيعطى
العنثى الثلث والواضع
النصف ويوقف السدس
وكزوج وأم وعنثى
شقيق فالأضر في حق
العنثى ذكوره
وفي حق الزوج والأم
أنوته (واليقين) أي
التيقن الذي لا شك
فيه وهو الأقل فيما سبق
أو والدهم إن ورث
بأحدهما فكل واحد
عنثى مع معتق فلا شيء
له ببقدر الأنوثة ولا
يعطى المعتق شيئاً
لاحتمال ذكوره
وكزوج وأم وولدي أم

ف

في اثنين باربعة فيه ميان الاربعة وللخشي من مسألة الاثوثة ثلاثة في اثنين بسمة ولاشي له من مسألة الذ كورة
وتوقف هذه المسألة فان اتضح الخشي بالاثوثة أخذها وان اتضح بالذ كورة للزوج ثلاثة وللأم واحد
ولولدهم اثنين (قوله وخشي لاب) أي أخ لاب فلو كان خشي لأم كانت المشتركة كألفت قرابة الأب
كما علم من (قوله فلا يعطى شي) أي في الحال بخلاف ما إذا اتضح بالاثوثة فإنه يعطى في المسائل وقوله
لا تمالذ كورنه فهي الاضري حقه وقوله فيسقط لاستغراق الفروض أي لاستغراق الفروض التركية
وهو عاصب بسقط حينئذ (قوله والاضري حق الزوج الخ) فهي على العكس مما قبلها كما تقدم وقوله
اعولها له لقوله والاضري الخ وقوله اذ ذالأي موجود مشلا واسم الاشارة راجع لأم مذ كور من الاثوثة
(قوله واذا عامات الخ) راجع لجيع ما تقدم لاختصاص المسألة التي قبله وقوله الى الاتضح أي بذ كورة
أو اثوثة وقوله أو الصلح بنسأ أو تفاضل أي إذا لم يكن فيهم محجور عليه والافلاء برة بالصلح الذي كور
(قوله ولا بد من جريان التواهب) أي ولا بد لبراءة الذمة من جريان التواهب بان يهب بعضهم بعضا (قوله
وبغفر الجوهل الخ) جواب عما قال كيف يبع التواهب مع الجهل بالوهو وبشرطه العلم به وقوله
لا ضرورة أي لتعذر العلم بقدر الموهو بما دام على اشكاله فلو لم يتواهبوا لم تندهم القسمة شي لأنه لم يحصل
بينهم ما يقتضي المال (قوله وهذا كاه) أي ما تقدم من قوله فانهم على الأقل الخ وغرضه تنبيه الاحوال
الحسنة لكن عرفت أن هذه الحالة داخلة في قوله واليقين فكان الاولى أن يدرجهما في حل المتن (قوله كوله
أم) أي خشي فلا يختلف حاله بالذ كورة أو الاثوثة لأن له السدس على كل من الحالتين وقوله أو معتق
أي خشي فلا يختلف حاله أيضا بذلك (قوله فالامر واضح) أي فالحكم واضح وهو أن ولد الأم يأخذ
السدس على كل من الحالتين وكذلك المعتق يأخذ المال على كل من الحالتين (قوله تحت الخ) وقع هنا
الاختلاف في نسخ المصنف فالتسعة التي شرحها بالشارح تحت بحق القسمة المبين في نسخة تحت بالقسمة
والتبيين لكن الوزن غير مستقيم على هذه النسخة فلا بد من زيادة حق وحذف التام وبصير هكذا تحت بحق
القسمة والتبيين (قوله جواب الامر) فهو مجزوم بحذف الالف على نسخة تحت وبحذف الياء على
نسخة تحت (قوله بحق القسمة) من اضافة الصفة للموصوف كما أشار إليه الشارح بقوله أي القسمة
الحق أي المطابقة للاواقع وقوله المبين صفة للحق وقوله أي الواضح تفسير للمبين وقوله الظاهر تفسير
للاوضح وعلم من ذلك أن المبين اسم فاعل من أبان بمعنى بان أي وضع وظهر (قوله فائدة) أي هذه فائدة أولى
أخذ ما يأتي (قوله ما قلناه) أي من أن لا يعمل بالاضري حقه (قوله ومذهب الحنفية أنه يعمل الخ)
وإذا اتضح بعد ذلك بما يقتضيه خلاف الاضري نقض الحكم الاوّل كما هو مقتضى القواعد وان قال بعضهم
لم نجد نقلا في ذلك (قوله فان كان الاضري لاشي الخ) أي يكفي ولد خشي ومعتق فالاضري حق الخشي
لاشي لا حتمال الاثوثة ولا توقف المسائل بل يعطى للمعتق وإذا تبين كون الخشي ذكرا نقض ذلك كما مر (قوله
ومذهب المالكية له نصف نصيب ذكرا وأنثى) أي بأن تجدهما كإسائي وتعطيه نصف مجموعهما
وهذا ظاهر إذا كان الخشي واحدا بخلاف ما إذا تعدد الضابط الكلّي أنه يعطى بمثل نسبة واحد هو أي
الحالته فان كانت حالته أربعة ذكرا ربع مجموع انصباؤه التي له باعتبار حالته لأن نسبة الواحد للاربعة
ربع وهكذا وقوله ان ورث بهما تفضلا أي يكفي ولد خشي وام واضح وسبب اني بيان كيفية العمل في
ذلك (قوله وان ورث بأحدهما فقط) أي يكفي ولد خشي فانه يرث بتقدير الذ كور فقط وقوله فله
نصف نصيبه فيكون له في المثال الذ كور النصف (قوله وان ورث بهما مساويا) أي يكفي ولد أم خشي
فانه السدس على كل من الحالتين وقوله فالامر واضح أي الحكم ظاهر وهو أنه يأخذ على كلا الحالتين
(قوله ومذهب الحنابلة ان لم يرج الخ) أي فنذهبهم التفصيل وقوله فكلالة بكسر أي في أنه له نصف مجموع
نصيبه الخ وقوله فكالشافعية أي في أنه يعمل كل من الورثة والخشي بالاضر (قوله فائدة ثانية) أي
هذه فائدة ثانية (قوله للخشي خمسة احوال) فتقدم التنبيه على صدق كلام المصنف بها (قوله كابون

والله أعلم * (قائدة) * نانبة الغنى خمسة أحوال أحدها يرت بقديرى الذكورة والانوثة على السواء كما يورث بنته وولد ابن بنتى نانبا

الح) مسئلتهم من ستة اعتبارا يخرج السدس الذي لكل من الابوين وأما مخرج النصف فهو داخل في مخرج السدس فلا يورث السدس من اثنتان ولا يورث النصف ثلاثة ولولد الابن الخشبي السهم الباقي سواء قدر ما ذكرنا أو أنى لأنه ان كان ذكر اذله ما بقي بعد الاروض وهو هناسهم واحد وان كان أنثى فالسهم السدس تسكيلة الثاني وهو هناسهم واحد (قوله بتقدير الذكور كورة أكثر) أي من ارثه بتقدير الانثى (قوله كبرت الخ) مسئلة الذكور من اثنتين لان فيها نصف او ما بقي ومسئلة الانثى من ستة لان فيها سدس والبنت الابن تسكيلة الثلثين وبين المسئلتين تدخل فيكفي بالا كبر فالبنت النصف ثلاثة ولولد الابن الخشبي واحد وبوقف الباقي وهو اثنتان فان اتضح بالذكور كورة فخذها وان اتضح بالانثى فخذها من العاصب ان كان والاراد اعلم ما يحسب فرضهما وتكون المسئلة بعد ذلك من أربعة اختصارا (قوله نالها عكسه) أي عكس نالها أو هو أن يكون ارثه بتقدير الانثى أكثر منه بتقدير الذكور (قوله كز وج الخ) مسئلة الذكور من ستة بلا عول للزوج النصف ثلاثة وللأم الثلث اثنتان وللأخ للاب الباقي وهو واحد ومسئلة الانثى من ثمانية بالعدل لانه عان للاخت للاب باثنتين لا لكل النصف وبين المسئلتين توافق بالنصف فيضرب نصف احداهما في كامل الاخرى يحصل أربعة وعشرون وهي الجامعة للمسئلتين فاذا قسمتها على الستة يخرج جزء السهم أربعة وأذا قسمتها على الثمانية يخرج جزء السهم ثلاثة فلزوج ثلاثة من مسئلة الذكور في أربعة باثني عشر وله ثلاثة من مسئلة الانثى في ثلاثة تسعة فيعطى الستة فقط وللأم اثنتان من مسئلة الذكور في أربعة باثني عشر ولها اثنتان من مسئلة الانثى في ثلاثة تسعة فتعطى الستة فقط ولولد الاب الخشبي واحد من مسئلة الذكور في أربعة باثني عشر وله ثلاثة من مسئلة الانثى في ثلاثة تسعة في ثلاثة تسعة فيعطى الاربع فقط وبوقف الخمسة الباقية الى الاتضاع أو الصلح فان اتضح بالانثى أخذها أو بالذكور كورة وثلاثة للزوج واثنتان للام (قوله بتقدير الذكور كورة فقط) أي دون تقدير الانثى وقوله كوله أخ خشبي أي فانه بتقدير الذكور كورة ورث السكونه ابن أخ وبتقدير الانثى لا يرث لانها من ذوات الارحام (قوله خالصها عكسه) أي عكس رايها أو هو أنه يرث بتقدير الانثى فقط (قوله كز وج وشقيقة الخ) مسئلة الذكور من اثنتين ومسئلة الانثى من سبعة بالعدل وبينهما تبين تضرب احداهما في الاخرى يحصل أربعة عشر وهي الجامعة فاذا قسمتها على اثنتين يخرج جزء السهم سبعة وأذا قسمتها على السبعة يخرج جزء السهم اثنان فلزوج في مسئلة الذكور واحد وفي سبعة بسبعة وله في مسئلة الانثى ثلاثة في اثنتين بسعة فيعطى الستة فقط وبوقف له واحد وهكذا يقال في شقيقة ولولد الاب الخشبي في مسئلة الانثى واحد وفي اثنتين باثني عشر له في مسئلة الذكور كورة فلا يعطى في الحال شيئا وبوقف الاثنتان فان اتضح بالانثى أخذها أو بالذكور كورة وثلاثة للزوج واحد وللشقيقة (قوله فائدة نالها) أي هذه فائدة نالها ويصح أن يكون قوله فائدة مبدئية أو نالها صفة وقوله في حساب مسائل الخشبي خبر وأل في الخشبي للجنس الصادق بالواحد والمعدد (قوله أماعلى مذهبنا) أي أما كيفيته على مذهبنا معاشر الشافعية وقوله فتصحيح الخ أي فتصحيح المسئلة من مسئلة الذكور ومسئلة الانثى (قوله ثم تنظر بين المسئلتين بالنسب الاربع) أي التي هي التباين والتوافق والتداخل والتماثل وبحث فيه بان التماثل لا يمكن هنا فمسئلة الذكور مخالفة لمسئلة الانثى ولا بد وأجيب بانه يتأني في نحو ولد خشبي وبنت فان مسئلة الذكور من ثلاثة عدد الرؤوس ومسئلة الانثى من ثلاثة يخرج الثلثين وهما متماثلان (قوله وتحصل أقل عددا الخ) أي بان تضرب احداهما في الاخرى ان كانا متباينين أو تضرب وفق احداهما في الاخرى ان كانا متوافقين أو تكتفي بالا كبر ان كانا متداخلين أو تكتفي باحداهما ان كانا متماثلين (قوله بالتقديرين) أي تقديري الذكور والانثى (قوله فما كان فهو الجامعة) أي فما وجد فهو الجامعة للمسئلتين (قوله فاقسمها على كل من الخشبي وبقيصة الورثة) أي بالطريق الذي ذكرناه وهذا كله اذا كان الخشبي واحدا فان تعدد فاجعل له مسائل بعدد أحوالهم ثم انظر بينها بالنسب الاربع وحصل أقل عددين تقسم على كل منهما كان فهو الجامعة فاقسمها على كل من الخشبي وبقيصة الورثة بحسب تلك الاحوال وانظر أقل انصبا لكل منهم فادفعه له وتوقف المشكوك فيه الى البيان أو الصلح (قوله وأماعلى

بتقدير الذكور أكثر كبرت ولولد ابن خشبي نالها عكسه كزوج وأنم وولد أب خشبي وابها يرث بتقدير الذكور كورة فقط كولد أخ خشبي خامسها عكسه كزوج وشقيقة وولد أب خشبي والله أعلم (فائدة) نالها في حساب مسائل الخشبي أماعلى مذهبنا فتصحيح المسئلة بتقدير كورته فقط وبتقدير أنوثته فقط ثم تنظر بين المسئلتين بالنسب الاربع وتحصل أقل عدد ينقسم على كل من المسئلتين بالتقديرين فما كان فهو الجامعة فاقسمها على كل من الخشبي وبقيصة الورثة وانظر أقل النصيبين لكل منهم فادفعه له وبوقف المشكوك فيه الى البيان أو الصلح وأما على

مذهب الحنفية) أي وأما كيفية حساب مسائل الخشبي على مذهب الحنفية فتصحيح المسئلة على تقدير الاضرب حق الخشبي وحده الخ أي كافي ولد خشبي وابن واضح فتصحيح المسئلة على تقدير الانثى لانها الاضرب في حق الخشبي وحده وأعطاه الثلث واحد وأعطاه الابن الواضح الثلثين ولا وقف على مذهبهم (قوله وبقيصة الورثة الباقي) أي وأعطاه بقيصة الورثة الباقي (قوله فان كان لا يرث بتقدير الخ) أي كافي ولد خشبي فانه لا يرث بتقدير الانثى (قوله وأماعلى مذهب المالكية) أي وأما كيفية حساب مسائل الخشبي على مذهب المالكية (قوله فعلى مذهب أهل الاحوال) أي الذين يقولون بضرب الجامعة في حاشي الخشبي أو أحوال الخشبي (قوله تحصل الجامعة كجاءت) أي بان تصحيح المسئلة بتقدير كورته فقط وتصحيحها أيضا بتقدير أنوثته فقط ثم تنظر بين المسئلتين بالنسب الاربع وتحصل أقل عددين تقسم على كل من المسئلة من فما كان فهو الجامعة (قوله وتضرب في عدد حاشي الخشبي) وهما حال الذكور والانثى وقوله أو أحوال الخشبي فان كانوا اثنين فأحوالهم أربعة وهي ذكورهم ما وأنوثتهم ما وذكورهم كورة أو أنوثتهم أصغرهم أو بالعكس ففي خشتين وعاصب مسئلة تذ كبرهما من اثنتين ومسئلة تانيتهما من ثلاثة يخرج الثلثين ومسئلة الذكور كورة أو أنوثته الأصغر من ثلاثة عدد الرؤوس وكذلك مسئلة العكس في هذه المسائل الثلاثة التماثل فيكفي باحداهما وبينها وبين مسئلة تذ كبرهما تبين تضرب باثني عشر في اثني عشر ثم تضرب السبعة في عدد الاحوال الاربع بأربعة وعشرين ثم تقسمها على كل تقدير من الاحوال الاربع فيما اجمع لكل أخذ ربعه فاذا قسمتها باعتبار ذكورهم ما حصل لكل اثنا عشر وباعتبار أنوثتهم ما حصل لكل ثمانية وباعتبار كورة الا كبر وأنوثته الأصغر حصل لا كبر - ستة عشر وللأصغر ثمانية وعكسه بعكسه فيجمع لكل أربعة وأربعون يعطى ربعها وهو أحد عشر يبقى من الاربعه والعشرين اثنتان للعاصب (قوله فما اجمع الخ) أي ثم تجميع ما لكل شخص في جميع الاحوال فما اجمع الخ وقوله فأعطه من ذلك أي مما اجمع ولوقال فأعطه منه لكان أنسب وقوله بمثل نسبة الواحد الى الهوائي وقوله لحالان الخشبي أو الخشبي كان الانسب سابقه أن يقول لحاشي الخشبي أو أحوال الخشبي والخطاب سهل (قوله في ابن واضح ولد خشبي) هذا مثال للخشبي الواحد وقد علمت مثال الخشتين (قوله بتقدير الذكور كورة الخ) أي فمسئلتهم بتقدير الذكور كورة الخ (قوله والجامعة له ماسة للمباينة) أي بين المسئلتين تضرب احداهما في الاخرى بسعة وهي الجامعة (قوله فماتصص عندنا) أي فن تلك الجامعة تصح مسئلة الخشبي عندنا معاشر الشافعية (قوله فيعطى المشكل اثنين) أي لان له واحدا بتقدير الانثى في اثنين باثني عشر وله واحد بتقدير الذكور في ثلاثة بثلاثة فيعطى اثنين معاملة له بالاضر (قوله والواضح ثلاثة) أي ويعطى الواضح ثلاثة لان له واحد بتقدير الذكور في ثلاثة بثلاثة فيعطى اثنان بتقدير الانثى في اثنين بأربعة فيعطى ثلاثة معاملة له بالاضر (قوله وبوقف سهم) أي الى البيان أو الصلح فان اتضح الخشبي بالذكور كورة أو بالانثى أخذها (قوله فتصحيح من اثني عشر) فاذا قسمت على مسئلة الذكور كورة خرج جزء السهم ستة وأذا قسمت على مسئلة الانثى خرج جزء السهم أربعة فاضرب ما لكل وارث من كل من المسئلتين في جزء سهمها واجمع ما حصل له وأعطه منه بمثل نسبة الواحد الهوائي للاحوال فلذلك قال الشارح للخشبي الخ (قوله نصفها سبعة في له) قال ابن خرووف حيث كان نصيب الذكور الحق على عظامهم - هذا سبعة فنصيب لاثني ثلاثة ونصف ونصفهما الذي يسفقه الخشبي خمسة وربع وتكون القسمة حينئذ من اثني عشر وربع لاثني عشر فقط فقد غلبوه في ربع قال مذهب أهل الحساب أنهم يجمعون مسئلة التذ كبر بعد تضعيفها ومسئلة التانيث بالتضعيف فمسئلة التذ كبرها من اثنين فيضعفونها أربعة ومسئلة التانيث ثلاثة ويجمعون ذلك من غير ضرب فيكون المجموع سبعة لذ كبر منها أربعة أسباعها وللخشبي ثلاثة أسباعها قال وهذا اعتبار صحيح لا يخفى فيه على أحد مما ورد ذلك ليدرك الفرق بأن المراد نصف نصيب نفسه على أنه ذكور ونصف نصيب نفسه على أنه أنثى لان نصيب الذكور والاثني المتباينين له حتى يرد الجفت حتى قال بعضهم هو جدير بالانكار (قوله وأماعد الحنفية الخ) أي أماعدنا وعندنا المالكية فالحكم قد

المسئلة على تقدير الاضرب في حق الخشبي وحده وأعطاه الثلث واحد وأعطاه الابن الواضح الثلثين ولا وقف على مذهبهم (قوله وبقيصة الورثة الباقي فان كان لا يرث بتقدير فلا يعطى شيئا وأماعلى مذهب المالكية فعندهم المالكية في كيفية العمل خلاف في كيفية العمل فعلى مذهب أهل الاحوال تحصل الجامعة كما علمت على مذهبنا وتضرب في عدد حاشي الخشبي أو أحوال الخشبي ثم تقسم على كل حالة فما اجمع لكل شخص فأعطه من ذلك بمثل نسبة الواحد الى الخشبي أو الخشبي في ابن واضح ولد خشبي بتقدير الذكور من اثنين وبتقدير الانثى من ثلاثة والجامعة لهما ستة للمباينة فتصحيح عندنا يعطى المشكل اثنين والواضح ثلاثة وبوقف سهم وعندنا المالكية تضرب هذه الستة في اثنين حال الخشبي فتصحيح من اثني عشر للخشبي بتقدير الذكور ستة وبتقدير الانثى أربعة وبمجموع الحصص عشرة نصفها خمسة فهي له وللواضح بتقدير ذكور الخشبي ستة وبتقدير أنوثته ثمانية وبمجموع الحصص أربعة عشر نصيبها سبعة فهي له وأماعد الحنفية

فلم يفتي الثالث ففسر على ذلك والله أعلم ولم أنهي الكلام على الخنثى شرع في المفقود فقال (واحكم على المفقود) إذا كان من جلة الورثة (حكم الخنثى) أي (١٩٠) كحكمه من معاملة الورثة الحاضرين بالاضرفي حقهم من تقدير حياته وموته (ان ذكرنا

كان أو هو أو شيء) يعني - والله كان المفقود ذكرًا أو كان أنثى فن يرث بكل من التقديرين واتحدارته بعهده ومن يتخلف ارثه بعلق الأقل ومن لا يرث في أحد التقديرين لا يعطى شيئاً ويوقف المال أو الباقي حتى يظهر الحال بعونه أو حياته أو يحكم قاض بعونه اجتهدا على ما ينبغي وهذا هو الصحيح من مذهبينا وهو قول أبي يوسف والزاوي وابن القاسم عن مالك وقول الامام أحمد ومقابل الصحيح وعندنا وجهان أحدهما يقدر موته في حق الجميع فان ظهر خلافه غيرنا الحكم قال الوبي وبهذا المعنى قال محمد بن الحسن الا أنه جعل القول قول من المال في يده انتهى والوجه الثاني تقدر حياته في حق الجميع فان ظهر خلافه غيرنا الحكم وهل يؤخذ من الحاضر بن كميل على هذين الوجهين لا لغير الحكم قال الشيخ زكريا رحمه الله فيه خلاف ذكره في السبيل وقال بضوا علم انه اذا كان الموقوف بين الحاضرين لاحق للمفقود فيه على كل تقدير جاز أن يصطلي الحاضرون عليه كبقوله

عالمه وأما عند الخنفية الخ (قوله فلعنني الثالث الخ) أي لانه يعمل الخنثى وحده بالاضرفي بخلاف غيره لكن ان تبين خلاف ذلك نقض الحكم كما مر (قوله ولم أنهي الكلام على الخنثى) أي على ارثه وقوله شرع في المفقود أي شرع في ارثه وقوله فقال علف على شرع (قوله واحكم على المفقود) أي الوارث كما أشار إليه الشارح بقوله اذا كان من جلة الورثة وأما اذا كان مورثاً فسيأتي حكمه في الفائدة الثانية والمفقود هو من غاب عن وطنه وطالت غيبته وخبره وجهل حاله فلا يدري آخره أو ميت وقوله حكم الخنثى منصوب بترفع الخافض كما أشار إليه الشارح بقوله أي حكمه لكن التقدير في الخنثى للذكورة والانثوية في المفقود للحياة والموت وقوله من معاملة الخنثى لانه الخنثى وبأنه حكم الخنثى وان المعنى واحكم على من مع المفقود كحكمك على من مع الخنثى وهو معاملة بالاضرفي كان هناك أضر والا فديكون الارث على حد سواء فتأتي الاحوال الخمسة لسابقة هنا (قوله ان ذكر الخ) أي ان كان ذكر الخ والغرض من ذلك التعميم لا التقييد كما أشار إليه الشارح بقوله يعني الخ وقوله أو هو بفتح الواو سكون الهاء ليستقيم الوزن (قوله فن يرث بكل من التقديرين واتحدارته بعهده) كزوجة مع ابن حاضر وابن آخر مفقود فانها يرث بكل من تقدير الحياة والموت واتحدارته لان نصيبها الثمن على كل حال (قوله ومن يتخلف ارثه يعطى الأقل) كأم مع أخ حاضر وآخر مفقود فانها يتخلف ارثها اذا ترث بتقدير الحياة السدس ويتقصد الميراث الثالث (قوله ومن لا يرث في أحد التقديرين لا يعطى شيئاً) كعم حاضر مع ابن مفقود وكنت ابن مع بنت وابن ابن مفقود فان العم لا يرث بتقدير الحياة وبنت الابن لا ترث بتقدير الموت فلا يعطى كل منهما شيئاً (قوله بوقف المال) راجع الى لا يرث في أحد التقديرين وقوله أو الباقي راجع الى يتخلف ارثه ففيه تشر على تشويش اللفظ وقوله حتى يظهر الحال بعونه أو حياته أي الى أن يظهر الحال المصور بعونه أو حياته فالباء للتصوير ويصح أن تكون للملاسة من الملاسة العام للخاص وقوله أو يحكم قاض بعونه اجتهدا عطف على قوله يظهر الحال وقوله على ما ينبغي أي في الفائدة الثانية (قوله وهذا) أي معاملة الورثة الحاضرين بالاضرفي حقهم من تقدير حياته وموته (قوله يقدر موته) أي لانه الظاهر من حاله اذ لو كان حياً لتواصل خبره فالباء وقوله في حق الجميع أي جميع الورثة سواء كان الاضرفي حقهم موته أو حياته وهكذا يقال فيما بعد (قوله فان ظهر خلافه) أي كان ظهر حياً بيئته وقوله غيرنا الحكم فينقض الحكم الاول (قوله قال الوبي) المسموع فغ الواب منه لكن قال بعضهم وجدته بضبط بعض الفضلاء بضم الواو قال وهو من أمة الحنابلة وان وقع في طبقات السبكي أنه من الشافعية (قوله وبهذا المعنى) أي تقدير موته في حق الجميع (قوله الا أنه الخ) مستثنى من تقدير الموت في حق الجميع فيقول بتقدير الموت في حق الجميع الا ان كان المال في يده واحده منهم فالقول قوله في حياته أو موته لترتبه باليد (قوله تقدر حياته) أي لانها الاصل (قوله وهل يؤخذ الخ) المراد باخذه طلبه ولعل الارح أخذ الكفيل كما قاله الاستاذ الخنفي (قوله لاحتمال تغير الحكم) أي مع أنه قد يتلف المال فيتمذر وصوله لمستحقه (قوله فيه خلاف) أي في جواب الاستفهام بخلاف (قوله وقال) أي الشيخ زكريا (قوله) اذا كان الموقوف بين الحاضرين الخ) أي كفي أخ لاب مفقود وأخ شقيق وجد حاضرين كما سبأ في قريباً (قوله فائدة) أي هذه فائدة أولى أخذ ما يأتي (قوله كيفية حساب المفقود) أي كيفية حساب مسئلته وقوله ان تعمل لكل حال من حاله أي على موته وحياته وقوله وتحصل أقل عدد الخ أي بان تضرب مسئلة الحياة في مسئلة الموت ان تبايناً ووفق احدهما في كمال الاخرى ان توافقا وقوله فيبلغ فيه تصح أي مسئلة الجامعة وقوله فافهمه على كل تقدير أي على الورثة باعتبار كل تقدير من تقدير حياته أو موته أو على كل مسئلة ذات تقدير وصياني توضح ذلك في المسائل الآتية (قوله مسئلة) أي هذه مسئلة (قوله

زوج
الـ يمكن أن يصور انتهى (فائدة) كيفية حساب المفقود أن تعمل لكل حال من حاله مسئلة وتحصل أقل عدد ينقسم على كل من المسائلين فيبلغ فيه تصح فافهمه على كل تقدير يظهر الأقل فيعطاه كل وارث ويوقف المشكوك فيه كسابق (مسئلة)

زوج حاضر وأختان

لاب حاضران وأخ لاب

مفقود فتقدير موت

الاخ تكون المسئلة

من سبعة بالموت

وبتقدير حياته

أصلها من اثنين وتصح

من ثمانية والمسلتان

متباينتان ومطعهما

سبعة وخمسون فهي

الجامعة فلاضرفي حق

الزوج موت الاخ فله

أربعة وعشرون من

ضرب ثلاثة في ثمانية

والاضرفي حق الاختين

حياته فلكل منهما

سبعة من ضرب واحد

في سبعة فمجموع

ما أخذه ثمانية

وثلاثون وبوقف ثمانية

عشر بسين الزوج

ولاختين والاخ

المفقود فان ظهر ميتا

فمع الزوج حقه وجميع

الموقوف للاختين وان

ظهر حياً كان للزوج

منه أربعة وللأخ أربعة

عشر (مسئلة) أخ

لاب مفقود وأخ شقيق

وجد حاضران فان

كان الاخ لاب حياً

فله سدس الثالث والاخ

زوج حاضر الخ) حاصل العمل في هذه المسئلة أن نقول مسئلة الموت من سبعة بالمول للزوج ثلاثة وللأختين أربعة لكل واحدة اثنتان ومسئلة الحياة تصح من ثمانية للزوج أربعة وللأخ اثنتان ولكل أخت واحد وبين المسائلين تبين فتضرب احدهما في الاخرى يحصل ستة وخمسون وهي الجامعة فاذا قسمتها على مسئلة الموت وهي سبعة خرج جزء السهم ثمانية وهي مسئلة الحياة وهي ثمانية خرج جزء السهم سبعة ومن له شيء من إحدى المسائلين أخذ مضر وباني جزء سهمها ويعامل بالاضرفي للزوج من مسئلة الموت ثلاثة في ثمانية بأربعة وعشرين وله من مسئلة الحياة أربعة في سبعة ثمانية وعشرين فيعطى أربعة وعشرين معاملة له بالاضرفي ولكل من الاختين من مسئلة الحياة واحد في سبعة بسبعة ولكل منهما في مسئلة الموت اثنتان في ثمانية بسبعة عشر فيعطى كل منهما سبعة معاملة له بالاضرفي وبوقف الباقي وهو ثمانية عشر الى البيان فان ظهر ميتا فالباقي للاختين ومع الزوج حقه وان ظهر حياً كان للزوج منه أربعة وللأخ أربعة عشر كذا كره الشارح (قوله تكون المسئلة من سبعة بالمول) أي لان أصلها من ستة فان فيها نصفين وبين غير جيهما تبين فيضرب مخرج أحدهما في مخرج الآخر ستة للزوج النصف ثلاثة يبقى ثلاثة فيعطى واحد لا كمال الثاني للاختين (قوله أصلها من اثنين) أي لان فيها نصفين ومخرج جيهما اثنين يبقى واحد بعد استخراج نصف الزوج على الاخ والاختين بأربعة عشر فتضرب أربعة في اثنين ثمانية ومنها تصح ولذلك قال الشارح وتصح من ثمانية (قوله والمسلتان متباينتان) أي مسئلة الحياة ومسئلة الموت متباينتان لان بين سبعة وثمانية تبائنا (قوله ومطعهما) أي حاصل ضرب احدهما في الاخرى (قوله فهي الجامعة) فتقسم على مسئلة الموت وهي سبعة يخرج جزء سهمها ثمانية وتقسم على مسئلة الحياة وهي ثمانية يخرج جزء سهمها سبعة ومن له شيء من إحدى المسائلين أخذ مضر وباني جزء سهمها ويعامل كل بالاضرفي كقدم (قوله فلاضرفي حق الزوج موت الاخ) أي لان له في مسئلة الحياة أربعة في سبعة ثمانية وعشرين وله في مسئلة الموت ثلاثة في ثمانية بأربعة وعشرين فلاضرفي حقه تقدير الموت فيعطى أربعة وعشرين معاملة له بالاضرفي (قوله من ضرب ثلاثة في ثمانية) أي التي هي حصته من مسئلة الموت وقوله في ثمانية أي التي هي جزء السهم من مسئلة الموت (قوله والاضرفي حق الاختين حياته) أي لان لكل منهما من مسئلة الحياة واحد في سبعة بسبعة ولكل منهما من مسئلة الموت اثنتين في ثمانية بسبعة عشر فيعطى كل منهما سبعة معاملة لكل منهما بالاضرفي (قوله من ضرب واحد في ثمانية) أي الذي هو لكل منهما من مسئلة الحياة وقوله في سبعة أي التي هي جزء السهم (قوله فمع الزوج حقه) أي لان معاً أربعة وعشرين وهي نصف عائل وقوله وجميع الموقوف للاختين أي لا كمال الثاني (قوله كان للزوج منه أربعة) أي لا كمال نصفه من غير مول وقوله وللأخ أربعة عشر فيكون له مثل الاختين بطريق التعصيب (قوله مسئلة) أي هذه مسئلة (قوله أخ لاب مفقود الخ) حاصل العمل في هذه المسئلة أن نقول مسئلة الحياة من ثلاثة للجد الثالث واحد وللأخ الشقيق الثلثان لانهم من مسائل العادة ومسئلة الموت من اثنين للجد واحد وللشقيق واحد وبين المسائلين تبين فتضرب احدهما في الاخرى يحصل ستة وهي الجامعة فاذا قسمتها على ثلثة وهي مسئلة الحياة خرج جزء السهم اثنتان واذا قسمتها على اثنين وهي مسئلة الموت خرج جزء السهم ثلاثة في ثمانية وهي مسئلة الحياة خرج جزء سهمها وباني جزء سهمها ويعامل كل بالاضرفي فلاضرفي مسئلة الحياة واحد في اثنين وله من مسئلة الموت واحد في ثلاثة في ثمانية فيعطى اثنين معاملة له بالاضرفي وللشقيق من مسئلة الحياة اثنتان في اثنين بأربعة وله من مسئلة الموت واحد في ثلاثة في ثمانية فيعطى ثلاثة معاملة له بالاضرفي وبوقف الباقي فيه قبل ظهور الحال لانه لاحق للمفقود فيه (قوله لانها من مسائل العادة) أي التي بعد فيها الأشقاء الاخوة للاب على الجد (قوله فيحق الجدياته) أي لانها بالاضرفي في حقه وقوله وفي حق الاخ مونه أي لانه الاضرفي حقه (قوله فالجامعة ستة للمباينة) أي بين مسئلة الحياة ومسئلة الموت فتضرب احدهما في الاخرى يحصل ستة فهي الجامعة (قوله للجد اثنتان) أي لان له واحداً في اثنين باثنين في مسئلة الحياة لانها الاضرفي حقه وقوله وللشقيق ثلاثة أي لان له واحداً في ثلاثة في مسئلة

الاخ مونه فالجامعة ستة للمباينة للجد اثنتان وللشقيق ثلاثة

بحسب جهته اجتهدا عند
مضي مدة لا يعيش
مثله البهائي غالب العادة
والمشهور عندنا لا تقدر
تلك المدة بل المعتبر
غلبة اثنان باجتهاد
الحاكم وهذا هو
المشهور عن مالك وأبي
حنيفة رحمه الله
تعالى وقيل تقدر
بسبعين نقلة الوقي عن
ابن عبد الحكم وحكي
ابن الحاجب فيه ثلاثة
أقوال اخرها ثمان وتسعين
ورائة وفي رواية عن
أبي حنيفة رحمه الله
تعالى تقدر بتسعين
سنة وفي رواية عنه أيضا
بمائة وعشرين سنة
وموصوفيل له من المدة
فمن ولادته لا من فقده
وفرق الامام أحمد رحمه
الله بين من رجوعه
بأن كان الغلب على
سفره السلامة كما إذا
سافر لبحارة أو زهرة
فيوقف ماله وينتظر
به تمام تسعين وإذا كان
لا يرجع رجوعه بأن
كان الغلب على سفره
الهلاك كما إذا كان
في سفينة فانكسرت أو
قاتلوا أعدوا ولم يعلم من
هلك من نجا أو خرج
من بين أهله ففقد فإذا

قاله بين ورثته حينئذ والله اعلم ولما انتهى الكلام على المنة وشرع في الجمل فقال (وهكذا طرف
على صاحب الجمل) الذي يرتب أو يجب ببلو ببعض اللة اذ يرتفع عامل أو رنة الموجودون بالاضمن وجوده وعلمه
نفراده وتعدد ووقوف المشكوك فيه الى الوضع للعلم

طرف الوجوه من التعميم الأول (قوله كله) فلوان فعل بعضهم لم يكن ٣ فلو مات بعد انفصال بعضهم لم يرث وقوله حيا فلوان فصل ميتا لم يرث وقوله حياة مستقرة فلوان فصل حيا حياة غير مستقرة لم يرث وهذا وما قبله غير محتاج اليهما في وقف المشكوك فيه بل في إثبات الجمل والسياق في الأول لافي الثاني فتبصر (قوله أو به ان الحال) المراد به ظهور أن لاجل كائن ظهر أن ما به انفاخ انفس فقار بما قبله فلذلك صح عطفه عليه بأو (قوله فلذلك) أي لاجل أن الورثة الموجودين يعاملون بالاضر (قوله فان علمك) أشار الى أن كلام المصنف فيه حذف المفعول (قوله ان لم يصبر واو طلبوا) فان صبروا أولم يطلبوا القسمة آخر قسمة التركة الى وضع الجمل وقوله أو بعضهم عطف على الضمير فلم يصبروا واطبوا من غير فاصل وهو جازع عند ابن مالك (قوله على اليقين) أي المتيقن وهو عدم الاعطاء بالنسبة لمن يحب ولو ببعض التقادير ودفع النصيب الذي لا يختلف بالنسبة لمن لا يختلف نصيبه وأقل النصيب بالنسبة لمن يختلف نصيبه فعطف الأقل عليه من عطف الخاص على العام (قوله من يحب ولو ببعض التقادير) أي كم مع حل زوجة الميت وقوله ولا يختلف نصيبه أي كالزوج مع الفرع الوارث فان لها الثمن على كل تقدير وقوله ومن نصيبه وهو مقدر أي والحال أنه مقدر كالام الحامل فانه ان كان الجمل مقعدا كان لها الثلث وان كان متعديا كان لها السدس (قوله وان كان غير مقدر) أي يكفي أخ الجمل (قوله فعل هذا) أي قوله وان كان غير مقدر الخ (قوله لانه لا ضبط لعدد الجمل) ولذلك حتى أمر أن قولت أو بعين ولدا كل واحد منهم مثل الاصبع فكبر واوركبوا الخيل خلف أبيهم وحتى أيضا أن الامام الشافعي قال جالست شيخا استفيد منه فدخل عليه خمسة كهول فبوا ما بين عينيه ودخلوا الخباء ثم دخل خمسة شبان ثم خمسة ذواتهم ثم خمسة حدنان وفعولوا كذلك ففشل الشيخ عنهم فخابرهم أولاده وان كل خمسة توائم (قوله وقيل الخ) مقابل صح (قوله ومن العلماء) انما يقبل وقيل الخ كما قال فيما قبله لان هذا القول ليس في مذهبننا معاصر الشافعية ولو قال ما ذكرناهم أن هذا القول في مذهبننا يكون مقابلا للاصح (قوله ويؤخذ الكفيل) أي لاحتمال أن يظهر خلاف ما قدرناه بأن يظهر أكثر منه والظاهر أن هذا جار على جميع الأقوال بالتقدير (قوله الى الوضع مطلقا) أي اختلف نصيب بعض الورثة أولا سواء قلنا انه لا ضابط له أولا ضابط (قوله الغرة) هي أمة أو عبد يساوي كل منهما عشرة ذرية أمه وانما ورثت منه لانه بقدر أنهم ادخلت في ملكه ثم مات عنها (قوله وكأنه) أي الجمل وقوله لذلك أي للموقوف وقوله أيضا أي كأنه كالعدم بالنسبة للموقوف فيما اذا وضع ميتا بدون جنابة فأنفذ بذلك قول بعضهم الأولى حذفه لانه عين قوله أولا وكأن الجمل لم يكن (قوله مسألة) أي هذه مسألة (قوله لا يخفى الحكم) فان ظهر الجمل ذكر او احدا أو أكثر فلا شيء للاخ وكذا ان ظهر ذكر او أنثى فأكثر وان ظهر أنثى واحدة فلها النصف وله الباقي وان ظهر أنثىين فأكثر فلهما أولهن اثنتان وله الباقي هذا كله ان ظهر حيا حياة مستقرة والا فالسالم كله للاخ (قوله مسألة) أي هذه مسألة (قوله فلا قسمة عند الماسكية الى الوضع) أي لان الاربع عندهم انه نوقف القسمة الى الوضع مطلقا (قوله وتعطى الزوجة الثمن) أي لانه لا يختلف نصيبها فتعطاه حالا (قوله ولا يعطى الابن شيئا عندنا) أي لان نصيبه غير مقدم أنه لا ضابط للعمل (قوله ويؤخذ منه كتيل) راجع المذهب الخبابة والحنفية (قوله مسألة) أي هذه مسألة (قوله خلف زوجة

حق الزوج والأبوين
أن يكون الحمل عددا من
الأنثى فتعطي الزوجة
ثمانيا وللأب سدا
عائلا والأم سد ساعا
فالجيع من أربعة
وعشرين وتعول السبعة
وعشرين في دفع
للزوجة ثلاثة من سبعة
وعشرين وللأم أربعة
منها وللأب كذلك
ووقف ستة عشر
ومذهب الحنفية كذلك
ومذهب الحنفية تعطي
الزوجة الثمن ثلاثة من
أربعة وعشرين والأم
أربعة منها والأب
كذلك ووقف ثلاثة
عشر وعند المالكية
لا قيمة إلى الوضع
(مسألة) خلف أم الحمل
وأبنا فالاضرف في حق الأم
كون حملها عددا فلها
السدس وفي حق الأب
عدم تعدده فتعطي
سدسا والأب ثلثين
ووقف سدس بين الأم
والأب فلا شيء للعمل
منه وعند الحنابلة
كذلك وعند الحنفية لها
ثلث وللأب ثلثان
ويؤخذ منها كقيل
لا احتمال أن تعددا
من الأخوة وعند
المالكية لا قيمة إلى
الوضع والله أعلم وما
أنهى الكلام على
مسائل الحمل شرعى

ميراث الفرق والهدى لأن في بعض مسائله توقفنا إلى البيان أو الصلح فقال

والهدى

والهدى ونحوهم بانها الكلام على مسائل الحمل فكانه قال لما بينهما من المناسبة وقوله في بعض مسائل
أى هو ما إذا علم عين السابق ثم نسي كذا أى
«باب ميراث الفرق والهدى»

أى هذا باب بيان أرثهم وقوله ونحوهم أى كالحرق والقنلى في معركة القتال (قوله يعلم بعضها) هو
الثالث الذى هو تحقق حياة الوارث بعد موت المورث (قوله وهذا أو أن بيانها) أى وقته (قوله ثلاثة)
زاد بعضهم رابعاً وهو تحقق وجود الوارث عند موت المورث ولا يفتى عنه الثالث إذ يصدق بمن خدث من الورثة
بعد موت المورث (قوله ويختص بالقضاء) أى بالحكم باسم تحقق الوارث (قوله العلم بالجهة) أى
كالتقريب والنكاح والولاء وقوله وبالدرجة أى كالبنوة والأخوة وهكذا وقوله اتى اجمع فيها الخ أى
حصل بسبب ارتباط كالأخوة فأن حصل بسبب ارتباط بين الوارث والمورث ولو قال حل فيها الوارث لكان
أوضح في شمول الابن والأب وقوله تفصيلاً أى بيان قوتها ككونه أخاً حقيقة أو ضعفها ككونه أخاً بال
(قوله فلو شهد الخ) تفريع على مفهوم الشارع وقوله شخص أى جنسه الصادق بالمتعدد وقوله فلا يكتفى
بذلك أى فلا يكتفى بالذكور من هذه الشهادة في القضاء بآثره (قوله لا اختلاف العلماء في الورثة) أى
كالخلاف في توريث أم أبي الأب وفي الجدوة والأخوة (قوله تحقق موت الخ) أى موت المورث حقيقة
أو حكماً أو تقدير اجمع ذلك هو الشرط الثانى (قوله كما إذا شوهد ميتاً) مثال لتحقيق موته (قوله أو الحاقه
الخ) عطف على تحقق الخ وقوله وذلك أى الحاقه وقوله الذى انفصل بجنابة الخ فيقدر أنه كان حياته مات
(قوله إذا لا يورث عنه غيرها) كان الأولى أن يقول ولا يورث عنه غيرها لأنه لم يتقدم ما يصلح أن يكون هذا
تعليلاً له وبعضهم جعله تعليلاً لمخدوف والتقدير يورث عنه الغرة فقط إذا لا يورث عنه غيرها (قوله تحقق
حياة الوارث الخ) أى حياة الوارث حقيقة أو تقدير (قوله حياة مستقرة) هى التى يكون معها إحصاء
باختيار وحر كاختيار بخلاف حركة المذبح (قوله لو قت) أى في وقت فالإمام يعنى في وهو متعلق بانفصال
وقوله بفقر الخ صفة لوقت ولا بد من تقدير ضمير يعود عليه بأن يقال يظهر وجوده عند الموت بالنسبة إليه هذا
أن قرئ يظهر بفقر الباء والهاء فان قرئ بضم الباء وكسر الهاء كان في يظهر ضمير يعود على الوقت ولا يحتاج
لتقدير وذلك كان ولده لدون ستة أشهر من موت المورث ولو كانت فراساً أو ستة أشهر فأكثر ودون أربع
سنين ولم تكن فراساً بخلاف ما إذا كان لا أكثر من أربع سنين أو ستة أشهر فأكثر ودون أربع سنين وكانت
فراساً (قوله ولو نطفة أو علقه) مبالغة أى سواء كان مضغة من لأم أو نطفة أو علقه (قوله إذا انقر ذلك) أى
الذى كور من الشروط وقوله فيتفرع من الشرطين الأخير من تفرعه من الشرط الأخير أظهر من تفرعه على
ما قبله ووجه التفرع أن ذلك يفهم بطريق المفهوم (قوله وإن يمتقوم متوارثون) أى يورث بعضهم بعضاً
والمفارقة على غير باهم إلا بشرط أن يرث كل منهما الآخر بتقدير موته قبله بل كذلك ما لو كان يرث بعضهم
من بعض دون العكس كالعتق والعتيق (قوله من رجال أو نساء أو منهما) بيان للمراد هنا من القوم
(قوله وهو) أى القوم وقوله فى الأصل أى اللغة وقوله اسم للرجال دون النساء ولذلك قال الزهير

فما أدرى واستأخا أدرى * أقوم آل حصن أم نساء
(قوله فقابل بين القوم والنساء) لكونه اسم للرجال خاصة (قوله قال القرطبي الخ) استدلال على قوله
وهو فى الأصل الخ (قوله ويرى داخل النساء فيه) ومنه قوم فوح قوم لوط قوم صالح وقوله على وجه
التبع أى على وجه والتبع (قوله وهو المراد هنا) أى فى عبارة المصنف لكن كلامه بوجههم أن المراد
هنا ما دخل فيه النساء على وجه التبع ولا يشمل الرجال فقط ولا النساء فقط وليس كذلك كما قال الأول من
رجال أو نساء أو منهما فإمكان الأولى أن يقول المراد به هنا ما هو أعم وهو الجامعة فيشمول الرجال فقط والنساء
قوم متوارثون من رجال أو نساء أو منهما وهو فى الأصل اسم للرجال دون النساء قال القرطبي رحمه الله تعالى فى مختصر السراج والقوم
للرجال دون النساء ويرى داخل النساء فيه على وجه التبع انتهى وهو المراد هنا

الفرق وهذا أو أن بيانها
فتقول أعلم أن شروط
الارث ثلاثة أحدها
ويختص بالقضاء العلم
بالجهة المقضية الارث
وبالدرجة التى اجمع
فيها المورث والوارث
تفصيلاً ولو شهد شخص
عند قاض بأن هذا
وارثه فلا يكتفى
بذلك حتى يبين سبب
ارثه تفصيلاً لا اختلاف
العلماء في الورثة فرمى
ظن الشاهد من ليس
بوارث وأما الشرط
الثانى تحقيق موت
المورث كما إذا شوهد
ميتاً أو الحاقه بالأموات
حكماً وذلك فى المفقود
الذى حكم القاضي بموته
اجتهاداً كما تقدم فى بابه
أو الحاقه بالأموات
تقديره وذلك فى الجنين
الذى انفصل بجنابة
على أمه توجب الغرة
إذا لا يورث عنه غيرها
كما تقدم فى باب الحمل
الشرط الثالث تحقيق
حياة الوارث بعد موت
المورث حياة مستقرة
أو الحاقه بالأحياء
تقديره كالمكمل انفصل
حياة مستقرة لوقت
يظهر وجوده عند
الموت ولو نطفة أو علقه
إذا تفر ذلك فيتفرع
من الشرطين الأخيرين
ما ذكر بقوله (وإن يمت)

في الماء يقال غرق بكسر
 الراء في الماء وانخبر والشر
 غرقا بفتحها فهو غرق
 وغارق وغرقه بتشديد
 الراء المفتوحة في الماء
 غمسه فيه فهو مغرق
 وغريق (أو) أمر
 (حادث) أي نزل قال
 القرطبي رحمه الله تعالى
 في نسخة من الصحاح حدث
 الشي حدوثا وحادثنا
 وحادثانا نزلوا حدث
 الرجل معروفا والحديث
 ضد القديم اه وفي
 النهاية لابن الاثير في
 حديث المدينة ممن
 أحدث فيها حدثا أو أوى
 محدثا الحديث الاس
 الحادث المنكر الذي
 ليس بمعتاد ولا معروف
 في السنة انتهى (وقوله
 عم الجميع) أي من
 القوم المذكورين
 ومنسل الحادث النازل
 بهم بقوله (كالخرق)
 بفتح الخاء والراء وقال
 الشيخ بدر الدين سبط
 المارديني رحمه الله
 تعالى بكسر الخاء المهملة
 وفتح الراء السار انتهى
 ووجه الاول ما فاه
 ابن الاثير في النهاية
 في حديث الغض دخل
 صلى الله عليه وسلم مكة
 وعليه عمامة سوداء

فقال الرجل والنساء (قوله وقوله بهدم) مبتدأ خبره محذوف أي نقول فيه كذا وكذا كما تقدم مرارا
كثيرة (قوله للبناء المهدوم) ظاهره أعم من أن يكون من جوانب البئر أو من غيرها فكلام القرطبي
أخص من هذا (قوله أي بكسر الهاء) أي وسكون الدال (قوله الثوب) أي جنسه وقوله البالي
أي الخلق (قوله أو غرق في الماء) حقيقة لا تكون إلا في الماء وأما استعماله في الخبز والتمر فهو مجاز
والمراد هنا الحقيقي (قوله فهو غرق) بفتح فسكرة على أنه صفة مشبهة وقوله وغرق أي بصيغة اسم الفاعل
ويقال غريق أي من غرق فهو لا يختص بالشد ودوان أو همه كلام الشارح (قوله وأحداث) أي غير
ما سبق ليصح عطفه عليه بأو والاعتطف العام على الخاص لا يصح بأو إلا أن تجعل بمعنى الواو (قوله أي نازل)
سواء كان منكر أو لا كما يدل عليه عموم كلام القرطبي (قوله وأحدث الرجل) أي مشلا وقوله
معروف أي معلوم معناه (قوله وفي النهاية) خبر مقدم والحديث الأمر الخ مبتدأ مؤخر وقوله في حديث
المدينة أي في الكلام على الحديث المتعلق بالمدينة وقوله من أحدث فيه الخ يدل من حديث المدينة وقوله
أو آوى بالمدم لم يذكر بقية الحديث وهي فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل منه يوم القيامة
صرف ولا عدل (قوله الحديث) أي في الحديث وقوله الأمر الحادث نعم المعنى الثاني أخص من متعلق معنى الأول
الحديث معناه نزول الشيء وهذا أفاد أنه نفس الأمر الحادث نعم المعنى الثاني أخص من متعلق معنى الأول
وقوله الذي ليس به تاذ كالتفسير لقوله المنكر وقوله ولا معروف عطف بنفسه (قوله وقوله عم الجميع)
مبتدأ خبره محذوف أي نقول في شرحه كذا وكذا كما سبق وقوله من القوم المذكورين بيان للجميع
ولو قال أي جميع القوم المذكورين لكان أوضح (قوله ومثل الحادث) أي مثله وقوله النازل تفسير
للحديث كما يعلم مما تقدم (قوله بفتح الحاء وإراء) هذا هو الضبط الأول وسأني تفسيره على هذا الضبط
بأهلب النار (قوله وقال الشيخ بدران الخ) غرضه بذلك بيان خطأ آخر في الحرق مع نفسه على هذا
الضبط وقوله النار تفسيره على الضبط الثاني (قوله ووجه الأول) كان الأولى وبفسد الأول لأن كلامه
يوهم أن ما ذكره توجيه للضبط الأول وليس كذلك بل بيانه (قوله في حديث الفتح) أي فتح مكة وقوله
دخل مكة الخ يدل من حديث الفتح والمعنى دخل النبي صلى الله عليه وسلم مكة الخ وقوله وعليه عمامة سوداء
فيه بيان لحل لبس الأسود وأن كان الأبيض أفضل منه وفي لبسه في ذلك اليوم إشارة إلى أن عمامته من الدين
لا يتغير كما أن السواد كذلك فلا يتغير بسرعة (قوله حرقانية) بفتح الحاء وإراء والقاف وكسر النون بعد
الالف وتشديد الياء (قوله قال الزمخشري الخ) غرضه تفسير ما ذكره في النهاية وقوله على لون ما الخ وهو
السواد وقوله كأنها منسوبة الخ أي وليس المقصد النسبة حقيقة بل هذا اللفظ اسم للشيء على لون ما حرقته
النار وهذا هو المتبادر من العبارة أمثل (قوله وقال) أي الزمخشري الحرق بالنار والحرق معاه هذا يفيد
الضبطين معا ويحتمل أن تكون الباء في قوله بالنار للتصوير فيكون الحرق هو نفس النار ويحتمل أن تكون
للحلابسة فيكون غيرها كاللحم (قوله وقال فيها) أي في النهاية وقوله أيضا أي كما قال ما تقدم وقوله
بالضرب أي لإراء وقوله وقد تسكن أي رآه (قوله أي وإن مات متوارثان الخ) هذا راجع لأول كلام
المصنف وهو دخول على ما بعده وفيه إشارة إلى أنه أراد بالآدم واللائحة فآ كثر وقد عرفت أن التوارث من
الجانبيين ليس بشرط وقوله بأنهم الخ أي بسبب انهدام الخ (قوله ولم يكن يعلم حال السابق منهم) أي ولم
يكن الحال والشأن به لم عين السابق من القوم المذكورين فيمكن مضارع كان الثانية فانهما ضمير الحال
والشأن والجملة بعدها خبر هو المراد بحال السابق عينه كما يشير له قول الشارح أي لم يعلم عينه وخرج بذلك
ما إذا علم من السابق فتارة يستمر علمه وتارة لا يستمر بل ينسى فالتحريم تحت صورتان وهما الآتيان في

انته الحرقانية هي التي على لون ما حرقته النار كأنهم مسوية بزيادة الالف والنون الى
 قال يقال الحرق بالنار والحرق معا انتهى وقال فيها بضارق النار بالتحريك لهها وقد يسكن انتهى أي وان عاق
 ثم عابهم وأفرقهم أدبر فمركبة قتال وفي أسرار وفي غربة (ولم يكن يعلم حال السابق) منهم أي لم يعلم عنه

الفائدة (قوله بان علم أن أحدهم الخ) تصور كلام المصنف فهذه صورة المنطوق وهي ما إذا علم السبق
 لكن لم يعلم عين السابق وبقي صوران وهما ما إذا لم يعلم سبق ولا معية أو علم أنهم ما تواموا وقد ذكرهما
 الشارح بقوله وكذا الخ وظاهر كلام الشارح بل صريحه أنهم لا يؤخذان من كلام المصنف ولذلك زادهما
 من عنده وأنت نجبر بأن النفي في قول المصنف ولم يكن يعلم حال السابق يصدق بعدم السابق جزماً وأخفاً لا
 لأن السالبة تصدق بنفي الموضوع وعلى هذا فالمنطوق تحت ثلاث صور والمفهوم تحت صورتين فتكون الجملة
 ختصاصاً (قوله فلا تورث زاهقة الخ) أي فلا تحكم بأبها القاضي أو لا تفت بأبها المفتي بارت شخص زاهق من
 القوم المذكورين من شخص زاهق آخر منهم فالحطاب بذلك القاضي أو المفتي (قوله والزاهق الذاهب)
 يمكن الزاهق والذاهب انما هو روحه بدليل قوله يقال زهقت روحه الخ (قوله بالكسر) أي لله
 (قوله أي فلا تورث ميتة الخ) تفسير للحكم الواقع وان لم يكن في كلام المصنف على صنيع الشارح مع أن الإجماع
 والخلاف لا يستغاد منه قطعاً (قوله أما ناهياً ومربياً) أي جواب هذا الاستفهام والضم في ما لا المتوارثين
 والمناسب أماتوا ويكون المراد بضمير الجمع ما فوق الواحد فيشمل المتوارثين والاكثر وقوله فعندز يد أي فعدم
 التورث عند زيد (قوله بعضهم من بعض) فكل منهم يرث من الآخر ويكون ما ورثه كل من كل
 لو ورثه وقوله من تلاد أموالهم دون طريقها أي من قديم أموالهم دون جديدها وسيد كر الشارح أن المراد
 بالتلاد مال الذي بيده والطريف ما ورثه من الآخر وانما يرث من الطرفين لأنه لو ورث منه لادى إلى أن
 الشخص يرث من نفسه فلو امتزج وتراك كل منهما ابتاله فقط وخالف كل منهما أو بعينه يثار الورث
 الزوج من زوجته ربع الاربعين وهو عشرة ورثت منه ثلث الاربعين وهو خمسة لأن ذلك تلاد أموالهم
 ولا يرث في الخمسة التي ورثتها منه ولا ترثه في العشرة التي ورثها منها لأن ذلك طريق أموالهم وحينئذ يكون
 لابن الزوج خمسة وأربعون ويكون لابن الزوجة خمسة وثلاثون (قوله وبه) أي تورث بعضهم من
 بعض من تلاد أموالهم دون طريقها ولا ينبغي أنه لما كان في تورث أحدهما من الآخر دون العكس تحكم
 ورث كل منهم من الآخر لا يمكن يلزم عليه التناقض اذ مقتضى كونه وارثاً أنه متأخرو مقتضى كونه مورثاً أنه
 متقدم (قوله وهذا) أي هذا الحكم وقوله ما يقع التداعي أي بأن يدعي ورثه كل ميت متأخرو غيره (قوله على
 ابطال) الاولى بطلان (قوله وحينئذ) أي وحينئذ خاف كل على بطلان دعوى صاحبه (قوله اذ ذلك) أي اذ ذلك
 موجود مثلاً أي وقت التداعي والخلاف (قوله كالذهب الاول) أي مذهب زيد (قوله ويجري الخلاف
 المذكور) أي عدم تورثهم عند زيد ومن تبعه وتورث بعضهم من بعض من التلاد دون الطريق (قوله
 فيما إذا علم) هي صورة كلام المصنف على صنيع الشارح (قوله وحيث لم تورث الخ) دخول على كلام المصنف
 وقوله فلذا أي لأجل كونهم كالأجانب (قوله وعدمهم) أي إجماعهم (قوله ونحوه) أي كالحرق والهدم (قوله
 ولا غيرها) أي كالزوجة والولاء (قوله وهكذا) أي مثل ما قلناه من عدم التورث (قوله القول السديد)
 فيه حسن اختتام وإشارة إلى أن جميع ما ذكره في هذا الكتاب هو القول السديد (قوله أي الصواب) بمعنى
 المصيب الموافق للواقع (قوله يقال سد الخ) استدلال على قوله أي الصواب (قوله أي المصيب) فسر الصائب
 الذي هو اسم فاعل صائب بالمصيب الذي هو اسم فاعل أصاب لا شوريتو أكثر رتبة (قوله عطف تفسير) فيه
 أنه لا عطف في كلام المصنف فكان الاولى أن يقول صفة موصضة (قوله فائدة) أي هذه فائدة وقد ذكرناها
 صورتي المفهوم كاتقدم التنبيه عليه (قوله بعد الآخر) ظرف للموت وقوله عينا حال من الاحد (قوله
 فالامر واضح) أي فالحكم ظاهر وقوله ان المتأخر الخ أي وهو أن المتأخر الخ (قوله على ما إذا أن يورده) أي

لأولاد وكران عليا
رضي الله عنه ورث بعضهم
من بعض من تـلـاد
أموالهم دون طريقها
وبه قال أحمد رحمه الله
فعلى وهذا عند
الحنابلة ما لم يقع التـداعى
فإن ادعى ورثة كل ميت
تأخروا موت مورثهم ولا
يبنـة أو تعارضت بينناهما
حلف كل على إبطال
دعوى صاحبه وحينئذ
لأولاد بينهما فيكون
الحكم إذا ذاك كالذهب
الأول والمراد بالتـلـاد
ماله الذي يـسـده
والطريق ما ورثه من
الميت الذي معه ويجرى
اختلاف المذكور فيه إذا
علم السبق ولم يعلم عين
السابق وحيث لم يورث
أحدهم من الآخر
شأفهم كالأجانب
فلذا قال (وعدهم) أى
الموتى بغيره ونحوه
(كانهم أجانب) أى
لأقرباء بينهم ولا غيرها
بما يقتضى الارت
(فهكذا القول السديد)
أى الصواب يقال سدد
أشئ سدادا إذا يكن
صوابا وأسـد الرجل
إذا جاء بالصواب فى قول
أو فـعل ورجل مسدد

موفق للصواب فقله (المصائب) أي المصيب غير الخطئ عطف تفسير (فائدة) إذا علم موت أحد المتوارين بالغرق ونحوه بعد الاستخارعة
ولم ينس فالمراد واضح أن المتأخر يوثر المتقدم اجاعا لأن علم موته مما مر تباع عن السابق ثم نسي وقف الأمر إلى البيان أو الصلح وبها تبين
الاحتمالين تحت أحوال الغرق خمسة أحوال وليأخذ من المصنف رحمه الله تعالى الكلام على ما أراد أن يورده في هذه المنظومة - فيها بالجدلية

(التمام) أى تمام
 الكتاب أى اكتمله (جدا
 كثيرا) أى كمل (فى
 الدوام) أى فى البقاء
 أى جدا كثيرا دائما
 والجود على النعمة هو
 الشكر فى اللغة وشكر
 المذموم واجب بالشرع
 (أما له - فهو) أى
 ترك المواخذة منها
 وكما (عن التفسير)
 أى التوافق فى الأمور
 (وغير ما نأمل) أى
 ترجو (فى المصير)
 أى المرجع والمراد به
 يوم القيامة يوم يرجع
 فيه الخلق الى الله تعالى
 قال الله تعالى إليه
 مرجعكم جميعا (وغفر)
 أى - ستر (ما كنتم
 الذنوب) فلا يظهرها
 بالعقاب عليها والذنوب
 جمع ذنب وهو الجرم
 (وستر) أى تغطية
 (ما شان) أى فجع من
 الشين وهو القبح (من
 العيوب) جمع عيب
 وهو النقص (وأفضل
 الصلاة والسلام على
 النبي المصطفى) أى
 المختار من الخلق
 ليدعوهم الى دين
 الاسلام والمصطفى من
 الصفوة وهى الخالص
 فأبدلت التاء طاء
 (الكرم) بفتح الكاف
 قال العلامة سبط المارديني
 الخبير والشرف والفضائل

بما يتعاقب بالحكم الميراث فلا ينافي أن الباقي من جملة المنقولة (قوله كما يتدأها بذلك) أي بالذ كور من
الحمد والصلاة والسلام والدعاء (قوله جاء الخ) أي فعل ذلك لرجاء الخ فاعمله محذوف وليس العامل ختم
وابتداء للتأليف اجتماع عاملين على معمول واحد وقوله قبول ما بينهما أي لأن الله أكرم من أن يقبلها
وبدء ما بينهما (قوله فقال) عطف على ختم (قوله على التمام) أي لأجله فعل تعاليله وقوله أي تمام
الكتاب يشير إلى أن آل عوض عن المضاف إليه وهو مذهب الكوفيين ولوقال أي للكتاب لاشار إلى مذهب
الكوفيين وقوله على أكمله فيه إشارة إلى أن التمام بمعنى الاتمام وهو ألا يكمل أيكون الحمد على الفعل ولو
أبقيناه على ظاهره لكان الحمد على الأثر والحمد على نفس الفعل أكمل من الحمد على الأثر (قوله جدا
كثيرا) أي كما وقوله ثم أي كينافغا فاعلم أن كثرة ترجيع للعدد والتمام يرجع للقدر (قوله في الدوام)
أي معه ففي معنى مع ثم الدوام إما عرفي حكمي أو باعتبار الثواب أو باعتبار الحمدودية من أوصافه تعالى
والانفصاح الحمد فعل الشخص وهو لازم له (قوله هو الشكر في اللغة) أي وهو فعل بني عن تعظيم المنعم
بسبب كونه منعمًا على الشاكر أو غيره (قوله وشكر المنعم واجب) الوجوب على ظاهره أن كان المراد
بالشكر اعتقاد أن الله هو المنعم بحيث لو قيل لا اعترف بذلك وأذعن له وليس على ظاهره أن فسر بالشأن
باللسان أو بعمل الجوارح ويكون المراد أنه كالأجوب في الثواب فيشأن عليه ثواب الواجب وقوله بالشرع
أي لا بالعقل خلافًا لمعتزلة فمن لم يتابعه دعوة لم يجب عليه شكر (قوله وأسأله العفو الخ) لما كان قد
يتوهم من قوله جدا كثير أن في الدوام أنه قام بحق النعمة فدفعه بقوله وأسأله العفو الخ (قوله صفحاوكرما)
أي لصفحه عني وكرمه على (قوله أي التواني في الأمور) أي المطالبة شرعا (قوله وخير الخ) أي
وأسأله خير الخ وقوله تأمل بقض النون وضم الهم وقوله في المصير متعلق بمحذوف أي حال كونه واقعًا في المصير
وإس متعلقًا بتأمل لأن التأمل حاصل في الدنيا والمأمور يقع في الآخرة وقوله أي المرجع نفسه يرجع للمصير
فاشار به إلى أنه وقت المصير ورة أي الرجوع إلى الله تعالى (قوله إلى الله) أي إلى جزائه لأنه تعالى يستحيل
عليه المكان وقوله إليه أي إلى جزائه لما علمت وقوله مرجعكم أي رجوعكم (قوله وغفر الخ) أي وأسأله
غفر الخ وقوله أي ستر فسر الغفر بالسفر والاولى تفسيره بالمحوم الصيغة فتدفع خلاف في تفسير المغفرة
فقبل ستر الذي عن أعين الملائك مع بقائه في الصيغة وقيل يحوم من الصيغة بالكلية (قوله وهو الجرم)
بضم الجيم وسكون الراء أي مما فيه عقاب (قوله وستر) أي تغطية أي بحيث لا يظهر ذلك للناس للتخلص
فضحة وقوله ما شأن أي مما فيه لوم نقط فيكون مغار المأقبلة أو مما فيه لوم أو عقاب فيكون أعظم مما قبله
(قوله وأفضل الصلاة والتسليم على النبي) أي أعلاها وأكملها كان على النبي (قوله المصطفى) فيه إشارة
إلى حديث أن الله اصطفى كنانة من ولد اسمعيل واصطفى قريشًا من كنانة واصطفى من قريش بني هاشم
واصطفى من بني هاشم فانتخبوا من خيار من خيار وكان مقتضى صدر الحديث أن يزداد في تحمزه من خيار لكن
العرب لا تكرر شيئا زيادة على الثلاث وإن اقتضاها المقام (قوله ليدعوهم) علة لاختياره صلى الله عليه وسلم
من الخلق أي حكمته لأن أفضل الله لا يعمل وقوله إلى دين الاسلام أي دين هو الاسلام (قوله والمصطفى من
الصفاة) فأصله مستوفأ بديلت واوه ألفا فخر كهوا وافتتاح ما قبلها وأبديت ناء الافتعال طاء وقوله وهي
الخالص أي من الكدر وقوله فأبديت الخ لم يتقدم ما يتفرع عليه ذلك ولو قال وأسأله مستوفأ كما قلنا اظهر
التفريع (قوله الكريم) فقد بلغ صلى الله عليه وسلم في الكرم ما لم يصل إليه أحد غيره فكان به على عطاء
من لا يخشى الفقر وأسأله أحد شيئا وقال لا فظان كان عنده شيء أعطاه والأوعده بمسوره من القول وبني بوعده
كما هو معلوم من سيره صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه (قوله ويجوز كسرهما) فقول الناس عبد الكريم
بكسر الكاف ليس لحنالان الكسر لغة في الكريم ومثله كل ما كن على وزن فاعيل كشريف وكبير وهو
نقيض اللين وقوله الجواد أي كثير الجود وقوله أوالجاء لافزع الخبر والشرف والف سائل وقوله أوالصقوح

الخبر والشرف والفضائل أو المصنوع

عن الزلات أو الحكاية الخلاف (قوله محمد) بدل أو عطف بيان أو خبر مبتدأ محذوف أو مفعول لمحذوف وان
كان لا يساعده الرسم الاعلى طريقة من رسم المنصوب بصورة المرفوع والمجرور (قوله خبر الانام) أى
أفضلهم فهو صلى الله عليه وسلم أفضل الخلق على الاطلاق كما قال صاحب الجوهرة
وأفضل الخلق على الاطلاق * نبينا نقل عن الشافعي
والى فى الانام للاستغراق ولا يلزم نقص من حيث تضمن ذلك التفضيل على الناقص وتفضيل الكامل على
الناقص نقص لان محذور ذلك اذا فضل الكامل على الناقص بخصوصه كقولهم الساطن أفضل من الزبال بخلاف
ما اذا كان على جهة العموم فلا داعى لجعلها للهد والمعوذ من له دخل فى التفضيل وهو هم الانس والجن
والملائكة (قوله الذى لا نبى بعده) أى تبدأ نبوته فلا بد عيسى عليه الصلوة والسلام لانه وان كان ينزل
آخر الزمان لكن حكم بشريعة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم لا بشريعة هو ونبوته هو جودة من قبل وليست
مبتدأة اذ ذلك (قوله فى اسماء النبى) أى فى بحث اسماء النبى صلى الله عليه وسلم (قوله العقب الخ) مفعول
القول (قوله وآله) أى وعلى آله وقوله الرجوع اغرو وصفوا بذلك لاشتهارهم كالكوكب الاغر (قوله
المناقب) أى المناقب وقوله الفاتحة صفة كاشفة (قوله جمع منقبة) هى المعجزة وقوله وهى ضد المنقبة
أى العيب وقوله وهى أى المناقب (قوله من الخير) مصدر خال خيرا الوصف مأخوذ من خير المصدر فلم يحد
على التخفيف المأخوذ والمأخوذ منه (قوله والجمع سادة) من جملة المقول نابس مكررا مع قول السارح
جمع سيد (قوله وهو الكامل فى الشرف) لعل هذا التفسير بحسب المراد بقرينة المقام فلا ينافى وقوله
من قولهم مجد الرجل الخ من حيث انه يقتضى أن الماجد هو المتصف بأصل الشرف (قوله بكمز الانعال)
أى بالانعال الكريمة فهو من اضافة الصفة للموصوف (قوله جمع بر) بفتح الباء أى محسن (قوله يقال
الخ) غرضه به بيان ان يقال بربوبه وقوله بررت فلانا أى صنعت معه برأى معروفا واحسانا (قوله وقال
ابن الاثير الخ) غرضه استدلال على أن ابرار جمع بر (قوله بالاولياء) جمع ولي وقوله والزهاد جمع
زاهد وقوله والعباد جمع عابد (قوله وهذا) أى اذ كرناه من الجملة الاخيرة (قوله وانختم) فيه ادخل
لام الامر على فعل المتكلم وهو قائل (قوله تشمل على أبواب) من اشتمال الجمل على المفصل (قوله الباب
الاول فى الرد وذوى الارحام) أى فى الخلاف فيما وبيانهما (قوله وفيه فصول) أى ثلاثة والفردية من
ظرفية المفصل فى الجمل أو الاجزاء فى الكل (قوله الفصل الاول فى الخلاف فيما) أى فى بيان الخلاف فى الرد
وتوريث ذوى الارحام (قوله فعند الحنفية الخ) أى اذا أردت بيان ذلك فأقول عند الحنفية الخ فالقضاء
الفصحة (قوله اذا كانت الورثة أصحاب فروض) بخلاف ما اذا كانت الورثة أصحاب تعصيب وقوله
لا تستغرق أى لا تستغرق تلك الفروض الثلثة كقوله فى الفصول للفروض (قوله فيرد الباقي الخ) جواب الشرط
وعنهم متعلق بالباقي وعليهم متعلق بيرد وكذلك بنسبة فهو متعلق بيرد وقوله بنسبة فروضهم أى الى مجموعها
فى بنت وأم البنين النصف الثلاثة وللأم السدس واحد فمجموع فروضهما أربعة ونسبة الثلاثة للاربعة ثلاثة
أرباعها ونسبة الواحد لها ربعها فيرد عليهم الباقى عنهم بتلك النسبة فالبنت ثلاثة أرباع الباقي طريق الرد
واللام ربعه وكذلك والاخصر أن يجعل المسئلة من أربعة البنات ثلاثة أرباع المال فرضا وردا والام ربعه كذلك
ودليل الرد من القرآن كما قاله السيد فى شرح السراجية قوله تعالى وأولو الارحام بعضهم أولى ببعض فافضل
بعد الفروض التى دلت عليها آيات المواريث يرد عليهم بعموم الاولوية ولذلك لا يرد على الزوجين لانهم من
حيث الزوجية لا رحم لهم وان اتفق أن لهم رحما من جهة أخرى ومن النسبة منعه صلى الله عليه وسلم اسعد من
أن يرد على الوصية على الثالث ولم يرثه الابنت فدل على أن له احقا فيما فوق النصف وائس الابار (قوله ما عدا
الزوجين) أى لانه لا رحم لهم امان من حيث الزوجية وان اتفق أن لهم رحما من جهة أخرى كما علمت وقوله فانه

على أبواب * (الباب الاول في الرد) * وذوى الارحام وفيه فصول (الفصل الاول) في الخلاف فيه ما عدا
أصحاب فروض لاستغنى فيه الباقي عنهم عليهم بنسبة فروضهم ما عدا الزوجين فإنه لا يرد عليهما

لا يردها عليه ما عدا ما وافقه من انهما كانا من ذوى الارحام كزوجة هي بنت خال أو زوج هو ابن
نالتو وعليهما ما رده شيخ الاسلام في شرح الفصول بان الرديف من ذوى الفروض النسبية فالزوجان لا يردهما
مطلقا وارثهما بالرحم لا بالرد فانه في الاول (قوله فان لم يكن له ورثة) أي بالفرض أو بالتعصيب وقوله
وكان له الخ ارجع للصورتين أعني قوله فان لم يكن الخ وقوله أو كان الخ وقوله فانه في الاولى هي قوله فان لم يكن
له ورثة من الجمع على انهم وقوله أو الفاضل بعد فرض الزوجة في الثانية هي قوله أو كان له أحد الزوجين
وقوله لذوى الارحام أي ولا شيء لبيت المال انتظام أم لا (قوله وسبأ تعريغهم) أي في قوله وهم كل
قريب الخ (قوله وعند المالكية الخ) المعتمد عندهم أنه ان لم ينتظم بيت المال ولم يوجد من يردهم
ارث ذوى الارحام كالمعتمد عند الشافعية فان لم يكن هناك ذو وارحام صرفت التركة في المصالح ويناب
من تولى ذلك ويجوز له الاخذ منها بقدر حاجته ان كان له حق في بيت المال (قوله اذالم يخاف ورثة) أي
بالفرض أو بالتعصيب وقوله وخاف ذافرض لا يستغرق أي أو خلف جنسه الصادق ولو بالمتعدد وقوله
فانه أي في الاولى وقوله أي الفاضل أي في الثانية وقوله بعد الفروض أي جنسه المتفق ولو في واحد
وقوله لبيت المال أي ولا شيء لذوى الارحام وقوله سواء انتظم أو لا قد علمت ضعفه (قوله فاصل المذهب) أي
المذهب الاصل أي المنقول عن المتقدمين وقوله كذهب المالكية أي فانه أو الفاضل لبيت المال سواء
انتظم أو لا وهذا ضعف من مذهبه وكذا من مذهب المالكية كما علمت (قوله والمفتي به) مبتدأ خبره أنه اذا
لم ينتظم الخ ووجهه وهو المذهب معترضة (قوله المتأخرون) هم من بعد الاربعين المتقدمون من قبل
الاربعين لكن هذا بحسب الاصطلاح القديم والافعال المتأخرون من بعد النوى والرافعي والمتقدمون من
قباهما (قوله وهو المذهب) أي المعتمد فلا ينبغي أن القول السابق مذهب أيضا لكن ضعيف (قوله أنه
اذالم ينتظم أمر بيت المال الخ) أي ان الحال والشأن اذالم ينتظم حال بيت المال أي متوليه وقوله لكون
الامام غير عادل أي بان لم يعط كل ذي حق حقه وقوله القول بالرد جواب الشرط وكان عليه أنه يقرنه بالفاء
لانه جلة أهمية وهي لا تصلح لمباشرة الاداة وقوله ما فضل الخ معمول للرد مع كونه محلي بال وعله قليل كقوله
* ضعيف النكابة أعداءه * والكثير على المصدر المجرد وفي بعض النسخ رد على أهل الفروض الخ وهو
ظاهر وقوله بالنسبة متعلق بالرد ويرد أي بنسبة قروضهم الخ (قوله وسبأ تعريغهم) أي في قوله
(قوله فان لم يكن أحد من أهل الفروض الذين لا يردها عليهم) أي بان لم يكن هناك أحد من الورثة أو كان
هناك أحد من أهل الفروض الذين لا يردها عليهم وقوله فانه أي جميع ما للميت في الاولى وقوله أو الفاضل
أي في الثانية وقوله لذوى الارحام أي ولا يختص بالفقراء منهم على الاصح كما في الاول (قوله وان انتظم
أمر بيت المال) أي وان انتظم حال متوليه وقوله فانه أي انما راعى فيه المصلحة قال السبكي أو رد
الحنفية أنه لو كان المال له أو نال تصح الوصية بالثلث للفقراء والمساكين اذ لم يكن له وارث خاص لانها وصية
لوارث وهي باطلة وأوجب القاضي حسان والقاضي أبو الطيب بأنه لا يمنع ذلك ويكون حكمها بخالفها لحكم
الوصية للوارث الخاص ثم قال السبكي ويؤخذ من هذا مسألة وهي أنه اذا أوصى للفقراء وكان الوارث فقير
أو افتقر بعد ذلك يجوز لأصرف اليه من الوصية وان كان وارثا لان الارث لعينه والوصية لغيره فانه العلامة
الامير (قوله الفصل الثاني في الرد) أي في بيان كيفية (قوله وهو ضد العول) أي ومن المعلوم أن العول
زيادة في السهام ونقص من الانصبة فيكون الرد الذي هو ضده زيادة في الانصبة ونقص في السهام ولذلك فرعه
الشارح حيث قال فهو الخ في بنت وأم يزدان في انصبتهم ما ينقص من سهام المسئلة فيعد أن كانت من ستة
صارت من أربعة (قوله وقد مناه لا يردها على الزوجين) وانما ذكره هنا توطئة لما بعده (قوله فان لم يكن
هناك) أي في الورثة (قوله فله) أي لمن يردها الذي هو الشخص الواحد وقوله فضاوردا أي بالفرض
والرد أو من جهة الفرض والرد (قوله صنفوا واحدا) أي لكنه متعدد بخلاف الشخص الواحد فقد علمته

فان لم يكن هناك أحد الزوجين فان كان من يردها فخصوا واحدا كأم أو ولد أم فله المال فضاوردا أو كان من
يردها فخصوا واحدا كولد أم أو جدات

عددهم كالعصبة أو كان من يردها فخصوا
فأكثر جعت فروضهم
من أصل المسئلة لثلاث
الفروض فالجمع
أصل المسئلة الرافعة
النظر عن الباقي من
أصل مسئلة تلك
الفروض كأن لم يكن
واعلم أن مسائل الرد
التي ليس فيها أحد
الزوجين كلها مقطوعة
من ستة وانما قد تحتاج
لتصحيح وان كان
هناك أحد الزوجين
فغذله فرضه من يخرج
فرض الزوجية فقط
وهو واحد من اثنين
أو أربعة أو ثمانية
واقسم الباقي على
مسئلة من يردها
فان كان من يردها
شخصا واحدا أو صنف
واحدا فأصل مسئلة
الرد يخرج فرض
الزوجية وان كان
من يردها أكثر من
صنف فأعرض على
مسئلته الباقي من يخرج
فرض الزوجية فان
انقسم فخرج فرض
الزوجية أصل مسئلة
الرد كزوجة وأم
وولدها وان لم ينقسم
ضربت مسئلة من يردها
عليه في يخرج فرض
الزوجية لانه لا يكون
الامباين فابالغ الرد
أصل مسئلة الرد وقد تحتاج مسألة الرد التي فيها أحد الزوجين لتصحيح أيضا

(قوله فأصل المسئلة) أي مسألة الرد وقوله من عددهم فاذا كانوا ثلاثة كانت المسئلة من ثلاثة أو أربعة
كانت من أربعة وهكذا وقوله كالعصبة أي فان أصل المسئلة من عددهم فاذا خالف خمسة بنين مثلا كانت
المسئلة من خمسة (قوله مستقنين) أي كبتين وجدتين وقوله فأكثر أي بان كانوا ثلاثة أصناف فقط
كثلاث أخوات متفرقات ولا يتجاوزها ولا فلا رد لاستغراق الفروض التركة مع كونها عادلة كأم وأخت
لام وأخت شقيقة وأخت لاب أو عائلة كأم وأختين لام وشقيقة وأخت لاب فيقتصر قوله أو أكثر على الثلاثة
فقط وليس على ظاهره من قوله لا أكثر من ثلاثة أصناف (قوله جعت فروضهم) أي كنصف وسدس
وقوله لثلاث الفروض مرتبطة بقوله أصل المسئلة وقوله فالجمع الخ أي فعدد المجتمع من فروضهم أصل مسئلة
الرد ولا ينظر للباقي فيجعل كالعصبة مثلا لو كانت للورثة بنتا وبنت ابن فالبنت النصف والبنت الابن
السدس واحدا فاذا جعت فروضهم من أصل المسئلة لثلاث الفروض كانت أربعة فبعض أصل مسئلة الرد فجعل
مسئلة الرد من أربعة ويجعل الباقي وهو اثنان هنا كأنه لم يكن فالبنت ثلاثة ففرضها وراثة الابن واحد
فرضا ورثا (قوله واعلم أن مسائل الرد) أي التي فيها صنفان أو ثلاثة وقوله مقطوعة من ستة أي مأخوذة
من ستة ولا تبلغها لان ما زاد على الستة لا بد أن يكون فيه أحد الزوجين وكانت الستة عائلة أو عائلة ولا رد فيها
فلا يتابع تلك المسائل الستة وهو معنى الاقطاع كما قاله العلامة الامير (قوله وانما الخ) أي واعلم أنها الخ
وقوله قد تحتاج الى تصحيح أي كفي بنت وبنتي ابن فمسئلته من أربعة عدد فروضهم وتحتاج الى تصحيح لان نصيب
بنتي الابن غير منقسم عليهم فيضرب اثنان في أربعة وتصح من ثمانية فالبنت ستة وبنتي الابن اثنان كل واحد
واحد (قوله وان كان هناك أحد الزوجين الخ) هذا قابل لقوله فان لم يكن هناك أحد الزوجين وقوله
فغذله فرضه من يخرج فرض الزوجية وهو نصف أو ربع أو ثمن (قوله فقط) أي لا يخرج فرض غيره من
انصبة الورثة (قوله وهو) أي فرضه أعني أحد الزوجين وقوله واحد من اثنين أي فيما لو كان الموجود
زوجة وليس هناك فرع وارث أو زوجة وليس هناك فرع وارث وقوله أو ثمانية أي فيما لو كان الموجود
زوجة وهناك فرع وارث (قوله واقسم الباقي) أي بعد اخراج فرض أحد الزوجين وقوله على مسئلة من
يردها أي التي تحصلت من جمع فروض غير الزوجين من أصل مسئلة تلك الفروض (قوله فان كان من
يردها الخ) هذا تفصيل لقوله واقسم الباقي على من يردها وقوله فخصوا واحدا أي كفي زوج وأم
وقوله أو صنفوا واحدا أي وذلك الصنف متعدد كفي زوجة وثلاث جدات وقوله فاصل مسئلة الرد يخرج
فرض الزوجية فأحد الزوجين يأخذ فرضه والباقي لذلك الشخص أول ذلك الصنف (قوله وان كان من يردها
عليه أكثر من صنف) أي كفي زوجة وأم وولدها (قوله فأعرض على مسئلته) أي مسئلة من يردها
التي تحصلت من جمع فروضه وقوله الباقي أي بعد أخذ فرض الزوجية (قوله فان انقسم) أي الباقي على
مسئلة من يردها وقوله فخرج فرض الزوجية أصل مسئلة الرد فأحد الزوجين يأخذ فرضه ويقسم
الباقي على من يردها (قوله كزوجة وأم وولدها) فاذا أخذت فرض الزوجية وهو واحد من أربعة
كان الباقي ثلاثة وهي منقسمة على مسئلة من يردها وهي ثلاثة عدد فروضهم من أصل مسئلة تلك الفروض
فلا م سهم ولكل من ولدها سهم (قوله وان لم ينقسم) أي الباقي على مسئلة من يردها كفي زوجة وأخت
شقيقة وأخت لاب فاذا أخذت فرض الزوجية وهو واحد من أربعة كان الباقي ثلاثة وهي غير منقسمة على
مسئلة من يردها وهي أربعة عدد فروضهم من أصل مسئلة تلك الفروض وقوله ضربت مسئلة من يردها
عليه في يخرج فرض الزوجية أي فتضرب في المثال المذكور أربعة وهي مسئلة من يردها في أربعة وهي
مخرج فرض الزوجية ستة عشر (قوله لانه لا يكون الامباين) أي لان الباقي بعد فرض الزوجية لا يكون
الامباين فالمسئلة الرد (قوله فابالغ الرد) أي ومن له شيء من مسئلة الزوجية فالباقى هنا بمنزلة سهام الميت
في مسئلة الرد ومن له شيء من مسئلة الرد أخذته مضر وباقي الباقي بعد فرض الزوجية فالباقى هنا بمنزلة سهام الميت
الثاني في مسئلة المناجحة (قوله وقد تحتاج مسألة الرد التي فيها أحد الزوجين الى تصحيح) أي كفي زوجتين

والحالة من الام الح) فيقدر في تلك الحالة ان الام ماتت وخلعت اخا واختا لابوين واخا واختا لاب ولا يخفى الحكم حينئذ (قوله اثلاثا عندنا) أي لانا فضل الذي كره على الانثى وقوله وانصافا عند الحنابلة أي لانهم لا يفضلون الذكرا على الانثى وقوله كذلك عندنا وعند الحنابلة أي لاننا عندنا وانصافا عند الحنابلة (قوله ولائى للخال والخاله من الاب) أي لجهما بالمال الشقيق (قوله ثلاث متفرقات) أي شقيقة ولاب ولأم وقوله المال بينهما أي المال بينهما من خمسة لان مسألة الزم من خمسة للشقيقة ثلاثة ولكل من الباقيتين واحد ويقدر ان الاب مات عن أخت شقيقة وأخت لاب وأخت لأم وحكمهن ما ذكر (قوله ثلاث بنات أعمام متفرقات) أي أحدهن بنت عم شقيق والاخرى بنت عم لاب والاخرى بنت عم لأم وقوله المال لبنت العم الشقيق وحدها أي دون بنت العم لاب وبنت العم لأم وقوله اسبقها الوارث أي بالنظر لبنت العم لأم وقوله مع عيب الخ بالنظر لبنت العم لأم (قوله بنت خ لأم) هي من الصنف الثالث وقوله مع بنت عم شقيق أو لاب هو من الصنف الرابع (قوله للاولى السدس والباقي للثانية) أي تنزيل لأم من أدلوا به (قوله ثلاث حالات متفرقات وثلاث عات كذلك) أي متفرقات فيقول الثلاث حالات منزلة الأم والثلاث عات منزلة الأب ومعلوم انه اذا اجتمع الأم والأب كان للام الثلث فيكون للخال ثلاث وكان للأب الثلثان فيكونان للعمات (قوله الثلاث للخال على خمسة) أي نظر المسئلة الرد فيكون الثلاث الام ماتت عن ثلاث أخوات متفرقات وأصل مسئلتهم سنة وترجع بالرد خمسة ويقدر أن الاب مات عن ثلاث أخوات كذلك وأصل مسئلتهم سنة وترجع بالرد خمسة فينبغي ان يحل في مسألة الرد التي من الاب كذلك ولأمه الشقيقة ستة والتي من الأم سهمان والتي من الاب كذلك (قوله الباب الثاني في الولاء) أي في بيان ربه وحكمه قبل كان الأولي تقديمه على ذوى الارحام لان الارث بالولاء مقدم على ارث ذوى الارحام وأجيب بأنه لما كان ارث ذوى الارحام مناسبا للرد ذكره مع في السبب الاول (قوله وفيه فصلان) الظرفية في ذلك من ظرفية المفصل في الحمل (قوله الفصل الاول في سببه) أي في بيان سببه (قوله وهو زوال المال) أي ازالته بعق لا يبيع مثلا (قوله فمن أعق عبد) أي عتقا متجزا أي غير معلق كان قال لعبدته أنت حر أو أعقتك أو نحو ذلك (قوله أو بصفة) أي أو معلقا بصفة كان قال لعبدته أنت حر بكذا فانت حر فالتعق معلق بصفة الكلام (قوله أو بدمه) أي العبد كان قال له أنت حر بدمي وقوله أو باستولدها أي الأمة بان أحملها وقوله فعتقا أي المدبر والمستولدة (قوله أو عتق بالسكابة) بان أدى الخبوم فعتق بسبب السكابة (قوله أو التمس من مالك الخ) بان قال له أعقتك عبدك عني على كذا ففعل فعتق عن الطالب لتضمن ذلك البيع فكانه قال بعينه بكذا وأعتقه عني وقد أجابه ويسمى هذا بيعا متجزيا ومحل ذلك اذ لم يكن العبد أصلا لما أب أو فرعه واللا يعق عنه والدور فيكون باقية على مالك ما لكه كفى للزوجة وجه الدور أن عتق الأصل أو الفرع متوقف على ملكه ومالكه في البيع الضمي متوقف على عتقه بمعنى أنه يدين أنه حصل قبله وعند المالكية بعق عنه ولو كان لعبد أصله أو فرعه كما قال العلامة الامير قال في الثاني للزوجة لا توافق مذهبهم اه وخارج بالالتماس ما لو عتقه عن غيره غير اذنه كان قال أعقت عبدى عن ز يد عتق عن المالك وكان الولاء خلافا للامام مالك رضي الله عنه كما قاله الاستاذ الحنفى فلا مفهوم للالتماس عند المالكية فلن أعق عنه الولاء لو لم يشعر كما قاله العلامة الامير (قوله أو أعق نصيبه الخ) كان يقول أعقت نصيب من هذا العبد أو نصفه الذي أم لكه أو أعقت الجميع فبعق نصيبه ولا ثم يسرى الى نصيب شريكه فان أعشق نصيب شريكه لمع اذا لا ملك فيه ولا تبعية وان أعق نصف المشتري أو أطلق فهل يقع العتق على النصف شاعرا لانه لم يخصه بملك نفسه أو على ملكه لان الانسان إنما يعق ما يملكه وجهان ومقتضى كلام الاصحاب الثاني كفى للزوجة (قوله فصرى) أي بشرط أن يكون العتق موسرا بقية حصه شريكه أو ببعضه فيفسر الى ما يسري به وقت الاعتنان

يختلف

والحالة من الام الثالث اثلاثا عندنا وانصافا عند الحنابلة والباقي للخال والحالة من الابوين كذلك عندنا وعند الحنابلة ولائى للخال والحالة من أب ثلاث عات متفرقات المال بينهما كالحالات ثلاث بنات أعمام متفرقات المال لبنت الشقيق وحدها السبقها الوارث مع عيب الخ الشقيق العم للاب بنت أخ لأم مع بنت عم شقيق أو لاب للاولى السدس والباقي للثانية ثلاث حالات متفرقات وثلاث عات كذلك الثالث للخال على خمسة والثلاث للعمات كذلك وفي كتابنا شرح الترتيب ما فيه كفاية والله أعلم

(الباب الثاني في الولاء) وفيه فصلان (الفصل الاول في سببه وهو قول مالك عن رقيق من أعق عبد متجزا أو بصفة أو بدمه أو استولده فعتقا بالابن أو عتق عليه بالسكابة أو التمس من مالك عتق عبده على مال فأجابه أو عتق نصيبه من مشترك فصرى

يختلف ما اذا كان معسرا فلا يسرى بل يبقى الباقي على ملك الشريك بشرط أن يكون معسقا الشخص واختياره ولو ملك بعض أصله أو فرعه بارت عتق عليه ذلك البعض ولا يسرى الى الباقي وبشرط أن لا يكون العتق أمة مستولدة ولو أعق نصيبه من مستولدة لم يسر العتق الى باقية لان السرية تتضمن النقل والمستولدة لا تقبله وبشرط أن يعق نصيبه كما تقدم توضحه فشرط السرية أربعة كفى للزوجة (قوله أو ملك قريبه) أي أصله أو فرعه فالمراد بال قريب خصوص الأصل أو الفرع لا ما يشمل الخواشي ولو قريبة كالانحرة خالفا للمالكية (قوله ثبت له الولاء عليه) أي ثبت ان أعق عبد الولاء على ذلك العبد وقد تقدم أنه جواب الشرط (قوله ولعصبته) تعبيرة بالواو يفيد ان الولاء يثبت له سببه المعلق في حياته وهو كذلك والمتأخرات ما هو فوائده من ارث وغيره وقد عرهم شيخ الاسلام في مناسجه واعترض في شرحه على أصله في تعبيرة بتم لان ما تنبذانه لا يثبت الولاء للعصبه الا بعد المعلق ويمكن أن يجاب عنه بأنه نظر للفوائد (قوله المتعصبين بانفسهم) بخلاف المتعصبين بغيرهم ومع غيرهم (قوله ولو اختلف دينهما) هذا عندنا مع اشراشافية وأما عند المالكية فلا ولا عند اختلاف الدين فلو أعق الكافر - لماد لولاه عليه لقوله تعالى ولن يجعل الله للكافرين عن المؤمنين سبيلا وانما الولاء للمسلمين نعم ان كان للميت وارث - سلم فهو أولى وقوله وان لم يكن الخ أي والحال أنه لم يكن الخ (قوله والولاء كالنسب) فلا يتقل عن - فحقه كالنسب وقوله لا يباع أي لا يبيع ببيع فلو باع الولاء الذي له على زيد بكذا لم يصح وكذا يقال في قوله ولا يوهب (قوله ولا يورث) فاذا مات العتق عن أخ لم يرث الا الخ الولاء لكن اذا مات العتق عنه ورث الولاء الذي له وذلك قال الشارح لكن يورث به (قوله وكما ثبت الولاء على العتق) أي بطريق المباشرة قوله يثبت على أولاده الخ أي بطريق السرية وقوله واحفاده بالبدال المهملة جمع حفدة جمع حافد والمراد بهم أولاد الاولاد ورا د فهم الاسباط كما قاله الاستاذ الحنفى وبعضهم يجعل الاحفاد غير الاسباط فالحفيد ابن الابن والسبط ابن البنت (قوله وانما يثبت على فرع العتق بشرطين) أي لا يثبت الولاء على فرع العتق الا بشرطين لكن الشرط الاول عام في ثبوت الولاء لمولى الاب أو مولى الام والشرط الثاني في ثبوت الولاء لمولى الام (قوله أحدهما أن لا يمس الرق ذلك الفسر فان كان رقيقا وعتق كان فولاؤه لمعتقه وعصبته من بعده فان لم يوجدوا فليت المال ولأولاده عليه لعنق الاصول الشرط الثاني في ثبوت الولاء لمولى الام وهو أن لا يكون الاب حر الاصل على الصحيح وأما عكسه وهو أن يكون الاب عتقا والام حرة الاصل فهل يكون عليه الولاء لمولى الاب لانه ينسب اليه أولا تعاميا للعربية كعكسه الصحيح الاول قال النووي رحمه الله تعالى في الروضة فرع من مسه رقيق وعتق فلا ولا عليه لعنق أبيه وأمه وسائر أصوله كما سبق سواء وجدوا في الحال أم لا

أو ملك قريبه فعتق عليه ثبت له الولاء عليه ولعصبته المتعصبين بانفسهم ولو اختلف دينهما وان لم يرث في صورة الاختلاف والولاء كالنسب لا يباع ولا يوهب ولا يورث ولكن يورث به وكما يثبت الولاء على العتق الذكرا والانثى يثبت على أولاده واحفاده وعلى عتيقه وعلى عتق عتيقه وانما يثبت على فرع العتق بشرطين أحدهما أن لا يمس الرق ذلك الفسر فان كان رقيقا وعتق كان فولاؤه لمعتقه وعصبته من بعده فان لم يوجدوا فليت المال ولأولاده عليه لعنق الاصول الشرط الثاني في ثبوت الولاء لمولى الام وهو أن لا يكون الاب حر الاصل على الصحيح وأما عكسه وهو أن يكون الاب عتقا والام حرة الاصل فهل يكون عليه الولاء لمولى الاب لانه ينسب اليه أولا تعاميا للعربية كعكسه الصحيح الاول قال النووي رحمه الله تعالى في الروضة فرع من مسه رقيق وعتق فلا ولا عليه لعنق أبيه وأمه وسائر أصوله كما سبق سواء وجدوا في الحال أم لا

وحيث أن الأب معتق فلو لم يمتد له ولاؤه لعنقه (٢٨) ثم لم يمتد لها إذا كان حرا الأصل وأبوها عتيق أو أبوها عتيق فولاذه لولي أبيه وان كان الأب
بان أنقروا قبل العتق (قوله فالباشرة اعتاقه) الاظهر أنه يقع الشين على أنه أمم مفعول فهو بمعنى
العتيق لكنه عبر بالبشارة اعتاقه دون العتيق إشارة إلى أن مباشرة الاعتاق هي المانعة من ثبوت الولاء لموالي
الأب أو الأم أو سائر الأصول (قوله ثم لم يمتد) تقدم أن التعبير يتم معترض فالأولى التعسير بالولاء والأول
يجب بانه بالنظر لنوائده (قوله فاما إذا كان حرا الأصل الخ) مقابل لقوله من مسدد وعتيق وقوله
وأبوها عتيقان كأن تزوج عتيق بعتيقة فولد أولاداً فهو حرا الأصل وأبوها عتيقان وقوله أو أبوها عتيق أي
والأم حرة لا رقيقة ولا كان الولد تابعاً لها في الرق وقد لا يتبعها في صور (قوله وان كان الأب رقيقاً الخ) يؤخذ
منه الشرط الثاني (قوله فان مات) أي الولد الذي هو حرا الأصل وقوله والأب رقيق بعد أي بحال أن الأب
رقيق الآن فبعد معنى الآن (قوله وان أعنت الأب في حياة الولد) مقابل لقوله فان مات والأب رقيق وقوله
انجر الولاء من موالى الأم إلى موالى الأب أي لأن تبعية الأب أقوى من تبعية الأم لأنه ينسب له ولواقرض موالى
الأب فهو وليت المال ولا يعود لوالى الأم (قوله ولولمات الأب رقيقاً الخ) مقابل لقوله وان أعنت الأب وقوله
انجر من موالى الأم إلى موالى الجد أي لقوة تبعية الجد عن تبعية الأم (قوله ولولمات الجد والأب رقيقاً الخ)
هذا مقابل لقوله ولولمات الأب رقيقاً وعتق الجد وقوله في انجراره إلى موالى الجد أي في انجرار الولاء من
موالى الأم إلى موالى الجد (قوله فلهما ينجر) لأن الأب وان كان حراً لأنه كالعهد لرقه (قوله فان أعنت
الأب الخ) مفرغ على الأصح وقوله بعد ذلك أي بعد انجراره من موالى الأم إلى موالى الجد وقوله انجر من
موالى الجد إلى موالى الأب أي لأن تبعية الأب أقوى من تبعية الجد (قوله والثاني) هذا مقابل الأصح
وقوله لا ينجر أي لا ينجر الولاء من موالى الأم إلى موالى الجد لان حياة الأم مائة من انجراره إلى الجد فيستمر
الولاء إلى الأم وبه قال أبو حنيفة (قوله فعلى هذا) أي الوجه الثاني وهو عدم الانجرار وقوله في انجراره
إلى موالى الجد أي في انجراره من موالى الأم إلى موالى الجد (قوله فلهما عند الشيخ أبي علي لا ينجر) أي
لأنه لما ينجر له ابتداء لم ينجر دواما وقوله وقطع البغوى بالانجرار أي حرم به فلم يحك فيه خلافاً (قوله قلت
الخ) هذا من عند النووي وقوله الانجرار أقوى أي لأن المانع على هذا الوجه حياة الأب وقد زالت فزال
المانع كان الانجرار أقوى (قوله الفصل الثاني في حكم الولاء) أي في بيان حكم الولاء المعهود وهو الارث
فالإضافة للعهد كما يصرح به قوله بعد وهو المقصود هنا (قوله وله أحكام) أي لولاء أحكام أربعة الارث
وولاية التزويج وتحمل الديّة والتقدم في صلاة الجنازة وفي القس والدفن (قوله منها الارث) أي من أحكامه
الارث واقتصر على بيانه لأنه المقصود هنا كقوله وهو المقصود هنا (قوله فاذا مات العتيق الخ) تبرع على
قوله منها الارث بخلاف ما إذا مات المعتقد فإنه لا يرثه العتيق لأن الارث به جهة المعتقد فقط وقوله فإله أي جيعه
لأن الفرض أن لا وارث له بنسب ولا نكاح أصلاً وقوله لعنقه أي الذي استقر له الولاء فلو أعنت شخص ذي
عبداء ثم اتفق العتيق بدار الحرب واسترق وأعتقه شخص آخر فولاذه لعنقه الثاني (قوله فان كان له صاحب
فرض) مقابل لقوله ولا وارث له وحله قوله لا يستغرق صفة لفرض وقوله فالباقى لعنقه أي فالباقى بعد
الفرض المذكور لعنقه الذي استقر له الولاء عليه كاعتق (قوله فان لم يكن المعتقد الخ) هذا مقابل لحذف
تقدمه هذا إذا كان المعتقد حياً في صورتين (قوله بالنفس) أي كالابن والآخر وقوله لا بالغير أي كالبنات
مع أنها وقوله ولا مع الغير أي كالأخت مع البنات وقوله ولا ذوق فرض أي كالبنات وحدها وهذا مقابل لقوله
عصبان المعتقد وما قبله مقابل لقوله بالنفس ففيه مع ما قبله لفوق وشوش (قوله فان لم يكن للمعتقد الخ)
أي هذا إذا كان للمعتقد عصبية بالنفس فان لم يكن للمعتقد الخ فهو مقابل لحذف وقوله فلعنت المعتقد أي
فأرث لعنت المعتقد (قوله كذلك) أي بالنفس (قوله وهكذا) أي فان لم يتحددهم فلعنت معتقد معتقد المعتقد
ثم عصبته وهلم جرا (قوله ولا ميراث لعنت عصبان المعتقد) أي ولا ارث لعنت عصبان المعتقد كعتق ابنه
ومعتق أخيه وقوله لا لعنت أبيه أو جده أي لا لعنت أبي المعتقد والمعتقد جده (قوله ولا لعنت عصبه المعتقد)

وحيث أن الأب معتق فلو لم يمتد له ولاؤه لعنقه (٢٨) ثم لم يمتد لها إذا كان حرا الأصل وأبوها عتيق أو أبوها عتيق فولاذه لولي أبيه وان كان الأب
فولاء لعنتها فان مات
والأب رقيق بعد وفاته
معتق الأم وان أعنت
الأب في حياة الولد انجر
الولاء من موالى الأم إلى
موالى الأب ولولمات الأب
رقيقاً وعتق الجد انجر
من موالى الأم إلى موالى
الجد ولولمات الجد
والأب رقيق في انجراره
إلى موالى الجد وجهاً
أصحهما ينجر فان عتق
الأب بعد ذلك انجر من
موالى الجد إلى موالى
الأب والثاني لا ينجر
فعلى هذا لولمات الأب
بعد عتق الجد في
انجراره إلى موالى الجد
وجهاً أصحهما عند
الشيخ أبي علي رحمه الله
تعالى لا ينجر وقطع
البغوى بالانجرار قلت
الانجرار أقوى والله
أعلم انتهى
* (الفصل الثاني) *
في حكم الولاء أحكام
منها الارث وهو المقصود
هنا فاذا مات العتيق ولا
وارث له بنسب ولا
نكاح فله لعنته فان
كان له صاحب فرض
لا يستغرق فالباقى لعنته
فان لم يكن المعتقد حياً في
الصورتين ورث العتيق
أقرب عصبان المعتقد
بالنفس لا بالغير ولا مع
الغير ولا ذوق الفرض فان لم يكن للمعتقد عصبية بالنفس فلعنت المعتقد كعتق ابنه
فلمعت معتقد ثم لعنته وهكذا ولا ميراث لعنت عصبان المعتقد أبيه أو جده ولا لعنت عصبه المعتقد إذا لم يكن عصبية للمعتقد

أي
فلمعت معتقد ثم لعنته وهكذا ولا ميراث لعنت عصبان المعتقد أبيه أو جده ولا لعنت عصبه المعتقد إذا لم يكن عصبية للمعتقد

أي ولا ميراث لعصبه عصبه المعتقد وقوله إذا لم يكن عصبه للمعتقد فان كان عصبه فله ميراث كما إذا تزوجت
امرأته من قبيلتها كابن عمها فولدت منه ابناً فاذا ماتت عتيقها بعد موتها وموت ابنها عن عصبه ابنها كابن عمه
ورث لأنه عصبه للمعتقد كما هو عصبه لعنقه لكن ارثه من جهة كونه عصبه للمعتقد لا من جهة كونه عصبه
عصبه المعتقد (قوله كما إذا تزوجت الخ) مثال لقوله إذا لم يكن عصبه للمعتقد وقوله من غير قبيلتها أي أنها
تزوجت بأجنبي وخرج ما إذا تزوجت من قبيلتها أي بعصبها كابن عمها كما تقدم وقوله ثم ماتت عتيقها عن ابن
عم ولدها أي بعد موتها وموت ابنها وكان الأولى أن يقول عن ابن عم ابنها (قوله فلا يرثه) أي فلا يرث ابن عم
ابنها عتيقها وقوله لأنه ليس بعصبه لها أي بل هو أجنبي منها وقوله وان كان عصبه لابنها أي بحال أنه عصبه
لابنها (قوله فقد ذكر الخ) أي فأقول لك قد ذكر الخ (قوله هو) أي من يرث من عصبه المعتقد بالشرط
الذي ذكر وقوله ذكر أي جنسه الصادق بالواحد والمتعدد قيد أول خرج به إلا أنني كتبت المعتقد وأخته
وقوله يكون عصبه قيد ثان خرج به الأخ للام حيث لم يكن ابن عم فانه وان كان ذكر الكنية لا يكون عصبه
وقوله وارثاً للمعتقد قيد ثالث خرج به ابن ابن المعتقد وجود ابن المعتقد فانه وان كان ذكر الكنية لا يكون عصبه
لكنه ليس وارثاً للمعتقد لأنه محبوب بابنه وقوله لومات المعتقد يوم موت العتيق مرتبط بقوله وارثاً للمعتقد
أي يكون وارثاً للمعتقد بتقدم موت المعتقد في الزمن الذي مات فيه العتيق فالمراد باليوم مطلق الزمن لئلا كان
أونهاراً كما هو أحد إطلاقه لا مقابل الليل وقوله بصفة العتيق متعلق بكان أي ملتبساً بصفة العتيق وهذا
قيد رابع خرج الابن المسلم في صورة ما لو أعنت مسلم عبداً كافراً ومات المعتقد عن ابنين مسلم وكافر ثم مات العتيق
عن الابن فان الابن المسلم لا يرث لأنه وان كان ذكر الكنية لا يكون عصبه وارثاً للمعتقد ولومات المعتقد يوم العتيق لكن
لا بصفة العتيق التي هي الكفر بل بصفة أخرى وهي الاسلام ودخل به الابن الكافر في هذه الصورة فانه يرث
العتيق لأنه ذكر يكون عصبه وارثاً للمعتقد على تقدم موت المعتقد يوم العتيق بصفة العتيق فهذا القيد من أجل
ويخرج كما تقرر (قوله وخرجوا على ذلك مسائل) أي فخرجوا على ذلك الضابط مسائل (قوله منها) أي
تلك المسائل وقوله انه أي الحال والشأن وقوله لا يرث امرأة بولاء الغير أصلاً هذا يخرج على مفهوم قولهم
ذكر وقوله وانما ترث بالمباشرة أي بسبب مباشرتها العتق ولذلك قال المصنف
وليس في النساء طرأ عصبه * إلا التي منعت عتق الرقبة
(قوله فلها الخ) تبرع على ما قبله (قوله كالرجل) أي في أن له الولاء على عتيقه وعلى أولاده وأحفاده
وعتيقه (قوله ومنها) أي من تلك المسائل وقوله لو أعنت عبداً الخ هذا يخرج على قوله وارثاً للمعتقد
وقوله ومات عن ابنين أي مات المعتقد عن ابنين وقوله وخلف ابن معتقه وابن ابنه ورثه
وقوله ورثه ابن المعتقد جواب لو وقوله دون ابن ابنه أي لأنه ليس وارثاً للمعتقد لومات وقت موت العتيق
(قوله ومنها) أي من تلك المسائل وقوله لومات المعتقد الخ هذا يخرج على قوله وارثاً للمعتقد لومات المعتقد
يوم العتيق فانه لومات المعتقد يوم موت العتيق ورثوه اعتباراً بالسوية وهذا بخلاف ما لو ظهر مال للأب في هذه
الصورة فانهم يقتسمونه اثلاً فكل ورثة ابن يأخذون نصيبه (قوله ومنها) أي من تلك المسائل وقوله
لو أعنت مسلم لم عبداً كافراً الخ هذا يخرج على قوله بصفة العتيق فانه لومات المعتقد يوم موت العتيق بصفة
العتيق ورثه الابن الكافر دون الابن المسلم (قوله لأنه الذي يرث المعتقد بصفة الكفر) أي حال كونه ملتبساً
بصفة الكفر فالأصانة للابن (قوله ولو أسلم العتيق الخ) هذا إذا لم يسلم العتيق قبل موته وقوله
غير أنه لا يرث المسلم أي لأنه هو الذي يرث المعتقد لومات يوم موت العتيق بصفة العتيق (قوله ولو أسلم الابن
الكافر) أي هذا إذا لم يسلم الابن الكافر وقوله فالمراث بينهما أي لانهما ماتا عن المعتقد لومات يوم العتيق
بصفة العتيق (قوله وهذه المسائل تخرج أيضاً على أن الولاء يرث به ولا يرث) أي كما تخرج على

الكافر لأنه الذي يرث المعتقد بصفة الكفر ولو أسلم العتيق ثم مات فغير أنه لا يرث المسلم
ولو أسلم الابن الكافر ثم مات العتيق مسلماً فالمراث بينهما وهذه المسائل تخرج أيضاً على أن الولاء يرث به ولا يرث

والثاني كذا واضرب للام اثنين في الاربعة والعشرين واقسم الحاصل وهو ثمانية واربعون على الثمانية يخرج لهاسعة قرار بط في العقار اربعة دنانير ومنها هو اصل الاربعة وهو ايضا ثمانية فمما لا يمكن قسمة

واللاخت كذلك واضر
العقار اربعة دنانير ومئة

وهي زوجة و بنتان وأم و اثنا عشر أخاً و أخت كلهم لابي و الزوجة بنتها ثمانية عشر نفراً

من الانخت: دينار واحد

وعشرين بخمسة وسبعين والبنين ستة عشر في خمسة وعشرين باربع مائة واللام أربعة في خمسة وعشرين بمائة
يبقى خمسة وعشرون لكل أخ اثنان وللأخت واحد **(قوله وتسمى بالعامة)** أي لقضاء عام السبعي
فيها بذلك وقوله وبالشأكية وبالأكبية أي لأن الأخت شكت لعل وهي عسكرة كاه فقالت يا أمير المؤمنين
إن أخي ترك ستمائة دينار فإني منها شري ديناراً واحداً فقال علي الفور لعل أخاك ترك زوجة وأما
وابن بنين واثني عشر أماً وأنت فقالت نعم فقال ذلك حكمت فلم يظلمك شريح شيئاً فذلك سميت بالشأكية
وبالأكبية وبالشريحية ولبعضهم

إذا امرأة جاءت إلى بيت عالم **وقالت** أخى أودى فاعطيت درهمها
وخلف نصف الاربع عشرة * ولم أعط شيئاً غيره فتفهما
يقال لها أودى وخلف زوجة * وبنين مع أم لها كان مكرماً
ومثل شهو العام في العداخوة * وأنت لهم أخت لك الدرهم انما

(قوله ومنها أم البنات) سميت بذلك لأن جميع ورثتها بنات **(قوله وهي ثلاث زوجات الخ)** فالزوجات
الثلاث الأربع ثلاثة وللأربع أخوات لأم الثلث أربعة وللثمان أخوات لابن أولاب الثلث ثمانية مع أن
الباقى من أصل المسئلة خمسة فيعادل ثلاثة ولذلك قال الشارح أصلها اثنا عشر وتعمل خمسة عشر **(قوله ومنها
الدفانة)** سميت بذلك لكثرة دفنها أزواجها وقوله وسأذكرها في المعايير هي امرأة ورثت أربعة أخوة
أشقاء بالزوجية كإسباني **(قوله عند المالكية)** أي لا عند الشافعية وقوله وهي المالكية سميت بذلك
لنص الإمام مالك عليها بخصوصها وقوله وشبه المالكية سميت بذلك لأنها تشبه المسئلة التي نص عليها الإمام
مالك وأما هذه فنص عليها أصحابه وقوله وعقرب تحت طوبة سميت بذلك لخفاء ما أقرب به للعصبة تكفاه
العقرب تحت الطوبة كلسيد كرهه الشارح **(قوله فالمالكية زوج وأم وجدواخوة لأم واخوة لاب)**
أصلها من ستة فالزوج النصف ثلاثة واللام السدس واحد وعنده المالكية الباقي للجد ولأختي للأخوة الجميع
وعندهنا معاشر الشافعية للجد السدس يبق واحد للأخوة للاب ولأختي للأخوة للام اتفاقاً **(قوله فلاشئ
للأخوة الجميع)** أي الأخوة لأم والأخوة لاب أما الأخوة لأم فلاهم محجوبون بالجد وأما الأخوة للاب فلاه
لأنه لو لم يكن الجدمعهم لم يكن لهم شئ لأن الأخوة للام حينئذ يستحقون الثلث وتسقط الأخوة للاب لاستغراق
القروض التركة فلم يكن حضورهم موجباً لهم شيئاً لم يكن **(قوله ولاشئ للأخوة للام اتفاقاً)** لأنهم
محجوبون بالجد عندنا وعندهم **(قوله وشبه المالكية هي هذه إذا كان الخ)** فاصلها ستة مثلها فالزوج
النصف ثلاثة واللام السدس واحد وعنده المالكية الباقي للجد ولأختي للأخوة الجميع وعندنا معاشر الشافعية
للجد السدس والباقي بعدد الأخوة الأشقاء ولأختي للأخوة للام اتفاقاً ولذلك قال الشارح والحكم فيها الخ
(قوله فترث الأخوة الأشقاء عندنا) أي معاشر الشافعية وقوله بعد فرض الزوج أي وهو النصف وقوله
والام أي وبعد فرض الام وهو السدس وقوله والجد أي وبعد فرض الجد وهو السدس الخ **(قوله ولاشئ
للأخوة جميعاً من الصنفين)** أي الأخوة للام والأخوة للأشقاء أما الأخوة للام فلاهم محجوبون بالجد وأما
الأخوة الأشقاء فلاهم لارتون الامن أجل قرابتهم بالام وقرابتهم بالاب ساقطة والجد قد يجب من كان جهة
الام فلاشئ لهم معه **(قوله وعقرب تحت طوبة هي زوج وأم وأخت من أم)** أي وعاصم بديل ما بعده **(قوله
فهى عند المالكية)** أي وأما عند الشافعية فالأخت لأم لا تكون المقر غير حائز لكن يجب على الأخت للام
حيث كانت صادقة في نفس الامر أن تسلم نصيبها للبنات والعاصم يقتسمه على حسب حصصهن **(قوله في
الانكار من ستة وفي الأقرار من اثني عشر)** فتجعل مسئلة للام انكاراً ومسئلة للأخت قراراً فاما مسئلة الانكار فهي
من ستة لأن فيها سدس للأخت للام وللزوج النصف ثلاثة واللام الثلث اثنان وللأخت للام السدس واحد
وأما مسئلة الأقرار فهي من اثني عشر لأن فيها ربع وسدس فالزوج الربع ثلاثة واللام السدس اثنان والبنات
النصف ستة يبق واحد للعاصم وبعد ذلك تجمع حصص البنات والعاصم ومجموعه ما سبعة وتقسيم عليها نصيب

فأخت من أم وعاصم أقرب للأخت للام بينة فهي عند المالكية في الانكار من ستة وفي الأقرار من اثني عشر

الأخت

البنات منهن ستة والعاصم واحد والمجموع سبعة فيقسم عليهم نصيب الأخت للام وهو واحد فلا يصح تقصير السبعة في السبعة تبلغ اثنين
وأربعين للزوج أحد وعشرون واللام أربعة عشر والبنات المقرات ستة والعصبة

الأخت للام من مسئلة الانكار وهو واحد فلا يصح تقصير السبعة في السبعة في مسئلة الانكار وهي ستة
تبلغ اثنين وأربعين فالزوج ثلاثة من مسئلة الانكار في سبعة واحد وعشرين واللام اثنان من مسئلة الانكار
في سبعة باربعة عشر والبنات المقرات ستة والعاصم واحد ولاشئ للأخت للام **(قوله للبنات منهن ستة والعاصم
واحد)** فقد أقربت البنات والعاصم لكن أقرها البنات بالتصريح والعاصم بالاتزام **(قوله والمجموع)** أي
مجموع حصص البنات والعاصم **(قوله فيقسم عليها نصيب الأخت للام)** أي من مسئلة الانكار لأنه لا شئ لها
من مسئلة الأقرار **(قوله في الستة)** أي مسئلة الانكار **(قوله للزوج أحد وعشرون)** أي حاصله من
ضرب ثلاثة من مسئلة الانكار في سبعة وقوله واللام أربعة عشر أي حاصله من ضرب اثنين من مسئلة الانكار
في سبعة **(قوله ولاشئ للأخت للام)** أي لجها بقية قضى أقرارها **(قوله وانما القبت بذلك)** أي وانما القبت
هذه المسئلة بعقرب تحت طوبة وقوله الغفلة من تلقى عليه عاقرت به للعصبة أي لأن ما أقرب به للعصبة خفي
تحت أقرارها بالبنات فأشبهه العقرب التي تحت الطوبة **(قوله ولاحسم لأبوابها)** أي لا قطع ولا ضبط لمسائلها
بل هي منشرة كثيرة جداً **(قوله الباب الخامس في متشابه النسب والافراز)** أي في المشكل منهما والجهل
بهذا لا يضر لأنه لا يعيب كل العيب **(قوله وهو باب واسع)** لكثرة مسائله **(قوله وفيه فصلان)** من طرفية
المفصل في الجمل أو الأجزاء في الكل كقوله نظيره **(قوله الفصل الأول في متشابه النسب)** أي في بيانه ومن
لطيفه رجل جلس مع ستة عشر امرأة سافرات الوجوه فأنكر الناس عليه فقال لا تنكر وأعلى فاربع
بنات وأربع أخوات وأربع عمات وأربع خالات وكلهن من امرأتى فهذا رجل تزوج امرأة لها ثلاث
بنات وتزوج أبوه بنتاً وجده أبوه بياخري وجده أبوه بياخري فجاءت كل واحدة منهن باربع أمات
فالاربعة الأولى اللاتي أتت من المرأة التي تزوجها ذلك الرجل بناته والاربعة الثانية التي أتت من البنات
الاربعة أخوات وأربع أمات من أبيه والاربعة الثالثة اللاتي أتت من البنات التي تزوجها جده أبوه بياخري
لأنهن أخوات أبيه والاربعة اللاتي أتت من البنات التي تزوجها جده أبوه بياخري لأنهن أخوات أمه
(قوله في ذلك) أي إذا أردت بيان ذلك فاقول للثمن ذلك أي متشابه النسب **(قوله فكل من انبثما
عم الآخر)** أي لأن كلاماً منهما أخو أبي الآخر **(قوله فكل من ابنت خال الآخر)** أي لأن كلا
منهما أخو أم الآخر لا لبها **(قوله صورتهما أن أخا زيد من أمه الخ)** أي بان تزوج شخص امرأة معها ابن
من غيره ومعه بنت من غيره فزق منها بزيد فبالابن الذي معها من غيره أخو زيد من أمه والبنات التي معه
من غيرها أخت زيد من أبيه فيجوز أن أخا زيد من أمه يتزوج باخت زيد من أبيه لكونها أجنبية منه وقوله
أو بالعكس هو أن أخا زيد من أبيه يتزوج باخت زيد من أمه بان تزوج شخص امرأة معها بنت من غيره ومعه
ابن من غيره فزق منها بزيد فبالابن الذي معه من غيره أخو زيد من أبيه والبنات التي معها من غيرها أخت
زيد من أمه فيجوز أن أخا زيد من أبيه يتزوج باخت زيد من أمه لكونها أجنبية منه **(قوله فزيد عمه)** أي
من حيث أنه أخو أبيه وقوله وخاله أي من حيث أنه أخو أمه **(قوله وقيل فيها نظماً)** أي حال كون المقول
فيها نظماً أي من ظوفاً فالجار والمجور وراثتاً فاعل قيل وهو وان كان ليس من الأوزان المشهورة لكنه من مجز
ذو بيت وهو من الأوزان المسلمة كقوله العسلامة الأمير **(قوله يامن بسؤاله يعني)** أي يحن ويشتكى
وقوله قل خالي كيف صار عي أي قل في سؤالك الذي تعمي به خالي كيف صار عي وجوابه ما سبق من الصورة
التي ذكرها الشارح حوله صورة أخرى وهي أن يتزوج أبوه بياخري بأمه أو أبوه بياخري بأمه بياخري فهذا
الابن عم الرجل وخاله لأنه في الأولى أخو أبيه وأخو أمه لأمه وفي الثانية أخو أبيه وأخو أمه لأمه
(قوله فيولد لكل منهما ابن) فكل من الابن ابن خال الآخر لأن أباهما كل منهما أخو أم الآخر **(قوله
الآخر فيولد لكل منهما ابن)**

وقال الشيخ ذكر يارجه الله تعالى في آخر شرح الفصول الكبير وجلان كل منهما ابن خال الآخر صورته أن يشك كل من رجلين أخت
الآخر فيولد لكل منهما ابن

وانما القبت بذلك لغفلة
من تلقى عليه عاقرت
به للعصبة قال امام
الحرمين رضى الله تعالى
عنه في النهاية وقد
أكثر القرضيون من
المقبات وانهاية لها
ولا حسم لأبوابها انتهى
والله أعلم

(الباب الخامس)

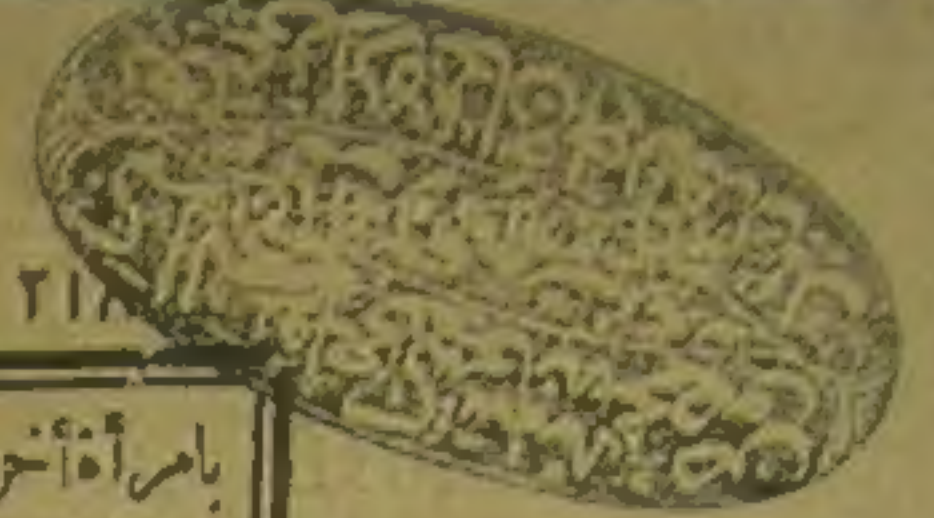
في متشابه النسب
والافراز وهو باب واسع
وفيه فصلان (الفصل
الأول) في متشابه
النسب في ذلك رجلان
كل منهما عم الآخر
صورتهما جلان تزوج
كل منهما أم الآخر
فأولادهما ابن فكل من
ابنهما عم الآخر لأمه
رجلان كل منهما خال
الآخر صورتهما أن
ينكح كل من رجلين
بنت الآخر فيولد
لكل منهما ابن فكل
من الابن خال الآخر
وفي ترتيب المجموع
نصص قال لشخص
يا عي يا خالي صورتهما
أن أخا زيد من أمه
تزوج باخت زيد من
أبيه أو بالعكس فأولادهما
ولداً فزيد عمه وخاله
انتهى وقيل فيها نظماً
يامن بسؤاله يعني
قل خالي كيف صار عي

ابنه أمها فولد لكل
منهما ابن فابن الأب عم
ابن الابن وابن الابن
نسل ابن الأب فلو مات
ابن الأب عن ابن الابن
وعن عم أيضا فقد خلف
خاله الذي هو ابن أخيه
وعمه هالال لابن أخيه
دون عم ومن ذلك جيلي
رأت قسوما يقتسمون
مالا فقال لا تتجولوا فاني
جئلي ان ولدت ذكرا لم
يرث وان ولدت أنثى
ورثت فاجيلي زوجة
الابن والورثة الظاهرون
زوج وأبوان وبنت
فلو قالت ان ولدت ذكرا
ورث وورثت وان
ولدت أنثى لم يرث ولم
أرث فهي بنت ابن
الميت وزوجة ابن ابن
له آخر وهذا بنتا صلب
ومن ذلك زوجان أخذوا
ثالث المال وآخران
ثلاثه صورته أبوان
وبنت ابن في نكاح ابن
ابن آخر ومن ذلك رجل
وبنته ورثا مالا نصفين
صورته ماتت عن زوج
هو ابن عم وبنت منه
ومن ذلك امرأة ورثت
أربع أخوة أشقاء
واحدا بعدوا خصل
لهما نصف أموالهم كم
الكل

ما من أول أصابعهم جوابهم أربعة أخوة أشقاء الأول ثمانية والثاني ستة والثالث ثلاثة والرابع درهم واحد فلما
 مات الأول أصابعهم منه درهمان ولكل أخ درهمان فصار للثاني ثمانية والثالث خمسة والرابع ثلاثة فتمت الثاني عن ثمانية فأصابعهم منه
 درهمان فصار لها أربعة والباقي لأخوه به فصار للثالث ثمانية والرابع ستة

للأخوين المثل كل أخ ثلاثة (قوله ثم مات الثالث) أي عنها وهي زوجته وعن أخ فإلست له من أربعة أيضا للزوجة الربع درهمان والباقي وهو ستة لأخيه (قوله فإلست عنها) أي وهي زوجته وقوله أصابها منه ثلاثة أي لأن الربع ثلاثة والباقي للعاصب إن كان والأفليت المال (قوله وهي نصف مجموع أموالهم) إذ مجموع أموالهم ثمانية عشر (قوله ووارثة) أي ورب وارثة وقوله بع لآي زوجها وقوله وبعين بعده أي زوجين بعد الزوج الأول وقوله وبع لآي زوجها أيضا وقوله أبوههم متدأخبره ذوالجناحين وجعفر يدل منه فالرجال المذكورون كانوا من ذرية سيدنا جعفر الطيار ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم قطعت يدها في الغزو فغوضه الله تعالى جناحين يطير بهما في الجنة كما في الحديث وقوله فكان إلهام قسمه المال نصفه أي فكان إلهام من قسمه أموالهم نصفها وقوله بذلك يقضى الحاكيم المتفكر أي يحكم الحاكم المتأمل هذا الحكم وقوله وما جاوزت في مال بعل سهامها إذا مات ربة أي وما زاد سهمها في مال الزوج من الأربعة إذا مات ربع التركة وقوله في الوراثة زهر أي بضئ وهذا الحكم في أحكام الوراثة فقهه في الوراثة متعلق بزهر (قوله ومن ذلك) أي من المذكورين إلا الغاز امرأة تزوجت أربعة أزواج الخ ووجه الغاز فيها أنه بوهم أنها ورثت من مال كل منهم نصفه من حيث الزوجية فقط وليس كذلك بل الربع بالزوجية وثالث الباقي بالولاء كما سيذكره الشارح (قوله فاعتقاهم) فثبت لهم الولاء اثنا عشر لثلاثة ولها ثلثه (قوله وثالث الباقي) هو في الحقيقة ربع وأما ثلث الباقي وهم ما في الحقيقة ربعان فهم الأختان بالولاء لأن له ثلثيه كما علمت (قوله وما ذات صبر) أي وأي امرأة ذات صبر وقوله على النواصب أي المصبات وهي جمع نائبة بمعنى المصيبة وقوله تزوجها نفر أربعة أي جماعة أربعة وقوله فتحوز من مال كل امرئ أي فتحجم من مال كل امرئ وقوله لعمر كأي لحياتك قسمي وقوله شرط الذي جمعه أي نصف الذي جمعه من المال وقوله تقيرا خوالنقرة في ظهر النواة وأما الفتيل فهو الخيط الرقيق في بطنها وأما القطمير فهو القشر الرقيق فوقها وضرب هذه الثلاثة المثل في القلة وقوله ولا ركبت مقبلة بكسر الميم أي آلة قطع ويروي مقبلة بمعنى والمعنى لم تتلبس بالآلة قطع تقطع بها شيئا من ماله لئلا يادفع على حقها أو لم ترتكب طمعا في غصب مالها (قوله ومن ذلك) أي المذكورين إلا الغاز (قوله صحيح) أي كزيد وقوله قال المريض أي كعمرو وقوله أوص أي إلى مثلا وقوله فقال أنما برئتني الخ أي فلا حاجة لك لأن تطلب أن أوصي لك وقوله أنت وأخوالك وأبوك وعمك صورتها أربعة أخوة تزوجت امرأة واحدة منهم فولدت منه ولدا يسمى عمرا وتزوجت واحدا آخر منهم فولدت منه ثلاث بنين أحدهم يسمى زيدا مات أبو عمرو ثم مرض عمرو فدخل عليه زيد فقال له أوص فقال أنما برئتني أنت الخ وقوله فالصحيح أخوال المريض لأمه وابن عمه أي فالصحيح الذي هو زيدا أخوال المريض الذي هو عمرو ولأن أمهما واحدة تعاقب عليها رجلان أخوان وابن عمه لأنه ابن أخي أبيه وقوله وأخواله أخوال المريض لأمه أي لأن أم الجميع واحدة تعاقب عليها الرجلان المذكوران فولدت من أحدهم أولاد ومن الآخر ثلاثة وقوله وأبواء عم المريض وأمّه أي لأن أبا الصحيح أخو أبي المريض وأم الصحيح هي أم المريض وقوله وعماء عم المريض أي لأن أخوي أبي الصحيح هما أخو أبي المريض لما علمت من أنهم أربعة أخوة (قوله فالخاضل ثلاثة أخوة لأم وأمو ثلاثة أعمام) أصل مسئلتهم من ستة للام السدس واحد وللأخوة للام الثلث اثنان لاية قسمان وبياضان وللأعمام الثلاثة الباقي فأضرب ثلاثة في ستة تبلغ ثمانية عشر ومنها تصع للام واحد في ثلاثة بثلاثة وللأخوة للام اثنان في ثلاثة بثلاثة لكل ثلاثة في ستة تبلغ ثمانية عشر ومنها تصع للام واحد في ثلاثة بثلاثة (قوله ولو قال) أي المريض للصحيح لما قاله أوص وقوله برئتني وزوجتك وبنتك وأختك وعمتك وخالتك صورتها رجل تزوج بامرأة من فولدت من أحداهما بنت تسمى هند وأم من الأخرى ابن يسمى زيد فهند أخت زيد لابنه ثم إن الرجل المذكور تزوج

المریض لأمه وأبوها عم المریض وأمه وعماه عم المریض فالحاصل ثلاثة أخوة لأم
وأُم وثلاثة أعمام ولوقال یزید وجماله وبنیامك وأختك وعمتك وأختك



فزوجنا الصبح أم
المريض وأخته
لايه وبننا الصبح
أختنا المريض لأمه
وأختنا الصبح لأمه أختنا
المريض لايه وعمنا
الصبح أحدهما لاب
والأخرى لأم ونالتنا
كذلك وأربعين
زوجات المريض
فالحاصل أربع
زوجات وأم وأختان
لام وثلاث أخوات لاب
والله أعلم بالصواب
واليه المرجع والمآب
انه على ما يشاء قدس
وبالاجابة جدير وعباده
لطيف خبير ومن أراد
المزيد من هذا مع
التجرب في علم الفرائض
والوصايا وما يحتاج اليه
من الحساب والبريات
في الأقارب وغير ذلك
فعليه بكتابنا شرح
الترتيب ينظر بما يريد
فانه كتاب يغني عن
كتب كثيرة في ذلك
* وهذا آخر ما أردت
أرواده في هذا الشرح
المبارك جعله الله خالصا
لوجه الكريم
وعصمته وقارته من
الشیطان الرجيم

بامرأة أخرى معها ابن من غيره يسمى عمر فولده منها بنتان فهما أختا عمر ومن أمه وأختا عمر يدمن أبيه ثم ان
عمر تزوج أخت زيدا لايه وأم زيدا بعد مفارقة أبي زيدا بطلاق فولده منها بنتان فهما أختا عمر يدمن أمه
وبنتا عمر ووقد تزوج زيدا بنتا عمر وعمته ثم مرض فدخل عليه عمر وقال له ما ذكر (قوله فزوجنا
الصبح أم المريض وأخته لايه) أي لما علمت من ان الصبح الذي هو عمر وزوج أم المريض الذي هو زيد
وأخته لايه التي هي هند وقوله وبننا الصبح أختا المريض لأمه أي لما علمت من ان بنتي عمر وأختا زيدا لأمه لانه
تزوج أمه فولده منها بنتان وقوله وأختنا الصبح لأمه أختا المريض لايه أي لما علمت من ان أبا زيد تزوج بأم
عمر فولده منها بنتان فهما ابنتان أختا عمر ولأمه وأختا زيدا لايه وقوله وعمنا الصبح أحدهما لاب
والأخرى لأم أي يجوز الجمع بينهما فلولي كانا حقيقة تين أولاد أولام لم يجر الجمع بينهما وقوله ونالتنا كذلك أي
أحدهما لاب والأخرى لأم يجوز الجمع بينهما كما علمت في الذي قبله وقوله وأربعين أي المذكورات من
العمتين وأخالتين وقوله زوجات المريض أي لما علمت من أن زيدا تزوج بعمة عمر ووخالتيه (قوله
فالحاصل أربع زوجات وأم وأختان لام وثلاث أخوات لاب) أصله ستانهم اثنا عشر لان فيها ربعا وسدسا
وتعول السبعة عشر فالاربعة زوجات والاربعة تين والاربعة سدس اثنا عشر وللأختين لأم
الثلاث أربعة وللثلاث أخوات لاب الثلاث ثمانية لا تنقسم وتبين فلهذا كسرت السهام على فرقتين
وبأيتهم مساهمتهما وبين الرؤس بعضهم بعض تبين أيضا إذ الأربعة تين الثلاث تضر بأحد العديدين
في الآخر يبلغ الحاصل اثني عشر وهي جزء السهم تضر في المسألة بعولها وهي سبعة عشر تبلغ مائتين
وأربعة ومن له شيء من أصلها أخذ منه مضر وبأيتهم سهمها وهو اثنا عشر فالاربعة زوجات ثلاث في اثني
عشر وستة وثلاثين لكل واحدة تسعة وللأم اثنا عشر باربعة وعشرين وللأختين لأم أربعة في اثني
عشر ثمانية وأربعين لكل واحدة أربعة وعشرون وللأخوات لاب ثمانية في اثني عشر وستة وتسعين لكل
واحدة اثنا عشر وثلاثون (قوله والله أعلم) الغرض من ذلك التبري من دعوى الاعلية وتفويض ذلك لله تعالى
وليس الغرض منه الإشارة الى الانتهاء لان ذلك لا يليق بحال الشارح وأفضل التفضل على باب النظر للظاهر
وهو ان غيره تعالى علما بظواهر الامور لا على وجه الاحاطة وعلى غير باب النظر للباطن وهو انه ليس لغيره علم
بواطن الاشياء (قوله ومن أراد المزيد من هذا) أي الزيادة من المذكور من الاغراض وقوله مع التجرب أي
مع التعمق وكثرة الاطلاع وقوله والنوريات في الأقارب ورأى المسائل المتعلقة بالدور في الأقارب وكما قرأ
الوارث بوارث آخر وتقدم الكلام على الدور في أول الكتاب (قوله ينظر) أي يفكر (قوله في ذلك) أي
المذكور من علم الفرائض والوصايا وما يحتاج اليه من الحساب الخ (قوله وهذا آخر ما أردنا الخ) اسم
الإشارة بعود الكلام الأخير وهو الجلة الأخيرة ويحتمل عوده للباب الأخير أو لفصل الأخير (قوله جعله الله
خالصا) أي من الامور التي تعود عن القبول كالربا والسعة وحجب الشهرة والمحمدة وحينئذ يصدق بمراتب
الاخلاص الثلاث المرتبة الاولى أن تعبد الله لتيسر لك الدنيا لكونك تعلم أن من أطاع الله يسره أمرها وهي
أدنى المراتب والثانية أن تعبد الله طلبا للأثواب وهو بامن العقاب وهي أوسطها والثالثة أن تعبد الله لذاته لا لطمع
في جنته ولا لهرب من ناره وهي أعلاها لانها مرتبة الصديقين (قوله لوجه الكريم) أي لذاته المتفضل المحسن
فالمراد من الوجه الذات على مذهب الخلف وهو التأويل التفصيلي ببيان المعنى المراد وأما مذهب السلف فهو
تفويض المعنى المراد لله مع تنزيهه تعالى عن الجارحة اتفاقا فلا يس المراد بالوجه الجارحة بالاجماع وهذا هو
التأويل الاجمالي لانه صرف اللفظ عن ظاهره وهكذا في مثل هذا كما قال الشيخ اللقاني
وكل نص أوهم التشبيها * أوله أو فوض ورم تنزيها
(قوله وعصمته) أي حفظني فالمراد بالعصمة مطلق الحفظ لا الحفظ مع استحالة الذنب لان هذا مختص بالانبياء
والملائكة فلا يجوز سؤاله لتعصمهم وقوله من الشيطان من شاط إذا حسترق أو من شطن إذا بعد وقوله
الرجيم أي الرجس للناس بالوسوسة أو المرجوم بالشبه فهو فعل لما بمعنى فاعل أو بمعنى مفعول (قوله

وأسأله النفع به) أي إيصال الثواب بسببه لان النفع إيصال الخير للغير * وهذا آخر ما يسره الله تعالى
على القوائد الشنورية * جعله الله تعالى خالصا للبرية * بحمد سيدنا محمد الرافع على كل مخلوق
في الرتبة العلية * والمنزلة المرضية * صلى الله عليه وسلم وعلى آله وأصحابه أولى الهبة السنية * وقد
وافق التمام صبيحة يوم الاثنين يوم خمس وعشرين من شهر رمضان المبارك سنة ألف ومائتين وست
وثلاثين من الهجرة النبوية * على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية * والحمد لله رب العالمين آمين

نحمدك يا من أحضت بالاشياء عالما وقسمت لكل موجود قسمها ونصلي ونسلم على سيدنا محمد القائل تعلموا
الفرائض فانه أول علم يفقد وعلى آله وصحبه ما قرر في مسائل المواريث عول ورد أما بعد فقد تم بحمده
تعالى طبع حاشية خاتمة المحققين وحلية العاملين من المتأخرين شيخ الاسلام الشيخ ابراهيم الباجوري
رحمه الله وأعطاه من رضوانه فوق ما تغناه على شرح العلامة المحقق والفهامة المدقق الشيخ عبد الله
الشنوري على متن الرحبية في الفرائض وهو شرح حازم من التحقيق أقصاه ومن كشف
الغوامض في هذا الفن أعلاه وقد حلت منه الحاشية محل الكمال من الانسان
ومن بيان مراده منزلة جارحة الاسان وقد تحلت طرورها ووشيت
غورها بالشرح المذكور فباعت ثورتا لقارئ كل حبور
وذلك بالمطبعة الميمنية بمصر المحروسة المحمية بجوار سيدي
أحمد الدردق قريبا من الجامع الأزهر المنير وذلك
في شهر شعبان سنة ١٣٢١ هجرية على
صاحبها أفضل الصلاة



وأزكى التحية
آمين



5533

وأسأله النفع به لي
ولو الذي ولا ولاذي
ولجميع المسلمين في الدنيا
والآخرة آمين قال
ذلك مؤلفه سيدنا
وسيدنا الامام العالم
العبد والبر الفهامة
الشيخ عبد الله ابن الشيخ
العلامة المرحوم بهاء
الدين محمد ابن الشيخ
الصالح عبد الله ابن
الشيخ الصالح سيدي على
الجمعي الشهير نسبة
بالشنوري الشافعي
الفسر في الخطيب
بالجامع الأزهر غفر الله
له ولوالديه ولا ولاده
ولطف به ورحمهم آمين
انه على ما يشاء قدس
وبالاجابة جدير
وبعباده لطيف خبير
والعلاء والسلام على
سيدنا محمد وعلى آله
وصحبه وسلم تسليما
كثيرا دائما الى يوم
الدين آمين

(فهرست حاشية العلامة الباجوري على شرح الشنوري)

تصنيف

٢	خطبة الكتاب
٤٠	مقدمة علم الفرائض
٤٤	باب أسباب الميراث وموانعه
٦٠	باب الوارثين من الرجال والنساء
٦٧	باب الفروض المقدرة
٩٥	باب التعصيب
١٠٨	باب الحجب
١١٦	باب المشتركة
١١٩	باب الجد والاختوة
١٣٧	باب الحساب
١٧٢	باب المناهضات
١٨٣	باب ميراث الخلف المشكل
١٩٥	باب ميراث الغرق والقدح ونحوهم
١٩٩	خاتمة تشتمل على أبواب
	الباب الأول في الرد وفي الارحام وفيه فصول الفصل الأول في الخلاف فيهما
٢٠٠	الفصل الثاني في الرد
٢٠٢	الفصل الثالث في ذوى الارحام
٢٠٨	الباب الثاني في الولاء وفيه فصلان الفصل الأول في سببه
	الفصل الثاني في حكم الولاء
٢١١	الباب الثالث في قسمة التركات
٢١٣	الباب الرابع في المسائل الملقبات
٢١٥	الباب الخامس في مشابه النسب والغاز وفيه فصلان الفصل الأول في مشابه النسب
٢١٦	الفصل الثاني في الغاز

(ت)

سليمان كاشفاني
 ٩٥٣/١-٢